

كَلِمَاتُ التَّقْوَى

طَبَقُ الْفَتَاوَى الْمَرْجُوعِ الدِّينِيِّ

الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

الطبعة الأولى

كلمة التقوى

الجزء الأول

كتاب الطهارة

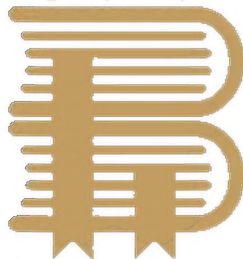
فتاوى المرجع الديني

الشيخ محمد أمين زين الدين دام ظله

فانزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين
والزمهم كلمة التقوى ، وكانوا احق بها
واهلها ، وكان الله بكل شيء عليما .

العبادات

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطہ بديل < mktba.net

اسم الكتاب : كلمة التقوى - الجزء الاول

المؤلف : الشيخ محمد امين زين الدين

الموزع : فضيلة السيد جواد الوداعي

الطبعة : الثالثة سنة ١٤١٣ هـ . ق

المطبعة : مهر

الفلم والالواح الحساسة : تيز هوش

العدد : ٢٠٠٠ نسخة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، وافضل صلواته وتسليماته
على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين •
ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا انك على كل شيء قدير •

الفصل الأول في المياه

كلمة الماء واضحة الدلالة على معناها عند أهل العرف ، فهي لا تفتقر في ايضاح المراد منها الى ضم كلمة أو قرينة أخرى ، ولكن المتشعبة يقولون : الماء المطلق ، للفرقة بينه وبين الماء المضاف ، نظرا لما بين الموضوعين من اختلاف في الاحكام .

فالماء المطلق هو ما يفهمه أهل العرف من لفظ (الماء) حين يسمونه مجردا ، عن أية اضافة أو قرينة تضم الى هذا اللفظ ، نعم ، قد يقولون : ماء البحر ، وماء الفرات ، وماء البشر ، ويقصدون بذلك تعيين بعض الأفراد الخاصة من هذا المعنى الواحد ، كما يقولون : ماء الكاس مثلا وماء الابريق .

ويقابل ذلك : الماء المضاف وهو ما يحتاج أهل العرف في ايضاح معناه الى ضم كلمة أخرى الى كلمة الماء تعدد المراد منه ، فيقولون : ماء الورد ، وماء العنب ، وماء اللحم . من غير فرق بين ما يقتصر من الأجسام كماء العنب وماء الرمان ، وما يؤخذ بالتصعيد كماء الورد وماء التمتع ، وما يتكون بطريقة الامتزاج كماء الصابون وماء الملح .

المسألة الأولى :

قد يصعد الماء المطلق أو الماء المضاف وجريان الاحكام عليه تابع لتسميته عند أهل العرف بعد هذا التصعيد ، فالماء الملح حين يصعد ليكون عذبا فهو ماء مطلق سواء كان في الأصل ماء مطلقا كذلك كماء البحر ، أم مضافا كماء الملح ، وماء الورد حين يصعد مرة أخرى لا يزال ماء مضافا اذا بقيت الاضافة في اسمه عند أهل العرف بعد التصعيد ويكون ماء مطلقا اذا سلبت عنه الاضافة عندهم .

المسألة الثانية :

ماء البحر على كونه ملحا اجابا لا يخرج عن كونه ماء مطلقا تجري له جميع احكام الماء ، والماء الذي يمزج بالملح بمقادير اكثر من المادة ، يصبح ماء مضافا تجري له جميع احكام الماء المضاف ، والمائز

بينهما هو نظر أهل العرف الذي وجه الشارع كلامه على مقتضاه وأرجع اليه المكلفين في تبين الموضوعات •

المسألة الثالثة :

الأحكام التي تذكر للماء المضاف تعم غيره من المائعات الأخرى غير الماء المطلق وإن لم تسم ماء كالزيت والدبس والعصير والنفط وامثالها ، إذا لم تجمد فتكون غليظة •

المسألة الرابعة :

الماء المضاف المأخوذ من أصل طاهر إذا لم يلاق نجاسة فهو طاهر في نفسه ولكن لا تطهر الاجسام المتنجسة إذا غسلت به ، ولا يكفي استعماله في وضوء ولا غسل ، وإذا لاقى نجسا او متنجسا حكم بنجاسته وإن كان كثيرا ، نعم إذا بلغ من الكثرة حدا كبيرا جدا كأبار النفط وما أشبهها فالظاهر عدم انفعاله بملاقاته النجاسة إذا هو لم يتغير بأوصافها •

المسألة الخامسة :

إذا جرى الماء المضاف من العالي الى السافل لم ينجس عاليه بملاقاة سافله النجاسة ، وإن كان متصلا ، وبحكمه المائعات الأخرى ، كما إذا صببت القهوة او الشاي في الاناء النجس فلا ينجس بذلك ما في الابريق ولا ما في العمود ، ولا يعتبر في ذلك ان يكون دفعه بقوة ، فإذا انحدر الماء المضاف متناظرا الى موضع نجس لم يمتنعس عاليه بمتنجس سافله ، وكذلك المائعات الأخرى كالدهن والسمن وغيرهما • نعم ، يعتبر الدفع بقوة في ما كان دفعه الى أعلى كالنفوارة فلا ينجس سافل الماء المضاف بملاقاة عاليه النجاسة إذا كان دفعه الى أعلى بقوة ، بل ولا ينجس العمود ، ومثله الحكم في المادي •

المسألة السادسة :

قد يتردد المكلف في مائع خاص انه ماء مطلق او مضاف فإن كان مفهوم ذلك الماء المضاف معينا عند أهل العرف لا تردد فيه ، ولكن عروض بعض الطوائف او انتفاء بعض الخصوصيات اوجب الشك

في ان ذلك المانع فرد لاي المفهومين المعلومين ، وفي هذه الصورة يؤخذ بالحالة السابقة لذلك المانع اذا علم بها ، فتجري عليه احكام الماء اذا علم بأنه كان في السابق ماء مطلقا ، وتجري عليه احكام الماء المضاف اذا علم انه كان ماء مضافا ، واذا لم تكن له حالة سابقة او جهل بها لم يحكم عليه بأنه ماء مضاف ولا ماء مطلق ، فلا يطهر من النجاسة اذا غسلت به . ولا يكفي استعماله في وضوء ولا غسل ، وينجس بملاقاة النجاسة اذا كان قليلا ، والاحوط اجتنابه اذا كان كثيرا .
وان كان الشك في ذلك المانع انما هو للشك في مفهومه اشكل الحكم فيه ، فلا يترك فيه الاحتياط .

المسألة السابعة :

اذا تنجس الماء المضاف بملاقاة احدى النجاسات او المتنجسات أمكن تطهيره بالتصعيد ، فاذا استحال بخارا ثم اجتمع بعد ذلك ماء حكم عليه بالطهارة سواء أصبح بعد تصعيده ماء مطلقا ام ماء مضافا كالسابق ، وكذلك الماء المطلق اذا تنجس يمكن تطهيره بالتصعيد ، وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

واذا استهلك الماء المضاف النجس في الماء المطلق الكثير او الجاري او أي ماء معتصم آخر حتى أصبح الجميع ماء مطلقا حكم عليه بالطهارة وجرت عليه احكام المطلق الطاهر .

المسألة الثامنة :

اذا بقي المضاف المتنجس او اي مائع متنجس آخر في الكر الطاهر ، فأصبح الكر بملاقاته ماء مضافا حكم عليه بالنجاسة ، وان فرض ان صيرورة الكر مضافا واستهلاك المتنجس فيه قد حصل دفعة واحدة ، على أن هذا الفرض بعيد التحقق ان لم يكن ممتنعا . وكذلك اذا تغير بعض الكر بملاقاة المضاف النجس فأصبح ماء مضافا حكم بنجاسته جميعا .

المسألة التاسعة :

قد يختلط الماء بالطين حتى يكون ماء مضافا لا يصح استعماله في

وضوء ولا غسل فاذا انحصر الماء فيه وكان وقت الصلاة واسعا وجب الصبر على المكلف الى ان يصفو ، وينمزل الماء عن الطين فيتوضأ منه او يفتسل ، واذا كان وقت الصلاة ضيقا وجب عليه التيمم لها ، وكذلك الحكم في تطهير البدن او الثوب من النجاسة للصلاة .

المسألة العاشرة :

الماء المطلق قسمان : معتصم وغير معتصم .

فالمعتصم : هو ما بلغ مقداره الكر وان لم تكن له مادة ، ويسمى بالكثير ، او كانت له مادة يتصل بها وان لم يبلغ في ذاته مقدار الكر ، ومن هذا القسم : الجاري ، وماء البئر ، وماء المطر ، وماء الحمام ، وماء الأنابيب المتعارفة في هذه الأزمنة . ومن الجاري مياه الأنهار ، ومياه العيون ، والتمد ، ومن الكثير مياه الحياض الكبار التي لا تتصل بمادة ، ومياه الغدران التي تجتمع من السيول والأمطار بعد انقطاعها ، ومياه المجاري التي تتكون من سيلان الثلوج المتجمدة بعد ذوبانها .

وغير المعتصم : هو الماء الذي لم يبلغ مقداره الكر ، ولم تكن له مادة ، ويسمى ايضا بالماء القليل وتترتب عليه احكام الماء القليل اذا كان اقل من الكر ولو بنصف مثقال مثلا .

المسألة ١١

الماء المطلق طاهر في نفسه ومطهر لفسيره من المتنجسات القابلة للتطهير سواء كان راكدا أم جاريا أم ذا مادة ، وسواء كان قليلا أم كثيرا .

المسألة ١٢

اذا لقي الماء المطلق نجاسة فتغير بها لون الماء او طعمه او رائحته تنجس الماء بها سواء كان راكدا أم جاريا أم ذا مادة وسواء كان قليلا أم كثيرا وتلاحظ (المسألة ٢٢) في تنجس الماء القليل .

المسألة ١٣

ويشترط في انفعال الماء المعتصم بالنجاسة ان يكون تغيره بأحد

أوصافها الثلاثة فعليا فلا يكفي التغير الفرضي ، وعلى هذا فإذا وقعت فيه نجاسة لا لون لها ولا طعم ولا رائحة ، فلم يتغير بها لون الماء ولا طعمه ولا رائحته لم يتنجس بها وإن كانت النجاسة الواقعة فيه بمقدار لو كانت لها أوصاف لغيرته .

وإذا وقعت فيه نجاسة تغيره بالضعف ولكن التغير لم يظهر في الماء لوجود بعض الموانع من ظهوره حكم بنجاسته ، ومثال ذلك أن يكون لون الماء أحمر لبعض العوارض فيه فتكون حمرة الماء مانعة عن ظهور حمرة الدم الذي يقع فيه ، أو تكون للماء بعض الروائح التي تمنع من ظهور رائحة الجيفة التي تقع فيه ، فإذا وقعت فيه مثل هذه النجاسة حكم بنجاسته .

ويشترط أن يكون تغيره بسبب ملاقات النجاسة نفسها ، وعلى هذا فإذا تغيرت رائحة الماء بسبب مجاورته للجيفة من غير أن تقع فيه أو يقع فيه جزء منها ، لم يحكم على الماء بالنجاسة ، بل لا يحكم عليه بالنجاسة وإن وقع فيه ذنب الميتة أو شعرها وشبههما من الأجزاء التي لا يستند تغير الماء إليها .

وإذا وقع في الماء المعتصم شيء متنجس فتغير لون الماء أو طعمه أو رائحته بأوصاف الشيء المتنجس كما إذا تغير لون الماء بلون الصابون المتنجس أو طعمه لم يحكم عليه بالنجاسة ، إلا إذا أصبح بذلك التغير مأمأ مضافا فيحكم بنجاسته من هذه الجهة .

وإذا وقع في الماء المعتصم شيء متنجس يحمل أوصاف النجاسة فغير الماء بأوصاف النجاسة حكم بنجاسته على الأحوط ومثال ذلك أن يقع دم في مائع من المائعات فيصطبغ بلونه ، ثم يقع هذا المائع المتلون في الماء المعتصم فيغيره بلون الدم فالأحوط اجتنابه .

ويشترط أن يكون تغير الماء بأحد الأوصاف الثلاثة المذكورة : اللون والطعم والرائحة ، فلا ينجس الماء المعتصم إذا تغير بغير هذه الثلاثة من أوصاف النجاسة كالشخانة والثقل والحرارة مثلا .

المسألة ١٤

يكفي للحكم بنجاسة الماء المعتصم ان تكون ملاقاته للنجاسة سببا لتغير لونه او طعمه او رائحته الى لون او طعم او رائحة اخرى ، وان كان ذلك مخالفا لوصف النجاسة التي وقعت فيه كما اذا اصفر الماء بوقوع الدم فيه ، واذا كان للماء لون غير لونه الطبيعي كما اذا غيرته التربة او بعض ما يمتزج به من المعادن والأخلاط الى لون الحمرة او الخضرة او السواد فغيرته النجاسة التي وقعت فيه الى لون آخر حكم عليه بالنجاسة . وكذلك اذا غيرت النجاسة طعمه او رائحته غير الطبيعية .

المسألة ١٥

لا يحكم بنجاسة الماء المعتصم الا اذا علم باستناد التغير فيه الى ملاقة النجاسة ، فاذا وقعت النجاسة في الماء فلم يتغير بالفعل ، وأخرجت منه ثم تغير بأوصافها بعد مدة ، فان علم بأن هذا التغير يستند الى ملاقة النجاسة حكم على الماء بالنجاسة ، وان علم بعدم استناده اليها او شك في ذلك فهو طاهر .

المسألة ١٦

اذا وقعت النجاسة في الماء ولم يعلم انها غيرته بأوصافها أم لم تغيره ، لم يحكم عليه بالنجاسة ، وكذلك اذا وجد التغير فيه ولم يعلم ان تغيره كان لمجاورته للنجاسة او لوقوعها فيه ، وكذلك اذا تغير الماء ولم يعلم ان تغيره كان بسبب ملاقة النجس أو بسبب ملاقة شيء آخر طاهر فلا يحكم على الماء بالنجاسة في جميع هذه الفروض .

المسألة ١٧

اذا وقع في الماء شيان أحدهما نجس والثاني طاهر ، فتغير لون الماء او طعمه او رائحته بوقوعهما فيه ، فان علم ان ملاقة النجس منهما تكفي في حصول التغير في الماء ولو ببعض مراتبه فالظاهر نجاسته ، وان لم يعلم ذلك فهو طاهر .

المسألة ١٨

اذا وقع جزء من الميتة في الماء المعتصم وسائر أجزائها خارجة ، فتغيرت رائحة الماء بسبب مجاورتها وبملاقاة ذلك الجزء منها فالاحوط اجتناب ذلك الماء .

المسألة ١٩

اذا تغير الماء الراكد بملاقاة النجس حكم عليه جميعا بالنجاسة سواء كان قليلا أم كثيرا كما تقدم ، وكذلك اذا تغير بعض الماء دون بعض وكان البعض الذي لم يتغير منه لا يبلغ مقدار الكر ، وكذلك اذا كان البعض الذي لم يتغير من الماء يبلغ مقدار الكر لو اجتمع ، ولكن المتغير منه قد فرق بين أطرافه فلم يتصل الكر منه ببعضه ببعض فجميع الماء يكون نجسا في هذه الصور .

واذا كان البعض الذي لم يتغير من الماء كرا فأكثر ، وكان بعضه متصلا ببعض اختصت النجاسة بالجزء المتغير منه وكان الباقي طاهرا ، فاذا زال التغير حكم بطهارته جميعا :

ويشترط في طهارته بعد زوال التغير منه ان يحصل الامتزاج في الجملة بالبعض الطاهر منه فلا يكتفى بالاتصال وحده على الاحوط ، وسيأتي بيان مقدار ما يعتبر من الامتزاج في المسألة الآتية .

المسألة ٢٠

لا يطهر الماء المتغير بملاقاة النجس بمجرد زوال التغير عنه حتى يتصل بعد زوال التغير بكر طاهر كما تقدم في المسألة السابقة ، او يتصل بالجاري ، او بالمادة ، او بماء معتصم آخر ، وحتى يمتزج بهذا الماء المطهر في الجملة على الاحوط ، ويكفي من الامتزاج ما يحصل بتدافع الماء نفسه في ماء النهر الجاري وماء المطر ، وما يحصل بدفع المادة في ماء البئر وماء الحمام كما هو مورد أدلة المسألة ، وفي التطهير بالكثير والجاري الضعيف الجريان يكفي ان يحصل الامتزاج بذلك المقدار ، فاذا زال تغير الماء واتصل بالمعتصم وحصل الامتزاج على

الاحوط - في هذا - حكم بطهارة الماء ، وكذلك الحكم في الماء القليل
إذا تنجس بملاقاة النجس أو المتنجس من غير أن يتغير على الأقوى .

المسألة ٢١

إذا بقي الكر الطاهر على الماء المتغير بالنجاسة فزال تغيره من غير
أن يتأثر الكر الطاهر بشيء حكم بطهارة جميع الماء ، وإذا تغير بعض
الكر الطاهر أو تفرقت أجزاؤه بأجزاء الماء المتغير فلم يتصل ببعض
الكر ببعض حكم عليه بالنجاسة .

الفصل الثاني

في الماء القليل ، والماء الكثير

المسألة ٢٢

لا يكون الماء معتمدا حتى يبلغ مقداره الكر أو تكون له مادة كما
تقدم بيانه في المسألة العاشرة ، فإذا لاقى نجاسة وكان قليلا دون الكر
- ولو بنصف مثقال - ولم تكن له مادة حكم عليه بالنجاسة ، سواء تغير
بها أحد أوصافه أم لم يتغير ، وسواء ورد على النجاسة أم كانت هي
الواردة عليه ، وسواء كان مجتمعا في مكان واحد أم متفرقا في حفرة أو
أمكنة متعددة تصل بينها سواقي أو مجاري أو أنابيب ، ولكن المجموع
من الماء لا يبلغ الكر .

المسألة ٢٣

إذا اختلفت سطوح الماء المتصل بعضه ببعض بحيث كان يجري من
العالي إلى السافل لم يصدق على مجموع ذلك الماء أنه ماء واحد فلا
يعتصم بعضه ببعض وإن بلغ مجموعه كرا ، كما إذا كان نصف الكر
في الطرف السافل من المكان ونصفه الآخر في الطرف العالي منه وهو
ينحدر إلى السافل ، فإذا لاقى النجاسة أحد الطرفين منه حكم على ذلك
الطرف الملاقي بالنجاسة ، وإذا كان المتنجس هو الطرف العالي من الماء
تنجس السافل منه كذلك ، وإذا كان الملاقي للنجاسة هو الطرف السافل
منه اختصت النجاسة به ولم يتنجس العالي من الماء .

نعم ، اذا كان العالى وحده كرا وجرى الى السافل كان له مادة واعتصم به ، فاذا لاقته النجاسة لم ينفعل بها الا ان يتغير أحد اوصافه .
والأحوط - بل الأقوى - أن تكون المادة وحدها كرا كاملا زائدا على ما ينحدر في المجرى الى الطرف السافل كما سيأتي في ماء الحمام .

المسألة ٢٤

الكر من الماء هو ما بلغ وزنه ألفا ومائتي رطل بالأرطال العراقية .
وهذا العدد من الارطال يساوي واحدا وثمانين ألفا وتسعمائة مثقال بالمشاقيل الصيرفية المعروفة .

وعلى هذا فالكر يساوي وزنه ثلاثمائة وسبع حقق اسلامبولية وثلاثة وثلاثين مثقالا صيرفيا على الاحوط ، بناء على ما ذكره بعض الثقات من انه ضبط المشاقيل الصيرفية فوزنها بحب القمح المتوسط وطبقها على الحقة الاسلامبولية المذكورة فوجدها تبلغ مائتين وستة وستين مثقالا صيرفيا وثلاثي المثقال ، فالكر يبلغ العدد المذكور .

والكر يبلغ مائتين وأربع (ربعات) بحرانية وثلاثة أرباع الربعة ، ووزن هذه الربعة - وهي المعروفة في البحرين وما والاها - أربعمائة مثقال صيرفي .

وان اريد وزن الكر بالكيلو وهو الوحدة الغربية للوزن المشهورة في البلاد ، فالأحوط أن لا يقل عن ثلاثمائة وثمانية وتسعين كيلوا ونصف ، نظرا لعدم ضبط وزن الكيلو بالمشاقيل على وجه التحديد ، وما ذكر في هذا الباب لا يعدو عن التخمين .

المسألة ٢٥

الكر بحسب المساحة ما بلغ مكسر ابعاده حين يضرب بعضها ببعض ستة وثلاثين شبرا على الاقرب، والمراد بالشبر الشبر المتوسط بين أفراد الناس ، والظاهر انه اذا بلغ مقدار الماء ثلاثمائة وثمانية وتسعين لترا ونصفا فقد بلغ الحد المذكور فان اللتر يسع كيلوا من الماء .

المسألة ٢٦

إذا جرى الماء القليل غير المعتصم من العالي الى السافل لم يتنجس
عاليه اذا لاقى سافله النجاسة سواء كان انحداره الى السافل بقوة أم
لا ، وكذلك اذا جرى من السافل الى العالي يدفع وقوة كما في الفوارة ،
ولا لاقى عاليه النجاسة لم يتنجس سافله بل ولا الممود ، وكذلك في
المساوي ، وقد تقدم نظير هذا الحكم في الماء المضاف .

المسألة ٢٧

الماء الجامد لا يكون عاصما لغيره ولا معتصما في نفسه وان كان
كثيرا ، فاذا جمد بعض ماء العوض الكبير وكان الباقي منه لا يبلغ
كرا فهو من الماء القليل ، فاذا هو لقي نجاسة تنجس بها وان لم يتغير ،
وتنجس الجزء الملاقي له من الجامد ، فاذا ذاب شيئا فشيئا تنجس جميعا
الا ان يكون الذوبان من الجانب الطاهر وتكثر حتى يبلغ الكر فيكون
معتصما ثم يظهر القسم المتنجس اذا اتصل به وامتزج .

وكذلك الثلج الكثير اذا ذاب بعضه ، فان كان دون الكر فهو من
القليل ، وان كان كرا اعتصم في ذاته وطهر الباقي اذا لحقته النجاسة ثم
اتصل به وامتزج .

المسألة ٢٨

قد يجتمع بعض ماء المطر او غيره في الأرض ويتسرب في تربتها ،
فاذا حفرت في جانبها حفرة سال بعض الماء اليها ، ومثل هذا الماء لا يمد
من الماء الجاري ، بل هو من الماء المحقون على الاحوط ، فاذا كان دون
الكر كان له حكم القليل ، واذا بلغ مقدار الكر او زاد عليه كان له
حكم الكثير .

المسألة ٢٩

ما يسيل في المنحدرات من مياه الثلوج الذائبة في قمم الجبال وغيرها
لا يمد من الماء الجاري لأنه ليس بنابع ، بل هو من الماء الكثير ، واذا
اجتمع منه في القمة ما يكون كرا فأكثر ثم سال الزائد عنه الى المنحدر
كان من ذي المادة واعتصم بها .

المسألة ٣٠

إذا تردد المكلف في ان الماء هل يبلغ مقدار الكر أم لا ، فإن كان يعلم ان هذا الماء كان في السابق كرا ، وهو يشك في بقاء كريته السابقة وعدم بقائها حكم ببقاء الكرية ورتب على الماء احكامها ، وان كان يعلم أن الماء كان في السابق دون الكر وهو يشك في طروء الكرية عليه بعد ذلك وعدم طروئها حكم على الماء بعدم الكرية ورتب عليه أحكام ذلك ، وان كان لا يعلم بكرية الماء سابقا ولا بعد ما حكم عليه بأن الماء دون الكر ورتب عليه احكام القليل .

المسألة ٣١

إذا كان الماء قليلا ثم بلغ مقدار الكرية بعد ذلك وعلم المكلف ان هذا الماء قد لاقى النجاسة اما قبل عروض الكرية له او بعدها حكم بطهارة الماء سواء كان جاهلا بزمان بلوغه كرا وزمان ملاقاته النجاسة أو كان عالما بزمان كرية الماء وجاهلا بوقت ملاقاته النجاسة واذا كان عالما بوقت ملاقاته الماء النجاسة وجاهلا بزمان بلوغه مقدار الكرية حكم بنجاسته ، واذا كان الماء كرا ثم نقص بعد ذلك عن الكرية وعلم المكلف ان الماء لاقى النجاسة في احدى العاليتين حكم بطهارة الماء في جميع الصور المذكورة .

المسألة ٣٢

إذا كان الماء قليلا ثم حصلت له الكرية بعد ذلك او إتصل بمادة عاصمة ولاقى النجاسة في نفس ذلك الآن الذى اعتصم به حكم بطهارته وان كان الاحوط اجتنابه .

المسألة ٣٣

إذا كان لدى المكلف ماء ان يعلم ان أحدهما يبلغ كرا والآخر دون ذلك ، ولكنه لا يعلم الكر منهما على التمييز ثم وقعت نجاسة في أحد المائين لم يحكم بالنجاسة سواء تمين الماء الذى وقعت فيه النجاسة عند المكلف ام لم يتمين عنده ، وسواء كان جاهلا بحالة المائين قبل ذلك

من القلة والكثرة أم علم بأنهما معا كانا في السابق كرين ثم نقص
أحدهما غير المعين عنده عن الكر قبل ملاقة أحدهما النجاسة .

وإذا علم انهما معا كانا اقل من الكر ثم طرأت الكرية على أحدهما
غير المعين عند المكلف ثم وقعت النجاسة في أحدهما فالظاهر لزوم
الاجتناب عن الماء الذي وقعت فيه ، اذا كان معيناً ولزوم الاجتناب عن
الماءين معا اذا وقعت في غير المعين .

المسألة ٣٤

إذا كان لدى المكلف ماءان دون الكر ، وكان أحد الماءين المعين نجساً
والآخر طاهراً ثم وقعت نجاسة أخرى في أحد الانوعين غير المعين ، فإن
كان للنجاسة الحادثة أثر شرعي زائد على النجاسة الأولى وجب اجتناب
الماءين معا ، ومثال ذلك ان يقع بول او دم في أحد الماءين المعين ، ثم
يلغ الكلب بعد ذلك في أحد الانوعين ، فإن ولوغ الكلب يوجب تعفير
الاناء زائداً على وجوب غسله ، ولذلك فيجب الاجتناب عن كلا الماءين .
وان لم يكن للنجاسة الجديدة أثر زائد على النجاسة الأولى لم يجب
اجتناب الماء الآخر الذي كان طاهراً ، ومثال ذلك ان يقع في أحد
الانوعين مثل النجاسة الأولى .

المسألة ٣٥

الماء الذي يعلم المكلف أنه يبلغ الكر ولكنه يشك في انه ماء مطلق
أو ماء مضاف ، الظاهر انه يحكم غير المطلق فيحكم بنجاسته بمجرد
ملاقاته للنجاسة وان لم يتغير بها أحد اوصافه .

المسألة ٣٦

إذا كان لديه كران متميزان يعلم ان أحدهما على التمييز ماء مطلق
والثاني ماء مضاف ، فوقعت النجاسة في أحدهما لا على التمييز ، فهما
معا طاهران ، وكذلك اذا اختلط عليه أمرهما فلم يعلم المطلق منهما
من المضاف ، ولم يعلم كذلك حالتهما السابقة هل كانا مطلقين او
مضافين ، أو علم بأنهما معا كانا على وصف الإطلاق ثم صار أحدهما

غير الممين مضافا ثم وقعت النجاسة في أحدهما فهما معا محكومان بالطهارة في هاتين صورتين .

وان كانا معا مضافين في السابق ثم صار أحدهما مطلقا لا على التمين ، فالظاهر التنجس بالملاقاة ، فان كان ما وقعت النجاسة فيه مميئا وجب اجتنابه خاصة ، وان كان غير معين وجب اجتناب المامين معا .

المسألة ٣٧

لا يكون الماء معتصما حتى يعلم انه كرا او تكون له مادة عاصمة كما تقدم بيانه ، فاذا كان الماء قليلا وشك في ان له مادة أم لا ، لم يكن معتصما ، وحكم بتنجسه بمجرد ملاقاته النجاسة ، وكذلك اذا لم تكن له مادة وشك في انه يبلغ مقدار الكر أم لا ، وكذلك اذا شك في كل من الكرية والمادة فلا يكون الماء معتصما في الصور الثلاث ، الا اذا علم المكلف ان هذا الماء كان في السابق كرا وهو يشك في بقاء كريته وعدم بقائها فيرتب عليه أحكام الكر ، او علم بأن الماء كان ذا مادة عاصمة وهو يشك في وجود ما يمنع من اتصال هذه المادة بالماء فيحكم باتصالها ويرتب عليه أحكام ذي المادة المتصلة ، واذا كان الشك في المادة من جهة الشك في مقدار ما فيها من الماء او قوة الدفع ففيه اشكال ، ولا يترك الاحتياط .

المسألة ٣٨

لا يطهر الماء القليل اذا تنجس باتمامه كرا ، سواء تم بماء طاهر ام بماء نجس .

الفصل الثالث

في الماء الجاري وماء البشر

المسألة ٣٩

الماء الجاري هو الذى ينبع من باطن الأرض ثم يسيل على وجهها او تحتها ، كالميون والقنوات التى تتخذ لها مجاري وأخاديد في باطن

الأرض تجرى فيها ، فليس من الماء الجارى ما لا يكون نابعا من الأرض
وان اتخذ له مجارى على وجه الأرض او في سفوح الجبال ، نعم يكون
من الكثير المعتصم اذا كان اكثر من الكر . وقد يكون من ذى المادة اذا
اجتمع منه في العالي ما يكون له مادة عاصمة ثم انعدر الزائد منه في
المجارى الى السافل ، وقد تقدم بيان ذلك .

وليس من الماء الجارى ما يكون واقفا عن الجريان على وجه الأرض
او في باطنها وان كان نابعا كالعيون الواقعة ، وان كان له حكم الماء
الجارى على الأقوى ، فيكون ماؤها معتصما اذا كان متصلا بالمنبع وان
كان اقل من الكر .

المسألة ٤٠

الماء الجارى لا يتنجس بملاقاة النجاسة اذا كان متصلا بالمنبع ، وان
كان اقل من الكر ، الا ان يتغير بالنجاسة لونه او طعمه او رائحته ،
فيحكم بنجاسته حينذاك وان كان اكثر من الكر ، واذا زال تغيره طهر
بتدافع المنبع عليه وامتزاجه به في الجملة ، وكذلك اذا تغير بعض
الجارى وكان الباقي منه كرا او متصلا بالمنبع وان كان اقل من الكر .

واذا كان الماء منفصلا عن المنبع كما اذا كان المنبع يتقاطر من
السقف او يترشح من صخرة عالية وكان المجرى الذى يسيل فيه الماء
غير متصل به فالظاهر ان ذلك الماء يتنجس بملاقاة النجاسة اذا كان
دون الكر ، واذا لاقت النجاسة موضع نبع الماء او موضع رشحه لم
ينجس .

المسألة ٤١

يعتبر في الماء الجارى أن يكون متصلا بالمنبع بالفعل ، فاذا انقطع
اتصاله بالمنبع لترسب بعض الأوساخ والطين في فم المنبع فمنعه عن النبع
لحق الماء حكم الراكد ، واذا أزيلت الرواسب منه وحصل الاتصال
بالفعل كان له حكم الجارى .

المسألة ٤٢

أطراف النهر الواقعة عن الجريان لها حكم الجارى إذا كانت متصلة به وكذلك الحوض أو الفدير من الماء الراكد إذا اتصل بالنهر بساقية ونحوها يلحقهما حكم الجارى .

المسألة ٤٣

العيون التى تنبع في بعض أوقات السنة دون بعض يلحقها حكم الجارى في أيام نبعها ، ويلحقها حكم الراكد أيام انقطاعها عن النبع .

المسألة ٤٤

إذا تغير بعض الماء الجارى بأوصاف النجاسة ، فإن كان غير المتغير منه لا يزال بعضه متصلاً ببعض ولو في الأعماق اختصت النجاسة بموضع التغير فحسب ، وكان الباقي منه طاهراً ، وإذا انفصل بسبب التغير بعض الماء عن بعض تنجس موضع التغير وتنجس البعض المنفصل به إذا كان دون الكر ، وكان ما يتصل بالمنبع وما يبلغ الكر ، وما يتصل بهما طاهراً ، فإذا زال التغير طهر الجميع بتدافع الماء المعتصم عليه وامتزاجه به على ما تقدم بيانه .

المسألة ٤٥

ماء البئر إذا كانت البئر نابعة بمنزلة الجارى فهو معتصم لا ينجس بملاقاة النجاسة إلا إذا تغير بها لونه أو طعمه أو رائحته ، فإذا تغير بها أحد أوصافه ثم زال تغيره ولو من قبل نفسه طهر بتدافع ماء المادة فيه وامتزاجه به كما تقدم في الماء الجارى سواء بسواء ، وأما النزح المقدر لها في الروايات فهو مستحب سواء تغير الماء بأوصاف النجاسة أم لم يتغير .

المسألة ٤٦

البئر غير النابعة لها حكم الماء المحقون فلا تكون معتصمة حتى يبلغ ماؤها الكر .

الفصل الرابع في ماء المطر وماء الحمام

المسألة ٤٧

ماء المطر حال نزوله من السماء معتصم في نفسه فلا ينجس بملاقاة النجاسة الا اذا غرت لونه أو طعمه أو رائحته، ويعتبر فيه - على الأحوط - ان يصدق عليه مسمى الجريان على وجه الأرض لو كانت صلبة فلا يعمه الحكم اذا كان أقل من ذلك .

وكذلك ما يجتمع من ماء المطر على الأرض او على غيرها ، فهو معتصم مادام المطر ينزل عليه على الوجه المتقدم ، بل وكذلك ما ينزل او يسيل من ذلك الماء المجتمع على موضع مسقوف لا يباشره قطر السماء فهو معتصم اذا كان الماء المجتمع الذي ينزل منه ذلك الماء لا يزال متصلاً بالمطر ، فماء الميزاب الذي ينزل في موضع مسقوف معتصم اذا كان يجري من موضع ينزل عليه قطر السماء بالفعل ، وان كان أقل من الكثر ، وكذلك ماء المجرى الذي يسيل في مكان لا يصله المطر اذا كانت مادة المجرى متصلة بماء المطر بالفعل .

المسألة ٤٨

ماء المطر على الوجه المتقدم بيانه يظهر كل ما يصيبه من المتنجسات القابلة للتطهير اذا غمر جميع مواضع النجاسة من ذلك الشيء المتنجس ، ولا يحتاج الى التعدد في التطهير من البول ، وفي تطهير الاواني ونحوها مما يحتاج الى التعدد اذا غسل بالماء القليل ، ولا يحتاج الى العصر في الفرش والثياب وشبهها مما يحتاج فيه الى العصر كذلك ، نعم لا بد من ازالة عين النجاسة قبل التطهير به اذا كانت موجودة ، ولا بد من التعمير بالتراب في ما يفتقر الى التعمير ، فاذا غمره ماء المطر بعد ذلك حكم بطهارته ولم يحتج الى التعدد .

المسألة ٤٩

يظهر الماء المتنجس اذا أصابه ماء المطر بالمقدار الذي تقدم بيانه في المسألة السابعة والأربعين ولا بد من ان يمتزج به في الجملة على

الاحوط ويكفي من الامتزاج ما يحصل بتدافع ماء المطر فيه بالمقدار المذكور ، واذا كان متغيرا بالنجاسة فلا بد من زوال التغير ، فاذا زال تغيره - ولو من قبل نفسه - ولا قى ماء المطر حكم بطهارته .

ويظهر كذلك الاناء المملئ بذلك الماء وتظهر أطرافه وظهره اذا كانت متنجسة واصابها قطر السماء او فيض الماء حال نزول المطر عليه ، واذا اصاب المطر بعض أطرافه دون بعض طهر ما اصابه منها فقط .

ويظهر الحوض النجس اذا اصاب المطر جميع أطرافه النجسة ويظهر كذلك ما فيه من الماء اذا وقع ماء السماء عليه وامتزج به على الوجه الذى تقدم بيانه ، ويظهره كذلك ماء الميزاب الذى يجرى فيه ويفمر أطرافه النجسة اذا كان الميزاب يجرى من موضع ينزل فيه قطر السماء بالفعل وان كان الحوض نفسه في موضع لا يصيبه المطر كما تقدم في المسألة السابعة والأربعين .

المسألة ٥٠

تطهر الأرض النجسة اذا اصابها ماء المطر على الوجه المتقدم ولو باعانة الريح ، وتطهر كذلك اذا جرى عليها الماء المجتمع ، وكان ماء المطر ينزل عليه بالفعل ، وان كانت الأرض نفسها لا يصيبها المطر مباشرة ، وتطهر كذلك اذا جرى عليها الميزاب من موضع ينزل عليه قطر السماء بالفعل ، وان كان المطر لا يصل اليها بنفسها .

ولا يطهرها ما يقع من ماء المطر على أرض أخرى ثم يثب اليها ، الا ان يجتمع في ذلك الموضع ثم يجرى اليها قبل انقطاع المطر عنه كما تقدم ، ولا يطهرها ما يقع على أغصان الشجر الملتف بعضها ببعض ثم يقع عليها بحيث ينفصل ما يقع على الأرض بذلك عما ينزل من السماء ، واما اذا كان اتصاله باقيا بما ينزل من السماء لم يضر به وقوعه على الشجر فهو لا يزال معتمضا مطهرا لما يقع عليه .

المسألة ٥١

ما يتقاطر من سقف البيت او سقف الخيمة وشبهها منفصل في متفاهم

العرف عما ينزل من السماء فلا يكون مطهرا لما تحته اذا وقع عليه ، وان كان المطر لا يزال نازلا على السقف •

المسألة ٥٢

يطهر التراب النجس اذا نزل عليه ماء المطر - على الوجه المتقدم - ونفذ الى اعماقه حال اتصاله بما ينزل من السماء حتى صار التراب طينا بذلك •

المسألة ٥٣

يطهر الحصى المتنجس والفراش المتنجس المفروش على الأرض اذا أصابهما ماء المطر حتى نفذ الى جميع مواضع النجاسة على الوجه المتقدم ، واذا كانت فيهما عين النجاسة فلا بد من زوالها ، وتطهر كذلك الأرض تحت الحصى المفروش اذا كانت نجسة وغمرها ماء المطر الواقع عليه •

المسألة ٥٤

لا ينجس ماء المطر بملاقاة النجاسة حال نزوله من السماء كما تقدم بيانه ، فاذا وقع على عين النجاسة ثم وثب على شيء آخر لم ينجس ذلك الشيء الا اذا وثبت معه عين النجاسة او تغير بها ، واذا وقع على سطح نجس وتقاطر من السقف او جرى من الميزاب لم يكن ذلك نجسا وان مر على عين النجاسة الموجودة على السطح ، الا اذا كان تقاطر السقف وجرى الميزاب بعد انقطاع المطر وفرض انه مر على عين النجاسة بعد الانقطاع فيحكم بنجاسته •

واذا شك في ان ما يتقاطر من السقف هل مر على عين النجاسة بعد انقطاع المطر او هو من المتخلف في السقف قبل ذلك حكم بطهارته •

المسألة ٥٥

لا فرق بين الحمام وغيره في الأحكام المتقدمة للماء ، فاذا بلغ الماء مقدار الكر او زاد عليه واتصل بعضه ببعض اعتصم عن النجاسة، وكان مطهرا لما يغسل فيه من النجاسة ، واذا اختلفت سطوحه بحيث كان يجرى من العالمي الى السافل لم يعتصم العالمي منه بالسافل ولحقه حكم

الماء القليل المختلف السطوح ، واذا بلغ العالمي وحده كرا كاملا زائدا على الماء السافل وعلى ما ينحدر في المجرى الى أن يصل اليه . كان العالمي مادة عاصمة للسافل فلا ينفعل بملاقاة النجاسة حتى يتغير بها .

وعلى هذا فلا تنجس الحياض الصغيرة في الحمام بملاقاة النجاسة اذا كانت متصلة بالخزانة ، وكانت الخزانة وحدها تبلغ مقدار الكر او تزيد عليه ، واذا تنجس ماء الحياض الصغيرة امكن تطهيره باتصاله بماء الخزانة وامتزاجه به على الوجه الذى تقدم بيانه في المسألة العشرين بشرط ان يكون بماء الخزانة وحده كرا زائدا على ما في الحياض وما ينحدر في المجرى اليها او يزيد على الكر .

المسألة ٥٦

اذا كان ماء الخزانة وحدها يبلغ الكر او يزيد عليه ، زائدا على ما في الحياض الصغيرة وما في المجارى كما تقدم وكان ماء الخزانة يندفع منها بقوة الى ما في الحياض كما اذا كان دفعها ببعض الآلات التى تدفع الماء بقوة كان ما فيها مادة عاصمة لما في الحياض وان كانت الخزانة أسفل منها او مساوية لها .

المسألة ٥٧

ماء الأنابيب المعروفة في هذه الأزمان معتصم في نفسه ويجرى له حكم ذى المادة ، فاذا فتح الأنبوب في اناء مثلا او حوض صغير كان ذلك الماء معتصما فلا ينجس بملاقاة النجاسة مادام متصلا بماء الانبوب الا ان يتغير بأوصاف النجاسة كالماء ذى المادة سواء يسواء ، ويظهر المتنجسات التى تفصل به بعد زوال عين النجاسة منها اذا كانت موجودة ، ولا يحتاج في التطهير به الى التعمد في الغسل ، من غير فرق بين النجاسات وبين المتنجسات ولا يحتاج الى العصر في مثل الثياب والفرش ونحوها مما ترسب فيه الفسالة .

نعم لا بد من التعفير بالتراب قبل الغسل به من نجاسة الولوغ كما ذكرنا في الماء ذى المادة ولا بد من الامتزاج في الجملة في تطهير الماء المتنجس به ، فلا يكفي مجرد الاتصال كما ذكرناه اكثر من مرة .

الفصل الخامس في الماء المستعمل

المسألة ٥٨

الماء الذي ينفصل من أعضاء الانسان اذا غسلت في الوضوء او الغسل ، او من ماء الاستنجاء أو التطهير من سائر النجاسات ، والذي ينفصل من غسل الأشياء المتنجسة الأخرى يسمى ماءا مستعملا ، فاذا كان قليلا دون الكر ترتبت له أحكامه التي سيأتي بيانها في المسائل الآتي ذكرها .

واذا كان الاستعمال في الماء الكثير او الجاري او في اى ماء معتصم آخر كما اذا اغتسل في النهر الجارى او في الحوض المشتعل على الكر ، او من ماء الأنبوب المتصل بالمادة ، وكما اذا استنجدى بالماء المعتصم او تطهر به من النجاسات الأخرى لم تترتب عليه الأحكام الآتية ، فان المياه المذكورة بعد استعمالها لاتزال معتصمة وطاهرة في نفسها ومطهرة لغيرها ولا ريب في ذلك .

المسألة ٥٩

الماء الذي يجتمع من غسالة اعضاء الأنسان في الوضوء طاهر في نفسه ومطهر لغيره ، سواء كان الوضوء واجبا أم مستحبا ، فيصح استعماله في وضوء آخر وفي الأغسال المستحبة وفي الغسل من الأحداث الكبرى - ويكفي استعماله في الاستنجاء وفي التطهير من النجاسات الأخرى ، وكذلك الماء المستعمل في الأغسال المندوبة فهو طاهر ومطهر في جميع ذلك .

المسألة ٦٠

الماء المستعمل في الغسل من الأحداث الكبرى اذا كان البدن طاهرا محكوما بالطهارة فيجوز شربه ، ويكفي استعماله في الاستنجاء مثلا ، وفي تطهير البدن والثياب وغيرها من النجاسات ، والاحوط ان لا يستعمل في الوضوء ولا في الغسل من الأحداث مع وجود ماء غيره ، واذا انحصر الماء به فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الطهارة منه والتيمم .

المسألة ٦١

لا يضر وقوع القطرات من ماء الفسل في الاناء عند الاغتسال منه اذا كان البدن طاهرا من النجاسة .

المسألة ٦٢

الماء المستعمل في الاستنجاء من البول والغائط اذا اجتمعت فيه الشروط الآتي ذكرها ، طاهر ، فلا يجب الاجتناب عنه ولا عن ملاقيه ، ويجوز استعماله في الاستنجاء وفي تطهير البدن والثياب وغيرها من النجاسات . والأحوط ان لا يتوضأ منه ولا يفتسل به مع وجود ماء غيره ، واذا انحصر الماء به فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الطهارة منه والتيمم .

المسألة ٦٣

لا يكون ماء الاستنجاء طاهرا حتى يستجمع شروطا خمسة .

الأول : ان لا يتغير بالنجاسة لونه او طعمه او رائحته .

الثاني : ان لا يكون البول او الغائط الذى يستنجى منه متعديا عن موضع الاستنجاء تعديا فاحشا والمعيار في التعدى الفاحش ان لا يصدق على غسله انه استنجاء عرفا .

الثالث : ان لا يلاقي ماء الاستنجاء نجاسة او متنجسا من خارج ولو من نفس البول او الغائط الذى خرج من الانسان .

الرابع : ان لا يخرج مع البول والغائط اللذين يستنجى منهما نجاسة أخرى من داخل كالدم والمني .

الخامس : ان لا يكون مع ماء الاستنجاء أجزاء متميزة من الغائط .

المسألة ٦٤

ماء الاستنجاء اذا اجتمعت فيه الشروط المتقدم ذكرها محكوم بالطهارة ، سواء سبقت اليد على الماء في الوصول الى موضع الاستنجاء أم سبق الماء على اليد أم اتفقا معا ، وسواء كان من الفسلة الأولى في التطهير من البول أم من الفسلة الثانية .

المسألة ٦٥

إذا وضع يده على موضع النجاسة لا يقصد الاستنجاء تنجست اليد ، فإذا استنجى بها من غير أن يطهرها كان لليد وللوضع حكم سائر النجاسات ، وكان الماء المستعمل في تطهيرها نجسا ، وكذلك إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ثم بداله ولم يعد إلى الاستنجاء إلا بعد برهة .
وإذا سبق بيده إلى الموضع بقصد الاستنجاء ثم بداله ثم عاد إلى الاستنجاء من فوره ، أو بعد مدة قليلة يصدق معها أن يده تنجست بالاستنجاء ، فعام الاستنجاء طاهر وطهرت به اليد والموضع .

المسألة ٦٦

إذا شك في أن ماء الاستنجاء هل لاقى نجاسة أو متنجسا من الخارج بنى على عدم الملاقاة وحكم بطهارة الماء ، وكذلك إذا شك في أنه هل خرجت مع الفائط أو البول نجاسة أخرى من الداخل بنى على عدمها وحكم بطهارة الماء .

المسألة ٦٧

الماء المستعمل في تطهير النجاسات غير ماء الاستنجاء نجس على الأقوى ، ولا فرق في ذلك بين الفسلة المزيله لعين النجاسة والفسله غير المزيله ، ولا فرق بين ما يحتاج في التطهير إلى التعدد كالأوانى وتطهير الثوب والبدن من البول ، ومالا يحتاج .

المسألة ٦٨

لا تخرج الفسلة مهما طال صب الماء فيها على المجل عن كونها غسلة واحدة ، ومن أجل ذلك يشكل الحكم بطهارة المقدار الزائد من ماء الفسلة الواحدة إذا طال فيها الصب أكثر مما يحتاج إليه في طهارة المجل النجس ، فلاحتمياط باجتنابه متعين من غير فرق بين ما يحتاج إلى التعدد فيه ومالا يحتاج .

المسألة ٦٩

ما يبقى من الماء في الثوب والفراش بعد عصرهما في سائر النجاسات

بالمقدار المتعارف طاهر لا يلحقه حكم الماء المستعمل ، وكذلك ما يبقى
فيهما بعد العصرة الأخيرة في نجاسة البول ، وكذلك ما يتخلف في الاناء
بعد إفراغه من ماء الفسلة الأخيرة .

المسألة ٧٠

لا يترك الاحتياط في غسالة ما يحتاج في تطهيره الى تعدد الفسل
كالبول ، فاذا لاقت غسالته شيئا فالأحوط التعدد في غسل ذلك الشيء
سواء كانت من الفسلة الأولى او الثانية وكذلك غسالة الاناء اذا لاقت
اناءا آخر .

الفصل السادس

في الماء المشكوك

المسألة ٧١

اذا شك المكلف في ماء انه نجس أم طاهر ، فهو محكوم بالطهارة حتى
يعلم بنجاسته او تقوم عليها حجة شرعية ، واذا علم ان الماء كان في
السابق نجسا وشك في تجدد الطهارة له فهو محكوم بالنجاسة حتى يعلم
بطهارته او تقوم عليها حجة شرعية ، وسيأتي - ان شاء الله تعالى - في
(المسألة ١٤٢) ذكر ما تثبت به الطهارة والنجاسة .

واذا شك في ماء انه مباح او منسوب ، فهو محكوم بالاباحه حتى
يثبت انه منسوب ، واذا علم انه كان في السابق ملكا للغير او ملكا
لنفسه حكم بأنه لا يزال باقيا على الملك السابق حتى يثبت خلاف ذلك ،
واذا تردد في ان الماء ملكه او ملك زيد مثلا فلا بد من الاحتياط
بالاستئذان من ذلك الشخص .

المسألة ٧٢

اذا علم المكلف بوقوع النجاسة في أحد المائين او المياه الموجودة عنده
ولم يعلم بأن النجس أيها على وجه التمييز ، وجب عليه اجتناب الجميع ،
فلا يجوز له ان يتطهر بشيء منها من خبث ولا من حدث ، فاذا لم يكن

لديه ماء طاهر آخر وجب عليه التيمم للصلاة . وإذا أريق أحد الاناءين لم يجز له الوضوء بالآخر ، وكذلك الحكم إذا علم بأن أحد المياہ مفصوب ولم يعلم به على وجه التعيين ، فيجب عليه اجتناب الجميع وإذا انحصر الماء بها وجب عليه التيمم للصلاة ، وإذا أريق أحد الاناءين لم يجز له الوضوء أو الغسل بالآخر .

وإذا كانت الشبهة في الماء النجس أو الماء المفصوب بين أطراف غير محصورة سقط التكليف فيها ، ولم يجب اجتناب شيء من الأطراف .

والمعيار في كون الشبهة غير محصورة هو أن تكثر اطراف الشبهة حتى توجب كثرة اطرافها سقوط التكليف بسبب عروض احد الموانع في بعض الأطراف من عسر أو اضطرار أو خروج عن محل الابتلاء فلا يكون العلم الاجمالي في الشبهة منجزا

المسألة ٧٣

إذا علم المكلف بأن أحد المائين أو المياہ الموجودة عنده ماء مضاف ولم يعلم بأن الماء المضاف أيها على وجه التمييز ، جاز له أن يتوضأ أو يفتسل بكل واحد من المائين فيحصل له العلم بأنه قد تطهر من الحدث بماء مطلق فتصح طهارته وتصح صلاته ، كما يجوز له أن يتطهر بكل واحد من المائين من النجاسة إذا كان ثوبه أو بدنه نجسا فيعلم بذلك أنه قد تطهر من الخبث بماء مطلق كذلك ، فإذا لم يكن لديه غير ذلك الماء المشتبه تعين عليه أن يفعل كذلك تحصيلًا لشرط الطهارة الواجبة في الصلاة ، وإذا أريق أحد الاناءين جمع بين الوضوء من الآخر والتيمم على الاحوط .

وإذا تكثر أطراف الشبهة في المياہ المعلوم اضافة بعضها كفاه أن يكرر الطهارة بمقدار يعلم بوقوع طهارة واحدة في ماء مطلق منها .

وكذلك الحكم إذا كانت الشبهة في الماء المضاف بين أطراف غير محصورة ، ولنفرض في مثال ذلك أنه علم بأن واحدا من ألف اناء ماء مام مضاف ، والباقي منها ماء مطلق ، فيجوز له أن يتوضأ باناءين منها أو يفتسل بهما إذا كان حكمه الغسل ، فيعلم بذلك صحة طهارته وصحة

صلاته • كما يجوز له ان يتطهر بهما من النجاسة ، فيعلم بأنه قد تطهر من الخبث بماء مطلق ، فاذا لم يكن لديه غير ذلك الماء المشتبه بالمضاف تعين عليه ان يفعل كذلك تحصيلًا لشرط الطهارة الواجبة في الصلاة ، ولا ينافي ذلك عدم وجوب الاحتياط من جهة العلم الاجمالي ، لأن الشبهة غير محصورة •

المسألة ٧٤

اذا شك المكلف في ماء انه مطلق او مضاف ، فان علم بأنه كان في السابق ماء مطلقًا وشك في عروض الاضافة عليه بنى على انه لا يزال ماء مطلقًا وصح له ان يتطهر به من الحدث والخبث ، وان علم بأنه كان في السابق ماء مضافًا وشك في عروض الاطلاق عليه بنى على انه لا يزال ماء مضافًا ، ولم تصح له الطهارة به ، وان هو لم يعلم بحالته السابقة فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الطهارة منه والتيمم •

المسألة ٧٥

اذا علم بأن أحد المائتين الموجودين عنده نجس ولم يعلم بأن النجس ايهما على وجه التعيين وجب عليه اجتناب الطرفين معا ، كما ذكرنا في المسألة الثانية والسبعين ، فاذا لاقى أحد المائتين المشتبهين شيئًا كما اذا اصاب بعض ذلك الماء ثوبا مثلاً فلا يترك الاحتياط باجتناب هذا الملاقى ايضا وخصوصا اذا كان الماءان كلاهما نجسين سابقا ثم علم بطهارة أحدهما لا على التعيين •

المسألة ٧٦

السؤر هو ما يفضل من شراب الانسان او الحيوان اذا باشر الاناء بفمه ، وقد يطلق على الماء الذي يباشره ببعض اعضائه ، وان لم يشرب منه كبقية ماء الفسسل ، ويلحق بالماء غيره من المائعات ، فاذا شرب الانسان او الحيوان منه بفمه فهو سؤر •

ولا تطلق كلمة السؤر على ما يفضل من شراب الانسان اذا لم يباشره بفمه ولا بشيء من اعضائه كما اذا ملأ الكأس من الاناء الكبير فشربه فلا يكون باقي الماء الموجود في الاناء سؤرا • ولا تطلق كلمة السؤر

على بقية الماء اذا كان كرا او جاريا وان شرب منه الانسان او الحيوان بفمه كما اذا كرع من النهر او الحوض الكبير او شرب من الانبوب المتصل بالمادة .

المسألة ٧٧

سُور الكافر والكلب والخنزير نجس ، ويلحق بالكافر في الحكم ولده ، الا اذا أظهر الاسلام وكان عاقلا مميزا فالظاهر طهارته ، ويشمل الحكم كذلك من حكم بكفره ممن ينتسب الى فرق المسلمين ، ويلحق بالكلب والخنزير الحيوان المتولد بينهما على الاحوط ، وان لم يطلق عليه اسم احدهما .

وسُور الحيوانات الأخرى كلها طاهرة ، وان كان الحيوان حرام اللحم ، نعم يكره سُور الحيوان اذا كان محرم اللحم ماعدا الهرة ، ويكره كذلك سُور المرأة الحائض اذا كانت غير مأمونة بل يكره سُور غير المأمون مطلقا .

المسألة ٧٨

يستحب تناول من فضل شراب المؤمن ، فقد ورد في بعض الأحاديث ان سُور المؤمن شفاء .

وفي بعضها : ان في سُور المؤمن شفاء من سبعين داء .
بل ورد في بعضها استحباب التبرك به .

الفصل السابع

في النجاسات

المسألة ٧٩

انواع النجاسات اثنا عشر :

الأول والثاني منها : البول والغائط ، وهما نجسان من كل حيوان لا يؤكل لحمه اذا لم يكن طائرا ، وكانت له نفس سائلة .

والمراد بكون الحيوان له نفس سائلة ان يكون له دم يجرى حين الذبح ، من غير فرق بين ان يكون الحيوان صغيرا او كبيرا ، وهريا او بحريا ، ومن غير فرق كذلك بين ان يكون حرام اللحم بالاصالة ، كالانسان والسباع والمسوخ ، وان يكون حرام اللحم بسبب عارض كالحيوان الجلال ، والذي يطأه الانسان . والغنم الذي يشرب لبن الغنزيه ، حتى يشتد وينمو على ذلك ، فالبول والغائط من كل اولئك نجس -

المسألة ٨٠

البول والغائط من كل حيوان يحل أكل لحمه طاهران حتى من الخيل والبغال والحمير على الاقوى ، وهما كذلك طاهران من كل حيوان ليس له نفس سائلة وان كان حرام اللحم سواء كان مما لادم له أصلا كيمض الحشرات ام كان له دم لايسيل حين الذبح كالسمك المحرم ، وهما كذلك طاهران من كل طائر وان كان حرام اللحم كالخفاش وسائر الطيور المحرمة على الظاهر -

المسألة ٨١

قد يشك الانسان في حكم حيوان معين انه يجوز أكل لحمه شرعا او يحرم ، ثم هو مع شكه هذا قد يكون عالما بأن ذلك الحيوان نفسه مما تقع عليه التذكية شرعا وقد يكون شاكا في هذا ايضا ، وشكه في كلتا الصورتين قد يكون بنحو الشبهة الحكمية لذلك الحيوان ، وقد يكون بنحو الشبهة الموضوعية ، فالصور المحتملة في هذه المسألة أربع :

الصورة الأولى: ان يشك الانسان في حكم ذلك الحيوان المعين هل هو محلل الاكل شرعا او هو محرم الاكل ، ولكنه يعلم ان الحيوان مما تقع عليه التذكية ، وتكون الشبهة حكمية .

ومثال ذلك : ان يتولد حيوان خاص بين حيوانين مختلفين وكلاهما مما يقبل التذكية شرعا ، ولذلك فهو يعلم ان هذا الحيوان المتولد بينهما مما تقع عليه التذكية ، ولكنه يشك في حلية أكله ، والاقوى في ذلك الحيوان انه محلل الاكل ، فبوله وخرؤه طاهران .

الصورة الثانية : ان يشك الانسان في حكم ذلك الحيوان الممين هل هو محلل الاكل شرعا او هو مما لايقبل التذكية ، فهو يعلم ان الحيوان محلل الاكل اذا كان مما يقبل التذكية شرعا ، وهو محرم الاكل اذا كان مما لايقبلها ، وشكه في حل الحيوان وحرمة انما كان من جهة شكه في ان الحيوان يقبل التذكية شرعا او لايقبلها والشبهة حكمية كذلك .

والظاهر ان الاطلاق المقامي في النصوص الشرعية التي وردت في التذكية والتي ذكرت لها الآثار وجعلت لها الاحكام يقتضي ان الشارع قد اعتمد في التذكية وشروطها على ما يعتمد اهل العرف في ذلك ، ونتيجة لذلك فان بين الشارع للتذكية سببا خاصا او شرطا اخذ به ، وان لم يبين شيئا خاصا . كان ذلك دالا على انه امضى ما يعتمد اهل العرف في ذلك .

فاذا شك الانسان في حيوان انه مما يقبل التذكية شرعا او مما لا يقبلها ، وكان الحيوان يقبل التذكية في نظر اهل العرف كان ذلك دالا على انه يقبل التذكية شرعا ، ونتيجة لذلك فالحيوان الممين المشكوك حكمه في هذه الصورة محلل الاكل ، وبوله وخرؤه طاهران .

واذا شك اهل العرف في أمر ذلك الحيوان ، فلم يحكموا بأنه مما يقبل التذكية او مما لايقبلها ، كان مقتضى اصالة عدم التذكية انه محرم الاكل ، والاقوى ان بوله وخرؤه طاهران في هذه الصورة ايضا .

الصورة الثالثة : ان يشك الانسان في حكم الحيوان الممين هل هو محلل الاكل شرعا او هو محرم الاكل ، وهو يعلم ان الحيوان مما تقع عليه التذكية والشبهة موضوعية .

ومثال ذلك ان يتردد في حيوان خاص بين يديه لسبب من الأسباب التي توجب التردد هل هو من الفئم فيكون حلال اللحم ، او هو ثعلب فيكون محرما ، والحيوان على اى حال يقبل التذكية شرعا ، والاقوى كونه محلل الاكل كما في الصورة الاولى وان بوله وخرؤه طاهران .

الصورة الرابعة : ان يشك الانسان في حكم الحيوان المعين هل هو محلل الاكل شرعا او هو مما لا يقبل التذكية كما في الصورة الثانية التي تقدم ذكرها ولكن الشبهة موضوعية ، ومثال ذلك ان يتردد الانسان في حيوان خاص بين يديه هل هو من الطباء مثلا فيكون حلال اللحم او هو متولد بين حيوانين احدهما لا يقبل التذكية فيكون محرم الاكل لاصالة عدم التذكية .

والحكم فيه هو ماتقدم في الصورة الثانية فان كان ذلك الحيوان مما تقع عليه التذكية في نظر اهل العرف حكم بأنه كذلك شرعا وهو محلل الاكل ، وان شك في امره عند العرف كما هو مشكوك شرعا كان مقتضى اصالة عدم التذكية انه محرم الاكل ولكن خروءه وبوله طاهران في كلتا الصورتين .

نعم اذا كان الشاك في الحكم هو العامي وكانت الشبهة حكمية كما في الصورة الاولى والثانية يكون مغيرا بين ان يحتاط فيجتنب أكل لحم الحيوان ويجتنب كذلك بوله وخروءه وبين ان يرجع في ذلك الى رأى الفقيه .

المسألة ٨٢

اذا شك المكلف في ان الحيوان له دم سائل عند الذبح أم لا لم يحكم على بوله وخروءه بالنجاسة ، سواء كانت الشبهة حكمية كما اذا شك في ان الحية او التمساح مما له نفس سائلة أم لا ، فلا يجب عليه الاجتناب عن فضلتها ، أم كانت الشبهة موضوعية ، كما اذا شك في ان هذا الشيء الذى لاقاه بكرة فأر او بكرة خنفساء مثلا وحكم العامي في الشبهة الحكمية هنا هو ما تقدم في المسألة السابقة .

المسألة ٨٣

لا يتنجس الشيء الطاهر بملاقاة النجاسة في الباطن اذا خرج بعد الملاقاة نقياً من عين النجاسة ، سواء كان الشيء الملاقى والنجاسة كلاهما من الباطن كالودود الذى يخرج من معدة الانسان فلا ينجس بملاقاة الغائط في الباطن . أم كان الشيء الملاقى من الخارج والنجاسة من

الباطن كالنوى الذى قد يمتلعه الانسان مع الاكل فيلاقي الفائط في الباطن فاذا خرج نقياً من عين النجاسة لم يحكم عليه بالنجاسة ام كان الملاقي من الباطن والنجاسة من الخارج ، فاذا أكل الانسان او شرب شيئاً نجساً سهواً او عمداً لم يتنجس ريقه بملاقاة ذلك النجس اذا كان الريق نقياً من عين النجاسة .

نعم ، اذا دخل الشيء الطاهر والشيء النجس المتكونان في الخارج وتلاقيا في الباطن فالأحوط اجتناب الملاقي وخصوصاً اذا كانت الملاقاة في الفم او الانف او باطن السرة ونحوها .

المسألة ٨٤

لا يجوز بيع البول والفائط النجسين على الاحوط فيهما وان جاز الانتفاع بهما للتسميد وشبهه .

والظاهر عدم جواز بيع البول الطاهر لعدم وجود منفعة له مقصودة عند العقلاء توجب كونه مالا في العرف ، ويجوز بيع الخرم الطاهر لوجود مثل هذه المنفعة المقصودة فيه وقد تقدم ان فضلة الطيور المحرمة طاهرة ، فلا مانع من بيعها اذا وجدت لها المنفعة المقصودة كفضلة الخفاش .

المسألة ٨٥

تلق بالبول في الحكم بالنجاسة وغيرها الرطوبة المشتبهة التى تخرج من الانسان بعد البول اذا هو لم يستبرئ منه ، وان كان قد استنجى قبل خروجها فهي نجسة وناقضة للوضوء وسيجيء بيان ذلك في مبحث الاستبراء .

المسألة ٨٦

الثالث من أنواع النجاسات : المنى .

وهو نجس من كل حيوان له نفس سائلة سواء كان محرم الاكل ام محللاً ، وسواء كان طيراً ام غيره ، وسواء كان برياً ام بحرياً ، وقد

تقدم بيان المراد من الحيوان ذي النفس السائلة في المسألة التاسعة والسبعين ، والظاهر طهارة مني الحيوان الذي ليست له نفس سائلة .

المسألة ٨٧

يلحق بالمني في النجاسة وفي وجوب الغسل الببل المشتبه الذي يخرج بعد الجنابة بالانزال اذا هو لم يستبرئ منها بالبول ، فيجب عليه التطهر من هذا الببل وان كان قد تطهر قبل خروجه ، ويجب عليه الغسل بعده وان كان قد اغتسل من جنابته قبل ذلك وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث غسل الجنابة .

المسألة ٨٨

المذي - وهو الماء الذي يخرج اثناء الملاعبة وفي بعض حالات التحرك الجنسي - محكوم بالطهارة ، وكذلك الودي وهي الرطوبة التي تخرج بعد البول والاستبراء منه وكذلك الوذي وهو الماء الذي يخرج من الادواء التي تكون في الموضع فهي جميعا محكومة بالطهارة ، نعم هي نجسة اذا خرجت من انسان او حيوان نجس العين ، وكذلك الرطوبات الاخرى التي تكون في الفرج والدبر .

المسألة ٨٩

الرابع من أنواع النجاسات : الميتة .

وهي نجسة من كل حيوان له نفس سائلة على ما تقدم في معنى الحيوان ذي النفس السائلة ، سواء كان حلالا أم حراما ، وصغيرا أم كبيرا ، والمراد من الميتة هو ما يموت من الحيوان حتف أنفه او يقتل او يذبح على غير الوجه الموجب لتذكيته شرعا .

ولا تنجس ميتة الحيوان الذي ليست له نفس سائلة ، وان كان كبيرا كالسمك ولا تنجس ميتة ما يشك في كونه ذا نفس سائلة كالحية والتمساح .

المسألة ٩٠

الأجزاء التي تنفصل من الميتة نجسة كالميتة وان كانت صغارا ،

ويستثنى من ذلك الاجزاء التى لا تحملها الحياة في حال الحياة ، كالقرن والعظم والسن والظفر والحافر ، والظلف ، والمخالب ، والمنقار ، والشعر ، والصوف ، والوبر ، والریش ، والبيضة اذا اكتست قشرها الأعلى ، وان لم يتصلب فان هذه الأجزاء طاهرة اذا أخذت من ميتة حيوان طاهر العين سواء كان الحيوان مما يحل أكل لحمه أم مما يحرم . نعم لابد من تطهيرها من النجاسة العرضية اذا أصابها رطوبة الميتة بنقفها أو قلعها أو اخراجها منها .

ويستثنى كذلك اللبن في ضرع الميتة فهو طاهر ولا ينجس بملاقاة الضرع النجس . نعم لا يترك الاحتياط باجتناب لبن الميتة اذا كانت غير مأكولة اللحم .

وتستثنى كذلك الأنفحة التى تخرج من بطن الجدي أو السخل الميت ، فهي طاهرة ، والاحوط ان يقتصر فيها على المادة الصفراء التى يستحيل اليها اللبن الذى يرتضعه قبل ان يأكل ، وهى التى تجعل في اللبن فيكون جبنا .

والأجزاء المذكورة انما تستثنى اذا أخذت من ميتة طاهر العين كما ذكرنا واما ميتة نجس العين فلا يستثنى منها شيء .

المسألة ٩١

الأجزاء التى تنفصل من الحي نجسة بمنزلة الميتة اذا كانت مما تحملها الحياة . ويستثنى من ذلك الأجزاء الصفراء كالثالول والبثور والقشور التى تتكون على القروح والجروح . والجلدة التى تنفصل من بعض الاطراف او من الشفة واشباه ذلك فهي طاهرة اذا انفصلت من الحي .

المسألة ٩٢

أثبت العلم الحديث ان وعاء المسك كيس رقيق جاف يتولد تحت جلد الذكر البالغ من ظلمات المسك ، وموضع الكيس دون سرة الظبي وامام قلفته ، وان المسك مادة خاصة تفرز وتخزن في ذلك الكيس .

ويحيط بالكيس منسوج خلوي ملئ بالمعروق ويلتصق من الخارج بجلد الحيوان ، وفارة المسك هي المجموع من الكيس وما يحيط به .

وعلى هذا فلا ريب في طهارة المسك نفسه سواء أخذ من ظبي حي أم مذكي أم ميت وسواء كان سائلا أم جامدا . ولا ريب في طهارة الكيس الذي يحتوي على المسك وأما مجموع الفارة - ومنها المنسوج الخلوي الذي يحيط بالكيس والجزء من جلد الحيوان الذي يلتصق به وهما مما تحله الحياة ، فإن أخذ من الحيوان المذكي فهو طاهر ، وكذلك إذا أخذ من الظبي الحي وكانت الفارة مستعدة للانفصال عن الحيوان ، وإن أخذت الفارة من الظبي الميت أو من الحي وكانت مستعدة للاتصال فالظاهر نجاستها .

نعم يمكن نزع الجلد والمنسوج الخلوي عن الكيس وهو طاهر كما قدمنا . ويظهر ظاهره بالفصل عن النجاسة المرضية بسبب ملاقاتهما ، وإذا علم بأن الفارة قد أخذت من الظبي الميت وشك في تذكيتها فهي محكومة بالنجاسة ، إلا إذا أخذها من يد المسلم أو من سوق المسلمين . أما المسك نفسه والكيس الذي يحتويه فقد تقدم أنهما طاهران في جميع الصور فيمكن نزع الكيس وتطهيره بالفصل عن النجاسة المرضية إذا حصلت كما تقدم .

المسألة ٩٣

إذا وجد شيئا ولم يدر أنه جزء من أجزاء الحيوان أم لا لم يحكم بنجاسته ، وكذلك إذا علم أنه جزء من حيوان ولم يدر أنه مما له نفس سائلة أم لا .

المسألة ٩٤

للحوم والجلود والشحوم التي توجد بيد المسلم محكومة بالتذكية والطهارة إذا كانت يد المسلم مقرونة بتصرفه في ذلك الشيء تصرفا يناسب الطهارة ، كما إذا رآه يبيع ذلك الشيء أو يأكله أو يصلي فيه ، وكذلك الحكم في سوق المسلمين ، وكذا ما يوجد مطروحا في أرض المسلمين إذا كان عليه أثر الاستعمال منهم الدال على التذكية ، وإذا لم

تقترون يد المسلم او سوق المسلمين بمثل هذا التصرف الذى يناسب الطهارة لم تكن اماراة على تذكية الحيوان .

واذا كانت يد المسلم او سوق المسلمين مسبوقة بيد الكافر كالجلود واللحوم المستوردة من بلاد الكفار اشكل الحكم بهتذكيته ، بل هو في غاية الاشكال .

المسألة ٩٥

ما يؤخذ من أيدي الكفار من اللحوم والشحوم والجلود محكوم بالنجاسة ، الا ان يعلم يسبق يد المسلم عليه المقرونة بالتصرف المناسب للتذكية كما تقدم فيحكم بطهارته وحل أكله ، وكذلك ما يوجد في أرض الكفار .

المسألة ٩٦

السقط قبل ان تلج فيه الروح نجس على الاحوط بل لا يخلو ذلك من قوة ، وكذلك حكم الفرخ اذا انكسرت البيضة قبل ولوج الروح فيه .

المسألة ٩٧

الاحوط اجتناب السقط اذا كان مضغة ، والمشيمة ، وقطعة اللحم التي تصحب الطفل حين ولادته .

المسألة ٩٨

ما يؤخذ من أيدي الكفار او من أسواقهم او يوجد مطروحا اذا لم يدركه من اجزاء الحيوان او من غيره فهو محكوم بالطهارة ، الا ان يعلم بملاقاته النجاسة فيجب اجتنابه .

المسألة ٩٩

ما يؤخذ من أيدي الكفار او من أسواقهم او يوجد مطروحا من شحوم او لحوم او جلود اذا شك في انها من حيوان له نفس سائلة او من غيره كالسمك ونحوه فهي محكومة بالطهارة ولكن لا يجوز أكلها ولا الصلاة فيها .

المسألة ١٠٠

إذا خرجت الروح من الحيوان أو الانسان لحقه حكم النجاسة وإن لم يبرد جسده ، نعم ، لا يجب على المكلف غسل مس الميت إلا إذا مس الانسان الميت بعد برده .

المسألة ١٠١

لا يجوز بيع الميتة ولا اجزائها النجسة على الأقوى في ما إذا لم تكن لها منفعة محللة مقصودة تكون بها مالا ، وحتى إذا وجدت لها مثل هذه المنفعة على الاحوط ، ويجوز الانتفاع بها وبأجزائها النجسة في ما لا يشترط فيه الطهارة .

المسألة ١٠٢

الخامس من انواع النجاسات : الدم .

وهو نجس من كل حيوان له نفس سائلة على ما تقدم في بيان معناه ، من غير فرق بين دم الانسان وغيره ، والصغير والكبير ، والدم القليل والكثير .

ويستثنى من ذلك الدم الذي يتخلف في الحيوان بعد ان يذبح أو ينحر إذا خرج ما يتعارف خروجه من الدم ، فإن المتخلف منه بعد ذلك طاهر ، سواء كان تخلفه في اللحم أم في القلب أم في الكبد أم في المروق ، إلا ان يتنجس بنجاسة خارجية كما إذا لاقى موضع الذبح أو آلة التذكية أو يد الذابح قبل تطهيرها فيحكم عليه بالنجاسة من أجل ذلك ، وإذا رجع دم المذبح إلى جوف الحيوان لرد نفسه حين الذبح أو انتكاس جسده عن موضع الرأس كان نجسا .

وانما يستثنى ذلك في الحيوان الذي يؤكل لحمه فلا يكون الدم المتخلف طاهرا في الحيوان الذي لا يؤكل لحمه إذا ذبح ، بل ولا يكون المتخلف طاهرا في الجزء الذي لا يؤكل من الذبيحة على الاحوط كالطحال ونحوه .

المسألة ١٠٣

يحرم أكل الدم المتخلف في الذبيحة وشربه وان كان طاهرا كما ذكرنا ، الا اذا كان في اللحم بحيث يعد جزءا منه .

المسألة ١٠٤

يجب اجتناب دم الجنين الذى يخرج من بطن أمه بعد ذبحها والذى تكون ذكاته بذكاة أمه ، الا في الدم الذى يعد جزءا من لحمه ، وكذلك في الصيد الذى يذكى بألة الصيد على الأحوط ، فيلزم اجتناب دمه الا ما يعد جزءا من لحمه .

المسألة ١٠٥

الأحوط لزوم الاجتناب عن العلقة المستحيلة من منى الانسان او الحيوان ، والعلقه في البيض بل وعن نقطة الدم الموجودة فيه .

المسألة ١٠٦

دم العيون الذى ليست له نفس سائلة طاهر سواء كان صغيرا أم كبيرا ، وكذلك دم ما يشك في ان له نفسا سائلة أم لا ، كالحية والتمساح ، فهو محكوم بالطهارة .

المسألة ١٠٧

اذا أصاب الانسان بعض الدم المتخلف في الذبيحة وشك في انه مما يحكم بطهارته منه او مما يحكم بنجاسته ، فان علم بخروج ما يتعارف خروجه من الدم فالظاهر الحكم بطهارته ، وان شك في خروج ما يتعارف خروجه من الدم فالأحوط بل الأقوى الحكم بالنجاسة .

واذا أصابه دم بعد خروج ما يتعارف خروجه من الذبيحة وشك في الدم الذى أصابه هل هو من الدم الخارج فيكون نجسا او من الدم المتخلف فيكون طاهرا حكم بطهارته على الأقوى .

المسألة ١٠٨

اذا شك في شيء أصابه انه دم حيوان أم مائع أحمر حكم بطهارته ، وكذلك اذا لم يدر انه دم شاة أم دم سمك ، او لم يدر انه بعض دمه

او دم بق او برغوٲ ، وكذلك اذا خرج من الجرح او القرع ماء اصفر وشك في انه دم ام لا فانه يحكم بطهارته •

المسألة ١٠٩

الدم الذى يخرج من بين الأسنان نجس لايجوز ابتلاعه مادام موجودا ، فاذا استهلك في ماء الفم حتى أصبح معدوما فالظاهر طهارة ماء الفم كله وجواز ابتلاعه ، وكذلك الدم الذى يدخل الفم من الخارج حتى يستهلك ، وتنعدم أجزاؤه في ماء الفم •

المسألة ١١٠

اذا وقع الدم في قدر المرق حكم بنجاسة المرق وان كان يغلي ، ولا يطهر باستهلاك الدم فيه وان كان قليلا ، ولا تكون النار مطهرة له •

المسألة ١١١

القيح وهو المادة البيضاء او الصفراء التى تخرج من الدمامل والقروح طاهر ، الا اذا كان مخلوطا بالدم ، فانه يكون نجسا ، وكذلك الماء الاصفر الذى يتجمد على الجروح والقروح عند برئها فانه طاهر ، ما لم يعلم كونه دما او مخلوطا به ، واذا تجمد الدم او الماء الاصفر المخلوط بالدم لم يزل على نجاسته حتى يستحيل جلدا ، فاذا استحال حكم بطهارته •

المسألة ١١٢

السادس والسابع من انواع النجاسات : الكلب والخنزير البريان واجزأؤهما حتى مالا تحله الحياة منهما كالشعر والمظم ورطوباتهما •
واما كلب الماء وخنزير البحر فانهما طاهران •

المسألة ١١٣

اذا تولد هجين بين الكلب والخنزير ، فان تبع احدهما في الاسم حكم بنجاسته ، وان لم يصدق عليه اسم احدهما فلاحوط لزوم اجتنابه ، وخصوصا اذا كان ملفقا منهما عرفا • واذا تولد هجين بين احدهما وحيوان طاهر ، فان صدق عليه اسم الكلب او الخنزير وجب اجتنابه كذلك ، والاحوط اجتنابه اذا لم يصدق عليه اسم الحيوان الطاهر •

المسألة ١١٤

الثامن من انواع النجاسات : الكافر .

والمراد به من لم يعترف بالالوهية ، او بالتوحيد او بالرسالة او بالمعاد ، وان لم ينكرها ومن الكافر من أنكر ما علم ثبوته بالضرورة من الدين ، وهو عالم بكونه ضروريا بحيث يعود انكاره لذلك الضروري الى انكار الرسالة .

وهو نجس بجميع أقسامه من غير فرق بين الكافر الاصلي والمرتب وحتى الكتابيين على الاحوط فيهم احتياطا لا يترك .

المسألة ١١٥

ولد الكافر يتبعه في النجاسة سواء كان من حلال أم من زنا ، نعم اذا أسلم الولد بعد بلوغه او قبله وكان عاقلا مميزا حكم بطهارته .

المسألة ١١٦

اذا كان أحد الابوين مسلما تبعه الولد في الطهارة اذا كان من الحلال بل حتى اذا كان من الزنا مادام الولد غير مميز ، فاذا صار الولد عاقلا مميزا ولم يعترف بالاسلام فالحكم بطهارته مشكك ، ولعل الاقوى النجاسة ، وان كان كلا الابوين مسلمين .

المسألة ١١٧

الخارجي والناصري نجسان ، وكذلك الفالي اذا رجع غلوه الى الشرك بالله او الى انكار ذاته تعالى ، او رجع الى انكار احد ضروريات الاسلام مع الالتفات الى كونه ضروريا ، ولا يعكم بنجاسة المجسمة ، ولا المجبره ، ولا القائلين بوحدة الوجود اذا هم التزموا بأحكام الاسلام ، ولا بنجاسة سائر فرق المسلمين ولا سائر فرق الشيعة الا اذا ثبت نصبهم وعداؤهم لبعض أئمة أهل البيت (ع) .

المسألة ١١٨

الانسان الذي يشك في انه مسلم او كافر لايعكم بنجاسته ، ولكن لا تجري عليه سائر أحكام الاسلام .

المسألة ١١٩

التاسع من انواع النجاسات، كل مسكر مائع بالاصالة، من غير فرق بين اصنافه وانواع ما يتخذ منه، وهو نجس وان جمد بالعرض، كما اذا جمد صلبا عايا واعد اقراصا او حبوبا، واما المسكر الجامد بالاصالة كالحشيشة وامثالها فهو طاهر ولكنه حرام.

الكحول نجس اذا تحققت له صفة الاسكار، او كان مأخوذا من المسكر بالفعل، على ان يكون اخذه منه بغير التصعيد، فقد تقدم في مبحث الماء المضاف: ان التصعيد يطهر الماء النجس، ولا يحكم بنجاسة الكحول من حيث وجود المادة فيه، فان المادة موجودة في العنب وفي التمرو في الشعير وامثالها مما يتخذ منه المسكر، مع انها ليست نجسة ولا محرمة - كما هو واضح -، وعلى هذا فما علم بعدم اسكاره من افراد الكحول، وما علم بعدم كونه مأخوذا من المسكر، وما شك في أنه منهما فهو محكوم بالطهارة، وكذلك ما علم بأنه مأخوذ من المسكر بالفعل وكان اخذه منه بنحو التصعيد فهو محكوم بالطهارة ظاهرا. اذا لم يكن مسكرا بالفعل، والله العالم.

المسألة ١٢٠

اذا غلى عصير العنب او نش بنفسه او بحرارة الشمس او الهواء فالاحوط نجاسته، ثم لا يطهر الا بانقلابه خلا، واذا غلى بالنار لم يحكم عليه بالنجاسة، ولكنه يكون بذلك حراما، ويحل بذهاب ثلثيه بالغليان بالنار كذلك، ولا يكون حلالا بذهاب الثلثين بالغليان بغير النار كالشمس او الهواء، بل يكون بذلك نجسا كما تقدم.

المسألة ١٢١

اذا غلى عصير الزبيب او نش بنفسه او بحرارة الشمس او الهواء فالاحوط نجاسته، ثم لا يطهر الا بانقلابه خلا كما ذكرنا في عصير العنب سواء بسواء، واذا غلى بالنار لم ينجس ولم يحرم على الاقوى.

المسألة ١٢٢

لا يحرم نفس العنب اذا غلى بالنار من غير ان يعصر، وكذلك نفس الزبيب والكشمش ونفس التمر وديسه فلا تحرم بالغليان، ويجوز وضعها في الامراق والمطبوعات ولا تحرم بذلك.

المسألة ١٢٣

العاشر من أنواع النجاسات: الفقاع.

وهو شراب خاص يتخذ من الشعير، وهو نجس وإن لم يسكر غالباً، وليس منه ماء الشعير الذي يصفه الأطباء القدامى لبعض الأمراض، وإذا اتخذ الفقاع من غير الشعير لم يحرم ولم ينجس إلا إذا كان مسكراً.

المسألة ١٢٤

الحادي عشر من أنواع النجاسات: عرق الجنب من الحرام على الاحوط، ولا تجوز الصلاة فيه في ما إذا كانت الحرمة ذاتية بل مطلقاً، والاحوط - كما قدمنا - اجتنابه في الصلاة وغيرها، سواء كانت الحرمة ذاتية كالزنى، واللواط، والاستمناء، ووطء البهيمة، أم غير ذاتية كوطء الزوجة الحائض، وجماع المحرم، واللوطء في الصوم الواجب المعين، وسواء كان من الرجل أم المرأة، وما يخرج حال الجماع وما بعده، بل وما يخرج حين الاغتسال قبل أن يتم، وسواء كان من عرقه هو أم من عرق غيره فيلزم الاجتناب عن ذلك كله.

المسألة ١٢٥

إذا لم يستطع الغسل في الماء البارد وخشي من العرق في الماء الحار فليتمس في الكر الحار، وينوي الغسل في الآن الثاني من كونه تحت الماء.

المسألة ١٢٦

إذا أجنب من حرام ثم أجنب من حلال أو بالعكس فلا يترك الاحتياط باجتناب عرقه في كلتا الصورتين وخصوصاً في الصورة الأولى.

المسألة ١٢٧

إذا تيمم المجنب من الحرام لأنه لا يجد الماء، حكم بطهارته وطهارة عرقه الذي يخرج منه بعد ذلك، فإذا وجد الماء بطل تيممه، فإذا هو لم يغتسل لحقه حكم الجنب من الحرام.

المسألة ١٢٨

الثاني عشر من أنواع النجاسات: عرق الأبل الجلالة، بل الاحوط اجتناب العرق من كل حيوان جلال.

والمراد بالحيوان الجلال: الحيوان المأكول لحمه اذا هو اغتذى بعذرة الانسان وحدها حتى صدق عليه اسم الجلل عرفا فلا تجري على الحيوان احكام الجلل اذا كان غذاؤه مخلوطا من العذرة وغيرها، ولا تجري عليه الاحكام كذلك اذا لم يصدق عليه اسم الجلال.

المسألة ١٢٩

اذا اغتذى الحيوان بعذرة الانسان وحدها حتى صدق عليه اسم الجلال عرفا حرم أكل لحمه وشرب لبنه، وحرم أكل بيضه على الاحوط اذا كان مما يبيض، وحكم بنجاسة بوله وروثه كما تقدم في المسألة التاسعة والسبعين، وحكم بنجاسة عرقه اذا كان من الابل، بل بنجاسة العرق من كل حيوان جلال على الاحوط كما تقدم في المسألة المتقدمة، ولا ترتفع هذه الاحكام حتى يستبرأ الحيوان، ويوزل عنه اسم الجلال. وسيأتي بيان ذلك في مبحث المطهرات ان شاء الله تعالى.

الفصل الثامن كيف تسري النجاسة

المسألة ١٣٠

اذا لاقى الماء القليل او الماء المضاف، او احد المائعات الأخرى شيئا نجسا او متنجسا حكم بنجاسته جميعا، وقد تقدم بيان ذلك ولتفصيل الحكم فيه. (تلاحظ المسألة الثالثة. والمسألة الرابعة، والمسألة الخامسة، والمسألة الثانية والعشرون والمسألة السادسة والعشرون).

المسألة ١٣١

اذا لاقى جسم طاهر جامد شيئا نجسا او متنجسا وكانت في أحد المتلاقيين او في كليهما رطوبة مسرية حكم بنجاسة موضع الملاقاة من ذلك الجسم الطاهر، والمراد بالرطوبة المسرية هي الرطوبة التي تنتقل أجزاؤها من أحد المتلاقيين الى الآخر بمجرد الملاقاة، ولا تسري النجاسة اذا كانا معا يابسين او كانت الرطوبة بينهما لا تنتقل من احدهما الى الآخر بمجرد الملاقاة.

المسألة ١٣٢

اذا كان الجسم الطاهر رطبا بالرطوبة المسرية، ولاقى الشيء النجس او

المتنجس لم تسر النجاسة الى غير موضع الملاقاة، فاذا كانت الارض ممطورة مثلا وأصابته النجاسة بعض اجزائها لم تنجس بذلك أجزاؤها الاخرى، واذا كان الثوب او البدن مبلولا ولقيت النجاسة بعض نواحيه لم تنجس بذلك نواحيه الاخرى، وكذلك الفواكه والخضروات الرطبة اذا تنجس بعض اجزائها لم يتنجس بقية اجزائها.

المسألة ١٣٣

اذا شك في وجود الرطوبة بين المتلاقيين لم يحكم بالنجاسة وكذلك اذا شك في كون الرطوبة مسرية أم لا.

المسألة ١٣٤

واذا وقع الذباب على النجاسة الرطبة ثم وقع على الثوب او البدن وهما مبتلان لم يحكم بنجاستهما الا اذا وجدت مع الذباب عين النجاسة.

المسألة ١٣٥

اذا وقعت النجاسة في الدبس الغليظ كفى القاء النجس وما حوله، ولا تسري النجاسة الى بقية الأجزاء، وكذا في اللبن الغليظ. والسمن والعسل الغليظين. وامثال ذلك من المائعات الغليظة، والفارق بين الرقيق من المائعات والغليظ: ان الغليظ اذا أخذت منه شيئا بقي مكانه خاليا حين أخذه وان امتلا بعد ذلك، والرقيق اذا أخذت منه شيئا امتلا مكانه حين أخذه.

المسألة ١٣٦

قد تكون النخاعة التي تنزل من الرأس أو النخامة التي تخرج من الصدر غليظة، فيجري فيها الحكم المذكور، فاذا خرجت معها نقطة من الدم لم يتنجس بها غير موضع الملاقاة.

المسألة ١٣٧

اذا أصاب الثوب او الفراش بعض التراب النجس كفى نفذه بمقدار يعلم بزوال ما يتقن علوقه به من ذلك التراب.

المسألة ١٣٨

اذا تنجس الشيء ثم أصابته نجاسة أخرى جرى عليه حكم أشد

النجاستين ، فاذا تنجس الثوب او البدن بالدم ، ثم تنجس بالبول وجب غسله مرتين اذا كان الفصل بالماء القليل ، ووجب عصر الثوب بعد كل منهما ، واذا ولغ الكلب في اناء فيه ماء نجس وجب تعفير الاناء بالتراب ثم غسله ثلاثا ، اذا كان بالماء القليل .

وكذلك الحكم اذا علم اجمالا بأن الثوب تنجس اما بالدم أو بالبول وبأن الاناء تنجس اما بالولوغ أو غيره فيجب عليه اجراء حكم أشد النجاستين .

المسألة ١٣٩

المتنجس بلا واسطة ينجس ما يلاقيه من الأشياء مع الرطوبة المسرية على الأقوى من غير فرق بين المائعات والجامدات ، وكذلك الحكم في المتنجس بالوسائط الأولى وخصوصا في الماء القليل والمائعات .

والأحوط التجنب عن ملاقي المتنجس مع تعدد الوسائط ايضا ، وان كان القول بالطهارة في هذه الصورة لا يخلو عن قوة كما في الواسطة الرابعة فما فوقها .

المسألة ١٤٠

المتنجس يوجب نجاسة ما يلاقيه اذا كان متنجسا بلا واسطة او بالوسائط الأولى كما ذكرنا في المسألة المتقدمة ، ولكنه لا يوجب له حكم النجاسة التي لا قاهها ، فالمتنجس بالبول لا يوجب لما يلاقيه من الأشياء حكم نجاسة البول من وجوب التعدد في غسله بالماء القليل ، والاناء المتنجس بولوغ الكلب فيه لا يوجب لما يلاقيه حكم نجاسة الولوغ من وجوب التعفير .

نعم اذا كان الملاقي اناء فالأحوط التعدد في غسله ، واذا صب فيه الماء الذي ولغ فيه الكلب فلا يترك الاحتياط بتعفيره بالتراب بل لا يخلو عن وجه قوى .

المسألة ١٤١

ملاقة النجاسة في الباطن لا توجب التنجيس ، وقد تقدم ذلك في المسألة الثالثة والثمانين فلتلاحظ .

الفصل التاسع

في طرق ثبوت النجاسة والطهارة

المسألة ١٤٢

تثبت نجاسة الشيء بالعلم بها ، وبشهادة البينة العادلة ، وبأخبار صاحب اليد بها ، ولا تثبت بالظن . نعم لا يترك الاحتياط إذا كان الظن اطمئنانيا ، وكذلك إذا أخبر العدل الواحد بالنجاسة وافاد قوله الاطمئنان فلا يترك الاحتياط ، وإذا ثبتت نجاسة الشيء بأحد الوجوه المتقدم ذكرها حكم ببقاء النجاسة حتى يثبت تطهيره منها ، أما بالعلم بالتطهير منها كذلك ، او بشهادة البينة العادلة ، او بأخبار صاحب اليد بها ، ولا يترك الاحتياط إذا أخبر العدل الواحد بالطهارة وكان قوله موجبا للاطمئنان ، كما تقدم .

المسألة ١٤٣

إذا علم اجمالا بنجاسة احد الشيئين وجب عليه اجتنابهما معا إذا كان كلاهما محلا لابتلائه ، فإذا كان احد الشيئين ليس محلا لابتلائه سقط عنه التكليف بالاجتناب عما هو محل ابتلائه . والمراد بخروج الشيء عن محل ابتلائه : ان يخرج عن قدرته أو يصبح الخطاب باجتنابه مستهجنا فلا يتوجه اليه .

المسألة ١٤٤

لا يجب على الوسواسي تحصيل العلم بالطهارة ، ولا يعتمد على قوله في النجاسة ، بل يرجع الى المتعارف عند المتشرعة في ازالة النجاسات والتطهير منها .

المسألة ١٤٥

لا يشترط في البينة ان يحصل الظن بصدقها ، كما لا يشترط ان يذكر الشاهدان مستند شهادتهما بالنجاسة ، الا اذا كان بينهما وبين من يشهدان عنده خلاف في سبب النجاسة فلا بد من ذكر المستند .

المسألة ١٤٦

إذا شهدت البينة بأن هذا الثوب او هذا الماء قد أصابه عرق الجنب

من الحرام ، او عرق الحيوان الجلال ، او اصابه ماء الغسالة ، كفى في ثبوت النجاسة عند من يقول بها وان كان الشاهدان لا يقولان بذلك .

المسألة ١٤٧

الشهادة بالاجمال كافية في الاثبات كالشهادة بالتفصيل ، فاذا شهدت البينة بوقوع النجاسة في أحد الاناءين أو على أحد الثوبين ، وجب على المكلف اجتنابهما معا اذا كانا محلا لايتلأه .

المسألة ١٤٨

صاحب اليد على الشيء هو المستولي عليه بنحو يكون الشيء تاهما لصاحب اليد ولو في الجملة ، سواء كان مالكا للشيء ، أم مستأجرا له أم أمينا عليه .

وعلى هذا فيعتبر خبر الزوجة والغادمة والمملوكة بنجاسة ما في يدها من اواني البيت وأمتعته وثياب الرجل ، ويعكم عليها بالنجاسة ، ويقتبل قولها بالتطهير ، وكذلك المشرفة على تربية الطفل ، وعلى شؤون المجنون .

ولايمتبرخبرالمولى بنجاسة بدن عبده او جاريتيه اذا كان العبد والجارية مستقلين في الارادة ، وكذا في ثوبهما التابع لهما .

المسألة ١٤٩

لايشترط في قبول خبر صاحب اليد ان يكون عادلا ، نعم يعتبر فيه ان لا يكون متهما ، ولا يبعد قبول خبره اذا كان مراهما .

المسألة ١٥٠

لافرق في خبر صاحب اليد بين ان يكون قبل الاستعمال او بعده ، فاذا توضأ الانسان بماء ، وبعد فراغه أخبره صاحب اليد بأن ذلك الماء نجس حكم ببطلان وضوئه ونجاسة اعضائه .

المسألة ١٥١

اذا تعدد صاحب اليد كفى ان يخبر واحد منهم بنجاسة الشيء فيحكم

بها ، وإذا أخبر أحد الشريكين بنجاسة الشيء وأخبر الثاني بطهارته تساقطا ، نعم اذا كان أحدهما مستندا في خبره الى العلم ، والآخر الى الأصل قدم الأول على الثاني ، وكذلك الحكم في البيئتين ، فاذا شهدت احدهما بنجاسة الشيء وشهدت الأخرى بطهارته ، قدمت البيئة التي تستند في شهادتها الى العلم على الأخرى التي تستند الى الأصل ، وإذا استندتا معا الى العلم أو الى الأصل تساقطتا معا .

وإذا أخبر صاحب اليد بنجاسة الشيء أو بطهارته ، وشهدت البيئة العادلة بخلاف قوله ، فإن استندت البيئة في شهادتها الى العلم قدمت على قول ذي اليد في كلا الفرضين ، وإذا استند قول صاحب اليد الى العلم واستندت البيئة في شهادتها الى الأصل قدم قوله على شهادتها في كلا الفرضين .

المسألة ١٥٢

إذا شهدت البيئة بسبب الطهارة كفى ذلك عند من يقول بحصول الطهارة بذلك السبب ، وإن كان الشاهدان لا يقولان بذلك ، فاذا شهدا بأن الثوب المتنجس بالبول قد غسل بالماء الكثير مرة واحدة ، كفت شهادتهما عند من يقول بحصول الطهارة بذلك ، وحكم بطهارة الثوب ، وإن كان الشاهدان يقولان بنجاسة الثوب لانهما يعتبران التعمد أو الحاجة الى العصر ، أو يعتقدان بأن ذلك الماء لا يبلغ الكر ، والمشهود عنده يعلم بكريته .

الفصل العاشر في أحكام النجاسة

المسألة ١٥٣

الأحكام التي تذكر للنجاسة تثبت كذلك للمتنجس ، وللبلل المشتبه الخارج بعد البول ، وقبل الاستبراء منه بالخرطاط ، وللبلل الخارج بعد المنى وقبل الاستبراء منه بالبول ، ولأحد أطراف الشبهة المحصورة في العلم الاجمالي بالنجاسة أو احد المذكورات ، اذا كان العلم الاجمالي متجزا .

المسألة ١٥٤

يشترط في صحة الصلاة طهارة بدن المصلي من النجاسة حتى ظفروه وشعره ، وطهارة ثيابه الساتر منها وغير الساتر ، وطهارة موضع الجبهة في السجود ، من غير فرق بين الصلاة الواجبة والمندوبة ، ويشترط ذلك في صلاة الاحتياط ، وقضاء الأجزاء المنسية في الصلاة ، بل يشترط ذلك في سجود السهو - على الاحوط - وفي الإقامة •

ويستثنى من اللباس ما لا تتم به الصلاة كالقلنسوة والجورب ، فتصح الصلاة فيه اذا كان نجسا ، ويستثنى ايضا ما يعفى عنه في الصلاة من النجاسات ، وسيأتي بيانها في الفصل الآتي ان شاء الله تعالى •

المسألة ١٥٥

الطواف الواجب والمندوب بمنزلة الصلاة فيشترط في صحته طهارة الجسد والثياب ، بل يشترط في صحته طهارة بدن الطائف ولباسه عن كل نجاسة حتى المعفر عنها في الصلاة على الاحوط ، وحتى في ما لا تتم به الصلاة •

المسألة ١٥٦

النظام الذي قد يلتحف به المصلي في أثناء الصلاة اما لعدم الساتر غيره او لبعض الطوارئ الأخر ، اذا كان ملتفا به على نحو يصدق انه قد صلى فيه يلحقه حكم اللباس في الصلاة ، فيجب ان يكون طاهرا ، وان كان متسترا بغيره •

واذا لم يصدق عليه انه صلى فيه ، وانما استعمله كالذثار وشبهه لم تجب فيه الطهارة •

المسألة ١٥٧

يكفي في موضع الجبهة ان يكون المقدار الواجب منه في السجود طاهرا ، فلا يضر ان تقع الجبهة على موضع بعضه نجس اذا كان البعض الطاهر الذي وقعت عليه يحصل به مسمى السجود ، وكانت نجاسة الباقي منه غير مسرية ، ولا تضر نجاسة باطنه اذا كان سطحه الذي

وقعت عليه الجبهة طاهرا ولا تضر نجاسة بعض الجبهة. اذا كانت النجاسة معفوا عنها في الصلاة كالقليل من الدم وكان الموضع الطاهر من الجبهة مما يحصل به مسمى السجود ، ولا تضر نجاسة مواضع الأعضاء الأخرى للسجود غير الجبهة اذا كانت نجاستها غير مسرية الى بدن المصلي او ثيابه او كانت مسرية ولكنها مما يعفى عنها في الصلاة .

المسألة ١٥٨

اذا صلى في النجاسة متممدا وهو يعلم بالنجاسة وبحكمها بطلت صلاته ، وكذلك اذا صلى وهو يعلم بوجود النجاسة ويجهل بأن حكمها هو النجاسة ، او ان الطهارة شرط في صحة الصلاة فتبطل صلاته على الاقوى .

واذا صلى في النجاسة وهو لا يعلم بوجودها في ثوبه حتى أتم الصلاة صححت صلاته ولم يجب عليه قضاؤها ولا اعادتها .

المسألة ١٥٩

اذا تنجس ثوب المصلي او بدنه وهو في اثناء صلاته وعلم بحدوث النجاسة قبل ان يأتي معها بشيء من افعال الصلاة ، فان استطاع وهو في الصلاة ان يطهر النجاسة او يبدل الثوب المتنجس او ينزعه اذا كان عليه ساتر سواء من غير ان يأتي بما ينافي الصلاة وجب عليه ان يفعل ذلك ويتم صلاته وكانت صحيحة على الظاهر .

وكذلك اذا علم بحدوث النجاسة في اثناء الصلاة وشك في انه اتى بشيء من أفعال الصلاة مع النجاسة ام لا ، فعليه ان يتم الصلاة بعد ان يطهر النجاسة او يبدل الثوب او ينزعه كما تقدم .

وان لم يستطع ان يفعل ذلك ، وكان الوقت واسعا وجب عليه ان يستأنف الصلاة مع الطهارة ، واذا كان الوقت ضيقا وجب عليه ان يتم الصلاة مع النجاسة ، والاحوط له استحبابا ان يقضيها بعد ذلك .

المسألة ١٦٠

اذا علم بنجاسة ثوبه او بدنه وهو في الصلاة ، وعلم انه أتى ببعض

أفعال الصلاة مع النجاسة ، فإن كان الجزء الذى أتى به مع النجاسة مما يمكن تداركه ، وكان في استطاعته وهو في الصلاة ان يطهر النجاسة أو يبدل الثوب النجس بطاهر أو ينزعه اذا كان عليه ساترا آخر من غير ان يأتي بما ينافي الصلاة ، وجب عليه ان يفعل ذلك ويتدارك الجزء الذى أتى به مع النجاسة ويتم صلاته ، وكانت صحيحة على الظاهر .

وإذا كان الجزء مما لا يمكن تداركه ، وكان الوقت واسما بطلت صلاته فعليه اعادتها .

وإذا كان الوقت ضيقا حتى عن ادراك ركعة ، فإن أمكنه تطهير النجاسة او تبديل الثوب النجس او نزعه اذا كان عليه ساتر آخر من غير ان يأتي بما ينافي الصلاة فعليه ان يفعل ذلك ويتم صلاته وان لم يمكنه ذلك لبرد او لغيره من الضرورات او لعدم الأمن من الناظر وجب عليه ان يتم صلاته مع النجاسة وكانت صحيحة ، وان كان الأحوال له استجابا ان يقضيها بعد ذلك .

المسألة ١٦١

إذا نسي نجاسة ثوبه او بدنه فصلّى فيها بطلت صلاته ، سواء تذكرها في أثناء الصلاة أم بعدها ، وسواء أمكن له تطهير النجاسة او تبديل الثوب النجس ام لا ، فتجب عليه الاعادة اذا كان في الوقت والقضاء اذا كان بعده ، وكذلك اذا نسي حكم النجاسة او حكم الصلاة في النجاسة فصلّى فيها فتجب عليه الاعادة او القضاء .

المسألة ١٦٢

إذا غسل ثوبه النجس بنحو علم بطهارته وصلى فيه ، ثم تبين له بعد ذلك ان نجاسته لاتزال باقية ، فالظاهر صحة صلاته فلا تجب عليه اعادتها ولا قضاؤها ، وكذلك اذا شك في نجاسة الثوب فصلّى فيه ، ثم تبين له بعد الصلاة انه نجس فلا تجب عليه الاعادة الا اذا كان عالما بأن حالة الثوب السابقة هي النجاسة ، فتجب عليه الاعادة اذا كان في الوقت ، والقضاء اذا كان بعده .

المسألة ١٦٣

إذا نسي نجاسة شيء فلاقاه بالركوبة في أحد أعضائه وصلّى ، ثم تذكر نجاسة الشيء وعلم أن أحد أعضائه قد تنجس بملاقاة ذلك الشيء فالظاهر صحة صلاته .

نعم ، إذا كان ذلك العضو من أعضاء الوضوء أو الغسل ، وعلم أنه توضأ أو اغتسل بعد ملاقاة ذلك العضو للنجاسة حكم ببطلان طهارته وبطلان صلاته .

المسألة ١٦٤

إذا اضطر إلى الصلاة مع النجاسة واستمر به العذر إلى آخر الوقت صحّت صلاته معها ولم يجب عليه القضاء بعد الوقت ، وإذا يئس من زوال العذر فصلّى مع النجاسة في أول الوقت ثم زال العذر والوقت باقٍ وجبت عليه إعادة الصلاة ، فإن هو لم يعدّها وجب عليه القضاء بعد الوقت ، وكذلك إذا اضطر إلى السجود على موضع نجس فتصحّ صلاته مع استمرار العذر وإذا زال العذر قبل خروج الوقت أعاد الصلاة .

وإذا لم يجد ساترا غير ثوب نجس وامكنه نزع الثوب والصلاة عاريا فالظاهر وجوب الصلاة في الثوب النجس مع استمرار العذر كما تقدم .

المسألة ١٦٥

إذا لم يجد ساترا غير ثوبين يعلم بنجاسة أحدهما وجب عليه أن يصلي في كل واحد منهما ، فإن لم يتمكن إلا من صلاة واحدة ، صلاها بأحد الثوبين ثم قضاها بعد الوقت بثوب طاهر .

وإذا كان لديه مع الثوبين المشتبّهين المذكورين ثوب طاهر تخير بين أن يصلي في الثوب الطاهر وأن يكرر الصلاة في الثوبين المشتبّهين ولا يمتنع عليه الأول وإن كان أحوط .

المسألة ١٦٦

إذا تكثرت أطراف الشبهة في الثياب المعلوم نجاسة بعضها كفاه أن يكرر الصلاة بمقدار يعلم بوقوع صلاة واحدة في ثوب طاهر منها .

المسألة ١٦٧

إذا تنجس بدن المكلف وثوبه ، وعنده من الماء ما يكفي لتطهير أحدهما فقط ، فالظاهر لزوم تطهير بدنه ، وإذا تنجس موضعان من بدنه تخير في تطهير أيهما شاء بذلك الماء ، إلا إذا كانت النجاسة في أحدهما أكثر أو أشد فيتمين ، وكذلك إذا تنجس موضعان من ثوبه .

المسألة ١٦٨

إذا تنجس بدن المكلف أو ثوبه ، ولديه من الماء ما يكفي لتطهير النجاسة أو لطهارته من الحدث ، فإن استطاع أن يتوضأ أو يفتسل ويجمع غسالة وضوئه أو غسله في أثناء وشبهه فيطهر بها النجاسة تعين عليه ذلك ، وإن لم يمكنه تطهيره بالماء من النجاسة ، وتيمم بدلا عن الوضوء أو الغسل والاحوط استحبابا أن يطهر النجاسة أولا ثم يأتي بالتيمم بعد ذلك .

المسألة ١٦٩

إذا سجد على الموضع النجس جاهلا أو ناسيا فالأحوط لزوم الاعادة

المسألة ١٧٠

لا يجوز أكل النجس ولا المتنجس ولا شر بهما ، ويجوز الانتفاع بهما فيما لا يشترط فيه الطهارة .

المسألة ١٧١

لا يجوز بيع الأعيان النجسة للاستعمال المحرم ، وقد تقدم أن الاحوط المنع من بيع الميتة والعذرات النجسة مطلقا ، وأما المتنجسات فيجوز بيعها إذا وجدت لها منفعة محللة يعتمد بها الناس ويبدلون بازائها المال .

المسألة ١٧٢

لا يجوز - على الاحوط - أن يكون الشخص سببا لأكل الآخرين الشيء النجس أو المتنجس أو شربه ، أو يكون سببا لاستعمالهم النجس أو المتنجس في الأعمال التي تشترط فيها الطهارة ، فإذا باع شيئا نجسا

أو متنجسا وجب عليه أن يعلم المشتري بالنجاسة على الأحوط ، وكذلك إذا وهبه أو أجره أو أعاره ، فإذا أحضر لضييفه أو لأهل بيته أو لغيرهم طعاما ، ثم علم بنجاسته فالأحوط وجوب إعلامهم بل لا يغلو من قوه .

المسألة ١٧٣

لا يجب على المكلف أن يعلم الآخرين بالنجاسة إذا رآها في طعامهم أو شرابهم أو ثيابهم التي يصلون فيها ولم يكن هو السبب الذي أعد لهم تلك الأشياء النجسة .

المسألة ١٧٤

لا يجوز له أن يطعم الأطفال الأعيان النجسة أو المتنجسة أو يسقيهم إياها ، ولا يجوز له - على الأحوط - أن يكون سببا لشيء من ذلك ، ولا يجب عليه منعهم منها إذا لم يكن هو السبب لها إلا في المسكرات وتناول الأعيان النجسة فالظاهر وجوب الردع .

المسألة ١٧٥

يحرم تنجيس المساجد وتنجيس بناائها وسقفها وأساطينها وأرضها وبلاطها وآلاتها ، وفرشها ، ويحرم ادخال النجاسة غير المتعدية إليها إذا أوجب ذلك هتك حرمة المسجد ، ويجوز ادخال النجاسة غير المتعدية إذا كانت من توابع الداخل ، فيجوز للمسلس والمبطون والمستحاضة وذوي الجروح والقروح أن يدخلوا المسجد إذا كانت النجاسة في أبدانهم وثيابهم غير متعدية ، بل يستحب لهم دخوله للصلاة فيه ونحوها .

المسألة ١٧٦

يجب تطهير المساجد إذا تنجست أو تنجس شيء من أجزائها وأدواتها وآلاتها التي أشرنا إليها في المسألة المتقدمة . حتى أطراف جدرانها الداخل منها والخارج على الأحوط ، بل لعله الأقوى إذا كانت أرض الجدار من المسجد إلا ما كان الواقف قد جعله خارجا عن المسجدية فلا يجب تطهيره إذا تنجس .

ووجوب تطهير المساجد عن النجاسة فوري فلا يجوز التأخير بما ينافي الفورية عرفا . ويجب تقديمه على الصلاة إذا وجد النجاسة في

المسجد ، وقد حضر وقت الصلاة ، فاذا ترك ازالة النجاسة وقدم الصلاة مع سعة وقتها اثم بذلك ، وان كانت صلاته صحيحة على الاقوى ، ولا يخلصه من الاثم ان يصلي في مكان آخر .

واذا اشتغل أحد بتطهير النجاسة وكان قادرا على ذلك جاز لغيره ان يبادر الى الصلاة ، وان لم يتم الاول عمله بل وان لم يبدأ به مالم يكن متراخيا في تأدية الواجب .

واذا كان وقت الصلاة ضيقا وجب تقديمها .

المسألة ١٧٧

اذا علم بنجاسة المسجد وهو في اثناء الصلاة وجب عليه اتمامها اذا كان ذلك لا ينافي الفورية العرفية لازالة النجاسة ، والا أبطل صلاته مع سعة وقتها وبادر الى ازالة النجاسة ، وخصوصا اذا كان عالما بالنجاسة قبل الصلاة ثم غفل وصلى ، ولكنه اذا ترك الازالة واتم صلاته كانت صحيحة على اى حال .

المسألة ١٧٨

وجوب ازالة النجاسة عن المسجد كفائي يعم من علم بها من المكلفين القادرين ولا يختص بمن نجسها او كان سببا لتنجيسها ، واذا توقف تطهيره من النجاسة على مال وجب بذله الا اذا اوجب الحرج او الاضرار بحاله ، ولا يضمنه من كان سببا للتنجيس .

المسألة ١٧٩

اذا توقف تطهير المسجد من النجاسة على حفر أرضه او تخريب شيء منه وجب ذلك اذا كان الحفر او التخريب يسيرا لا يضر بالمسجد ولا يمنع من الصلاة فيه ، ووجب ذلك ايضا اذا وجد متبرع بطم أرضه وتعمير خرابه وان كان كثيرا ، والا فهو مشكل بل ممنوع .

المسألة ١٨٠

اذا استلزم تطهير المسجد من النجاسة ان يتنجس بعض المواضع الطاهرة منه ، فلا مانع منه اذا طهر بعد ذلك .

المسألة ١٨١

لا فرق بين المسجد العامر وغيره في الحكم ، فيحرم تنجيسه اذا كان خرابا ويجب تطهيره اذا تنجس ، واذا غصب المسجد فجعل طريقا او دارا او غير ذلك ، ففي عموم الحكم له اشكال ولا يترك الاحتياط .

المسألة ١٨٢

اذا علم بنجاسة أحد المسجدين وجب عليه تطهيرهما معا ، وكذلك اذا علم بنجاسة أحد الموضعين من المسجد .

المسألة ١٨٣

اذا لم يستطع المكلف تطهير المسجد بنفسه وجب عليه ان يعلم غيره بالنجاسة اذا احتمل حصول التطهير باعلامه .

المسألة ١٨٤

وبحكم المساجد المشاهد المشرقة فيحرم تنجيس أرضها وبنائها وبلاطها ، ويحرم تنجيس القبور المعظمة وما عليها من صناديق وأضرحة ، وثياب ، وما حولها من حرم وأروقة ، ويجب تطهيرها من النجاسة - على الاحوط - وخصوصا اذا استلزم بقاؤها المهانة وان لم توجب هتكا لحرمة المشهد .

وكذلك الحكم في المصحف الشريف فيجب تطهير ورقه وخطه اذا عرضت له النجاسة بل يجب تطهير جلده وغلافه اذا استلزم بقاء النجاسة مهاته المصحف وهي أعم من الهتك كما ذكرنا .

وتحرم كتابته بالجبر النجس ، واذا كتب به وجب محوه فاذا لم يمكن محوه وجب تطهير ظاهره .

وكذلك التربة الحسينية وتربة الرسول (ص) وسائر الأئمة (ع) المأخوذة من قبورهم فيجوز فيها حكم المشاهد المتقدم .

المسألة ١٨٥

وجوب تطهير المصحف كفائي يعم من علم من المكلفين القادرين ، ولا يختص بمن نجسه ، وإذا استلزم تطهيره صرف مال وجب بذله إلا إذا أوجب الحرج والاضرار بحاله ولا يضمه من نجسه كما تقدم في حكم المسجد .

الفصل العادي عشر

ما يعفى عنه في الصلاة من النجاسات

المسألة ١٨٦

الأول مما يعفى عنه في الصلاة دم الجروح والقروح حتى تبرا ، فتصح الصلاة فيه ، سواء كان الدم قليلا أم كثيرا ، وسواء كان في ثوب المصلي أم في بدنه ، وسواء أمكن للمصلي نفسه أن يتطهر من الدم أو يبدل الثوب النجس بلا مشقة عليه في ذلك أم لا .

نعم ، يشترط في العفو عنه أن يكون التطهر من الدم أو تبديل الثوب النجس مما يشق على نوع الناس وإن لم يكن شاقا على المكلف ذاته كما قلنا ، فيجب التطهر منه أو تبديل الثوب إذا كان غير شاق على نوع الناس ، إلا إذا لزم منه الحرج على المكلف نفسه فيسقط عنه ذلك بمقدار ما يرفع الحرج .

وعلى هذا فيكفي في العفو عن دم الجروح والقروح وجود إحدى المشقتين فيه ، أما المشقة على نوع الناس ، وإذا تحققت هذه حكم بالعفو عن الدم مطلقا كما ذكرنا ، وأما الحرج والمشقة على المكلف خاصة ، وإذا تحققت هذه حكم بالعفو عن الدم بمقدار ما يرتفع به الحرج .

المسألة ١٨٧

لا يجب منع دم الجروح والقروح عن التمدى عن محله ، نعم ، لا يحوط شد الجرح أو القرع إذا كان شده متعارفا ، ويشمل الحكم بالعفو ما يعتمد من الدم إلى أطراف موضع الجرح أو القرع التي

يتعارف تعدى الدم اليها في مثل ذلك الجرح والى اللباس المتصل بها ،
ولا يشمل ما خرج عن المتعارف سواء تعدى بنفسه او بالمسح عليه
باليد او الخرقه الملوثتين .

ولا يعفى عما يتفصل من دم الجرح او القرع عن البدن او الثوب ،
وان عاد بعد ذلك اليهما . واذا نزع الثوب الملوث بالدم ثم لبسه في
وقت آخر فالعفو عن الصلاة فيه لا يزال باقيا مادام ذلك الجرح باقيا .

المسألة ١٨٨

يعفى عن القيح المتنجس الذى يخرج مع دم القروح ، وعن
الدوام الذى يوضع على الجرح او القرع فيصيبه الدم ، وعن المرق
الذى يخرج من الموضع فيلاقي الدم او الجرح .

ولا يعفى عن الرطوبات الخارجية التى قد تلاقي الدم او موضع
الجرح ، وتتمدى الى الاطراف فيجب التطهر منها الا اذا لزم العرج
بذلك او الضرر .

المسألة ١٨٩

يجب تطهير اليد اذا أصابها دم الجروح او باشر بها الموضع في مقام
العلاج ، ولا يشملها العفو وكذلك يجب تطهير الاطراف اذا نجسها
بالمسح باليد الملوثة وكانت خارجة عن الحدود المتعارفة لذلك الجرح .

المسألة ١٩٠

لا يعفى عن دم الرعاف ، وفي العفو عن دم البواسير نظير ، سواء
كانت داخلة أم خارجة ، وكذا القروح والجروح الباطنية التى يخرج
دمها الى الظاهر .

المسألة ١٩١

اذا تعددت القروح او الجروح وتقاربت في الموضع بحيث عدت
قرحا واحدا في نظر أهل العرف لحقها حكم القرع الواحد ، فاذا برئ
بعضها لم يجب تطهيره ، ولم يزل العفو عنه باقيا حتى يبرأ الجميع .

واذا تباعدت مواضعها بحيث يراها أهل العرف قروحا متعددة ،
اختص كل واحد منها بحكم نفسه ، فإذا برىء بعضها لزم تطهير موضعه
واختص العفو بالقرح الذى لم يبرأ بعد .

المسألة ١٩٢

الثاني مما يعفى عنه في الصلاة : الدم الذى يكون اقل من سعة
الدرهم في بدن المصلي او ثيابه ، فتصح الصلاة فيه ، سواء كان من
دمه أم من دم غيره من الناس والحيوان ، وسواء كان مجتمعاً أم متفرقاً ،
ولا يشمل الحكم دم الميتة ، ولادم نجس العين ، ولادم الحيوان غير مأكول
اللحم ، ولادم الحيض ، بل ولادم الاستحاضة والنفاس على الاحوط ،
فلا يعفى عن شيء من ذلك ، ولا يعفى عن الدم المتفرق اذا بلغ مجموعه
سعة الدرهم .

والاحوط في تحديد ذلك ان يكون قطره بطول عقد السبابة .

المسألة ١٩٣

اذا تفشى الدم من احد وجهي الثوب الى الوجه الآخر منه ، فان كان
الثوب ذا طبقات فالظاهر تعدد الدم ، فاذا بلغ المجموع منه سعة الدرهم
او زاد عليه لم يعف عنه ، وكذلك على الاحوط اذا كان الثوب غليظاً ،
واذا كان الثوب رقيقاً او متوسطاً فهو دم واحد .

المسألة ١٩٤

المتنجس بالدم لا يلحقه حكم الدم ، فلا يعفى عما دون الدرهم منه
في الصلاة ، وكذلك اذا اختلط الدم بغيره من المائعات فلا يعفى عما
دون الدرهم منه .

نعم ، اذا كان الدم في الثوب او البدن اقل من الدرهم ، ووقعت
عليه بعض الرطوبات من عرق او ماء او غيرها ولم تتعد النجاسة بذلك
عن محل الدم ثم جفت الرطوبة وذهبت عينها فالظاهر بقاء العفو عنه
في هذه الصورة .

المسألة ١٩٥

إذا كان الدم اقل من سعة الدرهم وشك الانسان في انه من الدم
الذى يعفى عن مقدارهِ في الصلاة أم هو من المستثنيات التى لا يعفى
عنها بنى على العفو ، وكذلك الحكم اذا شك في ان الدم بقدر ما يعفى
عنه في الصلاة أم هو اكثر فالظاهر العفو الا ان تكون حالة الدم السابقة
هى الكثرة فيستصحب عدم العفو .

المسألة ١٩٦

إذا زالت عين الدم ولم تظهر نجاسته فالظاهر بقاء حكم العفو عنه
إذا كان دون الدرهم .

المسألة ١٩٧

لا يرتفع حكم العفو عن الدم اذا وقع عليه دم آخر وكان المجموع
دون سعة الدرهم وان أصبح الدم غليظا .

المسألة ١٩٨

لا يعفى عن الدم اذا وقعت عليه نجاسة أخرى وان لم تتعد عن موضع
الدم ، وان زالت عين النجاسة الثانية ، بل وان فرض عدم وصولها الى
الثوب كما اذا جمد الدم فكان حائلا عن وصول النجاسة الثانية الى
الثوب .

المسألة ١٩٩

الثالث مما يعفى عنه في الصلاة : ما لا تتم الصلاة فيه وحده ،
والمراد به ما لا يستر العورتين من الملابس ، كالجورب والنعل والتكة
والقلنسوة والخاتم والسوار والخلخال ، ومنه العمامة اذا خيطت
بعد لفها فأصبحت كالقلنسوة فتصح الصلاة في هذا كله اذا كان نجسا ،
بشرط ان لا يكون متخذاً من أجزاء الميتة ، ولا من أجزاء نجس العين ،
وان لا تكون النجاسة فيه من غير مأكول اللحم اذا كانت عينية .

المسألة ٢٠٠

الرابع مما يعفى عنه في الصلاة : المحمول المتنجس ، سواء كان مما

لا تتم الصلاة به منفردا كالساعة والسكين والنقود أم كان مما تتم فيه الصلاة كما اذا حمل الثوب المتنجس في جيبه فتصح صلاته على الظاهر .

ولا يعفى على الاحوط عن المحمول اذا كان متخذاً من الاعيان النجسة او مما تحله الحياة من اجزاء الميتة ، وكذا اذا كان من اجزاء مالا يؤكل لحمه وان كان طاهرا ، فلا يحمل شيئا من ذلك في الصلاة ، وان كان مما لا تتم فيه الصلاة كحافضة النقود تكون من جلد الميتة او جلد غير المأكول .

المسألة ٢٠١

الخامس مما يعفى عنه في الصلاة ثوب الأم التي تربي طفلها اذا لم يكن لها ثوب غيره ، فيصح لها ان تصلي بثوبها اذا تنجس ببول الطفل ، سواء كان الطفل ذكرا أم انثى ، بشرط ان تغسل الثوب كل يوم مرة واحدة ، وكذلك ذات الثياب المتعددة اذا كانت محتاجة الى لبس الثياب جميعا دفعة واحدة لبرد او لغيره ، وليس لهن بديل ، فاذا غسلتهن مرة واحدة في اليوم صح لها ان تصلي فيهن وان كن نجسات .

ويختص الحكم بالأم ، فلا يشمل غيرها من النساء او الرجال ، ويختص بالعفو عن تنجس ثوبها ببول الطفل فلا يعفى عن تنجس بدنهما بالبول ، ولا يعفى عن تنجس ثوبها بفائله ولا سائر نجاساته .

المسألة ٢٠٢

الاحوط لها ان توقع غسل ثوبها نهارا وتتخير بين ساعاته ، واذا لم تغسل ثوبها في اليوم مرة فصلواتها فيه مع النجاسة باطله على الاحوط .

ولا يعفى عن نجاسة ثوب الام اذا كان بول الطفل متواترا الا اذا لزم الحرج او الضرر .

المسألة ٢٠٣

السادس مما يعفى عنه : كل نجاسة في الثوب او البدن يكون المكلف مضطرا الى الصلاة معها اذا كان اضطراره مستمرا في جميع الوقت .

المسألة ٢٠٤

إذا شرب الخمر أو أكل الميتة أو الشيء النجس مضطرا أو عامدا ولم يمكنه قيئه عفى عن نجاسته في الصلاة لأنه يصبح من البواطن ، وكذلك الدم الذي يدخله في عروقه ، والعظم النجس الذي يجبر به عظمه إذا اكتسى بعد ذلك لحما ، والخيط المتنجس الذي يخاط به لحمه في العمليات الجراحية إذا نبت عليه اللحم أو ستره الجلد يعفى عنها في الصلاة لأنها من البواطن ، بل يعفى عنها قبل ذلك إذا كان مضطرا •

الفصل الثاني عشر في المطهرات

وهي أمور :

المسألة ٢٠٥

الأول من المطهرات : الماء •

وهو يطهر كل متنجس يقبل التطهير ، إلا الماء المضاف النجس فإنه لا يطهر به إلا إذا استهلك في الماء المعتصم حتى انعدمت صفة الاضافة منه وأصبح الجميع ماء مطلقا ، فإنه يحكم عليه بالطهارة ، وقد تقدم بيان ذلك في المسألة السابعة • وكذلك الحكم في سائر المائعات إذا تنجست ، فإن الماء لا يطهرها إلا إذا استهلكت في الماء المعتصم وانعدمت اوصافها الخاصة وأصبح الجميع ماء مطلقا •

وقد تقدم في أحكام المياه تفصيل القول في تنجس الماء وكيفية تطهيره إذا تنجس فلتراجع تلك المباحث ، ولتراجع المسألة الثانية عشرة ، والتاسعة عشرة والمسألة العشرون ، والثانية والعشرون على الخصوص •

المسألة ٢٠٦

يشترط في حصول التطهير بالماء أن تزول عين النجاسة عن الشيء المتنجس حتى الأجزاء الصغار منها ، ولا يعتبر زوال رائحة النجاسة ولا لونها ولا سائر اوصافها إذا علم بزوال العين ، فلا يضر بقاء لون الدم

او رائحة الفائط مثلا اذا زالت عينهما ، الا ان يشك في زوال العين
فلا تتحقق الطهارة .

ولا يعتبر ان يكون زوال النجاسة بالفسل بالماء ، فاذا ازيلت عينها
بمزيل آخر ثم غسل المتنجس بالماء على الوجه المطلوب تحقق التطهير .

المسألة ٢٠٧

يشترط في التطهير بالماء ان يكون الماء طاهرا ، ولا يضره ان يحكم
بنجاسته بوصوله الى الشيء المتنجس اذا كان ماء قليلا فاذا تم غسله به
على الوجه المطلوب حكم بطهارة الشيء وان أصبح الماء المفسول به
نجسا ، فالمراد بالشرط ان يكون الماء طاهرا قبل استعماله في التطهير
وان لا تطرأ عليه نجاسة اخرى حين الاستعمال ، وعلى هذا فلا يصح
التطهير بنسالة سائر النجاسات عدا ماء الاستنجاء كما تقدم بيانه في
الماء المستعمل .

المسألة ٢٠٨

يشترط في حصول التطهير بالماء ان يكون الماء مطلقا ، فلا تتحقق
الطهارة بالفسل بالماء المضاف وان طرأت عليه الاضافة حين الاستعمال ،
فاذا تنجس الثوب المصبوغ وأريد تطهيره بالماء القليل اشترط في طهارته
ان يكون الماء مطلقا حتى حال عصر الثوب من الفسالة ، ونتيجة ذلك
ان الماء اذا تلون بالصبغ وخرج بذلك عن الاطلاق لم تتحقق الطهارة
للثوب مادام كذلك الى أن يخف اللون بتكرار الفسل ويحصل الشرط ،
وان غسل بالماء المعتصم كفى في طهارته أن يستولي الماء على جميع
أجزائه وهو مطلق ، ولم يضره ان يصبح الماء مضافا بعد عصره ، ولا
يتنجس الماء المضاف بذلك .

المسألة ٢٠٩

يشكل بل يمنع تطهير القند بالماء القليل اذا تنجس ظاهره فضلا
عما اذا تنجس باطنه ، وكذلك السكر والملح ، وكل شيء لا ينفذ فيه
الماء حتى يكون مضافا ، بل يحكم بنجاسة باطنه ايضا بوصول الماء
المضاف المتنجس اليه ، ويمنع كذلك تطهيره بالماء المعتصم اذا تنجس

باطنه ، نعم ، اذا تنجس ظاهره فقط و طهر بالماء المعتصم طهر ظاهره بمجرد استيلاء الماء عليه ولم يضره ان يكون الماء مضافا بعد ذلك وان نفذ الى اعماقه لأنه طاهر كما تقدم .

و اذا تنجس ظاهر النبات (وهو القطع المعروفة التي تعمل من السكر) فيمكن غسله بالماء القليل اذا علم ان الماء لا يزال مطلقا الى حين انفصال الفسالة عنه كما يمكن غسله بالماء المعتصم ، واذا تنجس بباطنه فهو غير قابل للتطهير ، وكسل مائع يتنجس ثم يجمد فان باطنه غير قابل للتطهير .

المسألة ٢١٠

لا يعتبر ذلك الشيء حين غسله أو فركه باليد الا اذا توقف على ذلك زوال عين النجاسة عنه أو زوال بعض الحواجب التي تمنع وصول الماء اليه أو توقف عليه نفوذ الماء الطاهر في أعماق الشيء المغسول سواء كان التطهير بالماء المعتصم أم بالماء القليل ، وسواء كان الشيء المغسول من الأواني أم الفرش والثياب أم غيرها .

المسألة ٢١١

يشترط في التطهير بالماء القليل ورود الماء على النجاسة على الاحوط ، فلو جعل الماء في طشت ثم وضع فيه الثوب المتنجس في غير الفسلة المزيله للنجاسة لم يحكم بطهارة الثوب بغسله به على الاحوط ، بل حكم بنجاسة الماء والعلقت بملاقة الثوب واذا وضع الثوب النجس في الطشت ثم صب الماء عليه وغسل به ثم عصر الثوب واريقت الفسالة طهر الثوب اذا كان متنجسا بغير البول .

وان كان متنجسا بالبول غسل مرة ثانية فصب عليه الماء وغسل به ثم عصر واخرجت الفسالة فاذا فعل ذلك طهر ذلك الثوب بالمصر وطهر الاناء بعد اخراج الفسالة بالتبعية ، ولا بد من ازالة عين النجاسة قبل ذلك اذا كانت موجودة .

واذا كان الاناء نجسا قبل غسل الثوب فيه فلا بد من ان يفسل ثلاثا على وجه يستولي الماء الطاهر في كل مرة على الثوب النجس وعلى جميع

الأطراف النجسة من الاناء ، ويعصر الثوب وتراق الفسالة يغسل ذلك في كل مرة ، فاذا تم ذلك طهر الثوب والاناء ، واذا لم يعم الفسل أطراف الاناء النجسة بقي الموضع الذي لم يتم غسله نجسا ، فاذا لاقاه الثوب بعد اخراجه من الاناء تنجس ايضا •

المسألة ٢١٢

يشترط في التطهير بالماء القليل ان تنفصل الفسالة عن الشيء المفسول على الوجه المتعارف ، فاذا كان الشيء مما لا يتنفذ فيه الماء كجسد الانسان ، ففسالته التي يعتبر انفصالها هي ما كان من الماء في معرض الانفصال بالفعل عن الشيء المفسول ، فبقية الماء التي يتأخر انفصالها عن الجسم وهي في طريقها الى الانفصال بالفعل تكون من الفسالة التي لا يتحقق الطهر الا بانفصالها ، وان انفصل قبلها غالب الماء •

واذا كان الشيء مما يتنفذ فيه الماء كالثياب والفراش والوسائد ونحوها ، فلا بد من اخراج الفسالة منه على الوجه المتعارف في مثله بالمصر أو ما يقوم مقامه من الضغط أو التثقيب عليه أو دوسه بالرجل ونحو ذلك ، ولا تكفي - على الاحوط - متابعة صب الماء عليه حتى يخرج الماء الأول •

واذا كان الشيء مما يرسب فيه الماء ولا يقبل المصير كالصابون والطين والخزف والخشب والخبز فالاحوط ان يطهر بالماء الممتصم ، سواء تنجس ظاهره أم باطنه ، واذا وجدت عين النجاسة في باطنه كأجزاء البول مثلا فلا بد من تجفيفه أولا أو ابقائه في الكثير أو الجاري مدة حتى يعلم بزوال أجزاء النجاسة وغلبة الماء الطاهر عليها •

ولا يبعد امكان تطهيره بالماء القليل ايضا اذا زالت عنه عين النجاسة بالتجفيف وغلب الماء الطاهر على جميع أجزائه المتنجسة فزال قذارتها ، ولكن احراز غلبة الماء الطاهر عليها مشكل فالاحوط الاقتصار في تطهيره على الماء الممتصم في صورة تنجس باطنه ، فضلا عن صورة وجود أجزاء النجاسة فيه ، وكذلك الحكم في الأرز والماش وسائر الحبوب اذا تنجست ، واذا نفذ فيها الماء النجس ، وفي اللحم اذا طبخ بالماء النجس أو تنجس

بعد طبعه فالأحوط الاقتصار في تطهيرها جميعها على الماء المعتصم في صورة تنجس باطنها فضلا عن صورة وجود الماء النجس فيها .

المسألة ٢١٣

يشترط في تطهير نجاسة البول بالماء القليل تعدد الغسل ، من غير فرق بين الثوب والبدن والفراش والأرض وغيرها ، وسواء كان بول انسان أم حيوان ، وسواء كان الانسان مسلما أم كافرا ، وسواء كان الحيوان طاهرا أم نجس العين ، فلا بد من غسل المتنجس به مرتين ، ولا تعد الفسلة المزيلة للنجاسة منهما ، وان استمر في الصب بعد زوال عين النجاسة على الاحوط في هذه الصورة .

ويستثنى من ذلك بول الرضيع غير المتغذي بالطعام اذا كان ذكرا فيكفي في التطهير منه الصب عليه مرة واحدة على وجه يستولي الماء الطاهر على جميع اجزاء النجس بحيث يوجب زوال عين النجاسة او استهلاكها في الماء الطاهر ، ولا يعتبر فيه التعدد ولا يعتبر العصر وان كان احوط .

ولا يعتبر التعدد في تطهير غير البول من النجاسات في ما عدا الأواني وسيأتي بيان حكمها ان شاء الله تعالى .

المسألة ٢١٤

المدار في استثناء بول الرضيع من الحكم المذكور ان يكون الطفل رضيعا ذكرا غير معتاد للتغذي بالطعام ، فيكفي الصب مرة في بول الطفل الرضيع غير المعتاد للطعام وان تجاوز الحولين ولا ينافي ذلك ان يتغذى بالطعام نادرا .

ولا يستثنى بول الأنثى على الاحوط ولا بول الرضيع الذكر اذا اعتاد الغذاء بالطعام وان كان في الحولين ، ولا يستثنى بول الرضيع اذا كان اللبن الذي يتغذى به لبن كافرة ، ولا بول الطفل المتولد من كافرين ، ولا بول الطفل المفتدى بلبن الحيوان او باللبن الصناعي على الاحوط في ذلك كله .

المسألة ٢١٥

يشترط تعدد الغسل في الأواني اذا تنجست واريد تطهيرها بالماء القليل .

فاذا تنجس الاناء بغير الولوغ وما هو بحكمه وجب غسله ثلاث مرات بحيث يستولي الماء الطاهر في كل مرة على جميع الأطراف النجسة من الاناء ثم تراق الفسالة ، وهكذا حتى يتم غسله ثلاث مرات ، ولا تعد الفسلة المزيلة للنجاسة كما تقدم في المسألة السابقة وان استمر الصب بعد زوال عين النجاسة على الاحوط .

واذا تنجس الاناء بولوغ الكلب فيه وهو شربه بلسانه من الماء او المانع الموجود فيه ، وجب تعفيره بالتراب اولا فيمزج التراب الطاهر بمقدار من الماء يغسل به جميع اطراف الاناء النجسة ثم يزال أثره بالماء ثم يغسل بعد ذلك بالماء مرتين . وكذلك الحكم اذا لطع الاناء بلسانه من غير شرب او صب فيه ماء الولوغ او وقع فيه لعاب فم الكلب على الاحوط .

واذا تنجس الاناء بشرب الخنزير فيه وجب غسله سبع مرات ، وكذلك الحكم اذا وجد فيه الجرذ ميتا فيجب غسله سبعا والجرذ هو الكبير من الفأرة البرية .

المسألة ٢١٦

اذا تنجس الاناء فيمكن تطهيره بالماء القليل بأن يملأ ماء ثم يفرغ منه ثلاث مرات أو يجعل فيه الماء ثم يدار فيه باليد أو بآلة غيرها حتى يصل الى جميع أطرافه ثم يخرج منه ماء الفسالة يفعل ذلك ثلاث مرات .

ويمكن ان يصب الماء عليه ويبتدىء بالأعلى مستديرا على جميع أطرافه الى أن ينتهي الى الأسفل ، أو يبتدىء بالأسفل منه مستديرا كذلك حتى ينتهي الى الأعلى ثم تخرج الفسالة ، يصنع كذلك ثلاث مرات .

وإذا كان المتنجس حوضاً أو من الأواني الكبيرة المثبتة أخرجت
الفسالة منه بنزع ونحوه ، والأحوط تطهير آلة اخراج الفسالة كل مرة ،
كما أن الأحوط أن يبادر إلى اخراج الفسالة بعد كل غسلة .

ولا يضر وقوع بعض القطرات من ماء الفسالة في الحوض أو الاناء
بسبب النزح كما لا يضر الفصل بين الفسلات الثلاث .

المسألة ٢١٧

لا تجب الموالاة بين الفسلات في ما يجب فيه تعدد الغسل ، فإذا غسل
الثوب المتنجس بالبول مرة في اليوم وغسله مرة أخرى في اليوم الثاني
كفى في طهارته . وكذلك الاناء المتنجس إذا غسله ثلاثاً في كل يوم مرة .

وتجب المبادرة العرفية — على الأحوط — في اخراج الفسالة عن الشيء
المفسول بالماء القليل ، فإذا غسل الثوب المتنجس بالماء القليل فلا بد من
المبادرة إلى عصره ، وإذا غسل الاناء أو الحوض المتنجس بالماء القليل
فلا بد من المبادرة إلى اخراج غسالته بالافراغ أو النزح على الأحوط
كما تقدم .

المسألة ٢١٨

لا يكفي غير التراب عنه في تطهير الاناء من ولوغ الكلب فيه ، فلا
يكفي تعفيره بالرماد أو الاشتان أو نحوهما ، وفي تعفيره بالرممل
اشكال .

ولا بد من أن يكون تراب التعفير طاهراً قبل استعماله فلا
يكفي إذا كان نجساً ، ولا بد من أن يكون تعفير الاناء بالتراب قبل غسله
بالماء فإذا غسله قبل التعفير لم يطهر .

المسألة ٢١٩

إذا ولغ الكلب في الاناء أكثر من مرة كفى في تطهيره إن يعفر مرة
واحدة ، وكذا إذا ولغ في الاناء ، أكثر من كلب واحد .

المسألة ٢٢٠

لا يختص حكم التعفير من ولوغ الكلب بالظروف ، بل يعم الأواني

وغيرها مما يكون فيه فضل الكلب يعني سؤره الباقي بعد ولوغه - كما في صحيحة أبي العباس - وهي دليل الحكم في المسألة .

فاذا اجتمع الماء على قطعة حجر او قطعة حديد او نحاس ونحوها فولغ منه الكلب لم يظهر الا بالتعفير وكذلك اذا ولغ من حوض صغير .
نعم لا يشمل الحكم مثل الارض والحصر والثياب وشبه ذلك مما لم تجر العادة بتنظيفه بالتراب ، فاذا اجتمع عليها شيء من الماء فولغ منه الكلب لم يجب تعفيره .

المسألة ٢٢١

لا يظهر الاناء المتنجس بالولوغ الا اذا صدق في نظر العرف انه غسله بالتراب ، فاذا كان الاناء ضيقا فان صدق ذلك بأن وضع فيه مقدارا من التراب ومزجه بمقدار من الماء ثم حركه في الاناء حتى وصل الى جميع أطرافه ثم أزال أثره بالماء كفى وغسله بعد ذلك بالماء مرتين كما تقدم ، واذا لم يمكن ذلك بقي الاناء على نجاسته .

المسألة ٢٢٢

ماء الفسالة قبل انفصاله من الشيء المغسول لا ينجس ما يجري عليه من الموضع الطاهر المتصل بموضع الفسل ، فاذا غسل الموضع النجس من الثوب ، لم ينجس الموضع المتصل به من الثوب وان وصل اليه ماء الفسالة ، وكذلك في البدن وغيرهما ، فاذا انفصل ماء الفسالة من الشيء نجس ما يلاقيه .

المسألة ٢٢٣

اذا طهر الشيء المتنجس بالماء المعتصم لم يجب انفصال ماء الفسالة عنه ، فلا يجب عصره اذا كان مما يعصر كالثياب والفرش والوسائد ، ولا يلزم اخراج الفسالة عنه اذا كان اناء او حوضا ، ولا يجب فيه التمدد اذا كان مما يجب تعدد غسله في الماء القليل كالمتنجس بالبول والافواني المتنجسة ، نعم لا بد من تعفيره بالتراب قبل غسله بالماء المعتصم اذا كان متنجسا بولوغ الكلب وقد تقدم بيان ذلك في المسألة الثامنة والاربعين والمسألة السابعة والخمسين .

واذا تنجس باطنه كفى في تطهيره ان يبقى في الماء المعتصم حتى يستولي الماء الطاهر على جميع الاجزاء النجسة منه ، واذا وجدت عين النجاسة في باطنه كأجزاء البول مثلا فلا بد من تجفيفه أولا او ابقائه في الماء المعتصم مدة حتى يعلم بزوال اجزاء النجاسة وغلبة الماء الطاهر عليها ، فاذا شك في زوال اجزاء النجاسة من باطنه بنى على انها لاتزال باقية - .

وكذلك اذا شك في وصول الماء الطاهر الى الأجزاء النجسة في الباطن بنى على عدم وصوله اليها وحكم ببقاء النجاسة - .

المسألة ٢٢٤

التنور المتنجس يمكن تطهيره بصب الماء الطاهر على أعلى موضع النجاسة حتى يعم الموضع كله الى تحت وتبقى أرض التنور نجسة باجتماع الفسالة فيها ، ويمكن ان يحفر لها قبل ذلك حفرة في أرض التنور ، فاذا اجتمعت الفسالة فيها وجفت طمها بتراب او طين طاهر ، واذا تنجس التنور كله صب الماء عليه من الاعلى مستديرا حتى يعم جميع أجزائه الى الاسفل وصنع بالفسالة كما تقدم ، واذا تنجس بالبول غسله كذلك مرتين - .

وكذلك الأرض الصلبة اذا تنجست بغير البول واجرى عليها الماء حتى استولى على موضع النجاسة حكم بطهارتها ، وبقي موضع الفسالة نجسا اذا لم تنفصل الى بالوعة ونحوها او يحفر لها حفرة ثم تطم ، واذا تنجست بالبول أجرى عليها الماء مرتين - .

ويكفي في انفصال الفسالة ان ترسب في اعماق الارض اذا كانت رخوة بحيث تمد الفسالة غير متصلة بالظاهر عرفا فيطهر الظاهر ويبقى الباطن نجسا - .

واذا كان التطهير بماء الأنابيب المتعارفة او بماء معتصم آخر طهر التنور والأرض بأجزائه على موضع النجاسة ولم يعتج الى تعدد ولم يحكم بنجاسة الفسالة - .

المسألة ٢٢٥

إذا تنجست التعل وغسلت بالماء القليل فلا بد من عصرها إذا كان الجلد او الخيوط رخوة يرسب فيها الماء ، ولا يحتاج الى ذلك اذا غسلت بالماء الكثير .

المسألة ٢٢٦

الذهب والفضة وما سواهما من الفلزات اذا اذيت وصبت في الماء النجس لم يحكم بنجاسة باطنها حتى يعلم بانتشار أجزائها حين الملاقاة بل يحكم بنجاسة ظاهرها فحسب ، فيلزم تطهير ظاهرها اذا اريد استعمالهما .

وإذا كان متنجسا فأذيب تنجس ظاهره وباطنه ، وكان باطنه غير قابل للتطهير ، فاذا طهر ظاهره صح استعماله حتى في الطبخ اذا كان من النحاس مثلا . ويجب تطهيره كلما شك في بروز جزء من باطنه بالاستعمال .

المسألة ٢٢٧

ما يصوغه الكافر من الحلبي لا يحكم بنجاسته حتى يعلم بأن الكافر لاقاه مع الرطوبة المسرية ، فاذا علم بذلك وأريد استعماله لزم تطهير ظاهره .

وإذا كان متنجسا فأذيب حكم بنجاسة باطنه وظاهره وكان باطنه غير قابل للتطهير كما تقدم ، فاذا طهر ظاهره صح استعماله ، ولكن يجب تطهيره كلما شك في صيرورة الباطن ظاهرا بالاستعمال كما تقدم .

المسألة ٢٢٨

اللحوم والشحوم يمكن تطهيرها بالماء الكثير وبالماء القليل اذا أجري عليها على الوجه المطلوب فاستولى عليها الماء الطاهر ثم اريقته الفسالة ، ولا تمنع دسومتها من تطهيرها الا اذا تكاثفت الدسومة فكانت جرما حائلا وكذلك اليد الدسمة اذا تنجست .

المسألة ٢٢٩

إذا كثف شعر الرأس او شعر اللحية وأريد تطهيره بالماء القليل فلا

بد من عصره ، بل لابد من عصره مع الشك في انفصال الماء عنه بغير عصر .

المسألة ٢٣٠

إذا طهر الثوب المتنجس ثم وجد فيه بعد غسله بعض الطين او الصابون او دقائق الاشنان لم يضر ذلك في طهارة الثوب ، الا اذا علم بعدم نفوذ الماء في أعماق الثوب او شك فيه ، كما اذا كان الطين لاصقا في كلا وجهي الثوب ، اما نفس الطين والصابون والاشنان اذا كان متنجسا فتتوقف طهارته على نفوذ الماء المعتصم فيه كما تقدم والا طهر ظاهره فحسب .

المسألة ٢٣١

تطهر اليد بالتبع اذا طهر بها الشيء المتنجس ، وكذلك الطشت او الاناء الذي يغسله فيه وسائر آلات التطهير اذا وجدت ، كالخشب التي يدق بها الفراش لاجراج غسالته ، والحجر الذي يشقله به ، فلا تحتاج الى غسل آخر ، ولا يحتاج الاناء الى تثليث الفسلات . نعم اذا كان الاناء نجسا قبل الاستعمال فلا بد من الغسل ثلاث مرات لكل من الظرف والمظروف المغسول فيه .

المسألة ٢٣٢

الثاني من المطهرات : الأرض .

وهي تطهر باطن القدم ، واسفل النعل من النجاسة التي تعرض لهما بسبب المشي على الأرض ، كما اذا وطأ على أرض متنجسة بالبول او الدم ، أو وطأ على عذرة او ميتة ملقاة في الأرض ، وكما اذا دميت قدمه بجرح منها ، فاذا مشى بعد ذلك على أرض طاهرة جافة او مسح قدمه او نعله المتنجسة بها حتى زالت عنهما عين النجاسة أو عين المتنجس حكم بطهارتهما واذا زالت عنهما العين قبل ذلك أو لم يكن فيهما عين كفى في طهارتهما مسمى المشي على الأرض أو المسح بها ، ويراد بالأرض هنا مطلق ما يسمى أرضا سواء كانت حجرا أم مدرا أم ترابا أم رملا ، بل تكفي اذا كانت مفروشه بالحجر أو كانت جصا أو نورة غير مطبوخين .

ولا تكفي اذا كانت معيدة بالقيح او الزيت، او مفروشة بالخشب، ولا تكفي - على الاحوط - اذا كانت مفروشة بالآجر او الجص او النورة المطبوخين .

ولا يكفي في تطهير القدم او النعل المتنجسين مجرد معاستهما الأرض ولا مسح التراب عليهما .

المسألة ٢٣٣

يشترط في تطهير الأرض لأسفل القدم والنعل ان تكون الأرض طاهرة وجافة ، فلا تطهرهما الأرض النجسة وان كانت جافة . ولا الرطوبة وان كانت طاهرة ، نعم لاتمنع الرطوبة اليسيرة التي لا تنافي صدق اليبوسة .

والأحوط الاقتصار في الحكم بالتطهير على النجاسة التي تعرض للقدم او النعل بسبب المشي على الأرض ، فلا تطهرهما من النجاسة التي تصيبهما بغير ذلك السبب .

المسألة ٢٣٤

يشترط في تطهيرها زوال عين النجاسة او عين المتنجس التي علق بالقدم او النعل فتنجس بها ، فاذا وطأ على عذرة او دم مثلاً فلا بد من زوال عينهما ، وكذلك اذا وطأ على طين او تراب متنجس بالبول ، والمدار ان تزول العين اذا كانت موجودة ، ولا يضر بقاء الأثر والأجزاء الدقيقة التي لاتزول الا بالماء .

المسألة ٢٣٥

يلحق بباطن القدم واسفل النعل حواشيها التي يتعارف وصول التراب والطين اليها في المشي العادى ، فاذا أصابته نجاسة بسبب المشي ، فمشى على الأرض او مسحها بها حتى أزال عين النجاسة حكم بطهارتها .

وكذلك ما بين أصابع القدم فاذا تنجس بسبب المشي ، ثم زالت عين النجاسة عنه بالمشي او المسح فالظاهر طهارته بذلك .

وكذلك أخصص القدم اذا لامس الارض بالمشي او المسح ، فالمدار في طهارة أجزاء القدم اذا تنجست على وصولها الى الارض بالمشي او المسح فيظهر منها ما يصل الى الارض حتى تزول منه عين النجاسة ويبقى الآخر الذي لم يلامسها على نجاسته .

ولا يعم الحكم - على الاحوط - الركبتين واليدين في المقعد الذي يمشي عليها ، ولا يشمل نعل الدابة ولا اسفل عصا الاعرج وخشبة الأقطع .

ويشكل الحاق ظاهر القدم بباطنه في من كان يمشي عليه لاعوجاج رجله فلا يترك الاحتياط فيه .

ويشمل الحكم جميع انواع النعل واصنافه ، سواء اتخذ من الجلد ام من الخشب ام من القطن ام من المواد الصناعية المتعارفة في هذا الزمان ويشكل الحكم في الجورب حتى اذا تعارف لبسه بدلا عن النعل .

المسألة ٢٣٦

اذا شك في طهارة الارض وهو يعلم انها كانت طاهرة سابقا بنى على طهارتها فتكون مطهرة لنجاسة النعل والقدم ، وكذلك اذا لم يدر بأن الارض كانت نجسة سابقا او طاهرة ، واذا علم بأنها كانت نجسة سابقا حكم بنجاستها فلا تكون مطهرة لهما .

المسألة ٢٣٧

اذا علم بوجود النجاسة او المتنجس في القدم او في النعل لم يحكم بطهارتهما حتى يعلم بأن عين النجاسة قد زالت بالمشي او المسح ، وكذلك اذا شك في وجود العين ، فلا بد ان يمشي او يمسح حتى يعلم بزوال العين على تقدير وجودها وخصوصا مع احتمال الحيلولة .

المسألة ٢٣٨

لا يحكم بطهارة النعل او القدم حتى يعلم بأن ما يطلأ عليه ارض ، فاذا شك في أنه ارض أو غيرها لوجود ما يمنعه من الرؤية لم يحكم بطهارتهما بالمشي عليه .

المسألة ٢٣٩

إذا وطأ على أرض نجسة فنفذت النجاسة الى باطن النمل ثم مشى على أرض طاهرة حكم يطهارة اسفل النمل الملاصق للأرض ، ولم يظهر باطن النمل الذى نفذت فيه النجاسة .

المسألة ٢٤٠

الثالث من المظهرات : الشمس .

وهي تطهر الارض وان كانت معبدة بالقير او الزفت او مفروشة بالحجر أو البص أو غيرها ، وتطهر أجزاء الأرض التابعة لها كالحصى والرمل والمدر والتراب ، ما دامت على الأرض وغير منفصلة عنها ، وتطهر الأشياء غير المنقولة كالأبنية والأشجار والزرع والنبات وما تشتمل عليه الأبنية من جدران وسطوح ، وسقوف وأبواب وأعتاب، وسلام وأخشاب وحديد وغيرها وما يتصل بالشجر والزرع والنبات من أوراق وثمار وجيوب مادام متصلاً بها وان فات أو انقطع ما يقطع منها وحصاد ما يحصد ، فالشمس تطهر هذه كلها من النجاسات والمنتجسات كافة على الأقوى .

المسألة ٢٤١

يشترط في تطهير الشمس للأرض والأشياء غير المنقولة مضافاً الى زوال عين النجاسة والمنتجس منها ، ان تكون هذه الأشياء رطبة رطوبة متعمدية الى الكف اذا لامستها ، وان تشرق عليها الشمس حتى تذهب رطوبتها وتيبس .

فلا يكفي في طهارتها ان تشرق الشمس عليها وهي جافة ، ولا يكفي ان تجف رطوبتها ولا تيبس ، ولا يكفي ان تيبس رطوبتها بغير اشراق الشمس كما اذا يبست بحرارة الهواء او بشدة الريح او غير ذلك ، ولا يكفي ان تيبس رطوبتها بحرارة الشمس من غير اشراق عليها او بالاشراق عليها من وراء الزجاج او من وراء الغيم ، او بالتماكس في مقابلة مرآة وشبهها ، ولا يضر وجود الغيم الرقيق ولا الريح اليسير .

المسألة ٢٤٢

إذا تنجست هذه الاشياء وكانت جافة ، فيمكن ان يصب عليها ماء طاهر او نجس حتى تكون رطبة ، فاذا اشرقت عليها الشمس حتى يبست حكم بطهارتها .

المسألة ٢٤٣

إذا كان كل من ظاهر الارض وباطنها نجسا بحيث كانت نجاستها متصلة ، وكانا رطبين بحيث كانت رطوبتهما متصلة كذلك ، ثم اشرقت الشمس على الظاهر حتى أيبست كلا من الظاهر والباطن حكم بطهارة الجميع ، من غير فرق بين ان يكون الظاهر والباطن متحدين في النوع او مختلفين ما دام اعدان جزءين من الارض ، فاذا كان ظاهر الارض حصى او كانت معبدة بالقير او مفروشة بالحجر مثلا ، وكان الباطن رملا او حديدا او غيرهما ، فان الباطن يطهر بالاشراق على الظاهر مع الشروط المتقدم ذكرها ، وكذلك الحكم في غير الارض مما لا ينقل .

ولا يطهر الباطن باشراق الشمس على الظاهر اذا كان الباطن وحده هو النجس او كانت النجاسة فيهما او الرطوبة غير متصلة ، او كان يبس الظاهر في وقت ويبس الباطن في وقت آخر مثلا ، ولا يطهر الباطن باشراق الشمس على الظاهر اذا كانا متعددين متلاصقين ، ويشكل الحكم بطهارة الوجه الداخلي من الجدار بالاشراق على الوجه الخارج منه ، وان كان الجدار كله نجسا ورطبا وتحقق اليبس في كلا الوجهين معا .

المسألة ٢٤٤

لا تطهر الشمس الأشياء المنقولة اذا تنجست حتى الحصر والبواري على الاقوى ، نعم ، اذا كانت الحصر او البواري جزءا مما لا ينقل كالأبنية المتخذة من القصب ، وكما اذا اتخذت سقفا لبعض البيوت ، جرى فيها الحكم وطهرتها الشمس اذا اجتمعت فيها الشروط .

المسألة ٢٤٥

يلحق الحصى والمدر والرمل والتراب والاحجار حكم الارض مادامت

عليها بحيث تعد من اجزائها في نظر العرف كما تقدم ، فاذا انفصلت عنها لحقها حكم المنقول فلا تطهرها الشمس ، بل وكذلك اذا جمعت في موضع من الارض لتنتقل الى غيره وان لم تنقل بعد ، وكذلك المسمار والوتد الثابتان في الارض او في الجدار ، والظروف المثبتة فيها ، فان الحكم المذكور يلحقها مادامت ثابتة غير منقولة ، فاذا تنجست أمكن تطهيرها بالشمس ، واذا قلعت من مواضعها لحقها حكم المنقول الا ان تثبت مرة أخرى .

المسألة ٢٤٦

لا يحكم بطهارة الارض او الشيء المتنجس الاخر حتى يعلم بوجود الشروط المعتبرة في تطهير الشمس ، فاذا شك في زوال عين النجاسة عن الشيء بعد العلم بوجودها لم يحكم عليه بالطهارة ، وكذلك اذا شك في وجود الرطوبة في الموضع حال ييبسه باشراق الشمس عليه ، اوشك في اشراق الشمس على الموضع النجس لمروض بمض الموانع منه ، اوشك في ييبس الموضع باشراق الشمس عليه اوشك في ان ييبس الموضع كانت بسبب اشراق الشمس عليه او بسبب آخر فلا يحكم بطهارة الشيء المتنجس في جميع ذلك .

المسألة ٢٤٧

الرابع من المظهرات : الاستحالة .

وهي ان يتبدل الجسم الى شيء آخر ، فيطهر الجسم النجس او المتنجس اذا احالته النار رمادا او دخانا او بخارا ، وكذلك مايستحيل بخارا بغير النار ، بل وما يستحيل رمادا او دخانا بغيرها كما قد يتفق ببعض الوسائل الحديثة فتفضل فيه ما تفعله النار .

وكذلك الكلب وغيره من الميتات اذا استحال ملحا ، والعذرة النجسة اذا صارت دودا او ترابا ، والنطفة النجسة اذا انشئت انسانا او حيوانا طاهرا .

المسألة ٢٤٨

من الاستحالة المطهرة ان يشرب الحيوان المأكول اللحم ماء نجسا

فيصبح بولا له او عرقا او لعابا ، ومن الاستحالة المطهرة ان ياكل الحيوان المأكول اللحم غذاا نجسا أو متنجسا ، فيصير خرا له أو لبنا ، او يصبح جزءا من لحمه وشحمه ، ومن الاستحالة المطهرة ان يسقى الشجر او الخضروات او النباتات ماء نجسا ، او يسمد بالميتة او العذرة فتصير جزءا من حاصلاتها وثمارها .

المسألة ٢٤٩

اذا استحال الشيء النجس او المتنجس بخارا حكم بطهارته كما تقدم ، فاذا استحال البخار عرقا فهو محكوم بالطهارة كذلك ، الا ان يكون العرق فردا من تلك الحقيقة التي استحال عنها ، بحيث تترتب عليها اثارها وخواصها ، فيحكم بنجاسته كما في الخمر فانه بعد ان يستحيل بخارا بالتصعيد ثم يصير عرقا يكون مسكرا كاصله .

المسألة ٢٥٠

لا يظهر الطين النجس اذا صيرته النار خرقا او أجرا ، ولا يظهر ماصيرته جصا او نورة ، وفي طهارة الخشب النجس اذا صيرته النار فحما اشكال .

المسألة ٢٥١

الخامس من المطهرات : انقلاب الخمر خلا .

فانه يوجب طهارتها وحلها ، سواء انقلبت خلا بنفسها ام بعلاج كما اذا ألقى فيها شيء طاهر يوجب انقلابها خلا من غير فرق بين ان يستهلك ذلك الشيء الذي يلقى فيها او يبقى على حاله ، فتطهر هي ويظهر الشيء الملقى فيها اذا كان باقيا على حاله .

المسألة ٢٥٢

اذا وقع في الخمر بعض النجاسات الاخرى او لاقت شيئا منها في حال كونها خمرا ، او وضعت في اناء تنجس بغيرها ، ثم انقلبت خلا لم يحكم بطهارتها على الاحوط ، وخصوصا اذا كانت النجاسة الخارجية التي وقعت فيها او التي لاقتها اشد حكما من الخمر كالبول والولوغ ، وكذلك

العنب والتمر اذا كانا نجسين ثم صارا خمرًا ، فان هذه الخمر لا تطهر بانقلابها خلا على الاحوط .

المسألة ٢٥٣

اذا نش عصير العنب او غلى بنفسه او بحرارة الشمس او الهواء حكم بنجاسته على الاحوط فاذا انقلب بعد ذلك خلا حكم بطهارته ، ولا يطهر بغير ذلك ، وكذلك عصير الزبيب اذا نش او غلى بنفسه او بحرارة الشمس او الهواء كما تقدم بيان ذلك في المسألة المائة والعشرين وما بعدها .

المسألة ٢٥٤

لا يطهر بالانقلاب شيء من المتنجسات ولا شيء من التنجسات غير الخمر والعصير كما تقدم ، ولا يطهر الخمر ولا العصير بانقلابهما الى غير الخل ، ويشترط في العصير ان لا يلاقي نجاسة أخرى ، فاذا وقعت فيه نجاسة او لاقى نجسا غير الخمر ، او كان العنب او الزبيب متنجسا قبل ذلك لم يطهر العصير بانقلابه خلا ، وكذلك التمر المتنجس لا يطهر عصيره بصيرورته خلا .

المسألة ٢٥٥

لا تطهر الخمر ولا تزول حرمتها اذا زال منها سكرها ، بنفسها او بالقاء مادة ترفع منها السكر الا ان تنقلب خلا .

المسألة ٢٥٦

لا ينجس عصير العنب اذا غلى بالنار ولكنه يكون حراما ، ويحل بذهاب ثلثيه بالفليان بالنار كذلك ، ولا يكفي ذهاب ثلثيه بالفليان بغير النار كما اذا غلى بالشمس او بحرارة الهواء بل يكون بذلك نجسا كما تقدم .

اما عصير الزبيب فلا ينجس ولا يحرم اذا غلى بالنار على الاقوى ، وكذلك العنب اذا غلى بالنار من غير أن يعصر ، وكذا - نفس الزبيب والكشمش والتمر وديسه فلا تحرم بالفليان وقد تقدم بيان ذلك في المسألة المائة والثانية والعشرين .

المسألة ٢٥٧

السادس من المطهرات : انتقال دم الانسان او الحيوان ذي النفس السائلة الى جوف حيوان لانفس له ، بحيث ، يصبح الدم مضافا الى هذا الحيوان ، كدم الانسان يمتصه البق او البرغوث او القمل فيقال له بعد ذلك دم البق او البرغوث .

ولا يكون الانتقال مطهرا حتى تصح هذه الاضافة في نظر اهل العرف ، فاذا علم بأنه لا يزال دم الانسان ، اوشك في صيرورته دم مالا نفس له سائلة لم يحكم عليه بالطهارة . كالدّم الذي يمتصه العلق من الانسان ، وكالدّم الذي يمتصه البق فيقتله الانسان قبل ان تعلم اضافة الدم اليه .

المسألة ٢٥٨

لعل من الانتقال الموجب للطهارة ما يشريه الحيوان المأكول اللحم من البول او الماء النجس فيستقر في امعائه قبل ان يستحيل يولا للحيوان أو عرقا له أو لعابا ، وما تمتصه جذور الشجر والنبات من البول أو الماء النجس فيجرى في عروقه وأصوله قبل ان يستحيل اجزاء له ، وعلى أي حال فلا اشكال في طهارته في كلا الموردين .

المسألة ٢٥٩

السابع من المطهرات الاسلام . وهو يوجب طهارة بدن الكافر الذي يدخل في الاسلام من نجاسة الكفر ، وطهارة ما يتبع بدنه من رطوباته المتصلة به كالعرق والدمع وفضلات الفم والأنف ، والوسخ في بدنه . ولا تطهر النجاسة الخارجية التي اصابته بدنه حال الكفر وان زالت عينها منه قبل اسلامه .

ولا تطهر - على الاحوط - ثيابه التي لاقت بدنه مع الرطوبة المسرية حال كفره ، وخصوصا اذا لاقاها مع الرطوبة كافر آخر ، كما اذا غسلها بيده بعض ذويه من الكفار ، ويتبعه في الطهارة ولده غير المميز .

المسألة ٢٦٠

يظهر بالتوبة والرجوع الى الاسلام بدن المرتد ، وان كان ارتداده

من فطرة على الأقوى ، وتقبل عباداته ، وان ثبتت في حقه أحكام المرتد الفطري ووجب تطبيقها مع الامكان فلا تسقط هذه الاحكام بالتوبة ، فيجب قتله وتبين منه زوجته ، وعلى الزوجة ان تمتد منه عدة الوفاة ، وتنتقل أمواله الموجودة حين رده الى ورثته .

المسألة ٢٩١

يقبل اسلام الصبي اذا كان مميزا عاقلا ، وتترتب عليه احكامه ، وان كان أبواه كافرين حيين ، وتراجع المسألة المائة والخامسة عشرة ، والمائة والسادسة عشرة .

المسألة ٢٩٢

اذا اظهر الانسان الشهادتين اجري حكم الاسلام العام عليه وان علم بنفاقه الا ان يظهر ما يخالف الاسلام .

المسألة ٢٩٣

الثامن من المطهرات : التبعية .

وهي ان تثبت الطهارة لبعض الاشياء بتبع غيرها ، والثابت من هذا عدة موارد :

(١) : اذا أسلم الكافر حكم بطهارة رطوباته المتصلة به تبعا لطهارة بدنه ، كمرقه وفضلات فمه وانفه ، والوسخ الموجود في بدنه .

(٢) : اذا اسلم الكافر تبعة في الطهارة ولده غير المميز سواء كان المسلم هو الأب او الجد للأب او الأم ، واما الولد المميز العاقل فان اظهر الاسلام حكم باسلامه ، وطهارته مستقلا كما تقدم ، وان هو اظهر الكفر او لم يعترف بالاسلام فالأقوى فيه النجاسة .

(٣) : اذا انقلب الخمر خلا حكم بطهارتها وحكم بطهارة ظرفها بالتبع ، وكذلك عصير العنب والزبيب اذا غلى أو نش بغير النار فانه يكون بذلك نجسا على الاحوط كما تقدم في المسألة المائتين والثالثة والخمسين ، فاذا انقلب خلا حكم بطهارته وطهارة الاناء الذي يحتويه .

(٤) : اذا غسل الميت المسلم على الوجه المطلوب حكم بطهارته ، وحكم بطهارة الثوب الذى يغسل فيه او الخرقه التى تستر بها عورته ، ويد الغاسل الذى يقلبه ويستظهر بها وصول الماء الى غوامض بدنه ، والسدة التى يغسل عليها ، واذا كان طول السدة أو عرضها أكثر مما يتعارف فالاحوط اختصاص الطهارة بموضع تقليب الميت ، ومجرى ماء غسله ولا تعم الاطراف غير المتعارفة .

(٥) : اذا طهر الشيء النجس بالماء القليل حكم بطهارة يد الغاسل التى تباشر الغسل والعصر ، والاناء الذى يغسل فيه الثوب وشبهه ، والآلة التى قد يحتاج اليها في كبس الفراش او تثقيله لاجراخ غسالته ، وتراجع المسألة المائتين والحادية والثلاثين .

المسألة ٢٦٤

التاسع من المطهرات : زوال عين النجاسة من جسد الحيوان ومن باطن الانسان . فيحكم بالطهارة بمجرد زوال عين العذرة وطرولبتها عن منقار الدجاجة وامثالها ، وبمجرد زوال الدم عن منقار طير الصيد ومخالبه ، وعن فم الهرة . ويحكم بالطهارة في ولد الحيوان بمجرد زوال الدم الذى يتلوث به جسده حين التولد ، ويظهر جسد الحيوان بزوال الدم من الجرح الذى يصيبه او النجاسة الاخرى التى قد يتلوث بها .

وكذلك تطهر بواطن الانسان من أي نجاسة او متنجس يلاقيها بمجرد زوال عين تلك النجاسة او المتنجس ، فيطهر فم الانسان وريقه وأسنانه ولسانه بمجرد زوال الدم الذى يخرج من فمه ، او النجاسة او المتنجس الذى قد يأكله او يشربه عامدا او جاهلا ، وتطهر عينه بزوال الدم أو الكحل المتنجس منها ، وكذلك الأنف والأذن وغيرهما من البواطن .

بل الاقوى عدم تنجس ما في الباطن اذا لاقى النجاسة فيه ، سواء كانت النجاسة داخلية ام خارجية ، فلا يتنجس الريق ، ولا الاسنان ، ولا اللسان بملاقاة الدم الذى يخرج من الفم او يدخل اليه من الخارج اذا لم يتغير به ، ولا يتنجس الطعام في الفم بملاقاة الدم الذى يخرج من الفم اذا كان الطعام نقياً منه ، فاذا استهلك الدم او زالت عينه

جاز ابتلاع الريق وابتلاع الطعام ، وإذا أصاب الريق أو الطعام يده
وكان نقيا من الدم لم تنتجس يده وإن كان الدم موجودا في بعض
جوانب الفم .

نعم ، إذا كان الشيء الطاهر والشيء النجس كلاهما مما يتكون في
الخارج وتلاقيا في الباطن ، فالأحوط الحكم بالنجاسة ، وخصوصا إذا
كانت الملاقاة في البواطن غير المحضة كالفم والأذن والأنف وباطن
السرة ، وقد تقدم بيان ذلك في المسألة الثالثة والثمانين ، وتقدمت
الإشارة إليه في المسألة المائة والحادية والأربعين .

المسألة ٢٦٥

الأحوط في مطبق الشفتين ومطبق الجفنين أن يجري مجرى الظاهر
في باب الطهارة الخبيثة ، فلا بد من تطهيرهما مع ملاقات النجاسة أو
المنتجس وإن زالت عنهما عين النجاسة ، وإن كانا من الباطن في الوضوء
والفصل على الأقوى فيجب غسل ما يظهر منهما بعد التطبيق .

المسألة ٢٦٦

ما يشك فيه أنه من الظاهر أو الباطن يحكم فيه بالطهارة إذا لم
تكن فيه عين النجاسة إلا أن تكون له حالة سابقة يعلم بها فيجب الأخذ
بها ، وإذا كان الشك من جهة الشبهة المفهومية ، فعلى العامي أن يرجع
إلى مقلده أو إلى الاحتياط .

المسألة ٢٦٧

العاشر من المطهرات : استبراء الحيوان الجلال . فإنه يطهره من نجاسة
الجلل ، وقد تقدم بيان معنى الجلل وذكر بعض أحكامه في المسألة
المائة والثامنة والعشرين وما بعدها فلترجع .

واستبراء الحيوان الجلال : هو أن يمنع من أكل العذرة ، ويقتصر
في تنفيذته على العلف الطاهر حتى يزول عنه اسم الجلل ، وتمضي المدة
المنصوصة في الحيوان على الأحوط ، فإذا زال عن الحيوان اسم الجلل
لم تنتف عنه أحكامه حتى تنتضي المدة المنصوصة فيه ، وإذا مضت المدة
في الحيوان قبل زوال الاسم لم تنتف عنه أحكام الجلل حتى يزول الاسم .

والمدة المنصوصة هي : اربعون يوما في الابل ، وثلاثون يوما في البقر ، وعشرة أيام في الغنم ، وخمسة أيام أو سبعة في البطة ، وثلاثة ايام في الدجاجة ، وفي غيرها يكفي زوال اسم الجلل عنه .

فاذا تم استبراء الحيوان على الوجه المتقدم ذكره حكم بطهارة بوله وروثه وعرقه وحل أكل لحمه وشرب لبنه وأكل ببيضه اذا كان مما يبيض .

المسألة ٢٦٨

الحادي عشر من المطهرات : الاستنجاء بالأحجار او ما يقوم مقامها ، فانه يطهر موضع النجس من نجاسة الفائط ، وسيأتي ان شاء الله تعالى بيان ذلك وذكر شرائطه في مبحث الاستنجاء .

المسألة ٢٦٩

الثاني عشر من المطهرات : خروج الدم بالمقدار الذي يتعارف خروجه من الحيوان حين يذبح او ينحر ، فانه يوجب طهارة ما يبقى من الدم في ذلك الحيوان ، وتراجع المسألة المائة والثانية .

المسألة ٢٧٠

الثالث عشر من المطهرات : غيبة الانسان المسلم . وهي توجب الحكم ظاهرا بطهارته وطهارة ثيابه وفراشه واوانيهِ وسائر توابعه اذا عرضت النجاسة على بعض هذه الأشياء قبل غيبته . ويشترط فيه :

- ١ - ان يكون ذلك الانسان المسلم عالما بنجاسة الشيء قبل غيبته .
- ٢ - وان يجده المكلف بعد الغيبة يستعمل ذلك الشيء في ما يعلم هو بأن الطهارة شرط فيه كالصلاة فيه او الأكل والشرب فيه .
- ٣ - وان يحتمل ان يكون قد طهر الشيء حال غيبته .

فيحكم المكلف بطهارة ذلك الشيء ظاهرا ، فيلاقيه مع الرطوبة ويستعمله في ما يشترط فيه الطهارة اذا وجدت له بقية الشروط ، واذا لم تجتمع هذه الشروط الثلاثة لاتكون الغيبة مطهرة .

المسألة ٢٧١

إذا غاب كل من الولي والصبي مع استجماع الشرائط المتقدم ذكرها ، وعلمنا أن الولي - بحسب اجتهاده أو تقليده - لا يعد غيبة الطفل اشارة على الطهارة ، حكم بطهارة الطفل وثيابه وما يتعلق به سواء كان الطفل مميزا ام غير مميز ، بل الظاهر جريان الحكم بالطهارة في الصبي المميز وحده اذا تمت فيه الشرائط المتقدم ذكرها .

المسألة ٢٧٢

الظاهر ان كل حيوان يكون من ذوات الجلود المعتد بها فهو مما يقبل التذكية في نظر اهل العرف ، وقد تقدم منا في المسألة الحادية والثمانين ان الاطلاق المقامي في النصوص الشرعية التي وردت في التذكية والتي ذكرت لها الآثار والأحكام يقتضي ان الشارع قد اعتمد في بيان قابلية الحيوان للتذكية على ما يعتمد اهل العرف في ذلك ، فان الشارع نفسه لم يبين لقبول التذكية في الحيوان معيارا خاصا .

وعلى هذا ، فكل حيوان تقع عليه التذكية وهو طاهر العين ومن ذوات الجلود المعتد بها يحكم على لحمه وعلى جلده بالطهارة ، ويجوز استعمال جلده وان لم يدبغ في كل ما يشترط فيه الطهارة ، وكذا يجوز استعمال سائر أجزائه . نعم لا تجوز الصلاة فيه ولا الطواف الا اذا كان مأكول اللحم .

الفصل الثالث عشر

في احكام الاواني

المسألة ٢٧٣

الظروف المتخذة من جلود الميتة او من جلود نجس العين لها حكمهما ، فلا يجوز استعمالها ولا الانتفاع بها في ما يشترط فيه الطهارة كالأكل والشرب ، والوضوء والغسل . ويجوز استعمالها والانتفاع بها في ما عدا ذلك .

المسألة ٢٧٤

أواني الكفار والمشركين ان علم بملاقاتهم اياها مع الرطوبة المسرية ، او علم بملاقاتها بعض النجاسات الاخرى مع الرطوبة كذلك فهي متنجسة ، وتطهر اذا غسلت بالماء على الوجه المطلوب ، وان لم يعلم بملاقاتها النجاسة فهي محكومة بالطهارة ، ولا يكفي الظن بالملاقاة في الحكم بالنجاسة الا اذا كان ظنا اطمئنانيا فلا يترك معه الاحتياط .

وما كان من ظروفهم متخذاً من الجلود فهو محكوم بالنجاسة الا اذا علم بتذكية الحيوان الذي اتخذ منه او علم بسبق يد المسلم عليه مع اقتران يد المسلم بالتصرف المناسب للتذكية .

وكذلك ما بأيديهم من اللحوم والشحوم والاشياء التي تحتاج الى التذكية ، وما سوى ذلك فهو محكوم بالطهارة الا ان يعلم بملاقاتها النجاسة كما في الأواني . وكذلك ما لم يعلم انه من أجزاء الحيوان او من غيره .

المسألة ٢٧٥

يحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب والتطهير من الحدث والخبث وحفظ الاشياء فيها وغير ذلك من أنواع الاستعمال المتعارفة ، بل الاحوط لزوما اجتناب مطلق الانتفاع بأواني الذهب والفضة في الحوائج ، وان لم يكن من أنواع الاستعمال المتعارفة ، واجتناب اقتنائها مع قصد ان يجعلها متاعاً معداً للانتفاع وان لم يستعملها بالفعل بل جعلها على الرفوف للزينة مثلاً ، فيجتنب بيعها وشراؤها لهذه الغاية على الاحوط ، وتجتنب الاجارة لصياغتها لهذه الغاية وأخذ الاجرة عليها .

ويجوز اقتناؤها لغير ذلك من الغايات كما اذا قصد بذلك حفظها او حفظ ماليتها بهذه الصورة ، فيجوز بيعها وشراؤها لهذه الغاية ، كما تجوز الاجارة لصياغتها لذلك ويجوز أخذ الاجرة عليها .

المسألة ٢٧٦

لا يجوز استعمال الآنية المصنوعة من غير الذهب والفضة اذا كانت ملبسه بأحدهما ، وكان التلبس على وجه لو انفصل عن الآنية كان اناءا مستقلا . ويجوز استعمالها اذا كان التلبس بغير هذه الصورة كما اذا لبست الآنية بقطع من الذهب او الفضة منفصل بعضها عن بعض .

ولا يحرم استعمال الآنية المفضضة او المذهبة او المموهة بأحدهما او المطلية به ، نعم يكره استعمال الآنية المفضضة او المذهبة ، ويحرم الشرب منها اذا وضع فمه على موضع الفضة او الذهب ، وكذلك في المطلي بأحدهما على الاحوط .

المسألة ٢٧٧

لا يجوز استعمال الآنية المزوجة من الذهب او الفضة مع غيرهما اذا كان المزج قليلا بحيث يصدق على الآنية اسم الذهب او الفضة عرفا ، ويجوز استعمالها اذا لم يصدق عليها اسم احدهما ، ولا يجوز استعمال الآنية المزوجة منهما وان لم يصدق عليها اسم احدهما على الاحوط ، وكذلك اذا كانت الآنية مركبة منهما فبعض قطعاتها ذهب والباقي فضة .

المسألة ٢٧٨

كلمة الآنية تعني صنفا خاصا من الظروف المعدة لبعض الحوائج ، والحكم بتحريم استعمال الظروف اذا كان من الذهب او الفضة يتوقف على صدق الاناء عليه في العرف ، فلا يحرم استعمال الاشياء التي لا يصدق اسم الآنية عليها كاللوح من الذهب او الفضة ، والقنديل ، وغلاف السيف ، والخنجر ، والسكين ، وقاب الساعة ، ومحل فص الخاتم وبيت المرأة اذا كان مصوغا من أحدهما .

المسألة ٢٧٩

الظاهر صدق الآنية على الكأس والكوز والقدر والقصاع والطسوت ، والجفان ، والصواني ، والأقداح والمصافي وأدوات الطبخ والفسل والمجن وأدوات التوزيع ، وأدوات طبخ الشاي والقهوة ،

وأدوات شربهما ، فيحرم استعمالها اذا كانت من الذهب والفضة ،
والاحوط اجتناب ملاعق الشاي وظروف الغالية والكحل وما أشبهها اذا
كانت منهما ، وكذلك المباخر ونحوها .

وما يشك في صدق الآنية عليه لايحرم استعماله ، اذا كان مصنوعا ،
منهما ، ولا بد من رجوع العاصي الى مقلده او الى العمل بالاحتياط فيها
لأنها من الشبهة الحكمية .

المسألة ٢٨٠

الأكل والشرب قد يكون من الآنية مباشرة ، كما اذا وضع الآنية
على فمه فشرب منها او أكل ، وقد يكون بأخذ اللقمة من الآنية بيده او
بملقعة ووضعها في الفم ، ولاريب في حرمة كليهما اذا كانت الآنية
ذهبا او فضة .

واذا كانت (الصينية) من الذهب او الفضة فوضع الظروف فيها
محرم لأنه استعمال لها ، وكذلك تناول الطعام الموضوع في الظروف
الموضوعة في الصينية فهو استعمال للصينية ايضا فيكون محرما ، وان
كانت الظروف نفسها ليست ذهبا ولا فضة .

اما اكل الطعام بعد تناوله من الظروف فقد يقال بأنه ليس اكلا
في آنية الذهب والفضة ، فلا يكون محرما ، ولكن لا يترك الاحتياط فيه
وفي نظائره ، كصحن الشاي اذا كانت من الذهب مثلا ووضعت فيها
فناجين الشاي وهي من غيره ، فاذا تناول الفنجان وشرب منه لم يكن
شربا في آنية الذهب ولا يترك الاحتياط .

واذا أفرغ الطعام او الشراب من آنية الذهب او الفضة في ظرف
اخر ليس منهما ، لم يحرم الأكل من ذلك الظرف ، وان كان افراغ
الطعام فيه من آنية الذهب محرما لأنه استعمال لها ، ولا يشترط في
حليته ان يقصد بافراغه التخلص من الحرام .

المسألة ٢٨١

اذا أكل طعاما محللا في آنية الذهب او الفضة ، او شرب فيهما
شرابا محللا ، فلا ريب في حرمة أكله وشربه كما تقدم ، وان كان

التحريم بالعنوان الثانوي ، فإذا كان المكلف صائما في شهر رمضان وجبت عليه كفارة الجمع على الاقوى .

المسألة ٢٨٢

إذا توضأ المكلف أو اغتسل من آنية الذهب أو الفضة مع وجود ماء آخر لديه ، فإن كان وضوؤه أو غسله منهما بنحو الاعتراف التدريجي أو بالصب على العضو ثم إجراء الماء عليه بمباشرة يده بحيث يعد الصب مقدمة للغسل ، والغسل انما هو بالمباشرة فالظاهر صحة وضوئه أو غسله ، وإن كان مأثوما بالاعتراف أو بالصب من الآنية .

وإن كان وضوؤه أو غسله بنحو الارتماس في الآنية بطل وضوؤه وغسله ، وكذلك إذا أجرى الماء على العضو من الآنية لا بمباشرة يده .
وإذا جعل آنية الذهب أو الفضة مجعما لغسالة وضوئه ، فالظاهر الصحة وإن كان مأثوما بصب الماء فيها .

المسألة ٢٨٣

إذا لم يوجد لدى المكلف ما يتوضأ به أو يفتسل الا الماء الموجود في آنية الذهب أو الفضة فإن أمكن إفراغ الماء الى اناء آخر على وجه لا يعد استعمالا للآنية عرفا ، أو أمكنه أن يأمر بذلك طفلا أو شخصا آخر لا يعلم بالحال ، وجب عليه ذلك ، وصح وضوؤه وغسله من الماء بعد إفراغه على أحد هذه الوجوه ، وإن لم يمكنه ذلك سقط وجوب الوضوء والغسل عنه ووجب عليه التيمم .

وإذا تناول من الآنية مقدار وضوئه أو غسله ووضعه في آنية أخرى ثم توضأ منه أو اغتسل صح وضوؤه وغسله ، وإن كان مأثوما بتناوله من الآنية .

المسألة ٢٨٤

إذا اضطر الى استعمال آنية الذهب أو الفضة جاز له ذلك وقدّر ضرورته بقدرها ، فإذا اضطر الى الأكل أو الشرب فيها لم يجز له

الوضوء ولاغير ذلك ، واذا اضطر الى الوضوء او الغسل منها حل له ذلك ولم يجز له سواء .

المسألة ٢٨٥

اذا شك في أنية انها من الذهب او الفضة ام من غيرهما لم يحرم عليه استعمالها .

الفصل الرابع عشر في احكام التغلي

المسألة ٢٨٦

يجب على المكلف ستر عورته عن أي ناظر محترم ، والمراد بالمعورة في الرجل : القبل والبيضتان والدبر ، والاحوط ستر العجان ، وهو ما بين القبل والدبر ، والشعر النابت في أطراف المعورة .

والمعورة في المرأة : القبل والدبر ، والواجب ستر عين المعورة لا اللون وحده ، بل الأحوط لزوماً - ان لم يكن هو قوى - ستر الشبح الذي يعد ستره سترا للعين . نعم لا يجب ستر حجم المعورة .

والمراد بالتناظر المحترم : كل انسان مبصر ، عدا الطفل والمجنون غير المميزين ، وعدا الزوج والزوجة ، والمالك والمملوكة على ما يأتي بيانه والامة المحللة والمحلل له ، سواء كان من المحارم ام غيرهم وسواء كان رجلا او انثى ، وسواء كان كافرا ام مسلما .

ويحرم على المكلف أن ينظر الى عورة الغير حتى الطفل المميز ، وحتى المجنون وان كان غير مميز .

ويجوز نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر سواء كانت الزوجة دائمة ام منقطعة .

ويجوز ان ينظر المالك الى عورة أمته الموطوءة له بالملك وبالعكس ، وان ينظر الرجل الى الامة المحللة له وبالعكس .

المسألة ٢٨٧

لا يجوز للمالك ان ينظر الى عورة مملوكته اذا كانت مزوجة او محللة لغيره ، أو في العدة متهما ، ولا يجوز لها النظر اليه .

ولا يجوز له النظر الى عورة مملوكته اذا حرم عليه وطؤها كأخت زوجته او بنت أمته المدخول بها ، وأخت مملوكته الموطوءة بالملك .
وأخت الامة المحللة له ، وبالعكس . ولا يجوز لكل واحد من المالكين أن ينظر الى عورة الامة المشتركة بينهما ولا يجوز لها النظر الى عورتيهما .

المسألة ٢٨٨

لا يجوز النظر الى عورة الغير في الماء الصافي ولا في المرأة العاكسة ولا من وراء الزجاج .

المسألة ٢٨٩

اذا رأى عورة مكشوفة ، وشك في أن المرأة ذات العورة زوجته أم أجنبية حرم عليه النظر اليها ووجب عليه الفرض عنها حتى يتحقق له انها زوجته او أمته ، واذا رأى عورة مكشوفة وشك في انها عورة طفل مميز أو غير مميز فالأحوط له ترك النظر .

المسألة ٢٩٠

لا يجوز للرجل ولا للمرأة ان ينظر الى دبر الخنثى ، واما النظر الى قبلها ، فان كان الناظر اليها من محارمها حرم عليه ان ينظر الى كل من آلتها الذكورة والأنوثة فيها ، وان كان أجنبيا حرم على الرجل ان ينظر الى عورة الرجل فيها وحرم على المرأة ان تنظر الى عورة الأنثى فيها ، والأحوط الترك في الجميع .

المسألة ٢٩١

يستحب ان يستر السرة والركبة وما بينهما .

المسألة ٢٩٢

اذا اضطر الى النظر الى عورة الغير لعلاج او غيره جاز له ذلك ووجب عليه ان يقدر الضرورة بقدرها فلا يحل له أكثر مما تتأدى به الضرورة .

المسألة ٢٩٣

يحرم على المتخلي ان يستقبل القبلة ويستديرها بمقاديم بدنه في حال التخلي ، سواء كان في بناء أم في صحراء أم في غيرها ، ولا يكفي ان يميل بمورته عن القبلة أو عن دبرها ، والأحوط لزوما ان لا يستقبل ولا يستدير بمورته ، وان كان غير مستقبل ولا مستدير بمقاديم بدنه .

والمراد بمقاديم البدن صدره وبطنه ، فلا يمنع من امالة وجهه مثلا الى القبلة اذا كان غير مستقبل ولا مستدير بالصدر والبطن ، ولا دخل للركبتين في استقبال المتخلي واستدياره .

ويحرم عليه كذلك ان يستقبل القبلة او يستديرها في حال الاستبراء والاستنجاء اذا علم أو ظن ظنا اطمئنانيا بخروج شيء من البول أو الفائط في الاستبراء او الاستنجاء ، واذا لم يعلم بذلك او يظن لم يحرم .

واذا جهل القبلة وترددت بين نقاط معينة انحرف عن تلك النقاط واذا جهل القبلة مطلقا عمل بالظن ، فاذا لم يحصل له الظن سقط عنه التكليف وصح له التوجه الى اي جهة شاء .

المسألة ٢٩٤

من يتواتر بوله او غائطه يحرم عليه الاستقبال والاستدبار اذا تخلى على النحو المتعارف ، ولا يحرم عليه في غير ذلك ، وان كان الاحوط مراعاة ذلك بقدر الامكان .

المسألة ٢٩٥

الأحوط للقائم بتربية الطفل أن لا يقمده للتخلي مستقبلا ولا مستديرا ، ولكن لا يجب منع الطفل ولا المجنون اذا استقبلا القبلة او استديراها عند التخلي .

المسألة ٢٩٦

يحرم التخلي في ملك الغير من غير اذن مالكة الا ان يعلم بالرضا ، ويحرم على قبور المؤمنين اذا اوجب ذلك هتكا لهم .

الفصل الخامس عشر في الاستبراء والاستنجاء

المسألة ٢٩٧

يستحب ان يبدأ المتغلي بمخرج الفائط فيطهره ، ومن فوائد ذلك ان لا تلوث اصابعه بالنجاسة عند الاستبراء ، ومما يحسن عادة ان يتنحج مرتين او اكثر لانزال ما قد يتبقى في المجرى من قطرات البول .

المسألة ٢٩٨

كيفية الاستبراء : ان يمسح بقوة من مخرج الفائط الى اصل الذكر ثلاث مرات ، ثم يمسح بقوة من اصل الذكر الى طرفه ثلاث مرات ، ويغمر في أصل الذكر في كل مرة منها ما بين الانثيين على الأحوط ، ثم يعصر العشفة ثلاث مرات وللإستبراء كفييات أخرى هذه احوطها وأولها .

وليس على المرأة استبراء ، وقيل : انها تصبر قليلا ثم تتنحج وتعصر فرجها عرضا .

المسألة ٢٩٩

اذا بال الرجل واستنجى ثم توضأ للصلاة وخرج من ذكره بعد ذلك بلل مشتببه لا يعلم انه بول او رطوبة اخرى ، فان كان قد استبرا بعد البول وقبل الاستنجاء بالمسحات المذكورة حكم بصحة وضوئه وبأن الخارج منه رطوبة من حبال الذكر لا تنقض الوضوء ولا توجب النجاسة .

وان لم يستبرئ بعد البول انتقض وضوؤه بخروج ذلك الببل ، ووجب عليه ان يظهر ما أصابه من البدن والثياب ، سواء ترك الاستبراء عامدا ام ناسيا ام جاهلا ، بل حتى اذا كان الاستبراء له غير ممكن .

واذا بال المرأة واستنجت ثم توضأت للصلاة وخرج منها بعد ذلك بلل مشتببه لا تعلم انه بول ام رطوبة اخرى ، حكمت بصحة وضوئها

وطهارة تلك الرطوبة المشتبهة الا ان تعلم انها بول . سواء استبرأت
بعد البول أم لم تستبرئ . *

المسألة ٣٠٠

مقطوع الذكر يستبرئ في ما بقي من عضوه ، وتترتب على
استبرائه الفائدة المذكورة . *

المسألة ٣٠١

يكفي في حصول الاستبراء للرجل وفي ترتب فائدته المذكورة ان
يباشر المسحات عليه غيره ، فتتولى زوجة الرجل مثلاً او مملوكته
استبراءه . *

المسألة ٣٠٢

اذا خرج منه الليل المشتبه وشك في انه هل استبرأ بعد البول وقبل
الاستنجاء أم لا ، بنى على عدمه وحكم بنجاسة الليل الخارج منه وببطلان
وضوئه اذا كان قد توضأ ، حتى مع طول المدة ، وحتى اذا كان من
عادته الاستبراء . *

المسألة ٣٠٣

اذا بال ولم يستبرئ ثم شك في أنه هل خرجت منه رطوبة مشتبهة
أم لا ، بنى على عدم خروجها منه ، فاذا وجد في ثيابه رطوبة وشك في
انها قد خرجت منه أم اصابته من خارج ، بنى على عدم خروجها منه . *

المسألة ٣٠٤

اذا بال ثم خرج منه بلل تردد أمره بين ان يكون بولا او منيا ، فان
كان لم يتوضأ بعد بوله وقبل خروج الليل منه فهو محدث بالحدث
الأصغر فعليه الوضوء خاصة اذا حضر وقت الصلاة ، وان كان قد
توضأ بعد بوله وقبل خروج الليل منه او لم يدركه هل توضأ بعد
البول أم لا ، فان عليه في كلتا صورتين ان يجمع بين الغسل والوضوء ،
ولا فرق في جميع الصور بين أن يكون قد استبرأ بعد البول أم لم
يستبرئ . *

المسألة ٣٠٥

يجب غسل مخرج البول بالماء مرتين على الاحوط بما يسمى غسلا ، ولا يكفي أقل من ذلك ، ولا يجزئ غير الماء عنه ، ويتساوى في ذلك الذكر والانثى والخنثى ، والكبير والصغير ، ولا بد من الفصل بين الفسلتين ، والاحوط - استحباً - ان تكون المراتن بعد زوال النجاسة ، فلا تعد الفسلة المزيلة ، واذا كان المخرج غير طبيعي تعين ذلك على الاحوط سواء كان معتاداً ام غير معتاد .

ولا يجب ذلك مخرج البول عند الاستنجاء منه ، نعم لا بد من الدلك اذا شك في خروج المذي ونحوه مع البول .

المسألة ٣٠٦

يتمين غسل مخرج الفائط بالماء اذا تعدى الفائط عن المخرج على وجه لا يصدق على غسله انه استنجاء او خرجت مع الفائط نجاسة اخرى دم او غيره ، او اصاب المخرج نجاسة اخرى من الخارج فيتمين الفصل في هذه الصور ولا يكتفى بغير الماء .

وتطهيره في هذه الصور كتطهير غيره من اعضاء البدن المتنجسة ، فلا تعد الفسلة المزيلة ، ولا بد من تعدد الفسل اذا كانت النجاسة التي اصاب الموضع هي البول وكان التطهير منه بالماء القليل .

المسألة ٣٠٧

يتخير في مخرج الفائط اذا لم يتعد عن المخرج او تعدى عنه قليلا لا يضر بصدق اسم الاستنجاء ، ولم تخرج مع الفائط نجاسة اخرى ، ولم تصب المخرج نجاسة من الخارج ، ولو بملاقاة نفس الفائط بعد انفصاله عن المخرج ، يتخير فيه مع اجتماع هذه الشروط بين ان يطهره بالماء او بالمسح بالاحجار .

فاذا طهره بالماء كفاه ان يغسله حتى ينقيه من عين النجاسة واثرها ، ولو بفسلة واحدة ، واذا طهره بالاحجار وجب ان يمسح الموضع بالاحجار حتى ينقيه من عين النجاسة ، فاذا حصل النقام بعجر واحد او بعجرين ، وجب عليه ان يكمل المسح بثلاثة احجار ، ولا يكفي العجر

الواحد والحجران وان حصل بهما النقاء ، واذا لم يحصل النقاء بثلاثة أحجار وجب عليه ان يمسح الموضع بأكثر من ذلك حتى يحصل النقاء .

ويكفي المسح بالخرق ، ويكفي كل ما يقلع النجاسة ، وينقي الموضع ، وان لم يكن حجرا ولاخرقة ، ويتبع فيه ماذكرناه في المسح بالاحجار .

وفي كفاية المسح بالاصابع اشكال فلايترك الاحتياط بتركها .
ولايكفي الحجر الواحد الكبير ذو الجهات الثلاث ، ولا الخرقة الواحدة الكبيرة ذات ثلاثة أطراف ، بل لابد من المسح بثلاثة أحجار او ثلاث خرق او غيرها منفصلات .

ويشترط في الشيء الذي يمسح به ان يكون طاهرا ، فلا يجزي المسح بالنجس ولا بالمتنجس الا بعد تطهيره ، واذا مسح بالنجس او المتنجس لم يظهر المخرج بالمسح وتعين غسله بالماء ، كما تقدم .

المسألة ٣٠٨

لاتحصل الطهارة بالنقل بالماء ، حتى يزيل عين النجاسة وأثرها كما ذكرنا ، ويكفي في حصول التطهير بالمسح بالاحجار ونحوها ان يزيل العين وان بقي الأثر ، والمراد بالأثر الذي تجب ازالته بالنقل ولايضر بقاؤه في المسح هو الذي لايزول عادة الا بالماء .

ولابد في المسح من ازالة الرطوبة من المخرج ، فاذا بقيت الرطوبة لم يحكم بالطهارة على الاحوط ان لم يكن هو الاقوى ، فليست الرطوبة من الأثر الذي لا يضر بقاؤه .

المسألة ٣٠٩

يشترط في الشيء الذي يمسح به ان لا تكون فيه رطوبة مسرية كالطين والخرقة المبلولة ، ولاتضر النداءة القليلة التي لاتسري .

المسألة ٣١٠

اذا شك بعد خروجه من بيت الغائط انه استنجى ام لا ، بنى على عدم الاستنجاء ، حتى اذا حصل له ذلك الشك وهو في اثناء الصلاة ،

فعلية أن يستنجي ويستأنف الصلاة ، وإذا شك في ذلك بعد اتمام الصلاة ، بنى على صحة صلاته وعليه الاستنجاء للصلاة الآتية .

المسألة ٣١١

لا يجوز الاستنجاء بالاشياء المحترمة في الشريعة ، ولا يجوز بالمعظم ولا بالروث على الاحوط في الأخيرين ، وإذا استنجى بهما عصي ، وفي حصول الطهارة بالمسح بالمعظم والروث ، وبما يشك في انه عظم او روث تردد واشكال .

المسألة ٣١٢

يكراه للمتخلي ان يستقبل الشمس والقمر بالبول والغائط وان يستقبل الريح وان يجلس في الشوارع ، وموارد الماء ، ومنازل التزال ، وهي الافياء التي تقصدها القوافل للنزول فيها وأفنية المساجد ، وابواب الدور ، وتحت الاشجار المثمرة ، وان يبول قائما ، وان يطمح به في الهواء ، وان يبول في الحمام ، وعلى أرض صلبة ، وفي ثقوب العشرات ، وفي الماء جاريا او راكدا والكراهة في الراكد اشد وان يستنجي باليمين .

ويكره له التكلم في غير ضرورة الا بذكر الله او قراءة آية الكرسي او حكاية الأذان .

الفصل السادس عشر

في موجبات الوضوء ونواقضه

وهي أمور :

المسألة ٣١٣

الأول والثاني : خروج البول والغائط من الموضع الطبيعي لخروجهما ، وكذلك خروجهما من غير الموضع الطبيعي اذا اعتاد ذلك ، بل وان لم يكن معتادا له اذا كان مصداقا لقوله تعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط) ، فالمدار في النقض على تحقق هذا الموضوع .

سواء كان الخارج منهما قليلا ام كثيرا حتى القطرة وشبهها ، وحتى ما يلوث رأس الانملة اذا مسح المخرج بها .

وبحكم البول البلل المشتبه اذا خرج بعد البول وقبل الاستبراء كما تقدم بيانه في مبحث الاستبراء .

ولا ينقض الوضوء ولا يوجب سائر الرطوبات التي قد تخرج من احد المخرجين غير البول والفائض والمنى ، حتى القيح والمذي وأمثالهما ، ولا ينقضه خروج الدود والنوى اذا لم يكن ملوثا بالعذرة .

الثالث : خروج الريح من مخرج الفائط اذا تحقق خروجها ، ولا اعتبار بما يشك في خروجه ، ولا اعتبار بما يخرج من القبل اذا اتفق .

الرابع : النوم الذي يغلب على سمع المكلف وبصره ، بحيث لا يسمع ما يحدث بقربه من صوت عادى ، ولا يبصر ما يكون بجنبه من شيء ، ولا تنضره الخفقة والخفتان من النعاس حتى يتحقق انه قد نام .

الخامس : كل ما أزال العقل - على الاحوط - من سكر او جنون او اغماء ، ولا يضر مجرد حدوث البهته والغفلة عنده اذا لم يزل العقل .

السادس : الاستحاضة القليلة ، اما الاستحاضة الوسطى والكبرى ، وسائر الاحداث الكبرى غير الجنابة فانها تنقض الوضوء ، ولكنها توجب الفسل بناء على المختار من كفاية الفسل عن الوضوء . وان كان الاحوط فيها الوضوء مع الفسل ، واما الجنابة فهي توجب الفسل لا غير .

المسألة ٣١٤

اذا كان المكلف متطهرا وشك في طروء أحد النواقض عليه بنى على عدمه ، وكذلك اذا خرج منه شيء وشك في أنه بول أو غيره من الرطوبات التي لا تنقض الوضوء ، فعليه أن يبني على بقاء طهارته الا اذا كان ذلك قبل الاستبراء من البول ، فيكون البول المشتبه ناقضا كما تقدم في المسألة المائتين والتاسعة والتسعين .

المسألة ٣١٥

اذا حدث له احد الامور التي لا توجب الوضوء فتوضأ بعده برجاء

المطلوبية ثم تذكر بعد ذلك انه كان محدثا بالاصغر كفاء ذلك الوضوء الذي أتى به فيصح له الدخول في الصلاة وامثالها مما تشترط فيه الطهارة ، وكذلك اذا شك في حدوث احد النواقض عليه فتوضأ احتياطاً لاحتمال حدوث الحدث ثم علم انه كان محدثا كفاء ذلك الوضوء الاحتياطي .

المسألة ٣١٦

قد يكون الوضوء شرطاً في صحة فعل من الافعال كالصلاة والطواف واجبين كانا ام مندوبين ، فانهما لا يصحان بغير وضوء ، وقد يكون شرطاً في كمال الفعل وان لم يكن شرطاً في صحته كقراءة القرآن فانها تصح بغير وضوء ، ولا تكون كاملة الا به ، وقد يكون شرطاً في جواز الفعل كمس كتابة القرآن فانها تحرم على المحدث ، وقد يكون رافعاً لكرهية الفعل كالأكل والنوم في حال الجنابة .

المسألة ٣١٧

يجب الوضوء للصلاة الواجبة سواء كانت حاضرة ام فائتة ، وسواء كانت عن نفسه ام عن غيره ، ولتوابعها من صلاة الاحتياط والاجزاء المنسية ولسجدي السهو على الاحوط .

ويجب للطواف الواجب ، سواء كان في حج ام عمرة واجبين ام مندوبين ، ولا يجب للطواف المندوب وهو مالم يكن جزءاً من احدهما ، نعم ، هو شرط في كماله وشرط في صحة صلاته .

وقد يجب الوضوء بالنذر او العهد او اليمين في بعض الاوقات او لبعض الاعمال حسب تعيين الناذر ، ومع اجتماع شرائط النذر واليمين ، وقد يجب الوضوء لمس كتابة القرآن اذا طراً للمكلف ما يوجب عليه المس من نذر او عهد او يمين مع اجتماع شرائطها او سبب آخر من الاسباب ، ويلحق به على الاحوط مس اسماء الله وصفاته الخاصة اذا وجب عليه ذلك .

المسألة ٣١٨

يستحب الوضوء للمحدث بالاصغر للصلاة المندوبة ، وقد تقدم انه

كذلك شرط لصحتها ، ويستحب له الوضوء للطواف المندوب ، وقد تقدم انه شرط لكمالها ولصحة صلاته ، ويستحب له الوضوء للتهيؤ لصلاة الفريضة في أول وقتها ، ويعتبر على الاحوط ان يكون قريبا من الوقت ، ويستحب له لدخول المساجد ، ولناسك الحج غير الطواف والصلاة ، ويستحب له لزيارة الائمة (ع) ، ولصلاة الاموات ، وقراءة القرآن ، ويستحب له للكون على طهارة .

ويستحب الوضوء للمتوضيء قبل ذلك لتجديد طهارته ، وان كرر ذلك مرات متعددة ، فمن جدد وضوءه لغير حدث جدد الله توبته من غير استغفار كما يقول الامام الصادق (ع) ، بل يستحب التجديد وان كان بعد غسل الجنابة ، وخصوصا اذا طالت المدة ، نعم لا يشرع التجديد في الغسل بعد الغسل اذا لم يتجدد له سبب آخر .

ويستحب الوضوء للحائض لتذكر الله في مصلاها في اوقات الصلاة ، ويستحب لنوم الجنب وأكله وشره ، ومعاودته الجماع .

المسألة ٣١٩

اذا توضأ المحدث بالحدث الاصغر لاحدى الغايات المتقدمة ، حصلت له الطهارة وجاز له الدخول في الغايات الاخرى وان لم يقصدها ، ومثله في الحكم ما يأتي به المتوضيء يقصد التجديد .

وكذلك الوضوء الواجب ، فاذا كانت له غايات متعددة ، فيصح له قصد الجميع وقصد البعض ، واذا قصد البعض صح وضوءه بالنسبة الى الجميع ، واذا اجتمعت للوضوء غايات واجبة وغايات مندوبة ، فله ان يقصد الجميع وان يقصد البعض ، واذا قصد البعض صح وضوءه بالنسبة الى الجميع ، وان كانت الغاية التي قصدها من الغايات المندوبة .

واذا توضأ المحدث بالحدث الاكبر لبعض الغايات ، فالاقرب كذلك جواز الاكتفاء به للغايات الاخرى التي تشاركه في استحباب الوضوء لها وان لم يقصدها بوضوئه ، فاذا توضأ المجنب مثلا للنوم جاز له الاكتفاء به للأكل والشرب ومعاودة الجماع وتفصيل الميت ما لم ينتقض وضوءه وهكذا في غيره .

المسألة ٣٢٠

إذا توضأ المحدث بالأصغر وقصد بوضوئه امتثال الأمر المتوجه إليه صح الوضوء وارتفع به جميع الأحداث الصغرى التي عليه وإن قصد بوضوئه رفع أحدها بل وإن لم يقصد به رفع الحدث .

الفصل السابع عشر في واجبات الوضوء

المسألة ٣٢١

الأول من واجبات الوضوء : غسل الوجه .

وحد الوجه : هو أول منابت شعر الرأس من أعلى الوجه ، ومحادر الذقن من أسفله ، وما وصلت إليه الإبهام والوسطى عند مدهما في عرضه ، فيجب غسل ما اشتملت عليه هذه الحدود من البشرة والشعر على ما سيأتي بيانه ، ولا يجب غسل ما خرج من ذلك .

ويراعى المتعارف بين الناس من الوجه ومن اليد ، فمن انحسرت منابت شعره أو نزلت أكثر مما يتعارف في الوجوه أو كانت أصابع كفيه أطول مما يتعارف في الأيدي أو أقصر رجع إلى المتعارف بين الناس في الوجه والأصابع ففصل ما دخل في الحدود المتعارفة وترك ما زاد .

المسألة ٣٢٢

يجب أن يكون الابتداء بأعلى الوجه وإن يكون الفصل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً ، ولا يجوز الفصل منكوساً ، وكفى أن يحصل مسمى الفصل باستيلام الماء على الأجزاء ، فإذا عم الماء على جميع أجزاء الوجه ولو بمباشرة اليد على الوجه المذكور كفى ، ولا يجب غسل ما أحاط به الشعر من البشرة في اللحية والشارب والحاجبين ، بل يفصل ظاهر الشعر ولا يجب استبطانه ، وإن لم يحط الشعر بالبشرة وجب غسل البشرة الظاهرة خلال الشعر ، والأحوط غسل الشعر مع البشرة ، وإذا شك أن الشعر محيط بالبشرة أم لا وجب الاحتياط بنفسه مع البشرة .

المسألة ٣٢٣

غسل الوجه بحدوده التي تقدم ذكرها يلزم غسل شيء من أطراف الحد من كل جانب عادة ، وغسل شيء من باطن الأنف والضم ليحترز تمامية الغسل الواجب عليه ولا يجب غسل البواطن كباطن الفم والأنف والعين ، الا ما يفصل منها للملازمة للغسل الواجب كما ذكرنا ، والمدار في الشفتين على انطباقهما فما يظهر منهما في حال الانطباق فهو من الظاهر فيجب غسله ، وما لا يظهر فهو من الباطن فلا يجب غسله وكذلك الحال في الجفنين .

المسألة ٣٢٤

لا يجب غسل ماخرج من اللحية عن حدود الوجه المتقدمة كالمنسترسل عن حدود الذقن في الطول ، وما خرج عن الإبهام والوسطى في العرض ، ويجب غسل الشعر الرقيق من اللحية وغيرها لأنه من البشرة عرفا ، وكذلك يجب غسل الشهور الغليظة التي لاتستر البشرة على الاحوط كما تقدم ، واذا اتفق وجود لحية عند المرأة أو الخنثى فالحكم فيها كما في الرجل .

المسألة ٣٢٥

لا يصح الوضوء حتى يعلم انه قد غسل جميع اجزاء الوجه التي يجب غسلها ، فاذا بقي منها شيء لم يعمه الغسل بطل وضوؤه وان كان الشيء المتروك قليلا جدا ، ولذلك فلا بد من رفع كل ما يمنع من وصول الماء من جرم مانع من اوساخ واصباغ ووسائل زينة وغيرها ، واذا علم بوجود شيء يشك في ما نعيته من وصول الماء ، فلا بد من تحصيل اليقين بزوال ذلك الشيء أو اكثار الماء والمبالغة في مباشرته على نحو يعلم بحصول الغسل الواجب .

واذا شك في وجود ما يمنع ، وجب عليه الفحص حتى يحصل له الظن بعدم الحاجة وان لم يبلغ درجة الاطمئنان ، أو يكثر الماء ومباشرته حتى يعلم بحصول الغسل على تقدير وجود الحاجة .

المسألة ٣٢٦

الثاني من واجبات الوضوء : غسل اليدين من المرفقين الى أطراف الأصابع ، والمرفق هو مجمع العضد والذراع فهو مركب منهما ، وهو أعلى اليد فلا بد من الابتداء بفصله ، ولا بد من غسل شيء من العضد قبله من باب المقدمة ، وان يكون الفسل من الأعلى الى الأسفل عرفا ولا يجوز منكوسا ، ويكتفي مسمى الفسل كما سبق في غسل الوجه ، ويجب غسل الشعر والبشرة وان كان الشعر محيطا بها ، وغسل ما نخل في الحد من لحم زائد وأصبع زائدة ويد زائدة ان اتفق ، بل لا يترك الاحتياط بغسل اليد الزائدة فوق المرفق مع اليد الأصلية ان اتفقت .

المسألة ٣٢٧

تجب ازالة الوسخ الذى يكون تحت الاظفار اذا كان ماتحته معدودا من الظاهر ، سواء كان الوسخ متعارفا ام اكثر ، الا اذا علم بوصول الماء الى البشرة تحته ، واذا كان ماتحته معدودا من الباطن لم يجب غسله ولا ازالة الوسخ عنه ، فاذا قلم أظفاره فأصبح ماتحتها معدودا من الظاهر ، وجب غسله وازالة المانع عن وصول الماء اليه .

المسألة ٣٢٨

اذا قطعت يد الانسان فان بقي منها شيء مما يجب غسله في الوضوء وجب غسله ، وان كان بعض المرفق ، واذا لم يبق من المرفق شيء لم يجب غسل ما بقي من العضد وان كان غسله أولى .

المسألة ٣٢٩

ما يحدث من الشقوق في ظهر الكف ايام البرد ان كان واسعا بحيث يرى جوفه يجب ايصال الماء اليه ، والا لم يجب ، ولا يترك الاحتياط . في ما يشك منها .

المسألة ٣٣٠

ما يملو الجلد من البثور والطفح الجلدى والجدرى يكتفي بفسل ظاهره حتى عند يسه وانفتح رؤوسه ، واذا ظهر ماتحت الجلد وبقيت الجلد متصلة وجب غسلها وغسل ما تحتها ، وكذلك ما يتجمد

على الجرح والدمل عند البرء ، ويكون كالجلد يكتفي بغسل ظاهره .
فاذا ظهر ماتحته وجب غسله وغسل ماتحته مادام متصلا .

المسألة ٣٣١

البياض الذى يظهر على اليد بعد مباشرة البص والنورة او بعض
الصابون عند ييسه ، لا يضر وجوده اذا صدق معه غسل البشرة ، وكذا
الوسخ الذى يكون على البشرة ولا يكون جرما مرثيا ، فاذا تراكم حتى
شك في كونه حاجبا وجبت ازالته ، وتراجع المسألة الثلاثمائة والخامسة
والعشرون في أحكام الحاجب ، وما يشك في وجوده او يشك في مانعته .

المسألة ٣٣٢

يجب غسل ما يشك في انه من الظاهر أو من الباطن ، سواء كان من
الباطن سابقا ثم شك في صيرورته من الظاهر ام كان من الظاهر سابقا
وشك في صيرورته من الباطن ام كان مجهول الحال سابقا ولاحقا .

المسألة ٣٣٣

يصح الوضوء برمس الأعضاء في الماء او بعضها ، مع مراعاة ان
يكون الغسل من الأعلى الى الأسفل عرفا ، ولا بد وان تكون مراعاة ذلك
مراعاة خارجية ، فلا بد من تحريك العضو المرموس في الماء حتى تغسل
أجزأه من الأعلى الى الأدنى خارجا ، وذلك يكون أما بإدخال العضو
في الماء من الجزء الأعلى الى الأدنى تدريجا ، وأما بإخراجه كذلك وأما
بتحريكه تحت الماء كذلك بعد غمسه فيه ، ولا تكفي نية غسل الاعلى
فالأعلى وحدها دون مراعاة خارجية . ولا يكفي التحريك اليسير تحت
الماء لأنه يقارن ما بين الاجزاء في حدوث الغسل .

ويلزم في اليد اليسرى أن يقصد الغسل حال اخراجها من الماء لئلا
يكون المسح بغير بلة الوضوء .

أما اليد اليمنى فيكفيه أن يغسل بها جزءا من اليد اليسرى لتكون
بنتها من الوضوء ، فاذا غسل ذراع اليد اليسرى بيده اليمنى ثم رسم
كف اليسرى ونوى الغسل بإخراجها صح وضوءه ومسحه ، وكذلك اذا
رسم ذراع اليد اليسرى وأبقى الكف منها ثم غسلها مرتبا بيده اليمنى .

المسألة ٣٣٤

الثالث من واجبات الوضوء : المسح على مقدم الرأس فلا يكفي المسح على غيره من أجزاء الرأس والأحوط ان يكون على الناصية، وهي ما بين البياضين في جانبي الرأس فوق الجبهة ويجب ان يكون المسح بباطن الكف ، والأحوط ان يكون باليد اليمنى ، ويعتبر ان يكون المسح على الرأس والقدمين ببله الوضوء ، فلا يجوز بماء جديد ، وان يكون على وجه يتأثر العضو الممسوح برطوبة الماسح بالمقدار الواجب ، واذا كانت في العضو الممسوح رطوبة خارجية تمنع من تأثير رطوبة الماسح فيه او توجب كون المسح بماء مختلط من ماء الوضوء وغيره ، فلا بد من تجفيفها قبل المسح حتى يحصل اليقين بالتأثير ولا يكفي الظن به .

والأفضل ان يكون المسح على الرأس بمقدار عرض ثلاث أصابع ، وان يكون بطول اصبع ، والأحوط ان يمسح مقبلا من الاعلى الى الاسفل ، وان كان الاقوى كفاية مسمى المسح في كل من الطول والعرض، فيجزيه ان يمسح بشيء من الطول مما يحصل به المسمى في عرض اصبع واحدة ، ويجزيه ان يكون المسح طولا او عرضا او منحرفا بل ومنكوسا .

المسألة ٣٣٥

لا يجب ان يكون المسح على البشرة فيجزيه ان يمسح على الشعر النابت في مقدم الرأس اذا لم يكن طويلا يخرج بمده عن حد مقدم الرأس ، واذا كان كذلك لم يكف المسح عليه وان كان مجتمعا على نفس المقدم او على الناصية ، بل يمسح على اصوله او على البشرة اذا أمكن ، ولا يكفي المسح على الشعر النابت في غير المقدم وان اجتمع على المقدم ، ولا بد من رفع كل ما يمنع من وصول رطوبة المسح الى الشعر او البشرة من دهن او خضاب او غيره ، ولا يجزي المسح على الحائل من عمامة او قناع او غيرها الا اذا كان مضطرا لبرد او ثلج او عدو يخافه ونحو ذلك ، او كان الحائل جبيرة .

المسألة ٣٣٦

الرابع من واجبات الوضوء المسح على القدمين من رؤوس أصابعهما الى مفصل الساق على الاحوط مع المرور بقبة القدم ، ويجب الاستيعاب في الطول ويكفي المسمى في العرض ، فاذا مسح من رؤوس الأصابع الى المفصل مارا بقبة القدم بعرض اصبع واحدة كفى .

والافضل ان يكون بعرض ثلاث اصابع ، وافضل منه ان يضع كفه على رؤوس الاصابع ثم يمسح ظهر قدمه كله الى المفصل .

ويجزيه ان يمسح مقبلا ومنكوسا ، ولا بد من ان يمسح الرجل اليمنى باليد اليمنى واليسرى باليسرى ، ويجوز له ان يمسح القدمين معا او يقدم اليمنى على اليسرى ، ولا يجوز ان يقدم اليسرى على اليمنى .

ويجب ان يمسح البشرة ، واذا كان على ظهر القدمين شعر جمع على الاحوط بين المسح عليه والمسح على البشرة .

ولا بد من ازالة ما يمنع من وصول رطوبة المسح الى البشرة حتى يحصل اليقين بذلك ، ولا يكفي الظن به ، وقد ذكرنا ذلك في مسح الرأس .

المسألة ٣٣٧

يجب ان يكون المسح بالبلل الباقية في الكف من ماء الوضوء ، فلا يجوز بماء جديد ، بل الاقوى ان لا يضع يده اذا اتم الغسل على شيء من اعضاء الوضوء المخسولة فيكون المسح بماء ممتزج من ماء الكف وغيره .

نعم ، اذا جف ما في الكف جاز له الاخذ من غيرها ، ولا يترك الاحتياط بتقديم اللحية ، فاذا جف ماؤها أخذ من الحاجبين واشفار العينين ، فاذا لم يجد فيها أخذ من سائر الاعضاء ، فاذا لم يجد فيها جميعا بطل وضوؤه .

ولا يأخذ من اللحية مما خرج عن حد الوجه كالمسترسل عن محادر الذقن ، وما خرج عن الابهام والوسطى في العرض .

وعلى ماتقدم ، فاذا وجد في الكف ما يمسح به الرأس مسحه به ثم
أخذ لمسح الرجلين من اعضاء الوضوء على الترتيب المتقدم .

المسألة ٣٣٨

يجب ان يكون المسح ببشرة الكف او الاصابع ، فلا يصح المسح اذا
كان عليها مانع يحول بينها وبين المسح وان كان رقيقا لا يمنع من
وصول الرطوبة ، ويجب ان يكون المسح على العضو المسحوح كما تقدم
في مسح الرأس ، فلا يجزئ المسح على الحائل كالخف والجورب ونحوهما
الا في حال الضرورة ، او الخوف من عدو ونحوه ، او تقية لاتتأدى الا
بالمسح عليهما أو جبيرة ونحوها ، واذا اقتضت الضرورة المسح على
الحائل ، وكان الحائل متعدد فالاحوط نزع ما يمكن منه ، ولا بد من
اجتماع الشرائط في الماسح من وجود الرطوبة المؤثرة وغيرها كما في
المسح على البشرة .

المسألة ٣٣٩

لا يصح المسح على الحائل للضرورة او العدو او الجبيرة الا اذا
اقتضت الضرورة ذلك في جميع الوقت ، فاذا امكنه ان يأتي بالوضوء
الصحيح ولو في آخر الوقت وجب عليه التأخير ولم يجز له البدار ، نعم
لاتجب مراعاة ذلك مع التقية ، الا اذا أمكنه التخلص منها بوجه من
الوجوه ، كان يريهم مثلا انه يمسح على الخف وهو يمسح على القدم ،
او امكنته الخيلة في رفعها فيتعين عليه ذلك في المسح على الخف .

المسألة ٣٤٠

اذا ضاق الوقت عن رفع الحائل عن الرأس او عن القدم توشأ ومسح
على الحائل وضم اليه التيمم .

المسألة ٣٤١

لا يتعين ان يكون المسح بامرار الماسح على المسحوح ، بل المدار على
وصول الأثر المقصود الى العضو المسحوح ، فاذا حرك القدم او الرأس
تحت كفّه او حرك كلا من الماسح والمسحوح صح وضوؤه مع وصول أثر
المسح الى العضو .

المسألة ٣٤٢

إذا كانت الرطوبة على العضو الماسح كثيرة توجب غسل العضو الممسوح فالاحوط تقليل الرطوبة فلا يصدق الغسل .

المسألة ٣٤٣

إذا مسح على العائل للضرورة ثم زالت الضرورة التي أوجبت له ذلك والوقت لا يزال باقيا ، وجبت عليه إعادة الوضوء وإعادة الصلاة التي صلاها بذلك الوضوء .

وإذا فعل ذلك للتقية ثم ارتفعت والوقت لا يزال باقيا ، فالأقرب صحة الوضوء وصحة الصلاة إذا كان صلاها بوضوئه ذلك ، والاحوط الإعادة .

المسألة ٣٤٤

إذا تعذر عليه أن يمسح بباطن الكف أجزاء أن يمسح بظاهرها ، وإذا تعذر عليه أن يمسح بظاهر كفه مسح بذراعه ، فإن لم يجد فيهما رطوبة يمسح بها أخذها من سائر أعضاء الوضوء على الترتيب المتقدم في المسألة الثلاثمائة والسادسة والثلاثين على الاحوط ، فإن لم يجد فيها جميعا بطل وضوؤه .

المسألة ٣٤٥

إذا تعذر عليه حفظ الرطوبة للمسح الواجب لشدة حر الهواء أو حرارة البدن بحيث لا يفيد معها اكثار الماء ولا إعادة الوضوء مسح بماء جديد ثم تيمم بعده على الاحوط .

المسألة ٣٤٦

الواجب في الوجه هو غسله مرة واحدة ، سواء حصل ذلك بغرفة واحدة أم بغرفتين أم بأكثر ، ويقصد بمجموع ذلك الغسلة الواحدة الواجبة ، وكذلك في غسل اليد اليمنى واليد اليسرى .

المسألة ٣٤٧

إذا صب الماء على العضو وأمر يده عليه حتى حصل له اليقين بوصول

الماء الى جميع اجزاء العضو ، فلاحوط ترك المبالغة اكثر من ذلك وان كان فعله بقصد زيادة اليقين ، وتشكل زيادة صب الماء على العضو اذا خرج به عن المتعارف فضلا عما اذا كان عبثا ، سواء كان بالاغتراق مرارا ، ام يصب الماء من الابريق ونحوه حتى خرج عن المتعارف وان كان الصب متصلا .

المسألة ٣٤٨

الوساسي الذي لا يحصل له القطع يرجع الى المتعارف في مقدار صب الماء على العضو وفي مقدار امرار يده على العضو ومباشرته ، فاذا زاد في صب الماء على اليد اليسرى اشكل الحكم بصحة وضوئه للزوم كون مسحه بماء جديد ، وكذلك اذا بالغ في امرار يده عليها اكثر من المتعارف حتى امتزج ماء الكف بماء الذراع .

المسألة ٣٤٩

يستحب غسل الوجه مرتين ، فاذا أتم الفسل الواجب بغرفة او غرفتين او اكثر كما تقدم استحباب له ان يغسله مرة ثانية وكذلك اليد اليمنى ثم اليد اليسرى .

المسألة ٣٥٠

يستحب للرجل ان يبدأ بظاهر ذراعيه اليمنى واليسرى في كلتا الفسلتين الواجبة والمستحبة ، ويستحب للمرأة ان تبدأ بباطن ذراعيها في كلتا الفسلتين .

المسألة ٣٥١

يستحب الاسباغ في الوضوء بمعنى اكثر الماء حتى يجري على العضو ، ويستحب ان يكون الوضوء بمد من الماء ، والمد هو ربع الصاع الشرعي ، فهو عبارة عن مائة وثلاثة وخمسين مثقالا صيرفيا ونصف وحمصة ونصف ، والظاهر ان هذا مقدار مجموع ما يصرف في الوضوء ومستحباته من غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق ، ويكره الاسراف في ماء الوضوء اكثر من ذلك .

المسألة ٣٥٢

يستحب الاستياك قبل الوضوء ، والافضل ان يكون بمود الاراك ، ويجزي بالأصبع وغيرها ، وتستحب التسمية قبل الوضوء ، وغسل اليدين مرة واحدة من حدث البول او النوم ومرتين من حدث الغائط . وتستحب المضمضة ثلاثا ، والاستنشاق ثلاثا ، وان يفترق الماء بيده اليمنى فاذا كان لغسل اليد اليمنى اغترف باليمنى وأفرغه في اليسرى ثم غسل به اليمنى .

وتستحب قراءة الادعية الماثورة عند الاتيان بمستحبات الوضوء وأفعاله .

المسألة ٣٥٣

ورد في بعض النصوص استحباب قراءة سورة القدر في اثناء الوضوء وورد استحباب قراءتها بعد أسباغ الوضوء ، وورد استحباب قراءة آية الكرسي على أثر الوضوء ، ولا بأس بالاتيان بذلك كله برجاء المطلوبية .

ومما يستحب ان يفتح المكلف عينيه في حال غسل الوجه ، فعن النبي (ص) انه قال : افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم .

المسألة ٣٥٤

تكره الاستمانة بالغير في الوضوء ، والمراد بها الاستمانة به في المقدمات القريبة كصب الماء في يد الرجل ليتوضأ به ، اما ان يتولى الغير غسل اعضائه او مسحها فلا يجوز لغير الضرورة كما سيأتي في فصل (شرائط الوضوء) .

ويكره الوضوء بماء اسخنه الشمس ، ويسور الحيوان محرم اللحم ماعدا الهرة ، ويسور المرأة العائض اذا كانت غير مأمونة ، بل يكره سور غير المأمون مطلقا ، وبالماء الآجن وهو الذي تغير لونه ، وطعمه ، وليكن الترك في هذا برجاء المطلوبية .

الفصل الثامن عشر في شرائط الوضوء

وهي أمور :

المسألة ٣٥٥

الأول : ان يكون الماء مطلقا ، فلا يصح الوضوء بالماء المضاف حتى اذا طرأت عليه الاضافة بنفس الوضوء اذا اتفق ذلك ، وتراجع المسألة الثالثة والسبعون في حكم الماء المشتبه بالمضاف .

المسألة ٣٥٦

الثاني : ان يكون الماء طاهرا ، فلا يصح الوضوء بالماء النجس ، وبحكمه الماء المشتبه بالنجس اذا كانت الشبهة محصورة كما تقدم بيانه في المسألة الثانية والسبعين فلتلاحظ .

المسألة ٣٥٧

الثالث : ان تكون اعضاء الوضوء طاهرة ، والمراد ان يكون كل عضو منها طاهرا حين غسله للوضوء ولا يضره ان يكون نجسا حين غسل الاعضاء الاخرى ، فاذا كانت يده اليسرى نجسة مثلا فغسل وجهه للوضوء ثم غسل يمينه ارتماسا مثلا ثم طهر يسراه من النجاسة وغسلها للوضوء صح وضوؤه ، واذا كانت اعضاءه كلها نجسة فطهر الوجه ثم غسله للوضوء ثم طهر يده اليمنى وغسلها بعده للوضوء ، ثم صنع كذلك في اليد اليسرى ، وطهر الرأس والقدمين قبل المسح عليهما مع المحافظة على شرائط الوضوء ، وعلى رطوبة الكفين التي يمسح بها صح وضوؤه .

ولا يبطل الوضوء بتنجس العضو بعد غسله للوضوء ، فيتم وضوؤه ويظهر العضو المتنجس للصلاة الا ان يحصل خلل من جهة اخرى من حيث المسح او غيره .

ولا يكفي غسل واحد لتطهير المضموء والوضوء حتى اذا رمسه بالكر او الجاري ، ويصح له ان يطهر المضموء بغمسه في الكر مثلاً ، وينوي الوضوء باخراجه .

المسألة ٣٥٨

اذا توضأ وبعض المواضع من بدنه نجسة غير اعضاء الوضوء لم يضر ذلك بصحة وضوئه ، نعم ، الاحوط له ان لا يتوضأ قبل الاستنجاء .

المسألة ٣٥٩

الرابع من شرائط الوضوء ان لا يوجد ما يحول عن وصول الماء الى البشرة في الفسل والمسح كما تقدم ذكره في المسألة الثلاثمائة والخامسة والعشرين وغيرها ، فاذا علم بوجوده فلا بد من العلم بزواله ، او العلم بتحقيق غسل البشرة في المفصول ومسحها في الممسوح ، واذا شك في وجوده فلا بد من الفحص حتى يحصل الظن بعدم الحاجب وان لم يبلغ درجة الاطمئنان .

المسألة ٣٦٠

الخامس : ان يكون الماء مباحاً فلا يصح الوضوء بالماء المنصوب ، وبحكمه الماء المشتبه بالمنصوب اذا كانت الشبهة محصورة ، كما ذكرناه في المسألة الثانية والسبعين .

المسألة ٣٦١

لا يصح للمكلف أن يتوضأ في الآنية المنصوبة اذا كان وضوؤه بنحو الارتماس في الآنية ، وان كان الماء الموجود فيها مباحاً ، سواء وجد لديه ماء مباح آخر ام لم يوجد ، فاذا توضأ فيها كذلك كان وضوؤه باطلاً ، ولا يصح له ان يتوضأ بالاغتراف منها لفسل اعضائه تدريجاً ، او بصب الماء على الاعضاء ، اذا لم يوجد لديه ماء مباح آخر ، فاذا توضأ منها كذلك كان عمله باطلاً .

واذا كان لديه ماء مباح آخر صح وضوؤه من الآنية المنصوبة بالاغتراف التدريجي او الصب على الاعضاء من الظرف المنصوب اذا

كان صبه مقدمة للفسل ثم أجرى الماء على الاعضاء بمباشرة يده ، وان كان اثماً في الاغتراق او الصب من الآنية لتصرفه في المفصوب .

وتشكل صحة الوضوء اذا أجرى الماء على العضو من الآنية لابعباشرة يده بعد الصب .

واذا أخذ من ذلك الماء مايكفي لوضوئه فوضعه في اناء مباح ثم توضأ به صح وضوؤه وان أثم في المقدمة ، وحكم الفسل في جميع ماذكر هو حكم الوضوء .

المسألة ٣٦٢

لا يترك الاحتياط في مكان الوضوء او مصب مائه اذا كانا مفصوبين ولا سيما في المكان بمعنى الفضاء الذي تتحرك فيه اعضاء الانسان في الفسل والمسح في وضوئه ، والمصب الذي يعد نفس الوضوء صبا للماء فيه عرفاً .

المسألة ٣٦٣

لا يصح الوضوء مع انتفاء أحد الشروط الأربعة الأولى المتقدمة ، فاذا توضأ المكلف بماء مضاف ، او بماء نجس ، او كان بعض اعضاء وضوئه نجساً ، او مع وجود الحائل بطل وضوؤه سواء كان عالماً هامداً ام جاهلاً ام ناسياً .

واذا توضأ بماء مفصوب وهو عالم بحرمة ذلك بطل وضوؤه، وكذلك اذا كان جاهلاً بحرمة ذلك عليه وكان جهله عن تقصير فلا بد من الاعادة، ومثله ما اذا كان عالماً بالحرمة ولكنه جاهل بالحكم الوضعي ، فلا يعلم ببطلان الوضوء بالماء المفصوب ، فيبطل وضوؤه سواء كان مقصراً في جهله ام قاصراً .

واذا توضأ بالماء المفصوب وهو جاهل بحرمة ذلك عليه وكان جهله عن قصور يعذر فيه صح وضوؤه على الظاهر .

وكذلك اذا كان جاهلاً بالفصب او ناسياً له فالظاهر الصحة حتى في الغاصب نفسه اذا نسي الفصب فتوضأ بالماء وان كان الأحوط

استحبها الا عادة في هذه الصورة ، واذا كان الغاصب ممن لا يبالي اذا تذكر انه غاصب فالظاهر البطلان .

وكذلك الحكم في الوضوء في الظرف المنصوب والمكان والمصب المنصوبين على التفصيل المتقدم في المسألتين السابقتين .

المسألة ٣٩٤

لا يجوز التصرف في مال الغير الا بأذن صريح او فحوى او شاهد حال قطعي يدل على الرضا ، من غير فرق بين الماء والظرف والمكان وغيرها ، فلا يجوز التصرف مع الشك في رضا مالكة ، الا مع سبق الرضا منه فيستصحب بقاء رضا عند الشك .

المسألة ٣٩٥

يجوز الوضوء والفسل والشرب من الانهار الكبار وان لم يعلم برضا مالكةا ، بل وان علم أن في المالكين صفارا ومجانين ، ويشكل الجواز مع العلم او الظن بكراهة المالكين وعدم رضاهم ، ويشكل الجواز اذا غصبها غاصب من مالكةا سواء غير مجرى الانهار ام لم يغير .

وكذلك الحكم في الاراضى الواسعة ، فيجوز الوضوء والفسل فيها والصلاة والجلوس والنوم وامثال ذلك من التصرفات مالم يعلم او يظن بكراهة المالك او تكون مفصوبة .

المسألة ٣٩٦

الحياض والمياه التى تكون في المساجد ولا يعلم انها خاصة بالمصلين في ذلك المسجد ، او هي عامة لمن سواهم من المارين والمتوضئين ، لا يجوز لغير من يصلي في المسجد ان يتوضأ منها او يفتسل بها ، الا اذا علم بعموم الاذن فيها للجميع ، او قيام البيئة على ذلك او اقرار الواقف او المالك به ، او شبه ذلك من الامارات الشرعية التى تثبت ذلك ، ولا يكفي مجرد اعتياد الناس ذلك او اخيار احد به ، وكذلك الحكم في الحياض والمياه التى تكون في المدارس والخانات الموقوفة .

المسألة ٣٦٧

يصح الوضوء والفسل تحت الخيمة المغطاة اذا كان الماء والمكان مباحين ، وان كان مأثوما في الانتفاع بالخيمة .

المسألة ٣٦٨

السادس من شرائط الوضوء : ان لا تكون الآنية التي يتوضأ منها آنية ذهب او فضة ، وقد تقدم تفصيل القول فيها في المسألة المائتين والثانية والثمانين وما بعدها .

واذا توضأ من آنية الذهب او الفضة ناسيا او غافلا او جاهلا بأن الآنية من الذهب مثلا صح وضوءه اذا كان معذورا .

ولا يعذر الجاهل بحرمة استعمال آنية الذهب اذا كان مقصرا في جهله فيبطل وضوءه ولا يعذر الجاهل ببطلان الوضوء منها ، سواء كان قاصرا ام مقصرا على الاحوط .

المسألة ٣٦٩

تقدم في مبحث الماء المستعمل ان الاحوط اجتناب ماء الاستنجاء مع وجود ماء غيره ، واذا لم يوجد لدى المكلف ماء آخر جمع بين الطهارة منه والتيمم .

واما الماء المستعمل في تطهير سائر النجاسات غير الاستنجاء فهو نجس لا يصح الوضوء منه ، واذا توضأ منه جاهلا او ناسيا فلا بد من تطهير الاعضاء ثم اعادة الوضوء .

واما الماء المستعمل في الوضوء فلا ريب في جواز الوضوء به ، وان تكرر ذلك ، وكذلك الماء المستعمل في الاغسال المندوبة كنفسل الجمعة والزياره ونحوهما .

واما الماء المستعمل في رفع الحدث الاكبر مع طهارة البدن ، فالاحوط اجتناب الوضوء منه مع وجود ماء آخر ، فاذا لم يوجد لدى المكلف ماء غيره جمع بين الطهارة منه والتيمم . وقد تقدم بيان ذلك في المسألة

الثامنة والخمسين ، وما بعدها من المسائل في مبحث الماء المستعمل
فتلاحظ .

المسألة ٣٧٠

السابع من الشرائط : أن لا يكون لدى المكلف ما يحظر عليه استعمال
الماء في الوضوء كبعض الامراض التي تمنعه من ذلك ، او خوف العطش
على نفسه او على نفس محترمة اخرى اذا هو صرف الماء الموجود لديه في
الوضوء . وامثال ذلك مما يوجب التيمم ، فلا يجوز له الوضوء عند
ذلك ويجب عليه التيمم ، واذا توشأ كان وضوءه باطلا .

المسألة ٣٧١

الثامن : ان يتسع الوقت للوضوء والصلاة ، فاذا ضاق الوقت بحيث
يكون الوضوء موجبا لوقوع بعض الصلاة خارج الوقت ، تعين عليه
التيمم وأدراك الصلاة ، الا ان يكون الزمان الذي يحتاج اليه في التيمم
مساويا لزمان الوضوء فيتعين عليه الوضوء .

واذا توشأ في الصورة المتقدمة ، فان قصد بوضوئه امتثال امر
الصلاة التي تضيق وقتها على نحو التقييد بطل وضوءه ، وان قصد به
امتثال غاية أخرى أو قصد القرية بقول مطلق ، أو قصد امتثال الأمر
المتوجه اليه صح وضوءه ، وكذلك الحكم في الغسل مع تضيق الوقت .

المسألة ٣٧٢

التاسع من الشرائط : ان يباشر المكلف افعال وضوئه بنفسه من
غسل ومسح ، اذا كان قادرا على ذلك - فاذا تولى غيره ذلك مع قدرته
على المباشرة بنفسه بطل وضوءه ، سواء تولى غيره جميع افعال الوضوء
من غسل ومسح ، ام تولى الغير بعضها وباشر المكلف بعضها .

ولا يضر بصحة الوضوء ان يتولى غير المكلف احضار الماء او تسخينه
وغير ذلك من المقدمات البعيدة ، ولا يضر بصحته ان يصب الغير الماء على
يد المكلف ويتولى هو اجراء الماء على أعضائه فيغسل ويمسح بنفسه، نعم
يكره له ذلك كما تقدم في المسألة الأخيرة من فصل واجبات الوضوء . واذا

صب الغير الماء على أعضاء المكلف، وبأش المكلف بنفسه اجراء الماء عليها
يفسل ومسح ، فالظاهر صحة الوضوء اذا قصد الوضوء باجراء الماء
بنفسه لا بصب ذلك الغير ، والأحوط الاعادة .

المسألة ٣٧٣

يصح الوضوء من ماء الميزاب او ماء الأنبوب اذا جعل وجهه او
يديه تحتها بقصد الوضوء حتى عم الماء على العضو المفسول ، وأتم
وضوءه .

المسألة ٣٧٤

اذا عجز الانسان عن مباشرة افعال الوضوء بنفسه لشلل او
مرض او غيرهما ، وجب عليه ان يستعين بالغير في ذلك ولو بالاجرة ،
فينوي المكلف الوضوء ويجري الغير عليه الفسل ، ولا يتعين ان يجري
الغير الماء بيد المكلف نفسه ، وان كان ذلك احوط . نعم ، يجب ان
يكون المسح على مواضع المسح بيد المكلف نفسه فيمسكها الغير بيده
ويمسح بها رأس المكلف وقدميه ، فاذا لم يمكن ذلك تولاهما الغير بيده
فأخذ الرطوبة من يد المكلف ومسح بها رأسه وقدميه ، ويحتاط بالتيمم
في هذا القرض .

المسألة ٣٧٥

العاشر من الشرائط : الترتيب بين افعال الوضوء فيبدأ بفسل
الوجه ، ثم اليد اليمنى ، ثم اليد اليسرى ، ثم يمسح على الرأس ، ثم
يمسح على القدمين ، ويجوز له ان يمسح القدمين معا ، او يقدم اليمنى
على اليسرى ، ولا يجوز ان يقدم اليسرى على اليمنى كما تقدم في المسألة
الثلاثمائة والسادسة والثلاثين ، ويجب في الاعضاء المفسولة ان يكون
الفسل من الاعلى الى الاسفل عرفا ، ولا فرق بين الوضوء الترتيبي
والارتعاسي في جميع ما ذكر .

واذا خالف الترتيب جاهلا او ناسيا ، فان تذكر قبل ان تفوت
الموالة وجب عليه ان يعيد على ما يحصل به الترتيب بين الاعضاء ، فاذا

غسل يده اليمنى ثم وجهه صح غسل وجهه ووجب عليه ان يغسل يده اليمنى ثم اليسرى ، واذا غسل اليسرى قبل الوجه صح غسل وجهه ، ووجب عليه ان يغسل يده اليمنى ثم اليسرى ، واذا غسل وجهه ثم يده اليسرى ثم اليد اليمنى اعاد على يده اليسرى .

واذا تذكر انه خالف الترتيب بعد ان فاتت الموالاة وجفت الاعضاء بطل وضوؤه .

المسألة ٣٧٦

الحادي عشر من شرائط الوضوء : الموالاة .

وهي - على الاظهر - عدم التراخي الطويل بين الاعضاء الذي يؤدي بحسب العادة الى جفاف الماء عن الاعضاء السابقة قبل الاتيان باللاحقة ، فلا بد في الموالاة المعتبرة في الوضوء من اجتماع الامرين ، فاذا تراخى طويلا حتى جف الماء عن الاعضاء السابقة لطول الفصل بينها بطل وضوؤه ، سواء كان عامدا ام ناسيا ام معتقدا لعدم جفاف الاعضاء ثم تبين له خلاف ذلك .

ولا يضر التراخي اذا كان لا يؤدي بحسب العادة الى جفاف الاعضاء السابقة ، ولا يضر الجفاف اذا حصل من غير تراخ يوجب ذلك ، بل حصل لحرارة الهواء او لحرارة البدن ، ولا يضر التراخي اذا أدى الى جفاف بعض الاعضاء دون بعض او أدى الى جفاف بعض اجزاء العضو دون بعض .

واذا حصل التراخي الطويل الذي يؤدي الى جفاف الاعضاء بحسب العادة ، ولكن الاعضاء لم تجف بالفعل لكثرة الرطوبة في الهواء ، فلا يترك الاحتياط باعادة الوضوء .

ولا يضر التمشي في اثناء الوضوء او بعده قبل المسح او في اثناؤه اذا لم تفت به الموالاة المذكورة .

المسألة ٣٧٧

اذا تذكر بعد أن شرع في صلاته : انه ترك المسح في وضوئه ، فان

فاتت الموالاة ، اعدا وضوء والصلاة ، وان تذكر قبل ان تفوت الموالاة وتجف الاعضاء بطلت صلاته ومسح بالرطوبة الموجودة في الكف فان لم يبق فيها شيء أخذ الرطوبة من اللحية او العاجبين او الاعضاء الاخرى - على الترتيب المتقدم في المسألة الثلاثمائة والسابعة والثلاثين - ومسح بها ثم اعدا الصلاة •

المسألة ٢٧٨

اذا حصل التراخي بحيث جفت الاعضاء السابقة ، ولكن بقيت الرطوبة في مسترسل اللحية وماخرج منها عن حد الوجه ، ففي كفايتها في بقاء الموالاة اشكال ، ولا يترك الاحتياط باتمام الوضوء ثم الاعادة •

المسألة ٢٧٩

الثاني عشر : النية ، وهي ان يقصد الفعل متقربا به الى الله تعالى ، والاحوط ان يقصد غاية من غايات الوضوء الواجبة او المندوبة كالكون على الطهارة ، والتقرب الى الله هو ان يقصد الله سبحانه بفعله امتثالا لأمره ، أو لانه أهل للطاعة ، أو حبا له ، أو لدخول الجنة ، أو الفرار من النار أو لغير ذلك من الوجوه الصحيحة التي يتوجه بها العبد الى ربه ويقصد امتثال أمره •

ولا يجب التلطف بالنية ولا أخطارها بالذهن ، بل يكفي الداعي الارتكازي الذي يحرك الانسان حين العمل ويكون ملتفتا اليه على وجه الاجمال ، ويقابل ذلك ان يكون الانسان غافلا حين العمل لا يدري ما هو صانع ، فلا يكون ناويا ، ولا يصح عمله •

ويجب استمرار النية حكما الى آخر العمل ، وهو ان يأتي بجميع اجزاء الواجب عن ذلك القصد الاول •

واذا تردد في القصد ، او نوى الخلاف او ذهل عن العمل أصلا واتي بيمض الافعال كذلك بطل عمله ، الا ان يعود الى نيته الاولى قبل ان تفوت الموالاة وتجف الاعضاء فيعود الى العمل ويكون صحيحا ، وعليه ان يعيد الافعال التي أتى بها في حال التردد او الذهول •

المسألة ٣٨٠

لا تجب نية الوجوب او التدب في الوضوء ، ولانية وجه الوجوب او التدب من المصالح التي اقتضت الامر به وجوبا او ندبا او غير ذلك ، ولا يجب قصد رفع الحدث او استباحة الصلاة ، ولا يجب قصد غاية معينة وان كان في وقت وجوب تلك النية ، فيكفيه الوضوء لنية اخرى ، وان كانت مستحبة ، والاحوط ان يقصد امثال الامر المتوجه اليه بالوضوء .

واذا اعتقد دخول الوقت فنوى الوجوب في وضوئه ثم تبين له ان الوقت لم يدخل بعد فالظاهر صحة وضوئه اذا كان قاصدا امثال الامر المتوجه اليه بالوضوء وان تخيل اليه انه الأمر الوجوبي .

المسألة ٣٨١

يجب أن تكون العبادة خالصة لله سبحانه نقية من الشوائب كالرياء والسمة والعجب .

والرياء : هو ان يأتي الانسان بالعمل لارادة الناس ذلك واستجلاب نظرهم اليه ، والسمة : ان يأتي بالعمل لاسماعهم به .

والعجب : أن يدخل في نفسه العجب من عمله والاكبار له . الى غير ذلك من الامور المنقصة للعمل ، والموبقة للانسان والموجبة لحبط الاجر ، وقد يأتي في مبحث النية في الصلاة شيء من التفصيل في ذلك .

المسألة ٣٨٢

اذا قصد الرياء في وضوئه كان باطلا ، سواء قصد به الرياء خالصا ، ام قصد به القربة والرياء معا ، وسواء كانت القربة هي الداعي المستقل في ايجاد العمل ، وكان الرياء داعيا تبعا غير مستقل ، أم كان الرياء هو الداعي المستقل للعمل والقربة هي التابع ، ام كان كل من القربة والرياء داعيا مستقلا يكفي في ايجاد العمل لو كان منفردا .

وسواء كان الرياء في أصل العمل أم في كيفيته اذا كانت متحدة مع العمل كما اذا رأى بالوضوء قبل الوقت او بأسباب الوضوء مثلاً، ام كان

في اجزاء العمل اذا اكتفى بذلك الجزء ولم يعده قبل قوات الموالة، حتى اذا قصد الرياء ثم تاب منه فان العمل الذي راى به يقع باطلا لا بد من تداركه . وكذلك الحكم في السمعة في جميع ماتقدم .

المسألة ٣٨٣

اذا قصد الرياء او السمعة في كيفية لاتتحد مع العمل كما اذا راى او قصد السمعة في استقباله في الوضوء او في تحنكه في الصلاة ، فالاقرب عدم البطلان بذلك .

واذا قصد الرياء او السمعة في جزء من الوضوء ثم اعاد ذلك الجزء قبل ان تفوت الموالة وتجف الاعضاء ، فالظاهر صحة الوضوء ، واذا وقع مثل ذلك في الصلاة بطلت للزوم الزيادة العمدية فيها .

واذا قصد الرياء او السمعة في المضمضة او الاستنشاق او بعض المستحبات الاخرى في الوضوء فالظاهر عدم البطلان به .

نعم اذا راى في الفسلة الثانية المستحبة في الوضوء بطلت الفسلة ، وبطلانها يوجب كون المسح بغير بلة الوضوء فيبطل ايضا .

المسألة ٣٨٤

اذا خطر الرياء في قلبه حين العمل ، ولكنه قصد القرية المستقلة ولم يقصد معها الرياء حتى تبعا كان العمل صحيحا ولم يضره مجرد خطوط الرياء في قلبه وان فرح برؤية الناس له ، وكذلك السمعة .

المسألة ٣٨٥

اذا اتم الانسان عمله متقربا به الى الله تعالى ثم قصد الرياء او السمعة بعد العمل لم يبطل على الظاهر . وكذلك العجب المتأخر عن العمل .

واذا حصل له العجب بعمله وهو في اثناء العمل او مقارنا لنيته فالظاهر انه لا يبطل العمل بذلك وان كان موجبا لحبط الثواب .

المسألة ٣٨٦

إذا شك الانسان وهو في العمل في ان الداعي الذى قصده بعمله هو القرية الخالصة فيكون العمل صحيحا او هو مركب منها ومن الرياء او السمعة مثلا فيكون باطلا ، فالعمل باطل ، الا اذا احرز الخلوص في اول العمل ثم حصل له الشك في الاثناء فيحكم بالصحة ، واذا شك في ذلك بعد الفراغ من العمل حكم بصحته .

المسألة ٣٨٧

يجب التنبيه لما ذكر ولغيره والحذر منها جهد المستطاع فانها من مداخل الشيطان الفرور الموجبة لسقوط المراء في الهاوية وجره الى التهلكة (ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا انما يدعو حزبه ليكونوا من اصحاب السعير) .

المسألة ٣٨٨

إذا قصد الانسان بوضوئه ضميمة اخرى وكانت راجحة كما اذا توضأ متقربا الى الله وقصد به تعليم الغير صورة الوضوء ، فاذا كانت القرية هي الداعي المستقل للفعل وكان قصد التعليم داعيا تبعا لها حكم بصحة الوضوء ، وكذلك اذا كان كل من قصد القرية وتعليم الغير داعيا مستقلا ، يكفي في ايجاد العمل لو كان منفردا .

واذا كان التعليم هو الداعي المستقل للفعل وكانت القرية مقصودة تبعا او كان الداعي للفعل هو المجموع المركب من القصددين فالظاهر البطلان في هاتين الصورتين .

وكذلك الحكم اذا كانت الضميمة المقصودة مباحة كما اذا توضأ متقربا به الى الله تعالى وقصد به التبريد فتجري فيها الفروض السابقة وتترتب عليها أحكامها جميعا - وان كان الاحوط اعادة الوضوء في ما اذا كان كل من القرية والضميمة المباحة داعيا مستقلا .

المسألة ٣٨٩

لاريب في صحة الوضوء اذا شرع فيه قبل الوقت ودخل عليه الوقت

وهو في اثناؤه وهذا الوضوء الواحد متصف بالاستحباب قبل الوقت ومتصف بالوجوب بعد دخول الوقت ، فاذا أراد في عمله نية الوجوب والندب نوى الاستحباب به قبل الوقت ونوى الوجوب بعده ولا منافاة في ذلك ، والاحوط ان يقصد امتثال الامر المتوجه اليه بالوضوء .

الفصل التاسع عشر

في احكام الوضوء

المسألة ٣٩٠

اذا توضأ ثم شك بعد وضوئه في حصول الحدث بنى على بقاء وضوئه ، الا اذا بال ولم يستبرئ ثم توضأ وخرجت منه بعد ذلك رطوبة مشبهة فانه يبني على ان الخارج منه بول ، فعليه ان يتطهر منه ويعيد الوضوء ، واذا كان محدثا ثم شك في انه توضأ بعد الحدث ام لا ، بنى على بقاء الحدث ، ولا اعتبار بالظن في كلتا الصورتين ، الا اذا كان منشأ الظن قيام بيعة او نحوها من الامارات الشرعية على انه محدث او متوضئ بعد حالته الاولى .

المسألة ٣٩١

اذا علم بأنه احدث وتوضأ ولم يعلم ان المتأخر منهما هو الحدث او الوضوء ، فان جهل تاريخ كل من حدثه ووضوئه ، بنى على انه محدث ، وكذلك اذا جهل تاريخ وضوئه وعلم تاريخ حدثه ، فيبني على انه محدث في الصورتين ، واذا علم تاريخ وضوئه وجهل تاريخ حدثه بنى على بقاء وضوئه .

المسألة ٣٩٢

اذا كان متوضئاً ثم جدد وضوؤه وصلى ، ثم علم ببطلان احد الوضوءين صحت الصلاة اذا قصد بوضوئه التجديدي امتثال الامر المتوجه اليه بالوضوء .

واذا توضأ وصلى ، ثم جدد الوضوء بعدها وصلى صلاة ثانية ثم علم بطلان أحد الوضوءين ، حكم بصحة الصلاة الثانية ، والظاهر صحة الصلاة الاولى ايضا ، والاحوط استحبابا اعادتها •

المسألة ٣٩٣

اذا علم بعد الفراغ من الوضوء انه اما ترك واجبا من واجبات الوضوء او مستحبا من مستحباته حكم بصحة وضوئه •

المسألة ٣٩٤

اذا علم انه ترك احد واجبات الوضوء او احد شرائطه ، فان كان ذلك بعد فوات الموالاة وجفاف الأعضاء بطل وضوؤه ، وان علم به قبل ان تغتسل الموالاة رجع الى ذلك الشيء الذى تركه فاتى به واتى بما بعده ، وصح وضوؤه •

المسألة ٣٩٥

اذا شك في واجب من واجبات الوضوء او في شرط من شرائطه انه اتى به ام لا ، فان كان شكه وهو في اثناء الوضوء ، وجب عليه ان يأتي بذلك الشيء المشكوك وبما بعده ، وان كان قد تجاوز عنه ، كما اذا شك في غسل الوجه او غسل بعض اجزائه وهو في مسح الرأس او مسح القدمين •

وان كان شكه بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت الى شكه وبنى على الصحة ، ويكفي الفراغ البنائي فاذا شك في الجزء الاخير من الوضوء بنى على الصحة كذلك اذا وجد نفسه بانيا على الفراغ من الوضوء، وان لم يقم عن مكان الوضوء ولم يمكث طويلا ولم يدخل في عمل آخر •

المسألة ٣٩٦

الاحوط الحاق الغسل والتيمم بالوضوء في الحكم المتقدم ، سواء كان التيمم بدلا عن الغسل ام بدلا عن الوضوء ، فاذا شك في شيء منهما وهو في الاثناء اتى به وبما بعده وان تجاوز محله ، واذا شك فيه بمد

الفراغ من الفسل او التيمم بنى على الصفة ، ويكفي الفراغ البنائي
فيهما كما في الوضوء .

المسألة ٣٩٧

لاحكم لشك كثير الشك في الوضوء ولا في غيره سواء كان شكه في
الاجزاء ام في الشرائط ام في غيرها فيبني على الصفة وان كان في اثناء
الوضوء بل وان كان في محل الشيء المشكوك .

المسألة ٣٩٨

اذا شك قبل الشروع في الوضوء في وجود حاجب يمنع من وصول
الماء الى البشرة او يشك في وصول الماء تحته ، وجب عليه ان يفحص
عنه حتى يحصل الظن بعدمه كما تقدم ، وكذلك اذا شك في وجوده وهو
في اثناء الوضوء .

واذا علم بوجوده سابقا وشك في بقاءه ، وجب عليه تحصيل العلم
بزواله او بايصال الماء تحته ولا يكفي الظن .

واذا شك بعد الفراغ من الوضوء في وجود الحاجب حين الوضوء ،
بنى على عدمه وصح وضوؤه ، وكذلك اذا شك بعد الفراغ في انه هل
ازال الحاجب الموجود حين الوضوء او اوصل الماء تحته ، بنى على
الصفة .

المسألة ٣٩٩

اذا علم بوجود حائل قد يصل الماء تحته وقد لا يصل كالخاتم في يده
مثلا ، وعلم ايضا انه لم يكن ملتفتا اليه حين الوضوء ، وشك بعد
الفراغ من الوضوء في انه هل وصل الماء تحته من باب الاتفاق ام لم
يصل ، اشكل الحكم بصحة الوضوء ، فلا يترك الاحتياط بالاعادة .

المسألة ٤٠٠

اذا علم بوجود حائل يمنع وصول الماء او يشك في وصول الماء
تحته ، وشك في ان هذا الحاجب كان موجودا حين الوضوء او طرأ
بعده ، بنى على الصفة .

المسألة (٤٠١)

إذا كان بعض اعضاء وضوئه نجسا ثم توضأ ، وشك بعد الفراغ من الوضوء في انه هل طهر العضو النجس قبل وضوئه أم لا ، بنى على صحة وضوئه ، ويجب عليه تطهير ذلك العضو للصلاة إذا لم يكن صلى ، وإذا حصل له الشك بعد الفراغ من الصلاة بنى على صحة الوضوء والصلاة ، ويجب عليه تطهير العضو للأعمال الآتية .

المسألة (٤٠٢)

إذا شك بعد الفراغ من الصلاة في أنه هل توضأ لها أم لا ، بنى على صحة صلاته ووجب عليه الوضوء للصلاة الآتية ، وإذا حصل له هذا الشك وهو في اثناء الصلاة وجب عليه الوضوء واستئناف الصلاة ، وإذا أتم الصلاة ثم توضأ واعادها فهو أحوط .

المسألة (٤٠٣)

إذا غسل يده اليسرى ومسح رأسه وقدميه ببلتها ، ثم تذكر انه قد غسلها قبل ذلك ، فإن تذكر ان الفسلة الأخيرة التي مسح بعدها هي الفسلة الثانية لليد اليسرى ، وقد أتى بها امثالاً للأمر المتوجه بها صح وضوؤه ومسحه ، لأن الفسلة الثانية مستحبة وبلتها التي مسح بها من الوضوء وان تغيل انها الاولى الواجبة .

وان تذكر انه قد أتم الفسلتين لليسرى قبل ذلك كان وضوؤه باطلا لأنه مسح بنماء جديد .

وإذا شك في انه اتم الفسلتين قبل ذلك أم لا فالأحوط إعادة الوضوء .

الفصل العشرون في احكام الجبائر

المسألة (٤٠٤)

الجبيرة : هي الشيء الذى يربط على الكسور والرضوض في العظام ، والخرق واللمصات والادوية التى توضع على الجروح والقروح ونحوها ،

والظاهر شمولها للأربطة التي يلصق بعضها على بعض بالجيس ونحوه على الكسور وأمراض العظام واللصقات الطبية التي تجمل على المفاصل وغيرها لعلاج بعض أمراضها .

المسألة ٤٠٥

إذا كانت الجبيرة في بعض اعضاء الوضوء التي يجب غسلها او مسحها ، فإن أمكن غسل موضع الجبيرة من غير مشقة ولا ضرر ، ولو بتكرار صب الماء على الجبيرة حتى يصل الى المحل على وجه يحصل به الفصل المعتبر شرعا في الوضوء من استيلاء الماء على الموضع ، وحصول الترتيب في العضو من غسله من الاعلى الى الاسفل عرفا ، او غمسه في الماء حتى يحصل ذلك وجب على المكلف ان يفعل ذلك .

وان لم يمكن ذلك تعين نزع الجبيرة مع الامكان وغسل الموضع ، وهذا اذا كانت الجبيرة والموضع طاهرين ، فاذا كانا نجسين فلا بد من تطهيرهما قبل ذلك مع الامكان .

المسألة ٤٠٦

إذا لم يمكن غسل الموضع لكون الماء مضرا ، فإن كان جرحا مكشوفاً لاجبيرة عليه ، وكان في موضع الفصل ، كفى غسل ماحول الجرح ، ولا يحتاج الى المسح على خرقه توضع عليه على الاقوى ، واذا أمكن المسح على الجرح من غير وضع خرقه تعين ذلك على الاحوط ، واذا كان في موضع المسح ولم يمكن المسح عليه ، وضع عليه خرقه طاهرة على الاحوط ، ومسح عليها بنداوة الوضوء ، وضم اليه التيمم ، فإن لم يمكن ذلك سقط وضم اليه التيمم .

ويتعين في الكسور - اذا كان موضع الكسر مكشوفاً ولا يمكن غسله كما هو المفروض - ان يتيمم ، والاحوط له استحباباً ان يجمع بين الوضوء والتيمم ، فيفصل ماحول الموضع ويمسح عليه اذا أمكن له ذلك ثم يتيمم .

ويجمع في القرع - اذا كان مكشوفاً وتعذر غسله - بين الوضوء كذلك والتيمم .

واذا كان الكسر والقرح في موضع المسح وكان مكشوفاً ولا يمكن المسح عليه صنع كما تقدم في الجرح المكشوف في موضع المسح على الاحوط .

المسألة ٤٠٧

اذا كانت الجبيرة على بعض اعضاء الوضوء التي يجب غسلها - ولم يمكن غسل الموضع للتضرر بالماء او لنجاسة الموضع وعدم امكان تطهيره ، وجب غسل اطراف الموضع مع مراعاة الشرائط ، والمسح على الجبيرة بما يصدق عليه مسمى الغسل ولا يكفي مطلق المسح ، والاحوط ان يكون ذلك بامرار اليد على الجبيرة ، وان كان الاقوى عدم اعتبار ذلك ، ولا بد من استيلاء الماء على جميع ظاهر الجبيرة كما تقدم . ويكفي صدق الاستيعاب عرفاً .

وهذا اذا كانت الجبيرة طاهرة ، فاذا كانت نجسة وامكن تطهيرها او تبديلها وجب تطهيرها او تبديلها اولاً ثم توشاً كما تقدم .

واذا امكن رفع الجبيرة والمسح على البشرة جمع بين الغسل على الجبيرة والمسح على المحل بعد رفعها .

المسألة ٤٠٨

اذا كانت الجبيرة نجسة ولم يمكن تطهيرها ولا تبديلها ، وضع خرقة طاهرة عليها على وجه تعدد من اجزاء الجبيرة ، واجرى الغسل عليها على النحو المتقدم ، فان لم يمكن ذلك توشاً واقتصر في وضوئه على غسل الاطراف ثم تيمم .

المسألة ٤٠٩

اذا كانت الجبيرة على اعضاء الوضوء التي يجب مسحها ولم يمكن رفع الجبيرة والمسح على البشرة ، وجب عليه المسح على الجبيرة وان يكون المسح بنداوة الوضوء كما يمسح على البشرة .

المسألة ٤١٠

تجرى احكام الجبيرة على الجبائر المتعددة سواء كانت في عضو واحد

ام اكثر اذا لم تستوعب العضو كله ، والظاهر جريان احكامها في الجبيرة اذا استوعبت العضو كله فكان الفصل او المسح في العضو كله على الجبيرة .
واذا استوعبت الجبائر جميع اعضاء الوضوء او عمت معظم اعضائه ، فاجراء احكام الجبيرة فيها مشكل ، ولا يترك الاحتياط بالجمع في هاتين الصورتين بين وضوء الجبيرة والتيمم .

المسألة ٤١١

اذا كانت الجبيرة في الكف فاجرى غسل الوضوء عليها وجب ان يكون المسح على الرأس والقدمين بالرطوبة الموجودة على الجبيرة من الوضوء ، نعم ، اذا لم تكن الجبيرة مستوعبة للكف ، فالأحوط ان يكون المسح بالجزء الذى لا جبيرة عليه من الكف ، بل هو الاقوى .

المسألة ٤١٢

اذا كانت الجبيرة غير مستوعبة مقدم الرأس وجب عليه ان يمسح على الجزء الذى لا جبيرة عليه من المقدم ، واذا استوعبت مقدم الرأس كله مسح على الجبيرة .

وكذلك في القدم ، فاذا كانت الجبيرة لا تستوعب عرض القدم وجب عليه ان يمسح على الجانب الذى لا جبيرة عليه من رؤوس الاصابع الى مفصل الساق على وجه يمر بقبة القدم كما تقدم ، واذا كان الجانب المكشوف لا يمر بقبة القدم مسح عليه وعلى خط يمر بقبة القدم منا عليه الجبيرة على الاحوط .

واذا استوعبت الجبيرة عرض القدم كله او استوعبت القدم كلها مسح من رؤوس الاصابع الى المفصل مارا بقبة القدم ، وان كان بعض المسح أو كله على الجبيرة .

المسألة ٤١٣

ما يكون تحت الجبيرة من الاطراف الصحيحة حول الجرح او القرع او الكسر اذا كان بالمقدار الذى يتعارف دخوله تحت الجبيرة عادة تجرى عليه احكام الجبيرة ، فيكفي غسل الجبيرة ومسحها عن غسله ومسحه .

• وإذا كان أكثر مما يتعارف دخوله فيها ، فإن أمكن رفع الجبيرة وغسل الموضع الصحيح ، ثم وضع الجبيرة مكانها وأجراء الغسل عليها وجب أن يفعل كذلك ، وإن لم يمكن ذلك ، فإن كان غسل ذلك المقدار الصحيح يضر بالجرح أو القرع أو الكسر لمجاورته أيا جري عليه حكم الجبيرة فيكفي غسلها ومسحها عن غسله ومسحه ، وإن كان غسل ذلك المقدار لا يضر بها وجب عليه التيمم .

المسألة ٤١٤

إذا كان استعمال الماء مضرا بموضع من أعضاء الوضوء ولم يكن فيه جرح ولا قرع ولا كسر فيجب على المكلف التيمم .
• وإذا وضع على ذلك الموضع خرقة على وجه تكون جبيرة وأجرى عليها وضوء الجبيرة ثم تيمم بعده كان أحوط .
• وكذلك الحكم في الرمد إذا كان استعمال الماء معه مضرا ولو بالمين خاصة .

المسألة ٤١٥

يستمر حكم الجبيرة مادام خوف الضرر باقيا ، فإذا زال الخوف قطعا أو ظنا وجب رفع الجبيرة والغسل على الموضع .

المسألة ٤١٦

الوضوء مع الجبيرة يرفع الحدث على الأقوى وليس مبيحا فقط .

المسألة ٤١٧

إذا لصق شيء ببعض مواضع الوضوء كالقير وأمثاله ولم تمكن إزالته ، أو كان في إزالته حرج ومشقة لا تتحمل عادة جمع بين الوضوء عليه - كالجبيرة - والتيمم على الاحوط .

المسألة ٤١٨

تجري أحكام الجبيرة المتقدم ذكرها في كل من الوضوء الواجب والمستحب .

المسألة ٤١٩

تجري أحكام الجبيرة في الفصل كما تجري في الوضوء ، سواء كان الفصل واجبا أم مندوبا ، وسواء كان ترتيبا أم ارتماسا ، الا اذا كان العضو تحت الجبيرة نجسا او كانت الجبيرة نفسها نجسة ، وكان ارتماسه في الماء القليل ، فتسري النجاسة الى سائر الاعضاء ، او كان وصول الماء الى الموضع مضرا .

المسألة ٤٢٠

تجري احكام الجبيرة في التيمم على الاحوط ، سواء كانت الجبيرة على العضو الماسح ام على المسوح .

المسألة ٤٢١

لا تجب على المكلف اعادة الصلاة التي صلاها بوضوء الجبيرة اذا ارتفع عذره بعد خروج الوقت وتجب عليه اعادة الصلاة التي لم يخرج وقتها اذا ارتفع عذره في الوقت ، ولا يكفي ذلك الوضوء للصلاة الآتية ولا لغيرها من الغايات .

المسألة ٤٢٢

يجوز لصاحب الجبيرة الوضوء والصلاة في اول الوقت برجم استمرار المذر الى آخره وان لم يكن يائسا ، فاذا ارتفع عذره في الوقت اعاد الوضوء والصلاة كما قدمناه .

المسألة ٤٢٣

اذا شك في ان وظيفته الوضوء مع الجبيرة ، او التيمم كان عليه الجمع بينهما .

الفصل الحادي والعشرون في أحكام دائم الحدث

المسألة ٤٢٤

المسلوس والمبطون وامثالهما ممن يكون دائم الحدث اذا كانت له فترة معينة تسع الطهارة والصلاة ، يجب عليه ان يتطهر من النجاسة

ومن الحدث وان يأتي بالصلاة في تلك الفترة ، سواء كانت في أول الوقت ام في آخره ام في وسطه ، واذا كانت الفترة تسع الايتان بواجبات الصلاة فقط . وجب عليه الاقتصار عليها وترك جميع المستحبات .

واذا صلى في غير هذه الفترة متقربا ، واتفق عدم خروج الحدث منه الى آخر الصلاة صحت صلاته ، واذا كانت الفترة في أول الوقت او في وسطه فأخر الصلاة عنها عامدا اثم ، وكان عليه ان يأتي بصلاة ذي الفترات كما سيأتي بيانها ، الا اذا اتفق له عدم الحدث حتى اتم صلاته ، ولا تكفيه صلاة ذي الفترات في غير هذه الصورة .

المسألة ٤٢٥

المسلوس الذى يتقاطر بوله اذا كانت له فترات متعددة لاتسع واحدة منها الطهارة والصلاة ، يجب عليه ان يتوضأ ويبدأ بالصلاة بعد الوضوء بلا مهلة ، ويضع الماء الى جانبه ، فاذا تقاطر منه البول توضأ بلا مهلة وبنى على صلاته ، وهكذا حتى يتم صلاته ، وعليه ان يأتي بصلاة أخرى بوضوء واحد على الأحوط ، بل الأحوط له أن يقدم الصلاة بالوضوء الواحد على الصلاة بالوضوءات المتعددة .

وكذلك الحكم في صاحب سلس الريح والنوم ، والاغماء وغيرها اذا كانت لهم مثل هذه الفترات التى لاتسع الطهارة والصلاة .
واما المبطلون الذى له مثل هذه الفترات فيكتفى بالصلاة بوضوءات متعددة ، وليس عليه اعادتها بوضوء واحد .

المسألة ٤٢٦

اذا كثرت الفترات وقصرت في المسلوس او المبطلون او غيرهما من المذكورين آنفا ، بحيث يلزم الحرج من الوضوء بعد كل حدث يخرج منه ، يجب عليه ان يأتي من الوضوءات المتعددة في الصلاة بالمقدار الميسور ، ويسقط ما زاد على ذلك مما يلزم منه الحرج .

المسألة ٤٢٧

اذا استمر الحدث في المسلوس أو المبطلون بلا فترة أصلا اكتفى

بوضوء واحد لكل صلاة على الاحوط ، وهكذا الحكم في صاحب سلسل
الريح والنوم والاغماء وغيرهم ، ويجوز للمسلسل في هذا الفرض ان
يجمع بين الظهرين بوضوء واحد وكذا بين العشاءين .

المسألة ٤٢٨

اذا نسي التشهد او السجدة في الصلاة ووجب عليه قضاؤهما ، فان
كان ممن يجب عليه تجديد الوضوء لسائر اجزاء الصلاة وهو ذو
الفترات التي لاتسع الصلاة وجب عليه تجديد الوضوء لقضائهما ،
وبحكمه ذو الفترة التي تسع الطهارة والصلاة ، فاذا انتقض وضوءه
قبل قضائهما وجب عليه تجديد الوضوء لهما .

وان كان ممن يكتفي بالوضوء الواحد لجميع الصلاة وهو ذو الحدث
المستمر اكتفى بوضوء الصلاة لهما ، واذا وجبت عليه صلاة الاحتياط
توضاً لها على الاحوط ولم يكتف بوضوء الصلاة . بل لا يخلو ذلك
من قوة .

المسألة ٤٢٩

يجب على المسلسل ان يضع ذكره في كيس يجمل فيه قطناً او غير
الكيس تحفظاً عن وصول النجاسة الى بدنه وثيابه ، والاحوط غسل
الحشفة قبل كل صلاة .

ويجب على المبطلون كذلك ان يتحفظ عن تعدي النجاسة بما يناسب ،
كما ان الاحوط ان يطهر المحل قبل الصلاة اذا امكن له ذلك من غير
حرج .

المسألة ٤٣٠

المسلسل والمبطلون اذا لم يعلموا حالهما من وجود الفترة التي تسع
الطهارة والصلاة أو تسع بعض الصلاة مع الطهارة تجوز لهما الصلاة
في أول الوقت بحسب تكليفهما برجاء استمرار العذر كما في صاحب
الجبيرة ، فاذا وجد الفترة التي تسع الطهارة والصلاة في آخر الوقت
اعادوا الطهارة والصلاة ، وكذا اذا وجدا الفترة التي تسع الطهارة
وبعض الصلاة .

المسألة ٤٣١

لا يجب على المسلوس والمبطون وغيرهما من المذكورين في المسائل المتقدمة قضاء ما صلوا اذا طبقوا الاحكام التي تجب عليهم ، نعم تجب اعادة الصلاة اذا زال العذر عنهم والوقت لا يزال باقيا .

الفصل الثاني والعشرون في غسل الجنابة

المسألة ٤٣٢

الواجب من الاغسال سبعة بل ثمانية .

- (١) غسل الجنابة . (٢) غسل الحيض . (٣) غسل النفس .
- (٤) غسل الاستعاضة . (٥) غسل مس الميت . (٦) غسل الاموات .
- (٧) ما وجب على الانسان بتذر او عهد او يمين ، كما اذا نذر أحد الاغسال المستحبة .

ويجب - على الاحوط - الفسل على من فرط في صلاة الكسوفين فتركها عامدا مع احتراق القرص ، بل لا يخلو وجوبه من قوة ، كما سيأتي بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى ، وهو الثامن الذي تقدمت الاشارة اليه .

المسألة ٤٣٣

الاول من الاغسال الواجبة : غسل الجنابة .

والجنابة تحصل بأحد أمرين :

الاول : خروج المنى ، من غير فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، وبين أن يكون خروجه في النوم أم في اليقظة ، وبالوطء أم بغيره ، وسواء كان الخارج منه قليلا أم كثيرا .

واذا علم بأن الخارج منه مني حكم بالجنابة وان كان خروجه بغير شهوة ولا دفق ولم يتمقبه فتور .

وبحكم المني خروج الرطوبة المشتبهة من الرجل ، اذا اجنب قبل ذلك بالانزال ، واغتسل من جنابته من غير ان يستبرئء بالبول ، فاذا خرجت منه بعد الغسل رطوبة لا يدري انها مني ام غيره ، حكم بانها مني فلا بد له من الغسل .

ولا يتعلق هذا الحكم بالرجل اذا اجنب بالوطء ، بغير انزال ، ولا بالمرأة وان كانت جنابتها بالانزال ، فلا حكم للرطوبة التي تخرج منها الا اذا علمت اجمالا بانها بول او مني وسيأتي حكمها .

المسألة ٤٣٤

لا يكون الانسان جنبا اذا تحرك المني من موضعه ولم يخرج من الثبدن ، فلا يجب عليه الغسل .

المسألة ٤٣٥

اذا شك في شيء خرج منه انه مني ام لا ، فان كان خروجه بدفق وشهوة وتمقبه فتور في الاعضاء ، حكم بأن الخارج مني ، وكذلك اذا وجد الشهوة وشك في الدفق ، فيحكم بأنه مني ، واذا علم بعدم الدفق لم يحكم بكونه منيا وان كان عن شهوة . وهذا كله في الرجل الصحيح .
ويكفي وجود الشهوة وحدها في المرأة وفي الرجل المريض فيحكمان معها بأن الخارج منهما مني وان لم يتعقبه فتور .

المسألة ٤٣٦

الامر الثاني مما تتحقق به الجنابة : الجماع وان لم يكن معه انزال ، ويحصل بادخال الحشفة في قبل المرأة فتتحقق الجنابة بذلك ، ويجب الغسل على كل من الرجل والمرأة وان لم ينزلا .

المسألة ٤٣٧

اذا ادخل الحشفة في دبر الانثى او دبر الغلام ولم ينزل ، فلا يترك الاحتياط ، فان كان قبل الوطء متطهرا لزمه الغسل ، وكذلك اذا كان جنبا ، وهو واضح ، وان كان قبل الوطء محدثا بالحدث الأصفر أو كان شاكاً في حالته السابقة اهي الحدث ام الطهارة ، كان عليه الجمع

بين الفسل والوضوء ، وكذلك الحكم في المرأة الموطوءة والغلام الموطوء على الاحوط .

ومثله حكم من وطأ البهيمة من غير ان ينزل فيلزمه الاحتياط المذكور .

المسألة ٤٣٨

اذا ادخل مقطوع الحشفة مقدارها ، ولم ينزل لزمه الاحتياط الذي تقدم ذكره ، سواء ادخل في قبل الانثى ام في دبرها ام في دبر الغلام ام البهيمة ، وكذلك الحكم في المرأة الموطوءة والغلام الموطوء على الاحوط .

المسألة ٤٣٩

اذا رأى الرجل في ثوبه منيا ولم يعلم انه منه او من غيره لم يجب عليه الفسل ، وكذلك اذا علم ان المنى منه ، ولم يدر انه من جنابة سبقت وقد اغتسل منها ، او من جنابة جديدة لم يقتسل منها ، فلا يجب عليه الفسل ، وان كان الفسل احوط ، واذا اغتسل في الصورتين للاحتياط لم يكفه غسله عن الوضوء اذا كان محدثا بالحدث الاصغر فلا بد له من الوضوء .

واذا علم بان الجنابة منه وانه لم يفتسل بعدها ، وجب عليه ان يفتسل ، وان يقضي من الصلوات ما يتيقن انه صلاحا بعد الجنابة وقبل الفسل ، فاذا تردد عدد الصلوات بين الاقل والاكثر وجب عليه قضاء الاقل .

المسألة ٤٤٠

اذا علم الانسان بحدوث جنابة منه وغسل ولم يدر ان المتأخر منهما هو الجنابة او الفسل ، فان جهل تاريخ كل من الجنابة والفسل ، او علم تاريخ الجنابة وجهل تاريخ الفسل ، وجب عليه الفسل ، وان علم تاريخ الفسل وجهل تاريخ الجنابة لم يجب عليه الفسل وان كان الاثيان به احوط .

المسألة ٤٤١

إذا علم شخصان بجنابة أحدهما لا على التعيين لم يجب الغسل على واحد منهما ، إلا إذا كانت جنابة أحدهما موضوعاً لحكم فعلي يتوجه على الآخر كعدم جواز استنجاره للصلاة عن ميت مثلاً ونحو ذلك ، فيجب عليه الغسل حين ذاك وكذلك الآخر .

المسألة ٤٤٢

يجوز للإنسان أن يجامع اختياراً حتى بعد دخول وقت الصلاة وهو يعلم أنه غير قادر على الغسل ، وعليه التيمم للصلاة .

نعم ، يشكل جواز ذلك لمن كان متطهراً ودخل عليه الوقت وأراد الجماع ، وهو يعلم أنه غير قادر على الغسل ، فلا يترك الاحتياط ، ولا يعم الحكم من يجد من الماء ما يكفي للوضوء ، ولا يكفي للغسل ، ولا يعم من جاز له التيمم للمسوغات الأخرى غير فقد الماء فالاحتياط في هذه الموارد كلها لا يترك .

وإذا كان غير قادر على الغسل والتيمم معاً وقادراً على الوضوء لم يجز له اجتناب نفسه بعد دخول وقت الصلاة ، سواء كان محدثاً أم متطهراً .

ولا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت أن يحدث بالحدث الأصفر اختياراً وهو يعلم أنه غير قادر على الوضوء ، وإن كان قادراً على التيمم .

المسألة ٤٤٣

لا يجب على الإنسان الغسل حتى يعلم بتحقق الجنابة منه أما بالدخول على الوجه المتقدم أو بالانزال .

المسألة ٤٤٤

إذا لزمه الاحتياط بالجمع بين الغسل والوضوء ، أو استحباب له ذلك ، أمكن له أن ينقض غسله بحدث أصفر ثم يتوضأ بعده ، ويكفيه أن يأتي بالوضوء بعد الغسل برجماء المطلوبة .

الفصل الثالث والعشرون في أحكام الجنب

المسألة ٤٤٥

إذا كان الانسان جنبا لم تصح منه الاعمال الآتي ذكرها الا بعد الغسل من الجنابة ، فالغسل شرط في صحتها •

الأول : الصلاة ، سواء كانت واجبة أم مندوبة ، ويومية أم غيرها ، وحاضرة أم فائتة حتى صلاة الاحتياط وقضاء الاجزاء المنسية ، وكذا سجدة السهو على الاحوط ، وتستثنى من ذلك صلاة الاموات ، فتصح من الجنب ، وان لم يغتسل •

المسألة ٤٤٦

الثاني من الاعمال التي تتوقف صحتها على غسل الجنابة : الطواف الواجب ، وقد تقدم ان المراد به ما كان جزءا من الحج او العمرة سواء كانا واجبين أم مندوبين ، وسواء كانا عن نفسه أم بالنيابة عن غيره ، ولا يشترط الغسل في صحة الطواف المندوب ، فلو دخل الجنب المسجد الحرام ناسيا لجنابته وطاف طوافا مندوبا صح طوافه ، وان صلى صلاة ذلك الطواف كانت باطلة لعدم الغسل •

المسألة ٤٤٧

الثالث : صوم شهر رمضان ، فلا يصح صوم الانسان اذا أصبح متعمدا للبقاء على الجنابة ، او ناسيا للجنابة ، وكذلك صوم قضاء شهر رمضان مع التعمد ، ومع نسيان الجنابة ايضا على احتياط لا يترك فيه •

وكذا لا يصح الصوم في قضاء شهر رمضان اذا أصبح جنبا من غير تعمد ، واذا تضيق وقته فالاحوط صيام ذلك اليوم وصيام يوم آخر بدلا عنه بعد شهر رمضان •

ولا يصح - على الاحوط - تعمد الاصباح جنبا في مطلق الصوم الواجب سواء كان مميئا أم غير مميئ •

ويبطل الصوم بتعمد الجنابة في اثناء النهار من غير فرق بين اقسام الصيام ، ولا يبطل بالاحتلام في النهار من غير فرق كذلك .

المسألة ٤٤٨

تحرم على الجنب الاعمال الآتي ذكرها :

الأول : ان يمسه خط المصحف سواء كان مكتوبا بالخطوط المتعارفة ام بالخطوط المهجورة ، وسواء رسم بالقلم ام بالطبع ام بالتصوير ، وبالحروف المألوفة ام بالحروف البارزة ام بالحفر ام بغيرها حتى اذا كتبت الفاظ القرآن بحروف غير عربية ، وسواء كتب على ورق ام على لوح ام على جدار ام على غيرها ، بل وان حفرت الآية حروفا ذات ابعاد منفصلة عن قاعدة .

ولا يحرم على المحدث مس ورق القرآن في المواضع الفارغة من الكتابة حتى ما بين السطور ، ولا مس الجلد والفلان . ولا يحرم عليه مس ترجمة القرآن .

المسألة ٤٤٩

يحرم عليه - على الاحوط - ان يمسه اسم الله تعالى وسائر اسمائه وصفاته المختصة ، ويحرم عليه مس اسم الله تعالى في أي لغة من اللغات . ويحرم - على الاحوط - مس اسماء الانبياء والائمة (ع) .

المسألة ٤٥٠

الثاني يحرم على الجنب ان يدخل المسجد الحرام ومسجد الرسول (ص) وان كان دخوله فيهما على سبيل المرور ، فيدخل من باب ويخرج من باب آخر من غير مكث ولا تردد .

المسألة ٤٥١

اذا احتلم المكلف في احد المسجدين وجب عليه ان يتيمم للخروج من المسجد فوراً الا ان يكون زمان خروجه اقصر من الوقت الذي يبقى فيه للتيمم ، فيجب عليه الخروج من غير تيمم ، او يكون مساوياً له ، فيكون حينئذ مغيراً بينهما ، واذا أمكن له الجمع بين التيمم والخروج في وقت واحد تمين .

وإذا استطاع الفسل في المسجد وكان زمانه مساويا او اقل من زمان التيمم ، ومساويا او اقل من زمان الخروج ، وجب عليه الفسل بشرط ان يمكنه التطهر من النجاسة بدون تلويث للمسجد .

وكذلك الحكم اذا اجنب في المسجدين جاهلا او ناسيا او عامدا ، او اجنب في خارج المسجد ثم دخله باحدى الصور المتقدمة ، فالحكم فيه هو ما تقدم .

ومثله حكم المرأة العائض والنفساء اذا انقطع الدم عنهما ودخلتا المسجد في صورة من الصور المتقدم ذكرها ، اما اذا كان الدم مستمرا ، فلا تيمم لهما ، وعليهما ان يبادرا بالخروج .

المسألة ٤٥٢

الثالث : يحرم على الجنب ان يمكث في سائر المساجد ، بل يحرم عليه الدخول فيها اذا لم يكن دخوله على سبيل المرور والاجتياز ، ويجوز له المرور فيدخل من باب ويخرج من باب آخر من غير تردد ولابقاء ، ويجوز له الدخول في المسجد لأخذ شيء منه ، ويحرم عليه الدخول لوضع شيء في المسجد .

ويجوز له - على الاقوى - ان يضع في المسجد بعض الاشياء وهو في الخارج او في حال العبور وان كان الترك احوط .

والمشاهد المشرفة والرواقات فيها يحكم المساجد في ذلك على الاحوط .

المسألة ٤٥٣

لا فرق في الحكم المذكور للجنب بين ان يكون المسجد عامرا او خرابا ، وان هجرت الصلاة فيه وزالت آثار المسجدية ، حتى مساجد الاراضي المفتوحة عنوة ، فلا تخرج عن المسجدية .

المسألة ٣٥٤

ما يشك في انه جزء من المسجد ام لا ، من صحته وبعض المواضع فيه لايجرى فيه الحكم المتقدم الا اذا دلت القرائن او الامارات الشرعية على انه جزء من المسجد .

المسألة ٤٥٥

لا يلحق بالمسجد في الحكم المذكور المكان الذى يعينه الانسان في بيته للصلاة فيه ، سواء كان خاصا به ام عاما له ولأهل بيته وضيوفه واصدقائه مثلا .

المسألة ٤٥٦

الرابع : تحرم على الجنب قراءة آيات السجود من سور العزائم الأربع على الأقوى ، وسور العزائم هي سورة : ألم السجدة ، وحم فصلت ، والنجم ، والعلق ، فلا يشمل التحريم غير آيات السجود منها ، وان كان الأحوط الامتناع عن قراءة مجموع السورة .

المسألة ٤٥٧

يجوز للجنب ان يدخل المسجد لأخذ الماء منه للاغتسال به خارج المسجد ، واذا كان أخذ الماء من المسجد محتاجا الى المكث ، أو كان الدخول في المسجد بقصد الاغتسال ، وجب عليه التيمم لدخول المسجد حين ذاك ، ولا يبيح له هذا التيمم الا الدخول في المسجد والمكث بمقدار الحاجة .

المسألة ٤٥٨

يكراه الأكل والشرب في حال الجنابة ، وترتفع الكراهة بالوضوء ، وبغسل اليدين والمضمضة والاستنشاق ، وبغسل اليدين والمضمضة ، وبغسل اليدين فقط ، فالوضوء أتمها في رفع الكراهة وغسل اليدين وحدهما ادناها ثم ما كان اشمل يكون اثره في رفع الكراهة اشد .

المسألة ٤٥٩

تكراه للجنب قراءة ما عدا آيات العزائم من القرآن حتى مادون سبع آيات على الأقوى ، وكلما زادت القراءة اشتدت الكراهة ، وقراءة ما زاد على السبعين آية اشد كراهة ، ويكره تطبيق المصحف ، ومس جلده وأوراقه وحواشيه وما بين سطوره .

المسألة ٤٦٠

يكراه النوم في حال الجنابة الا ان يتوضأ الجنب أو يتيمم ان لم يتمكن

من الفسل ، فيتخير في هذه الحال بين الوضوء والتيمم بدلا عن الفسل ،
واذا لم يتمكن من الوضوء ايضا ، تغير بين التيمم بدلا عن الفسل ،
والتيمم بدلا عن الوضوء وتيممه بدلا عن الفسل افضل .

المسألة ٤٦١

يكره للرجل والمرأة ان يغتضبا في حال الجنابة ، ويكره للمغتضب
ان يجنب اختيارا قبل ان يأخذ اللون .

المسألة ٤٦٢

يكره لمن اجنب بالاحتلام ان يجامع قبل ان يفتسل من جنابته .

الفصل الرابع والعشرون

في كيفية الفسل

المسألة ٤٦٣

غسل الجنابة يكون واجبا غيرا عند حضور احدى الغايات الواجبة ،
كالصلاة والطواف الواجبين ، ويكون مستحبا غيرا للغايات المستحبة
كالطواف المندوب ، ومنها الفسل للكون على طهارة .

ويراعى في نية الفسل ما تقدم في نية الوضوء ، فلا بد فيها من قصد
القربة والاخلاص على النحو الذي ذكرناه هناك ، ولا بد من استدامة
النية حكما الى آخر الفسل على الوجه المتقدم في الوضوء .

ولا يجب في نيته قصد الوجوب او الندب ، بل يقصد الامر المتوجه
اليه بالفسل على الاحوط . واذا اعتقد دخول الوقت فنوى الوجوب
وكان قبل الوقت ، او اعتقد عدم دخول الوقت فنوى الندب وهو في
الوقت فالفسل صحيح اذا قصد امثال الامر المتوجه اليه بالفسل ، وان
تخيّل انه الامر الوجوبي او الامر الندبي .

المسألة ٤٦٤

يجب في غسل الجنابة غسل ظاهر البدن كله ، ولا يجب غسل البواطن ،
فلا يجب غسل باطن العين والاذن والانف والفم وأمثالها الا ما ينسل

منها لللازمته لغسل الظاهر كله ، وقد تقدم نظيره في الوضوء ، ويجب غسل البشرة والشعر كليهما من غير فرق بين شعر الرأس واللحية والحاجبين والبدن والشعور الرقاق ، وما أحاط بالبشرة منه ، ومالم يحيط .

المسألة ٤٦٥

للفصل كفتان .

الكيفية الاولى : الترتيب : فيغسل رأسه ورقبته اولا حتى يعم جميع اجزائهما وشعرهما وبشرتهما بالماء كما تقدم بيانه ، وغسل الرقبة على هذا الوجه يلزم غسل شيء من أعلى البدن مما يحيط بها .

ثم يغسل الجانب الايمن من البدن ، وهو يشمل اليد اليمنى والكتف الايمن ، ونصف الصدر والبطن ، ومنتصف ما بين الكتفين ، ونصف الظهر من الجهة اليمنى ، وماتحت ذلك الى الفخذ الايمن والساق الايمن والقدم اليمنى فيغسل ذلك حتى يعم جميع اجزائه كما تقدم ، وغسل هذا الجانب كله يلزم غسل شيء من حد الجانب الايسر يحرز به تمامية الفصل .

ثم يغسل الجانب الايسر من البدن وهو يشمل ما ذكر من الجهة اليسرى فيغسله كما تقدم في الجانب الايمن .

والسرة والمورة - قبلا ودبرا - يغسل نصفهما الايمن مع الجانب الايمن ، ونصفهما الايسر مع الجانب الايسر ، والاحوط ان يغسل جميعهما مع الايمن ثم يغسلهما مع الايسر .

المسألة ٤٦٦

لا يجب الترتيب بين اجزاء العضو الواحد من الاعضاء الثلاثة ، فيجوز له ان يبدأ بغسل الاسفل من العضو قبل الاعلى ، وان يغسل العضو كيف اتفق ، كما اذا رمسه بالماء دفعة واحدة بقصد غسله ، او غسله منكوسا ، وان كان الاحوط تركه .

ولا تجب الموالاة بين الاعضاء ، فيصح الفسل وان فصل بين الاعضاء
بمدة طويلة حتى جف ماء الاعضاء السابقة .

ولا تجب الموالاة كذلك بين اجزاء العضو الواحد ، فيصح ان يفسل
بعض اجزاء الجانب الايمن مثلا ، ويتم غسله بعد مدة طويلة وان جف
الماء من الاجزاء الاولى .

المسألة ٤٦٧

يجب الترتيب كما ذكرنا بين الاعضاء الثلاثة ، فاذا خالف الترتيب
بينها عامدا او جاهلا او ناسيا وجب عليه ان يعيد الفسل على ما يحصل
معه الترتيب ، فاذا غسل الجانب الايمن ثم الرأس ، صح غسل الرأس
واعاد على الجانب الايمن ، واذا غسل الرأس ثم غسل الجانب الايسر
ثم الايمن صح غسل الرأس والجانب الايمن واعاد على الايسر ،
وهكذا .

واذا ترك جزءا من أحد الأعضاء فلم يفسله ، وجب عليه ان
يفسل ذلك الجزء ، فاذا كان الجزء من العضو الاخير صح غسله بذلك ،
وان كان من الرأس او من الجانب الايمن وجب عليه ان يعيد غسل
ما بعده من الاعضاء حتى يحصل الترتيب .

المسألة ٤٦٨

اذا علم بأنه ترك جزءا من العضو ، ولم يعلم ان المتروك اى
الاجزاء ، وجب عليه ان يفسل جميع الاجزاء التى يحتمل انه تركها
من ذلك العضو ، ثم يعيد غسل الاعضاء التى بعده اذا كان هو غير
العضو الاخير حتى يحصل الترتيب ، واذا علم بأنه ترك جزءا من احد
الاعضاء ونسي ان العضو الذى ترك منه ذلك الجزء هو اى الاعضاء ،
وجب عليه ان يفسل ذلك الجزء من الرأس ، وان يعيد غسل الجانب
الايمن ثم الجانب الايسر بقصد ما في الذمة من غسل جميع العضو
او جزئه .

المسألة ٤٦٩

اذا علم بوجود شيء يمنع من وصول الماء الى البشرة او الشعر ،

وجب رفع ذلك العاجب حتى الدهن الذى قد يجمل في الشعر والاصابع التى قد توضع على البشرة والاطفار حتى يحصل العلم بزواله ، او بوصول الماء الى البشرة والشعر ، والظفر الموجود تحته ، واذا شك في وجود العاجب قبل الغسل او في اثنا وجب عليه ان يفحص عنه حتى يحصل له الظن بعدمه ، وان لم يكن الظن اطمئنانيا ، ويجب تحليل الشعر وتحريك الخاتم ونحوهما اذا شك في وصول الماء الى البشرة تحتها .

المسألة ٤٧٠

ذكرنا في المسألة الاربعمئة والسادسة والستين انه لا تجب الموالاة في الغسل الترتيبي ، وهذا الحكم انما هو في غير غسل المستحاضة وغسل المسلوس والمبطون وامثالهما من مستمرى الحدث ، وفي هؤلاء تجب المبادرة الى اتمام الغسل والى الصلاة بعده بلا مهلة على الأقوى ، في ما اذا كانت لهم فترة تسع الغسل والصلاة او بعضها ، وعلى الاحوط في ما عدا ذلك .

المسألة ٤٧١

الكيفية الثانية للغسل : الارتماس .

وهو تغطية جميع البدن بالماء ، وأما غمس اعضاء البدن في الماء فانما هو مقدمة للارتماس وليس نفسه ، سواء حصل دفعة واحدة ام بالتدريج ، وسواء كان جميع بدنه قبل ذلك خارج الماء ام كان بعضه او معظمه في الماء ، ومتى استولى الماء على جميع البدن في هذه التغطية الواحدة صح الغسل .

واذا احتاج فيها الى تحليل شعر او رفع قدم او ازالة حائل او تحريك خاتم ونحوه صنع ذلك في حال التغطية وصح غسله ، والاحوط ان يقع ذلك في زمان واحد عرفا وان استغرق آتات متعددة .

المسألة ٤٧٢

يصح له ان ينوي الغسل الارتماسي وجميع بدنه تحت الماء ، والاحوط له في هذه الصورة ان يحرك بدنه تحت الماء بعد نية الغسل .

ولا بد من تخليل الشعر ونحوه اذا شك في وصول الماء الى باطنه والى
البشرة تحته كما اشرنا اليه في المسألة السابقة .

المسألة ٤٧٣

اذا علم بعد غسله ارتماسا ان جزءا من بدنه لم يصل اليه الماء في
ارتماسه وجبت عليه اعادة الغسل كله ترتيبا او ارتماسا ولايكفيه
غسل ذلك الجزء وحده .

المسألة ٤٧٤

تجرى الكيفيتان المذكورتان للغسل من الترتيب والارتماس في جميع
الاغسال الواجبة والمندوبة ، نعم ، يشكل اجزاء الارتماس في غسل
الاموات .

المسألة ٤٧٥

تقدم ان الارتماس انما هو تغطية جميع البدن بالماء وان مايسبقه
من غمس الاعضاء دفعة او على سبيل التدرج انما هو مقدمة للارتماس ،
فلا يكفي ان يقصد الغسل بأول جزء من بدنه يدخل في الماء الى آخر
جزء منه ، نعم ، يكون غسله صحيحا اذا نوى الغسل الواجب عليه
واستمر في نيته الى ان حصلت التغطية لجميع البدن بالماء .

المسألة ٤٧٦

يحصل الغسل الترتيبي بأن يغمس الرأس والرقبة في الحوض
مثلا ، ثم يرمس الجانب الايمن من بدنه كذلك ، ثم يرمس الجانب
الايسر ، كما يحصل بالارتماس فيه ثلاث مرات ويقصد في كل
واحدة غسل عضو منه على الترتيب .

وكذا اذا قصد في اول ارتماسه في الحوض غسل الرأس والرقبة ،
وبحركته تحت الماء غسل الجانب الايمن وبخروجه من الماء غسل
الايسر ، وهكذا بكل ما يحصل به ذلك مع القصد ، واستيلاء الماء على
جميع المضموض وحصول الترتيب .

بل يصح غسل بعض العضو الواحد بالرسم وبعضه بامرار اليد ،
او اجراء الماء عليه بابر يق او أنبوب .

المسألة ٤٧٧

يصح الغسل بماء المطر ، وتحت الميزاب ، وبماء (الرشاش) المعروف
ويكون بنحو الترتيب ، ولا يصح ارتماسا وان كثر الماء ، نعم لا يبعد
جواز الارتماس (بالشلال) ونحوه من مجاري العيون والمياه الكثيرة
التي تجري من الأعلى الى الأسفل بكثرة وقوة اذا تحققت - بالوقوف
تحتها - تغطية جميع البدن بالماء عرفا .

المسألة ٤٧٨

اذا شك في شيء من البدن انه من الظاهر أو من الباطن ، وجب
غسله تحصيلاً لليقين ، سواء كان من الباطن سابقا وشك في صيرورته
من الظاهر ، ام كان بعكس ذلك ام كان مجهول الحال سابقا ولاحقا ،
وقد تقدم نظيره في الوضوء .

المسألة ٤٧٩

يجوز لمن شرع في الغسل على احدى الكيفيتين الترتيب أو الارتماس :
ان يرفع اليد عنها قبل أن يتم عمله ويستأنف الغسل على الكيفية
الآخرى .

المسألة ٤٨٠

اذا ارتمس في حوض او اناء لا يبلغ ماؤه كرا ، وكان البدن طاهرا
صح غسله ، وكان الماء بذلك مستعملا في الغسل من الحدث الاكبر وقد
تقدم ان الاحوط لزوم التجنب عنه مع وجود غيره ، واذا انحصر الماء
به جمع بين الطهارة منه والتيمم .

واذا بلغ الماء كرا وارتمس فيه ، فلا مانع من الاغتسال به بعد ذلك
والوضوء منه ، وان تكرر استعماله ، الا اذا نقص بذلك عن الكر .

المسألة ٤٨١

يستحب للجنب ان يستبرئ بالبول قبل الغسل اذا كانت جنابته بالانزال ، ويختص ذلك بالرجل على الاقوى فلا يشمل المرأة .
ويستحب للجنب - قبل الغسل - رجلا كان ام امرأة ان يغسل يديه ثلاثا الى الزندين ، وأفضل منه ان يغسلهما ثلاثا الى نصف الذراع ، وأفضل من جميع ذلك ان يغسلهما ثلاثا الى المرفقين ، وان يتمضمض ويستنشق بعد غسل اليدين ولو مرة ، وورد في بعض الروايات ثلاثا ، وليؤت به برجاء المطلوبية .

وينبغي التسمية ، وان يقول في اثناء كل غسل : (اللهم طهر قلبي واشرح لي صدري ، وأجر على لساني مدحتك والثناء عليك ، اللهم اجعله لي طهورا وشفاء ونورا انك على كل شيء قدير) .

وان يقول بعد الفراغ من الغسل : (اللهم طهر قلبي ، وزك عملي ، وتقبل سعبي ، واجعل ما عندك خيرا لي ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين) . وليؤت بكل ذلك برجاء المطلوبية .

ويستحب في الغسل الترتيبي ان يكون غسله بصاع من الماء وهو ستمائة وأربعة عشر مثقالا صيرفيا وربيع مثقال ، وان يمر يده على الاعضاء عند غسلها .

المسألة ٤٨٢

يكراه له ان يستمين بغيره في مقدمات الغسل القرية كالصب على يده ليجري هو هذا الماء على اعضائه .

الفصل الخامس والعشرون

في شرائط الغسل واحكامه

المسألة ٤٨٣

يشترط في صحة الغسل جميع الامور التي تقدم ذكرها في فصل شرائط الوضوء ، ماعدا اشتراط الموالاة بين الاعضاء ، فلا يعتبر ذلك في صحة

الفصل الا ما استثنى ، وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في المسألة الاربعمئة والسادسة والستين ، والمسألة الاربعمئة والسبعين .

فيعتبر في صحة الغسل ان يكون الماء مطلقا ، فلا يصح بالمضاف .
وان يكون طاهرا ، فلا يصح بالماء النجس ولا بالمشتبه بالنجس اذا كانت الشبهة محصورة .

وان يكون البدن طاهرا من النجاسة ، وان لا يوجد ما يحول عن وصول الماء الى الشعر والبشرة .

وان يكون ماء الغسل مباحا ، وان يكون ظرف الماء مباحا على ماتقدم هناك من التفصيل فيه وفي جميع ماتقدم ذكره من الشروط .

ويعتبر في صحة الغسل ان يكون مكان الغسل ومصب الماء فيه مباحا على الاحوط ، وان لا يكون الظرف من آواني الذهب او الفضة .

وان لا يكون ماء الغسل من الماء المستعمل .

وان لا يكون لدى المكلف ما يحظر عليه استعمال الماء في الغسل .

وان يتسع الوقت للغسل والصلاة .

وان يباشر المكلف بنفسه غسل اعضائه مع قدرته على ذلك .

ويعتبر فيه الترتيب في الغسل الترتيبي ، وان لا يكون الارتماس في الماء محرما عليه لصوم او احرام ، في الغسل الارتماسي .

ولا بد فيه من قصد القرية والاخلاص في العمل ، وقد تقدم تفصيل جميع ذلك في فصل شرائط صحة الوضوء فليراجع .

المسألة ٤٨٤

تقدمت الاسارة منا في فصل شرائط الوضوء الى الفرق بين هذه الشروط ، فبعضها شرط واقعي مطلقا ، فاذا اخل المكلف بالشرط بطل غسله ، سواء كان عامدا ام جاهلا ام ناسيا ، وهذا هو الحال في اكثر الشروط .

وبعضها انما هو شرط في حال العمد فلا يشمل حال النسيان والجهل بالموضوع ، وهذا هو الحال في شرط اباحة الماء والظرف ومكان الغسل ومصيب الماء فيه . وفي شرط ان لا تكون الآنية من الذهب او الفضة ، وفي شرط عدم حرمة الارتماس وعدم الضرر باستعمال الماء في الجملة .

نعم ، لا يترك الاحتياط في الغاصب نفسه اذا اغتسل بالماء المفصوب او في المكان او الظرف او المصيب التي غصبها هو وكان ناسيا للنفسية حين الغسل ، وان كان الاقوى الصحة كما تقدم نظيره في الوضوء ، واذا كان الغاصب ممن لا يبالي حتى اذا تذكر فالاقوى البطلان .

المسألة ٤٨٥

يكفي في صحة الغسل وجود الداعي الارتكازي في نفسه للعمل بحيث لو سئل في حال اشتغاله بالغسل عما يفعل لأجاب بأنه يغتسل من جنابته وان لم يكن ملتفتا الى ذلك تفصيلا ، ويقابل ذلك ان يغفل عنه أصلا بحيث لا يدري ماذا يصنع فيكون غسله باطلا لعدم القصد .

المسألة ٤٨٦

اذا شك في غسل جزء من الاجزاء في الغسل الترتيبي او في حصول شرط من شرائطه وهو في اثناء الغسل اعاد على ذلك الشيء المشكوك وعلى ما بعده حتى يحصل الترتيب ، وان كان شكه بعد الدخول في غيره من الاجزاء .

واذا شك في جزء من الاجزاء في الغسل الارتماسي او في تحقق شرط من شرائطه وهو في اثناء العمل اعاد الغسل كله ترتيبا او ارتماسا . واذا شك فيه بعد الفراغ من الغسل ، بنى على الصحة في كل من الترتيبي والارتماسي ، وكذلك اذا شك في الجزء الاخير من الغسل اذا كان شكه بعد ما بنى على نفسه فارغا من الغسل .

المسألة ٤٨٧

اذا ذهب الى الحوض او الى الحمام ليفتسل ، وشك بعد خروجه انه اغتسل ام لم يغتسل بنى على المدم ، فعليه ان يغتسل .

المسألة ٤٨٨

إذا اعتقد سعة الوقت ، فاعتسل ، ثم تبين له ان الوقت كان ضيقا حين غسله وان حكمه التيمم ، فان كان قد قصد امتثال الامر المتوجه اليه بالفعل صح غسله ، وان تخيل اليه انه الناشئ من الأمر بالموقت ، وان قصد الامر بالموقت على وجه التقييد بطل غسله فعليه الاعادة •
وإذا اعتقد ضيق الوقت فتيمم وصلى ، ثم تبين له ان الوقت كان واسعا ، فالظاهر بطلان التيمم والصلاة •

المسألة ٤٨٩

لا يصح الغسل ولا الوضوء في الماء الذي يجعل سبيلا للشرب الا مع العلم بأذن المالك في ذلك •

المسألة ٤٩٠

يجب على الزوج ماء غسل زوجته من الجنابة او الحيض او النفاس او غير ذلك من الاغسال المتعارفة لها ، وكذلك ما يصرف على تسخينه اذا احتاجت الى ذلك لبرد ونعوه ، ومثله أجره الحمام اذا كان هو المتعارف لامثالها •

المسألة ٤٩١

إذا اغتسل الجنب ولم يستبرئ بالبول وصلى كانت صلاته صحيحة بذلك الغسل ، فاذا خرج منه بعد ذلك مني او رطوبة مشتبهة لم تبطل صلاته ووجب عليه الغسل كما سيأتي •

المسألة ٤٩٢

إذا اجنب الرجل بالانزال واعتسل بعد جنابته ، ثم خرجت منه رطوبة تردد امرها عنده بين ان تكون بولا او منيا ، فان كان لم يستبرئ بالبول قبل ان يغتسل حكم بأن هذه الرطوبة مني فيجب عليه الغسل منها •

وان كان قد استبرأ بالبول ولم يستبرئ بالخرطات بعد البول حكم بأن الرطوبة التي خرجت منه بول فيجب عليه الوضوء بعدها •

وان كان لم يبل قبل الفسل ولم يستبرئ بالخرطاط ، فان كان قبل خروج الرطوبة المشتبهة منه متطهرا وجب عليه ان يجمع بين الفسل والوضوء ، وان كان قبل خروجها محدثا بالحدث الاصفر فعليه الوضوء خاصة .

واذا كانت الرطوبة التي خرجت منه بعد الفسل مرددة بين ان تكون بولا او منيا او مذيا ، فلا يجب عليه بخروجها منه غسل ولا وضوء .

المسألة ٤٩٣

اذا لم يكن الرجل مجنبا ، وخرج منه شيء علم بأنه اما مني او بول ، فاذا كان قبل خروج هذا الشيء منه متطهرا او كان جاهلا بحالته السابقة وجب عليه ان يجمع بين الفسل والوضوء ، واذا كان قبله محدثا بالحدث الاكبر اكتفى بالفسل وحده ، واذا كان قبله محدثا بالحدث الاصفر اكتفى بالوضوء وحده .

المسألة ٤٩٤

اذا أمكن له الفحص عن الرطوبة التي خرجت منه لمعرفة حالها انها بول او مني او غيرهما ، فلا بد من الفحص عنها بمقدار تستقر فيه الشبهة في الرطوبة ، فاذا استقرت الشبهة بعد الفحص والاختبار ، او لعدم امكان الفحص لظلمة او عمی او لقلّة الرطوبة نفسها او لغير ذلك ، جرى فيها الحكم الآنف ذكره .

المسألة ٤٩٥

اذا خرجت منه الرطوبة المشتبهة بعد الفسل ، وشك في انه استبرأ بالبول قبل الفسل ام لا ، بني على عدم الاستبراء ، ووجب عليه الفسل .

المسألة ٤٩٦

لاحكم لاستبراء المرأة بالبول ولا بالخرطاط بعد البول كما تقدم ، ولا حكم للرطوبة المشتبهة التي تخرج منها بعد الفسل اذا احتملت انها مذی او نحوه من الرطوبات التي لا توجب الوضوء ولا الفسل ، وان احتملت أيضا أن تكون منيا أو بولا ، فلا يجب عليها الفسل ولا الوضوء ولا تطهير الموضع منها .

واذا علمت ان الرطوبة التي خرجت منها اما بول او من مني الرجل فلا غسل عليها ولا وضوء ، نعم ، يجب عليها ان تطهر الموضع من النجاسة الملوثة .

واذا علمت ان الرطوبة اما بول او مني منها ، وجب عليها ان تجمع بين الوضوء والغسل واذا كانت قبل خروج الرطوبة محدثة بالحدث الاصفر اكتفت بالوضوء وحده .

المسألة ٤٩٧

اذا أحدث بالحدث الاصفر في اثناء الغسل الترتيبي فلا يترك الاحتياط ، ويتأدى باستئناف الغسل ثم الوضوء بعده ، وحين يستأنف الغسل يأتي بالافعال التي جاء بها أولا برجماء المطلوبية .

وكذلك اذا أحدث بالأصفر مقارنا مع الغسل الارتعاسي فيعيد الغسل برجماء المطلوبية ثم يتوضأ ، ولا يختص هذا الحكم بالغسل من الجنابة بل يجري في سائر الاغسال من الاحداث .

المسألة ٤٩٨

الظاهر أن الحدث الاصفر في اثناء الاغسال المستحبة يوجب بطلانها ، وكذلك الاغسال التي تستحب لاتيان فعل كفعل الزيارة ، وغسل الاحرام ، واغسال افعال الحج اذا أحدث بعدها وقبل الاتيان بالفعل الذي استحب له فتستحب اعادتها .

المسألة ٤٩٩

اذا أحدث بالحدث الاكبر في اثناء الغسل منه ، فان كان الحدث الجديد مماثلا للحدث الاول ، كما اذا اجنب في اثناء غسله من الجنابة او مس ميتا في اثناء غسله من مس الميت ، فالظاهر لزوم استئناف غسله ان شاء ترتيبا او ارتعاسا .

وان كان الحدث الجديد مخالفا للاول ، فالظاهر عدم بطلان الغسل ، فيجوز له أن يتمه ثم يغتسل بعده للحدث الجديد ان شاء مرتبا وان شاء مرتعسا .

ويجوز له ان يعدل عن غسله الاول اذا كان مرتبا الى الارتماس ،
فيرتمس بنية الغسلين معا ، ولا وضوء عليه اذا كان احدهما جنابة •
وأما أن يستأنف الغسل للحدثين ترتيبا فلا يخلو من أشكال وان أمكن
تصحيحه بأن يقصد به رفع الحدث الموجود •

المسألة ٥٠٠

يجب على الصائم اذا أراد الغسل ان يختار الترتيب ولا يجوز له
الارتماس على الاحوط اذا كان الصوم واجبا معينا •

واذا ارتمس بقصد الاغتسال وهو في شهر رمضان او في غيره من
الصوم الواجب المعين ، فان كان عامدا بطل صومه وغسله ، وان كان
ناسيا للصوم لم يبطل صومه ولا غسله •

واذا كان الصوم مستحبا او واجبا موسعا بطل صومه مع العمد ،
وصح صومه وغسله مع النسيان •

المسألة ٥٠١

اذا شك بعد فراغه من الصلاة انه هل اغتسل من الجنابة ام لا ،
بنى على صحة صلاته ، ووجب عليه الغسل للصلاة والاعمال الآتية ،
فاذا احدث بالحدث الاصغر بعد صلاته الاولى وقبل الغسل ، وجب عليه
ان يجمع بين الغسل والوضوء واعادة الصلاة الاولى ، واذا كان شكه في
الغسل في اثناء الصلاة كانت باطلة •

المسألة ٥٠٢

الظاهر صحة غسل الجمعة من الجنب ومن الحائض ، بل الظاهر
اجزاؤه عن غسل الجنابة وعن غسل الحيض اذا كان بعد انقطاع الدم •

المسألة ٥٠٣

اذا اجتمعت على المكلف اغسال متعددة واجبة او مندوبة او مختلفة ،
يصح له أن ينوي الجميع بغسل واحد، ويصح له أن يقصد امثال الأوامر
المتوجهة اليه بالغسل ويصح له أن ينوي بعض الاغسال التي عليه
فيصح ذلك الغسل ، ويكفي عن الجميع وان كان فيها الجنابة على

الأقوى ، سواء كان ما نواه واجبا أم مستحباً • وإن كان الأحوط إذا كان أحد الاغسال التي عليه غسل الجنابة أن يقصده بالنية •

المسألة ٥٠٤

إذا علم أن عليه اغسالا وجهل تعيين بعضها ، كفاه أن ينوى جميع ما في ذمته على وجه الاجمال ، وكفاه أن يقصد امتثال الاوامر المتوجهة اليه بالاغسال ، وكفاه أن يقصد البعض الذي يعلمه على التمييز منها فيصح هو ويجزي عن غيره •

بل يكفي الغسل المعلن إذا علم به المكلف وقصده عن غيره من الاغسال التي نسيها مما هي في ذمته واقما •

الفصل السادس والعشرون في العيض

المسألة ٥٠٥

الثاني من الاغسال الواجبة : غسل الحيض •

وسببه : خروج الدم المعروف من المرأة كما يأتي بيانه •

والغالب في دم الحيض أن يكون أسود أو أحمر طريا غليظا ، يخرج بلذع ودفع ، والمراد بكونه اسود انه شديد الحمرة يضرب الى السواد ، والغالب في دم الاستحاضة أن يكون أصفر باردا فاسدا رقيقا يخرج من غير لذع ولا قوة •

وهذه الصفات غالبية للدمين يرجع اليها عند التردد بين الدمين في بعض المقامات كما سيأتي •

وكل دم تراه الصبية قبل بلوغها او تراه المرأة بعد ياسها لا يكون حيضا وان كان بصفات الحيض •

وتبلغ الصبية باكمالها تسع سنين منذ ولادتها ، وتياس المرأة باكمالها ستين سنة إذا كانت قرشية ، وباكمالها خمسين سنة إذا كانت غير قرشية ، وفي المنتسبة الى قریش بالزنا اشكال •

والمرأة التى يشك فى نسبتها الى قريش يلحقها حكم غير القرشية ،
والصبية التى يشك فى اكمالها تسع سنين يلحقها حكم غير البالغة ،
والمرأة التى يشك فى بلوغها سن اليأس يلحقها حكم غير اليائسة •

المسألة ٥٠٦

قد تقدم ان الدم الذى تراه الصبية قبل بلوغها لا يكون حيضا وان
كان بصفات الحيض ، وهذا مما لا اشكال فيه ، ولكن الصبية التى
يشك فى بلوغها وعدمه اذا رأت دما بصفات الحيض ، يحكم شرعا بأنه
حيض ويكون علامة شرعية على بلوغها •

المسألة ٥٠٧

الأقوى أن الحيض يجتمع مع الحمل ، سواء رأته المرأة بعد استبانة
الحمل فيها ام قبلها ، وسواء كان ذلك فى ايام عاداتها ام قبلها ام بعدها ،
نعم الاحوط للحامل اذا رأت الدم بعد المدة بعشرين يوما ان تجمع بين
تروك الحائض واعمال المستحاضة •

المسألة ٥٠٨

الدم الذى يعلم كونه دم حيض ، اذا خرج من مجاريه الخاصة الى
الخارج ترتبت عليه أحكام الحيض ، وان كان الدم الذى خرج منه
قليلا جدا ، واذا لم يخرج منه شيء وكان بحيث يمكن اخراجه بقطنة
ونحوها ، فلا يترك الاحتياط للمرأة بأن تجمع بين أحكام الطاهر
والحائض ، ولها ان تعتمد اخراجه بقطنة ونحوها فتجري عليه أحكام
الحيض •

المسألة ٥٠٩

اذا أحست المرأة بخروج شيء منها ، وشكت فى أن الشيء الخارج منها
دم او غيره لم تجز عليها أحكام الحيض ، وكذلك اذا وجدت فى ثيابها
او على بدننها دما وشكت فى أنه قد خرج منها أو أصابها من
موضع آخر ، فلا يحكم بأنه حيض ، واذا أمكن ان تستعلم حالها بمثل
أن تمد يدها فتتحسس هل خرج الدم ، أو تتبين هل أن الخارج منها دم

ام لا فالظاهر وجوب مثل هذا الاختبار ، ولا يمد قعصا في الشبهة الموضوعية .

المسألة ٥١٠

إذا اشتبه على المرأة أمر الدم الخارج منها بين ان يكون حيضا او استعاضة ، فإن كان خروجه في ايام العادة حكم بأنه حيض ، وكذلك إذا وجدته بصفات الحيض ، وسيأتي التعرض لتفصيل المجمل من ذلك في المباحث الآتية .

المسألة ٥١١

إذا اشتبه على المرأة أمر الدم بين ان يكون حيضا او دم بكاره ، ادخلت قطنة ، وصبرت بمقدار ما ينزل الدم على القطنة ، ويكفي لاستعلام حاله انه يطوق القطنة او يغمسها ، ثم اخرجت القطنة اخراجا رقيقا ، فإن وجدت الدم قد طوق القطنة ولم ينفذ فيها فهو دم بكاره ، وان رآته قد غمس القطنة ونفذ فيها فهو دم حيض .

ويجب عليها ان تختبر ذلك قبل ان تصلي ، واذا صلت قبل ان تختبر الدم ثم تبين ان الدم لم يكن حيضا ، فإن حصل منها قصد القرية ، كما اذا كانت جاهلة ، او صلت برجاء المطلوبة صحت صلاتها ، وان لم يحصل منها قصد القرية كانت الصلاة باطلة .

واذا تمذر عليها الاختبار ، فلا يبعد لزوم مراعاة الاحتياط لها فتجمع بين وخيفتي الحائض والطاهر .

المسألة ٥١٢

إذا اشتبه على المرأة أمر الدم بين ان يكون حيضا او دم قرحة فلا يترك الاحتياط بالجمع بين اعمال الطاهر والحائض .

واذا اشتبه بدم آخر ، فإن علمت حالتها سابقا من حيض او طهر اخذت بها ، وان جهلت حالتها السابقة كان عليها ان تجمع بين وخيفتي الحائض والطاهر .

المسألة ٥١٣

أقل الحيض ما يستمر ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام ، فالدم الذي تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام أو تجده بعد العشرة لا يكون حيضا .

ويكفي في الاستمرار الذي اشترطناه في الثلاثة أيام ، وجود الدم في باطن الفرج هذه المدة على النحو العادي المتعارف للنساء ، ولا يكفي وجوده في بعض كل يوم من الايام الثلاثة .

وتكفي الايام الملفقة ، فاذا رأت الدم من ظهر اليوم الاول مثلا الى ظهر اليوم الرابع حكم بان الدم حيض ، واذا رآته من اول نهار اليوم الاول الى آخر نهار اليوم الثالث كفى في الحكم بحيضيته ، ولا يعتبر وجوده في الليلة الاولى ولا في الليلة الرابعة . نعم تدخل فيه الليلتان المتوسطتان فيعتبر استمرار الدم فيهما بالمعنى المتقدم .

واعتبر المشهور في الايام الثلاثة ان تكون متوالية غير متفرقة ، فلا يكفي ان ترى المرأة الدم ثلاثة ايام متفرقة في ضمن العشرة .

وما ذهب اليه المشهور هو الاقوى ، ولكن لا يترك الاحتياط في الايام الثلاثة اذا كانت متفرقة ، فتجمع المرأة بين تروك الحائض واعمال المستحاضة في نفس الايام الثلاثة المتفرقة ، وتجمع في ما يتخللها من النقاء بين افعال الطاهر وتروك الحائض .

المسألة ٥١٤

لا يكون الطهر ما بين الحيضتين أقل من عشرة ايام ، فاذا طهرت المرأة من حيضها السابق ، ورأت الدم في اليوم العاشر من طهرها او قبله ، لا يكون هذا الدم الجديد حيضا .

واما الطهر في اثناء الحيض الواحد فيمكن ان يكون أقل من ذلك ، والمسألة مشككة فلا يترك الاحتياط بأن تجمع المرأة في ايام النقاء في الحيض الواحد بين افعال الطاهر وتروك الحائض .

المسألة ٥١٥

الحائض قد تكون مبتدأة ، وهي التي ترى الدم أول مرة ولم تره

قبل ذلك ، وقد تكون مضطربة ، وهي التي رأت الدم اكثر من مرة غير أن الدم الذي رآته كان مختلفا في الوقت وفي عدد الايام . وقد تكون ذات عادة ، وهي التي رأت الدم مرتين او اكثر ، وكان الدم في ما رآته متفقا في وقت مجيئه من الشهر وفي العدد من الايام ، او في احدهما ، فتكون بذلك ذات عادة ، وسيأتي بيان ذلك ، وقد تكون ناسية ، وهي التي تتحقق لها عادة معينة ثم تنساها .

المسألة ٥١٦

اذا رأت المرأة الدم مرتين متواليتين وكان في كلتا المراتين متفقا في وقت مجيئه من الشهر ، وفي العدد من الايام ، تحققت بذلك لها العادة ، وكانت عاداتها وقتية عديدة لانضباط الوقت والعدد فيها ، ومثال ذلك ان ترى الدم في كلتا المراتين في النصف من الشهر الى مدة سبعة ايام ، والمراد بالمتواليتين : ان لاتفصل بينهما حيضة مخالفة .

واذا اتفقت المراتن في الوقت ولم تتفقا في العدد كانت عاداتها وقتية فقط ، ومثال ذلك : ان ترى الدم في النصف من الشهر سبعة ايام في المرة الاولى ، وخمسة ايام في المرة الثانية .

واذا اتفقت المراتن في العدد ولم تتفقا في الوقت ، كانت عاداتها عددية فقط ، ومثاله ان ترى الدم خمسة ايام في النصف من الشهر الاول ، ثم تراه خمسة ايام في العشرين من الشهر الثاني .

المسألة ٥١٧

يكفي في تحقق العادة الوقتية ان يحصل لها الانضباط في الوقت بصورة ما من الصور ، فاذا رأت الدم الاول في وقت معين ، ورأت الدم الثاني بعده بعشرين يوما مثلا ، ورأت الدم الثالث بعده بعشرين يوما كذلك ، تحققت لها بذلك عادة وقتية ، ولاسيما اذا تكرر ذلك فاذا اتفق المدد ايضا كانت العادة وقتية عددية وان لم يتفق كانت وقتية فقط .

المسألة ٥١٨

قد تتحقق العادة لمستمرة الدم بسبب رجوعها في تحيضها الى التمييز بين صفات دم الحيض ، وصفات دم الاستحاضة .

فاذا رأت الدم بصفات الحيض سبعة ايام في اول الشهر مثلا فتحيضت به ، ثم تغير الدم بدمه الى صفات الاستحاضة في بقية الشهر ، ورأته بصفات الحيض سبعة ايام كذلك في اول الشهر الثاني فتحيضت به ، ثم تغير الى صفات الاستحاضة في بقية الشهر ، فان العادة تتحقق لها بذلك ، وتكون ، وقتية عددية لانضباط كل من الوقت والعدد ، واذا اتفق الدمان في الوقت لا في المدد فرأته في المرة الاولى سبعة ايام ، وفي الثانية خمسة مثلا كانت العادة وقتية فقط ، واذا اتفقا في العدد لا في الوقت فرأته سبعة ايام في اول الشهر الاول مثلا ، وفي العاشر من الشهر الثاني كانت العادة عددية فقط .

المسألة ٥١٩

ذات العادة الوقتية من النساء تتحيض بمجرد رؤية الدم في وقتها الممين ، سواء كان الدم الذي رأته بأوصاف دم الحيض ام لا ، فيجب عليها ترك العبادة وترتيب أحكام الحيض برؤيته ، وكذلك اذا سبق الدم وقت العادة بيوم او يومين او نحو ذلك مما يصدق معه تقدم العادة على وقتها وتمجيل الدم .

واذا تأخر دمها عن العادة ، فان كان الدم بصفات الحيض تحيضت كذلك بمجرد رؤيته ، واذا كان فاقدا لصفاته فلا يترك الاحتياط بأن تجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة الى ثلاثة ايام ، فاذا أتم الثلاثة او زاد جعلته حيضا .

واما ذات العادة العددية فقط من النساء ، والمبتدأة والمضطربة والناسية ، فان كان الدم بصفات الحيض تحيضت بمجرد رؤيته ورتبت عليه الاحكام ، واذا كان فاقدا للصفات كان عليها ان تجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة الى ثلاثة ايام ، فاذا بلغ الثلاثة او زاد عليها جعلته حيضا .

وكذلك الحكم في ذات المادة الوقتية اذا تقدم الدم على العادة كثيرا ،
واذا علمن ان الدم يستمر الى ثلاثة ايام تركن العادة وتحيضن بمجرد
رؤية الدم ولم يحتجن الى الاحتياط المتقدم .

المسألة ٥٢٠

اذا تحيضت المرأة بمجرد رؤية الدم ممن حكمها ذلك على ماتقدم
بيانه في المسألة المتقدمة ، فانقطع الدم قبل ان يتم ثلاثة ايام ، وجب
عليها ان تقضي العبادات التي تركتها .

المسألة ٥٢١

اذا كانت المرأة ذات عادة مستقرة وقتا وعددا فرأت الدم بعدد ايامها
قبل الوقت المعين او بعده ، ولم تر في الوقت شيئا جعلت ذلك حيضها ، فاذا
كان الدم الذي رآته بصفات الحيض تحيضت بمجرد رؤيته ، واذا كان
فاقدا للصفات جمعت بين تروك العائض واعمال المستعاضة الى ثلاثة
ايام ثم جعلته حيضا كما تقدم .

المسألة ٥٢٢

اذا رأت الدم في العادة ، واستمر الى ما بعدها ، وكان المجموع
لا يتجاوز عشرة ايام ، جعلت الجميع حيضا ، وكذلك اذا رأت الدم قبل
العادة واستمر الى آخرها ، ولم يتجاوز الجميع العشرة فتجعل الجميع
حيضا ، وانما يكون المتقدم على المادة حيضا في هذه الصورة اذا كان
سبقه بيوم او يومين او نحو ذلك مما يصدق معه تقدم العادة وتمجيل
الدم ، او كان الدم بصفات الحيض اذا كان سبقه بأكثر من ذلك ، واذا
انتفى الامر ان فلا بد لها من الاحتياط بالجمع ، فاذا استمر الدم ثلاثة
ايام جعلته حيضا كما تقدم ، وكذلك الحكم اذا رأت الدم قبل العادة
واستمر الى ما بعدها ، ولم يتجاوز الجميع العشرة فتجعل الجميع
حيضا ، والحكم في ما يسبق على العادة هو ما ذكرناه في الصورة المتقدمة .

واذا كان المجموع يتجاوز العشرة فحيضها ايام العادة خاصة ، في
الصور الثلاث .

المسألة ٥٢٣

إذا كانت المرأة ذات عادة مستقرة وقتا وعددا ، وتعارض عندها الوقت والعدد ، بأن رأت دما في وقت العادة ، ولكنه أقل او أكثر من ايام عادتها ، ورأت دما آخر في غير وقت العادة ولكنه بعدد ايامها ، وكان الدمان على نحو لا يمكن جعلهما حيضتين لعدم الفصل بينهما بأقل الطهر ، ولا يمكن جعلهما حيضا واحدا لأن مجموع الدمين وأيام النقاء بينهما يتجاوز عن العشرة .

فان حصل لها مثل ذلك جعلت ما في الوقت حيضا ، وأتمت عدد عاداتها من ايام الدم الثاني اذا كان متأخرا عن العادة ، وكان اتمام العدد منه ممكنا ، واذا انتفى الامر ان كان الدم الثاني متقدما على العادة او كان اتمام العدد منه غير ممكن ، من حيث ان المجموع من دم العادة ، وما يتم به العدد من الدم الثاني وما بينهما من ايام النقاء يزيد على العشرة ، اذا انتفى الامر ان كان حيضا هو ما في العادة .

المسألة ٥٢٤

إذا كانت المرأة ذات عادة عددية او وقتية ، ورأت الدم أكثر من عددها الممين او أكثر من وقتها ولكنه لم يتجاوز عشرة ايام جعلت الجميع حيضا .

المسألة ٥٢٥

إذا كانت المرأة ذات عادة في الشهر مرة ، فرأت الدم في شهر مرتين ، وكانا معا بصفة دم الحيض ، وفصل ما بينهما بأقل الطهر ، تحيضت بالدمين بمجرد الرؤية وجعلتهما حيضتين مستقلتين ، سواء وافق الدمان عاداتها في عدد الأيام أم وافق أحدهما الوقت والآخر العدد أم خالفهما فيها .

وإذا كان احد الدمين في وقت العادة تحيضت بمجرد رؤيته ، وان لم يكن بصفات الحيض ، وإذا لم يكن أحدهما أو كلاهما في ايام العادة ولا بصفات الحيض ، فانما تتحيض به اذا استمر ثلاثة ايام ، وعليها

قبل ان تمضي الثلاثة ان تحتاط بالجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة كما تقدم .

المسألة ٥٢٦

اذا انقطع الدم عن المرأة قبل ان يبلغ عشرة ايام ، وعلمت بنقائها منه حتى في باطن الفرج اغتسلت وصلت ، ولم تفتقر الى الاستبراء ، وان كانت تحتمل او تظن عودة الدم قبل ان تتم العشرة .

واذا علمت بأن الدم سيمود قبل مضي العشرة كان عليها مراعاة الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض واعمال الطاهر .

المسألة ٥٢٧

اذا انقطع الدم عن المرأة قبل ان يبلغ عشرة ايام واحتملت وجود دم في باطن الفرج ، وجب عليها الاستبراء ، وسيأتي بيانه ان شاء الله . فاذا خرجت قطنة الاستبراء نقية حكمت على نفسها بنقائها من الحيض ، واغتسلت وباشرت عبادتها واعمالها ، وان خرجت القطنة غير نقية ولو ببعض الصفرة حكمت بأنها لاتزال حائضا ، وصبرت الى ان يحصل لها النقاء او تنقضي للدم عشرة ايام .

وكذلك ذات العادة اذا تجاوزها الدم وعلمت بأنه لايتجاوز العشرة .

المسألة ٥٢٨

اذا لم ينقطع الدم عن المرأة بعد انتهاء ايامها ولو بوجود صفرة الدم في قطنة الاستبراء ، واحتملت ان الدم سيتجاوز العشرة ، وجب عليها الاستظهار بالتزام أحكام الحائض وترك المبادات حتى تستبين لها الحال او تتم العشرة ، واستبانة الحال لها اما بانقطاع الدم عنها ، او بحصول الاطمئنان لها بأن الدم يتجاوز العشرة فيجب عليها الغسل حينئذ ، وسيأتي بيان حكم ايام الاستظهار اذا تجاوز الدم العشرة .

المسألة ٥٢٩

اذا علمت المرأة بعد انتهاء العادة ان الدم سيتجاوز العشرة وجب عليها ان تعمل اعمال الاستحاضة ولم تفتقر الى الاستظهار .

المسألة ٥٣٠

إذا انقطع دم الحيض عن المرأة واحتملت وجوده في باطن الفرج وجب عليها الاستبراء ، ولا يترك الاحتياط في ان تكون المرأة قائمة في حال الاستبراء وان تلصق بطنها في جدار ونحوه ، وان ترفع إحدى رجليها على الجدار ، ثم تدخل قطنة في باطن فرجها ، وتصبر مليا ، وهي على تلك الحال ، ثم تخرج القطنة ، فان خرجت نقية حكمت بانتهاء حيضها واغتسلت ، وان خرجت ملوثة ولو بصفرة صبرت الى أن يحصل النقاء او تنقضي عشرة ايام كما تقدم .

المسألة ٥٣١

لا يجوز للمرأة في الحال المتقدم ذكرها ان تترك الصلاة حتى تعرف بالاستبراء ان دمها لم ينقطع ، واذا اغتسلت لم يجز لها ان ترتب على غسلها آثار الطهارة من الحدث حتى تعرف بالاستبراء أن دمها قد انقطع ، ولكن ذلك لا يمنعها من ان تعمل بالاحتياط اذا شامت ، واذا نسيت الاستبراء او غفلت عنه واغتسلت وصلت ثم تبين انها طاهر كانت صلاتها صحيحة .

المسألة ٥٣٢

إذا لم يمكن الاستبراء للمرأة ، لمي أو ظلمة أو مانع آخر ، فالاحوط لها ان تجمع بين أحكام العائض والطاهر ، والاحوط تجديد الفسل في كل وقت تحتل فيه النقاء .

المسألة ٥٣٣

إذا استظهرت المرأة في ما زاد عن عاداتها حتى امتت العشرة أو حتى حصل لها الاطمئنان بأن الدم يتجاوز العشرة كما تقدم في المسألة الخمسمائة والثامنة والعشرين ، فان انقطع الدم على العشرة أو قبلها جعلت جميع الدم حيضا ، واذا تجاوز الدم العشرة جعلت حيضها ايام العادة خاصة ، ووجب عليها قضاء ما تركته ايام استظهارها من صلاة وصوم على الاقوى .

الفصل السابع والعشرون

في حكم من تجاوز دمها العشرة

والحكم فيها يشمل من استمر بها الدم شهرا او اكثر ، ومن انقطع عنها قبل ذلك •

المسألة ٥٣٤

اذا كانت المرأة ذات عادة مستقرة في الوقت والعدد ، واستمر بها الدم حتى تجاوز العشرة او الشهر - كما ذكرنا - جعلت ايام عادتها حيضا ، وان لم يكن الدم فيها بصفات الحيض ، وجعلت الباقي استحاضة ، وان كان بصفة الحيض •

واذا كانت عادتها حاصلة من التمييز كما ذكرنا في المسألة الخمسمائة والثامنة عشرة فلا ينبغي لها ترك الاحتياط فتجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة ، في كل من ايام العادة اذا كان الدم فيها فاقدًا للصفات ، وايام وجود الصفات خارج العادة •

المسألة ٥٣٥

المبتدئة ، وهي التي ترى الحيض اول مرة • والمضطربة ، وهي التي رأت الدم اكثر من مرة ولم تستقر لها عادة ، اذا استمر بهما الدم - كما تقدم - ترجعان الى التمييز بين صفات الدم اذا كانت موجودة ، فتجعلان الدم الأسود أو الأحمر الغليظ الذي يخرج بحرارة وقوة حيضا ، وتجعلان الدم الاصفر البارد الرقيق الذي لادفع فيه ولا لدفع استحاضة ، بشرط ان يكون الدم الذي فيه صفات الحيض لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد عن عشرة •

واذا زاد الدم الذي توجد فيه الصفات على العشرة تحيضت المبتدئة والمضطربة بأيام اقاربها ، فاذا فقدن أو اختلفن رجعت الى الروايات على ما سيأتي بيانه وجعلت ذلك في ايام الدم الواحد للصفات على الاحوط بل لا يخلو ذلك عن قوة •

واذا وجدت المبتدئة او المضطربة دمين توجد في كل منهما صفات الحيض ويتحقق شرطه فليس أقل من ثلاثة أيام ولا أكثر من عشرة ، ولا يمكن جعل الدمين حيضين لعدم الفصل بينهما بأقل الطهر ، ولا يمكن جعلهما حيضا واحدا لان مجموع الدمين وما بينهما من الدم الضعيف يزيد على عشرة ايام ، جعلت حيضها هو الدم الاول منها •

واذا رأت دمين بصفة الحيض ، ورأت بينهما دما بصفة الاستحاضة ولم يتجاوز المجموع عشرة أيام تحيضت بالدم الأول على الأحوط ، واحتاطت في أيام الدم الضعيف وفي ما يكمل عادة الأقارب أو العدد الذي أخذته من الروايات من الدم الثاني بالجمع بين وظيفتي الحائض واعمال المستحاضة •

المسألة ٥٣٦

إذا فقد التمييز في الدم ، فكان على صفة واحدة ، او كان ما بصفة الحيض منه أقل من ثلاثة أيام • رجعت المبتدئة والمضطربة الى أقاربها في عدد الايام فأخذت بمادتهن ، سواء كانت قرابتهن لها من الابوين كليهما او من جهة احدهما ، وسواء اتحد بلدهن معها ام لا ، وسواء كن احياء ام امواتا ، ولا يبعد الاكتفاء بالرجوع الى بعض الاقارب اذا لم يعلم بالاختلاف بينهما •

فاذا فقدت الاقارب او لم يعلم حالهن او اختلفن في عدد العادة رجعت الى الروايات فتتخير على الاقوى بين الثلاثة الى العشرة من كل شهر ، والا حوط ان تختار السبعة •

المسألة ٥٣٧

إذا استمر الدم بالناسية لمادتها في الوقت والعدد ، رجعت الى التمييز فتحيضت بالدم الذي توجد فيه صفات الحيض على ما تقدم بيانه في المبتدئة والمضطربة ، فاذا فقدت التمييز رجعت الى الروايات وتخيرت كالـمبتدئة والمضطربة أيضا بين الثلاثة الى العشرة من كل شهر ، والا حوط ان تختار السبعة •

المسألة ٥٣٨

الاحوط بل الاقوى ان تجمل العدد الذى تختاره في أول رؤية الدم الا اذا وجد مرجح لغيره ، وعليها ان توافق بين الشهور في ماتختاره فيها من العدد ، فاذا اختارت اول الشهر الاول مثلا ، فلا بد ان تجعله كذلك في الشهر الثاني ، وهكذا ، والمراد من الشهر هنا : المدة ما بين أول رؤية المرأة للدم الى ثلاثين يوما ثم يتبدى بعده الشهر الثاني الى ثلاثين يوما ، وهكذا .

المسألة ٥٣٩

اذا اختارت عددا وتحيضت به ثم تبين لها ان زمان الحيض غير ما اختارته من الأيام ، وجب عليها قضاء الصلوات التى تركتها في تلك الأيام ، وكذلك اذا تبين لها زيادة العدد الذى اختارته على عدد حيضها أو اختلافه معه في بعض الأيام .

المسألة ٥٤٠

اذا كانت المرأة صاحبة عادة وقتية فقط ، وليس لها عدد معين ، واستمر بها الدم ، فعليها ان ترجع الى التمييز في تعيين العدد ، فاذا وجدت من الدم - في وقت عادت - ما هو بصفة الحيض وبشرطه ، تحيضت به ، واذا فقدت التمييز في وقت العادة رجعت الى اقاربها ، فاذا فقدن او اختلفن تخيرت ما بين الثلاثة ايام الى العشرة من كل شهر على ما تقدم في المبتدئة ، والاحوط ان تختار السبعة ، وعليها ان تجعل العدد الذى تأخذه من عادة اقاربها او تختاره من الروايات في وقت عادت المعين .

نعم ، يشكل الحكم برجوعها الى الاقارب اذا كانت صاحبة عادة ولكنها نسيت العدد دون الوقت كما هي احدى صور المسألة ، ولا يترك الاحتياط في هذه الصورة بأن تختار من العدد ما يوافق عادة الاقارب اذا وجدن ولم يختلفن .

المسألة ٥٤١

اذا علمت - على وجه الاجمال - ان عدد ايامها يزيد على ثلاثة ايام

فليس لها ان تختار الثلاثة ، واذا علمت ان ايامها في عاداتها لا يبلغ السبعة او الثمانية مثلا او العشرة فليس لها ان تختار ذلك العدد ، وهكذا الحكم في المضطربة والناسية .

المسألة ٥٤٢

اذا كانت للمرأة عادة عددية فقط ، واستمر بها الدم ، رجعت في تعيين وقتها الى التمييز ، فجعلت الدم الذي توجد فيه صفات الحيض ويتحقق فيه شرطه وقتا لها ، وتحيضت به اذا كان موافقا لعدد ايام عاداتها ، واذا كانت ايام التمييز اقل من عدد ايامها اكملت العدد من الدم بعده ، وان كان فاقدا للصفات ، وان كانت ايام التمييز اكثر تحيضت بعدد المادة ، وعملت في الباقي أعمال المستحاضة .

واذا فقدت التمييز تحيضت من اول الدم بعدد ايام عاداتها .

المسألة ٥٤٣

لا فرق بين السواد والحمرة في الدم فكلاهما وصف للحيض ، فاذا رأت الدم اسود يوما واحدا ورأته احمر يومين بعده فقد حصل الشرط في الدم وأمكن ان تجعله حيضا وان اختلف لونه ، واذا رآته ثلاثة ايام اسود ، وثلاثة ايام احمر تحيضت بستة ايام لا بثلاثة ، واذا رآته ستة ايام اسود ، وستة ايام احمر كانت من فاقدة التمييز لتجاوز الدم عن العشرة وان اختلف لون الدم كذلك .

المسألة ٥٤٤

اذا رأت المرأة التي حكمها الرجوع الى التمييز دما بصفة الحيض وبشرطه فلم يكن اقل من ثلاثة ايام ولا اكثر من عشرة ، ثم رأت بعده دما بصفة الاستحاضة عشرة ايام ثم وجدت دما آخر بصفة الحيض وشرطه جعلتهما حيضين .

المسألة ٥٤٥

اذا رأت الدم بصفة الحيض ثلاثة ايام متفرقة في ضمن العشرة ، فهي فاقدة التمييز على الاقوى من اعتبار التوالى في الثلاثة ، وحكمها

الرجوع الى عادة الأقارب ، فان فقدن فالى الروايات . واذا كانت ناسية فحكمها الرجوع الى الروايات ، ولا يترك الاحتياط بالجمع بين الوظيفتين في بقية العشرة بل في جميع العشرة .

المسألة ٥٤٦

لا يحصل التمييز في الدم حتى يكون بعضه متصفا بصفات الحيض ، ويكفي وجود واحدة منها ، وبعضه فاقد لها جميعا ، فلا تمييز اذا وجدت الاوصاف في الدم كله واختلف بعضه عن بعض في الشدة والضعف او في كثرة الصفات وقلتها .

المسألة ٥٤٧

يقدّم حق الزوج اذا أرادت الزوجة أن تختار بعض الأيام من الشهر لتتحيض فيها ، وكان ذلك متافيا لحقه ، ولكنها متى اختارت ولو عصيانا كانت حائضا وحرم عليه وطؤها . وله ان يمنعها من الاحتياط الاستعجابي وليس له ان يمنعها من الاحتياط الوجوبي .

المسألة ٥٤٨

اذا أخذت مستمرة الدم بمعادتها فتحيضت بأيامها ، او رجعت الى التمييز او الى الاقارب او الى الروايات فأخذت به وعملت ، ثم تبين لها ان أيام حيضها غير تلك الايام وجب عليها قضاء ما تركته من الصلوات ووجب عليها الاتيان بالصلاة اذا كان وقتها باقيا .

الفصل الثامن والعشرون في أحكام الحائض

المسألة ٥٤٩

يحرم على المرأة الحائض بالحرمة التشريعية كل عبادة تشترط فيها الطهارة ، كالصلاة والطواف والصوم والاعتكاف ، وتحرم عليها قراءة آيات السجدة خاصة من سور الغزائم ، وان كان الأحوط الامتناع من قراءة مجموع السور المذكورة .

المسألة ٥٥٠

تبطل صلاة المرأة اذا حاضت في اثنائها ، ولو في اثناء التسليم منها ، ولا تبطل صلاتها مع الشك في خروجه في اثنائها ، ولا يجب عليها انفحص ، واذا امت صلاتها ثم تبين لها ان الدم قد خرج في اثناء الصلاة انكشف بطلانها •

المسألة ٥٥١

تجب على المرأة سجدة التلاوة اذا استمعت الى قراءة آية السجدة من سورة العزيمية ، او قرأتها هي غافلة او ناسية او جاهلة او عامدة ، وان اثبت بالقراءة مع العمد ، بل تجب عليها السجدة على الاحوط اذا سمعت قراءة الآية وان لم تقصد الاستماع اليها •

المسألة ٥٥٢

تصح منها صلاة الاموات ، وتجوز لها سجدة الشكر ، وتصح منها الاغسال المندوبة ، بل تستحب لها كفسل الجمعة وغسل الاحرام وغسل التوبة •

المسألة ٥٥٣

يحرم على الحائض - على الاحوط - ان تمس اسم الله وسائر اسمائه وصفاته المختصة به ، بل وغير المختصة اذا كان هو المقصود بها ، وان تمس اسم الله تعالى في اى لغة ، ويحرم عليها - على الاحوط - ان تمس اسماء الانبياء والائمة (ع) •

ويحرم عليها أن تمس خط المصحف على ماتقدم بيانه ، في ما يحرم على الجنب •

المسألة ٥٥٤

يحرم عليها ان تدخل المسجد الحرام ومسجد الرسول (ص) ، وان كان دخولها على نحو المرور والاجتياز ، على النحو الذى تقدم بيانه في ما يحرم على الجنب ، واذا طرأ لها الحيض في احد المسجدين وجبت عليها المبادرة بالخروج من غير تيمم ، وكذلك اذا دخلت احدهما عامدة

او جاهلة او ناسية ، والدم لا يزال مستمرا ، فعليها الخروج فورا من غير تيمم . واذا دخلت احد المسجدين بعد انقطاع الدم عنها وقبل الاغتسال وجب عليها التيمم للخروج ، الا اذا كان زمان الخروج أقصر من وقت التيمم ، واذا كان مساويا له تغيرت ، وتراجع المسألة الاربعمئة والحادية والخمسون في تفصيل ذلك وما يتصل به .

المسألة ٥٥٥

يحرم على العائض ان تمكث في احد المساجد او تتردد فيها او تدخل فيها لوضع شيء في المسجد ، ويجوز لها الدخول على نحو المرور والمبور بأن تدخل من باب وتخرج من آخر ، ولا يجوز لها الدخول لغير الاجتياز ، ولا الدخول والاجتياز اذا استلزم تلويث المسجد وتراجع المسألة الاربعمئة والثانية والخمسون .

والمشاهد المشرفة والرواقات فيها بحكم المساجد في ذلك على الاحوط .

المسألة ٥٥٦

يحرم وطء العائض قبلا حتى يبيعض الحشفة من غير انزال على الاقوى ، والحرمة في ذلك شاملة لكل من الرجل والمرأة ، وحتى اذا اتفق خروج حيض المرأة من غير قبلها ، فيحرم وطؤها قبلا .

وحكم وطء العائض في دبرها هو حكم وطء غير العائض فيه ، وقد تقدم ان الاقوى جوازه على كراهة شديدة .

ويجوز للرجل ان يستمتع بالعائض بغير الوطء كالتقبيل والتفخيز وغيرها . نعم يكره للرجل ان يستمتع منها بما بين السرة والركبة مباشرة ، ولا كراهة فيه اذا كان من فوق اللباس .

المسألة ٥٥٧

حرمة وطء العائض شاملة للزوجة الدائمة والمتمتع بها والمملوكة والمحللة ، بل حتى الاجنبية فتحرم من هذه الجهة ايضا ، ولا فرق في الحرمة بين ان يكون الحيض وجدائيا ، او تمبديا بالرجوع الى العادة او التمييز او غيره عند استمرار الدم ، وكذلك ايام الاستظهار .

ولا يجوز للرجل الاستمرار في المقاربة اذا علم بخروج الحيض في
اثناء الجماع .

المسألة ٥٥٨

اذا ظهرت المرأة من حيضها جاز للرجل وطؤها وان لم تفتسل بعد ،
نعم يكره له ذلك ، والاحوط ان تفتسل فرجها قبل الوطء وان كان
الاقوى عدم وجوب ذلك ايضا .

المسألة ٥٥٩

يسمع قول المرأة اذا اخبرت عن نفسها بأنها حائض او طاهر فتترتب
عليه الآثار من حرمة وطئها وجوازه ، ومن صحة طلاقها وعدمها ، نعم
يشكل قبول قولها اذا كانت متهمة .

المسألة ٥٦٠

اذا وطأ الرجل زوجته وهي حائض ، وكان عالما عامدا عاقلا
فالمشهور بين المتقدمين - على ما قيل - وجوب الكفارة عليه بدینار اذا
كان الوطء في أول الحيض ، وينصف دينار اذا كان في وسطه ، وبربع
دينار اذا كان في آخره ، ولكن الاقوى استحباب ذلك .

والدينار مثقال شرعي من الذهب المسكوك ووزنه ثمان عشرة
حمصة .

وقالوا : اذا وطأ المالك مملوكته وهي حائض ، فعليه ثلاثة امداد
من الطعام يتصدق بها على ثلاثة مساكين ، والاقوى عدم الوجوب كذلك ،
ولا بأس بان يتصدق بها برجاء المطلوبة .

المسألة ٥٦١

اذا تكرر منه الوطء في الحيض تكررت الكفارة على الظاهر ، سواء
كفر عن الوطء الاول ام لم يكفر ، وسواء كان الوطء في وقت واحد
ام كان في أول الحيض ووسطه وآخره ، والامر سهل بعد البناء على
الاستحباب .

المسألة ٥٦٢

الظاهر ان عليه دفع الدينار نفسه للمسكين ، ولا يكفي دفع القيمة الا عند التعذر ، وعليه فالمناط اعلى القيم ، والامر سهل كذلك بعد البناء على الاستحباب .

المسألة ٥٦٣

لا يصح طلاق الزوجة الحائض ولا المظاهرة منها ، اذا كانت مدخولا بها ولو دبرا ، ولم تكن حاملا ، وكان الزوج حاضرا ، او هو بحكم الحاضر ، واذا طلقها مع هذه الشرائط كان طلاقها باطلا ، وكذلك الحكم في الظهار .

ويصح الطلاق اذا كانت غير مدخول بها او كانت حاملا ، او كان زوجها لا يمكنه استعمال حالها سواء كان حاضرا أم غائبا ، فالمناط في عدم صحة الطلاق هو تمكن الزوج من معرفة حالها سواء كان حاضرا ام غائبا .

واذا كان الزوج نفسه لا يستطيع معرفة حالها ، ووكل غيره ممن يمكنه استعمال حالها لم يصح طلاقها وهي حائض .

واذا ظهرت من الحيض ولم تفتسل بعد ، صح طلاقها وظهارها .

المسألة ٥٦٤

اذا علمت بنقائها من الحيض ، أو ثبت ذلك بالاستبراء ، وجب عليها الفصل للأعمال الواجبة التي تشترط فيها الطهارة ، كالصلاة والصيام والطواف والاعتكاف الواجب ، وأمر به على نحو الشرطية للأعمال غير الواجبة التي يشترط فيها الطهارة ، كالصلاة المندوبة والدخول الى المساجد ومس المصحف ، واستحب للأعمال المستحبة التي تستحب لها الطهارة ، كالطواف المندوب واستحب للكون على الطهارة وغيره من الغايات المستحبة .

المسألة ٥٦٥

كيفية غسل الحيض هي كيفية غسل الجنابة فيجري فيه كل ماتقدم في غسل الجنابة وتفصيل القول فيه من الترتيب والارتماس وغير ذلك .

المسألة ٥٦٦

الاحوط الذي لا ينبغي تركه ان يضم الوضوء الى الغسل في غسل الحيض وغيره من الاغسال - غير غسل الجنابة - وان كان الاقوى عدم الحاجة اليه ، وكفاية الغسل عن الوضوء في جميع الاغسال .
واذا اريد الوضوء مع غسل الحيض او غيره فالأفضل ان يكون الوضوء قبل الغسل .

المسألة ٥٦٧

اذا لم تجد الماء للغسل ، او تعذر عليها استعماله وجب عليها التيمم بدلا عن الغسل ، فاذا وجدت الماء بقدر الوضوء ولم يتعذر عليها كالغسل توضأت على الاحوط ثم تيممت وان كان الاقوى عدم وجوب الوضوء كما تقدم ، واذا تعذر الوضوء ايضا تيممت عن الوضوء ايضا للاحتياط المتقدم .

المسألة ٥٦٨

اذا تيممت لعدم وجود الماء او لتعذر الغسل عليها ، فلا يبطل تيممها مادام العذر موجودا ، فاذا احدثت بالحدث الاصفر كان عليها الوضوء او التيمم بدلا عنه اذا كان متعذرا ولم تجب عليها اعادة التيمم بدلا عن الغسل حتى تتمكن من الغسل .

المسألة ٥٦٩

يجب على المرأة قضاء صيام شهر رمضان اذا افطرت فيه للحيض ، وكذلك غيره من الصوم الواجب المؤقت على الاحوط فيه ، واما الصوم الواجب بالنذر اذا كان مؤقتا ، فالظاهر بطلان النذر اذا اتفق في ايام الحيض ، فلا يجب على المرأة قضاؤه بعد الحيض الا اذا نذرت على نحو

تعدد المطلوب ، بحيث يكون الصوم واجبا على كل حال ، ويكون وقوعه في الوقت مطلوبيا آخر ، فاذا كان نذرهما على هذا الوجه وافطرت فيه للحيض وجب عليها الاتيان بالصوم بعد الوقت وليس من القضاء للموقت .

المسألة ٥٧٠

يجب على المرأة قضاء الصلاة الواجبة غير اليومية اذا فاتتها للحيض ، كصلاة الآيات ، وصلاة الطواف ، ولا يجب عليها قضاء الصلاة اليومية .
واما الصلاة الواجبة بالنذر اذا كانت مؤقتة ، كما اذا نذرت صلاة جعفر في يوم الجمعة او في شهر رمضان فاتفق ذلك في ايام حيضها ، فالظاهر بطلان النذر كما تقدم في الصوم ، فلا يجب قضاؤها بعد الظهر من الحيض الا اذا كان نذرهما على نحو تعدد المطلوب كما قلنا في الصوم ، فيجب عليها الاتيان بالصلاة بعد الوقت .

المسألة ٥٧١

يجب عليها قضاء الصلاة اليومية اذا دخل وقتها قبل طرود الحيض وتمكنت من تحصيل شرائطها الواجبة عليها ومن ادائها بحسب حالها من السفر والعسر والصحة والمرض والسرعة والبطء ، فاذا هي لم تصلها وجب عليها قضاؤها .

بل لا يبعد وجوب القضاء عليها اذا أدركت من الوقت ما يسع الصلاة تامة وان لم يسع الطهارة وتحصيل الشرائط معها ، اذا كانت متمكنة من تحصيل الطهارة وبقية شرائط الصلاة قبل الوقت وان لم تحصلها بالفعل لصدق فوت الصلاة .

المسألة ٥٧٢

اذا ظهرت من الحيض وأدركت من الوقت ما تحرز به شرائط الصلاة مع الطهارة وادراك ركعة منها ، وجب عليها اداء تلك الصلاة ، فاذا تركتها حتى خرج الوقت وجب عليها قضاؤها ، بل لا يبعد وجوب القضاء اذا أدركت من الوقت ركعة مع الطهارة وان لم تحرز بقية الشرائط

الآخري اذا كانت متمكنة من تحصيل الشرائط قبل طهرها ، كما تقدم في المسألة السابقة •

المسألة ٥٧٣

اذا شكت في ان الوقت الباقي يسع صلاة الركعة مع الشرائط وجبت عليها المبادرة ، واذا تركت الصلاة ثم استبان لها سعة الوقت وجب عليها القضاء •

المسألة ٥٧٤

اذا أدركت من وقت الظهرين بعد انطهارة مقدار خمس ركعات وجب عليها ان تصليهما معا ، فاذا هي تركت وجب عليها قضاؤهما ، واذا بقي من الوقت مقدار اربع ركعات صلت العصر وحدها ، فان هي لم تصلها وجب عليها قضاؤها وكذلك في العشاءين فاذا كانت مسافرة أدركت صلاة الظهرين بادراك ثلاث ركعات من الوقت ، وأدركت العشاءين بادراك اربع ركعات •

المسألة ٥٧٥

اذا ذكرنا في مباحث الحيض او الاستحاضة ان المرأة تحتاط بالجمع بين الوظيفتين او تجمع بين تروك العائض واعمال المستحاضة ، فالمراد ان على هذه المرأة ان تجتنب كل ما يحرم على العائض مما قد تقدم ذكره ، وان تأتي مضافا الى ذلك باعمال الاستحاضة التي تجب عليها لو كان معها استحاضة من غسل او وضوء وتبديل خرقة وقطنة وتأتي بالصلاة بعد ذلك ، ولا منافاة في ذلك لأن حرمة الصلاة على العائض انما هي حرمة تشريعية ، فلا تنافي ان تأتي بها برجاء المطلوبية وكذلك ما يأتي في النفاس ، واذا قلنا في ايام النقاء المتخلل في الحيض الواحد ان على المرأة ان تجمع فيه بين تروك العائض واعمال الطاهر ، فالمراد كذلك ان تأتي بما يجب على الطاهر من وضوء وصلاة وغيرها برجاء المطلوبية وان تجتنب ما تجتنبه العائض من محرمات •

المسألة ٥٧٦

يستحب للعائض في وقت الصلاة ان تحتشي وتبدل القطنة والخرقة

وتتوضأ وتقعّد في مصلاها بمقدار الصلاة مستقبلية القبلة ، وان تشتغل بالذكر والتسبيح والتهلّيل والتحميد ، والصلاة على النبي وآله ، وقراءة القرآن ، ولا تكره قراءة القرآن لها في هذا الوقت ، فان لم تتمكن من الوضوء تيممت بدلا عنه ، والأولى أن لا تفصل بين الوضوء أو التيمم والاعمال المذكورة ، ولا تختص الاعمال المتقدمة بالصلاة اليومية على الظاهر فتستحب في وقت صلاة الآيات مثلا .

المسألة ٥٧٧

يكراه للحائض ان تغتضب وان تقرأ القرآن حتى أقل من سبع آيات وتشدد الكراهة كلما كثرت القراءة ، ويكره لها حمل القرآن ، ولمس هامشه وما بين سطوره .

المسألة ٥٧٨

يصح للحائض ان تفتسل الاغسال الواجبة - غير غسل الحيض - فاذا أجنبت او مست ميتا وهي حائض صح لها ان تفتسل منهما ويرتفع به حدثهما وان كان حدث الحيض لا يزال باقيا .

واذا فاجأها الحيض وهي تفتسل عن الجنابة او عن مس الميت صح لها ان تتم غسلها ، وقد تقدم ذلك في المسألة الاربعمئة والثامنة والتسمين .

وتصح منها الوضوءات المندوبة التي لا ترفع الحدث .

الفصل التاسع والعشرون في الاستحاضة

المسألة ٥٧٩

الثالث من الاغسال الواجبة : غسل الاستحاضة .

وسببه هو خروج دم الاستحاضة من المرأة على الوجه المخصوص . وقد تقدم في أول فصل الحيض ان دم الاستحاضة - في الغالب - دم اصفر بارد رقيق فاسد يخرج بغير قوة ولا حرارة ، وقد يكون بصفات الحيض ، ولاحد له في القلة والكثرة .

وكل دم تراه المرأة مما حكم بأنه ليس حيضاً ولا نفاساً ، ولم يكن دم قرح ولا جرح فهو دم استحاضة . والاحوط - استحباً با اجراء أحكام الاستحاضة في كل دم لم يعلم بالامارات الشرعية كونه من غيرها وان كان مشكوكا .

المسألة ٥٨٠

إذا خرج الدم المذكور من المرأة الى خارج الفرج ولو قليلا تعلقت به أحكام الاستحاضة ، واستمر الحدث مادام الدم موجودا ولو في باطن الفرج ، وإذا لم يخرج منه شيء وكان بحيث يمكن اخراجه بقطنة ونحوها ، فلا يترك الاحتياط للمرأة بأن تجمع بين احكام الطاهر والمستحاضة ، وإذا تعمدت اخراجه بقطنة ونحوها جرت عليه أحكام الاستحاضة وقد تقدم مثله في دم الحيض .

المسألة ٥٨١

يجب على المستحاضة ان تختبر حالها لتعلم ان استحاضتها من أي الاقسام فتعمل بحكمها .

والاختبار : ان تدخل قطنة وتصبر بمقدار يكفي لمعرفة حال الدم ، وانه يطوق القطنة او يغمسها او يزيد على ذلك فيسيل ، ثم تخرج القطنة وتنظرها ، فان وجدت الدم قد لوث القطنة من غير ان يغمسها او يغمس بعض اطرافها فالاستحاضة قليلة ، وان رآته قد غمس القطنة او غمس بعض اطرافها ولم يسل الى الخرقه ، فالاستحاضة متوسطة . وان غمس القطنة وسال الى الخرقه فالاستحاضة كثيرة .

المسألة ٥٨٢

يجب على المرأة اذا كانت استحاضتها قليلة ان تتوضأ لكل صلاة ، فلاكتفي بوضوء الفريضة الاولى للثانية ، ولا بوضوء الفريضة للنافلة ، ولا بوضوء النافلة الاولى للنافلة الثانية ، فلكل ركعتين من النافلة وضوء .

والاحوط لها ان تبدل القطننة او تطهرها لكل صلاة كذلك بل لا يترك ذلك ، نعم لا يجب تبديلها او تطهيرها اذا اتفق عدم سراية الدم اليها في بعض الصلوات .

ويجب عليها اذا كانت استحاضتها متوسطة : ان تفتسل قبل صلاة الصبح ، وان تتوضأ لكل صلاة فريضة او نافلة — كما تقدم في القليلة — حتى بعد الفسل لصلاة الغداة على الاحوط ، وان تحتاط بتبديل القطننة او تطهرها كما تقدم ، ولا يجب التبديل او التطهير اذا اتفق عدم سراية الدم .

ويجب عليها اذا كانت الاستحاضة كثيرة : ان تفتسل لصلاة الغداة — كما ذكرنا في المتوسطة ، وان تفتسل غسلا ثانيا للظهرين تجمع بينهما ، وان تفتسل غسلا ثالثا للمشاءمين تجمع بينهما ، وان تتوضأ لكل صلاة فريضة او نافلة كما تقدم في القليلة حتى بعد الاغسال الثلاثة على الاحوط . وان تحتاط بتبديل الخرقنة والقطننة .

ولا يجب تبديل الخرقنة ولا القطننة اذا اتفق عدم سراية الدم اليها في بعض الصلوات كما تقدم في المتوسطة والصغرى .

ويجوز لها ان تفرق بين الصلوات فتكون الاغسال خمسة بعدد الفرائض ، ولا يجوز لها ان تجمع بين اكثر من قريضتين بفسل واحد . وتكفي اغسال الفرائض للنوافل ، وتأتي لكل ركعتين من النافلة بوضوء على الاقوى في غير اوقات الاغسال ، وعلى الاحوط في اوقات الاغسال للمتوسطة والكثيرة اذا أتت بالنافلة بعد الفسل للفريضة .

المسألة ٥٨٣

اذا صلت المرأة صلاة الغداة ثم حدثت لها الاستحاضة المتوسطة لم يجب عليها الفسل للفجر ، ويجب لصلاة الظهرين ، واذا رأتها بعد صلاة الظهرين ، وجب عليها الفسل للمشاءمين ، فاذا استمرت بها الى اليوم الثاني وجب عليها الفسل للغداة .

واذا استحاضت بالمتوسطة قبل الفجر وتركت الفسل للغداة عامدة او ناسية وجب عليها الفسل للظهرين واعادة صلاة الصبح وان انقطعت

استحاضتها قبل وقتها ، وإذا استحاضت بالمتوسطة قبل الفجر وانقطع قبل صلاته وجب عليها غسل الفداة ، فان لم تفعل وجب للظهرين وعليها اعادة الصبح .

المسألة ٥٨٤

إذا حدثت لها الاستحاضة الكثيرة بعد ان صلت الفجر لم يجب عليها في ذلك اليوم غسل الفجر وجب عليها غسل للظهرين وغسل للعشائين ، وإذا حدثت بعد صلاة الظهرين وجب عليها غسل العشائين فقط ، فإذا استمرت الى اليوم الثاني وجبت عليها الاغسال الثلاثة .

المسألة ٥٨٥

إذا حدثت الاستحاضة المتوسطة للمرأة وهي في اثناء صلاة الفداة وجب عليها الغسل واستئناف الصلاة ، وكذلك الحكم في الكثيرة ، وإذا حدثت الاستحاضة القليلة في اثناء الصلاة وجبت عليها اعادة الوضوء واستئناف الصلاة .

المسألة ٥٨٦

يجب ان يكون غسل الفداة بعد الفجر فلا يكفي ان تفتسل لها قبل الوقت ، نعم ، اذا أرادت ان تصلي صلاة الليل قبل الفجر جاز لها ان تقدم غسل الفداة على الوقت بمقدار الغسل وصلاة الليل لا أكثر على الاحوط .

ولا يكفي عن غسل الفداة على الاحوط ان تفتسل قبل الفجر لبعض الغايات الأخرى وان دخل الوقت بعده بلا فصل ، فلا يترك الاحتياط باعادة الغسل في الوقت للصلاة .

المسألة ٥٨٧

إذا صلت المستحاضة ولم تختبر حالها او تعلم ان استحاضتها من اى الاقسام كانت صلاتها باطلة . الا اذا طابقت بعملها الواقع وحصل منها قصد القرية لفئلة ونحوها .

وإذا لم تتمكن المستحاضة من اختبار حالها وجب عليها ان تأتي بما تتيقن منه صحة صلاتها ، وإذا كانت لها حالة سابقة من القلة او الكثرة أو التوسط في الاستحاضة أخذت به .

المسألة ٥٨٨

لا يكفي الاختبار قبل دخول وقت الصلاة ، الا ان تعلم بان حالها لم يتغير ، ولا يكفي الاختبار اذا تأخر عنه اداء الوظيفة تأخرا يحتمل معه تغير حالها وان كان في الوقت .

المسألة ٥٨٩

لا يجب تجديد الوضوء ولاتبديل القطنة ولا الخرقه او تطهيرهما اذا اصابهما الدم ، لقضاء الاجزاء المنسية من الصلاة ، وسجود السهو اذا أتى به بلا فصل .

واما ركعات الاحتياط لبعض الشكوك فلا يترك الاحتياط بالاثنيان بها قبل تجديد الاعمال المذكورة ثم اعادتها بعد التجديد .

وإذا أرادت إعادة الصلاة جماعة او للاحتياط وجب ان تجدد لها الاعمال .

المسألة ٥٩٠

إذا انقطع الدم قبل دخول وقت الفريضة لزم تجديد الاعمال المتقدم ذكرها لتلك الفريضة حتى الفسل اذا كانت مما يجب له الفسل ، ثم لا يجب تجديد الاعمال للفرائض الآتية بعدها اذا كان الدم على انقطاعه ، فإذا كانت الاستحاضة متوسطة وانقطع الدم قبل الفجر وجب الفسل لصلاة الفجر ولزم تجديد الاعمال على ماتقدم ذكره ، وإذا بقي الدم على انقطاعه الى صلاة الظهر لم يجب تجديد الاعمال لها حتى الوضوء اذا لم ينتقض وضوؤها لصلاة الغداة ، وهكذا في العصر والعشاءين ، وإذا تجدد الدم بعد انقطاعه بعد ان صلت الظهر وجب تجديد الاعمال لصلاة العصر ثم للصلوات الآتية مادام الدم مستمرا ، وهكذا اذا كانت الاستحاضة كثيرة مع ملاحظة الفروق بينها في الاعمال ، فلا يجب تجديد

الفصل للظهيرين وللعشائين ولا تبديل الخرق في الصورة الاولى مادام
الدم على انقطاعه ، ويجب تجديدها في الصورة الثانية في ما يجدد من
الاعمال عند تجديد الدم واستمراره .

المسألة ٥٩١

تجب عليها المبادرة الى الصلاة بعد الفسل والوضوء على الاحوط ،
فاذا اُخرت صلاتها عن الاعمال مدة لم تصح صلاتها الا اذا علمت
بانقطاع الدم وعدم تجديد الحدث طيلة هذه المدة .

المسألة ٥٩٢

وجوب المبادرة عليها للصلاة بعد الاتيان بالاعمال لا يمنعه من ان
تأتي بالاذان والاقامة لصلاتها ، والادعية الماثورة او تأتي بسائر
المستحبات فيها .

المسألة ٥٩٣

يجب عليها التحفظ التام من خروج الدم بعد الوضوء والفسل
بالتحشي بالقطن ونحوه ، وشد الموضع او الاستشفار وغير ذلك مما
يعبس الدم ، ويمنع خروجه .

واذا قصرت في التحفظ فخرج الدم وجب عليها اعادة الصلاة ، ولا
يترك الاحتياط باعادة الفسل ، واذا كان الدم مستمر السيلان فالاحوط
تقديم ذلك على الفسل .

المسألة ٥٩٤

يشترط في صحة صوم المستحاضة ان تأتي بالاغسال النهارية لذلك
اليوم فاذا تركتها جميعا او تركت بعضها بطل صومها ، وكذلك يعتبر
في صحته ان تأتي بفسل العشائين لليلة الماضية - على الاحوط - فلا
يصح صوم اليوم اذا تركت غسل ليلته السابقة عليه ، نعم اذا تركت
غسل العشائين وقدمت غسل الفجر على الوقت لصلاة الليل صح صومها ،
واما الوضوءات وبقية اعمال المستحاضة فهي شروط لصحة الصلاة
وليست شروطا في صحة الصيام .

المسألة ٥٩٥

إذا علمت المستحاضة بأن دمها ينقطع في آخر الوقت انقطاع برء او انقطاع فترة تسع الصلاة وجب عليها التأخير الى ذلك الوقت ، وكذلك مع رجاء الانقطاع • وإذا وصلت قبل ذلك كانت صلاتها باطلة •
نعم تكون الصلاة صحيحة إذا تأتي منها قصد القرية لفظة ونحوها ثم انكشف عدم انقطاع الدم •

المسألة ٥٩٦

إذا انقطع الدم عن المستحاضة انقطاع برء قبل ان تبدأ بالاعمال وجب عليها ان تغتسل إذا كانت استحاضتها توجب الغسل ، وان تتوضأ معه على الاحوط ، ثم تأتي بالصلاة ، وإذا كانت استحاضتها توجب الوضوء كان عليها الوضوء فقط ثم الصلاة •
وإذا انقطع عنها بعد ان شرعت في الاعمال قبل الفراغ من الصلاة تركتها واستأنفت على ماتقدم ، وإذا انقطع عنها بعد ان اتمت الاعمال والصلاة اعادت، وإذا علمت ان الدم قد انقطع عنها قبل ان تغتسل وتتوضأ صحت اعمالها وصلاتها ولم تحتاج الى إعادة •

المسألة ٥٩٧

إذا انقطع الدم عن المستحاضة انقطاع فترة تسع الطهارة والصلاة لزمها ما ذكرناه في المسألة المتقدمة على الاحوط ، وكذلك إذا كانت الفترة تسع الطهارة وبعض الصلاة على الاحوط ايضا •
وإذا شكت في ان الفترة تسع الصلاة ام لا ، او شكت في ان الانقطاع انقطاع برء او انقطاع فترة فالظاهر وجوب الاستئناس إذا كان الانقطاع في أثناء الأعمال قبل الفراغ من الصلاة ، والاعادة إذا كان بعدها في كلتا صورتين •

المسألة ٥٩٨

إذا انقطع الدم عن المستحاضة المتوسطة او الكثيرة انقطاع برء

وجب عليها الفسل للانقطاع كما تقدم ، وان علمت بعدم خروج دم منها بعد غسلها للصلاة السابقة لم يجب عليها الفسل .

المسألة ٥٩٩

اذا انتقلت استحاضتها من القليلة الى المتوسطة او الكثيرة ، او من المتوسطة الى الكثيرة ، فان كان انتقالها بعد ان اتمت الاعمال والصلاة صحت اعمالها وصلاتها ، ولم تجب عليها الاعادة ، وان كان انتقالها قبل الشروع في الاعمال وجب عليها ان تعمل عمل الاعلى .

وان كان انتقالها بعد الشروع في الاعمال وقبل اتمامها فعليها استئناف الاعمال والعمل على الاعلى ، حتى في الانتقال من المتوسطة الى الكثيرة . وقد اغتسلت للفداء ولم تصلها او كانت في اثناء الصلاة ، فانه يجب عليها استئناف الفسل والعمل مثل اعمال الاستحاضة الكثيرة .

المسألة ٦٠٠

اذا انتقلت استحاضتها من المتوسطة الى القليلة ، او من الكثيرة الى المتوسطة او القليلة استمرت على عملها الاول لصلاة واحدة بعد الانتقال ، ثم عملت بعد ذلك عمل الادنى ، فاذا تبدلت المتوسطة قليلة قبل صلاة الفداء ، وجب عليها ان تفتسل لصلاة الفداء كما هو حكم المتوسطة ، وان تتوضأ لكل واحدة من الصلوات الآتية بعد ذلك كما هو حكم القليلة . فان هي لم تفتسل وجب عليها الفسل للظهور واعادة صلاة الفداء كما هو حكم المتوسطة .

واذا تبدلت الكثيرة متوسطة قبل صلاة الظهر ، وجب عليها ان تفتسل لصلاة الظهر كما هو حكم الكثيرة ، وان تتوضأ بعد ذلك للمصر ولكل واحدة من المشايين كما هو حكم المتوسطة ، واذا هي لم تفتسل للظهر وجب عليها ان تفتسل للمصر اذا لم يبق الا وقتها المختص وعليها ان تقضي صلاة الظهر كما هو حكم الكثيرة .

المسألة ٦٠١

يجب على المستحاضة القليلة ان تجدد الوضوء لكل عمل تشترط فيه

الطهارة كالطواف الواجب وصلاة الطواف بعده ثم طواف النساء والصلاة بعده ، ولا يكفيها وضوء الصلاة اليومية ، ولا وضوء واحد للجميع ، حتى في مس كتابة القرآن اذا وجب عليها مرارا ، فيجب عليها الوضوء لكل مرة على الاحوط ، ويجوز لها دخول المساجد والمكث فيها ، ولا يجب الوضوء لهما •

المسألة ٦٠٢

اذا أدت المستحاضة المتوسطة او الكثيرة جميع ما يجب عليها من الاعمال صحت صلاتها وكانت بحكم الطهارة ، فيجوز لها كل عمل تشترط فيه الطهارة فلها ان تدخل المساجد وتمكث فيها وان تقرأ العزائم وتمس خط القرآن ، ويجوز وطؤها •

واذا اخلت باغسال الصلاة ، فالاقوى جواز دخول المساجد لها والمكث فيها وقراءة العزائم ، وان كان الاحوط استحبابا ان تفتسل لها ، ولا يجوز وطؤها على الاحوط بل على الاقوى حتى تفتسل •

ولا يجوز لها مس خط المصحف حتى تفتسل ، ويكفيها غسل الصلاة ، والاحوط الوضوء معه ، واذا ارادت تكرار مس خط المصحف ، ففي وجوب تكرار الغسل لذلك تأمل • ولكن فيه احتياطا لا يترك ، واحوط منه ترك المس مع سعة وقته •

المسألة ٦٠٣

تجب على المستحاضة صلاة الآيات ، ويجب ان تعمل لها ما عمله للنصلاة اليومية ، فيجب الغسل لها اذا لم تكن قد اغتسلت لليومية ، واذا كانت قد اغتسلت لليومية ففي وجوب تكرار الغسل لها تأمل ، وخصوصا في الوقت ولكنه احتياطا لا يترك •

المسألة ٦٠٤

يجوز للمستحاضة ان تقضي الفوائت من الصلاة ، ويجب عليها ان تأتي بجميع ما يجب عليها من الاعمال لكل صلاة ، ولا يكفي بنسائها للصلوات الادائية على الأحوط •

المسألة ٦٠٥

إذا أحدثت بالحدث الاصغر في اثناء غسلها استأنفت الغسل على الاحوط وتوضأت بعده ، وحين تستأنف الغسل تأتي بالافعال التي أتت بها أولا برجام المطلوبة ، وإذا كان الغسل ارتماسيا أعادت الغسل برجام المطلوبة ثم توضأت ، وقد تقدم ذلك في المسألة الاربعمئة والسابعة والتسعين .

المسألة ٦٠٦

إذا أجنبت أو مست ميتا في اثناء غسلها من الاستحاضة وكان غسلها مرتبا جاز لها ان تعدل عنه الى الارتماس فترتمس بنية الغسلين معا ، ولا وضوء عليها بعده إذا كان أحدهما جنابة ، ويجوز لها ان تتم غسلها الاول ثم تفتسل بعده للحدث الجديد ترتيبا أو ارتماسا إذا لم يناف ذلك المبادرة الى الصلاة بعد غسل الاستحاضة ، وإذا استحاضت بالكبرى في اثناء الغسل للوسطى استأنفت الغسل والعمل للكبرى .

المسألة ٦٠٧

قد يتفق للمرأة ان تستحاض بالوسطى أو بالكبرى مدة قصيرة ثم ينقطع دمها انقطاع يرم قبل صلاة الفريضة ، فيجب عليها الغسل لتلك الفريضة ، فإذا رأت مثل هذه الاستحاضة القصيرة خمس مرات في اليوم ، قبل كل واحدة من الفرائض الخمس مرة ، وجب عليها الغسل في ذلك اليوم خمس مرات بعد الاستحاضات الخمس التي رأتها .

الفصل الثلاثون

في النفاس

المسألة ٦٠٨

الرابع من الاغسال الواجبة : غسل النفاس .

وسببه هو خروج دم النفاس من المرأة ، وهو دم تقذفه الرحم مع الولادة أو بعدها ، على وجه يعلم استناد خروج الدم الى الولادة ، سواء كان الجنين تام الخلقة ام لا وان لم تلج فيه الروح ، وفي المضغة والمعلقة

اشكال ، فلا يترك الاحتياط في الدم الذى يخرج معها بالجمع بين اعمال المستحاضة والنفساء .

واذا شك في الولادة لم يحكم على الدم الذى يخرج في تلك الحال بالنفاس ، واذا علم بالولادة وشك في استناد الدم اليها ففي الحكم بانه نفاس اشكال .

المسألة ٦٠٩

ما يخرج من الدم قبل أول جزء من الولد لا يكون نفاسا ، فان استمر ثلاثة ايام او اكثر ، وفصل بينه وبين النفاس بعشرة ايام حكم بانه حيض ، وان لم يفصل بينه وبين النفاس اقل الطهر ، فلا يترك الاحتياط فيه بالجمع بين اعمال المستحاضة وتروك الحائض وان كان في ايام عادة الحيض ، او كان متصلا بالنفاس ولم يزد مجموعهما على عشرة ايام .

وما علم بانه دم مخاض فهو استحاضة ، وان كان متصلا بدم النفاس ولم يزد مجموعهما على العشرة .

المسألة ٦١٠

لاحد للنفاس في القلة ، فقد يكون قطرات قليلة من الدم تسقط على المرأة في اثناء العشرة ، واذا لم تر المرأة دما فلا نفاس لها ، واذا رأت الدم بعد عشرة ايام من حين الولادة لم يكن نفاسا .

واكثر النفاس عشرة ايام ، وان كان الاولى للمرأة اذا استمر بها الدم فتجاوز العشرة ان تحتاط بعد ايام عادتها ، او بعد العشرة اذا لم تكن ذات عادة الى ثمانية عشر يوما من الولادة فتجمع بين الوظيفتين .

المسألة ٦١١

يبتدىء النفاس عند ظهور أول جزء من الولد ، ولكن عشرة النفاس لا يبتدىء الا بعد تمام الولادة ، فالمدة التي تكون ما بين اول الولادة وتامها لاتعد من العشرة وان طالت وعدت جزءا من النفاس ، واذا حدثت الولادة ليلا ابتداء النفاس مع الولادة كما ذكرنا فتكون الليلة جزءا من النفاس ولا يبتدىء حساب عشرة النفاس الا من اول النهار ،

وإذا حصلت الولادة في اثناء النهار ابتداء حساب العشرة من تمام الولادة،
وأكمل نقصان اليوم الاول من اليوم الحادى عشر ، فإذا كانت الولادة
في الساعة السابعة من النهار مثلاً لم تتم العشرة الا في الساعة السابعة
من اليوم الحادى عشر .

المسألة ١١٢

إذا انقطع دم النفساء على العشرة او قبل تمامها فجميع الدم الذى
رأته نفاس ، سواء استغرق العشرة كلها ام بعضها ، وسواء رأته مجتمعاً
في بعض العشرة ام رأته متفرقاً فيها ، وان كان يوماً ويوماً ، ولا يترك
الاحتياط في النقاء المتخلل بأن تجمع بين اعمال النفساء والطاهر ، وقد
سبق نظير ذلك في الحيض .

ولافرق في الحكم المذكور بين ذات العادة وغيرها ، ومن تكون عاداتها
عشرة ايام او اقل .

وإذا استمر الدم فتجاوز عشرة ايام ، فإن كانت المرأة ذات عادة
معلومة في الحيض اخذت بأيام عاداتها فجعلتها نفاساً ، وجعلت الدم
الباقى استحاضة ، والاحوط — كما تقدم — ان تجمع في الباقي بين
الوظيفتين الى ثمانية عشر يوماً من الولادة .

وإذا كانت مبتدئة او مضطربة فنفساها عشرة ايام ، والباقي
استحاضة ، والاحوط ان تجمع فيه بين الوظيفتين الى الثمانية عشر
كما تقدم .

المسألة ١١٣

إذا كانت المرأة ذات عادة ولم تر الدم في ايام عاداتها بل رأته بعد
انقضائها ثم استمر حتى تجاوز العشرة من حين الولادة ، اخذت بمقدار
عاداتها من حين رؤية الدم ، فإذا زاد ذلك على العشرة من حين الولادة
اقتصرت على اتمام العشرة ، ومعنى ذلك انها تأخذ بأقل الامرين من
العادة واتمام العشرة ، فإذا كانت عاداتها اربعة ايام ورأت النفاس في
اليوم الخامس تنفست به الى اليوم الثامن وهى مقدار ايام عاداتها .

واذا كانت عاداتها ستة ايام ، ورأت الدم في اليوم السابع تنفست به الى نهاية العشرة ولم تكمل العادة ، والأحوط أن تجمع بين الوظيفتين بعد ذلك الى الثمانية عشر اذا استمر الدم اليها .

واذا رأت الدم في اثناء العادة ولم تره في اولها ، ثم استمر حتى تجاوز العشرة ، تنفست به من حين رؤيته وأخذت كذلك بأقل الامرين من العادة واتمام العشرة ، فاذا كانت عاداتها سبعة ايام ورأت الدم في اليوم الثالث من العادة ، فنفسها سبعة ايام الى اليوم التاسع ، وهي ايام عاداتها ، واذا رأت الدم في اليوم السادس فنفسها خمسة ايام الى اليوم العاشر ، وهي ما تحتمله العشرة من ايام العادة ، والاحتياط بالجمع الى الثمانية عشر .

المسألة ٦١٤ .

الدم المتقدم على النفاس اذا لم ينقص عن ثلاثة ايام وفصل بينه وبين النفاس عشرة ايام حكم بأنه حيض ، وان لم يفصل بينه وبين النفاس بعده بأقل الطهر فالحكم فيه مشكل ، ولا يترك الاحتياط فيه بالجمع بين اعمال المستحاضة وتروك الحائض كما تقدم في المسألة الستمائة والتاسعة .

واما الدم المتأخر عن النفاس فالظاهر اعتبار الشرط المذكور فيه فلا يكون حيضا حتى يفصل بينه وبين النفاس قبله بأقل الطهر ، فاذا رآته المرأة قبل ان تتم العشرة كان استحاضة والاحتياط حسن .

المسألة ٦١٥ .

لا يشترط ان يفصل ما بين النفاسين اقل الطهر كما في ولادة التوأمين ، فاذا ولدت احدهما ورأت الدم بعده عشرة ايام او بعدد ايام عاداتها اذا كانت ذات عادة اقل من العشرة ، ثم ولدت الآخر ورأت الدم بعده كذلك كان لها نفاسان مستقلان ، وان اتصل الدمان ولم يفصل بينهما نقام اصلا فضلا عن اقل الطهر .

واذا استمر بها الدم فنفسها للأول بمقدار عاداتها ، وكذلك نفاسها للثاني بعده ، واذا لم تكن لها عادة فنفسها عشرون يوما ، لكل واحد

منهما عشرة ايام وكان الزائد عليها استحاضة •

واذا زاد الدم ما بين الولادتين على عشرة ايام كان الزائد من هذا الدم على المادة في ذات العادة ، والزائد على العشرة منه في غير ذات العادة استحاضة كذلك •

واذا ولدت الثاني قبل ان تتم العادة من النفاس الاول او قبل ان تتم العشرة لغير ذات العادة وكان الدم مستمرا تداخل النفاسان في بعض الايام •

واذا فصل ما بين النفاسين اقل الطهر ، او فصل بينهما نقاء بعد ان اتمت العادة من النفاس الاول او بعد العشرة لغير ذات العادة وجب ان تعمل فيه اعمال الطاهر •

واذا حصل النقاء في اثناء العادة او في اثناء العشرة لغير ذات العادة احتاطت في ذلك النقاء بالجمع بين اعمال النفاس والطاهر كما تقدم •

المسألة ٦١٦

اذا استمر الدم بعد الولادة مدة طويلة ، فالنفاس منه هو ايام العادة لذات العادة ، والعشرة الاولى لغيرها ، وما زاد على ذلك فهو استحاضة . ولا يكون حيضا وان اتفق في ايام العادة في الحيض او كان بصفته •

واذا حصل اقل الطهر بعد انتهاء ايام النفاس والدم لا يزال مستمرا ، فان اتفق الزائد عليه مع ايام العادة في الحيض حكم بحيضيته ، وان لم يكن فيها أو لم تكن ذات عادة رجعت المبتدئة والمضطربة والناسية الى التفصيل التي ذكرناها في مستمرة الدم •

المسألة ٦١٧

اذا انقطع دم النفاس ظاهرا واحتملت وجوده في الباطن وجب عليها في الاحوط اختبار حالها بادخال القطنه ونحوها وتركها هنيهة ثم اخراجها وملاحظتها على نحو ما تقدم في الاستبراء من الحيض •

المسألة ٦١٨

اذا استمر الدم بالنفاس الى ما بعد العادة في الحيض ، واحتملت انه

يتجاوز العشرة وجب عليها الاستظهار بترك العبادة الى ان يستبين لها الحال او تتم العشرة ، فاذا تجاوز الدم العشرة وجب عليها قضاء الصلاة والصوم كما تقدم في الحيض .

المسألة ٦١٩

تشترك النفساء مع العائض في عامة أحكامها فتحرم عليها المبادات المشروطة بالطهارة ، ويحرم عليها مس كتابة القرآن . ويحرم عليها مس اسم الله وقراءة العزائم وإيماضها حتى البسطة بقصدها ودخول المساجد والمكث فيها على الاحوط في مس اسم الله وما يهمله جميعا ، ويحرم وطؤها وطلاقها ، ويكره وطؤها بعد انقطاع الدم عنها وقبل الغسل ، ويجب عليها الغسل بعد انقطاع النفاس ، او انتهاء المادة او العشرة في غير ذات المادة ، اذا علمت بتجاوز الدم العشرة ، ويجب عليها قضاء الصوم والصلاة الواجبين غير اليومية .

ويستحب لها الوضوء في أوقات الصلاة وان تقعد في مصلاها مستقبلة القبلة ، وتشتغل يذكر الله بقدر الصلاة .

المسألة ٦٢٠

غسل النفاس كغسل الجنابة في كفيته ترتيبا او ارتماسا ، والاحوط الذي لا ينبغي تركه ان يضم الوضوء اليه ، وان كان الاقوى كفاية الغسل عن الوضوء فيه وفي جميع الاغسال ، وقد تقدم ذكر ذلك .

الفصل الحادي والثلاثون

في غسل مس الميت

المسألة ٦٢١

الخامس من الاغسال الواجبة : غسل مس الميت .

وسببه ان يمس الانسان انسانا ميتا بعد برد جميع جسده بالموت ، وقبل اتمام غسله ، فلا يجب الغسل بمس ميت غير الانسان ، ولا يجب بمس ميت الانسان قبل ان يبرد جميع جسده وان برد بعضه ، او برد

جميع جسده بسبب غير الموت ، ولا يجب الغسل اذا مسه بعد ان يتم غسله .

ولا يسقط وجوب الغسل اذا مسه قبل ان تتم اغساله الثلاثة لجميع الاعضاء ، وان كان العضو الذي مسه مما كمل تفسيله ، واذا غسل الميت غسلا اضطراريا ، كما اذا غسل بالماء القراح لعدم الصدر او الكافور ، وكما اذا غسله الكافر لفقد المائل المسلم ، ففي سقوط غسل المس بعده اشكال ، وكذلك اذا يمم الميت لبعض الأعدار ، فلا يترك الاحتياط بغسل من مسه ، وبتطهير ملاقي بعض اعضائه مع الرطوبة المسرية .

ولا فرق في وجوب الغسل بين ان يكون الميت مسلما او كافرا ، ومائلا للماس او غير مائل ، وصغيرا او كبيرا ، حتى الجنين الذي تم له اربعة اشهر ، ولا فرق فيه بين ان يكون الجزء الذي مسه من الميت مما تحله الحياة اولا اذا كان متصلا به كعظمه وظفره وشعره اذا كان قصيرا ، بل وان مسه بجزء لا تحله الحياة من الماس نفسه كعظمه وظفره وشعره اذا كان قصيرا يصدق معه انه مس الميت ، اما اذا كان الشعر من الميت او من الماس طويلا ، فالظاهر عدم صدق مس الميت بمجرد تلاقيهما او ملاقة احدهما لجسد الآخر .

المسألة ٦٢٢

اذا مس قطعة مبانة من الميت او مبانة من الحي وكانت مشتملة على العظم وجب عليه الغسل ، ولا يجب اذا كانت القطعة مجردة عن العظم ، ولا يجب عليه الغسل اذا مس العظم المجرد من الحي او من الميت ، او مس السن المتفصل عن الميت ، واذا كان مع السن لحم معتد به وجب الغسل بمسه ، سواء كان من الميت ام الحي ، ولا اعتناء باللحم القليل ، ولا يجب الغسل بمس سرّة الطفل بعد قطعها .

المسألة ٦٢٣

لا يجب الغسل حتى يتحقق انه قد مس الميت الانسان بعد برده بالموت ، فاذا شك في تحقق المس منه ، او شك في ان الذي مسه كان

ميتا ام حيا ، او ان المس كان قبل برده بالموت ام بعده ، او شك في ان الذى مسه كان انسانا ام حيوانا ، او انه مس جسد الميت ام ثيابه لم يجب عليه الغسل في جميع ذلك .

واذا علم انه مس الميت وشك في ان الميت قد غسل ام لا ، وجب عليه الغسل .

واذا علم بانه مس الميت ، وبأن الميت قد غسل ، وشك في انه مس الميت قبل الغسل ام بعده ، فان علم تأريخ المس فلاحوط له الغسل ، وان جهل التأريخين معا ، او علم تأريخ الغسل لم يجب عليه الغسل بمسه .

المسألة ٦٢٤

اذا مس الهيكل العظمي للانسان المجرد عن اللحم وكان قبل تفسيره وجب عليه الغسل ، وكذلك اذا شك في انه قد غسل ام لا .

المسألة ٦٢٥

اذا وجد ميتا في مقبرة المسلمين وشك في تفسير ذلك الميت وعدمه ثم يبعد وجوب الغسل بمسه .

المسألة ٦٢٦

لا فرق في وجوب الغسل بين ان يكون مختارا في مس الميت او مضطرا اليه ، ولا بين أن يكون مكلفا حال المس أو غير مكلف ، فاذا مس الميت في حال النوم او الفلّة او النسيان او كان الماس صغيرا او مجنونا وجب الغسل على المكلف اذا علم به بعد اليقظة والتذكر ، ويجب الغسل على الطفل بعد البلوغ ويصح منه قبل البلوغ اذا كان مميزا ، ويجب على المجنون بعد الافاقة .

المسألة ٦٢٧

اذا مس الانسان قطعة مبانة منه نفسه مشتملة على العظم وجب الغسل عليه بمسها كما يجب على الغير ، والاحوط ان مس القطعة المبانة من الحي يوجب الغسل وان كان المس قبل بردها .

المسألة ٦٢٨

لا يترك الاحتياط بغسل المرأة اذا تولد منها طفل ميت فحصلت المماسة في باطن فرجها ، ولا يترك الاحتياط كذلك في الطفل اذا تولد من امه بعد موتها ، فعليه ان يفتسل غسل المس بعد بلوغه ، او بعد ان يكون مميزا .

المسألة ٦٢٩

من وجب قتله شرعا لقصاص او حد اذا امر فاغتسل قبل قتله غسل الاموات ثم قتل ، لا يكون مسه بعد برده موجبا للغسل ، وكذلك الشهيد الذي لا يجب تغسيله ، فلا يجب الغسل بمسه ، وسيأتي بيان حكمه في المسألة الستمائة والرابعة والخمسين .

المسألة ٦٣٠

غسل مس الميت ، كفصل الجنابة في الكيفية ، ولا يجب الوضوء معه على الاقوى كما لا يجب مع سائر الاغسال ، وان كان الاحوط ان لا يترك الوضوء معه .

المسألة ٦٣١

لا يحرم على من مس الميت ان يدخل المساجد والمشاهد وان يمكن فيها ، ولا تحرم عليه قراءة سور العزائم وآياتها ، واذا كان امرأة لم يحرم وطؤها على زوجها .

المسألة ٦٣٢

مس الميت حدث اصغر ولكنه يوجب الغسل كما ذكرنا ، فيجب عليه الغسل لكل واجب تشتط فيه الطهارة من الحدث الاصغر ، ويشترط في كل عمل تشتط فيه الطهارة وان لم يكن واجبا .
واذا تكرر منه المس لم يتكرر عليه وجوب الغسل .

المسألة ٦٣٣

تراجع المسألة الاربعمائة والسابعة والتسعون والمسألة الاربعمائة

والتاسعة والتسعون في حكم من احدث بالحدث الاصفر او الحدث الاكبر
في اثناء غسله .

المسألة ٦٣٤

اذا مس الميت مع الرطوبة المسرية تنجس العضو الذي لامسه به
ووجب تطهيره ، سواء كان ذلك قبل برد الميت ام بعده ، واذا مسه بعد
البرد وجب عليه غسل المس كما تقدم ، سواء كان مسه مع الرطوبة ام
بدونها ووجب عليه تطهير العضو اللامس قبل الغسل اذا كان مع
الرطوبة .

الفصل الثاني والثلاثون

في احكام الاموات

المسألة ٦٣٥

أهم الواجبات على العبد توبته عن المعاصي ، ولا يختص وجوبها
بحال المرض او عند ظهور امارات الموت ، بل هي واجبة في كل حال ،
ولكن العبد قد يتغافل عن هذا الامر العظيم او يتساهل فيه ، ويكون
تنبيهه لضرورته عند المرض أو عند ظهور امارات الموت أكبر وأكثر ،
وعلى أى حال فيجب الحذر من التسويف في التوبة والتغافل عنها ، فانه
يؤدى الى أمور موبقة ، وأدنى ما يؤدى اليه ثقل التبعة عليه يتراكم
الذنوب ، وتكثر الحقوق لله وللناس ، وضعف النفس وضعف البدن الى
غير ذلك من اللوازم التي يعسر عدها وقد يتعذر حدها .

المسألة ٦٣٦

قالوا : ان حقيقة التوبة هي ندم العبد على ما فعل من المعاصي ،
والظاهر انه لا يكفي مطلق الندم في تحقق التوبة حتى يشهد ذلك ويبلغ
الى مرتبة يتراجع معها العبد عما اقترف من الاعمال وتنزجر نفسه عن
فعلها ، وهذا هو معنى المزم على ترك المود الى المعصية .

واما الاستغفار فهو مظهر من مظاهر التذلل والخضوع الذي يبدو
على العبد المذنب في هذا المجال .

المسألة ٦٣٧

إذا ظهرت امارات الموت على الانسان تعين عليه رد الودائع والحقوق الفورية الى اهلها مع الامكان ، وكذلك الحقوق والاموال الاخرى ، اذا لم يطمئن من وصيه او وارثه بأنه يوصلها الى اهلها ، ويتخير في ما سوى ذلك بين ردها الى اهلها والوصية المحكمة بها ، بحيث لا يطرأ عليها الخلل بعد موته ، والا حوط الرد الى اهلها مع الامكان مطلقا .

المسألة ٦٣٨

تجب الوصية بما عليه من الواجبات كالصلاة والصيام والحج والحقوق الشرعية المالية ، ويتخير في الواجبات التي يجب على الولي قضاؤها من بعده بين ان يعلم الولي بها ليقضيها عنه بعد الموت او يوصي بالاجارة عليها .

المسألة ٦٣٩

يجب عليه ان ينصب قيعا على اطفاله اذا كان في عدم نصب القيم تضييع لهم او تضييع لأموالهم ، ولا يجب في ماعدا ذلك .

ويجب أن يكون القيم الذي يجعله على الأطفال آمينا ، وكذلك الوصي الذي يعينه على أداء حقوقه الواجبة ، بل حتى من يجعله وصيا على صرف ثلثه او بعض ماله في الخيرات غير الواجبة ، يعتبر فيه ان يكون آمينا على الاحوط ان لم يكن هو الاقوى .

المسألة ٦٤٠

يجب ان يوجه المحتضر الى القبلة على الاحوط اذا كان مسلما او بحكم المسلم ، بأن يجعل مستلقيا على ظهره ويجعل وجهه وباطن قدميه الى القبلة ، سواء كان ذكرا ام انثى ، وصغيرا ام كبيرا ، بل يجب ذلك على المحتضر نفسه في حال شعوره على الاحوط ، واذا تولى توجيهه غيره فالأحوط أن يكون باذن الولي ، فان لم يمكن فالأحوط الاستئذان من الحاكم الشرعي .

والأحوط ان يستمر الاستقبال به على الوجه المذكور الى الفراغ من تفسيه ، والاولى بعد ذلك ان يكون الاستقبال به كحال الصلاة

والدفن ، فيكون رأسه عن يمين المصلي اذا استقبل القبلة للصلاة ورجلاه الى يساره .

المسألة ٦٤١

يستحب نقل المحتضر الى مصلاه اذا اشتد به النزاع ، اذا لم يوجب ذلك آذاه ، والا كان محرما .

ويستحب تلقيته الشهادتين والاقرار بالاثمة الاثني عشر والمقائد الحق ، وافهامه ذلك وتكراره عليه .

ويستحب للمحتضر ان يتابع ذلك بلسانه وقلبه ، وان يلحق كلمات الفرج وهي : (لا اله الا الله الحليم الكريم ، لا اله الا الله العلي العظيم ، سبحان الله رب السماوات السبع ورب الارضين السبع وما بينهما ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين) .

وان يلحق هذا الدعاء : يا من يقبل اليسير ويمفو عن الكثير اقبل مني اليسير واعف عني الكثير انك انت العفو الغفور ، وان يكرر ما قاله الامام زين العابدين (ع) عند موته ، اللهم ارحمني فانك رحيم . فانه رده ، حتى توفي صلوات الله عليه .

ويستحب ان يقرأ عنده سورة يس ، وسورة الصافات وآية الكرسي ، والآيات الثلاث من آخر سورة البقرة بل مطلق القرآن .

المسألة ٦٤٢

يستحب تغميض عينيه بعد الموت وشد لحييه وأطباق فمه وتغطيته بثوب ونحوه ، واعلام اخوانه المؤمنين ليحضرُوا جنازته ، ومما ينبغي فعله مد رجله واسبال يديه الى جنبه .

ومما يستحب التجميل في دفنه الا اذا شك في موته فيجب الانتظار حتى يحصل العلم بالموت .

المسألة ٦٤٣

يكراه ان يمسه المحتضر في حال النزاع ، بل يظهر من بعض النصوص

ان ذلك يوجب أذيته والاعانة عليه ، ولذلك فيكون الاحوط تركه ،
ويكره ان يحضره عند احتضاره جنب او حائض ، ويكره ان تترك
جنازته وحدها بعد الموت .

واما البكاء عنده قبل الموت من الرجال او النساء ، فان اوجب آذاه
او تعجيل منيته كان محرما ، والا فلا دليل على كراهته .

المسألة ٦٤٤

تفصيل الميت وتكفينه وسائر الاعمال الواجبة المتعلقة بتجهيزه
كلها من الفروض الكفائية ، فهي واجبة على جميع المكلفين ممن بلغهم
امره ، فاذا قام بالعمل بعض المكلفين على الوجه المطلوب سقط وجوبه
عن الآخرين ، وان تركه الكل اثموا جميعا بتركه ، ولا يختص الوجوب
بولي الميت على الاقوى ، نعم يشترط في صحة الاعمال اذا قام بها غير
الولي ان يكون قيامه بها باذن الولي ، فلا تصح اذا قام بها بغير اذنه ،
ويكفي ان يعلم اذنه بشاهد الحال القطعي وبالفعوى .

المسألة ٦٤٥

اذا كان ولي الميت غائبا لا يمكن الاستئذان منه او كان صغيرا او
مجنونا فلا يترك الاحتياط بالاستئذان من الحاكم الشرعي ، ومن المرتبة
المتأخرة عنه من الاولياء ، واذا امتنع الولي من ان يباشر تجهيز الميت
بنفسه وان يأذن للآخرين به ، فان أمكن للحاكم الشرعي ان يجبره على
احد الأمرين أجبره على أحدهما ، وان لم يمكن له ذلك استؤذن من
الحاكم الشرعي ومن المرتبة المتأخرة من الاولياء ، على الاحوط .

المسألة ٦٤٦

ولي الميت هو وارثه الشرعي من غير فرق بين ان يكون نصيبه في
الميراث كثيرا او قليلا ، ولذلك فتكون طبقات الاولياء مترتبة حسب
طبقات الارحام في الميراث ، فالطبقة الاولى هم الابوان والاولاد ،
والثانية هم الاجداد والاخوان ، والثالثة هم الأعمام والاخوال ،
وتشترك الاناث في كل طبقة مع الذكور في الولاية ، فاذا فقد الأرحام

فالولاية للمعتق ، ثم لضمان الجريمة ثم للحاكم الشرعي ثم لعدول
المؤمنين على الاحوط في هذين الاخيرين .

المسألة ٦٤٧

إذا اشتملت الطبقة من الاولياء على بالغين وغير بالغين ، فالولاية
للبالغين ولا حاجة الى استئذان ولي الطفل ، ومن انتسب الى الميت
بالابوين فهو اولى ممن انتسب اليه بأحدهما على الاحوط ان لم يكن
اقوى ، ومن انتسب اليه بالاب فهو اولى ممن انتسب اليه بالام على
الاحوط كذلك .

المسألة ٦٤٨

زوج المرأة الميتة اولى بها حتى من أبيها وولدها ، وحتى من مالكةا
إذا كانت أمة ، سواء كانت الزوجة دائمة ام منقطعة ، ومالك العبد
والامة اولى بهما من جميع ارحامهما وان كانوا احرارا .

ويشترك الاب والام والاولاد في الولاية على الاقوى ، ولايقدم
بعضهم على بعض ، سواء كان الاولاد ذكورا ام اناثا ، نعم ، يقدم
الاولاد على اولاد الاولاد .

وفي تقديم الاجداد على الاخوة في الولاية اشكال ، وخصوصا اذا كان
الاجداد للام ، فلا يترك الاحتياط ، وتقدم الاخوة على اولاد الاخوة ،
ويشترك الاعمام والاخوان ، ويقدمون على اولادهم .

المسألة ٦٤٩

إذا تعدد الاولياء وكانوا من اهل مرتبة واحدة ، كفى ان يحصل
الاذن من بعضهم اذا لم يمنع الآخرون .

المسألة ٦٥٠

إذا أوصى الانسان الى احد غير وليه الشرعي ان يباشر تجهيزه بعد
موته او يقوم ببعض الاعمال كالصلاة عليه مثلا ، لم يجب على ذلك
الشخص القبول ، ولكنه اذا قبل صح له ان يقوم بالعمل ولم يحتاج الى
اذن الولي .

واذا أوصى اليه بأن يكون وليا على ذلك كان له رد الوصية في حياة الموصي بحيث يبلغه الرد ، فإذا هو لم يرد في حياة الموصي اورد في حياته ولم يبلغه الرد حتى مات ، وجب عليه القبول ، ووجب الاستئذان منه دون الولي ، وان كان الاحوط الاستئذان منهما معا .

المسألة ٦٥١

إذا أذن الولي لأحد بتجهيز الميت أو الصلاة عليه مثلاً ثم رجع عن أذنه في أثناء العمل لم يجز للمأذون له أن يتم العمل ، وكذلك إذا كان الولي غائباً فحضر في أثناء العمل ، أو كان مجنوناً فآفاق ، أو كان عاقلاً فجبن ، أو مات وانتقلت الولاية إلى غيره فلا بد في إتمام العمل من إذن الولي الجديد أو مباشرته العمل بنفسه . وأما الصلاة فلا بد من إعادتها وإذا طرأ شيء مما ذكر بعد تمام العمل لم يضر بصحته ولم يحتاج إلى الإعادة .

المسألة ٦٥٢

يجب تغسيل كل ميت مسلم وإن كان مخالفاً للمذهب على الاحوط فيه ، وإذا غسل الشيعي ميتاً يخالفه في المذهب فلا بد وأن يكون الغسل على النهج المعتمد عند الشيعة وإذا غسله أهل مذهبه على طريقتهم اكتفى بذلك وسقط الوجوب .

ولا يجوز تغسيل الكافر وإن كان مرتداً قبل أن يتوب ، ولا تغسيل من حكم بكفره ممن انتسب إلى الإسلام كما تقدم في مبحث النجاسات .
وأطفال المسلمين بحكم المسلمين حتى ولد الزنا منهم على الاحوط ، وأطفال الكافرين بحكمهم حتى ولد الزنا منهم .

المسألة ٦٥٣

إذا تم لجنين المسلم أربعة أشهر ثم سقط ميتاً وجب تغسيله وتكفينه ودفنه ، وإذا سقط لأقل من أربعة أشهر لم يجب غسله بل يلف في خرقة على الاحوط ويدفن .

المسألة ٦٥٤

يستثنى من الحكم المتقدم وهو وجوب تغسيل كل ميت مسلم صنفان :
الصنف الأول : الشهيد ، وهو من قتل في الجهاد بين يدي المعصوم (ع)
أو نائبه الخاص ، أو قتل في الجهاد في حفظ بيضة الاسلام وان كان
في حال الغيبة ، سواء كان المقتول ممن يجب عليه الجهاد ام لا ، كالمرأة
والصبي والمجنون اذا قتل في المعركة وخرجت روحه فيها ، فلا يجوز
تفسيه ، ويشكل الحكم اذا خرجت روحه بعد اخراجه من المعركة او
خرجت روحه في المعركة بعد انقضاء الحرب .

ولا تنزع ثياب الشهيد عنه ، سواء اصابها دم ام لا ، فان كانت ثيابه
كافية لستر بدنه لم يكفن ، وصلي عليه ودفن ، وان كان عاريا وجب
تكفينه ، وان كانت ثيابه غير كافية لستره تمم ستره ببعض قطعات
الكفن ثم صلي عليه ودفن .

الصنف الثاني : من وجب قتله شرعاً بعد او قصاص ، فيجب عليه
ان يغتسل قبل القتل غسل الميت بالمياه الثلاثة ، وان يلبس الكفن
الواجب على نحو لا يمنع من اجراء الحد او القصاص عليه ، وان يتحنط
كحنوط الميت ، فاذا قتل صلي عليه ودفن من غير تغسيل ، فان كان
يجهل هذا الحكم امر به .

ولا يجب غسل الكفن من الدم الذي يصيبه بسبب اقامة الحكم عليه ،
ولا تجب اعادة الغسل اذا احدث قبل القتل .

المسألة ٦٥٥

اذا مس احد جسد الشهيد بعد خروج روحه في المعركة او مس
المقتول بالحد او القصاص بعد اجراء الحكم المتقدم عليه لم يجب عليه
غسل مس الميت .

المسألة ٦٥٦

القطعة المنفصلة من جسد الميت قبل تفسيه اذا كانت لاتشتمل على
عظم لا يجب تفسيه ولا تكفينها ولا غيرها من أحكام الميت ، بل تلف
في خرقه وتدفن على الاحوط فيه ، وفي اكثر ما ذكر في هذه المسألة .

واذا كانت مشتملة على عظم ، او كانت عظما مجردا عن اللحم ، وكانت غير الصدر غسلت غسل الميت ، ولا يترك الاحتياط بتكفينها بما يتناولها من القطع الثلاث الواجبة في الكفن فاذا كانت من الاطراف كالقدم مثلا ، كفنت باللفافة ، واذا كانت من الاوساط كالكتف ونحوها كفنت بالقميص واللفافة ، واذا كانت كالفخذ وامثالها كفنت بالمئزر والقميص واللفافة ثم دفنت بعد التكفين .

واذا كانت مشتملة على الصدر او كانت هي الصدر كله ، او كانت بعض الصدر المشتمل على القلب وجب تغسيلها ثم تكفينها بالقميص واللفافة ، وبالمئزر اذا كانت مشتملة على موضعه ثم حنطت اذا كانت موضعا للحنوط ثم صلي عليها ودفنت .

وكذلك الحكم فيها اذا كانت عظم الصدر مجردة عن اللحم .

المسألة ٦٥٧

تجرى الاحكام المتقدمة في المسألة السابقة في القطعة المبانة من جسد الحي على الاحوط كذلك .

المسألة ٦٥٨

اذا وجد الهيكل العظمي للانسان مجردا عن اللحم جرت عليه احكام الميت كلها ، وكذلك اذا وجدت العظام كلها مجردة عن اللحم وان انفصل بعضها عن بعض .

المسألة ٦٥٩

اذا وجد جسد الميت كله وقد قطعت بعض اعضائه او جميعها اجريت عليه احكام الميت مع الامكان ، فيجب تغسيل جميع اوصاله حتى القطع التي لا عظم فيها ، ويجب تكفينها وتعتيظها والصلاة عليها ودفنها ، فان لم يمكن الغسل يمم الميت بدلا عن الغسل كما سيأتي بيانه ، ثم اجريت عليه بقية الاحكام .

الفصل الثالث والثلاثون في كيفية غسل الميت

المسألة ٦٦٠

تجب قبل غسل الميت ازالة النجاسات الاخرى عن جسده ، والاحوط ان تكون ازالتها عن جميع الاعضاء قبل الشروع في الغسل ، بل لا يترك هذا الاحتياط ما أمكن ، والمراد بازالة النجاسة : تطهير البدن منها على الوجه الذي تطهر به الاجسام من تلك النجاسة لامجرد ازالة العين عنه ، واذا اصابته النجاسة في اثناء الغسل ظهر موضع النجاسة واتم الغسل .

المسألة ٦٦١

يجب ان يغسل الميت ثلاثة اغسال تامة :

الأول بماء السدر ، والثاني بماء الكافور ، والثالث بالماء القراح ، ويجب الترتيب بين الاغسال الثلاثة على الوجه المذكور .

ويجب في كل واحد من الاغسال الثلاثة الترتيب بين اجزاء الجسد على النحو الذي تقدم بيانه في الغسل الترتيبي للجنابة ، فيجب غسل الرأس والرقبة أو لا ، ثم غسل الجانب الايمن من الجسد ثانياً ويغسل معه نصف العورة الايمن قبلاً ودبراً ، ونصف السرة كذلك ، والاحوط غسلهما جميعاً مع الجانبين كما تقدم ، ثم يغسل الجانب الايسر من الجسد ثالثاً ، وتراجع المسألة الاربعمئة والخامسة والستون .

المسألة ٦٦٢

اذا خالف الترتيب بين الاغسال الثلاثة ، فقدم الكافور على السدر او قدم القراح على الكافور او عليهما ، وجبت الاعادة على وجه يحصل معه الترتيب بينها ، فاذا قدم الكافور على السدر اعاد الغسل بالكافور بعد ان يتم الغسل بالسدر ثم يغسله بالقراح وهكذا اذا قدم القراح على الكافور او عليهما .

واذا خالف الترتيب بين اعضاء البدن في احد الاغسال الثلاثة اعاده على ما يحصل معه الترتيب بين الاعضاء في ذلك الغسل كما سبق بيانه في المسألة الاربعمائة والسابعة والستين ، ثم أتى ببقية الاغسال على الترتيب ما بينها •

المسألة ٦٦٣

لا يكفي الغسل الارتماسي في غسل الاموات - على الاحوط - بأن يرمس الميت ارتماساً واحدة عن كل واحد من اغساله • نعم ، يكفي رمس كل واحد من اعضاء الميت الثلاثة في الماء الكثير بقصد غسل ذلك العضو مع الترتيب ، فيرمس رأس الميت ورقبته اولاً بقصد غسلهما ، ثم يرمس الجانب الايمن منه ثانياً ، ثم يرمس الجانب الايسر ثالثاً ، وهو من الترتيب لا من الارتماس •

ويندر تحقق ذلك في الغسل بالسدر والكافور لندرة الماء الكثير مع الخليطين •

المسألة ٦٦٤

يعتبر في الغسل الاول : ان يكون السدر بمقدار يصدق معه ان الميت غسل بماء وسدر ، وان يكون الكافور في الغسل الثاني بمقدار يصدق معه انه غسل بماء وكافور ، ولا يجزي فيهما ما هو اقل من ذلك ، ولا يصح الغسل اذا كان الخليط من السدر او الكافور يوجب صيرورة الماء مضافاً لكثرتة •

المسألة ٦٦٥

اذا تعذر وجود السدر سقط اعتباره في الغسل ، وغسل الميت بالماء القراح بدلا عنه مع مراعاة الترتيب ، فيغسل بالماء القراح اولاً بقصد البدلية عن ماء السدر ، ثم يغسل بماء الكافور ، ثم بالماء القراح ، وكذلك اذا تعذر وجود الكافور ، فيغسل بماء السدر اولاً ، ثم بالماء القراح بدلا عن ماء الكافور ثم بالماء القراح اخيراً ، واذا تعذر السدر والكافور معا غسل بالماء القراح بدلا عن السدر اولاً ، ثم غسل به بدلا عن الكافور ، ثم بالماء القراح •

المسألة ٩٩٦

إذا تمذر وجود الماء أو خشي تمزق جلد الميت أو تناثر لحمه بتفسيله بالماء سقط وجوب غسله ، ويمم ثلاث مرات بدلا عن اغساله الثلاثة على الترتيب فيها ، ولا يترك الاحتياط في ان يأتي بأحد التيممات الثلاثة بقصد الامر الفعلي المتوجه اليه بالتيمم .

المسألة ٩٩٧

إذا وجد المكلف من الماء ما يكفي لواحد من الاغسال فقط ، فان فقد الصدر والكافور ايضا فالاحوط ان ييمم الميت بدلا عن الصدر، ثم ييممه بدلا عن الكافور ، ويفسله بعد ذلك بالماء بقصد ما في الذمة ، ثم ييممه مرتين ، اولاهما عن الكافور ، وثانيتها عن القراح .

وان وجد الخليطين معا ، تخير في صرف الماء الذي عنده بين الاغسال الثلاثة ، والاحوط ان يصرفه في الصدر وييمم الميت بعده بدلا عن الكافور ثم عن القراح .

واذا وجد الصدر وحده ، تخير في صرف الماء الموجود في غسل الصدر او في القراح ، والاحوط ان يفسله بالصدر وييممه للآخرين .

واذا وجد الكافور وحده ، ييممه بدلا عن الصدر ، وتخير في صرف الماء اما في الكافور او في القراح وييممه للآخر منهما ، والاحوط ان يفسله بالكافور وييممه للقراح .

المسألة ٩٩٨

إذا لم يجد الماء فييمم الميت بدلا عن الاغسال على الوجه المتقدم ، ثم وجد الماء قبل دفن الميت وجب تفسيله واعادة تجهيزه والصلاة عليه ، وكذلك اذا وجد الماء بعد الدفن اذا اتفق خروج الميت بعد الدفن ، بل يجب نبش الميت لذلك اذا لم يستوجب هتكا لحرمته ، وكذلك الحكم اذا لم يجد الخليطين او لم يجد احدهما ، ففسل الميت بالماء القراح بدلا عنهما او عن احدهما ، ثم وجد الخليط المفقود ، فتجب الاعادة في الصورتين .

المسألة ٦٦٩

إذا مات المحرم لم يجز ان يغسل بالكافور ، بل يغسل بماء السدر ثم بالماء القراح مرتين ، ولم يحنط بالكافور ، ولم يقرب اليه اى طيب آخر ، الا اذا كان موته بعد الطواف والسعي في الحج ، او بعد التقصير في العمرة . فيكون له حكم سائر الاموات .

المسألة ٦٧٠

قد ذكرت لفصل الميت سنن ينبغي مراعاتها ، وان كان بعضها ضعيف السند ، فيؤتى به برجماء المطلوبية .

فمن السنن ان يجعل الميت - حال تفسيه - على مكان مرتفع كسرير او ساجة او دكة .

وان يستقبل به القبلة كحالة الاحتضار، بل لا يترك الاحتياط بذلك، وان يجعل تحت ظلال من خيمة او سقف ، وان يحفر لفسائله حفيرة او نحوها ، وان ينزع قميصه من طرف رجله وان استلزم فتقه ، ولا حاجة الى الاستئذان من الوارث او وليه - اذا كان قاصرا - وان يجعل القميص ساترا لعورته ، وان تستر عورة الميت ، وان كان الفاسل والحاضر ممن يجوز له النظر اليها ، والافضل تغسيل الميت من وراء الثياب ، وان تلين اصابعه ومفاصله يرفق مع امكان ذلك ، وان تغسل يده قبل كل واحد من الاغسال الثلاثة الى نصف الذراع ثلاث مرات ، وافضل منه غسلهما الى المرافق ، والاولى ان يكون قبل الغسل الاول بماء السدر ، وقبل الثاني بماء الكافور ، وقبل الثالث بالماء القراح . وان يغسل رأسه برغوة السدر او الخطمي - وليؤت بذلك برجماء المطلوبية ، وان يغسل فرجه قبل الغسل الاول بماء السدر والاشنان ، وقبل الغسل الثاني بماء الكافور والاشنان ، وقبل الثالث بالماء القراح ، ويجب ان يكون ذلك بلا ماسة ولا نظر في غير الزوجين ومالك الامة ، وان يمسح بطنه برفق في الغسل الاول والثاني ، فاذا خرجت منه نجاسة طهر بدن الميت منها الا في المرأة اذا كانت حاملا ومات ولدها في بطنها فيكره مسح بطنها ، وان يبدأ في غسل الرأس من كل غسل بالشق

الأيمن منه ، وان يمسح الفاسل بدن الميت عند التفصيل بيده للاستظهار ، وان يغسل الفاسل يديه الى المرفقين ، بل الى المتيكين في كل واحد من الاغسال الثلاثة ثلاث مرات ، وان يغسل كل عضو من اعضاء الميت ثلاث مرات في كل واحد من الاغسال الثلاثة ، وان يكون ماء غسله ست قرب ، وفي بعض النصوص سبع قرب ، وان ينشف بدن الميت بعد الفراغ من غسله بثوب نظيف وشبهه ، وان يشتغل الفاسل حال تفصيله بذكر الله والاستغفار وان يكرر قوله : رب عفوك عفوك •

المسألة ٩٧١

يكراه اقامد الميت حال الفسل ، وان يجعله الفاسل بين رجلية وان يغسل بالماء الساخن بالنار او مطلقا الا مع الضرورة ، وان ترسل غسالة غسله الى بيت الخلاء ، وان يتخطى عليه حين تفصيله ، وذكروا انه يكره حلق رأسه او عاتته ، وثتف شعر ابطيه ، وقص شاربه وقص اظفاره وترجيل شعره وتخليل ظفره ، ولا يترك الاحتياط بترك هذه الامور الستة جميعا ، نعم اذا كثر الوسخ تحت الظفر حتى منع من جريان الماء الواجب وجب تغليله •

المسألة ٩٧٢

ما يسقط من بدن الميت من شعر او ظفر او سن او جلد او لحم يجب ان يجمل معه في كفته ويدفن •

الفصل الرابع والثلاثون

في شرائط غسل الميت

المسألة ٩٧٣

يشترط في غسل الميت نية القرية ، وقد سبق تفصيل الكلام فيها في مبحث شرائط الوضوء ، وتكفي نية واحدة للاغسال الثلاثة ، وخصوصا بناء على المختار فيها من انها الداعي ، والأحوط تجديدها لكل واحد من الاغسال ، ويصح ان يقوم بالفسل اكثر من مفسل واحد ، فيأتي كل واحد منهم بأحد الاغسال ، بل يصح ان يقوم واحد بغسل

الرأس بماء السدر مثلا ، ويأتي الثاني بغسل العضو الثاني من الميت وهكذا مع مراعاة الترتيب ، وحينئذ فتجب النية على كل واحد من الغسلين ، وإذا كان الغسل واحدا وكان الثاني معنا له وجبت النية على الغسل والاحوط استحبابا نية المعين .

المسألة ٦٧٤

يشترط في الماء ان يكون مطلقا ، فلا يصح بالماء المضاف ، ويشترط ان يكون الماء طاهرا على ما سبق بيانه في مبحث الوضوء والغسل ، وان يكون الماء مباحا فلا يصح بالمنسوب ، وكذلك الظرف والمصب ومكان الغسل والسدة التي يوضع عليها الميت ، والسدر والكافور فلا بد من اباحتهما ، ولتفصيل ذلك تراجع المسألة الثلاثمائة والستون . وما بعدها من فصل شرائط الوضوء .

المسألة ٦٧٥

تشتري إزالة النجاسة عن بدن الميت ، وان تكون قبل الشروع في غسله على الاحوط احتياطيا لا يترك ، كما تقدم في المسألة الستمائة والستين ، ولا بد من إزالة كل حاجب او مانع يمنع من وصول الماء الى البشرة او الشعر ، وتخليل الشعر اذا كان مانعا من وصول الماء ، والفحص عن المانع اذا شك في وجوده على ماتقدم بيانه في المسألة الثلاثمائة والثامنة والخمسين .

المسألة ٦٧٦

يشترط في الغسل ان يكون مسلما عاقلا اثني عشريا ، فلا يصح تفسيل الكافر الا اذا كان كتابيا وانحصر به المماثل كما سيأتي ذكره ، ولا تفسيل المخالف الا مع الانحصار في الصورة المذكورة في الكتابي ، ولا تفسيل المجنون الا اذا كان ادواريا وغسل الميت حال افاقته .

واما الصبي فالأقوى صحة تفسيله للميت اذا كان مميزا ، وأتى بالغسل على الوجه الصحيح ، كما ان الأقوى صحة صلاته على الميت اذا كانت جامعة للشرائط ، ويسقط بهما الوجوب عن المكلفين .

المسألة ٦٧٧

يشترط ان يكون المغسل مماثلا للميت في الذكورة والانوثة ، فلا يصح تفصيل الذكر للانثى ولا تفصيل الانثى للذكر حتى من وراء الثياب وحتى مع عدم اللمس والنظر .

المسألة ٦٧٨

يستثنى من الحكم بوجوب مماثلة المغسل للميت :

(١) : الذكر الذي لا يزيد عمره على ثلاث سنين ، فيجوز للمرأة ان تغسله وان كان مجردا من الثياب ، والانثى التي لا يزيد عمرها كذلك على ثلاث سنين ، فيجوز للرجل ان يغسلها وان كانت مجردة ، سواء وجد المماثل للميت ام لا .

(٢) : الزوجان ، فيجوز لأي منهما ان يغسل الآخر ، وان كان مجردا من الثياب ووجد المماثل ، ويجوز له النظر الى عورته على كراهة ، سواء كانت الزوجة حرة ام امة ، ودائمة ام منقطعة ، وبحكمها المطلقة الرجعية اذا لم تنقض عدتها ولم يوجد المماثل للميت ، ولا يترك الاحتياط في غير ذلك .

(٣) المحارم ، سواء كانت من النسب ام الرضاع ام المصاهرة ، والاحوط ان يكون ذلك مع فقد المماثل وان يكون من وراء الثياب ، ويراجع ما ذكرناه في المسألة السادسة والعشرين من كتاب النكاح في تعيين المراد من محارم الرضاع والمصاهرة .

(٤) المولى ، فيجوز له مع فقد المماثل ان يغسل أمته غير المزوجة ولا المبعوضة ولا المكاتبية ولا المحللة للغير ، ولا التي في عدة من الغير ، والاحوط الترك مع وجود المماثل .

المسألة ٦٧٩

اذا لم يوجد مماثل للميت غير كافر او كافرة من اهل الكتاب ، أمره المسلم الموجود غير المماثل بأن يفتسل ، ثم يغسل الميت بعد اغتساله ، وتكون النية من المغسل وان كان كافرا ، وان كان الاحوط نية كل من

المفسل والأمر ، وان امكن ان يكون تفسيل الكتابي له من غير مس للماء او لبدن الميت او في ماء معتصم تعين ذلك ، ولا يكفى تفسيل غير الكتابي من الكفار .

واذا غسله الكتابي على الوجه المتقدم ذكره ثم وجد المماثل المسلم بعد ذلك وجبت اعادة الفسل ، ولا بد من تطهير بدن الميت قبل الاعادة اذا كان الكتابي قد باشر البدن او الماء باعضائه .

واذا لم يوجد مماثل للميت غير مخالف في المذهب ليس بناصر ولا خارجي فالحكم كذلك ، فيؤمر بالاغتسال على الأحوط ثم التفسيل ويقدم المخالف المذكور على الكتابي اذا وجدا .

المسألة ٦٨٠

اذا لم يوجد مماثل للميت حتى كتابي أو مخالف سقط وجوب غسله ولب في كفنه وصلي عليه ودفن .

المسألة ٦٨١

الخنثى المشكل التى يزيد عمرها على ثلاث سنين يغسلها الرجال او النساء المحارم لها على الاقوى ، فان لم يكن رجال ولا نساء محارم ، يغسلها النساء الاجانب ، والاحوط استعباها ان تغسل مرتين من وراء الثياب ، مرة من قبل الرجال ، ومرة من قبل المحارم ، فان فقدت المحارم فمن قبل غيرهن من النساء .

وكذلك الحكم في بدن الميت اذا لم يعلم انه ذكر او انثى ، وفي العضو الذى لم يعلم انه من ذكر او انثى .

المسألة ٦٨٢

يصح تفسيل الميت قبل برده ، كما يصح تكفينه والصلاة عليه ودفنه الا اذا شك في موته فيجب التأخير .

المسألة ٦٨٣

اذا مات المجنب أو العائض أو غيرهما ممن وجب عليه أحد الأغسال في حال الحياة لم يجب تفسيله غير غسل الميت .

المسألة ٦٨٤

إذا شرع بعض الحاضرين بتفصيل الميت أو بشيء من أعمال تجهيزه لم تجب على الآخرين المبادرة إلى ذلك العمل ، فإذا أتم العمل سقط الوجوب عن الجميع ، وإن لم يتمه وجب على الآخرين إتمام العمل إذا كان هو الفسل أو الكفن أو الحنوط أو الدفن ، ووجب إعادته إذا كان هو الصلاة •

وإذا شرع البعض في الصلاة على الميت فالأحوط لغيره إذا أراد الشروع فيها أن يكون بقصد القرابة المطلقة ، ولا سيما إذا علم بأن الأول يتم الصلاة قبله •

المسألة ٦٨٥

إذا دفن الميت من غير غسل أو ترك بعض اغساله الواجبة سهوا أو عمدا ، أو تبين بطلانها أو بطلان بعضها ، وجب نبشه لفسله أو تيممه إذا لم يوجب ذلك هتكا لحرمة الميت ولم يوجب حرجا ، وكذلك إذا دفن من غير تكفين ، وإذا لم يصل عليه لم يجز نبشه لذلك وصلي على قبره •

المسألة ٦٨٦

لا يبطل غسل الميت بخروج النجاسة منه ، وإن كانت بولا أو غائطا أو منيا ، سواء خرجت بعد تمام الفسل أم في اثناؤه ، نعم يجب تطهير البدن منها ، وإذا كانت في اثناؤه الفسل طهر البدن منها ثم أتم الفسل ، وكذلك إذا أصابته نجاسة خارجية ، فيجب تطهير البدن منها وإذا كانت في الاثناؤه طهر البدن منها ثم أتم الفسل ، بل يجب تطهير الميت من النجاسة حتى بعد وضعه في القبر إذا لم يوجب مشقة ولا هتكا للميت •

المسألة ٦٨٧

إذا تم غسل الميت طهرت معه الدكة أو السرير اللذين غسل عليهما ، والثوب الذي يكون على الميت حال تفصيله أو الخرقه التي تستر بها عورته ويد الفاسل ، نعم إذا كانت الدكة واسعة أكثر مما يتعارف طهر موضع تقلبيه منها ، ومجرى ماء غسالته ولم تطهر الأطراف غير المتعارفة على الأحوط •

المسألة ٦٨٨

لا يجوز أخذ الأجرة على تفصيل الميت ، وببطل الفسل اذا كان الداعي لتفصيله هو أخذ الأجرة ، بل يبطل اذا كان ذلك بنحو الداعي للداعي .
كما اذا كان الداعي للتفصيل هو قصد القرية وكان أخذ الأجرة هو الداعي لهذا الداعي .

نعم يجوز أخذ الأجرة على المقدمات غير الواجبة والاعمال الاخرى التي تقارن الفسل أو تتقدم عليه .

الفصل الخامس والثلاثون

في تكفين الميت وتحنيطه

المسألة ٦٨٩

يجب تكفين الميت بعد تفصيله أو تيميمه ، سواء كان ذكرا أم انثى أم خنثى ، وكبيرا أم صغيرا ، وقد تقدم حكم الشهيد .
والواجب من الكفن ثلاث قطع :

(١) : المئزر ، والقدر الواجب منه ما صدق عليه اسم المئزر عرفا ، ويستحب ان يكون من سرة الميت الى ركبته ، وافضل منه ما يكون من صدره الى قدمه .

(٢) : القميص ، والواجب منه - كما في المئزر - ما صدق عليه اسم القميص عرفا ، ويستحب ان يكون من منكبي الميت الى نصف ساقه ، وافضل منه ما يكون الى القدم .

(٣) : الازار ، والواجب منه ما غطى جميع البدن ، والأحوط أن يكون في طوله بحيث يمكن شد طرفيه فوق الرأس وتحت القدم ، وفي عرضه بحيث يوضع أحد الجانبين منه على الآخر .

وما زاد على القدر الواجب من قطع الكفن فالأحوط أن لا يحسب على صفار الورثة ، ولا على كبارهم الا برضاهم ، واذا أوصى الميت به فالأحوط احتسابه من الثلث .

المسألة ٦٩٠

يكفي ان يكون مجموع القطع الثلاث ساترا لبدن الميت ، وان كانت كل واحدة من القطع تحكي ماتحتها ، وان كان الأحوط أن تكون كل واحدة منها ساترة لما تحتها .

المسألة ٦٩١

لايجوز التكفين بالمغصوب حتى في حال الاضطرار ، واذا كفن به وجب نزع ، وسيأتي بيان حكم نبش القبر اذا دفن الميت في الكفن المغصوب ، ولا يجوز التكفين بالنجس ، وان كانت النجاسة مما يعمى عنه في الصلاة ، ولا بالحرير الخالص ، ويجوز بغير الخالص اذا كان الخليط فيه اكثر من الحرير على الأحوط .

المسألة ٦٩٢

اذا تنجس الكفن وجب تطهيره عن النجاسة ، وان كان تنجسه بعد وضع الميت في القبر ، ولو بقرض موضع النجاسة اذا لم يفسد الكفن ، فاذا لم يمكن وجب تبديله مع الامكان .

المسألة ٦٩٣

لايجب في تكفين الميت قصد القرية فيصح تكفين الغافل والناسي والمجنون اذا أتى به على الوجه الصحيح .

المسألة ٦٩٤

يجب على الزوج كفن زوجته وان كانت موسرة ، سواء كانت الزوجة كبيرة أم صغيرة ، وحررة أم أمة ، ومدخولا بها أم لا ، ودائمة أم منقطعة ، وحتى اذا كانت مطلقة رجعية ، وسواء كان الزوج كبيرا أم صغيرا ، وعاقلا أم مجنونا فيجب على وليه دفع الكفن من مال الطفل او المجنون ، نعم يشكل الحكم في المنقطعة التي تنقضي مدتها قبل التكفين ، وفي المطلقة الرجعية التي تنقضي عدتها قبل التكفين كذلك .

المسألة ٦٩٥

يجب على الزوج بذل كفن زوجته وان كان ممسرا او محجورا عليه ، بالاستقراض ونحوه ، الا اذا تعذر عليه البذل او لزم الحرج .

وإذا أوصت الزوجة بكفنها من مالها لم يسقط الوجوب عن الزوج
الا اذا عمل بوصيتها ، واذا تبرع أحد بكفنها لم يسقط الوجوب عن
الزوج الا اذا كفت بالفعل .

المسألة ٦٩٦

لا يترك الاحتياط في مؤونة تجهيز الزوجة غير الكفن ، بل لا يخلو
وجوبها على الزوج من وجه .

المسألة ٦٩٧

لا يجب على الرجل كفن غير الزوجة من أقاربه وان كان ممن تجب
نفقته عليه ، نعم لا يترك الاحتياط في واجب النفقة اذا لم يكن له مال .

المسألة ٦٩٨

يجب كفن المملوك على سيده ، وتجب عليه مؤونة تجهيزه ، ومنه
الأمة المملكة لغيره فيجب كفنها ومؤونة تجهيزها على السيد لا على من حلت
له ، واذا كانت له أمة مزوجة وجب ذلك على زوجها لا على سيدها .

المسألة ٦٩٩

يخرج الكفن الواجب من أصل تركة الميت ، ويقدم على ديونه
ووصاياه ، وكذلك الواجب من مؤن تجهيزه كالسدر والكافور ، وماء
الغسل ، وقيمة الأرض التي يدفن فيها ، بل وكذلك ما زاد منها على القدر
الواجب اذا كان متعارفا بالنسبة الى ذلك الميت ، فيخرج من أصل التركة
على الأقوى ، ولا يحتاج الى اجازة الوارث ، ولا يختص بحصة كبار
الورثة .

ويشكل الحكم في ما يؤخذ على الدفن في الأرض المباحة ، وأجرة
الحمال والحفار ونحو ذلك فالأحوط ان يخرج من حصة كبار الورثة
برضاهم أو من الثلث .

المسألة ٧٠٠

لا يجب الاقتصار في الكفن ومؤن التجهيز على ما هو أقل قيمة ، بل

يجوز أخذ ما هو أغلى قيمة إذا كان متعارفا بالنسبة الى ذلك الميت ،
ويخرج من أصل التركة ولا يحتاج الى اجازة الوارث •

المسألة ٧٠١

يكفن الميت المحرم كما يكفن غيره من الناس ، فلا يحرم تغطية وجهه
ورأسه بالكفن •

المسألة ٧٠٢

إذا كان الميت لا يملك ما يكفن به ، لم يجب بهذا كفنه على سائر
المسلمين ، ويجوز ان يكفن من سهم سبيل الله من الزكاة ، بل هو أحوط ،
ويجوز أن يعطى ورثته من الزكاة إذا كانوا ممن يستحقها فيصرفوا
ذلك في كفنه ، ولا يعتبر حينئذ أن يكون من سهم سبيل الله •

المسألة ٧٠٣

يستحب أن تزداد للرجل على الكفن الواجب عمامة ، تدار على رأسه
ويجمل طرفاها تحت حنكه ثم يلقىان على صدره ، الطرف الايمن على
الجانب الايسر ، والايسر على الايمن ، وأقل من ذلك في الفضل ما يصدق
عليه مسمى العمامة ، وأن تزداد للمرأة مقنعة بدل العمامة تلف على
رأسها كما تلف المقنعة ، ويكفي فيها المسمى ، ولقافة يشد بها ثدياها
الى ظهرها •

وأن تزداد للرجل والمرأة خرقعة تلف على الفخذين ، والأفضل أن
يكون طولها ثلاثة أذرع ونصفا في عرض شبر الى شبر ونصف ، تشد
على الحقوين وتلف على الحقوين والفخذين لفا شديدا بحيث لا يظهر
منهما شيء الى الركبتين أو الى حيث تنتهي ، ويخرج رأسها من تحت
رجليه الى الجانب الايمن ، وتفرد في الموضع الذي لفت فيه الخرقعة ،
وخرقة أخرى يعصب بها وسط الميت ، رجلا كان أم امرأة •

وان تضاف الى الكفن لقافة ثانية ، تجعل فوق الازار الواجب يلف
بها الميت ، والأفضل أن تكون بردا يمانيا •

ويستحب أن يجمل القطن بين فخذي الميت تستر به عورتاه ، وأن

يُذَرُّ عَلَى الْقُطْنِ شَيْءٌ مِنَ الْحَنُوطِ ، وَأَنْ يُجْعَلَ فِي دَبْرِ الْمَيِّتِ وَقَبْلَ الْمِرَاةِ شَيْءٌ مِنَ الْقُطْنِ إِذَا خِيفَ خُرُوجُ نَجَاسَةٍ مِنْهُمَا •

المسألة ٧٠٤

تُسْتَحَبُّ إِجَادَةُ الْكَفَنِ ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْقُطْنِ الْأَبْيَضِ ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ خَالِصِ الْمَالِ النَّقِيِّ مِنَ الشُّبُهَاتِ ، وَأَنْ يَكُونَ مِمَّا أَحْرَمَ الْمَيِّتُ فِيهِ أَوْ صَلَّى فِيهِ ، وَأَنْ يُلْقَى عَلَى كُلِّ ثَوْبٍ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْكَافُورِ وَالذَّرِيرَةِ ، وَلَا يَأْسُ بِمَسْحِهِ بِالضَّرَائِحِ الْمُقَدَّسَةِ مِنْ بَابِ التَّبَرُّكِ بِهَا ، وَيُغْسَلُ بِمَاءِ الْفِرَاتِ أَوْ بِمَاءِ زَمْزَمَ بَرَجَاءِ الْمُطْلُوبِيَّةِ ، وَيَخَاطُ الْكَفَنُ بِخِيوطِهِ بِرَجَاءِ الْمُطْلُوبِيَّةِ كَذَلِكَ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُجْعَلَ الطَّرَفُ الْأَيْسَرُ مِنَ الْمُلَافَةِ عَلَى الْأَيْمَنِ مِنَ الْمَيِّتِ وَالطَّرَفُ الْأَيْمَنُ مِنْهَا عَلَى الْأَيْسَرِ •

وَإِذَا كَانَ الْمُبَاشِرُ لِلتَّكْفِينِ مُحَدَّثًا بِالْأَصْفَرِ أَوْ بِالْأَكْبَرِ اسْتَحَبُّ لَهُ الطَّهَارَةُ مِنْهُ قَبْلَ التَّكْفِينِ مِنْ بَابِ الْمَسَارَعَةِ إِلَى الْخَيْرِ ، وَإِذَا كَانَ هُوَ الْفَاسِلُ اسْتَحَبُّ لَهُ قَبْلَ التَّكْفِينِ أَنْ يَفْسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفُقَيْنِ بَلْ إِلَى الْمُنْكَبَيْنِ ثَلَاثًا ، وَأَنْ يَفْسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الرِّكَبَتَيْنِ ، وَأَنْ يَطْهَرَ كُلَّ مَا تَنَجَّسَ مِنْ بَدَنِهِ •

المسألة ٧٠٥

يُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَعْدَّ كَفَنَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ ، فَفِي الْحَدِيثِ : مَنْ كَانَ مَعَهُ كَفَنُهُ فِي بَيْتِهِ لَمْ يَكْتُبْ مِنَ الْفَاقِلِينَ وَكَانَ مَأْجُورًا كُلَّمَا نَظَرَ إِلَيْهِ •

المسألة ٧٠٦

يُسْتَقْبَلُ بِالْمَيِّتِ حَالُ تَكْفِينِهِ كَمَا يَسْتَقْبَلُ بِهِ حَالُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ رَأْسُهُ عَلَى يَمِينِ الْمُصَلِّي وَرِجْلَاهُ إِلَى يَسَارِهِ •

المسألة ٧٠٧

يُكْرَهُ تَكْفِينُ الْمَيِّتِ بِالسَّوَادِ ، وَبِالْكُتَانِ ، وَأَنْ يُجْمَرَ الْكَفَنُ أَوْ يُطَيَّبَ بِغَيْرِ الْكَافُورِ وَالذَّرِيرَةِ ، وَأَنْ تُجْعَلَ لِقَمِيصِ الْمَيِّتِ أَكْمامٌ أَوْ أَزْرَارٌ ، وَإِذَا كَفِنَ بِقَمِيصٍ مَلْبُوسٍ نَزَعَتْ مِنْهُ الْأَزْرَارُ ، وَتَرَكْتُ فِيهِ الْأَكْمامَ ، وَأَنْ تُكَوَّنَ الْعِمَامَةُ بِلَا حَنْكٍ ، وَأَنْ يَمَاسِكَ فِي شِرَاءِ الْكَفَنِ ، وَأَنْ يَكُونَ وَسْخًا غَيْرَ نَظِيفٍ •

المسألة ٧٠٨

يجب تحنيط الميت ، من غير فرق بين أن يكون ذكرا أو انثى ، أو خنثى ، وكبيرا أو صغيرا ، وحرا أو مملوكا ، والتحنيط هو جعل الكافور على مساجد الميت ، وهي الأعضاء السبعة التي يجب السجود عليها في الصلاة : الجبهة ، والكفان ، والركبتان ، وابهاما الرجلين ، ويستحب أن يضاف إليها طرف الأنف ، بل الأحوط عدم تركه .

ويعتبر - على الأحوط - أن يكون ذلك بمسح الكافور على المواضع المذكورة ، ولا بد من بقاء شيء منه على العضو المسحوح ، ويستحب مسح ابطي الميت ولبته وجميع مفاصله وعنقه ولحيته وباطن قدميه وظاهر كفيه ، وكل موضع تكون فيه رائحة كريهة من بدنه ، وموضع الشراك من القدمين ، واللبة هي النحر وموضع القلادة ، فإذا زاد من الكافور شيء وضع على صدره .

المسألة ٧٠٩

يشترط في الكافور أن يكون طاهرا ومباحا ، وأن يكون مسحوقا ، وأن يكون جديدا فلا يجزي المتيق ، وهو الذي زال ريحه .

المسألة ٧١٠

يجب أن يكون تحنيط الميت بعد تفسيكه أو تيميمه ، فلا يكفي قبله ، ويجوز أن يكون قبل التكفين وفي أثناءه ، وبعده ، والأولى أن يكون قبله .

المسألة ٧١١

لا يجوز تحنيط الميت إذا مات وهو محرم بالحج أو العمرة إلا إذا كان موته بعد الطواف والسعي في أحرام الحج ، وبعد التقصير في أحرام العمرة كما تقدم في الفصل بالكافور ، ولا يسقط وجوب التحنيط عن المعتكف ، وعن المعتدة بعدة الوفاة ، وإن حرم عليهما تناول الطيب في حياتهما .

المسألة ٧١٢

الأحوط أن لا يكون مقدار الكافور في الحنوط أقل من مثقال شرعي ،

وهو ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي المعروف ، ويستحب أن يكون أربعة دراهم ، وأفضل من ذلك أن يكون أربعة مثاقيل شرعية ، وأفضل من جميع ذلك أن يكون مقداره سبعة مثاقيل صيرفية .

المسألة ٧١٣

لا يجب أن يبدأ في التحنيط بالجبهة ، وإن كان هو الأحوط ، ويتخير في ما عدا الجبهة من المساجد بين تقديم ما شاء منها وتأخير ما شاء .

المسألة ٧١٤

لا يقوم مقام الكافور شيء آخر ، فإذا تمذر وجود الكافور سقط وجوب الحنوط .

المسألة ٧١٥

يكره أن يدخل الكافور في عين الميت أو أنفه أو أذنه أو يوضع على وجهه .

المسألة ٧١٦

يستحب أن يخلط الحنوط بشيء من ترربة الحسين (ع) على وجه لا يخرج به عن اسم الكافور ، وينبغي أن يجتنب وضع المخلوط بها على المواضع التي تنافي الاحترام كابهامي الرجلين وباطن القدمين وظاهرهما وامثال ذلك .

المسألة ٧١٧

يستحب استحبابا مؤكدا وضع جريدتين خضراوتين مع الميت ، ولا يختص استحبابهما بالكبير أو الصغير أو المحسن أو المسمى ، ففي الحديث عن الامام الصادق (ع) أنها تنفع المؤمن والكافر ، وفي الصحيح عن الامام الباقر (ع) : أنه يتجافى عنه (يعني عن الميت) العذاب والحساب مادام المود رطبا .

المسألة ٧١٨

يثمين أن تكونا من النخل مع الامكان ، فإن لم يتيسر ذلك فمن

السدر أو الرمان يتغير بينهما ، فإن لم يوجد فمن شجر الخلاف ، والا
فمن أي عود رطب ، ولا تكفي الجريدة اليابسة •

المسألة ٧١٩

يستحب أن يكون طول الجريدة بمقدار ذراع ، ودونه في الفضل أن
يكون بمقدار عظم الذراع ، ودونه بمقدار شبر •

والأولى أن توضع احدهما في الجانب الأيمن للميت من ترقوته الى
ما بلغت ملصقة ببدنه ، والأخرى في الجانب الأيسر منه ، فوق القميص
تحت اللفافة ، من الترقوة الى ما بلغت ، وقد نقلت في الأخبار لوضعها
كيفية أخرى ، ولا بأس بالجميع ، فإذا نسيت أن توضع مع الميت في
كفنه وضعت معه في القبر فإن تركت لتسيان أو غيره وضعت على القبر •

الفصل السادس والثلاثون

في الصلاة على الميت

المسألة ٧٢٠

تجب الصلاة على كل ميت مسلم ، سواء كان عادلا أم فاسقا ، وشهيدا
أم غيره ، حتى مرتكب الكبائر ، وقتل نفسه ، وحتى المخالف في مذهبه
على الأحوط ، اذا لم يكن ناصبيا ولا خارجيا أو غاليا ، وتجب على
أطفال المسلمين اذا بلغوا ست سنين ، ولا تجب على من كان عمره أقل من
ذلك ، وفي استحباب الصلاة عليه تأمل ، نعم ، لا بأس بالاتيان بها
برجاء المطلوبة •

ولا تجوز الصلاة على الكافر بجميع أقسامه حتى المرتد اذا مات بغير
توبة ، ومن حكم بكفره من الفرق المنتسبة الى الاسلام •

المسألة ٧٢١

يشترط في صحة الصلاة أن يكون المصلي مؤمنا ، فلا تصح من غير
المؤمن ، نعم اذا صلى على المخالف أهل مذهبه على طريقتهم سقط الوجوب
بذلك عن حضر من المؤمنين •

ويشترط أن تكون باذن ولي الميت - على ماتقدم ذكره في أحكام
الأموات - فلتراجع المسائل المتعلقة بذلك من فصل أحكام الأموات .

المسألة ٧٢٢

يشترط أن تكون الصلاة بعد اتمام التفسيل والتكفين ، فلا تصح
إذا وقعت قبل ذلك ، وتجب اعادتها وإن صليت في أثناء التكفين عمدا
أو جهلا أو سهوا .

نعم لا تسقط الصلاة على الميت الذى تعذر تغسيله وتيميمه ، أو تعذر
تكفينه ، أو تعذر كلاهما ، فيصل على عليه ، وإذا كان غاريا وجب ستر
عورته قبل الصلاة ولو بالحشيش والمدر والتراب ، فإن لم يمكن ذلك
خارج القبر ، وضع في القبر كما يوضع خارج القبر للصلاة ، وسترت
عورته بالتراب ونحوه وصلى عليه ، فإذا تمت الصلاة جمل على هيئة
الدفن ودفن .

المسألة ٧٢٣

الميت الذى يتعذر فيه بعض الواجبات لا تسقط فيه الواجبات
الممكنة حسب المستطاع ، فإذا أمكنت الصلاة عليه من غير دفن صلى عليه
ونرك ، وإذا أمكن دفنه بغير غسل أو بغير كفن ، أو بغيرهما معا ، صنع
به ما يستطاع .

المسألة ٧٢٤

يجب أن تكون الصلاة على الميت قبل دفنه ، فلا يجوز تأخيرها اختيارا ،
وإذا لم يصل على الميت حتى دفن ، أو علم بعد دفنه ببطلان الصلاة عليه ،
وجب أن يصل على قبره ، ولم يجز نبشه لذلك ، وإذا صلى على قبر
الميت لأحد الوجهين المذكورين ، ثم اتفق أن نبش القبر وأخرج الميت
منه لبعض الأسباب ، فالأحوط إعادة الصلاة عليه قبل الدفن .

المسألة ٧٢٥

يصح أن تصلى على الميت صلوات متعددة دفعة واحدة ، مع مراعاة
الشرائط والواجبات ، فيقوم على الجنازة أشخاص متعددون ، ويصلون

عليه فرادى في وقت واحد ، وينوون الوجوب ، بل يقوم على الجنازة
أئمة متعددون ، ومع كل واحد منهم جماعة تقتدى به ، فتصلي على
الميت أكثر من جماعة في وقت واحد ، نعم تشكل نية الوجوب لمن علم
أو اطمأن بأنه لا يفرغ من الصلاة قبل الآخرين ، والأحوط - في هذه
الصورة - أن ينوي القربة ، بل الأحوط ذلك مع الشك أيضا •

المسألة ٧٢٦

يجوز لولي الميت أن يصلي على ميتته من غير أن يستأذن من الأولياء
الآخرين إذا كانوا من أهل مرتبة واحدة ، ويجوز أن يقتدى به في
الصلاة من غير إذن كذلك إذا كان موضعاً للقدوة •

ويجوز للولي أن يباشر تفسير ميتته أو تكفينه أو بعض الأعمال
الأخرى من تجهيزه أو جميعها من غير إذن الأولياء الآخرين •

المسألة ٧٢٧

يجوز للمرأة أن تصلي على الميت إذا كانت ولية له أو أذن لها ولي
الميت بذلك ، سواء كان الميت رجلاً أم امرأة ، كما يصح لها أن تغسل
الميت في الصورتين مع وجود الشرائط •

المسألة ٧٢٨

تستحب الصلاة على الميت جماعة ، ولا بد في الامام من اجتماع
شرائط الامامة في الصلاة اليومية ، فيجب أن يكون بالغا عاقلاً طاهر
المولد ، مؤمناً ، عدلاً ، وأن يكون رجلاً إذا كان المأمومون رجالاً •

ولا بد من اجتماع شرائط الجماعة ، فيجب ان لا يكون حائل يمنع
المشاهدة بين الامام والمأمومين ، ولا بين المأموم والمأمومين الآخرين
الذين يكونون واسطة في اتصاله بالامام ، وأن لا يكون مكان الامام أعلى
من المأمومين ، وأن لا يكون الامام قاعداً مع قيام المأمومين ، وان لا يكون
بعد ينافي وحدة الجماعة واتصالها بين الامام والمأمومين او بين المأمومين
بعضهم مع بعض ، وان لا يتقدم المأموم على الامام في الموقف ، وسيجيء
تفصيل جميع ذلك في شرائط صلاة الجماعة ان شاء الله تعالى •

المسألة ٧٢٩

إذا علم المأموم أو اطمأن بأنه لا يفرغ من الصلاة قبل امامه أو شك في ذلك فالأحوط له أن ينوي القربة في صلاته ، ولا يقصد الوجوب .

المسألة ٧٣٠

يتأخر المأموم عن الامام في الموقف وان كان واحدا ، ويكره له ان يقف الى جنبه .

المسألة ٧٣١

لا يتحمل الامام شيئا عن المأمومين في الصلاة على الجنازة فعليهم أن يأتوا بجميع التكبيرات والأذكار .

المسألة ٧٣٢

يصح للمرأة أن تؤم النساء اذا توفرت فيها شرائط الامامة ، وتقوم في صفهن على الأحوط ولا تقدم عليهن .

المسألة ٧٣٣

تقف المرأة اذا اقتدت بالرجل خلف الرجال ، ويستحب أن تقف العائض بين النساء في صف وحدها .

المسألة ٧٣٤

إذا كبر المأموم قبل الامام في التكبير الأول ، جاز له أن يقطع صلاته ويجدد التكبير مع الامام ، ويجوز له أن يتم صلاته متفردا اذا تمت شروط الانفراد .

وإذا كبر قبل الامام في غير التكبير الأول جاز له أن يصبر حتى يكبر الامام فيقرأ معه الدعاء ولا يعيد التكبير ، ويجوز له أن يتم صلاته متفردا ، وانما يصح له الانفراد في هذه الصورة وفي سابقتها اذا كان محاذيا للجنازة ولم يكن بينه وبينها حائل ولا يبعد مانع .

المسألة ٧٣٥

يجوز للمأموم أن يدخل في أثناء صلاة الامام، فيكبر ويأتي بالشهادتين

ثم يكبر مع الامام ، ويأتي بالصلاة على النبي وآله ، وهكذا على الترتيب
 فاذا فرغ الامام من صلاته أتى هو بباقي تكبيراته وأدعيتها حتى يتم
 صلاته ، فان لم يمهله جاز له أن يأتي بالتكبير ولاء ، والأفضل أن
 يأتي بالدعاء ولو مخففا .

الفصل السابع والثلاثون

في كيفية الصلاة على الميت

المسألة ٧٣٦

كيفية الصلاة على الميت أن يكبر عليه خمس تكبيرات ، يتشهد
 الشهادتين بعد التكبيرة الأولى ، ويصلي على النبي وآله (ص) بعد
 الثانية ، ويدعو للمؤمنين والمؤمنات بالغفران بعد الثالثة ، ويدعو
 للميت بعد الرابعة ، وينصرف بعد الخامسة .

وقد وردت في النصوص صيغ كثيرة للادعية المذكورة ، ولا يلزم
 الاتيان ببعض ماورد ، بل يجوز للمصلي أن يأتي بأي دعاء شاء اذا كان
 يشتمل على ما ذكر ، فيجزيه أن يقول بعد النية والتكبيرة الأولى : (أشهد
 أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله) ، ويقول بعد التكبيرة الثانية :
 (اللهم صل على محمد وآل محمد) ، ويقول بعد التكبيرة الثالثة : (اللهم
 اغفر للمؤمنين والمؤمنات) ، ويقول بعد التكبيرة الرابعة : (اللهم اغفر
 لهذا الميت) ، وينصرف بعد التكبيرة الخامسة .

المسألة ٧٣٧

الأولى أن يكبر التكبيرة الأولى ثم يقول : أشهد أن لا إله الا الله وحده
 لا شريك له الها واحدا أحدا ، صمدا فردا حيا قيوما دائما أبدا لم يتخذ
 صاحبة ولا ولدا ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين
 الحق ليظهره على الدين كله ، ولو كره المشركون .

ثم يكبر الثانية ، ويقول بعدها : (اللهم صل على محمد وآل محمد ،
 وبارك على محمد وآل محمد ، وارحم محمدا وآل محمد ، أفضل ما صليت

وباركت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد ، وصل
على جميع الأنبياء والمرسلين) •

ثم يكبر الثالثة ويقول بعدها : (اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات ، تابع اللهم بيننا وبينهم
بالخيرات انك على كل شيء قدير) •

ثم يكبر الرابعة ويقول بعدها : (اللهم ان هذا المسجي قدامنا عبدك
واين عبدك وابن أمتك ، نزل بك وأنت خير منزل به ، اللهم انك
قبضت روحه اليك وقد احتاج الى رحمتك ، وأنت غني عن عذابه ،
اللهم انا لانعلم منه الا خيرا وأنت أعلم به منا اللهم ان كان محسنا
فزد في احسانه ، وان كان مسيئا ، فتجاوز عن سيئاته واغفر لنا وله
اللهم احشره مع من يتولاه ويحبه ، وأبعده ممن يتبرأ منه ويبغضه
اللهم ألحقه بنبيك وعرف بيته وبينه ، وارحمنا اذا توفيتنا يا اله
العالمين ، اللهم اكتبه عندك في أعلى عليين ، واخلف على عقبه في الغابرين ،
واجمله من رفقاء محمد وآله الطاهرين وارحمه وايانا برحمتك يا ارحم
الراحمين) •

فاذا قرغ من الصلاة قال : (ربنا آتنا في الدين حسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار) •

فاذا كانت الميت امرأة قال : (اللهم ان هذه المسجاة قدامنا أمتك وابنة
عبدك) وأتى بضمائرها مؤنثة •

واذا كان الميت مستضعفا ، قال بعد التكبيرة ، الرابعة : (اللهم اغفر
للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ، ربنا وأدخلهم جنات
عدن التي وعدتهم ، ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم انك
أنت العزيز الحكيم) •

واذا كان مجهول الحال قال بعد الرابعة وبعد ذكر الميت : اللهم ان
كان يحب الغير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه •

واذا كان طفلا قال : اللهم اجمله لابويه ولنا سلفا وفرطا وأجرا •

المسألة ٧٣٨

إذا ترك بعض التكبيرات عامدا بطلت صلاته ووجب إعادة ، وكذلك إذا تركها ساهيا ولم يتذكر إلا بعد فوات الموالاة ، وإذا تركها ساهيا وتذكر قبل فوات الموالاة وجب عليه الاتمام ، ولا يكفي أقل من خمس تكبيرات إلا للتقية أو يكون الميت منافقا فيكبر أربعا •

المسألة ٧٣٩

يجوز أن يقرأ القرآن وبعض الأدعية الأخرى في الصلاة إلا إذا معيت بها صورة الصلاة •

المسألة ٧٤٠

ليس في صلاة الجنائز أذان ولا إقامة ولا تكبيرات افتتاح ، ولا قراءة فاتحة ، ولا ركوع ولا سجود ، ولا تشهد ولا تسليم ، وتبطل الصلاة إذا أتى بشيء من ذلك بقصد الجزئية للصلاة ، وتبطل به إذا كان ماحيا لصورة الصلاة •

المسألة ٧٤١

إذا شك في عدد التكبير بنى على الأقل ، حتى إذا كان مشغولا بدعاء التكبيرة الثانية أو الثالثة مثلا وشك في ما قبلها على الأحوط •

المسألة ٧٤٢

يجب في صلاة الميت قصد القرية على نحو ماتقدم في مبحث النية في الوضوء وغيره ، وأن يعين فيها الميت ، ويكفي أن يكون على وجه الاجمال ، وأن يكون المكان مباحا ، وأن يوضع الميت مستلقيا على قفاه ، وأن يكون رأسه الى يمين المصلي ورجلاه الى يساره ، وأن يكون الميت حاضرا ، فلا تصح الصلاة على الغائب وإن كان في البلد ، وأن يكون المصلي خلف الميت ومحاذيا له ، إلا إذا طال صف المأمومين فخرج بذلك عن محاذاة الميت ، وأن لا يكون بينه وبين الميت حائل من ستر أو جدار ونحو ذلك ، وليس من الحائل أن يكون الميت في تابوت وشبهه ، أو توضع عليه بعض الستائر ، وأن لا يكون بعيدا عن الميت بحيث لا يصدق

معه الوقوف عند الميت الا مع اتصال الصفوف في الجماعة وان تكثر ،
والا في المصلي مع تعدد الجنائز كما يأتي بيانه ، وأن لا يكون أحدهما
أعلى من الآخر علوا مفرطا ، وأن تكون الصلاة بأذن الولي ، وأن تكون
بعد التفسيل والتكفين والتحنيط ، وأن يكون الميت مستور المورة اذا
لم يكن مكفنا ، وأن يكون المصلي مستقبلا للقبلة ، وأن يكون قائما
مع القدرة ، ومستقرا في قيامه ، ومستقلا فيه كما في القيام في الصلوات
الواجبة الأخرى على الأحوط في كثير مما ذكرنا في المسألة .

المسألة ٧٤٣

لا يترك الاحتياط في اعتبار أن يكون المصلي مباح اللباس مستور
المورة حال الصلاة ، وأن يترك التكلم والسكوت الطويل ونحوهما مما
يعد ماحيا لصورة الصلاة في نظر المتشرعة ، بل الأقرب البطلان في ما
يعد ماحيا لها .

المسألة ٧٤٤

لا يشترط في صلاة الميت أن يكون المصلي متطهرا من الحدث والغيب ،
فتصح صلاته وان كان محدثا بالحدث الأكبر أو كان ثوبه أو بدنه نجسا .

المسألة ٧٤٥

لا تكفي الصلاة على الميت جالسا مع وجود من يقدر على الصلاة قائما ،
وان كان الذي صلى عليه عاجزا عن القيام ، بل الأقوى عدم صحتها .
وكذلك اذا صلى عليه قائما ثم طرأ له العجز فآتم صلاته جالسا .

واذا لم يجد من يقدر على القيام أو اعتقد بذلك فصلى جالسا ثم
حضر من يمكنه القيام وجبت الاعادة ، وكذلك اذا صلى العاجز ثم
تجددت له القدرة على القيام قبل دفن الميت ، فتجب الاعادة في جميع
هذه الفروض .

المسألة ٧٤٦

تصح الصلاة اذا كان المصلي في مكان مباح وان كان مكان الميت
منصوبا .

المسألة ٧٤٧

يجوز التيمم لصلاة الميت وان كان الماء موجودا اذا خاف فوت الصلاة عليه ان هو توضأ أو اغتسل ، واذا كان الماء موجودا ، وأمكن له ادراك الصلاة ، وأراد التيمم أتى به برجاء المطلوبة .

المسألة ٧٤٨

لا يسقط عن المكلف وجوب الصلاة اذا شك في ان غيره صلى على الجنائزة أم لا ، واذا علم بصلاة غيره عليها سقط عنه الوجوب ، وان شك في صحة تلك الصلاة بنى على صحتها ، واذا علم بفساد الصلاة وجبت عليه اعادتها وان كان المصلي قاطعا بالصحة .

المسألة ٧٤٩

يجوز تكرار الصلاة على الميت ولا كراهة في ذلك اذا كان الميت من اهل العلم والشرف في الدين ، ويكره في ما سوى ذلك .

المسألة ٧٥٠

اذا حضرت الجنائزة في وقت الفريضة الحاضرة ، فالأفضل تقديم الفريضة الحاضرة وان لم تكن في وقت الفضيلة ، واذا خيف على الميت من الفساد بتأخير صلاته قدمت الصلاة عليه وان كانت في وقت فضيلة الحاضرة .

المسألة ٧٥١

اذا حضرت جنازتان جاز للمكلف أن يصلي على كل واحدة منهما صلاة منفردة ، ويصح له أن يجمعهما في صلاة واحدة ، ويأتي بالوظائف المشتركة ، فاذا كبر التكبيرة الرابعة ، قال : (اللهم ان هذين الميتين عبدك وابنا عبدك وابنا أمتك ٠٠٠) وأكمل الدعاء مع تثنية الضمائر .

المسألة ٧٥٢

اذا اجتمعت جنازات متعددة ، فالأولى أن يصلي على كل واحدة منها صلاة منفردة ، واذا اراد أن يجمعها في صلاة واحدة جاز له أن يضع

الجميع امامه بعضها الى جنب بعض ووقف محاذيا للجميع ، والأولى أن يجعل الذكر أقرب الى المصلي من الأنثى وان كان صبيا أو مملوكا ، والحر أقرب اليه من العبد .

ويجوز له أن يجعل الجنائز صفا واحدا مدرجا ، فيجعل رأس كل ميت عند الية الآخر ويقف المصلي في وسط الصف ، وإذا كبر الرابعة أتى بالدعاء لهم جميعا ، فيثنى الضمير أو يجمعه ، ويذكره أو يؤنثه حسب مايناسب المقام .

وقد تؤدي هذه الكيفية - إذا تكثرت الجنائز - الى ان يكون بعضها خلف المصلي ، فالأحوط في هذه الصورة ترك هذه الكيفية .

المسألة ٧٥٣

يستحب أن يكون المصلي على طهارة من الحدث الأصغر والأكبر بأن يتوضأ أو يغتسل ، وقد تقدم جواز التيمم لهذه الصلاة وان كان الماء موجودا ، اذا خاف المكلف فوت الصلاة ان هو توضأ أو اغتسل ، واذا أراد التيمم مع وجود الماء وامكان ادراك الصلاة أتى به برجم المطلوبية .

ويستحب أن يقف المصلي اذا كان اماما أو منفردا عند وسط الرجل ، وعند صدر المرأة ، ولا يبعد العاق الصبي بالرجل والصبية بالمرأة في ذلك ، وان يخلع المصلي حذاه ، وأن يرفع يديه بالتكبير ، من غير فرق بين التكبيرة الأولى وغيرها ، وأن تكون الصلاة جماعة ، وأن يجتهد المصلي في الدعاء للميت بل للمؤمنين .

المسألة ٧٥٤

ذكر الفقهاء للصلاة على الميت أدابا أخرى ، منها : ان يكون المصلي قريبا من الجنائز بحيث لو هبت الريح وصل ثوبه اليها .
ومنها أن يختار الموضع المعتاد للصلاة ، فانه مظنة اجتماع الناس وكثرة المصلين .

ومنها أن يرفع الامام صوته بالتكبير والأدعية وأن يسر المأموم .

ومنها أن يرفع المصلي يديه عند الدعاء للميت ، ولا بأس بالاعتيان
بما ذكروه رجاء ، لا بقصد الخصوصية والورود .

الفصل الثامن والثلاثون

في التشييع

المسألة ٧٥٥

يستحب لذوي الميت وقرابته أن يعلموا المؤمنين بموت أخيهم ليشهدوا
جنازته ويصلوا عليه ويستغفروا له ، ويستحب للمؤمنين الحضور
لتشييعه ، وقد وردت في فضله والحث عليه الأخبار الكثيرة .

فمن الرسول (ص) : أول تحفة المؤمن أن يغفر له ولمن تبع جنازته .
وعن الإمام الباقر (ع) : إذا دخل المؤمن قبره ، نودي : ألا إن أول
حبائك الجنة ، ألا وأول حباء من تبعك المفجرة .

وعنه (ع) : من تبع جنازة مسلم أعطي يوم القيامة أربع شفاعات ،
ولم يقل شيئا إلا قال الملك ولك مثل ذلك .

وعن الإمام الصادق (ع) : من شيع جنازة مؤمن حتى يدفن في قبره
وكل الله به سبعين ملكا من المشيعين يشيعونه ويستغفرون له إذا خرج
من قبره إلى الموقف .

وليس للتشييع حد ، فمن أبي جعفر (ع) إنما هو فضل وأجر ،
فبقدر مايمشي مع الجنازة يؤجر للذي يتبعها .

المسألة ٧٥٦

يستحب لمن استقبل جنازة أو رآها أن يقول : الله أكبر ، هذا ما وعدنا
الله ورسوله وصدق الله ورسوله ، اللهم زدنا إيمانا وتسليما . الحمد
للذي تعزز بالقدرة وقهر العباد بالموت . وأن يقول : الحمد لله الذي
لم يجعلني من السواد المخترم .

ويستحب أن يحمل الجنازة على الكتف ، وأن يقول إذا حمل الجنازة :
بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله ، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات .

ويستحب أن يكون المشيع ماشيا ، ويكره له الركوب ، ويستحب أن يكون خاشع القلب ، وأن يحضر في قلبه ذكر الموت والتفكير في مآله .
ولا كراهة في المشي أمام جنازة المؤمن بل يستحب ، وإن كان المشي معها أفضل منه ، والمشى خلفها أفضل من الجميع .

ويستحب أن يحمل الجنازة من جوانبها الأربعة ، فيبدأ بالمقدم من يمين الميت فيحمله على عاتقه الأيمن ، ثم ينتقل إلى المؤخر منه فيحمله على عاتقه الأيمن ، ثم ينتقل إلى المؤخر من يسار الميت فيحمله على عاتقه الأيسر ، ثم إلى المقدم منه فيحمله على عاتقه الأيسر ، وإن يقتصد في المشي بدون اسراع ولا إبطاء .

المسألة ٧٥٧

يكره الضحك واللعب واللهو لمن تبع الجنازة ، وأن يضع غير صاحب المصيبة رداءه ، وأن يضرب المصاب أو غيره بيده على فخذه أو يضرب يدا على الأخرى ، وأن يقول : ارفقوا به ، أو استغفروا له ، أو ترحموا عليه وأن تشيع النساء الجنازة وإن كان الميت امرأة ، وأن تتبع الجنازة بمجمرة أو نار ، وإذا مات ليلا فلا بأس بالمصاييح ، ويكره القيام إذا مرت به الجنازة وهو جالس .

الفصل التاسع والثلاثون

في دفن الميت

المسألة ٧٥٨

تجب مواراة الميت في الأرض بمقدار يؤمن معه على جسد الميت من وصول السباع والكلاب إليه ، ويمتنع من انتشار رائحته ، ولا يكفي وضعه في بناء أو نحوه مع التمكن من دفنه في الأرض وإن حصل به المقصود ، ولا تكفي المواراة التي لا تمتنع من ذلك مع الإمكان ، وإن لم يكن في الأرض سباع أو كلاب يخاف منها ، أو إنسان يشم الرائحة ، أو كانت الأرض لشدة حرارتها تجفف رطوبات الميت بسرعة فلا تنتشر له رائحة .

المسألة ٧٥٩

يجب أن يدفن الميت على جنبه الأيمن ، وأن تستقبل القبلة بوجهه ومقادير بدنه ، وكذلك الحكم في الجسد إذا دفن من غير رأس ، وفي الرأس وحده ، والصدر وحده ، بل في كل عضو من الميت يمكن فيه الاستقبال على الأحوط .

المسألة ٧٦٠

إذا تعذرت مواراة الميت في الأرض لصلابتها أو نحو ذلك وجب نقله الى حيث يمكن دفنه فان تعذر ذلك ، وجبت مواراته في بناء أو تابوت محكم ، مما تحصل معه فائدة الدفن .

وإذا مات راكب البحر وتعذر أو تمسر نقله الى الأرض ليدفن فيها ، غسل وكفن وحنط وصلي عليه ثم وضع في خاوية ونحوها مما يحفظ جسده ، وأوكيء عليه رأسها وألقي في البحر ، فان لم توجد الخاوية وشبهها ثقل الميت بحجر أو حديد أو نحوه يوضع في رجله ثم ألقي في البحر ، والأحوط - لزوماً مع التمكن - أن يختار الموضع المأمون على الميت من سباع البحر وحيواناته أن تأكله أو تبتلعه بمجرد الالتقاء .

المسألة ٧٦١

يجب احكام القبر بما يوجب حفظ جسد الميت اذا خيف عليه من نبش السباع ونحوها مع الدفن المجرد في الأرض ، فيحكم قبره بالبناء والقبر ونحوها مما يوجب له الصيانة والحفظ ، وتخرج مؤونة ذلك مع الحاجة اليه ، من أصل تركة الميت وكذلك مؤونة ما يحتاج اليه في لقائه في البحر .

المسألة ٧٦٢

إذا ماتت المرأة الكافرة ، ومات في بطنها طفل من مسلم ، وجب أن تدفن على جانبها الأيسر مستديرة القبلة ليكون الولد في بطنها مستقبلاً ، سواء كان الولد ينكاح أم شبهه أم ملك يمين ، بل وان كان من الزنا على الأحوط ، وكذلك اذا كان ما في بطنها جنيناً لم تلجه الروح .

المسألة ٧٦٣

تجري أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا إذا كان أبواه مسلمين
أو كان أحدهما مسلماً على الأحوط .

المسألة ٧٦٤

يصح الدفن إذا أوقع على الوجه المعتبر وإن لم تقصد به القرية أو
كان المباشر للدفن مجنوناً أو صبيّاً أو كافراً .

المسألة ٧٦٥

يشترط في الدفن اذن ولي الميت كسائر أعمال التجهيز الأخرى .

المسألة ٧٦٦

لا يجوز أن يدفن المسلم في مقبرة الكفار أو يدفن الكافر في مقبرة
المسلمين ، وإذا مات مسلم وكافر واشتبه أحدهما بالآخر ، فالأحوط ،
— مع الإمكان دفنهما منفردين عن مقبرة المسلمين ومقبرة الكفار ،
ومنفردين أحدهما عن الآخر، وإن لم يمكن ذلك دفنهما في مقبرة المسلمين .

المسألة ٧٦٧

لا يجوز دفن المسلم في مواضع توجب هتك حرمة كالمزبلة والبالوعة ،
ومواضع القاء النجاسات ، وأسمدة الحيوانات وأمثال ذلك .

المسألة ٧٦٨

لا يجوز الدفن في المكان المنصوب ، ولا في الأمكنة الموقوفة لغير الدفن
كالمساجد والمدارس والحسينيات ، والغابات الموقوفة لسكنى الزائرين
أو الفقراء .

المسألة ٧٦٩

يجب دفن كل جزء ينفصل من جسد الميت حتى الشعر والظفر
والسن إذا انفصل منه بعد موته ، بل يجب دفنه مع الميت ويكمل معه
في كفنه على الأحوط إذا لم يستلزم نبش الميت .

المسألة ٧٧٠

إذا مات الجنين في بطن أمه وهي حية ، وجب التوصل إلى إخراجه

بالوسائل الطبية المعدة لذلك ، أو غيرها مما يوجب اخراج الطفل وسلامة الأم ، ولو بالرجوع الى حذق الأطباء المختصين بذلك عند اقتضاء الضرورة ، وكذلك اذا ماتت الأم والحمل حي في بطنها .

المسألة ٧٧١

لا يجوز الدفن في قبر ميت قبل اندراسه وصيرورة الميت الأول رميما ، وانما يحرم الدفن فيه لحرمة نبشه ، فاذا كان منبوشا ، وكانت الأرض مباحة أو موقوفة للدفن جاز دفنه فيه وان كره .

المسألة ٧٧٢

يستحب أن يكون عمق القبر الى الترقوة ، وأن يحفر له لحد من جانب القبلة بمقدار يسع الميت في طوله وعرضه اذا أضجع فيه على جنبه ، وبمقدار يمكن أن يجلس الرجل فيه في عمقه ، أو يشق له وسط القبر شق يسعه كذلك ثم يسقف عليه بعد وضعه فيه .

ويستحب أن توضع الجنازة قبل شفير القبر بأذرع ، ويتموذج حاملها بالله من هول المطلع ، ويصبر هنيئة ثم تنقل قليلا وتوضع ، ويصبر هنيئة ثم تنقل في الثالثة بترسل ورفق الى القبر ، وأن يقول عند النظر الى القبر : (اللهم اجعلها روضة من رياض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفر النار) ، فاذا كان الميت رجلا وضع في المرة الأخيرة مما يلي الرجلين ، ثم يسلم من نعشه سلا ويدلى في قبره سابقا برأسه ، واذا كانت امرأة وضعت في المرة الأخيرة في جانب القبلة ثم أنزلت الى القبر عرضا ، وأن يغطى القبر بثوب عند ادخال المرأة فيه .

ويستحب أن يقول عند سله من النعش : (بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله (ص) اللهم الى رحمتك لا الى عذابك ، اللهم افسح له في قبره ، ولقنه حجته وثبته بالقول الثابت ، وقنا واياه عذاب القبر) .

وأن يقول اذا أدخله القبر : (اللهم جاف الأرض عن جنبه ، وصاعد عمله ولقه منك رضوانا) .

وأن يقول إذا وضعه في اللحد : (بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله (ص)) ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب والمعوذتين ، والتوحيد ، وآية الكرسي ، ويتعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

وأن يحل عقد الكفن بعد وضعه في اللحد ، ويبدا من عند رأسه ، وأن يحسر عن خد الميت ويلصقه بالأرض ، ويجعل له وسادة من تراب ، ويسند ظهره بمدره ونحوها لئلا يستلقي . وأن يوضع معه شيء من تربة الحسين (ع) ، وتجعل في موضع لاتصيبها النجاسة إذا انفجر الميت .

وأن يقول عند اشراج اللبني : (اللهم صل وحدته وأنس وحشته ، واسكن اليه من رحمتك رحمة تغنيه عن رحمة من سواك) ، وأن يقول عند الخروج من قبره : (انا لله وانا اليه راجعون والحمد لله رب العالمين ، اللهم ارفع درجته في أعلى عليين ، واخلف على عقبه في الغابرين وعندك نحتسبه يارب العالمين) .

وأن يقول عند اهالة التراب عليه : (ايماننا بك وتصديقنا ببعثك ، هذا ما وعدنا الله ورسوله ، وصدق الله ورسوله ، اللهم زدنا ايمانا وتسليما) ، وأن يحثي الحاضرون التراب عليه بظهور الأكف ثلاثا ، ويكره لذي الرحم أن يهيل التراب على ميتة . ويستحب أن يسد اللحد باللبني ونحوه .

ويستحب لمن ينزل في القبر لانزال الميت او لغير ذلك أن يكون مكشوف الرأس محلول الأزرار بلا رداء ولا قلنسوة ولا حذام ، وأن يخرج من قبل الرجلين ، وقد ورد انه باب القبر ، وأن يكون المتولي لانزال المرأة واضجاعها في قبرها هو زوجها أو بعض محارمها ، ففي الحديث : مضت السنة من رسول الله (ص) ان المرأة لايدخل قبرها الا من كان يراها في حياتها . يعني من كان يجوز له النظر اليها .

المسألة ٧٧٣

يستحب تلقين الميت بعد وضعه في اللحد وقبل اشراج اللبني ، بل ورد في بعض الروايات استحباب أن يضع الملقن يده اليسرى على عضد الميت الأيسر ويحركه تحريكا شديدا ثم يقول : يا فلان بن فلان .

وليس في التلقين لفظ مخصوص ، بل المقصود أن يلقنه الشهادتين
واسماء الأئمة (ع) واحدا بعد واحد الى آخرهم (ع) ، وأن يذكره
العقائد الحقّة ، فيصح أن يلقنه بما يحسن مما يفيد ذلك .

ويحسن أن يلقنه بما ذكره العلماء في كتبهم المعدة لذلك ، ومنه
ما ذكره العلامة المجلسي قده في زاد المعاد أو ما ذكره السيد الطباطبائي
اليزدي (قده) في العروة الوثقى .

المسألة ٧٧٤

يستحب أن يرفع القبر عن الأرض أربع أصابع مضمومة أو مفرجة
وأن يربع القبر وأن يجعل مسطحا ، بل الأحوط ترك تسنيمه .

وان يرش عليه الماء فيبتدئ بالرش من الرأس الى الرجل وهو
مستقبل القبلة ثم يدور على القبر الى أن يعود الى الرأس ثم يرش
الباقى في وسط القبر ، وأن يضع الحاضرون أصابعهم على القبر بعد
الرش مفرجات ، ويفمزوها عليه حتى يستبين أثرها ، ويتأكد ذلك في
الهاشمي فيمزمون أصابعهم أكثر .

وأن يقرأ سورة القدر سبع مرات ، ويستغفر له ، ويقول : (اللهم
ارحم غربته وصل وحدته ، وأتس وحشته ، وآمن روعته وأفض عليه
من رحمتك وأسكن اليه من برد عفوك وسعة غفرانك ورحمتك
ما يستغني به عن رحمة من سواك واحشره مع من كان يتولاه) وورد أنه
يستحب قراءة ذلك كلما زار قبره .

المسألة ٧٧٥

يستحب للولي أو من يأذن له ان يلحق الميت بعد الدفن ورجوع
المشيئين عن القبر ، فيضع فمه عند رأس الميت ، وفي بعض النصوص
أن يقبض على التراب بكفه ويناديه : يا فلان بن فلان ، ويلقنه على
نحو ما تقدم في التلقين السابق ، فقد ورد أن أحد الملكين يقول للآخر :
انصرف بنا عن هذا فقد لقن حجته ، وينصرفان عنه .

المسألة ٧٧٦

يستحب تمزية المصاب ، وهي حمله على التصبر والسلو - قبل الدفن وبعده ، وهي بعده أفضل ، ويكفي منها أن يراه صاحب المصيبة وان لم يقل شيئاً ، وان كانت بالقول الموجب للتسلي أفضل .

ولاحد لمدتها مادام يصدق عليها اسم التمزية عرفاً ، والأولى تركها إذا أدت الى تجديد حزن المصاب بعد ان نسيه .

المسألة ٧٧٧

يستحب لجيران أهل الميت وأقربائهم أن يصنعوا لهم الطعام ويرسلوه اليهم ثلاثة أيام ، ويكره الأكل عندهم ، وقد ورد أنه من عمل أهل الجاهلية .

المسألة ٧٧٨

يستحب للمصاب أن يصبر على ما نزل به ويحتسب الله ، ويتأسى بالأنبياء والأولياء ، في ما نزل بهم ، وأن يتذكر موت الرسول (ص) فإنه من أعظم المصائب ، وان يكثر من قول : (انا لله وانا اليه راجعون) كلما تذكر مصيبتة .

المسألة ٧٧٩

يستحب أن تصلى له صلاة الهدية ليلة الدفن ، وهي ركعتان يقرأ في الأولى منهما بعد الفاتحة آية الكرسي ، وفي الثانية بعد الفاتحة سورة القدر عشر مرات ، ويقول بعد التسليم : (اللهم صل على محمد وآل محمد ، وابعث ثوابها الى قبر فلان ، والأحوط قراءة آية الكرسي الى قوله تعالى : هم فيها خالدون ، وان كان الأقوى أن آخرها قوله تعالى (وهو العلي العظيم) .

ووقتها تمام الليل من ليلة الدفن ، وان كان الأولى أن يؤتى بها بعد المشاء ، ويكفي أن يأتي بها شخص واحد مرة واحدة ، وإذا أتى بها اربعون رجلاً فهو أولى ، ولكن لا بقصد الورود والخصوصية .

وإذا أخل بها فقدم وآخر في القراءة أو ترك بعض الآيات منها سهوا
أعادها ، وإن كانت صحيحة .

المسألة ٧٨٠

إذا أخذ الأجرة على صلاة الهدية ونسي أن يصلّيها ليلة الدفن أو
أخل بها ولم يعدها ، وجب عليه رد الأجرة الى صاحبها ، فإن لم يعرفه
تصدق بها عن صاحبها .

المسألة ٧٨١

إذا تأخر الدفن مدة أخرت صلاة الهدية الى ليلة الدفن .

المسألة ٧٨٢

يكره دفن ميتين في قبر واحد ، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك ، كما
إذا تكثر الموتى وتعمر الحفر لكل واحد منفردا ، ومنه ماورد في شهاد
أحد وغيرهم ، وقد تقدم في المسألة السبعمئة والحادية والسبعين حكم
دفن الميت في قبر ميت آخر ، ويكره حمل رجل وامرأة على سرير واحد .

المسألة ٧٨٣

يكره أن ينزل الوالد في قبر ولده ، ويكره نزول اولي الأرحام في
قبر قريبهم إذا خيف عليهم الجزع وحبط الأجر ، وأن يهيلوا عليه
التراب ، وأن يجعل على القبر تراب من غير ترابه ، أو يطين به ، ويكره
أن يجصص القبر أو يطين لغير ضرورة أو يكون الميت من الأولياء الذين
يتبرك بزيارتهم ، ويكره تجديد القبر بعد اندراسه ماعدا قبور الأنبياء
والأوصياء والأولياء الذين تستنزل البركات بزيارتهم كما تقدم ويكره
البناء عليه عدا من ذكر ، وأن يجلس أو يتكأ أو يمشى عليه ، ويكره
الضحك بين القبور والتخلي بينها وتنجيسها ، بل يشكل جوازه إذا
أوجب الهتك .

المسألة ٧٨٤

يكره أن ينقل الميت من موضع موته الى بلد آخر ليدفن فيه ، إلا
الى الأماكن المحترمة والمشاهد المقدسة ، كالميت يموت بمرفات وشبهها

فينقل الى مكة ، وقد نقل بعض العلماء ورود الأخبار الصحيحة الدالة على أن الدفن في الثرى يدفع عذاب القبر وسؤال الملكين ، بل الظاهر جواز النقل الى مقابر الأولياء والصلحاء ممن يتقرب الى الله بقربهم ، ويستدفع البلاء بجوارهم ، ولا يبعد استحباب نقل الميت من أحد المشاهد المشرفة الى آخر لوجود بعض المرجحات الشرعية .

وانما يجوز النقل الى المشاهد أو غيرها اذا لم يوجب ذلك هتكا لحرمة الميت أو أذية المسلمين بانفجار الميت أو انتشار الرائحة منه ، فاذا أوجبت ذلك فالظاهر المنع ، من غير فرق في ذلك بين أن يكون قبل الدفن أو بعده .

المسألة ٧٨٥

يجوز البكاء على الميت - حتى مع الصوت - اذا لم يشتمل على ماينافي الرضا بقضاء الله ، سواء كان الميت قريبا أم بعيدا ، ويستحب البكاء على المؤمن وان لم يكن رحما ، ويكره اذا اقترن ذلك بالجزع وعدم الصبر ، بل ورد في بعض الأخبار ان ذلك يوجب حبس الأجر ، ولكنه لا يكون محرما الا اذا اشتمل على ماينافي الرضا بقضاء الله .

وتجوز النياحة على الميت نظما ونثرا اذا لم تتضمن كذبا ، أو تشتمل على شيء من المحرمات الأخرى ، أو تقترن بالويل والثبور ، ويجوز أخذ الأجرة عليها ، والأحوط للنائحة أن لاتشارط ، وتكره في الليل ، وتحرم النياحة اذا اشتملت على شيء مما تقدم ، ويحرم أخذ الأجرة عليها .

المسألة ٧٨٦

لايجوز اللطم والغدش اذا بلغا الى حد الجزع الممقوت شرعا أو أديا الى ضرر معتدبه ، والأحوط تركهما مطلقا ، والأحوط ترك شق الثوب على غير الأب والأخ ، والصراخ الخارج عن الاعتدال .

المسألة ٧٨٧

اذا جزت المرأة شعرها في مصيبة وجبت عليها كفارة افطار شهر

رمضان ، واذا نتفتحه أو خدشت وجهها أو شق الرجل ثوبه لموت زوجته أو ولده وجبت في ذلك كفارة يمين ، وهي اطماع عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فان لم يجد صام ثلاثة أيام .

المسألة ٧٨٨

يحرم نبش قبر المؤمن ، بل قبر كل مسلم تجب مواراته على الأحوط ، إلا اذا علم بالندراس الميت وصبروته رميما ، فلا يجوز نبشه اذا بقي عظاما بل الأحوط عدم الجواز اذا بقي صورة مجردة تصير ترابا بالحركة واللمس ، ولا يكفي الظن بذلك .

ولايجوز نبش قبور الصلحاء والأولياء والشهداء وان طالت المدة وعلم بالاندراس .

والمناطق في صدق النباش أن يحفر القبر بمقدار يتحقق معه هتك حرمة الميت ، فاذا استوجب الهتك كان محرما وان لم يظهر جسد الميت ، والظاهر انه لا يصدق النباش اذا كان الميت مدفونا في سرداب وفتح بابه لدفن ميت آخر فيه ، أو لاصلاح بعض نواحيه الأخرى ، اذا لم يظهر جسد الميت الأول ، فاذا ظهر جسده ففي جواز ذلك أشكال .

المسألة ٧٨٩

يستثنى من حرمة نبش القبر موارد .

(١) : أن يدفن الميت في مكان مغموص عمدا أو جهلا أو نسيانا ، فيجوز نبشه لاجراجه من ذلك المكان اذا أوجب تركه ضررا على المالك ، وكذلك اذا كفن بكفن مغموص أو دفن معه مال مغموص أو دفن معه مال لورثته أو لغيرهم .

واذا كان الميت قد أوصى بدفن قرآن أو خاتم معه أو غيرهما ، وكانت وصيته جامعة للشرائط وجب العمل بها ولم يجز نبش القبر لاجراج ذلك الشيء من القبر بل لايجوز أخذه اذا ظهر بسبب آخر .

(٢) أن يدفن الميت في موضع لا يناسب كرامته كالمنزلة والبالوعة أو موضع لتجميع الأسمدة أو النجاسة أو في مقبرة الكفار ، أو دفن مع

كافر وان كانت زوجته أو رحمه •

(٣) : أن يدفن بغير غسل أو بغير كفن ، أو يتبين بعد الدفن بطلان غسله ، أو أنه كفن على غير الوجه الشرعي ، أو يعلم بأنه قد وضع في القبر الى غير القبلة ، فيجب نبشه لتدارك الواجب ، الا اذا كان ذلك موجبا لهتك حرمة فيسقط وجوبه • وقد تقدم في المسألة الستائة والخامسة والثمانين حكم ما اذا دفن بغير صلاة •

(٤) : أن يتوقف اثبات حق من الحقوق على رؤية جسد الميت ، اذا كان ذلك الحق أهم من حرمة النبش أو لزوم الضرر من ترك النبش على صاحب الحق ويشكل في ما عدا ذلك •

(٥) : اذا وجدت بعض أجزاء الميت المنفصلة من جسده بعد موته ، والأحوط لزوما أن ينبش القبر لدفنها مع الميت على وجه لا يظهر الجسد •

(٦) : اذا خيف عليه في ذلك المكان من عدو ، أو من سبع أو سيل ، أو تجمع مياه توجب هتك حرمة ، فينبش ، ليدفن في مكان غيره •

(٧) : أن ينبش بعد دفنه على الوجه الشرعي لينقل من موضعه الى المشاهد المشرفة ، اذا لم يستوجب ذلك هتكاً لحرمة ، فاذا استوجب الهتك فالظاهر المنع سواء أوصى الميت بذلك أم لم يوص •

المسألة ٧٩٠

يشكل جواز التوديع المتعارف عند بعض الناس : بأن يوضع الميت في تابوت ويدفن على غير الوجه الشرعي ، أو يوضع في موضع ويبنى عليه ، ثم يخرج بعد مدة لنقله الى المشاهد المشرفة ، بل اللازم مواراته في الأرض على الوجه الشرعي ، فاذا أريد نقله اليها نبش ونقل بأذن الولي اذا لم يكن ذلك موجبا لهتك الميت أو لأذية المسلمين كما تقدم •

المسألة ٧٩١

تستحب زيارة قبور المؤمنين والتسليم عليهم وقراءة القرآن عند قبورهم ، وطلب الرحمة والمغفرة لهم ، ويتأكد استحبابها في يوم الخميس ولاسيما في عصره ، وفي يوم الاثنين وصبيحة يوم السبت •

ويستحب أن يسلم عليهم فيقول : (السلام على أهل الديار ، من المؤمنين والمسلمين رحم الله المستقدمين منا والمستأخرين وانا ان شاء الله بكم لاحقون) .

ويقول : (السلام على أهل لا اله الا الله من أهل لا اله الا الله ، يا أهل لا اله الا الله بحق لا اله الا الله كيف وجدتم قول لا اله الا الله من لا اله الا الله ، يا لا اله الا الله ، بحق لا اله الا الله ، اغفر لمن قال لا اله الا الله ، واحشرنا في زمرة من قال لا اله الا الله محمد رسول الله علي ولي الله) .

ويستحب فيها قراءة سورة يس ، ففي الحديث : (من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف عنهم يومئذ وكان له يمدد من فيها حسنات) . ويستحب أن يجلس عند القبر مستقبل القبلة ويضع يده عليه ويقرأ سورة القدر سبعاً ، وأن يقرأ كلا من الفاتحة والمعوذتين وآية الكرسي ثلاثاً ثلاثاً .

الفصل الأربعون

في غسل من فرط في صلاة الكسوفين

المسألة ٧٩٢

إذا فرط المكلف في صلاة أحد الكسوفين مع احتراق القرص كله ، فالأحوط وجوب الغسل عليه مع قضاء الصلاة ، بل لا يخلو من قوة ، والأحوط أن يأتي بالقضاء بعد الغسل وقبل أن يحدث .

والمراد بالتفريط أن يعلم المكلف بحدوث الكسوف أو الخسوف في حينه ، ويترك الصلاة عامداً حتى ينجلي القرص ، سواء علم في حينه بأن القرص قد احترق كله أم لم يعلم بذلك حتى انجلي ، وإذا عزم على ترك الصلاة عامداً في أول الكسوف حتى أخذ القرص بالانجلاء ثم أتى بها قبل تمام الانجلاء ، لم يجب عليه الغسل ولا يكفي الظن بذلك ولا قول أهل الرصد والفلك ، نعم ، إذا حصل له العلم من أقوالهم

بالكسوف وبالاحتراق ولم يلاحظ في الوقت ، وأصر على ترك الصلاة على كل حال ، لزمه الغسل وقضاء الصلاة إذا استبان صدقهم .
وهذا هو الغسل الثامن من الأغسال الواجبة ، وقد أشرنا إليه في أول مباحث الأغسال .

الفصل الحادي والأربعون في الأغسال المندوبة وهي زمانية ومكانية وفعلية

المسألة ٧٩٣

من الأغسال الزمانية : غسل الجمعة .

وهو مستحب استحباباً مؤكداً على الأقوى ، وهذا هو المراد من ظواهر بعض الأخبار التي دلت على الإلزام به ووصفته بالوجوب ، فلا اثم على تاركه ، ولكن يفوته بتركه خير كثير .

ووقته من طلوع الفجر الثاني من يوم الجمعة إلى الزوال ، وكلما قرب من الزوال فهو أفضل ، والأحوط لمن يأتي به بعد الزوال إلى غروب الشمس من يوم الجمعة : أن ينوي به القرية المطلقة ولا يتعرض لنية الأدام أو القضاء .

وإذا فاتته الغسل في يوم الجمعة حتى غربت الشمس ، فالأحوط أن لا يقضيه في ليلة السبت ، بل يأتي به قضاء في نهار السبت إلى غروب الشمس منه ، وهو آخر وقت قضائه .

المسألة ٧٩٤

إذا خاف المكلف : اعواز الماء ، أو خاف فوت الغسل عليه في يوم الجمعة لسبب آخر من مرض وغيره ، جاز له تقديم غسل الجمعة في يوم الخميس ، ويشكل تقديمه ليلة الخميس أو ليلة الجمعة ، ولا بأس به برجماء المطلوبة .

وإذا قدم الفسل يوم الخميس ثم تمكن منه في يوم الجمعة قبل الزوال
استحب له إعادته ، فإن لم يعبده استحب له قضاؤه يوم السبت .
وإذا قدمه في الخميس ثم تمكن منه بعد الزوال من يوم الجمعة ، لم
تستحب له الإعادة ، وإذا دار الأمر بين تقديمه يوم الخميس وقضائه
يوم السبت استحب له اختيار الأول .

المسألة ٧٩٥

يستحب غسل الجمعة مؤكدا لكل من الرجال والنساء والحاضر
والمسافر ، ومن يصلي الجمعة أو الظهر ، من غير فرق بين الجميع .
نعم هو في السفر على الرجال أكد منه على النساء .

المسألة ٧٩٦

يظهر من بعض الأخبار كراهة ترك غسل الجمعة ، وفي بعضها
(عن محمد تركه) : فإن هو فعل فليستغفر الله ولا يعود .

المسألة ٧٩٧

روي عن الامام الصادق (ع) : من اغتسل يوم الجمعة للجمعة ،
فقال : (اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وان محمدا عبده
ورسوله ، اللهم صل على محمد وآل محمد ، واجملني من التوابين
واجملني من المتطهرين) كان طهرا له من الجمعة الى الجمعة .

المسألة ٧٩٨

تقدم منا في المسألة الثانية بعد الخمسمائة : أن الظاهر صحة غسل
الجمعة من الجنب ومن الحائض ، بل الظاهر اجزاؤه عن غسل الجنابة ،
وعن غسل الحيض اذا كان بعد انقطاع الدم .

المسألة ٧٩٩

إذا أتم غسل الجمعة تحققت به الفاية المقصودة منه وهي الاغتسال
في هذا اليوم ، فلا يضره وقوع الحدث بعده ، سواء كان بالحدث الأصفر
أم الأكبر ، فلا يحتاج الى إعادة الفسل ، نعم لا بد من الطهارة للصلاة
أو لنفيها من الأعمال المشروطة بالطهارة .

المسألة ٨٠٠

ومن الأغسال الزمانية : أغسال ليالي شهر رمضان ، فيستحب الغسل في ليالي القدر منه ، وهي الليلة التاسعة عشرة ، والحادية والعشرون ، والثالثة والعشرون ، ولا سيما في الأخيرتين .

وقد ورد الأمر بالغسل في كل ليلة من ليالي الافراد منه ، وفي كل ليلة من العشر الأواخر ، وفي ليلة النصف منه والسابعة عشر ، كما ورد الغسل في الليلة الثالثة والعشرين منه مرة أخرى في آخر الليل ، وورد أن يكون الغسل في أول ليلة منه في نهر جار ، ويصب على رأسه ثلاثين كفا من الماء ، وورد كذلك أن يغتسل في أول يوم منه في ماء جار ، ويصب على رأسه ثلاثين غرفة منه ، ولا بأس بالأتیان بجميع ذلك برجماء المطلوبة .

المسألة ٨٠١

وقت الغسل في ليالي شهر رمضان هو تمام الليلة ، ويتخير بين ساعاتها ، الا في الغسل الثاني من الليلة الثالثة والعشرين فانه في آخر الليل كما تقدم ، ويرجع أن يكون غسل الليالي بين المشاءين ، وعن الامام الباقر (ع) : الغسل في شهر رمضان عند وجوب الشمس قبيله (أي قبيل الغروب) ثم يصلي ثم يفطر .

المسألة ٨٠٢

ومن الأغسال الزمانية : غسل يومي العيدين : الفطر والأضحى ، ووقته من طلوع الفجر الى الغروب على الأقوى ، والأولى أن يأتي به قبل صلاة العيد ، ويستحب الغسل ايضا في ليلة الفطر ، ويمتد وقته الى الفجر ، والأحوط أن يؤتى به في أول الليل .

ويستحب الغسل في يوم عرفة ، ووقته من طلوع الفجر الى الغروب ، والأولى أن يأتي به عند الزوال ، ولا يختص استحبابه بمن يكون في عرفات ، بل يعم من في سائر الأمصار ، ويستحب في يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة .

المسألة ٨٠٣

ورد استحباب الغسل في يوم الغدير وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة ، والأولى - بل الأحوط - أن يأتي بالغسل قبل الزوال ، وورد كذلك في يوم المباهلة وهو اليوم الرابع والعشرون من ذي الحجة ، وفي أول شهر رجب ووسطه وآخره ، وفي ليلة النصف من شهر شعبان ، وفي السابع عشر من شهر ربيع الأول ، وهو يوم المولد ، وفي يوم النيروز ، ولا بأس بالغسل في الأيام المذكورة برجاء المطلوبية .

المسألة ٨٠٤

إذا أتم الغسل - في أي واحد من الأغسال الزمانية - في وقته المخصوص حصلت به العناية المقصودة منه ، فلا يضره وقوع الحدث بعده كما تقدم في غسل الجمعة ، وعليه التطهر من الحدث للأعمال المشروطة بالطهارة كالصلاة ونحوها .

المسألة ٨٠٥

القسم الثاني من الأقسام المندوبة : الأغسال المكانية .

ولها أفراد كثيرة ، فمنها الغسل لدخول حرم مكة ، والغسل لدخول مكة نفسها ، ولدخول الكعبة المكرمة ، وقد ذكر الفقهاء أيضا الغسل لدخول المسجد الحرام ، ولم نقف على ذكره في النصوص .

ومنها الغسل لدخول حرم المدينة ، ولدخول المدينة نفسها ولدخول مسجد الرسول (ص) ، ووقت الغسل للدخول في هذه الأمكنة قبل الدخول فيها قريبا منه ، ويكفيه غسل يومه لليلته ، وغسل ليلته ليومه ، مالم يحدث ، وإن استعجت له الإعادة وإن لم يحدث .

ويجوز التداخل إذا أراد الدخول في الحرم والدخول في مكة وفي الكعبة في يوم واحد ، فيفتسل لجميعها غسلا واحدا ، ويكفيه ذلك إذا لم ينتقض .

وكذلك إذا أراد الدخول في حرم المدينة ، والدخول في المدينة وفي المسجد النبوي في يوم واحد .

المسألة ٨٠٦

إذا اغتسل للدخول في بعض الأماكن المتقدم ذكرها ثم أحدث قبل الدخول في ذلك المكان أعاد الغسل ، وإذا اغتسل للدخول في مكانين منها أو أكثر ودخل في بعضها ، ثم أحدث قبل الدخول في الباقي كفاه غسله لما دخله ، وأعاد الغسل للدخول في الباقي فإذا اغتسل لدخول الحرم ودخول مكة وأحدث بعد الدخول إلى الحرم وقبل دخول مكة كفاه غسله لدخول الحرم وأعاد الغسل لدخول مكة ، وهكذا إذا اغتسل لدخول مكة والكعبة ، أو لدخول المدينة وحرمها ومسجدها .

المسألة ٨٠٧

القسم الثالث من الأغسال المندوبة : الأغسال الفعلية ، وهي على نحوين . الأول : ما يستحب لفعل يريد أن يفعله ، أو لأمر يرغب في وقوعه ، وله أفراد كثيرة ، فمنها ، الغسل للأحرام بالحج أو بالعمرة ، وللوقوف بعرفات ، وللذبح والنحر ، والحلق ، ولزيارة أحد المصومين (ع) من قريب أو بعيد ، ولصلاة الحاجة ، وصلاة الاستغارة على النهج المذكور في نصوصها ، ولعمل أم داود الوارد في الأيام البيض من شهر رجب ، ويسمى بعمل الاستفتاح ، وللتوبة من الكفر أو من المعصية ، وللإستسقاء .

وقد ذكر الغسل في بعض النصوص لبعض الأعمال الأخرى ، ولا بأس بالاتيان بما في النصوص المذكورة برجماء المطلوبية .

المسألة ٨٠٨

وقت هذه الأغسال قبل الشروع في الفعل الذي يريد إيقاعه كما تقدم في الأغسال المكانية ، ويكفيه أيضا غسل يومه لليلته وغسل ليلته ليومه مالم يحدث ، وإذا اغتسل ثم أحدث قبل أن يأتي بالفعل الذي اغتسل له أعاد الغسل .

المسألة ٨٠٩

النحو الثاني من الأغسال الفعلية : ما يستحب لفعل قد صدر منه

وله عدة أفراد ، فيستحب الغسل إذا قتل الوزغ ، ويستحب غسل المولود بعد ولادته ، وظاهر الحديث الوارد فيه أنه كسائر الأغسال المسنونة ، فيعتبر فيه قصد التقرب ، والترتيب ، وليس لمجرد ازالة القدر عن الطفل .

ويستحب الغسل لمن سعى عامدا لرؤية المصلوب ورآه ، سواء كان ذلك بعد مضي ثلاثة أيام من صلبه أم في أثنائها ، وهذا إذا كان المصلوب مظلوما ، وكذلك إذا كانت الرؤية بعد الثلاثة في المصلوب بحق ، فلا غسل على من اتفق أن رأى المصلوب من غير قصد ، أو قصده ورآه لفرض شرعي صحيح كتحمل شهادة أو أدائها ، ولاغسل على من قصده ورآه في أثناء الأيام الثلاثة في المصلوب الشرعي .

وقد ذكر استحباب الغسل لمن مس الميت بعد غسله ، وللمرأة إذا تطيبت لغير زوجها وغير غرض شرعي صحيح ، وللمكلف إذا شرب مسكرا ونام ، ولا بأس بالغسل في الموارد المذكورة برجم المطلوبة .

المسألة ٨١٠

تقدم في المسألة الخمسمائة والسادسة والستين وغيرها : أن جميع الأغسال - ومنها الأغسال المندوبة - تكفي عن الوضوء ، وإن كان الأحوط للمكلف أن يأتي معها بالوضوء احتياطا لاينبغي تركه ، والأفضل أن يكون قبل الغسل .

ولايجري ذلك في الأغسال التي يؤتى بها برجم المطلوبة ، فلا بد منها من الوضوء .

المسألة ٨١١

يكفي غسل واحد لمن عليه أغسال متعددة إذا نوى الجميع ، بل وإن نوى البعض إذا كان ما نواه معلوم الاستحباب ، ولايكفي إذا كان مما يؤتى به برجم المطلوبة .

المسألة ٨١٢

إذا لم يتمكن من الماء أو من الغسل جاز له التيمم وكفى عنه في جميع الأقسام المذكورة .

الفصل الثاني والأربعون في مسوغات التيمم

المسألة ٨١٣

يصح التيمم للمكلف إذا تحقق أحد الأعذار التي تسقط عنه وجوب الطهارة المائية ، وتسمى مسوغات التيمم ، وهي عدة أمور :

(الأول) : أن لا يجد المقدار الذي يكفيه من الماء للطهارة الواجبة عليه من وضوء أو غسل ، ولا يسقط الحكم بالتيمم وجود المقدار الذي لا يكفي من الماء .

وإذا تيقن بعدم وجود الماء في رحله أو في قافلته أو في الموضع الذي هو فيه ، لم يجب عليه الفحص فيه ، وإذا احتمل وجوده ، وهو في الضرر وجب عليه أن يفحص عنه إلى أن يحصل له اليأس من وجوده ، وكذلك إذا كان مقيما في البادية أو في برية .

وإذا كان مسافرا كفاه أن يطلب الماء في كل جهة من الجوانب الأربعة رمية سهم واحد إذا كانت الأرض حزنة ، ورمية سهمين إذا كانت سهلة ، والمراد بالحزنة أن تكون الأرض وعرة ، وإن كان ذلك لوجود الأشجار والأشواك فيها .

وإذا علم بعدم وجود الماء في بعض الجهات من الأرض سقط عنه وجوب الطلب في تلك الجهة ، وإذا علم بعدمه في جميع الجهات سقط عنه وجوب الطلب في الجميع .

وإذا علم بوجوده فوق الغلوة والغلوتين وجب عليه الطلب فيه إذا كان الوقت باقيا ، إلا إذا لزم منه الحرج ، وإذا شك في وجوده أو ظن لم يجب عليه الطلب أكثر من ذلك ، نعم إذا اطمأن بوجود الماء فوق المقدار المذكور ، فلا يترك الاحتياط بطلبه حتى يزول الاطمئنان أو يلزم الحرج ، والظاهر أن الأحكام المذكورة تثبت للمسافر العرفي . وإن كان سفره دون السفر الشرعي .

المسألة ٨١٤

إذا شهدت البيئة المادلة بعدم الماء في بعض الجوانب لم يجب عليه الطلب فيه ، وإذا شهدت بعدمه في جميع الجوانب لم يجب عليه الطلب في الجميع ، وإذا شهدت بوجود الماء فوق الرمية والرميتين وجب الطلب إذا كان الوقت باقيا ، إلا إذا لزم منه الحرج .

المسألة ٨١٥

تصح الاستنابة في طلب الماء ، ويعتبر في النائب أن يكون أمينا موثوقا ، ولا يشترط أن يكون عادلا ، ويكتفي بنائب واحد عن جماعة ، بل يكتفي بطلب الغير إذا أوجب الاطمئنان بعدم الماء ، وإن لم يكن ذلك الغير نائبا .

المسألة ٨١٦

إذا حضر وقت الصلاة فطلب المكلف الماء على الوجه المتقدم ولم يجد ، ثم حضر وقت صلاة أخرى وهو في الموضع نفسه لم تجب عليه إعادة الطلب ، إلا إذا زالت عنه حالة اليأس من وجود الماء التي حصلت له بطلبه الأول فيعيد الطلب على الأحوط .

وإذا طلب الماء قبل دخول وقت الصلاة ولم يجد ، ثم حضر الوقت فالأحوط له إعادة الطلب إذا احتمل العثور على الماء ، وإذا ارتحل عن موضعه ثم دخل الوقت ، فلا ريب في وجوب الطلب مع احتمال وجود الماء في هذا الموضع .

المسألة ٨١٧

إنما يجب طلب الماء إذا كان الوقت متسما لذلك ، فإذا ضاق الوقت سقط وجوب الطلب وتعين التيمم .

المسألة ٨١٨

إذا ترك الطلب عامدا حتى ضاق الوقت ، تيمم وصحت صلاته ، وإن كان أنما يترك الطلب في ما إذا استبان له أنه لو طلب الماء لعثر عليه ، وفي غير هذه الصورة يكون متجرنا .

المسألة ٨١٩

إذا لم يطلب الماء مع احتمال وجوده ، وتيمم وصلى وهو في سعة الوقت كانت صلاته باطلة ، ولكن إذا تحقق منه قصد القربة في صلاته ثم تبين عدم وجود الماء ، فالظاهر صحة الصلاة والأحوط الاعادة •

المسألة ٨٢٠

إذا طلب الماء فلم يجد ، وتيمم وصلى ، ثم تبين له بعد ذلك وجود الماء في محل طلبه أو في رحله أو في قافلته ، فإن كان الوقت باقيا أعاد الصلاة على الأحوط وإن كان بعد الوقت فلا قضاء عليه •

المسألة ٨٢١

إذا اعتقد المكلف بعدم وجود الماء فلم يطلب وتيمم وصلى ، ثم استبان له أن الماء موجود بحيث أنه لو طلبه لعثر عليه ، فالظاهر وجوب الاعادة عليه إذا استبان له ذلك وهو في الوقت ، ووجوب القضاء عليه إذا كان خارج الوقت •

المسألة ٨٢٢

إذا اعتقد أن الوقت ضيق لايسع الطلب فتيمم وصلى ثم تبين له بعد الصلاة أن الوقت كان متسعا ، فالظاهر صحة تيممه وصلاته ، وإن كان الأحوط الاعادة أو القضاء ولاسيما إذا تبين له وجود الماء في العدد الذي يجب فيه الطلب •

المسألة ٨٢٣

إذا كان عنده من الماء ما يكفيه لوضوئه أو غسله ، ودخل عليه وقت الصلاة لم تجز له اراقة ذلك الماء وهو يعلم بعدم وجود ماء غيره ، بل لايجوز له اراقة الماء قبل الوقت في مثل هذه الحال ، على الأحوط ، ولكنه

إذا تمعد فأراق الماء وجب عليه التيمم ، في الصورتين مع اليأس من الماء وصحت صلاته وإن أثم بإراقة الماء .

وكذلك الحكم إذا كان على وضوء ، ودخل عليه وقت الصلاة فلا يجوز له نقض وضوئه إذا كان يعلم بعدم وجود الماء ، بل ولا قبل الوقت على الأحوط ، وإذا تقض وضوءه وجب عليه التيمم وصحت صلاته في الصورتين ، وإن كان أثما بنقض وضوئه .

المسألة ٨٢٤

لا يجب عليه الطلب إذا خاف معه على نفسه أو على ماله أو على عرضه من عدو أو سبع أو لص أو ضياع ، أو كان فيه حرج ومشقة لا تتحمل .

المسألة ٨٢٥

إذا كان بعض الجوانب من الأرض حزنا وبعضها سهلا لحق كل جانب حكمه ، فيجب الطلب في الحزن غلوة سهم وفي السهل غلوة سهمين ، وإذا كان الجانب الواحد منها يعضه حزنا وبعضه سهلا لحقه حكم السهلة على الأحوط ، فلا بد فيه من الطلب غلوة سهمين .

مسألة ٨٢٦

الثاني من الأعذار التي يسوغ معها التيمم : أن يكون الماء موجودا ولا يستطيع المكلف الوصول إليه لكبر سن أو مرض أو منع متسلط أو خوف من سبع أو عدو على نفسه أو عرضه أو ماله ، أو لكون الماء في بئر وشبهه ، وليس لديه ما يستقي به من دلو وحبل ونحوهما ، أو لمنع شرعي ، كما إذا كان الماء في أناء منصوب أو في أرض منصوبة ، ولم يمكن أخذ الماء منهما بصورة مشروعة ، كان يأمر طفلا أو مكلفا جاهلا بالنصب بأن ينقل الماء إليه في أناء مباح ، وكذلك في آنية الذهب أو الفضة مع الانحصار بها ، وعدم إمكان التفريغ ، ويراجع الفصل الثالث عشر في أحكام الأواني .

المسألة ٨٢٧

إذا أمكن الحصول على الماء بشراء أو اقتراض أو اقتراض عوض ،

أو أمكن شراء الآلة التي يستقي بها من البئر أو استئجارها وجب على المكلف ذلك وإن كان بأضعاف عوضه ، إلا إذا أوجب ذلك له الحرج فلا يجب .

المسألة ٨٢٨

إذا وهب الماء له واهب أو وهب له عوضه الذي يشتريه به وجب عليه القبول ، إلا إذا كان في ذلك منة أو مهانة توجبان له الحرج ، فلا يجب عليه حين ذاك .

المسألة ٨٢٩

الثالث من مسوغات التيمم أن يخاف على نفسه من استعمال الماء تهلكة أو حصول ضرر يعسر تحمله كحدوث مرض أو تعيب في جسده أو في بعض أعضائه ، أو اشتداد مرض أو طول مدته أو تعسر علاجه ، حتى الشين - وهي الخشونة التي تكون في البشرة بسبب استعمال الماء البارد في شدة البرد ، والتي توجب تشقق الجلد وخروج الدم - إذا بلغت درجة شاقة لا تتحمل عادة .

والمدار أن يحصل له العلم بحدوث أحد المذكورات من استعمال الماء ، أو الظن به ، أو الاحتمال العقلائي الموجب للخوف ، وقد يحصل ذلك من قول طبيب أو أخبار عارف غيرتهم ، أو تجربة المكلف نفسه أو غير ذلك ، فيجب عليه التيمم ، ولا يكفي في ذلك حدوث الضرر القليل الذي يتحمله العقلاء ، ولا الاحتمال الذي لا يوجب الخوف عندهم . وإذا علم أن السبب في حدوث هذه المحاذير هو استعمال الماء البارد وأمكن تسخينه وجب عليه ذلك ، ولم يجز له التيمم .

المسألة ٨٣٠

إذا خالف المكلف ، فتحمل الضرر وتوضأ أو اغتسل ، فللمسألة صور وأحكامها تختلف باختلاف صورها .

(الصورة الأولى) : أن يكون الضرر الذي يعسر تحمله إنما يترتب

على المقدمات التي تتقدم على ذیها في الزمان ، وليس على نفس استعمال الماء في الوضوء أو الغسل ، كما اذا كان تحصيل الماء موقوفا على سلوك طريق يوجب الوقوع في الضرر المخوف ، فاذا تحملته المكلف وحصل على الماء وجب علیه الوضوء منه أو الغسل ، وكان صحيحا ، سواء وقع في المحذور أم لم يقع .

(الصورة الثانية) : أن يكون الضرر مترتبا على المقدمات التي تقارن ذا المقدمة في الوقت ، كما اذا كان الاغتراف من الماء ضرريا ، والحكم بصحة الوضوء أو الغسل في هذه الصورة مشكل فلا بد فيها من الاحتياط .

(الصورة الثالثة) : أن يكون الضرر مترتبا على نفس استعمال الماء في الوضوء أو الغسل ، ثم انه لا ريب في اختلاف مراتب الضرر يكون شديدا يوجب تحريم تحمله ، وتحريم الفعل الذي يكون سببا له ، فاذا كان استعمال الماء في الوضوء أو الغسل سببا لهذا النوع من الضرر ، فلا ريب في بطلان الوضوء والغسل اذا أتى بهما المكلف وهذه هي الصورة الثالثة .

(الصورة الرابعة) : أن يكون الضرر مترتبا على نفس استعمال الماء في الوضوء أو الغسل ، وتكون مرتبة الضرر أخف منها في الصورة الثالثة المتقدمة ، فهي لا توجب تحريما ، وانما توجب نفي الحكم الالزامي الذي يكون سببا للضرر ، كما هو مفاد قاعدة لا ضرر ولا ضرار والأقوى صحة الوضوء أو الغسل اذا كان استعمال الماء يوجب الضرر بهذا المقدار .

(الصورة الخامسة) : أن لا يكون استعمال الماء في الوضوء أو الغسل سببا للضرر وانما يكون سببا للحرج والمشقة بتحمل ألم البرد مثلا أو تحمل مشقة الشين ، والظاهر صحة الوضوء والغسل في هذه الصورة أيضا اذا تحمل المكلف الحرج والمشقة ، فتوضأ بالماء أو اغتسل ويكفي المكلف في هذه الصورة وفي الصورة الرابعة المتقدمة من قصد القرية ان يقصد رجعا في الوضوء أو الغسل ومحبوبيتهما عند المولى سبحانه .

المسألة ٨٣١

إذا اعتقد الضرر باستعمال الماء فخاف منه وتيمم وصلى ، ثم تبين له عدم الضرر فيه ، فالظاهر صحة تيممه وصلاته ، إلا إذا كان تبين عدم الضرر له قبل الصلاة ، فيجب عليه الوضوء أو الفسل .

وإذا اعتقد الضرر به ولم يحصل له الخوف منه ، وتيمم وصلى ثم تبين له عدم الضرر فيه ، فلا بد من الاعادة أو القضاء .

المسألة ٨٣٢

إذا اعتقد عدم الضرر باستعمال الماء فتوضأ أو اغتسل وصلى ، ثم تبين له وجود الضرر به فلا تترك مراعاة الاحتياط إذا كان الضرر الذى استبان له وجوده مما يحرم ارتكابه ، وخصوصاً إذا تبين له ذلك قبل دخوله في الصلاة ، وإذا كان الضرر الذى استبان له مما لا يحرم ارتكابه ، فالظاهر صحة وضوئه أو غسله وصلاته وإن كان الاحتياط بالاعادة .

المسألة ٨٣٣

إذا خاف الضرر باستعمال الماء ومع ذلك توضأ أو اغتسل ، فإن كان الضرر الذى خافه بدرجة يجب معه الاحتياط ، فالظاهر بطلان وضوئه وغسله ، وإن تبين له بعد ذلك عدم الضرر ، وإن كان الضرر المخوف مما لا يجب معه الاحتياط فالظاهر صحة الوضوء والفسل .

وإذا اعتقد الضرر باستعمال الماء ولم يحصل له الخوف منه وتوضأ أو اغتسل ، فإن كان الضرر الذى اعتقد به مما يجوز ارتكابه فالظاهر صحة وضوئه وغسله ، سواء انكشف له خلاف اعتقاده بعد ذلك أم لم ينكشف ، وإن كان الضرر الذى اعتقد به مما يحرم ارتكابه ، فالظاهر بطلان وضوئه وغسله إذا لم يتبين له بعد ذلك عدم الضرر فيه .

وإذا تبين له عدم الضرر فيه فالظاهر صحة الوضوء والفسل إذا حصل منه قصد القرية فيهما .

المسألة ٨٣٤

إذا اعتقد عدم الضرر باستعمال الماء ومع ذلك تيمم ، ثم تبين له

وجود الضرر ، فان حصل منه - مع ذلك - قصد القرية ، صح تيممه ،
والا كان باطلا .

المسألة ٨٣٥

اذا اجنب الرجل نفسه عامدا مع علمه بأن استعمال الماء مضر ،
وجب عليه التيمم ولم يجز له الغسل اذا كان الضرر في استعمال الماء
مما يحرم ارتكابه ، واذا كان مما يجوز ارتكابه صح منه التيمم وكفى ،
واذا تحمل الضرر واغتسل صح غسله أيضا وكفى ، والأفضل له الغسل
في هذه الصورة .

المسألة ٨٣٦

تقدم منا في المسألة الأربعمئة والثانية والأربعين : أنه يجوز
للإنسان أن يجامع اختيارا حتى بعد دخول وقت الصلاة ، وهو يعلم أنه
غير قادر على الغسل ، فيجب عليه التيمم ، وذكرنا فيها ما يستثنى من
ذلك فلتراجع .

المسألة ٨٣٧

الرابع من مسوغات التيمم : ان يكون تحصيل الماء أو يكون استعماله
في الوضوء أو الغسل موجبا للحرَج الذي لا يتحمل عادة ، وان لم يكن
موجبا للضرر أو خوف الضرر ، فيجوز له التيمم كما يجوز له الوضوء
أو الغسل كما تقدم .

المسألة ٨٣٨

الخامس من مسوغات التيمم ان يكون المكلف محتاجا للماء الموجود
لشربه أو شرب أولاده وعياله أو بعض متعلقيه وأصدقائه ، بحيث
يخشى عليهم أو على بعضهم التلف من العطش ، أو حدوث مرض أو
حرَج ومشقة لا تتحمل ، سواء كان محتاجا لذلك بالفعل أم في ما يأتي .
ويكفي في تسويغ التيمم أن يحتمل ذلك احتمالا يوجب الخوف
والعذر عند العقلاء ، فيجب عليه التيمم وحفظ الماء للعاجة ، وكذلك
اذا خاف على دوابه .

المسألة ٨٣٩

إذا خاف المكلف على نفس محترمة لا ترتبط به بصداقة أو علاقة فالظاهر أن مجرد الخوف عليها من العطش لا يوجب عليه حفظ الماء لها وتسويغ التيمم ، إلا أن يسبب ذلك له حرجا لا يتحمل عادة كما في بعض ذوي النفوس التي يهملها ذلك ، أو يسبب له ضررا ماليا .

نعم إذا وقع الشخص المحترم في عطش مهلك بالفعل ، وجب على المكلف دفع الماء إليه لحفظه من الهلاك ، ووجب عليه التيمم ، وكذلك إذا كان الشخص شديد الاحترام بحيث يجب الاحتياط في حفظه عند خوف تلفه .

المسألة ٨٤٠

إذا كان لديه ماء طاهر وماء نجس ، لم يجز له أن يشرب الماء النجس أو يسقيه أطفاله أو رفقاءه ليحتفظ بالماء الطاهر لوضوئه وغسله ، بل يجب عليه التيمم وحفظ الماء الطاهر لحاجته وحاجتهم .

المسألة ٨٤١

السادس من مسوغات التيمم : أن يتلى المكلف بواجب شرعي آخر يوجب صرف الماء الموجود لديه في غير الوضوء والغسل ، كإزالة النجاسة بذلك الماء عن المسجد ، أو تطهير مصحف متنجس ، أو تطهير ثوب المكلف أو بدنه عن النجاسة فتجب عليه إزالة النجاسة بالماء ويتيمم لصلاته ، وإن طهر ثوبه وبدنه بالماء أولا ثم تيمم بعد ذلك كان أولى .

المسألة ٨٤٢

السابع من مسوغات التيمم : أن يضيق وقت الصلاة عن طلب الماء للطهارة لها ، أو عن استخراجها ، أو عن تسخينه مع الحاجة إليه ، أو عن استعماله ، بحيث يلزم من الوضوء أو الغسل وقوع الصلاة أو بعض أجزائها خارج الوقت ، فيجب عليه التيمم وإدراك الصلاة في جميع الفروض المذكورة .

المسألة ٨٤٣

إذا شك في سعة الوقت وضيقه ، أو علم بضيقه وشك في أن الباقي منه يكفي لتحصيل الطهارة المائية والصلاة معها أم لا ، فإن حصل له من شكه خوف فوت الوقت مع الوضوء أو الغسل انتقل الى التيمم ، وإن لم يخف الفوت توطأ أو اغتسل ثم صلى .

المسألة ٨٤٤

إذا كان جاهلاً بضيق الوقت وأن وظيفته التيمم فتوطأ أو اغتسل ثم تبين له ذلك ، فإن قصد بوضوئه أو غسله امتثال الأمر المتوجه إليه من قبل هذه الصلاة صاحبة الوقت كان وضوؤه أو غسله باطلاً ، وإن قصد به إحدى الغايات الأخرى كالكون على طهارة أو مجموعها ، أو أتى به بقصد الرجحان والمحبوبة عند المولى فالظاهر صحتها وصحة الصلاة بهما .

وكذلك الحكم إذا كان عالماً بضيق الوقت وبأن وظيفته التيمم . ولكنه خالف ذلك وتوطأ أو اغتسل ، فيكون وضوؤه أو غسله صحيحاً إذا قصد به الكون على الطهارة أو إحدى الغايات الأخرى أو مجموعها أو المحبوبة عند الله ، ويكون باطلاً إذا قصد به امتثال الأمر المتوجه إليه من الصلاة صاحبة الوقت .

المسألة ٨٤٥

إذا ضاق وقت الصلاة فتيمم المكلف لها أبيح له أن يأتي بتلك الصلاة التي ضاق وقتها ، ولم يجز له أن يصلي بتيممه صلاة أخرى غيرها أو يستبيح به غاية أخرى ، وإذا كان جنباً مثلاً فلا تبصيح له - مع هذا التيمم - قراءة العزائم .

المسألة ٨٤٦

المدار في ضيق الوقت الموجب للانتقال الى التيمم هو : أن يضيق الوقت عن الاتيان بواجبات الصلاة خاصة ، مع الوضوء أو الغسل ، فإذا كان الوقت كافياً للاتيان بها ، وجب عليه الوضوء أو الغسل والاقتصار

عليها ، وان ضاق الوقت عن الاتيان بالمستحبات وعن مثل الاقامة وقراءة السورة .

المسألة ٨٤٧

تقدم في المسألة الأربعمئة والسابعة والخمسين : أن الجنب يجوز له أن يدخل المسجد ليأخذ الماء منه ويغتسل به خارج المسجد اذا كان مجرد الدخول وأخذ الماء لا يستلزم مكثا في المسجد ، واذا استلزم ذلك ، أو كان دخوله في المسجد بقصد الاغتسال فيه وجب عليه التيمم لدخول المسجد ، ولا يبيح له هذا التيمم الا الدخول في المسجد والمكث فيه بمقدار الحاجة .

المسألة ٨٤٨

تقدم في مبحث الصلاة على الميت : انه يجوز للمكلف التيمم لها وان كان الماء موجودا ، اذا خاف فوت الصلاة عليه ان هو توضأ أو اغتسل ، واذا كان الماء موجودا وأمكن له ادراك الصلاة وأراد التيمم أتى به برجماء المطلوبة .

المسألة ٨٤٩

يستحب التطهر قبل النوم فقد ورد ان من تطهر ثم أوى الى فراشه بات وفراشه كمسجده ، فاذا كان محدثا بالأصفر ونسي الوضوء ، وتذكر حين أوى الى فراشه استحب له أن يتيمم من دثاره ، ويشكل التعدي الى غيره .

المسألة ٨٥٠

اذا وجد مقدارا من الماء لا يكفي لوضوئه أو غسله ، فلا عبرة به ولا يسقط عنه وجوب التيمم بذلك ، فاذا أمكن خلطه بمقدار من الماء المضاف بحيث يكون كافيا للوضوء أو الغسل ، ولا يخرج الماء بذلك عن الاطلاق فلا يبعد وجوب خلطه على النحو المذكور ، واذا خلطه كذلك فلا ريب في وجوب الوضوء أو الغسل به ، ولا يكفي التيمم .

الفصل الثالث والأربعون

في ما يتيمم به

المسألة ٨٥١

يصح التيمم بكل ما يسمى أرضاً من تراب ، أو رمل ، أو حجر أو مدر أو صخر أملس ، أو غيرها ، من غير فرق بين الأبيض منها والأسود وغيرهما من الألوان ، حتى حجر الجص والنورة قبل احراقهما ، ولا يعتبر علوقه باليد ، والأحوط مع وجود التراب ان لا يتعدى منه الى غيره ، وان كان ذلك غير لازم المراعاة .

وأما الغبار الذى يكون في الثياب أو اللبد أو في الفراش أو في عرف الدابة ، فان أمكن تجميعه بالنفض ونحوه حتى يكون تراباً فهو من القسم المتقدم فيصح التيمم به اختياراً اذا تجمع كذلك ، واذا لم يمكن ذلك لم يتيمم به الا اذا فقد جميع ماتقدم من أقسام وجه الأرض ، ويقدم ما غباره أكثر على الأحوط ، واذا كان الغبار في الباطن فالأحوط - ان لم يكن أقوى - أن يثير الغبار أولاً لينتشر على الظاهر ثم يضرب عليه ، وهذا كله اذا كان من غبار الأرض ، أما غيره فلا يجوز مطلقاً ، كغبار الدقيق والرماد ، وكذلك الحكم في الطين ، فان أمكن تجفيفه حتى يكون مدراً أو تراباً كان من القسم المتقدم ، فيصح التيمم منه اختياراً اذا جفف كذلك ، واذا لم يمكن تجفيفه لم يتيمم به الا اذا فقد ماتقدم ذكره وفقد الغبار أيضاً فيتيمم به حينئذ على ما سيبيح بيانه .

المسألة ٨٥٢

لا يجوز التيمم بالمعادن التى خرجت عن اسم الأرض ، كالمح والزرنيخ والقيز ، والذهب ، والفضة ، والعقيق ، والفيروزج ، ولا يجوز التيمم بالرماد والنبات وان كان هشيماً ، ولا بالدقيق والنخالة وشبههما .

المسألة ٨٥٣

لا يجوز التيمم - على الأحوط - بالجص والنورة بعد احراقهما مع وجود غيرهما مما يجوز التيمم به ، ولا يجوز بالغزف والآجر وان كان

مسحوقا على الأحوط كذلك ، فإذا لم يوجد غير المذكورات مما يجوز التيمم به . تيمم بأحدها . من الجص أو النورة المعروقين أو الطين المطبوخ ، وصلى ثم أعاد الصلاة أو قضاها على الأحوط . وكذلك الحكم في الطين الأرمني ، فلا يجوز التيمم به مع الاختيار ، فإذا لم يجد غيره تيمم به وصلى ثم قضى الصلاة على الأحوط .

المسألة ٨٥٤

يجوز التيمم اختيارا بحجر الرحي وحجر السن وغيرهما من الصخور وإن كانت ملساء صلبة ، ويجوز التيمم بطين الرأس سواء كان مسحوقا أم لا ، كما يجوز التيمم على الحائط المبني بالطين أو الطين أو المطلي به .

المسألة ٨٥٥

إذا مزج التراب بغيره مما لا يجوز التيمم به . كالطين والرماد وغيرهما لم يصح التيمم به ، إلا إذا كان الخليط مستهلكا في التراب ، وكذلك الطين إذا مزج بالطين وشبهه .

المسألة ٨٥٦

يجوز التيمم بالأرض الندية وبالتراب الندي إلا إذا كانت النداءة كثيرة يصدق معها اسم الطين عرفا ، فلا يتيمم به مع وجود اليابس والندي .

المسألة ٨٥٧

إذا تيمم بالطين فلتصق بيده ، فالأحوط أزالته من يده بفرك ونحوه قبل مسح الوجه واليدين به ، ولا تجوز أزالته بالفسل ، وإذا أمكن فرك الطين أو الصبر عليه حتى يجف ويكون ترابا ثم يتيمم به وجب عليه ذلك كما تقدم .

المسألة ٨٥٨

ظهر مما تقدم أن ما يتيمم يكون على ثلاث مراتب .
(الأولى) : ما يسمى أرضا بأقسامه التي تقدم ذكرها ، ومنه الغبار

إذا نفى وتجمع فكان تراها ، ومنه الطين إذا جفف فأصبح مدرا أو تراها .

(الثانية) : الفبار إذا لم يمكن جمعه ، وإنما يصح التيمم به إذا فقدت المرتبة الأولى ، ويختص الجواز بفبار الأرض ولا يجوز بفبار الدقيق وشبهه .

(الثالثة) : الطين إذا لم يمكن تجفيفه ، وإنما يجوز التيمم به إذا فقدت المرتبة الأولى والثانية معا ، والمناطق في الطين هو صدق اسم الطين عليه عرفا كما تقدمت الإشارة إليه .

وإذا فقد المكلف المراتب الثلاث كلها وكان غير واجد للماء كان فاقدا للطهورين وسيأتي بيان حكمه .

المسألة ٨٥٩

إذا وجد المكلف ثلجا أو جمدا وأمكنت له اذابته والوضوء به أو الغسل وجب عليه ذلك ولم يجز له التيمم ، وكذلك إذا استطاع مسح الأعضاء به حتى يحصل الجريان المعتبر في الوضوء أو الغسل .

وإذا لم تمكن اذابته أو لم يمكن استعماله ولا مسح الأعضاء به على النحو المتقدم ولم يجد ماء غيره وجب عليه التيمم إذا وجد ما يتيمم به من المراتب المتقدمة ولا يجوز له التيمم بالثلج والجمد ، وإذا فقد ما يتيمم به كان من فاقد الطهورين .

المسألة ٨٦٠

فاقد الطهورين لا يجب عليه أداء الصلاة في الوقت ، ويجب عليه قضاؤها إذا وجد الطهور بعد الوقت ، وإن كان الأحوط له أداء الصلاة بدون طهور أيضا ، وإنما يكون المكلف فاقدا للطهورين ويترتب عليه حكمه المذكور إذا فقدتهما إلى آخر الوقت ، فإذا وجد أحدهما في آخر الوقت وجب عليه الأداء ، وكذلك إذا وجد أحدهما في أثناء الوقت وعلم بأنه يفقدتهما بعد ذلك إلى آخر الوقت .

المسألة ٨٦١

يجب على المكلف تحصيل ما يتيمم به ولو بالشراء ونحوه ما لم يوجب ذلك له الحرج الذى لا يتحمل عادة ، فاذا أوجب ذلك سقط وجوبه .

المسألة ٨٦٢

إذا تيمم بشئ ثم استبان له أنه مما لا يصح التيمم به ، وجبت عليه الأعادة ، وإذا صلى بتيممه أعاد الصلاة وقضاها إذا استبان له ذلك بعد الوقت ، وكذلك إذا تيمم بالغبار أو بالطين مع وجود المرتبة الأولى .

الفصل الرابع والأربعون

في شرائط ما يتيمم به

المسألة ٨٦٣

لا يصح التيمم بالنجس ، سواء كانت نجاسته مسرية أم لا ، وسواء كان المكلف عالما بالنجاسة أم جاهلا بها أم ناسيا ، فاذا تيمم به كذلك فلا بد من الاعادة .

وإذا لم يجد شيئا طاهرا يتيمم به من المرتبة الأولى انتقل الى الغبار ، فان لم يجد غبارا طاهرا انتقل الى الطين ، فان لم يجد فهو فاقد الطهورين .

المسألة ٨٦٤

يشترط في ما يتيمم به - ترايا كان أم غيره - أن يكون مباحا ، ويشترط في مكان الشئ الذى يتيمم به أن يكون مباحا أيضا ، إذا كان الضرب عليه يعد تصرفا في مكانه عرفا ، وأن يكون الفضاء الذى يتيمم فيه ويحرك فيه أعضاء التيمم مباحا كذلك ، فيبطل التيمم إذا كان أحد المذكورات منصوبا إذا كان المكلف عالما وعمدا ولا يبطل إذا كان جاهلا بالنصبية أو ناسيا لها .

وإذا كان جاهلا بالحكم ، فان كان جهله عن تقصير بطل تيممه

ووجبت عليه الاعداء ، وان كان عن قصور يعذر فيه صح تيممه كما
تقدم في الوضوء .

المسألة ٨٦٥

يشترط في ما يتيمم به أن يكون غير ممزوج بما لا يصح التيمم به
الا اذا كان الشيء الذي مزج معه مستهلكا ، وقد تقدم ذلك .

المسألة ٨٦٦

من كانت وظيفته التيمم اذا وجد ترايين أو حجرين مثلا وعلم بنجاسة
أحدهما مع جفافهما وجفاف أعضاء التيمم من الرطوبة المسرية جاز له
أن يتيمم بكل واحد منهما ، وعليه أن يزيل ما علق بأعضائه من التيمم
بالأول ، قبل التيمم بالثاني ، والاحوط أن يزيل ما علق بأعضائه من
التيمم بالثاني قبل الشروع في الصلاة ، واذا لم يجد غيرها وجب عليه
التيمم بهما كما تقدم .

المسألة ٨٦٧

اذا وجد شيئين وعلم اجمالا بأن أحدهما تراب والآخر رماد مثلا ،
ولم يعلم بهما على التمييز ، جاز له أن يتيمم بهما معا ، فاذا لم يجد
غيرهما وجب عليه ذلك .

المسألة ٨٦٨

اذا وجد شيئين مما يتيمم به وعلم أن أحدهما مفسوب وجب عليه
أن يجتنبهما معا ، فان لم يجد غيرهما يتيمم بالفبار ، فان لم يجد
فبالطين كما تقدم .

المسألة ٨٦٩

اذا شك في تراب أو غيره مما يتيمم به أنه نجس أم لا ، بنى على
طهارته وتيمم به الا اذا علم بنجاسته سابقا فيبني على بقائها ، ولا
يتيمم به .

المسألة ٨٧٠

يجوز للمكلف المسجون في مكان مفسوب أن يتوضأ في ذلك المكان

إذا كان الماء مباحا ، وخصوصا إذا كانت غسالة وضوئه لاتقع على أرض الحبس ، بل يجوز له الوضوء إذا كان الماء م منصوبا للحابس ، ولم يكن للمحبوس ماء سواء بحيث كان مضطرا الى ذلك الماء كاضطراره الى ذلك المكان ، فيجوز له الوضوء منه وان ضمن قيمته للمالك ، أما في غير ذلك فلايجوز له الوضوء وان كان الماء مما لاقيمة له .

ويجوز له التيمم إذا كان التراب مباحا ، ولايجوز له الضرب على أرض الحبس ، فان لم يجد التراب المباح كان من فاقد الطهورين .

المسألة ٨٧١

إذا وجد شيئا وشك في أنه تراب أو غيره مما لايصح التيمم به ، لم يجز له التيمم به ، فإذا هو لم يجد غيره جمع بين التيمم به والصلاة في الوقت ، ثم قضاء الصلاة بعد الوقت ، وإذا علم أنه كان ترابا في السابق ، وشك في استحالته بنى على أنه لايزال ترابا وتيمم به .

المسألة ٨٧٢

لايمتبر في التيمم - على الأقوى - أن يعلق باليد شيء من المتيمم به ، وقد تقدم أنه يصح التيمم بالحجر الصلد والصخور الملساء ، كالمرمر وحجر الرحي ونحوها مما لايملق باليد ، وسيأتي استحباب نفخ الكفين بعد ضربهما على مايتيمم به ، وان كان الأولى اعتبار ذلك .

الفصل الخامس والأربعون في كيفية التيمم

المسألة ٨٧٣

يجب في التيمم أن يضرب المكلف على الشيء الذي يتيمم به بباطن كفيه جميعا ، وأن يكون الضرب بهما دفعة واحدة على الأحوط ، ثم يمسح بهما جبهته وجبينيه كلها من قصاص الشعر الى طرف الأنف الأعلى ، وهو المتصل بالجبهة ، وإلى الحاجبين ، ولايجب مسح الحاجبين على الأقوى ، نعم يمسح شيئا منهما ومن جميع حدود الجبهة والجبينين من باب المقدمة .

ثم يمسح جميع ظهر الكف اليمنى بباطن اليسرى ، ثم يمسح

جميع ظهر الكف اليسرى بباطن اليمنى من الزند الى اطراف الأصابع ،
ويمسح شيئاً من حدود الممسوح من باب المقدمة ، ولا يجب مسح
ما بين الأصابع .

المسألة ٨٧٤

لا يكفي مجرد وضع اليدين على ما يتيمم به من دون ضرب ، وان
اعتمد على يديه بعد وضعهما ، ولا يكفي الضرب بأحدى اليدين وان
وضع الأخرى ، ولا يكفي أن يضرب باليدين على التماقب - على الأحوط
- ولا يكفي الضرب بظاهر الكفين ، وهذا كله في حال الاختيار .

ويكفي وضع اليدين اذا لم يستطع الضرب بهما أو كان فيه حرج
ومشقة عليه ، واذا أمكنه أن يضرب بأحدى اليدين ويضع الأخرى
وجب عليه ذلك ، واذا تعذر عليه وضع باطن اليدين ضرب بظاهرهما
واذا أمكنه الضرب بباطن احدى اليدين أو وضعه وبظاهر الأخرى
وجب ذلك ، واذا تعذر عليه أن يضرب بيديه دفعة واحدة ضرب بهما
على التماقب ، وسيأتي حكم نجاسة باطن الكفين .

المسألة ٨٧٥

يجب استيعاب جميع أجزاء الجبهة والجبينين بالمسح ، وان يكون
المسح بمجموع الكفين في الجملة وان لم يستوعبهما .

المسألة ٨٧٦

الجبين هو الموضع الذى يكون فوق الحاجب الى قصاص الشعر، والى أول
الصدغ من جانبي الوجه ، والجبهة هي الموضع المستوي بين الجبينين .

المسألة ٨٧٧

تجب النية في التيمم على الوجه الذى تقدم بيانه في نية الوضوء
والفسل ، والأحوط أن يقارن بها الضرب باليدين ، ولا يجب فيها أن
يقصد البدلية عن الوضوء أو الفسل ، ويكفي أن يقصد امتثال الأمر
المتوجه اليه بالتيمم ، نعم اذا تعدد الأمر المتوجه اليه بالتيمم ، فلا بد
من التعمين ، ولا يجب عليه أن يقصد بتيممه رفع الحدث ، وان كان
الأقوى انه رافع للحدث مادام الاضطراب موجوداً، ولكن لا تجب نية ذلك .

المسألة ٨٧٨

إذا كانت الغاية التي تيمم من أجلها واحدة لم يجب عليه تعيينها في النية وإذا كانت متعددة جاز له أن يقصد جميع تلك الغايات تفصيلا ، وجاز له أن يقصد جميع ما في الذمة اجمالا ، ويصح له أن يقصد غاية معينة منها ويجزي تيممه عن الجميع ، إلا إذا كان مسوغ التيمم مختصا بتلك الغاية المعينة ، فلا يجزي تيممه عن غيرها ، كما إذا تضيق وقت الصلاة الحاضرة فتيمم لادراكها فلا يجزيه تيممه لغير تلك الصلاة ، ولا لغير الصلاة من الغايات ، وقد تقدم ذلك في المسألة الثمانمائة والخامسة والأربعين وقد يأتي أيضا •

المسألة ٨٧٩

إذا تيمم بقصد غاية خاصة ، ثم استبان له عدم الأمر بتلك الغاية كان تيممه باطلا ، وإذا قصد غاية واستبان له أن الأمر المتوجه إليه بالتيمم لغيرها ، فإن كان قصد امتثال الأمر المتوجه إليه بالتيمم ولكنه توهم أن الأمر متعلق بالغاية التي قصدها كان تيممه صحيحا وهو من الاشتباه في التطبيق ، وإن قصد تلك الغاية على وجه التقييد كان تيممه باطلا •

المسألة ٨٨٠

إذا تيمم بقصد البدلية عن الوضوء ثم تذكر أنه مأمور بالفسل لا بالوضوء فالحكم فيها كما ذكرنا في المسألة المتقدمة ، فإن قصد امتثال الأمر المتوجه إليه بالتيمم ولكنه تخيل أن ذلك الأمر متعلق بما هو بدل عن الوضوء فقصدته اشتباها فالتيمم صحيح ، وإن كان على نحو التقييد فالتيمم باطل •

وكذلك الحكم إذا قصد البدلية عن غسل الجنابة ثم تذكر أن الواجب عليه هو غسل مس الميت مثلا •

المسألة ٨٨١

إذا شك في أنه محدث بالحدث الأصفر أو الأكبر ، كفاء أن يتيمم تيمما واحدا يقصد الأمر المتوجه إليه •

المسألة ٨٨٢

يجب في التيمم أن يباشر المكلف الضرب والمسح بنفسه ، فلا يصح أن ييممه غيره مع الاختيار ، ويصح مع الاضطرار لذلك .

المسألة ٨٨٣

تجب الموالاة ما بين أفعال التيمم ، وما بين أجزاء كل واحد من الأعضاء في المسح ، فلا يفصل ما بينها فصلا يخل بهيئة التيمم ويمحو صورته ، وإذا آخل بالموالاة كذلك بطل تيممه ، سواء كان ذلك عمدا أم سهوا أم نسيانا ، وسواء كان تيممه بدلا عن الموضوع أم عن الغسل .

المسألة ٨٨٤

يجب الترتيب في التيمم على الوجه المتقدم ذكره ، فيضرب باليدين أولا ، ثم يمسح جبهته وجبينيه ، ثم يمسح ظهر كفه اليمنى ، ثم ظهر كفه اليسرى ، وإذا خالف الترتيب فإن فاتت الموالاة بطل تيممه ، وإن تذكر قبل أن تفوت الموالاة أعاد على ما يحصل معه الترتيب نظير ماتقدم في الموضوع من غير فرق بين أن يكون ذلك عن عمد أو جهل أو نسيان .

المسألة ٨٨٥

يجب أن يبتدىء - على الأحوط - بأعلى الجبهة والجبينين ، ثم يمسح منه الى الأسفل ، وكذلك في كل واحدة من اليدين .

المسألة ٨٨٦

يعتبر في التيمم - مع الاختيار - أن لا يوجد حائل يمنع وصول الأثر الى اليدين في ضربهما على ما يتيمم به ، ولا بين الماسح والمسحوب ، ومنه الخاتم في الكف فيجب نزعهُ للتيمم ، ومنه الشعر المتدلي من الرأس على الجبهة أو الجبين ، فيجب رفعه حين المسح عليهما ، سواء كان متعارفا أم زائدا على المتعارف .

المسألة ٨٨٧

إذا كان على موضع المسح شعر ولم يكن خارجا عن المتعارف كفاء أن يمسح عليه كبعض الشعر الذى ينبت على ظاهر الكفين أو على الأصابع

أو قد ينبت على الجبهة أو على البين ، وإذا كان خارجا عن المتعارف
ففيه اشكال ، والأحوط لزوم ازالته •

المسألة ٨٨٨

إذا كانت على العضو الماسح أو على العضو المسوح جبيرة فلا يترك
الاحتياط معها ، فإذا كانت الجبيرة في باطن الكف جمع بين التيمم
معهما والتيمم مرة ثانية بالضرب بظاهر الكف وإذا كانت الجبيرة في
العضو المسوح جمع بين أداء الصلاة مع التيمم بها ، والقضاء •

المسألة ٨٨٩

الأحوط اعتبار طهارة الماسح والمسوح مع الاختيار ، فإذا كان
باطن اليدين نجسا وجب تطهيره مع الامكان ، وإن لم يمكن ذلك ، ولم
تكن نجاسته مسرية الى ما يتيمم به ، سقط اعتبار طهارته ، فيضرب
بباطن يديه ويمسح بهما ، وكذلك إذا كانت نجاسة مسرية وأمكن
تجفيفها ، فيجفف النجاسة أولا ثم يضرب بباطن اليدين ويمسح بهما •
وإذا كانت نجاسة باطن الكفين مسرية ولم يمكن تجفيفها ضرب
بظاهر الكفين وتيمم •

وإذا كانت في باطن الكفين نجاسة لها جرم حائل ولم تمكن ازالتها
فالأحوط أن يتيمم مع الضرب بباطن الكفين ثم يعيد التيمم مع الضرب
بظاهرها •

المسألة ٨٩٠

إذا بقي شيء من جبهته وجبينه أو ظاهر كفيه لم يمسح عليه
ولو كان قليلا بطل تيممه ، سواء كان عامدا في ذلك أم ساهيا أم جاهلا ،
وإذا لم تفت الموالة وجب عليه أن يأتي بالجزء المتروك وببقية العضو
مما هو أسفل منه ليحصل الترتيب في العضو وبذلك يصح تيممه ، وإذا
كان الجزء المتروك من الأعضاء المتقدمة أتى بعده بالأعضاء المتأخرة
عنه ليحصل الترتيب بين الأعضاء •

المسألة ٨٩١

إذا لم يتمكن المكلف من مباشرة التيمم بنفسه لشلل أو غير ذلك يمسح يديه ، فيضرب النائب بيدى المريض ويمسح بهما جبهته وجبينيه وظاهر كفيه ، وإذا لم يمكن الضرب بهما وضعهما على ما يتيمم به كما تقدم ، وإن لم يمكن ذلك ضرب النائب بيده هو ومسح بهما وجه المريض ويديه ، وكذلك يصنع في تيميم الميت إذا لم يمكن تغسيله .

المسألة ٨٩٢

المدار في صدق المسح على وصول الأثر سواء كان العضو الماسح متحركاً أم ثابتاً وكذلك المسح فلا يتعين إمرار الماسح على المسح ، وقد تقدم نظير ذلك في مسح الوضوء .

المسألة ٨٩٣

لا يجب الاستمرار في مسح العضو في التيمم حتى يكمله ، فإذا رفع يديه في أثناء مسح الوجه ثم وضعهما من غير فصل مغل وأتم المسح فالظاهر الصحة وكذلك في مسح ظهر الكف اليمنى واليسرى .

المسألة ٨٩٤

يكفي في التيمم - على الأقوى - أن يضرب على الأرض ضربة واحدة للوجه واليدين ، سواء كان التيمم بدلاً عن الوضوء أم عن الغسل ، والأحوط استحباباً أن يضرب بيديه مرة ويمسح بها جبهته ويديه ، ثم يضرب بهما مرة أخرى ويمسح بها يديه في كل من التيمم بدل الوضوء أو الغسل ، ولا سيما في الثاني ، ولكنه ليس بلام .

المسألة ٨٩٥

إذا شك في شيء من أجزاء التيمم أو في تحقق شرط من شرائطه وكان شكه بعد الفراغ من التيمم بنى على الصحة ، وكذلك إذا شك في الجزء الأخير منه بعد ما بنى على نفسه فارغاً من التيمم ، فيبنى على الصحة أيضاً كما في الوضوء والغسل والصلاة .

المسألة ٨٩٦

إذا شك في بعض أجزاء التيمم أو شرائطه وكان في أثناء التيمم وجب عليه أن يأتي بالشئ المشكوك وبما بعده من الأجزاء ، سواء كان في محل الشئ المشكوك أم بعد التجاوز عنه ، وسواء كان التيمم بدلا عن الوضوء أم غيره .

المسألة ٨٩٧

إذا علم بعد الفراغ من التيمم أنه ترك جزءا منه ، وتذكر ذلك قبل أن تغتسل الموالاة وجب عليه أن يأتي بالجزء المتروك وبما بعده من الأجزاء ، وإذا تذكره بعد أن فاتت الموالاة وجبت عليه إعادة التيمم ، وإذا تذكر ذلك بعد الصلاة وجبت عليه إعادة التيمم إذا كان في الوقت ، وقضاؤها إذا كان بعد الوقت .

وكذلك الحكم إذا علم أنه ترك شرطا من شروط التيمم .

وقد تقدم في شرط إباحة التراب والمكان أن الإخلال به لا يوجب الإعادة إلا مع العلم والعمد . فلتراجع المسألة الثمانمائة والرابعة والستون .

الفصل السادس والأربعون في أحكام التيمم

المسألة ٨٩٨

يشكل جواز التيمم للصلاة قبل حلول وقتها ، وإن كان المكلف ممن وظيفته التيمم كما هو المفروض ، نعم ، إذا علم أنه لا يتمكن من التيمم للفريضة بعد دخول وقتها ، وأنه يكون فاقدا للطهورين ، فالأحوط له أن يتيمم قبل الوقت لغاية أخرى واجبة أو مندوبة كأن يتيمم لصلاة قضاء أو لصلاة نافلة ، أو لغاية أخرى ويبقى على تيممه إلى أن يدخل الوقت ويصلي الفريضة وتصح صلاته بذلك .

المسألة ٨٩٩

إذا تيمم لفريضة أو نافلة بعد دخول وقتها ، ثم دخل عليه وقت

صلاة أخرى ، صح له أن يصليها بتيممه مالم ينتقض بحدث أو يرتفع
عذره الذي ساغ له التيمم من أجله . وكذلك اذا تيمم لغاية أخرى من
غايات التيمم غير الصلاة .

المسألة ٩٠٠

يجوز التيمم للصلاة في سعة الوقت اذا علم باستمرار العذر الذي من
أجله ساغ له التيمم الى آخر الوقت أو يشس من زواله ، ولا يجوز له
ذلك اذا علم بأن العذر يزول في اثناء الوقت أو في آخره ، وكذلك اذا
احتمل زواله على الأحوط ، وخصوصا مع رجاء زواله .

المسألة ٩٠١

اذا كان المكلف متيمما لوجود بعض المسوغات ودخل عليه وقت
الصلاة فان علم بأن العذر يستمر به الى آخر الوقت أو يشس من زوال
العذر فيه جاز له أن يأتي بالصلاة في أول وقتها ، واذا علم بأن العذر
يزول في الوقت لم يجز له ذلك حتى يتضيق الوقت ، وان كان تيممه
صحيحا كما ذكرنا ، وكذلك اذا احتمل زوال العذر في آخر الوقت على
الأحوط كما تقدم في غير المتيمم سواء بسواء .

المسألة ٩٠٢

الظاهر أن المراد من آخر الوقت الذي يجب تأخير التيمم أو الصلاة
اليه هو أن يبقى من الوقت مقدار ما يؤدي به المكلف واجبات الصلاة
ومستحباتها المتعارفة بما فيها من أذان واقامة لامطلق المستحبات .

المسألة ٩٠٣

اذا اعتقد ضيق الوقت فتيمم وصلى ، ثم استبان له سعة الوقت ،
فالظاهر بطلان الصلاة الا اذا استمر العذر الى آخر الوقت فتكون
الصلاة صحيحة .

واذا اعتقد بأن العذر يستمر به الى آخر الوقت أو يشس من زواله
في الوقت فتيمم أو كان متيمما فصلى مع سعة الوقت ، ثم زال عذره في
الوقت وجبت عليه اعادة الصلاة .

المسألة ٩٠٤

يشكل جواز التيمم لصلاة القضاء ، فالأحوط - ان لم يكن أقوى - تأخير القضاء الى زمان ارتفاع العذر ، واذا علم بأن العذر يستمر معه الى آخر العمر أو خاف مفاجأة الموت جاز له ذلك .

واذا اعتقد ذلك فتيمم وأتى بصلاة القضاء ثم زال العذر كانت عليه اعادتها على الأحوط بل الأقوى .

المسألة ٩٠٥

حكم النوافل المؤقتة هو حكم الفريضة المؤقتة فلا يتيمم لها في أول وقتها الا اذا علم باستمرار العذر الى آخر الوقت أو يشس من زوال العذر .

واما النوافل غير المؤقتة فيجوز التيمم لها مع وجود العذر .

المسألة ٩٠٦

اذا تيمم المكلف لوجود بعض الأعذار التي تسوغ له التيمم وصلى ، لم يجب عليه الاتيان بثلث الصلاة بعد ارتفاع العذر خارج الوقت ، واذا ارتفع عذره في أثناء الوقت وجبت عليه الاعادة كما تقدم .

وقد استثنى بعض الفقهاء من الحكم المذكور عدة موارد فحكم باستحباب الاعادة فيها :

أحدها : من منعه زحام الجمعة عن الخروج للوضوء وخاف فوت الصلاة جاز له التيمم لها ، ولعل الأقوى وجوب الاعادة ، واما سائر الموارد التي ذكروها فالظاهر عدم الاعادة فيها .

المسألة ٩٠٧

اذا كان المكلف ممن وظيفته التيمم ، وتيمم ليمض الغايات التي يصح لها التيمم كان متطهرا مادام عذره الذي جاز له التيمم من أجله - باقيا ، ومالم ينتقض تيممه بحدث ، فيجوز له أن يأتي بكل عمل تشترط فيه الطهارة سواء كانت الغاية التي تيمم لها واجبة أم مندوبة ، فاذا كان جنبا وتيمم لصلاة الليل مثلا صح له أن يصلي بتيممه صلاة

الصباح ، وصح منه صوم ذلك اليوم ، وصح له دخول المسجد والطواف وغير ذلك من الغايات ، وكذلك الحائض والنفساء وماس الميت •

ويستثنى من ذلك ما اذا كان المذر الذى سوغ له التيمم مختصا بتلك الغاية ، ومثال ذلك التيمم للصلاة اذا ضاق وقتها عن الفسل أو الوضوء ، فان تيممه لايجوز له الدخول في غير تلك الصلاة من الصلوات أو الغايات ، وقد تقدم ذكر ذلك في المسألة الثمانمائة والثامنة والسبعين •

ومنه التيمم لصلاة الجنائزة لمن خاف فوت الصلاة عليها اذا هو توضأ لها أو اغتسل ، فان هذا التيمم لايبيح له غيرها من الأعمال المشروطة بالطهارة •

المسألة ٩٠٨

يجب التيمم لكل مايجب له الوضوء والغسل من الغايات التى تقدم ذكرها في مبحث غايات الوضوء والغسل ، ويستحب لكل ما يستحب له أحدهما ، حتى وضوء الحائض ، ووضوء الجنب ، والوضوء التجديدى ، والكون على الطهارة ، وكل ذلك مع وجود أحد المسوغات للتيمم وتوفر شرائط صحته الأنف ذكرها •

ويشكل التيمم بدلا عن الوضوء للتهيؤ للصلاة قبل دخول وقتها ، وقد تقدمت الإشارة اليه في المسألة الثمانمائة والثامنة والتسمين •

المسألة ٩٠٩

اذا تيمم المكلف بدلا عن الغسل كفاه تيممه عن الوضوء أو التيمم بدله ، كما هو الحال في الغسل نفسه ، من غير فرق بين غسل الجنابة وغيره من الأغسال الواجبة والمندوبة على الأقوى ، وان كان الأحوط الجمع بينه وبين الوضوء أو التيمم بدله في غير غسل الجنابة •

وهذا في غير الأغسال التى يؤتى بها برجاء المطلوبية ، وأما هذه فلا بد منها من الوضوء أو التيمم بدله •

المسألة ٩١٠

نواقض التيمم هي الأحداث التي ينتقض بها الوضوء والغسل .
وينتقض التيمم أيضا بوجود الماء لفقد الماء ، وبزوال العذر المسوغ
للتيمم لصاحب العذر .

المسألة ٩١١

إذا تيمم المكلف ثم وجد الماء أو زال العذر الذي سوغ له التيمم
قبل أن يصلي ، انتقض تيممه كما ذكرنا ، فإذا فقد الماء أو تجدد له
العذر قبل أن يصلي وجب عليه أن يتيمم لصلاته ، إلا إذا كان الزمان
الذي وجد فيه الماء أو زال فيه العذر قصيرا لا يسع الوضوء أو الغسل ،
أو كان وقت الصلاة ضيقا لا يسعهما ، فالأقوى عدم انتقاض تيممه
الأول في هاتين الصورتين ، إلا إذا كان فقد الماء بتقصير منه فيجدد
التيمم على الأحوال في الصورة الأولى منهما .

المسألة ٩١٢

إذا وجد الماء وهو في أثناء الصلاة لم يبطل تيممه ولا صلاته ، وإن
كان قبل الركوع من الركعة الأولى على الأقوى ، ولكن الأفضل استئناف
الصلاة مع الوضوء أو الغسل إذا وجد الماء قبل الركوع ، وكذلك الحكم
في النافلة .

المسألة ٩١٣

لا يلحق بالصلاة غيرها من الأعمال المشروطة بالطهارة ، فإذا وجد
الماء في أثناء العمل بطل التيمم والعمل ووجب إعادة الصلاة وإن كان في
الجزء الأخير منه .

المسألة ٩١٤

إذا لم يجد الماء لغسل الميت فيممه بدلا عن الغسل وكفنه وصلى
عليه ثم وجد الماء وجب عليه تغسيله وإعادة تكفينه وحنوطه والصلاة
عليه ، وكذلك الحكم إذا وجد الماء بعد الدفن فينبش القبر ويفسل
الميت ويماد تجهيزه إذا لم يستوجب ذلك هتكا لحرمة الميت .

المسألة ٩١٥

إذا تيمم المكلف - لوجود بعض الأعذار التي تسوغ له التيمم مع وجود الماء - ثم زال عذره في أثناء صلاته ، فلا يترك الاحتياط بأن يتم الصلاة ثم يعيدها مع الوضوء أو الغسل ، سواء زال عذره بعد الركوع من الركعة الأولى أم قبله .

وهذا في ما إذا كان الوقت واسعا ، وإذا كان ضيقا اتم الصلاة ولم يعدها ، وكذلك إذا زال العذر في أثناء الصلاة ، ثم تجدد عذره مرة أخرى ، وكانت مدة زوال العذر الأول قصيرة لاتسع الوضوء أو الغسل ، فالظاهر أن تيممه لا ينتقض في الصورتين ، وقد تقدم نظيره قريبا .

المسألة ٩١٦

إذا وجد الماء في أثناء الصلاة لم يبطل تيممه كما ذكرناه آنفا ، فإذا فقد الماء وهو في أثناء الصلاة أو بعد الانتهاء منها بلا فصل ، وكانت مدة وجوده قصيرة لاتسع الوضوء أو الغسل ، جاز له أن يصلي بتيممه صلوات أخرى مالم ينتقض بحدث ، وكذلك إذا كانت الفريضة التي وجد الماء في أثناءها مضيقا الوقت وان كانت مدة وجود الماء تسع الطهارة ، فلا ينتقض تيممه إذا كان الوضوء أو الغسل يتوقف على ابطال تلك الصلاة ، وفي غير هاتين الصورتين لا يترك الاحتياط بتجديد التيمم للصلوات الأخرى وان لم يحدث .

وإذا كانت الصلاة التي وجد الماء في أثناءها نافلة ، فالظاهر عدم الاكتفاء بالتيمم الأول ، ولزوم تجديده للصلاة الأخرى بعدها .

المسألة ٩١٧

إذا كان المكلف متيمما بدلا عن الغسل ثم وجد من الماء ما يكفي الوضوء فحسب ، لم ينتقض تيممه بذلك ، وإذا تيمم ماس الميت أو العائض مثلا تيممين للاحتياط ، بطل بوجدان ذلك الماء ما هو بديل عن الوضوء ، ولم يبطل ما هو بديل عن الغسل ، فإذا أراد الاحتياط توطأ بالماء الموجود ، وان كان الأقوى عدم وجوبه .

وإذا وجد من الماء ما يكفي للفسل أو للوضوء اغتسل به وأغناه
غسله عن الوضوء بل وأغناه تيمم الوضوء الذى أتى به سابقا عن
تجديده للاحتياط .

المسألة ٩١٨

إذا تيمم المجنب بدلا عن الفسل ، ثم أحدث بعده بالحدث الأصغر
لم ينتقض بذلك تيممه عن الجنابة مادام عذره باقيا ، فلا تجب عليه
إعادة التيمم بدلا عن الفسل ، بل يجب عليه الوضوء من الحدث الأصغر
إذا وجد من الماء ما يكفي للوضوء ، فإن لم يجد ذلك وجب عليه التيمم
بدلا عن الوضوء ، الى أن يرتفع عذره فيجب عليه الفسل ، ويكفيه عن
الوضوء ، وكذلك الحكم في الحائض وغيرها ممن عليه أحد الأحداث
الكبرى .

وقد تكرر منا أن الأغسال كلها تغني عن الوضوء ، وإن كان الأحوط
الجمع بينها وبين الوضوء في غير غسل الجنابة ، فإن لم يجد ماء كان
التيمم بمنزلة الفسل ، فيغني عن تيمم الوضوء والأحوط الجمع ، وهذا
في غير الأغسال التى يؤتى بها برجاء المطلوية .

المسألة ٩١٩

إذا اجتمعت أسباب عديدة للفسل ، ولم يجد المكلف الماء أو كان
معذورا عن استعماله ، كفاه تيمم واحد عن الجميع ، ولا يترك الاحتياط
في أن يضم اليه تيمما آخر بدلا عن الوضوء إذا لم يكن معها غسل
الجنابة .

المسألة ٩٢٠

إذا تيمم بدلا عن أغسال عديدة ، ثم تذكر أن بعض الأغسال التى
نواها لم يكن موجودا ، صح تيممه إذا كان بعض الأغسال موجودا وإن
كان واحدا .

المسألة ٩٢١

إذا نوى التيمم بدلا عن غسل معين ، ثم تذكر أن الفسل الذى تعلق

به الأمر غيره صح تيممه اذا قصد امتثال الأمر المتوجه بالتيمم وكان قصد ذلك الغسل من باب الاشتباه في التطبيق ، وبطل تيممه اذا قصده على وجه التقيد ، وتراجع المسألة الثمانمائة والثمانون .

المسألة ٩٢٢

اذا اتفق وجود جنب وميت ومحدث بالحدث الأصغر في موضع ، ووجد من الماء ما يكفي لواحد منهم فقط ، فإن كان الماء مملوكا لأحدهم اختص به ولم يجز له أن يتبرع به للآخرين ، وكذلك اذا كان الماء مملوكا لغيرهم ، وأذن المالك باستعماله لواحد منهم على الخصوص فلا يباح لغيره .

وان كان الماء مباحا ، وجب على الثلاثة الاستباق لحيازة الماء ، فاذا سبق اليه أحدهم اختص به ، واذا سبقوا اليه جميعا أو لم يمكنهم السبق اليه جميعا اختص به الجنب على الأحوط .

وكذلك اذا كان الماء مملوكا لغيرهم وأذن المالك لهم جميعا باستعماله .

المسألة ٩٢٣

اذا كان الماء في المسألة المتقدمة ملكا للمحدث بالحدث الأصغر أو كان هو السابق اليه اختص به كما تقدم ، فاذا توشأ بالماء وأمكن أن تجمع غسالته في اناء طاهر ، صح أن يفتسل بها الجنب بعده ، كما يجوز أن يفصل بها الميت اذا كانت كافية بذلك كما تقدم بيانه في فصل الماء المستعمل ، واذا كان السابق هو الجنب فقد تقدم الاشكال في غسالته ، فاذا انحصر الماء بها جمع بين الطهارة منها والتيمم ، واما غسالة الميت فهي نجسة فلا يجوز استعمالها .

المسألة ٩٢٤

اذا نذر المكلف صلاة نافلة في وقت معين ولم يجد الماء للطهارة لها ، أو كان معذورا عن استعماله ، وجب عليه التيمم لها بدلا عن الوضوء أو عن الغسل .

وإذا نذر صلاة نافلة ولم يعين لها زمانا ، وجب عليه الصبر الى ان يرتفع عذره فيثوضا لها أو يقتسل ويصليها ، وإذا يئس من زوال العذر تيمم وصلها •

المسألة ٩٢٥

لا يصح للوصي أو الولي أن يستأجر للصلاة عن الميت من وظيفته التيمم مع وجود من يقدر على الطهارة المائية ، وإذا استأجر لها شخصا قادرا على ذلك ثم عجز الأجير عن استعمال الماء لم يكف أن يأتي بالصلاة مع التيمم مع سعة الوقت بل حتى مع ضيقه •

المسألة ٩٢٦

إذا لم يجد المجنب ماء فتيمم بدلا عن الغسل ، ثم وجد الماء في مسجد وتوقف الاغتسال به على دخول المسجد والمكث فيه مدة الغسل ، جاز له أن يدخل المسجد بتيممه ذلك ، وأن يمكث فيه للغسل ، ولم ينتقض تيممه بالاضافة الى ذلك ، وإن لم يجز له أن يأتي بغيره من الغايات ، فلا يجوز له أن يمس خط المصحف مثلا ولا قراءة العزائم ، ولاغيرهما مما يحرم على الجنب أو تشتترط فيه الطهارة ، وكذلك الحائض والنفساء ، وقد تقدم نظير ذلك في فصل (مسوغات التيمم) وفي (أحكام الجنب) •

المسألة ٩٢٧

إذا شك في وجود شيء يمنع وصول الأثر في باطن الكفين أو ظاهرهما ، أو في الجبهة أو الجبين ، وجب عليه أن ينحصر عن العاجب حتى يحصل له العلم أو الظن بعدمه كما تقدم في الوضوء والغسل •

المسألة ٩٢٨

إذا نقش اسم الله على بعض أعضاء الانسان أو غيره من أسمائه الخاصة أو آية من القرآن ، فالأحوط محو ذلك النقش عن بدنه ، فإن لم يمكن محوه حرم عليه مسه وهو محدث ، وإسرار اليد عليه في

الوضوء والفسل ، فيتوضأ أو يفتسل ارتماساً أو بإجراء الماء على العضو من غير مس .

وإذا لم يمكن ذلك كله تيمم لأحدى الغايات وجاز له مس ذلك الموضع بتيممه ويتوضأ بعد ذلك أو يفتسل ، وإذا كان النقش في أحد أعضاء التيمم ، سقطت عنه حرمة المس وجاز له الوضوء والفسل ، وجاز له التيمم إذا كانت وظيفته التيمم .

والحمد لله رب العالمين

كلمة التقوى

كتاب الصلاة

طبقا لفتاوى المرجع الديني

الشيخ محمد أمين زين الدين دام ظله

فانزل الله سكنته على رسوله وعلى المؤمنين
والزمهم كلمة التقوى ، وكانوا احق بها
واهلها ، وكان الله بكل شيء عليما .

العبادات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم وأفضل صلواته وتسليماته
على سيد أنبيائه محمد وآله المطهرين المنتجبين •
ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا انك على كل شيء قدير •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلاة

وهي العبادة الكبرى التي أوجب الله المحافظة عليها في صريح كتابه وجعلها على المؤمنين كتاباً موقوتاً ، ونعتها بأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر ، ولذكر الله أكبر .

وهي عمود الدين ، وأول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم ، فإن صحت نظر في عمله ، وإن لم تصح لم ينظر في بقية عمله ، كما يقول الرسول الكريم (ص) ، والتي يقول (ص) فيها : ليس مني من استخف بصلاته ، ليس مني من شرب مسكراً ، لا يرد علي الحوض لا والله ، ويقول فيها أوصياؤه المعصومون من بعده (ع) لاتنال شفاعتنا من استخف بالصلاة .

والتي ورد عنهم (ع) فيها : صلاة فريضة خير من عشرين حجة ، وحجة خير من بيت مملوء ذهباً يتصدق منه حتى يفنى .
وكتاب الصلاة يشتمل على عدة فصول .

الفصل الأول في أعداد الصلاة

المسألة الأولى

الصلوات الواجبة على المكلف سبع :

(١) : الصلاة اليومية ، وصلاة الجمعة ، وقد عدها جماعة من الصلاة اليومية كذلك ، فهي بديلة عن صلاة الظهر في يوم الجمعة اذا اجتمعت شرائطها •

(٢) : صلاة الآيات • (٣) : صلاة الطواف الواجب • (٤) : صلاة الأموات • (٥) : صلاة العيدين عند اجتماع شرائطها • (٦) : الصلاة التي يلتزمها الانسان على نفسه بنذر أو بعهد أو يمين أو باجارة عن غيره • (٧) : الصلاة التي يجب قضاؤها على الولي مما قد فات الميت أيام حياته •

والصلوات اليومية خمس ، الظهر ، والمصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح ، ويصلي المكلف كل واحدة من الظهر والمصر والعشاء أربع ركعات ، اذا صلاها في الحضر او ما هو في حكم الحضر ، فاذا كان مسافرا غير مقيم صلاها ركعتين ، ويصلي المغرب ثلاث ركعات ، والصبح ركعتين ، سواء كان في سفر أم في حضر ، فعدد الفرائض اليومية للحاضر سبع عشرة ركعة ، وللمسافر احدى عشرة ركعة •

المسألة الثانية :

النوافل الراتبية أربع وثلاثون ركعة ، ثمان ركعات منها للظهر ، تصلى قبلها ، وثمان ركعات للمصر ، تصلى قبلها كذلك ، وأربع ركعات للمغرب ، تصلى بعدها ، وركعتان من جلوس للعشاء ، تصليان بعدها ، وهما تمدان بركعة وتسمى بالوترية ، ويجوز للمكلف أن يصليهما من قيام ، بل هو أفضل ، ولكن الجلوس فيهما أحوط ، وركعتان للفجر ، تصليان قبل الفريضة •

وثماني ركعات بعد منتصف الليل ، وتسمى نافلة الليل ، ثم ركعتا الشفع ، وركعة الوتر ، فيكون مجموع نافلة الليل احدى عشرة ركعة .
وتزاد في يوم الجمعة على نوافل الظهرين أربع ركعات ، فيكون مجموع النافلة في نهار يوم الجمعة عشرين ركعة وسيأتي تفصيلها في المسألة السادسة ان شاء الله تعالى .

وتسقط نافلة كل من الظهر والمصر في السفر ، ولا تسقط فيه نافلة العشاء على الأقوى ، والأحوط أن يؤتى بها برجاء المطلوبة .

المسألة الثالثة :

يجب في النوافل كلها : أن يصلّيها الانسان ركعتين ركعتين ، فيفرد كل ركعتين منها بتسليم ، الا الوتر من صلاة الليل ، فهي ركعة واحدة ، والا صلاة الاعرابي فهي عشر ركعات بثلاثة تسليمات . ويستحب القنوت في جميع النوافل كما يستحب في الفرائض ، وموضعه قبل الركوع من الركعة الثانية ، حتى في صلاة الشفع على الأقوى ، وان كان الأحوط استحبابا أن يؤتى بالقنوت فيها برجاء المطلوبة ، وكذا يستحب القنوت في صلاة الوتر وان كانت ركعة واحدة .

المسألة الرابعة :

تستحب صلاة الغفيلة بين العشاءين ، قبل ذهاب الشفق ، وليست من الرواتب على الأقوى ، وهي ركعتان ، يقرأ في الركعة الأولى منهما بعد الفاتحة : قوله تعالى : (وذا النون اذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه فنادى في الظلمات أن لا اله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين ، فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين) ويتم الركعة ، ويقرأ في الركعة الثانية بعد الحمد قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو يعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) ثم يقنت ويقول في قنوته : (اللهم اني أسالك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها الا أنت أن تصلي على محمد وآل محمد وأن تفعل بي (ويذكر حاجته) ،

اللهم أنت ولي نعمتي والقادر على طلبتي تعلم حاجتي فأسألك بحق محمد وآل محمد عليه وعليهم السلام لما قضيتها لي) ويتم صلاته •

المسألة الخامسة :

تستحب بين المشامين كذلك صلاة الوصية ، ويأتي بها قبل ذهاب الشفق ، وهي ركعتان يقرأ في الأولى منهما بعد الفاتحة سورة الزلزال ثلاث عشرة مرة ، وفي الثانية بعد الحمد سورة التوحيد خمس عشرة مرة ، ويتم الصلاة •

المسألة السادسة :

تقدم أن مجموع النافلة النهارية في يوم الجمعة عشرون ركعة ، وقد ذكرت لها في النصوص عدة كيفيات ، فمنها ما روي عن الإمام الرضا (ع) انه قال في ذلك : ست ركعات بكرة ، وست ركعات بعد ذلك ، وست ركعات بعد ذلك ، وركعتان بعد الزوال ، فهذه عشرون ركعة •

وروي عنه (ع) في حديث آخر أنه قال : ست ركعات في صدر النهار، وست ركعات قبل الزوال ، وركعتان اذا زالت ، وست ركعات بعد الجمعة ، فذلك عشرون ركعة سوى الغريضة •

المسألة السابعة :

يجوز للمكلف أن يصلي النافلة جالسا حتى في حال الاختيار ، من غير فرق بين النوافل اليومية الراتبة وغيرها ، ويأتي بها أيضا - كما تقدم - كل ركعتين بسلام ، والأفضل مع الاختيار أن يحتسب كل ركعتين جالسا بركعة واحدة قائما ، فتكون نافلة الظهر ست عشرة ركعة جالسا وكذلك نافلة العصر ، وتكون نافلة المغرب ثمان ركعات ، وتكون نافلة الليل ست عشرة ركعة والشفع أربع ركعات ويأتي بالوتر مرتين ، كل مرة ركعة مفردة ، وتكون نافلة الصبح أربع ركعات •

ويجوز له أن يصلي ركعة من النافلة قائما وركعة جالسا ، بل ويجوز له أن يصلي بعض الركعة الواحدة جالسا وبعضها قائما ، فيقرأ مثلا

وهو جالس ثم يقوم فيأتي بالركوع قائما أو بالعكس ، وإذا قرأ وهو جالس وأبقى من السورة بعض الآيات فقام وأتم السورة قائما ثم ركع من قيام احتسب له فضل الصلاة قائما •

الفصل الثاني

في أوقات الفرائض والنوافل

المسألة الثامنة :

لصلاتي الظهر والعصر وقت واحد تشتركان فيه ، وهو من زوال الشمس الى غروبها ، ولا اختصاص لصلاة الظهر بأول الوقت ، ولا لصلاة العصر بآخره على الأقوى ، نعم يجب تقديم صلاة الظهر على العصر لوجوب الترتيب بين الفريضتين ، فإذا قام المكلف للصلاة في أول الوقت ، فلا بد وأن تقع الظهر في أول الوقت ، وإذا قدم العصر عليها عامدا وقعت العصر باطللة لعدم حصول الترتيب بين الفريضتين ، لا لاختصاص الوقت بالظهر •

وإذا أخر المكلف الصلاة عامدا أو معذورا الى أن بقي من الوقت مقدار أدام إحدى الفريضتين وجب عليه أن يصلي العصر في ما بقي من الوقت ، ثم يقضى صلاة الظهر بعد الوقت ، فإن الذي يظهر من الأدلة أن صلاة العصر في هذا المورد تكون أهم من صلاة الظهر ، فتقديم العصر في آخر الوقت إنما هو لأهميتها حسب ما يظهر من الأدلة ، لا لاختصاص الوقت بها ، وكذلك الأمر في صلاتي المغرب والعشاء ، فآدلة اشتراك الفريضتين في جميع الوقت أقوى وأظهر •

المسألة التاسعة :

لصلاتي المغرب والعشاء وقت واحد تشتركان فيه ، وهو من المغرب الشرعي الى نصف الليل للمختار ، ولا اختصاص للمغرب بأول الوقت ولا للعشاء بآخره كما قلناه في صلاتي الظهر والعصر سواء بسواء •

ويمتد الوقت لغير المختار من المكلفين كالنائم والناسي والعائض وأمثالهم من المعذرين الى طلوع الفجر ، والأحوط لمن أخر الفريضتين

عن نصف الليل عامدا أن يصليهما قبل الفجر ولا ينوي بهما أداء
ولا قضاء .

المسألة العاشرة :

وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس .
ووقت صلاة الجمعة من زوال الشمس يوم الجمعة وينتهي على
الأقوى بمضي زمان يسع خطبتيها ، وركعتيها كاملتين مع مستحباتها
وتحصيل شرائطها ، وهو معنى كون الجمعة مما ضيق فيه ، كما ورد
في بعض الأدلة ، وأن وقتها ساعة تزول الشمس الى أن تمضي ساعة
كما في بعضها الآخر .

المسألة ١١

يبتدىء وقت فضيلة الظهر من أول زوال الشمس الى أن يبلغ الظل
الحادث مثل طول الشاخص ، سواء كان هذا الظل حادثا بعد انعدام
الظل الأول كما في بعض المناطق ، أم كان حادثا بعد انتهاء نقصانه كما
في غالب البلاد .

ويبتدىء وقت فضيلة العصر على الأقرب بعد مضي مقدار أداء الظهر
من الزوال ، الى أن يبلغ طول الظل الحادث مثلي طول الشاخص .
ويبتدىء وقت فضيلة المغرب ، من المغرب الشرعي الى أن يذهب
الشفق ، وهو الحمرة التي تكون في المغرب .

ويبتدىء وقت فضيلة العشاء من ذهاب الحمرة المخريية الى ثلث
الليل ، وما قبل ذهاب الحمرة وقت اجزاء لصلاة العشاء ، وما بعد
ثلث الليل الى نصف الليل وقت اجزاء آخر لها .

ويبتدىء وقت فضيلة الصبح من طلوع الفجر الصادق الى أن يسفر
الصبح ويتجلل الأسفار السماء .

المسألة ١٢

يبتدىء وقت نافلة الظهر من حين زوال الشمس ، ويمتد الى آخر

وقت الأجزاء لصلاة الظهر على الأقوى ، ويبتدىء وقت نافلة العصر من أول وقت العصر الى آخر وقت الأجزاء لها كذلك ، ويبتدىء وقت نافلة المغرب بعد الفراغ من فريضة المغرب في أول وقتها ، ويمتد الى أن يبقى عن نصف الليل مقدار اداء فريضة العشاء ، ويبتدىء وقت نافلة العشاء ، وهي صلاة الوترية من حين الفراغ من صلاة العشاء في أول وقتها ويمتد بامتداد وقتها ، ويبتدىء وقت نافلة الفجر من أول ظهور الفجر الأول الكاذب ، ويمتد الى طلوع الحمرة في المشرق .

وإذا صلى المكلف صلاة الليل جاز له أن يدخل فيها نافلة الفجر وإن كان قد أتى بها بعد منتصف الليل أو قدمها عليه لبعض المسوغات كما سيأتي بيانه في المسألة السابعة والعشرين .

المسألة ١٣

إذا أردت معرفة الزوال في أول حدوثه ، فانصب شاخصاً معتدلاً في أرض مبسوطة معتدلة ، وارصد ظل ذلك الشاخص قبل الزوال ، فانك تجد الظل يتناقص طوله كل ما ارتفعت الشمس الى أن يتناهي نقصانه عند وصول الشمس الى نصف النهار ، وفي بعض البلاد ينعدم الظل في بعض أيام السنة ، لأن الشمس تسامت رؤوس أهل تلك البلاد عند حلول الزوال في تلك الأيام .

فاذا مالت الشمس عن نصف النهار نحو الغرب ، أخذ الظل بالزيادة ، وهذا هو أول الزوال وأول وقت فضيلة صلاة الظهر ، وأول وقت نافلة الظهر ، فضع فيه علامة ، فاذا زاد الظل من ذلك الموضع مقدار سبعين من طول الشاخص انتهى وقت نافلة الظهر على القول المشهور ، وإذا زاد مقدار أربعة أسباعه انتهى وقت نافلة العصر .

والأقوى أن وقت نافلة الظهر ووقت نافلة العصر لا ينتهيان بذلك بل يمتدان الى آخر وقت الأجزاء في الفريضتين كما ذكرنا في المسألة الثانية عشرة ، نعم تقدم فريضة الظهر على نافلتها بعد مضي سبعمي الظل للشاخص ، وتقدم فريضة العصر على نافلتها بعد مضي أربعة

أسباعه ، والأحوط استجبأبا ان لا يتعرض في النافلتين اذا أتى بهما
بعد ذلك لنية الأداء أو القضاء •

ثم ارصد ظل الشاخص ، فاذا بلغ مجموع زيادة الظل الحادث بعد
الزوال مثل الشاخص في الطول انتهى وقت فضيلة الظهر واذا بلغ الى
المثلين انتهى وقت فضيلة العصر •

(فائدة) : اذا أردت معرفة أول الزوال بالساعة ، (وهي الآلة المعروفة
بين الناس لتحديد الوقت) ، فاضبط ساعتك جيدا عند غروب الشمس ،
وانظرها عند طلوع الشمس صباحا كم ضبطت من الساعات منذ غروب
الشمس الى طلوعها ، فاقسم ذلك نصفين ، فان ذلك هو الوقت الذي
تزول فيه الشمس ذلك اليوم في الساعة الغروبية •

فاذا وجدت الساعة قد قطعت منذ غروب الشمس الى طلوعها صباحا
اثنتي عشرة ساعة مثلا ، كما في أول أيام الربيع ، والخريف ، فان
الزوال يتحقق في ذلك اليوم في الساعة السادسة الغروبية وهي نصف
الاثنتي عشرة التي ضبطتها الساعة •

واذا وجدتها قد قطعت اثنتي عشرة ساعة وعشر دقائق فالزوال
يكون في الساعة السادسة وخمس دقائق ، واذا قطعت اثنتي عشرة
ساعة الا عشر دقائق ، فالزوال يتحقق قبل الساعة السادسة بخمس
دقائق ، وهكذا •

واذا وجدتها قد قطعت اربع عشرة ساعة مثلا كما في أول أيام
الشتاء ، فان الزوال يكون في ذلك اليوم في الساعة السابعة في نفس
تلك الساعة ، وكذلك تنصف الدقائق اذا زادت على ذلك أو نقصت
فتعرف الزوال بمقدار ما يمينه الحساب من الساعات والدقائق
المضبوطة •

واذا وجدت الساعة قد قطعت عشر ساعات مثلا كما في أول أيام
الصيف ، فالزوال يتحقق في ذلك اليوم في الساعة الخامسة بتلك الساعة
وكذلك الدقائق التي تزيد عليها أو تنقص •

والشرط الأساس في هذا الطريق هو الساعة الفروبية التى يكون ابتداء سيرها من غروب الشمس كل يوم ، والشرط الثانى هو ضبط الآلة في تحديد الوقت والاطمئنان من صحة ضبطها .

المسألة ١٤

إذا غربت الشمس حدثت في المشرق حمرة تسمى الحمرة المشرقية ، ثم تأخذ هذه الحمرة بالارتفاع قليلا قليلا عن الأفق الشرقي كلما ازدادت الشمس اختفاء وراء الأفق الغربي ، فإذا زالت هذه الحمرة من تمام ربع الفلك من طرف المشرق كان هذا أول المغرب الشرعي على الأقوى ، ويعرف ذلك بأن يقف الانسان مقابلا للجنوب ثم ينظر جهة المشرق الى قمة الرأس ، فإذا وجد الظلام قد عم الجهة ولم يبق من الحمرة شيء فهو أول المغرب .

ونصف الليل هو منتصف الزمان ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر على الأصح ، وأيسر طريق لمعرفة انتصاف الليل هو الساعة المضبوطة ، فإذا علم الانسان بساعته ان المدة بين الغروب وطلوع الفجر كذا ساعة وكذا دقيقة ، نصف المجموع وكان النصف منه هو منتصف الليل ، فإذا كانت المدة ما بينهما عشر ساعات لا أكثر ، فنصف الليل هو تمام الساعة الخامسة بتلك الساعة وإذا زادت على ذلك بعض الدقائق أو نقصت ، نصف الدقائق الزائدة أو الناقصة كما تقدم في طريق معرفة الزوال ، وهكذا إذا زادت الساعات والدقائق عن ذلك أو نقصت .

أما انحدار النجوم التى تطلع وقت غروب الشمس عن خط نصف الليل الى جهة الغرب وأمثاله فهي علامات تقريبية ، ولا تيسر معرفتها إلا لبعض الخاصة العارفين بالنجوم وأوقات طلوعها ، ولا يحصل العلم بانتصاف الليل بها إلا بعد مدة يتبين فيها انحدار النجم ، على انها محتاجة الى معرفة خط نصف الليل لمعرفة انحدار النجم عنه .

المسألة ١٥

الفجر الصادق هو البياض الذى يظهر معترضا في الأفق في ناحية

المشرق ، وهو لا يحتاج الى علامة تميزه ، فكلما تأمله الناظر ازداد وضوحا حتى يعم وينتشر ، ويظهر قبله الفجر الكاذب ، وهو بياض مستطيل يظهر من الأفق متصاعدا الى السماء كالعمود ، وقد شبه في الروايات بذنب السرحان ، لأن خطوط البياض فيه منتشرة غير متصل بعضها ببعض فتبدو مع خطوط السواد ما بينها كأنها شعر ذنب السرحان وهو الذئب .

المسألة ١٦

إذا صلى الانسان صلاة العصر في أول وقت الظهرين ناسيا أو غافلا ، ولم يتذكر حتى اتم العصر صحت صلاته على الأصح من اشتراك الفريضتين من أول الوقت الى آخره ، ويجب عليه أن يأتي بالظهر بعدها ، وكذلك الحكم في صلاة العشاء إذا أتى بها ناسيا أو غافلا في أول وقت العشاءين ولم يتذكر حتى اتمها ، فتكون صحيحة وعليه أن يأتي بالمغرب بعدها لعدم الاختصاص في الوقت بناء على ما هو الأقوى .

وإذا أخر صلاة الظهرين عامدا أو ناسيا حتى تضيق الوقت ولم يبق منه الا مقدار أداء أربع ركعات فإنه يجب عليه أن يصلي العصر لأهميتها كما قلنا في المسألة الثامنة ، ولكنه إذا نسي فصلى الظهر وتذكر بعد أن أتم الصلاة كانت صحيحة على الأقوى ، ويجب عليه قضاء صلاة العصر ، ومثله الحكم في المغرب والعشاء إذا أخرهما حتى تضيق الوقت ثم قدم المغرب ناسيا .

المسألة ١٧

إذا قطع المكلف بدخول الوقت أو اعتمد على اذان ثقة عارف أو على شهادة بينة فصلى الظهر حتى أتمها ، ثم تبين له بعد اتمامها أنه قد صلاها قبل دخول الوقت ، فإن كان قد دخل الوقت عليه قبل أن يتم صلاة الظهر ولو قبل التسليم منها كانت صحيحة ، وجاز له أن يأتي بعدها بالعصر ، وإن لم يدخل الوقت حتى اتم الظهر كانت باطلة ، فعليه أن يعيدها ثم يصلي العصر بعدها ، ومثله الحكم في المغرب والعشاء إذا وقع مثل هذا الفرض .

المسألة ١٨

يجب الترتيب بين صلاتي الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، فيأتي بالأولى من الفريضتين قبل الثانية ، فإذا قدم العصر عامدا كانت باطلة ، وإذا قدمها ساهيا أو ناسيا ولم يتذكر إلا بعد الفراغ منها صحت عصرها ، سواء كان في أول الوقت أم بعده ، وعليه أن يصلي الظهر بعدها ، وكذلك إذا قدم صلاة العشاء على المغرب ، وقد تقدم بيان ذلك .

وإذا قدم صلاة العصر على الظهر ناسيا وتذكر في أثناء الصلاة ، وجب عليه أن يعدل بنيته إلى الظهر ، فإذا عدل إليها صحت ، وعليه أن يتمها ويصلي العصر بعدها .

وكذلك إذا قدم العشاء على المغرب ، وتذكر في موضع يصح فيه العدول ، وجب عليه أن يعدل بنيته إلى المغرب ويسلم على الثالثة ، وإذا تذكر بعد القيام إلى الركعة الرابعة عدل إلى المغرب ، وجلس من قيامه وتشهد وسلم ، وصحت صلاته ، ثم سجد للسجود عن القيام الزائد إذا تنفس معه بقراءة أو تسبيح ، والأحوط استحبابا السجود له مطلقا ، وإذا تذكر بعد الركوع في الركعة الرابعة فالأحوط أن يتمها عشاءا ثم يأتي بالمغرب ويعيد العشاء بعدها .

المسألة ١٩

إذا حاضت المرأة بعد أن مضى من وقت الظهر مقدار أربع ركعات ولم تصلها وجب عليها قضاء صلاة الظهر بعد انتهاء الحيض ، والأحوط لزوما قضاء صلاة العصر أيضا . وإذا ظهرت من حيضها وقد بقي من الوقت مقدار خمس ركعات أو أكثر وجب عليها أن تأتي بصلاة الظهر والعصر كليهما ، فإذا لم تصلهما في الوقت وجب عليها قضاؤهما ، وإذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات فقط وجب عليها أن تأتي بالعصر ، فإن هي لم تأت بها في الوقت وجب عليها قضاؤها وكذلك الحكم في العشاءين .

وإذا كانت مسافرة أدركت صلاة الظهرين بأدراك ثلاث ركعات من الوقت ، وأدركت العشاءين بأدراك أربع ركعات ، فإذا

هي لم تصلهما وجب عليها قضاؤهما ، واذا أدركت مقدار ركعتين من آخر الوقت وجبت عليها الثانية ، فان لم تأت بها في الوقت وجب قضاؤها ، واذا أدركت مقدار ركعتين من أول وقت الظهر ولم تصلها قضت صلاة الظهر بعد انتهاء الحيض ، والأحوط لزوما قضاء العصر كما تقدم في الحضر .

المسألة ٢٠

إذا شرع المكلف في صلاة فريضة ثم تذكر في أثناء الصلاة انه قد صلاها ، لم يجز له أن يعدل بالنية الى الفريضة التي بعدها ، بل يجب عليه أن يقطع هذه الصلاة ويشرع في الفريضة اللاحقة من أولها ، ومثال ذلك ان يبتدئ بصلاة الظهر ويتذكر قبل أن يتمها انه قد صلى الظهر من قبل ، أو يبتدئ بصلاة المغرب ، ويتذكر في أثنائها انه قد أتى بها ، فعليه أن يقطع الفريضة التي بيده ، ويبتدئ الفريضة الثانية من أولها ، وهكذا الحكم في كل فريضة سابقة فلا يجوز العدول منها الى اللاحقة بعدها .

واذا شرع في صلاة العصر ثم ذكر في أثنائها انه لم يصل الظهر قبلها ، وجب عليه أن يعدل فينوي ما بيده ظهرا ويتمها كذلك ، ومثله اذا شرع في صلاة العشاء وتذكر وهو فيها انه لم يصل المغرب ، وفي كل صلاة لاحقة في الترتيب اذا ابتدأ بها ، ثم تذكر وهو في أثنائها انه لم يأت بالصلاة السابقة عليها ، فعليه أن يعدل بالنية الى الصلاة السابقة ويتمها وتكون صحيحة مجزية ، ثم يأتي باللاحقة بعدها .

المسألة ٢١

يستحب التفريق بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء والمراد بالتفريق المستحب أن يفرق بين الظهرين بأداء النافلة بينهما ، وأن يفرق بين العشاءين بالائتيان بكل واحدة منهما في وقت فضيلتها ، ولا دلالة في النصوص على غير ذلك ، وقد تقدم ان فضيلة العصر تبتدئ بعد أداء الظهر من أول الزوال وتلاحظ المسألة الحادية عشرة .

المسألة ٢٢

يستحب للمكلف التمجيل في الصلاة سواء أداها في وقت فضيلتها أم في وقت اجزائها فكلما قرب الأداء من أول الوقت فهو أفضل ، وسيأتي في المسألة العادية والثلاثين ذكر المستثنيات من ذلك . ويستحب الفلاس بصلاة الصبح ، وهو أن يؤتى بها حال ظلمة الوقت وقبل الاسفار .

المسألة ٢٣

إذا أدرك المكلف ركعة من الفريضة قبل أن يخرج وقتها كانت أداءا ووجب عليه الاتيان بها كذلك ، ولا يجوز له أن يؤخرها عامدا الى ذلك الوقت ، وإذا أتى بها كذلك كان عاصيا وآثما بالتأخير وكانت صلاته أداء وصحيحة .

المسألة ٢٤

يجوز تقديم نافلتي الظهر والمصر على الزوال في غير يوم الجمعة ، إذا علم بعدم تمكنه من الاتيان بها في وقتها ، وتقديمها من باب التمجيل فلا يكون أداء ولا قضاء ، وأما النافلة في يوم الجمعة فقد تقدم ذكرها في المسألة السادسة .

المسألة ٢٥

إذا أتى الانسان بنافلة الفجر ثم نام بعدها استحب له أن يميدها سواء كان قد أتى بها في وقتها أم قبله .

المسألة ٢٦

يبتدىء وقت نافلة الليل من نصف الليل الى طلوع الفجر الثاني ، وأفضله وقت السحر ، ولمه أقل من ثلث الليل الأخير ، وأفضل السحر ما قرب من الفجر .

المسألة ٢٧

يجوز لمن يشق عليه القيام لنافلة الليل في وقتها ، لغلبة النوم كالشباب ونحوه أن يقدم النافلة على نصف الليل ، وكذلك ذوو الأعذار الأخرى كالشيخ ، والمريض ، والضعيف ، ومن يخشى البرد ، أو يخشى الاحتلام ،

والمسافر الذى يخاف فوت النافلة في وقتها لاشتغاله بحركة السفر في ذلك الوقت ، فيجوز لهم تقديم النافلة على منتصف الليل وينوون بها التعجيل لا الأداء •

المسألة ٢٨

إذا صلى أحد ذوي الأعذار المذكورين نافلته قبل نصف الليل ثم انتبه في وقتها لم تستحب له أعادتها •

المسألة ٢٩

يستحب قضاء نافلة الليل لمن فاتته في وقتها ، وإذا تردد أمر صاحب العذر بين أن يقدم نافلة الليل على وقتها وأن يأتي بها بعد الوقت قضاء فالقضاء أفضل •

المسألة ٣٠

إذا صلى الرجل من نافلة الليل أربع ركعات ثم تخوف أن يفاجئه طلوع الفجر قبل اتمام النافلة ، فالأفضل له أن يقدم صلاة الوتر ثم ركعتي الفجر ، فإذا طلع عليه الفجر صلى الفريضة وقضى باقي الركعات بعدها ، وإن لم يطلع الفجر صلى من النافلة ماوسع الوقت ، فإذا بقي منها شيء أتى به قضاء بعد الفريضة •

وإذا صلى منها أربع ركعات أو أكثر وطلع الفجر أتم النافلة مخففة ثم صلى الفريضة •

وإذا ظهر الفجر وقد شرع في النافلة بركعة أو ركعتين أتم ما بيده منها ، وأتى بعده بركعتي الفجر ، ثم صلى الفريضة ، وقضى بقية النافلة بعدها •

وإذا طلع الفجر ولم يتلبس من النافلة بشيء صلى نافلة الفجر وصلى بعدها الفريضة ثم قضى النافلة ، وكل ما ذكر إنما هو لتحصيل ما هو أفضل ، والا فيجوز له إذا طلع الفجر أن يصلي صلاة الليل والوتر وركعتي الفجر قبل الفريضة ما لم يخرج وقت فضيلتها ولم يتخذ ذلك عادة •

المسألة ٣١

تقدم في المسألة الثانية والعشرين انه يستحب للمكلف التعجيل في الصلاة ، سواء أداها في وقت فضيلتها أم في وقت اجزائها ، وقد استثنى من ذلك عدة موارد :

(أحدها) من يريد صلاة نافلتي الظهر والعصر قبل الفريضتين ، فانه يؤخر الفريضتين حتى يصلي النافلة ، وكذلك يؤخر صلاة الفجر الى أن يصلي نافلتها اذا لم يكن قد صلى النافلة قبل ذلك •

(ثانيها) : من كانت عليه فريضة فائتة ، فانه يستحب له أن يصليها قبل الفريضة الحاضرة اذا كان وقت الحاضرة موسما •

(ثالثها) : من صلى من نافلة الليل أربع ركعات أو اكثر ، ثم طلع عليه الفجر ، فانه يستحب له أن يؤخر الفريضة ويتم النافلة مخففة كما تقدم في المسألة السابقة •

(رابعها) : من كان يدافع الريح أو الغائط أو البول ، كرهت له الصلاة في تلك الحال ، فيؤخر صلاته حتى يزيل هذه الموارض •

(خامسها) : من لم يكن له توجه الى الصلاة لبعض الطوارئ ، فيؤخر صلاته حتى يحصل له الاقبال عليها •

(سادسها) : من ينتظر صلاة الجماعة ، أو ينتظر كثرة المصلين فيها ، فان الأفضل له التأخير لذلك ، سواء كان اماما أم مأموما ، وسواء كان التأخير قليلا أم كثيرا ، الا اذا عد تفريطا وتساهلا ، وكذلك من يريد الصلاة في المسجد فالأفضل له تأخير صلاته حتى يصل الى المسجد الا اذا كان التأخير مفرطا •

(سابعها) : المكلف يؤخر صلاة العشاء الى أن يدخل وقت فضيلتها وهو ما بعد ذهاب الحمرة في المغرب وأما العصر فقد تقدم ان فضيلتها تبتدىء بعد اداء صلاة الظهر في أول الزوال ، نعم يستحب تأخيرها لمن يريد صلاة النافلة قبلها وقد تقدم ذكره في المورد الأول •

(ثامتها) : من يخشى شدة الحر في الظهيرة فإنه يستحب له أن يؤخر صلاة الظهر ليبرد بها .

(تاسعها) : من أفاض من عرفات ، فإنه يستحب له أن يؤخر صلاة المغرب والعشاء إلى أن يصل إلى المشعر الحرام وأن كان التأخير إلى ربيع الليل أو إلى ثلثه .

(عاشرها) : من كان صائما وتاقت نفسه إلى الإفطار أو كان في انتظاره أحد ليفطر معه فإنه يؤخر صلاة المغرب إلى ما بعد الإفطار .

(حادي عشرها) : المستحاضة الكبرى تؤخر المغرب إلى آخر فضيلتها لتجمع بينها وبين العشاء في أول فضيلتها بفصل واحد ، وأما الظهر والعصر فقد تقدم بيان فضيلة العصر ، فلا تحتاج المستحاضة إلى تأخير الظهر لأدراك الفضيلتين .

(ثاني عشرها) : المربية للصبي إذا لم يكن لها غير ثوب واحد ، فإنها تفصل ثوبها في اليوم مرة واحدة من بول الصبي ، ولذلك فالأحوط لها أن تؤخر صلاة الظهرين لتجمع ما بينهما وبين العشاءين بعد غسل الثوب .

(ثالث عشرها) : من كان حكمه التيمم وهو يحتمل زوال العذر الذي سوغ له التيمم أو هو يرجو زواله في آخر الوقت فالأحوط له لزوم التأخير حتى يحصل له اليأس من زوال العذر وخصوصا في الصورة الثانية ، وكذا الحكم في غيره من أهل الأعذار على الأقوى .

(رابع عشرها) : ذكر بعض الفقهاء موردا آخر وهو المسافر المستعجل في سفره ، فيجوز له تأخير صلاة المغرب إلى ربيع الليل أو إلى ثلثه كما ذكر في نصوص الموردين .

وظاهر النصوص المذكورة إنما هو جواز التأخير ، بل يستفاد من بعضها جواز التأخير في غير ذلك كقول الامام الصادق (ع) : إذا كان أرفق بك وأمكن لك في صلاتك وكنت في حوائجك فلك أن تؤخرها إلى ربيع الليل ، وهذا غير رجحان التأخير واستحبابه كما في الموارد المتقدمة .

المسألة ٣٢

إذا فاتت المكلف بعض الفرائض استحب له أن يعجل في قضائها وأن يقدمها على الفريضة الحاضرة إذا كان وقتها موسما كما أشرنا إليه في المورد الثاني من المسألة المتقدمة ، وإذا فاتته بعض النوافل الراتية استحب له أن يقضيها وأن يعجل في قضائها ، والأفضل أن يقضى النوافل الليلية ليلا والنوافل النهارية نهارا .

المسألة ٣٣

يجب على المسلول والمبطون وصاحب الجيرة وغيرهم من أصحاب الأعذار أن يؤخروا الصلاة الواجبة عن أول وقتها إذا كان العذر الموجود لديهم مما يرجأ أو يحتمل زواله في الوقت ، حتى التيسر على الأحوط وقد ذكرنا ذلك هنا في المسألة العادية والثلاثين وفي مبحث التيسر وغيره . وإذا أتى المعذور بصلاته العذرية في أول وقتها برجام استمرار العذر وتحقق منه قصد القرية في صلاته ثم استمر عذره الى آخر الوقت صحت صلاته ولم يعدها .

المسألة ٣٤

إذا كان المكلف غير متطهر للصلاة أو كان فاقدا لبعض شرائطها كطهارة البدن أو الستر أو طهارة الثياب ، أو غير ذلك من المقدمات الواجبة في الصلاة وجب عليه تأخير الصلاة عن أول وقتها حتى تحصل له مقدماتها .

المسألة ٣٥

إذا كان المكلف جاهلا بنفس أجزاء الصلاة وشرائطها ، ومثال ذلك أن يكون جاهلا كيف يتوضأ أو كيف يغتسل ، أو كيف يركع ويسجد ، أو ماذا يقول في قيامه وركوعه وسجوده وتشهده ، وجب عليه أن يؤخر صلاته عن أول وقتها حتى يتعلم أجزاء الصلاة وشرائطها فانه لا يتمكن من أن يأتي بالصلاة الصحيحة قبل ذلك .

وإذا كان عارفا بأجزاء الصلاة وشرائطها ولكنه يجهل أحكامها ، فان كان ممن يمكنه الاحتياط فيها جاز له التمجيل بالصلاة في أول وقتها .

فيأتي فيها بما يوافق الاحتياط ويتقرب بها الى الله .

وان لم يمكنه الاحتياط وكان ممن يمكنه أن يشرع في الصلاة بقصد امتثال الأمر المحتمل ، فإذا عرض له شك في صلاته أو سهو أو غيرها من الفروض ذوات الأحكام أتى ببعض ما يحتمل من الحكم في ذلك رجاء ، بقصد أن يسأل عن الحكم بعد الفراغ من الصلاة ، فان وجد ما أتى به مطابقا للواقع أو لفتوى من يقلده بنى عليه ، وان وجد مخالفا أعاده ، جاز له الدخول في الصلاة كذلك وأتم صلاته واكتفى بها اذا هي وافقت الواقع أو وافقت فتوى من يقلده ، وأعادها اذا خالفت .

وان لم يمكنه الاحتياط ولم يستطع العمل على الوجه المذكور لم تصح منه الصلاة ووجب عليه التأخير حتى يتعلم الأحكام ، والأحوط التأخير مطلقا وخصوصا في الأحكام الغالبة الاتفاق .

المسألة ٣٦

يجب تأخير الصلاة اذا زاحمها واجب فوري أو اهم مضيق ، ومثال ذلك أن يبتلئ المكلف في وقت صلاته بتجاسة تلوث المسجد أو المصحف فتجب عليه ازالتها وتطهير المسجد أو المصحف منها ، أو يبتلئ بالخوف على نفس محترمة من حرق أو تلف ، فيجب عليه انقاذها . أو يبتلئ بدين يطالبه الغريم بوفائه وهو قادر على ذلك ، فيجب عليه أدائه أو نحو ذلك ، فيجب عليه تأخير الصلاة اذا كان وقتها موسعا حتى يأتي بذلك الأمر المزاحم للصلاة .

واذا ترك المكلف ذلك الواجب وبادر الى الصلاة كان عاصيا وآثما ، وكانت صلاته صحيحة مجزية .

المسألة ٣٧

النافلة اما راتبة وهي النوافل اليومية وقد ذكرناها على وجه الاجمال وبيننا أعدادها وأوقاتها ، واما ذات سبب ، وهي التي ثبت استحبابها بدليل خاص في بعض الأوقات أو لبعض الأفعال أو لغير ذلك ، كصلاة الطواف المندوب وصلاة الزيارة ، وتحية المسجد ، والصلوات المستحبة في الليالي والأيام وغير ذلك مما يعسر حصره .

واما مبتدأة وهي التي ثبت استحبابها بالعمومات الدالة على استحباب مطلق الصلاة ، وانها خير موضوع فمن شاء أقل ومن شاء أكثر .

المسألة ٣٨

ذكر جماعة من الفقهاء قدس الله أسرارهم ، انه يكره للمكلف أن يبتدىء النافلة في خمسة أوقات :

- (١) : بعد أن يصلي المكلف فريضة الصبح حتى تطلع الشمس .
- (٢) : بعد أن يصلي صلاة العصر حتى تغرب الشمس .
- (٣) : حين تطلع الشمس حتى ينسبط شعاعها ويعم .
- (٤) : حين تكون الشمس في وسط السماء حتى يكون الزوال .
- (٥) : قبيل غروب الشمس .

واذا كان المكلف قد ابتداء في النافلة من قبل فدخل عليه أحد هذه الأوقات وهو في أثناءها ، لم يكره له إتمامها ، هكذا قالوا ره .

والظاهر انه لا كراهة في النوافل الراتية (وهي القسم الأول) : فيجوز أن يأتي المكلف بها في أي جزء من أجزاء أوقاتها وان اتفق في أحد هذه الأوقات الخمسة ، كما اذا أتى بنافلة الظهرين بعد صلاة العصر وقبيل الغروب ، وكما اذا أخر نافلة الصبح عن صلاة الفريضة ، وكذلك اذا فات بعض هذه النوافل فلم يأت به في وقته ، فلا كراهة في أن يقضيه في أي وقت من الأوقات .

واما النوافل ذوات السبب والنوافل المبتدأة ، ففي ثبوت الكراهة في الاتيان بها في هذه الأوقات اشكال .

الفصل الثالث في أحكام الأوقات

المسألة ٣٩

لا تجوز للمكلف الصلاة قبل الوقت ، فاذا شرع فيها قبل الوقت وقعت باطلية ، سواء أتمها كذلك أم دخل عليه الوقت في أثناءها بحدا الفرض الذي

تقدم ذكره في المسألة السابعة عشرة وسيأتي بيانه كذلك في المسألة الثالثة والأربعين .

المسألة ٤٠

لا بد من العلم بدخول الوقت ، فلا تصح الصلاة لمن يشك في دخول الوقت ، ولا لمن يظن دخوله إذا كان الظن غير ممتبر شرعا ، كما إذا اعتمد على بعض القرائن التي أوجب له الظن أو حصل له ذلك من قول قائل ، وإذا صلى كذلك وقصد بصلاته القربة وأتم الصلاة ثم انكشف له بعد ذلك أن جميع صلاته قد وقع بعد دخول الوقت كانت صحيحة ، وإذا انكشف له أن بعض صلاته وقع في الوقت أو أن جميع صلاته وقع قبل الوقت أو لم ينكشف له شيء كانت صلاته باطلة .

المسألة ٤١

يصح الاعتماد على شهادة البينة العادلة بدخول الوقت ، وعلى اذان الثقة العارف بالوقت وإن لم يكن عدلا ، ويشكل جواز الاعتماد على اخبار العدل الواحد بدخوله .

المسألة ٤٢

إذا صلى المكلف غافلا عن وجوب تحصيل العلم بالوقت حتى أتم الصلاة ، فإن تبين له أن جميع صلاته أو بعضها قد وقع قبل الوقت كانت باطلة ووجب عليه اعادتها ، وكذلك إذا لم تتبين له الحال ، وإذا انكشف له أن جميع صلاته وقع بعد دخول الوقت كانت صحيحة .

المسألة ٤٣

إذا حصل له العلم بدخول الوقت أو شهدت له البينة بدخوله أو سمع أذان الثقة العارف بالوقت ، فصلى اعتمادا على ذلك ثم انكشف له أن جميع صلاته قد وقع قبل الوقت وجبت عليه اعادتها ، وإن انكشف له أن الوقت قد دخل في أثناء صلاته ولو قبل التسليم منها كانت صحيحة ، سواء انكشف له ذلك بعد فراغه من الصلاة أم في أثناءها ، وإذا علم وهو في الصلاة أن الوقت لم يدخل إلى الآن ، ولكنه سيدخل عليه قبل أن يتم الصلاة كانت صلاته باطلة .

المسألة ٤٤

لايكفي الظن بدخول الوقت حتى لذوي الأعذار كالأعمى والمحبوس وشبههما على الأحوط ، وحتى مع وجود مانع من استعمال الوقت كالغيم والغيبار الشديد ، فلا بد من تأخير الصلاة حتى يعلم بدخول الوقت على الأحوط .

المسألة ٤٥

إذا علم المكلف بدخول الوقت فصلى ، ثم تبديل قطعه بالشك لم تصح صلاته ، سواء تبديل قطعه بالشك في أثناء الصلاة أم حصل له بعد الفراغ منها فتجب عليه الاعادة إلا إذا علم بدخول الوقت عليه وهو في الصلاة ولو قبل التسليم كما تقدم ، وإذا حصل له الشك في أثناء الصلاة لم يحكم بصحة صلاته إلا إذا كان علمه بدخول الوقت عليه في الصلاة قد حصل له مقارنة مع الشك المذكور ، وإذا تأخر عنه فلا بد من الاعادة .

المسألة ٤٦

يجب تقديم الظهر على العصر وتقديم المغرب على العشاء ، فإذا قدم العصر عامدا وقت باطلة ووجب عليه أعادتها بعد الظهر وكذلك إذا قدم العشاء عامدا على المغرب .

وإذا قدم العصر أو العشاء على سابقتها وهو جاهل بالحكم ، فإن كان حال أمثاله مترددا في الحكم بطلت صلاته ووجب عليه أعادتها بعد الاتيان بالسابقة ، وإن كان جازما في أمثاله غير متردد فالظاهر الصحة .

المسألة ٤٧

إذا اعتقد أنه قد أتى بالظهر فصلى العصر ، ثم تذكر أنه لم يصل الظهر ، فإن تذكر ذلك وهو في أثناء الصلاة عدل بنيته إلى الظهر ، فإذا عدل إليها وأتمها صحت وإن كان في الوقت المختص ، وإذا تذكر ذلك بعد اتمام صلاته صحت عصرا وإن كان في الوقت المختص كذلك . ومثله الحكم إذا قدم العصر على الظهر غافلا ، فيجرب فيه التفصيل المتقدم .

وكذلك الحكم في العشاء إذا قدمها غافلا أو معتقدا أنه صلى المغرب قبلها وتذكر بعد الفراغ منها فتصح العشاء ويجب عليه الاتيان بالمغرب، وإذا تذكر ذلك وهو في أثناء الصلاة عدل إلى المغرب إذا كان قبل الدخول في الركوع من الركعة الرابعة وأتمها مغربا ، وإذا تذكر بعد الدخول في ركوع الرابعة أتمها عشاءا ثم صلى المغرب وأعاد بعدها العشاء على الأحوط وقد تقدم ذلك في المسألة الثامنة عشرة •

المسألة ٤٨

إذا ابتدأ المكلف في قضاء فريضة فائتة وتذكر فائتة أخرى قبلها وجب عليه العدول بنيته إلى السابقة إذا كان الترتيب بين الفائتين واجبا كالظهرين والعشاءين من يوم واحد ، ثم لا يترك الاحتياط بأعادة السابقة بعد أن يتمها إذا عدل إليها من اللاحقة ، وتلاحظ المسألة الثلاثمائة والسابعة والستين في ما يتعلق بالفوائت التي لا يجب الترتيب في أدائها •

المسألة ٤٩

إذا شرع المكلف في صلاة احتياطية ثم تذكر سابقة عليها لم يكف العدول عن تلك الصلاة الاحتياطية في براءة الذمة من السابقة التي عدل إليها ، وإن كانت احتياطية أيضا سواء كان الاحتياط وجوبيا أم استحبابيا ، وسواء كانت الصلاتان حاضرتين أم فائتتين أم مختلفتين فلا بد من الأعادة على الترتيب إذا كان الترتيب بينهما واجبا •

المسألة ٥٠

العدول هو أن ينوي أن الصلاة التي بيده هي الصلاة السابقة بجميع أجزائها ماضى منها وما يأتي ثم يرتب على ذلك سائر الآثار من جهر وخفضات وعدد ركعات وغير ذلك من الواجبات في الصلاة المعدول إليها •

المسألة ٥١

لا يصح العدول من فريضة سابقة إلى لاحقة ، من غير فرق بين الحاضرتين والفائتتين ولا يصح العدول من الفائتة إلى الحاضرة ، كما

إذا ابتداء بقضاء صلاة فائتة ثم تذكر انه قد صلاها ، فليس له أن يعدل عنها الى فريضة حاضرة ، بل تكون مايبده باطلية ، ولايصح العدول من النافلة الى الفريضة ، ولا من الفريضة الى نافلة ، ويستثنى من ذلك من ابتداء بصلاة فريضة منفردا ثم حضرت الجماعة ، فانه يصح له أن يعدل بصلاته الى نافلة ويتمها ركعتين ليدرك صلاة الجماعة . بل يستحب له ذلك ، واذا لم يمكنه ادراك الجماعة بعد أن يتم النافلة قطعها وأدرك الجماعة .

ويستثنى من ذلك ايضا من نسي قراءة سورة الجمعة والمنافقين في فريضة الظهر يوم الجمعة وقرأ بغيرهما ، فانه يستحب له أن يتوبها نافلة ثم يستأنف الفريضة ويقرأ فيها سورة الجمعة والمنافقين .

ولا يصح العدول من فريضة الى فريضة اذا لم يكن بينهما ترتيب ، كمن يعدل من صلاة الطواف الى صلاة الصبح أو بالعكس ، ويجوز العدول من فريضة حاضرة الى فريضة فائتة اذا كان وقت العاضرة متسعا ، بل يستحب ذلك .

المسألة ٥٢

اذا دخل الوقت على المكلف ومضى منه مقدار ما يؤدي به الفريضة ولم يصلها ثم طرأ له أحد موانع التكليف كالمجنون والاعماء والحيض وجب عليه قضاء الفريضة بعد ذلك ، بل الظاهر وجوب القضاء عليه اذا عرض له أحد تلك الأعذار بعد أن أدرك من الوقت ما يسع الصلاة تامة وان لم يسع معها الطهارة ، وأمكن له تحصيل الطهارة وبقيّة شرائط الصلاة قبل الوقت وان لم تحصل له هذه المقدمات بالفعل .

والأحوط لزوما أن يقضي العصر أيضا اذا أدرك من أول الزوال مقدار أربع ركعات تامة كما تقدم في المسألة التاسعة عشرة ، فلتراجع فان لها صلة تامة بهذه المسألة .

وكذلك الحكم اذا أفاق المجنون أو المغمى عليه في أثناء الوقت المشترك بمقدار يسع أربع ركعات تامة الشرائط ثم جن أو أغمى عليه مرة أخرى الى آخر الوقت فانه يقضي الصلاتين على نهج ما تقدم .

وان لم يدرك المكلف من الوقت مقدار ما يؤدي به الصلاة تامة لم
يجب عليه القضاء .

المسألة ٥٣

إذا ارتفع المانع من التكليف في آخر الوقت ، فأفاق المجنون مثلاً ،
وبلغ الصبي وظهرت الحائض ، فإن بقي من الوقت ما يسع الصلاتين وجب
عليه ادائهما معاً ، فإن هو لم يؤدهما وجب عليه قضاؤهما ، وكذلك
إذا بقي من الوقت مقدار خمس ركعات في الحضر ، ومقدار ثلاث ركعات
من وقت الظهرين وأربع ركعات من وقت العشاءين في السفر ، فيجب
عليه أداء الفريضتين ، فإن لم يؤدهما كان عليه قضاؤهما .

وان بقي من الوقت ما يسع إحدى الصلاتين فقط أو يسع ركعة واحدة
منها فأكثر وجب عليه أداء الفريضة الثانية فإن لم يؤدها في الوقت
وجب عليه قضاؤها وكذلك الحكم في صلاة الفجر .

المسألة ٥٤

إذا صلى الصبي ثم أدركه البلوغ في أثناء الوقت أو في أثناء الصلاة
أجزأته تلك الصلاة ولم تجب عليه أعادتها .

المسألة ٥٥

إذا تضيق الوقت وجب الاقتصار على أقل ما يتأدى به الواجب إذا
كان الاتيان بالمستحبات يوجب خروج بعض واجبات الصلاة عن الوقت ،
وإذا أتى بالمستحبات وهو يعلم بذلك كان أثماً وصحت صلاته على
الظاهر إذا أدرك ركعة من الوقت .

وإذا لم يدرك بسبب ذلك ركعة من الوقت ، فإن كان قد أتى بالصلاة
بنية الأداء بطلت صلاته ، وإن قصد بها امثال الأمر المتوجه اليه
بالفعل أداءاً كان أم قضاءً كانت صلاته صحيحة .

المسألة ٥٦

تجب المحافظة على إيقاع الصلاة في الوقت بقدر الامكان ، فإذا أدرك
المكلف ركعة من الصلاة أو أكثر في الوقت ، لم يجز له أن يأتي بالمستحبات

في الركعة التي أدركها ، وله أن يأتي بالمستحبات في ماخرج عن الوقت
من الركعات الباقية .

المسألة ٥٧

إذا صلى العصر وشك في أثنائها في أنه صلى الظهر قبلها أم لا ، بنى
على عدم الاتيان بها على الأحوط ، فإذا كان في الوقت المشترك عدل بنيته
إلى الظهر ثم أتى بالعصر بعد اتمامها ، وإذا كان في الوقت المختص
بالعصر أتم العصر ثم قضى الظهر بعدها .

الفصل الرابع

في القبلة

المسألة ٥٨

القبلة هي الموضع الذي وقع فيه البيت المعظم ، لاخصوص البنية
الموجودة فيه ، بل من تخوم الأرض إلى السماء ، فيجب استقبال جهته
لكل من صلى ، سواء كان في أرض مستوية أم على قمة جبل ، أم
في طائفة في الجو ، أم في تخوم نفق عميق في الأرض .

ولا يكفي استقبال الحرم ولا المسجد حتى للبعيد ، وليس حجر
اسماعيل من البيت فلا يكفي استقباله في الصلاة وإن وجب ادخاله في
الطواف .

والمدار في الاستقبال على المحاذاة العرفية ، ومن المعلوم أن محاذاة
الشيء تتسع كلما ازداد بعده ، ولا تكفي الجهة المبنية على التسامح
والتساهل اختيارا .

المسألة ٥٩

لا بد من العلم بمحاذاة القبلة إذا أمكن ذلك ، أو البيئة المادلة
المستندة في شهادتها إلى الحس ، فإن لم يحصل ذلك عول المكلف على
الامارات المفيدة للأطمئنان ، فإن لم يحصل ذلك كفى الظن ، وإذا
اجتهد في القبلة فكان اجتهداه على خلاف ما شهدت به البيئة فإن كانت

البينة مستندة في شهادتها الى الحدس ، حول على اجتهاده ، واذا كانت مستندة في شهادتها الى الحس فالأحوط تكرار الصلاة • وان لم يمكن له تحصيل الظن بالقبلة صلى الى أربع جهات •

المسألة ٦٠

ذكرت لمعرفة القبلة علامات مأخوذة من قواعد علم هيئة الأرض ومن أقوال المحققين فيها ، ولا بأس بالعمل عليها اذا أفادت العلم أو الاطمئنان بالمعاذاة •

فمنها (الجدي) وهو نجم معروف يقع بالقرب من القطب الشمالي ، فيجمل في النجم والكوفة وما قرب منهما من البلاد خلف الكتف الأيمن •

والكتف هو العظم الذي يكون في آخر العاتق مما يلي العضد ، ومجمع عظمي الكتف والعضد هو المنكب ، فالكتف بين العاتق والمنكب •

والأحوط أن يجمل الجدي علامة كذلك في غاية ارتفاعه أو انخفاضه ، ويعرف ذلك بارتفاع بنات نعش فوقه أو انخفاضها تحته • والانحراف في بغداد يكون أقل من ذلك ، وفي الموصل وما والاها أقل من بغداد •

ويجمل الجدي في البصرة وما قاربها من البلاد في ثقب الأذن اليمنى وفي الشام خلف الكتف الأيسر •

المسألة ٦١

ومن الامارات التي ذكرت لمعرفة القبلة : المعاريب التي صلى فيها أحد المعصومين (ع) وهي تفيد العلم بالقبلة اذا علم ان المحراب لم يتغير اتجاهه ببناء جديد ، وان المعصوم لم يتيمان في صلاته في المحراب ولم يتياسر ، فان لم يعلم ذلك كان مفيدا للظن •

ومنها قبر المعصوم اذا علم بعدم تغيره في الجهة كما ذكرنا في المحراب ، وعلم أيضا بأن وضع القبر الخارجي مطابق لوضع الجسد الطاهر فيه ، وان لم يعلم ذلك كان مفيدا للظن •

ومنها قبور المسلمين في بلادهم ، ومعاريبهم في مساجدهم اذا لم يعلم بانحرافها عن المحاذاة الصحيحة .

المسألة ٩٢

اذا لم يمكن للمكلف تحصيل العلم بالقبلة ، ولم تقم لديه البينة العادلة المستندة في شهادتها الى الحس ، وجب عليه الاجتهاد في تحصيل الاطمئنان بها ، ولا يكفي الظن مع امكان الاطمئنان ، ولا يكتفي بالظن القوي مع امكان تحصيل ما هو أقوى منه ، ولا بالظن الضعيف مع امكان تحصيل الظن القوي ولا يختص الاجتهاد بامارات معينة ، فقد يحصل العلم او الاطمئنان من خرائط علمية دقيقة تبين مواقع البلاد من خطوط الطول والمرض ، وتوضح موضع مكة ومقدار انحراف البلد عنها ، وقد يحصل العلم او الاطمئنان من (البوصلة) المغناطيسية التي تعين اتجاه البلاد للقبلة ، وانما يعتمد على هذه الآلة بعد اجراء التجارب عليها من أهل المعرفة في مواضع مختلفة من البلاد ، فاذا اطمئن الى صحتها ومطابقتها لقواعد العلم أمكن الاعتماد عليها والافادة منها .

وقد يحصل العلم او الاطمئنان من أخبار أهل الخبرة وملاحظاتهم ودقتهم في ذلك ، وقد يحصل ذلك من أخبار فاسق أو كافر لأنه خبير دقيق في معرفته وفي قوله ، ولا يحصل من قول عادل لأنه قليل المعرفة بذلك وربما غلب عليه حسن الظن فقلد .

المسألة ٩٣

يجب الاجتهاد في القبلة على الأعمى اذا كان قادرا على ذلك كما يجب على البصير ، وان احتاج الى الاستعانة بغيره في استيضاح نتيجة الامارة أو في تعيين الاتجاه في الموضع .

المسألة ٩٤

لا اعتبار بقول صاحب المنزل ولا بأقوال سائر الناس الآخرين ، الا اذا أوجب العلم بالقبلة أو الاطمئنان بها ، واذا أوجب قوله ظنا بالقبلة وأمكن للمكلف تحصيل العلم أو الاطمئنان أو الظن الأقوى وجب عليه ذلك .

المسألة ٦٥

إذا اجتهد فحصل له العلم أو الاطمئنان أو الظن الأقوى بالقبلة وجب عليه العمل باجتهاده وإن كان مغالفا لما عليه محاريب المسلمين في البلد وقبورهم ومذابحهم ، وإذا كان الظن الحاصل له من اجتهاده مساويا للظن الحاصل من محاريب البلد وقبورها جاز له العمل باجتهاده وإن كان الأحوط استحبابا له تكرار الصلاة الى الجهتين في هذه الصورة .

المسألة ٦٦

إذا علم اجمالا بأن القبلة في إحدى جهتين معينتين ، فإن ظن بأن القبلة في أحدهما على الخصوص وكان احتمال الجهة الثانية ضعيفا موهوما صلى الى الجهة المظنونة واكتفى بذلك وإن لم تترجح عنده إحدى الجهتين وجب عليه أن يصلي الى كل واحدة من الجهتين .

وإذا ظن بأن القبلة في إحدى جهتين معينتين ولم يعلم بذلك وجب عليه أن يكرر صلاته أربع مرات كل مرة الى جهة من الجهات الأربع .

المسألة ٦٧

إذا اجتهد وحصل له الظن بالقبلة فصلى الصلاة الحاضرة ، ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب عليه تجديد الاجتهاد لهذه الصلاة إذا كان الظن الأول باقيا ، وإذا زال الظن الأول أو احتل أن يحصل له ظن أقوى منه وجب عليه الاجتهاد لها .

المسألة ٦٨

إذا اجتهد وظن القبلة في جهة فصلى الظهر اليها ، ثم تحول ظنه الى جهة أخرى فإن كان مقتضى ظنه الثاني أنه قد صلى الظهر مستديرا للقبلة أو كانت الى يمينه أو يساره وجبت عليه إعادة صلاة الظهر أولا ، ثم يصلي العصر ، وإن كان مقتضى ظنه الثاني أن صلاة الظهر قد وقعت ما بين اليمين واليسار صلى العصر وحدها الى الجهة الثانية ولم تجب عليه إعادة الظهر .

المسألة ٦٩

إذا ظن القبلة في جهة فصلى إليها ثم تحول ظنه الى جهة أخرى وهو في أثناء صلاته تحول في صلاته الى الجهة الثانية إذا كان استقباله الأول لا يبلغ محض اليمين أو اليسار من الجهة الثانية ، وإذا كان الى اليمين أو اليسار منها أو كان مستدبرا بطلت صلاته ووجب عليه اعادتها •

المسألة ٧٠

إذا اختلف المكلفان في اجتهادهما في القبلة لم يمنع ذلك من اقتداء أحدهما بالآخر إذا كان الاختلاف بينهما لا يغل بهيئة الجماعة عرفا ، وإذا بلغ الاختلاف بينهما حد الاستدبار ، أو حد اليمين واليسار أو أخل بهيئة الجماعة عرفا لم يصح لأحدهما أن يقتدي بالآخر •

المسألة ٧١

إذا لم يتمكن المكلف من الاجتهاد في القبلة أو لم يحصل له الظن بأحدى الجهات وجب على الأحوط أن يكرر صلاته الى أربع جهات ، والأحوط أن تكون على أربعة خطوط متقابلة فان تضيق الوقت عن تكرار الصلاة أربع مرات ، صلى منها بقدر ما وسع الوقت ، فان لم يسع الا واحدة تخير في أن يصلّيها الى أي الجهات شاء •

المسألة ٧٢

إذا صلى الظهر الى أربع جهات على الوجه المتقدم ذكره فالأحوط له أن يصلّي العصر بعدها الى نفس الجهات التي صلى الظهر إليها دون اختلاف ، وكذا من كان حكمه الصلاة الى جهتين أو ثلاث ، ومثله الحكم في المغرب والعشاء •

المسألة ٧٣

إذا كان حكم المكلف أن يصلّي الى أربع جهات ، جاز له أن يصلّي الظهر الى الجهات الأربع كلها ، ثم يبتدىء بصلاة العصر بعدها فيصلّيها كذلك حتى يتمها ، ولا يجب عليه أن يأتي بالعصر على ترتيب الظهر في الجهات • ويجوز له أن يصلّي الظهر الى جهة منها ثم يصلّي العصر

الى تلك الجهة ، ثم يأتي بالظهر الى جهة ثانية ويصلي العصر اليها ، وهكذا الى ان يتم عدد الصلوات مع الجهات . ويجوز له ان يصلي الظهر الى جهتين أو ثلاث ويصلي العصر بعدها الى تلك الجهات ثم يتم صلاة الظهر الى باقي الجهات وبعدها العصر .

ولا يكفي أن يصلي العصر الى جهة قبل أن يصلي اليها الظهر وكذلك حكم المغرب والعشاء .

المسألة ٧٤

إذا صلى الى إحدى الجهات ، ثم علم أو ظن بعد صلاته اليها بأنها هي القبلة أجزأته عما في ذمته ولم تجب عليه الصلاة الى بقية الجهات ، وإذا صلى الى جهة أو أكثر ثم علم أن ماصلاه لم يكن الى القبلة ، فإن تعينت جهة القبلة عنده صلى اليها ، وإن لم تتعين وجبت عليه الصلاة الى بقية الجهات .

المسألة ٧٥

تجري جميع الأحكام المتقدم ذكرها في سائر الصلوات الواجبة غير اليومية كصلاة الآيات ، وصلاة الأموات ، فإذا لم يمكن للمكلف تحصيل العلم أو الاطمئنان بالقبلة وجب عليه الاجتهاد وكفى الظن الأقوى فالأقوى ، وإذا لم يحصل الظن وجب تكرار الصلاة الى أربع جهات .

وتجري كذلك في غير الصلوات مما يمكن فيه التكرار كقضاء الأجزاء المنسية وكسجود السهو على الأحوط وأما الأعمال التي يجب فيها الاستقبال ولا يمكن فيها التكرار ، كتوجيه الميت الى القبلة عند احتضاره ودفنه ، فإذا لم يحصل الظن بالقبلة تخير المكلف في توجيهه الى أي الجهات شاء .

وكذلك الأمر في الذبح والنحر إذا وجب على المكلف أو اضطر اليه ، ولم يمكن تأخيرهما الى أن تعلم جهة القبلة أو تظن ، ويشكل جواز ذلك في الذبح أو النحر إذا لم يكن واجبا أو مضطرا اليه .

المسألة ٧٦

إذا صلى الى جهة من الجهات من غير فحص عن القبلة غافلا أو متسامحا ، وحصل منه قصد القربة في صلاته ، صحت صلاته إذا تبين له بعد ذلك ان صلاته قد وقعت الى القبلة ، وصحت صلاته كذلك في صورة الغفلة إذا تبين له انه منحرف عن القبلة بما لا يبلغ حد اليمين أو اليسار ، وبطلت صلاته إذا كان مستديرا للقبلة أو منحرفا عنها بما يبلغ محض اليمين أو اليسار ، وبطلت صلاته في صورة التسامح حتى إذا كان منحرفا عن القبلة بما دون اليمين واليسار ، وبطلت صلاته إذا لم يستبين له شيء .

الفصل الخامس

في احكام الاستقبال ، والغلل في القبلة

المسألة ٧٧

يجب الاستقبال في جميع الصلوات الواجبة ، سواء كانت يومية أم غيرها ، وسواء كانت أداءا أم قضاء ، حتى في اليومية المأداة جماعة ، والمأداة احتياطا ، وان كان الاحتياط استحبيا .

ويجب الاستقبال في ما يتبع الصلاة ، كصلاة الاحتياط عند حدوث أحد الشكوك فيها وقضاء ما ينسى من الأجزاء ، وسجود السهو على الأحوط فيه .

ويشترط الاستقبال في صعة صلاة النافلة إذا أتى بها مستقرا على الأرض وشبهها ، ولا يشترط في صعة النافلة إذا أتى بها ماشيا أو راكبا ، وان كانت واجبة على المكلف بنذر ونحوه .

المسألة ٧٨

المدار في الاستقبال في الصلاة على صدق الاستقبال في نظر أهل العرف سواء صلى قائما أم جالسا ، فلا يجب الاستقبال بأصابع رجليه في حال القيام ، ولا بركبتي الجالس ولا بالقدمين إذا جلس عليهما .

وإذا صلى مضطجعا استقبل القبلة بوجهه ومقادير بدنه كهيئة الميت عند دفنه ، ومن صلى مستلقيا استقبل بوجهه وباطن قدميه كهيئة الميت عند احتضاره .

المسألة ٧٩

إذا لم يتوجه المكلف الى القبلة في صلاته وكان عالما حامدا بطلت صلاته وإن كان انحرافه عنها لا يبلغ اليمين أو اليسار ، وكذلك إذا كان جاهلا بالحكم سواء كان قاصرا أم مقصرا فتجب عليه إعادة الصلاة إذا كان الوقت باقيا ، ويجب عليه قضاؤها إذا كان الوقت خارجا ، ومثله ناسي الحكم والغافل عنه .

المسألة ٨٠

إذا اعتقد أن القبلة في جهة معينة فصلى إليها ثم تبين له خطأ اعتقاده وكان انحرافه عن القبلة لا يبلغ محض اليمين أو اليسار صحت صلاته ولم تجب عليه أعادتها ، وإذا تبين له ذلك وهو في أثناء صلاته صح ما مضى منها ووجب عليه أن يتوجه الى القبلة في باقي صلاته ، فإذا أتمها كذلك أجزأته .

وكذلك الغافل عن القبلة أو الناسي لها إذا صلى الى إحدى الجهات ثم تبين له أنه منحرف عن القبلة بما لا يبلغ اليمين أو اليسار فصلاته صحيحة وعليه أن يتوجه الى القبلة في باقي صلاته إذا تذكر ذلك في أثناء الصلاة .

المسألة ٨١

إذا اعتقد أن القبلة في جهة خاصة فصلى إليها ثم استبان له خطأ اعتقاده ، وكان انحرافه عن القبلة يبلغ حد اليمين أو اليسار وجبت عليه إعادة الصلاة إذا كان الوقت باقيا ، سواء تبين ذلك له في أثناء الصلاة أم بعد الفراغ منها ، فإن هو لم يعد الصلاة بعد أن تبين له ذلك في الوقت وجب عليه قضاؤها بعد الوقت ، وإذا تبين له ذلك بعد خروج الوقت لم يجب عليه القضاء .

وإذا كان مستديرا للقبلة وجبت عليه إعادة الصلاة في الوقت أو القضاء في خارجه على الأحوط .

وإذا صلى كذلك غافلا عن القبلة أو ناسيا لها ثم تذكر وجبت عليه إعادة الصلاة إذا كان الوقت باقيا والقضاء إذا كان خارجا على الأحوط سواء تبين له أنه مستدير للقبلة ، أم منحرف عنها بما يبلغ اليمين أو اليسار .

المسألة ٨٢

إذا صلى الجاهل بالقبلة الى أربع جهات ثم استبان له أنه قد انحرف عن القبلة بمقدار ثمن الدائرة صحت صلاته واغتفر له هذا الانحراف ، وإذا صلى الى إحدى الجهات فاستبان له بعد الصلاة أنه قد انحرف عن القبلة بمقدار ثمن الدائرة أجزأته صلاته فلا تجب عليه إعادة الصلاة ، وإذا ضاق عليه الوقت فصلى الى إحدى الجهات صحت صلاته إذا كان منحرفا عنها بما لا يبلغ اليمين واليسار ، وقضاها على الأحوط إذا استبان له أن انحرافه أكثر من ذلك .

المسألة ٨٣

يجب الاستقبال بالميت على الأحوط في حال احتضاره فيجمل وجهه وباطن قدميه الى القبلة ، وقد تقدم بيانه في المسألة الستائة والأربعين من كتاب الطهارة والأحوط أن يستمر الاستقبال به كذلك الى أن يتم تغسيله .

المسألة ٨٤

يجب الاستقبال بالميت حال الصلاة عليه بأن يجمل رأسه الى يمين المصلي عليه ورجلاه الى يساره وقد تقدم ذكر ذلك في المسألة السبعائة والثانية والأربعين من كتاب الطهارة .

المسألة ٨٥

يجب الاستقبال بالميت في دفنه فيجمل وجهه ومقاديم بدنه الى القبلة كما ذكرناه في المسألة السبعائة والتاسعة والخمسين من كتاب الطهارة .

المسألة ٨٦

إذا دفن الميت الى غير القبلة وجب نبش قبره للاستقبال به ، الا اذا
أوجب ذلك هتك حرمة الميت أو لزم منه الحرج .

المسألة ٨٧

يجب الاستقبال في الذبيح والنحر ، بأن يجعل مذبح الحيوان أو
منحره ومقادير بدنه الى القبلة ، والأحوط أن يكون الذابح مستقبلا
كذلك في حال ذبحه أو نحره وان كان الأقوى عدم وجوب ذلك .

المسألة ٨٨

إذا ذبح الانسان الحيوان أو نحره الى غير القبلة وكان عالما عامدا
في فعله حرم الحيوان المذبوح أو المنحور ، بل كان ميتة نجسة ، وان
كان ناسيا أو جاهلا بالحكم أو اعتقد في جهة أنها القبلة فذبح الحيوان
أو نحره إليها ، ثم استبان له خلافها ، فلا يحرم الحيوان في جميع ذلك .
وكذلك اذا لم يعرف جهة القبلة وكان الذبيح عليه واجبا أو كان
مضطرا اليه ، فذبحه الى احدى الجهات ، أو اضطر الى ذبح الحيوان
الى غير القبلة كالحيوان المستعصي والواقع في بئر ونحوه .

المسألة ٨٩

يحرم استقبال القبلة واستدبارها في حال التغلي بالبول أو الغائط ،
والأقوى الحرمة أيضا حال الاستبراء والاستنجاء منهما اذا علم أو ظن
ظنا اطمئنانيا بخروج شيء من البول أو الغائط في استبرائه واستنجائه ،
واذا لم يعلم بذلك ولم يظن لم يحرم ، وتراجع المسألة المائتان والثالثة
والتسعون من كتاب الطهارة .

المسألة ٩٠

يستحب استقبال القبلة في حال الجلوس مطلقا ، فقد روي
عنهم (ع) خير المجالس ما استقبل به القبلة ، وينبغي المحافظة على ذلك
في حال تأدية العبادات على الخصوص كحال الوضوء والدعاء وقراءة

القرآن والتعقيب بعد الصلاة وعند الاشتغال بالذكر وفي سجدة الشكر
وسجود التلاوة .

المسألة ٩١

يكراه استقبال القبلة واستدبارها حال الجماع وعند لبس السروال
وامثال ذلك مما ينافي التعظيم .

الفصل السادس في الستر والساتر

المسألة ٩٢

يجب على المكلف ستر عورته عن كل ناظر محترم ، سواء كان المكلف
رجلا أم امرأة ، وسواء كان الناظر مائلا أم غير مائل ، وسواء كان
من المحارم أم من غيرهم ، وسواء كان مسلما أم كافرا ، حتى عن الطفل
والمجنون اذا كانا مميزين . ويحرم على المكلف أن ينظر الى عورة الغير
حتى الطفل المميز وحتى المجنون وان كان غير مميز ، وتلاحظ المسألة
المائتان والسادسة والثمانون والمسائل التي بعدها من كتاب الطهارة ،
فانها تتضمن تفصيل الأحكام المتعلقة بذلك .

المسألة ٩٣

يجب على المرأة ستر جميع بدنها عن الرجال ماعدا الزوج والمحارم
منهم ، وماعدا السيد اذا كانت المرأة مملوكة ، ويحرم على الرجل أن
ينظر الى المرأة الأجنبية عنه والى شعرها والى شيء من جسدها ، والأجنبية
هي غير الزوجة والمملوكة والمحارم من النساء ، فلا يجوز للرجل النظر
الى من عداهن من النساء وان كانت قريبة منه في النسب كابنة العم
وابنة الخال وقد فصلنا ذلك في مسائل الفصل الأول من كتاب النكاح .

وقد استثنى من ذلك جماعة وجه المرأة الأجنبية وكفيها ، فجوزوا
النظر اليها اذا كان بغير ريبة ولا تلذذ محرم ، وهذا القول لا يخلو من
قوة ، وان كان الأحوط الاجتناب ، فالأحوط للمرأة سترها عن الاجانب
من الرجال .

ويحرم على الرجل النظر اذا كان مع الزينة او التلذذ المحرم وان كان المنظور اليه رجلا مثله ، شيخا أو شابا أو كانت امرأة من محارمه وكذلك في المرأة فيحرم عليها النظر بريية أو تلذذ الى امرأة مثلها أو رجل من محارمها .

المسألة ٩٤

يحرم النظر الى شعر المرأة الأجنبية وان كان مقطوعا منها ، فاذا وصلت المرأة شعرها بشعر امرأة أخرى لم يجز لزوجها ومحارمها من الرجال النظر اليه ، ويشكل الحكم بوجوب ستره على المرأة عن نظرهم ونظر الآخرين ، ولكنه أحوط ، كما ان الأحوط عدم نظر الأجنبي الى القرامل التي توضع في شعر المرأة ، وان لم يظهر الشعر نفسه للرائي ، والى الحلي الذي يكون عليها وان لم تبد مواضع الزينة منها ، والأحوط أيضا لزوم ستر ذلك على المرأة عن الأجانب من الرجال .

المسألة ٩٥

الواجب في غير الصلاة هو أن يستر المكلف عورته عن أى ناظر ، وان تستر المرأة جميع بدنها عن الأجانب من الرجال والمراهقين ، بل وعن الصبيان الذين يكون النظر منهم الى المرأة أو النظر منها اليهم مثيرا للشهوة ، ولا يعتبر في ذلك ساتر مخصوص ولا كيفية خاصة ، بل المدار أن يتأدى الواجب بأي وجه اتفق .

المسألة ٩٦

لا يتقيد وجوب الستر في الصلاة بوجود ناظر ، بل يجب الستر على المكلف وان لم يوجد في المكان احد ينظر اليه ، او كان الوقت أو المكان مظلما لاتستبين فيه الأشياء ، أو كان الرائي الموجود ممن يباح له النظر الى المصلي كالزوجة للزوج وبالعكس .

المسألة ٩٧

يجب على الرجل في صلاته ستر القبل والدبر والبيضتين ، والأحوط لزوما ستر العجان وهو ما بين الدبر وأصل الذكر وستر الشعر النابت في أطراف العورة .

والواجب في ذلك ستر عين العورة ، فلا يكفي ستر اللون وحده ، بل يجب ستر الشبح الذي يرى من وراء الثوب والذي تعد حكايته حكاية المين عرفا ، ولا يجب ستر حجم العورة .

المسألة ٩٨

يجب على المرأة في صلاتها أن تستر جميع جسدها ورأسها ورقبتها وشعرها ماعدا الوجه واليدين والقدمين ، ويراد بالوجه ما يجب غسله في الوضوء ، ويراد باليدين الكفين الى أول الزندين ، ويراد بالقدمين ظاهرها وباطنهما الى المفصل بينهما وبين الساق ، ولا بد من أن تستر شيئا من حدود الوجه واليد والقدم ليحصل العلم بتحقيق الستر الواجب ، ويجب عليها أن تستر ماتحت الذقن حتى ما يبدو منه بعد أن تلبس الخمار على الأحوط .

المسألة ٩٩

لا يجب على المرأة ستر ما على الوجه أو الكفين من زينة أو حلي ، ولا ستر الشعر والقramل الموصولة بشعرها اذا كان شعرها جميعه مستورا ، واذا وجد الناظر الأجنبي سترت ذلك عن الناظر على الأحوط كما تقدم لا من حيث الصلاة ، فان تعمدت فلم تستره كانت متجربة لعدم التستر عن الأجنبي ولم تبطل صلاتها .

المسألة ١٠٠

لا يجب على الأمة المملوكة في الصلاة ستر رأسها ولا عنقها ولا شعر رأسها ، ويجب عليها ستر جميع ماعدا ذلك من جسدها كله ، غير الوجه والكفين والقدمين كالحرّة ، سواء كانت قنة أم مدبرة أم مستولدة أم مكاتبة ، واذا كانت مبعضة وجب عليها ستر الرأس والشعر والعنق وكان حكمها حكم الحرّة .

المسألة ١٠١

لا يشترط في صلاة الحرّة اذا كانت صغيرة غير بالغة أن تستر رأسها

ورقبتها في الصلاة ، فإذا صلت وهي مكشوفة الرأس والرقبة كانت صلاتها صحيحة .

المسألة ١٠٢

يجب الستر على الوجه المتقدم بيانه في الذكر والأنثى في جميع الصلوات الواجبة والمندوبة حتى في صلاة الجنائز على الأحوط ، ويجب في قضاء الأجزاء المنسية من الصلاة وفي سجود السهو ، ولا يجب في سجود التلاوة ولا في سجدة الشكر .

المسألة ١٠٣

الطواف في البيت بمنزلة الصلاة فيشترط فيه ستر العورة .

المسألة ١٠٤

إذا أبدت الربيع عورة المصلي أو بعضها من غير اختياره أو انكشفت كذلك غفلة منه لم تبطل صلاته بذلك ، فإذا هو لم يعلم بانكشافها حتى أتم الصلاة أو حتى حصل له الستر اتفاقاً أجزأته صلاته ولم تجب عليه إعادتها . وإذا علم بذلك في أثناء الصلاة ، فإن اتفق حصول الستر له قبل أن يعلم بانكشاف العورة أو مقارناً لحصول العلم صحت صلاته ، وإن لم تستر عورته إلا بعد العلم بها ، فالظاهر بطلان صلاته ، والأحوط له أن يتم الصلاة ثم يعيدها .

المسألة ١٠٥

إذا نسي المكلف أن يستر عورته وصلى ولم يتذكر حتى أتم الصلاة أو حتى حصل له الستر اتفاقاً صحت صلاته ولم تجب عليه إعادتها . وإذا تذكر ذلك وهو في أثناء الصلاة فإن اتفق له حصول الستر قبل أن يتذكر أو مقارناً لتذكره صحت صلاته وإن لم تستر عورته إلا بعد التذكر فالظاهر البطلان والأحوط إتمام الصلاة ثم إعادتها .

وكذلك الحكم إذا ترك التستر غافلاً وصلى ، فيجري فيه التفصيل المتقدم وإذا ترك التستر جاهلاً بالحكم بطلت صلاته .

المسألة ١٠٦

يجب ستر العورة مطلقا فلا يكفي سترها من بعض الجوانب اذا كانت مكشوفة من جانب آخر ولو من فوق ، كما اذا كان الثوب واسع الجيب بحيث لا يستر العورة اذا نظر الناظر اليه من فوق أو من أمام في حال الركوع أو من تحت ، كما اذا وقف المصلي على شباك أو طرف سطح وليس له ساتر عمن ينظر اليه من تحته ، واذا وقف على الأرض لم يجب عليه الستر من تحته •

المسألة ١٠٧

الأحوط أن يستر عورته حتى عن نفسه ، فلا تصح الصلاة اذا كان يرى عورة نفسه ولو في بعض أحوال الصلاة وان كانت مستورة عن الآخرين ، ومثال ذلك ان يلبس ثوبا واسع الجيب يكشف له عورته في بعض حالات الصلاة ولا يراها غيره •

المسألة ١٠٨

يكفي في الستر أن يكون المصلي مستور العورة من أول الصلاة الى آخرها وفي جميع حالاتها ، وان كان ساتره في حال القيام مثلا ثوبا لا يكفي لستره في حال الركوع والسجود ولكنه يضم اليه قبل أن يركع شيئا آخر يستمر معه الستر ولا تنكشف له عورة ، أو يلبس ثوبا مخرقا فيتستر به في كل حالة من حالات الصلاة على وجه مخصوص بحيث يتأدى به الواجب •

المسألة ١٠٩

يكفي في ستر الصلاة أن يتستر المصلي بالورق والعشيش ولو في حال الاختيار اذا تأدى به المقصود ، ويكفي أن يتستر بالقطن أو الصوف أو الوبر غير المنسوج كذلك • ويكفي في حال الاضطرار أن يطلي بالطين على وجه يستر عين العورة ولا يكفي مجرد ستر لونها ولا يكفي ذلك في حال الاختيار •

ولا يكفي أن يستر عورته بيده أو بيد زوجته حتى في حال الاضطرار •

الفصل السابع

في شرائط لباس المصلي

وهي أمور :

المسألة ١١٠

الأول : يشترط في لباس المصلي أن يكون طاهرا ، سواء كان ساترا أم لا ، وقد سبق تفصيل ذلك في الفصل العاشر من كتاب الطهارة • ويستثنى من ذلك ما لا تتم الصلاة فيه منفردا كالثكة والجورب والقلنسوة ، وجميع ما يعنى عنه في الصلاة ، ويلاحظ الفصل الحادي عشر من كتاب الطهارة فقد فصلنا الكلام فيه على ذلك •

المسألة ١١١

الثاني : يشترط في لباس المصلي أن يكون مباحا ، سواء كان ساترا أم لا ، وحتى ما يحمله اذا كان يتحرك بحركات الصلاة ، والأحوط مطلقا ، فلا تجوز الصلاة في المغصوب وان كان خيطا قد خيط به بعض ملابسه ، وتبطل الصلاة اذا كان المصلي عامدا في فعله وعالما بحرمة وان كان جاهلا بأنه يبطل صلاته على الأقوى ، وتبطل صلاته كذلك اذا كان جاهلا بالحكم عن تقصير •

ولا تبطل صلاته اذا كان جاهلا قاصرا ، ولا تبطل اذا كان جاهلا بالنصبية أو ناسيا لها ، حتى الغاصب نفسه اذا نسي النصبية فصلى ، نعم تبطل صلاة الغاصب الناسي اذا كان ممن لا يبيالي بذلك اذا تذكر النصبية •

المسألة ١١٢

لا فرق في حرمة الصلاة في المغصوب بين أن يكون مغصوب العين أو مغصوب المنفعة كما اذا أجر المالك ثوبه للغير ليلبسه مدة معينة ، فلا تصح الصلاة فيه اذا غصب من المستأجر وتبطل الصلاة فيه اذا كان متملقا لحق الغير وغصب ذلك الحق ، كحق الزكاة وحق الخمس ، بل

وحق الرهانة على الأحوط ، نعم لا تبطل الصلاة اذا كان من الحقوق التي لاتمنع من ايقاع الصلاة فيه كحق الخيار للبايع ونحوه .

المسألة ١١٣

اذا صبغ الثوب بصبغ منصوب فالأحوط اجتناب الصلاة فيه وفي الخيط المصبوغ بل لا يخلو عن وجه .

نعم اذا أجبر المصباغ على صبغ الثوب وكان الثوب والصبغ مباحين ، أو أجبر الخياط على خياطته وكان الثوب والخيط مباحين ، فالظاهر صحة الصلاة فيه وان كان آثما باجبار المامل ومشغول الذمة له بأجرة عمله .

المسألة ١١٤

اذا طهر الثوب المتنجس أو غسله من وسخه بماء منصوب ، فاذا جف الماء من الثوب صحت الصلاة فيه ، والأحوط عدم الصلاة فيه قبل الجفاف ، وعليه قيمة الماء لملكه .

المسألة ١١٥

اذا أذن المالك لأحد في الصلاة في ثوبه المنصوب منه صحت له الصلاة فيه وان بقي منصوبا ، سواء كان المأذون له في الصلاة هو الفاصب أم غيره ، واذا أذن في الصلاة فيه اذنا مطلقا صح للأخرين الصلاة فيه ، وأشكل الجواز في الفاصب نفسه الا ان يعلم عموم الاذن له ولغيره ، فتصح له الصلاة فيه كما تصح لغيره .

المسألة ١١٦

اذا اضطر الانسان الى لبس الثوب المنصوب لحفظ نفسه جاز له لبسه اذا كان المضطر غير الفاصب وصحت له الصلاة فيه ، واذا كان المضطر هو الفاصب فيشكل الحكم بجواز لبسه وصحة الصلاة فيه . واذا اضطر الى لبس الثوب المنصوب لحفظ نفس الثوب لا لحفظ نفسه اشكل الحكم بالجواز ، الا اذا كان بقصد رد الثوب الى مالكه ،

فيجوز له لبس الثوب لهذه الغاية وتصح له الصلاة فيه اذا كان حفظ الثوب موقوفا على لبسه .

المسألة ١١٧

اذا صلى المكلف في الثوب وهو ناس لفصبيته ثم تذكرها في اثناء صلاته فان كان عليه ساتر آخر مباح وامكنه نزع الثوب المنصوب من غير فعل مناف للصلاة ، وجب عليه نزع الثوب المنصوب فورا ، ولم يتشغل بالصلاة مدة نزعه ، فاذا نزعه قبل أن تفوت الموالاة بين اجزاء الصلاة أتم صلاته وكانت صحيحة مجزية ، واذا فاتت الموالاة أو حصل له ما ينافي الصلاة أو لم يكن عليه ساتر آخر مباح قطع الصلاة واعادها اذا كان الوقت متسما ولو لادراك ركعة واحدة من الصلاة ، واذا ضاق الوقت عن ذلك وكان عليه ساتر آخر اشتغل بالصلاة في حال النزع ، وكذلك الحكم اذا صلى في الثوب وهو جاهل بفصبيته ثم علم بها في اثناء الصلاة .

المسألة ١١٨

اذا اشترى الثوب بثمن في الذمة ثم وفاه من مال تعلق به الخمس أو الزكاة صح البيع وجازت له الصلاة في الثوب ، فان أدى الخمس أو الزكاة من مال آخر برئت ذمته ، وان لم يؤده جاز للحاكم الشرعي ان يتتبع المال فيأخذ منه الخمس أو الزكاة ، فاذا أخذه منه رجع البايع بذلك على المشتري .

واذا اشترى الثوب بعين المال الذي تعلق به الخمس أو الزكاة لم تصح الصلاة فيه وكان حكمه حكم المنصوب الا اذا أدى الحق من مال آخر ، أو ضمنه بمراجعة الحاكم الشرعي ضمنا شرعيا . ويصح البيع اذا اجازه الحاكم بحسب ولايته فيكون ما يقابل مال الزكاة أو الخمس ملكا للفقراء والسادات على تأمل .

المسألة ١١٩

الثالث من شرائط لباس المصلي أن لا يكون من أجزاء حيوان ميت ، سواء كان الحيوان مما يحل أكله اذا ذكي أم مما يحرم ، وسواء كانت

ميتته نجسة أم طاهرة ، كمية السمك ونحوه مما لانفس له سائلة على الأحوط .

المسألة ١٢٠

إذا أخذ الانسان جلد الحيوان أو لحمه أو شحمه أو غير ذلك من اجزائه من يد مسلم ، أو اشتراه من سوق المسلمين ، أو وجده في أرضهم ، فهو بحكم المذكى ، ولا يكفي مجرد ذلك في الحكم عليه بالتذكية حتى يقترن بتصرف أو أثر يدل على التذكية كبيع المسلم اياه أو أكله منه ، أو الصلاة فيه ، وإذا لم تقترن يد المسلم أو سوق المسلمين بمثل هذا التصرف أو الأثر الدال على التذكية لم تكن اماراة دالة على تذكية الحيوان ، وكذا ما يوجد مطروحا في أرضهم .

المسألة ١٢١

ما يشتري من سوق المسلمين وهو مقترن بأثر أو تصرف يدل على التذكية فهو يحكم المذكى كما تقدم ، سواء اشتراه من مسلم أم من شخص مجهول الاسلام والكفر ، وكذا ما يكون في أرض المسلمين .

المسألة ١٢٢

يجب اجتناب ما يؤخذ من الكافر من الجلود والشحوم واللحوم سواء كان في بلاد الكفر أم في بلاد الاسلام ، وان كان في سوق المسلمين ، الا ان يعلم يسبق يد المسلم عليه المقرونة بالتصرف المناسب للتذكية فيحكم بطهارته وجواز الصلاة فيه وكذا ما يوجد في أرض الكفار ويجب اجتناب ما يؤخذ من مجهول الاسلام والكفر اذا كان في بلاد يغلب عليها غير المسلمين ، وكذلك اذا كان في بلاد يغلب عليها المسلمون وكانت السوق التى أخذ منها لغير المسلمين على الأحوط في هذا الأخير .

المسألة ١٢٣

إذا كان ما في يد المسلم أو ما في سوق المسلمين مسبوقا بيد الكافر ، كالجلود واللحوم والشحوم التى يستوردها المسلمون من بلاد الكفار ، فان لم يعلم باشتغال ما في يد الكافر على المذكى وغيره حكم بعدم تذكيته

ووجب اجتنابه جميعا ، وان علم اجمالا بان ما في يد الكافر يشتمل على المذكى وغيره ، فللبناء على الطهارة والاباحة فيه وجه ، أما جواز الصلاة فيه فهو مشكل .

المسألة ١٢٤

إذا كان المسلم ممن يقول بطهارة جلد الميتة إذا دبغ ، فالأحوط اجتناب ما في يده من الجلود .

المسألة ١٢٥

لا يجوز على الأحوط استصحاب شيء من أجزاء الميتة حال الصلاة وان لم يكن ملبوسا ، وإذا استصحبه بطلت صلاته على الأحوط ، وقد ذكرنا ذلك في فصل ما يعفى عنه في الصلاة .

المسألة ١٢٦

الأجزاء التي لاتعطيها الحياة من الحيوان لاتنجس بموته إذا كان طاهر العين في حال حياته كالشعر والصوف والوبر ، كما ذكرناه في مبحث نجاسة الميتة ، فإذا كان الحيوان مما يؤكل لحمه جازت الصلاة في الثوب المتخذ من صوفه أو ويره أو شعره ، وان أخذ منه بعد موته ، وإذا أصابتها رطوبة الميتة حين نتفها أو قلعتها فلا بد من تطهيرها من النجاسة العرضية .

المسألة ١٢٧

إذا صلى في جلد الميتة أو في شيء من أجزائها ناسيا ، وكانت الميتة مما له نفس سائلة ، وجبت عليه إعادة الصلاة إذا تذكر في الوقت ويجب قضاؤها إذا تذكر بعد الوقت ، وإذا كانت الميتة مما لانفس له لم تجب عليه الاعادة .

المسألة ١٢٨

إذا صلى في شيء من أجزاء الميتة وهو لايعلم بأنها ميتة حتى أتم الصلاة صحت صلاته ولم تجب عليه إعادتها ، وإذا كان ملتفتا شاكا

لم تجز له الصلاة فيه الا ان تقوم لديه امارة تدل على التذكية واذا صلى كذلك فصلاته باطلة .

المسألة ١٢٩

اذا شك في شيء انه جزء من حيوان أم من غيره ، حكم بأنه طاهر وجازت له الصلاة فيه ، وكذلك اذا علم بأنه جزء حيوان وشك في ان ذلك الحيوان مما له نفس سائلة أم لا فتصح له الصلاة فيه .

المسألة ١٣٠

الرابع من شرائط لباس المصلي أن لا يكون من أجزاء مالا يؤكل لحمة ، فلا تصح الصلاة في جلد الحيوان غير المأكول ولا في شعره أو صوفه أو وبره ، ولا في شيء من أجزائه أو شيء من فضلاته ، سواء كان الحيوان مذكى أم حيا أم ميتا ، وسواء كان ذا نفس سائلة أم لا اذا كان ذا لحم ، كالسمك المحرم أكله على الأحوط ، وسواء كان ما صلى فيه من الحيوان ملبوسا أم مخلوطا به أم محمولا له ، حتى الشعرات التي تقع على ثياب المصلي منه ، وحتى عرقه وريقه وان كان يابس اذا كانت له عين موجودة .

المسألة ١٣١

لا فرق في الحكم الآنف ذكره بين أن يكون الحيوان محرم الأكل بالاصالة أم بالعرض على الأحوط كالحيوان الجلال وموطوء الانسان وشارب لبن الغنزيرة ، فلا تصح الصلاة في شيء من أجزائه وفضلاته على الأحوط ، والظاهر ان الحكم لا يعم الحيوان الذي يحرم أكله على الانسان لكون لحمة مضرا له أو لأنه نذر ترك أكله أو حلف عليه .

المسألة ١٣٢

تصح الصلاة في الشمع أو العسل اذا وقع على ثياب الانسان وان كانا من فضلات النحل وتصح الصلاة في الحرير كما سيأتي تفصيله وان كان فضلة دود القز ، وتصح الصلاة في دم البرغوث والبق ونحو ذلك من الحيوانات التي لا لحم لها ، وتصح الصلاة في الصدف للشك في أنه جزء من الحيوان أم لا .

المسألة ١٣٣

تصح الصلاة في فضلات الانسان الطاهرة اذا وقعت على البدن أو على الثياب منه أو من غيره ، كالعرق والريق واللبن والوسخ والشعر ، فيجوز للمرأة أن تصلي في فضلات الطفل الطاهرة التي تقع على بدنها أو على ثيابها ، وفي بقايا اللبن التي تقع على صدرها أو على ثيابها في أثناء الرضاع وغيره ، وفي الشعر الذي تصل به شعرها ، سواء كان شعر رجل أم امرأة .

المسألة ١٣٤

تجوز الصلاة في اللباس اذا شك في انه متخذ من الحيوان المأكول أو من غير المأكول وتجوز الصلاة في الشيء اذا شك فيه انه من أجزاء الحيوان أو غير الحيوان .

المسألة ١٣٥

اذا صلى الانسان في غير المأكول وهو لا يعلم بأنه غير مأكول وكان جهله بنحو الشبهة الموضوعية ، فالظاهر صحة صلاته ، واذا كان جاهلا بالحكم أو ناميا للموضوع أو الحكم فالأحوط بل الظاهر بطلان صلاته .

المسألة ١٣٦

الخامس من شرائط لباس المصلي ان لا يكون من الذهب . اذا كان المصلي رجلا فلا تجوز الصلاة في الذهب للرجال ، ولا يجوز لهم لبس الذهب حتى في غير الصلاة ، واذا لبس الرجل الذهب في غير الصلاة كان أثما ، واذا صلى فيه كان أثما وبطلت صلاته ، سواء كان الملبوس ذهبا خالصا أم ممزوجا ، اذا صدق معه انه لبس الذهب وصلى فيه ، وسواء كان مما تتم الصلاة فيه كالثوب المنسوج بالذهب أم كان مما لاتتم الصلاة به كالخاتم والمنطقة وحائل السيف .

المسألة ١٣٧

يجب على الرجل اجتناب الموه بالذهب اذا صدق معه لبس الذهب

عرفا ، فاذا لم يصدق عليه ذلك لم يحرم ، وان كان الأحوط تركه ،
وكذلك الحكم في الملحوم به .

المسألة ١٣٨

يحرم التزين بالذهب على الرجال بمثل الزر والسن ونحوهما وان
لم يكن لبسا للذهب ، فلا تبطل الصلاة اذا صلى الرجل وهو متزين به
على الظاهر ، وان أثم بذلك .

المسألة ١٣٩

لا تبطل صلاة الرجل بحمل الذهب معه في صلاته ، سواء كان المحمول
معه مسكوكا أم غيره ، ولا بأس بشد الاسنان به .

المسألة ١٤٠

لا تحرم تحلية السيف والخنجر بالذهب واذا حملهما الرجل كذلك
لم يصدق عليه أنه لبس الذهب عرفا فلا مانع من الصلاة فيهما ، ولكنه
اذا جعل غمد السيف كله أو أكثره من الذهب أو كان السيف نفسه من
الذهب بحيث يعد في العرف أنه لبس الذهب ، فالظاهر حرمة لبسه
وبطلان الصلاة فيه .

المسألة ١٤١

يجوز للنساء لبس الذهب وتصح لهن الصلاة فيه ، ولا يحرم على
الصبي المميز لبس الذهب ، ولا تصح صلاته فيه على الأحوط ، بل
لا يخلو عن قوة .

المسألة ١٤٢

اذا شك الرجل في شيء أنه ذهب أم غيره ، جاز له لبسه وصحت له
الصلاة فيه .

المسألة ١٤٣

يحرم على الرجل لبس الذهب وتبطل الصلاة سواء كان ظاهرا أم
مستورا .

المسألة ١٤٤

يجوز للمكلف حمل الساعة التي يكون قابها من الذهب ، وتصح له الصلاة وهو يحملها واما زنجير الساعة اذا كان مصوغا من الذهب فيحرم عليه التزين به ولا تبطل الصلاة فيه ، ولا يبعد صدق لبس الذهب عليه عرفا اذا علقه في رقبتة ، فتحرم الصلاة فيه .

المسألة ١٤٥

اذا صلى الرجل في الذهب وهو لا يعلم بأنه ذهب فالظاهر صحة صلاته فيه ، وكذلك الحكم اذا صلى فيه وهو ناس لكونه من الذهب ، أو ناس للحكم بحرمة الصلاة فيه فتصح صلاته واما الجاهل بالحكم وخصوصا المتردد فيه حال دخوله في الصلاة فعليه إعادة الصلاة على الأقوى في المتردد وعلى الأحوط في المتردد وغيره .

المسألة ١٤٦

السادس من شرائط لباس المصلي ان لا يكون حريرا خالصا اذا كان المصلي رجلا ، فلا تجوز الصلاة فيه للرجال ، واذا صلى الرجل فيه كانت صلاته باطلة ، سواء كان مما تتم الصلاة فيه منفردا أم لا كالثكة والقلنسوة والجورب ، ولا يجوز لبسه للرجل في غير الصلاة أيضا ، الا اذا اضطر الى لبسه لمرض أو برد بحيث لا تتأدى الضرورة الا بلبسه ، ويجوز لبسه كذلك في حال الحرب .

واذا اضطر الرجل الى لبس الحرير لبعض ماذكر ، فالأحوط له نزع حال الصلاة الا اذا كان مضطرا الى لبسه حال الصلاة ، فتجوز له الصلاة فيه حين ذاك ، وهذا لا يتحقق الا اذا كان الاضطراب عاما لجميع الوقت .

المسألة ١٤٧

يجوز للرجال لبس الحرير اذا كان ممتزجا بقطن أو كتان أو صوف أو غير ذلك مما ينسج معه فيخرج به عن كونه حريرا خالصا ، وتصح لهم الصلاة فيه ، ويجوز أن تكف به ثيابهم وملابسهم المصنوعة

من غيره وان زاد الحرير الذى يكف به على مقدار أربع أصابع ، ويجوز لهم لبس الثياب والملابس من غير الحرير اذا كانت اعلامها وسفائفها وازرارها وقياطينها من الحرير وان كانت كثيرة ويجوز لهم افتراش الحرير الخالص حتى في حال الصلاة ، ويجوز الركوب عليه والتدثر به الا اذا صدق عليه اللبس كما قد يتفق في بعض الحالات .

المسألة ١٤٨

اذا خلط الحرير بشيء لاتصح فيه الصلاة كالصوف والوبر مما لا يؤكل لحمه ، جاز للرجل لبسه ولم تصح له الصلاة فيه ، واذا خلط بما تصح فيه الصلاة كالقطن والكتان وصوف ووبر ما يؤكل لحمه ، جاز للرجل لبسه وصحت له الصلاة فيه ، ويعتبر في الخليط الذى يمتزج معه أن يكون بمقدار يصدق على الثوب انه مخلوط وليس حريرا خالصا ، والمدار في ذلك على نظر أهل العرف ولا يكفي الخليط المستهلك .

المسألة ١٤٩

لايجوز للرجل أن يلبس ثوبا تكون بطائته من الحرير الخالص وان كانت البطانة الى نصف الثوب ، ولا تصح له الصلاة فيه ، ولايجوز له لبس ثوب يكون أحد نصفيه من الحرير الخالص .

المسألة ١٥٠

اذا نسج الثوب طرائق بعضها حرير وبعضها غيره : قطن أو صوف أو نحوهما فلا مانع للرجل من لبسه والصلاة فيه ، وان زاد عرض الواحدة من الطرائق على مقدار الكف ، وكذلك اذا خيط الثوب من قطع بعضها حرير وبعضها غيره ، اذا لم يجتمع من الحرير مقدار كبير في موضع واحد ، كنصف الثوب أو ثلثه مثلا .

المسألة ١٥١

تجوز الصلاة للرجل في ثوب له ظهارة وبطانة من غير الحرير ، ويجمل الابريسم غير المنسوج ما بين الظهارة والبطانة بدلا عن القطن والصوف الذى يجعل بينهما في بعض الألبسة ، واذا وضعت ما بينهما

قطعة من الحرير المنسوج وخيطة كالبطانة بحيث يصدق على لابس الثوب انه قد لبس الحرير المحض ، فالظاهر حرمة لبسه للرجل وعدم صحة صلاته فيه .

المسألة ١٥٢

يجوز للرجل ان يصلي وهو يحمل معه ثوبا أو قطعة من الحرير وان كان الثوب المحمول مما تتم الصلاة فيه ، ويجوز له أن يصلي في عمامة طرفها من الحرير وان زاد على مقدار كف .

المسألة ١٥٣

يجوز للنساء لبس الحرير الخالص وتصح الصلاة لهن فيه على الأقوى ، ويجوز للصبي لبس الحرير ولا يحرم على وليه أن يلبسه اياه ، ولا تصح صلاة الصبي المميز فيه على الأحوط ، بل لا يخلو عن قوة .

المسألة ١٥٤

إذا كان الرجل كثير القمل بحيث اضطر لكثرتهم الى لبس الحرير لدفعه عنه ، أو لزمه العسر والمشقة الشديدة بدونه ، جاز له لبسه ، وإذا كان اضطراره اليه أو لزوم العسر بدونه حتى في حال الصلاة جازت له الصلاة فيه .

المسألة ١٥٥

إذا شك المكلف في الثوب انه حرير خالص أو مخلوط بغيره جازت له الصلاة فيه ، وكذلك إذا علم ان الثوب من الحرير الممتزج وشك في ان الخليط مما تصح فيه الصلاة أو مما لا تصح .

المسألة ١٥٦

إذا صلى الرجل في الحرير وهو لا يعلم انه حريرا وكان ناسيا لذلك صحت صلاته فيه ولم تجب عليه اعادتها ، وإذا صلى فيه وهو جاهل بالحكم فالأحوط له إعادة الصلاة وخصوصا إذا كان مترددا حال الصلاة .

المسألة ١٥٧

إذا لم يكن للرجل ساتر في صلاته الا ثوب الحرير ، فان اضطر الى

لبسه لمرض أو برد ، جاز له لبسه للاضطراب وإذا كان الاضطراب الى لبسه عاما لجميع الوقت جازت له الصلاة فيه كما تقدم في المسألة المائة والسادسة والأربعين ، وإن لم يكن مضطرا الى لبسه نزعته وصلى عاريا . وكذلك الحكم إذا لم يكن له ساتر الا المنصوب أو الميتة أو الذهب ، فيلبسه ويصلي فيه إذا كان مضطرا الى لبسه في جميع الوقت ، وينزعه ويصلي عاريا مع عدم الاضطراب .

وإذا لم يكن له ساتر الا غير مأكول اللحم لبسه وصلى فيه مع الاضطراب اليه في جميع الوقت كما قلنا في نظائره وإذا لم يكن مضطرا الى لبسه احتاط فصلى في الثوب ، ثم نزعته وصلى عاريا .

وإذا لم يجد له ساترا غير النجس وكان العذر مستمرا الى آخر الوقت ، فالظاهر وجوب الصلاة في الثوب النجس سواء كان مضطرا الى لبس الثوب ام لا ، وقد تقدم هذا في المسألة المائة والرابعة والستين من كتاب الطهارة ، فلتراجع فيها تفصيل للمورد .

المسألة ١٥٨

يجب على المكلف تحصيل الساتر للصلاة مع القدرة ، ولو بالشراء أو الاستئجار بأكثر من عوض مثله ، ما لم يكن ذلك مضرا بعاله ، وتجب الاستعارة والاستيهاب من الغير إذا أمكن له ذلك ولم يلزم منه الحرج .

المسألة ١٥٩

يحرم على الانسان لباس الشهرة على الأحوال الذي لا يترك ، وهو أن يلبس الانسان ما يخالف زيه ، من حيث جنس الملابس أو لونها ، أو وضعها وتفصيلها غير المناسب لأمثاله ، ويحرم على الرجل أن يلبس ماتخص به النساء تشبها بهن ، ويتخذ ذلك زيا له ، ويحرم على المرأة أن تلبس مايختص به الرجال تشبها بهم وتتخذ ذلك زيا لها .

وإذا لبس الانسان لباس الشهرة وصلى فيه لم تبطل صلاته ، وإن كان اثما في لبسه ، وإذا لبس الرجل ماتخص به المرأة كما ذكرنا أو

لبست المرأة ما يختص به الرجل وصليا في ذلك اللباس لم تبطل صلاتهما فيه ، وان كانا آثمين •

المسألة ١٦٠

إذا لم يكن للمصلي ساتر في صلاته ، تستر بورق الشجر والحشيش وبالقطن ، والصوف غير المتسوج ، وقد تقدم في المسألة المائة والتاسعة ان ذلك يكفيه حتى في حال الاختيار ، فان لم يجد ذلك تستر بالطين أو الوحل أو في حفرة يدخل فيها ، أو نحو ذلك مما هواري به عورته ، وصلي قائما وأتى بالركوع والسجود كما يفعل المختار •

وان لم يجد ما يستر به عورته فان أمن من المطلع وجب عليه أن يصلي قائما ويؤمى الى الركوع والسجود والأحوط له أن يستر قبله بيده في حال القيام ، والمراد بأمن المطلع أن لا يكون هناك أحد ينظر اليه ، أو يكون الوقت أو المكان مظلماً يستتره عن الناظر ، أو يكون الحاضر أعمى أو يكون ممن يعلم بعدم نظره ، أو يكون ممن يباح له النظر الى عورته كالزوجة والأمة •

وان لم يأمن من الناظر المحترم وجب عليه أن يصلي جالسا ، وأن ينحني للركوع والسجود بمقدار لا تبدو معه عورته ، فان لم يمكنه ذلك أو ما برأسه للركوع والسجود ، والا فبيمينيه ، ويجعل الانحناء أو الايماء للسجود أكثر منه للركوع على الأحوط ، ويرفع ما يسجد عليه ويضع جبهته عليه على الأحوط كذلك •

المسألة ١٦١

يستحب للمرأة أن يصلوا جماعة اذا كان معهم من يؤمهم ، فيجلسون صفا ، ويجلس الامام في وسط الصف ويتقدمهم بركبتيه ، ويؤمى الامام للركوع والسجود على تهج ماسبق ويركع المأمومون ويسجدون مع أمن المطلع •

وإذا كانوا في ظلمة يأمنون معها من نظر بعضهم الى بعض صلوا

قياماً كصلاة المختار ، ولا يترك الاحتياط بأن يعيدوا الصلاة بعد ذلك مع الإيماء .

المسألة ١٦٢

إذا لم يجد المكلف ساتراً في صلاته واحتمل أن يجده في آخر الوقت فالأحوط له أن يؤخر صلاته الى آخر الوقت ، وإذا قدمها في سعة الوقت برجاء استمرار العذر أو كان يائساً من زواله ثم وجد الساتر في الوقت وجبت عليه إعادة الصلاة وإذا استمر العذر الى آخر الوقت أجزأته صلاته .

المسألة ١٦٣

إذا وجد المكلف ثوبين وعلم بأن أحدهما مغصوب والآخر مباح ولم يعلم به على التعيين وجب عليه اجتنابهما ، فإذا لم يكن عنده ساتر سواه صلي عارياً ، وكذلك الحكم إذا علم أن أحد الثوبين حرير ولم يعلم به على التعيين .

وإذا علم أن أحد الثوبين نجس والأخر طاهر ولم يعلم به على التعيين وجب عليه أن يصلي في كل واحد من الثوبين على انفراده مرة ، وإذا لم يسع الوقت غير صلاة واحدة صلاها بأحد الثوبين وقضاها بعد الوقت في الثوب الآخر أو في ثوب معلوم الطهارة ، وكذلك الحكم إذا علم أن أحد الثوبين من جلد مأكول اللحم والأخر من جلد غير المأكول .

المسألة ١٦٤

إذا صلي الانسان مستلقياً أو مضطجماً وكان الفراش تحته حريراً أو من أجزاء غير المأكول صحت صلاته عليه ، وكذلك إذا كان نجساً وكانت نجاسته غير متمدية الى بدن المصلي أو الى ساتره وإذا كان ملتحفاً به على وجه يصدق عليه أنه صلي فيه اشكل الحكم بصحة صلاته .

المسألة ١٦٥

تجوز الصلاة في ما يستر ظهر القدم ولا يغطي شيئاً من الساق كالجورب المصنوع كذلك ونحوه .

الفصل الثامن

في ما يستحب للمصلي من الثياب وما يكره

المسألة ١٦٦

يستحب للمصلي أن يكون تام الستر لجميع جسده، ويتأكد الاستحباب في ما بين السرة والركبة ، وينبغي أن يلبس ثيابا متعددة ، فان كل شيء يصلي فيه المصلي مما هو عليه يسبح معه كما في الحديث •

ويستحب للرجل أن يضع على عاتقه شيئا اذا صلى وهو مكشوف الظهر ، وأن يلبس العمامة والسراويل ، وينبغي له اذا لبس العمامة أن يكون متعنتا ، ويستحب له ان يلبس في صلاته أنظف ثيابه وأجودها ، وأن يكون متطيبا ، ففي الحديث ركعتان يصليهما متعطر أفضل من سبعين ركعة يصليها غير متعطر ، وينبغي أن يكون لباسه من القطن أو الكتان ، وان يكون أبيض اللون ، ويستحب له في صلاته أن يلبس خاتما من العقيق أو الفيروزج ، وأن يصلي في النعل الغريبة ، ويستحب للمرأة أن لاتصلي وهي عطلاء من الحلبي فتلبس قلادة ونحوها • ويستحب لامام الجماعة أن يلبس الرداء في صلاته بل لا ينبغي له ترك ذلك •

المسألة ١٦٧

تكره الصلاة في اللباس الأسود سواء كان قميصا أم قباء أم سروالا ، أم غيرها من الملابس حتى القلنسوة ، وتستثنى من ذلك العمامة والخف والكساء ، ومنه العباء ، والظاهر عموم الكراهة للرجل والمرأة •

وتكره الصلاة في الثوب المصبوغ المشبع بالصبغ ، سواء كان بلون الحمرة أم الصفرة أم الخضرة أم غيرها من الألوان •

المسألة ١٦٨

يكره للرجل أن يصلي في ثوب واحد رقيق وان كان ساترا ، أو يصلي في سروال ليس معه غيره وان لم يكن رقيقا ، وان تصلي المرأة في أقل من ثوبين وان كان الثوب الواحد ساترا لجميع بدنها •

المسألة ١٦٩

يكره للمصلي أن يتزر فوق القميص ، وأن يتوشح بالرداء ، والتوشح هو أن يدخل الرداء تحت يده اليمنى ثم يلقيه على منكبه الأيسر أو بالعكس ، فيكون أحد المنكبين مكشوفاً ، ويكره أن يشتمل الصماء وهو أن يدخل طرفي الرداء تحت أحد ابطنيه ثم يلقيهما على منكب واحد ، وتتأكد كراهة التوشح في امام الجماعة •

المسألة ١٧٠

يكره للرجل أن يصلي وهو مثلثم ، ويكره للمرأة أن تصلي وهي متنقبة ، وهذا إذا لم يمنعهما اللثام والنقاب عن القراءة والأذكار الواجبة ، والا كان مبطلا للصلاة ، ويكره للمكلف أن يصلي وهو مختضب قبل أن يفسل خضابه سواء كان رجلاً أم امرأة ، ويكره للرجل أن يصلي وهو معقوص الشعر •

المسألة ١٧١

يكره للمكلف أن يصلي وفي يده خاتم عليه صورة ذي روح ، أو يصلي في ثوب فيه تماثيل لذوات أرواح ، أو يصلي ومعه دراهم عليها صورة ، ويكره له أن يصلي ومعه حديد بارز ولا بأس به إذا كان مستورا كمفتاح أو سكين يحملهما في كيسه ، أو سيف يتقلده وهو في غمده •

المسألة ١٧٢

يكره للمكلف أن يصلي في ثوب أحد لا يتوقى من النجاسة أو يتهم بنصب ونحوه •

المسألة ١٧٣

يكره له أن يصلي في أبوال الغيل والبغال والحمير إذا أصابت ثيابه أو بدنه حتى يفسلها وإن كانت طاهرة على الأقوى كما تقدم بيانه ، ويكره له أن يصلي في نمل من جلد حمار مذكى ، ويكره له أن يدخل يديه تحت ثوبه وهو في الصلاة فيلصقهما ببطنه •

وهنا البسه قد ثبت النهي عنها تحريما أو كراهة أو احتياطا على
على وجه الموم فينبغي التنزه عنها في حال الصلاة •

فمنها أن يلبس المكلف لباس الشهرة ، أو يلبس الرجل ماتختص به
المرأة أو تلبس المرأة مايختص به الرجل كما تقدم ذكره في المسألة المائة
والثامنة والخمسين •

ومنها أن يلبس البسة الكفار وأعداء الدين •

ومنها الثياب التي توجب التكبير والخيلاء •

ومنها أن يلبس الشيخ ملايس الشباب •

ومنها أن تلبس المرأة خلخالاً له صوت •

الفصل التاسع

في مكان المصلي وشرائطه

وهي عدة أمور :

المسألة ١٧٥

الأول من شرائط مكان المصلي أن يكون مباحا ، فتبطل صلاته اذا
كان سجوده على موضع مفسوب ، بل وتبطل صلاته على الأحوط اذا كان
موضع بقية صلاته مفسوبا وان كان سجوده على موضع مباح •

ومثال ذلك أن تكون الطبقة الأولى من المنزل ملكا له ، وتكون الطبقة
الثانية منه ملكا لغيره ، فاذا صلى في الطبقة الثانية بدون اذن مالكها
كانت صلاته باطلة وان كان سجوده على السقف الذي يملكه هو ، أو
يكون موقفه في موضع من الأرض يملكه غيره ، فاذا صلى فيه بغير اذن
مالكه بطلت صلاته وان كان سجوده على موضع يملكه هو •

ولافرق بين أن يكون المكان مفسوب العين أو مفسوب المنفعة ، كما
اذا استأجر الدار أو الموضع أحد ، فلا تجوز الصلاة فيهما الا بأذن

المستأجر ولا يكتفي في الصحة الاذن من المالك ، أو يكون المكان متعلقا لحق شخص آخر ، كحق الرهن على الأحوط ، وحق غرماء الميت اذا مات وعليه دين يستوعب التركة أو يزيد عليها • وحق الميت اذا أوصى بثلاث ماله ولم يخرج ثلثه ولم يعزل ، وحق السبق لمن سبق الى مكان في مسجد أو مشهد ، فلا تجوز الصلاة في المكان بغير اذن صاحب الحق •

المسألة ١٧٦

اذا سبق احد الى مكان من المسجد أو المشهد اختصر به ولم يجز لغيره على الأحوط أن يصلي فيه الا باذنه ، واذا قام من المكان معرضا عنه بطل حقه ، وكذلك اذا قام عنه وهو متردد في العود اليه وعدمه ، فلا يجوز له منع من أخذ المكان بعده ، واذا قام من المكان ناويا العود اليه ، فان بقي رحله فيه فلاريب في بقاء حقه ، وان لم يبق رحله فالأحوط مراعاة حقه •

المسألة ١٧٧

اذا صلى الانسان في المكان المفصوب وهو عالم بالفصبية وبحرمة الصلاة فيه وعامد في فعله بطلت صلاته كما تقدم ، سواء كان عالما بفساد الصلاة فيه أم جاهلا بذلك ، وكذلك اذا كان جاهلا بالحرمة وكان جهله عن تقصير فتبطل صلاته فيه كالعامد •

واذا كان جاهلا بالنصبية أو غافلا أو ناسيا لها صححت صلاته ، وكذلك اذا كان جاهلا بالحرمة وكان جهله عن قصور فيكون معذورا واذا نسي الفاصب غصبية المكان فصلى فيه فالظاهر صحة صلاته وان كان الأحوط استحبابا له إعادة الصلاة ، واذا كان ممن لا يبالى بذلك على تقدير تذكره فالأقوى بطلان صلاته •

المسألة ١٧٨

تبطل الصلاة على الفراش المفصوب وان كانت الأرض تحته مباحة ، وتبطل على الأرض المفصوبة وان كان الفراش فوقها مباحا •

المسألة ١٧٩

إذا كان السقف مباحا والأرض التي تحته مفضوبة ، فالأحوط
اجتناب الصلاة • على السقف وإذا صلى عليه فالأحوط إعادة الصلاة
بعد اتمامها •

المسألة ١٨٠

الظاهر صحة الصلاة تحت السقف المفضوب وتحت الخيمة المفضوبة
وفي ظل الجدار المفضوب إذا كانت الأرض التي صلى عليها مباحة ، وإن
انتفع بالسقف أو الجدار في حال صلاته فوقاء من مطر أو حر أو برد
مثلا •

المسألة ١٨١

تبطل الصلاة على الدابة إذا كانت مفضوبة أو كان رحلها أو سرجها
مفضوبا ولا تبطل الصلاة عليها إذا كان نعل الدابة مفضوبا •

المسألة ١٨٢

تبطل الصلاة في السفينة المفضوبة ، ولا تبطل الصلاة فيها إذا كان
فيها لوح مفضوب أو ما أشبه ذلك ، نعم تبطل إذا كانت صلاته على
نفس اللوح المفضوب •

المسألة ١٨٣

لا تبطل الصلاة في الأرض المباحة إذا كان في بعض طبقاتها البعيدة
عن ظاهرها تراب مفضوب •

المسألة ١٨٤

إذا اضطرر المكلف إلى الصلاة في المكان المفضوب جازت له الصلاة فيه
ومنه المحبوس بغير حق في المكان المفضوب فتصح له الصلاة فيه •

المسألة ١٨٥

إذا صلى الإنسان في مكان وهو يعتقد غضبيته كانت صلاته باطلة
وإن تبين له بعد ذلك أن المكان غير مفضوب، فيجب عليه أن يعيد الصلاة •

المسألة ١٨٦

لا يجوز التصرف في الأرض المنصوبة ولا تحل الصلاة فيها وان كان مالکها مجهولا ، فيرجع أمرها الى الحاكم الشرعي ، ولا تجوز الصلاة ولا غيرها من التصرفات في الأرض أو الدار المجهولة المالك وان لم تكن منصوبة الا بإذن الحاكم الشرعي .

المسألة ١٨٧

اذا غصب الانسان أدوات ومواد من آجر وشبهه ، وعمر بها دارا أو عقارا ، فالظاهر صحة الصلاة في الدار أو العقار اذا كانت الأرض مباحة ، الا أن يبطلط الأرض بالمواد المنصوبة أو يكون السقف منها فلا تصح الصلاة عليهما ، ويجب الرجوع في أمر الآلات والمواد المنصوبة الى مالکها ، واذا كان المالك مجهولا رجع فيها الى الحاكم الشرعي .

المسألة ١٨٨

اذا كانت الدار أو الأرض مشتركة بين مالکين لم يجز لأحدهم التصرف فيها ولا الصلاة فيها الا بإذن الباقيين ، ولا تصح الصلاة فيها لغيرهم الا بأذنهم جميعا ، ولا يكفي الاذن من بعضهم الا اذا علم منه برضا الجميع .

المسألة ١٨٩

تقدم في المسألة المائة والثامنة عشرة حكم ما اذا اشترى الثوب بمال تعلق به الخمس أو الزكاة ، ويجري نظير ذلك في الدار أو الأرض اذا اشتراها المكلف بمثل ذلك المال فيأتي فيها التفصيل المتقدم في المسألة وتترتب الأحكام المذكورة فيها فلتلاحظ .

المسألة ١٩٠

اذا مات الانسان وعليه حقوق من زكاة أو خمس أو مظالم ، فان كان الحق متعلقا بالأعيان لم يجز للورثة أن تتصرف في الأعيان التي تعلق بها الحق قبل أدائه أو ضمانه بمراجعة الحاكم الشرعي ، فاذا كانت الأعيان التي تعلق بها الحق دارا أو أرضا لم تصح الصلاة فيها قبل ذلك وان كان الحق ثابتا في ذمة الميت كان حكمه حكم سائر الديون وسيأتي بيانه في المسألة اللاحقة .

المسألة ١٩١

إذا مات الانسان وعليه ديون للناس تستوعب ما تركه من الأموال أو تزيد عليها أو تنقص عنها لم يجز لورثته ولا لغيرهم التصرف في الأموال المتروكة حتى الصلاة في الأرض والمنازل ، قبل وفاء الدين أو ضمانه ، الا اذا علم برضا الغرماء بالتصرف ، والظاهر ان ما يقابل الدين من التركة لا يزال ملكا للميت ، فلا بد من اذن ولي أمر الميت ومن رضا الغرماء .

وولي أمر الميت هو الوصي الذي عهد اليه بذلك ، فان لم يكن عهد الى أحد فالولي هو الحاكم الشرعي ، واذا ضمن الدين ضامن ورضي الغرماء بضمانه صح كذلك .

وكذلك الحكم اذا كان بعض الورثة قاصرا أو غائبا ، وان لم يكن على الميت دين ، فلا يجوز التصرف في التركة الا مع رضى الغائب وتمييز حصة القاصر أو ضمان حقهما بوجه شرعي .

المسألة ١٩٢

إذا أذن المالك لأحد في الصلاة في داره المنصوبة منه صحت صلاته فيها ولم تصح للآخرين الذين لم يأذن لهم ، وإذا أذن في الصلاة اذنا مطلقا صحت الصلاة فيها لكل أحد الا الفاصب فيشكل جواز صلاته فيها الا اذا أذن له بالخصوص أو علم بأن أذن المالك شامل له .

المسألة ١٩٣

الأذن الذي يسوغ معه الدخول في الملك والصلاة فيه ونحوها من التصرفات ، قد يكون من المالك نفسه ، وقد يكون من وكيله المخول في مثل ذلك ، وقد يكون من أحد خاصته واقربائه الذين يعلم رضى المالك بفعلهم ، فيصح الاعتماد على ذلك فاذا دخل المنزل وصلى صحت صلاته ، والأذن قد يكون بالفعل ، ومثال ذلك أن يكون المالك حاضرا ملتفتا فيأذن للرجل بدخول الدار أو الصلاة فيها ، وقد يكون تقديرية ، ومثاله أن يكون المالك غائبا أو غافلا ، ولكن المكلف يعلم انه لو كان حاضرا أو كان ملتفتا لأذن بذلك ، فيصح له الدخول والصلاة .

والأذن الفعلي قد يكون بالقول الصريح كما إذا قال له ادخل المنزل وصل فيه ، وقد يكون بالفعل كما إذا أدخله المنزل وفرش له السجادة أو أمر من يصنع له ذلك ، وقد يكون بالفعوى ، كما إذا أذن له بالجلوس أو النوم في بيته والأكل من ماله ، فيكون ذلك دالا على إباحة الصلاة بطريق أولى ، ولا بد في أذن الفعوى من القطع أو الاطمئنان بالمراد ، ولا يكتفي بالظن فإن الأذن بالجلوس في بعض المجالس لا يستلزم الأذن بالصلاة فيها .

وقد يكون بشاهد الحال كما في المضائف والرباع المفتوحة الأبواب فيكفي ذلك في الدلالة على الأذن ، فيجوز للمكلف الدخول والصلاة فيها وإن لم يحصل القطع بالرضا ، وأما في غير ذلك كالحمامات والخانات ونحوها فلا يجوز الوضوء من مائها والصلاة فيها إلا بأذن المالك أو المستأجر أو وكيلهما أو يحصل العلم بالرضا .

المسألة ١٩٤

يجب على المكلف أن يقتصر في التصرف على ما يتناوله الأذن فإذا أذن له المالك بدخول البيت لم تجز له الصلاة فيه ، وإذا أذن له في الصلاة لم يجز له النوم أو المكث أكثر مما يتعارف لذلك ، وإذا أذن له بالدخول في حجرة لم يجز له الدخول في حجرة أخرى إلا مع العلم بالرضا .

المسألة ١٩٥

تصح للإنسان الصلاة في الأراضي المتسعة إذا كانت لسعتها بحيث يتعسر على الناس اجتنابها ، ويصح الوضوء من مائها ، وإن لم يأذن بذلك ملاكها أو كان فيهم الطفل أو المجنون ، ولا تجوز له الصلاة فيها إذا علم بكرامة المالك للصلاة فيها ، إلا إذا لزم الحرج على المكلف باجتنابها .

المسألة ١٩٦

تجوز الصلاة من غير إذن في بيت الأب وبيت الأم ، وبيت الأخ وبيت الأخت وبيت المم وبيت العممة وبيت الخال وبيت الخالة ، وبيت الموكل

الذى فوض اليه الأمر ويبيت الصديق ، وهذه هي البيوت التى ذكرتها الآية العادية والستون من سورة النور ، فأجازت للانسان أن يأكل منها بغير اذن ، فتجوز له الصلاة فيها بغير اذن كذلك مالم يعلم بالكراهة أو يظن ذلك ظلنا اطمئنانيا أو تقوم عليه حجة شرعية كالبينة .

المسألة ١٩٧

لايجوز للناصب الدخول في المكان المنصوب كما لايجوز له سائر انتصرفات فيه ، وإذا دخله وجب عليه الخروج منه ، ووجوب الخروج عليه انما هو من باب لزوم ارتكاب اقل المحذورين والا فهو عاص آثم في خروجه منه كما هو عاص آثم في بقاءه فيه .

وإذا صلى في المكان وهو في سعة الوقت وكان عالما متذكرا كانت صلاته باطلة كما تقدم ، فعليه الخروج ، وإذا شرع في الصلاة ناسيا للفصية وتذكرها في الأثناء وجب عليه الخروج ، فان كان خروجه يستلزم وقوع ما ينافي الصلاة منه كانت الصلاة باطلة ايضا لعدم التمكن من اتمامها ، وإذا استطاع الخروج بدون ما ينافي الصلاة ولو بالإيماء وجب عليه اتمام الصلاة ولو بالإيماء وهو في حال خروجه ثم اعادتها بعد ذلك على الأحوط .

وكذلك الحكم في غير الناصب اذا كان عالما بالفصية فتجري فيه الأحكام المذكورة في المسألة ، وإذا ضاق عليه الوقت وجب عليه الاتيان بالصلاة وهو في حال الخروج ويأتي بها مع الإيماء ، وإذا كان الركوع لا يوجب زيادة في المكث ركع وهو ماش ، وعليه قضاؤها بعد ذلك على الأحوط .

المسألة ١٩٨

إذا دخل الرجل المكان المنصوب وهو يجهل غصبيته ثم علم بها بعد دخوله وجب عليه الخروج منه ولم يجز له الدخول في الصلاة إذا كان في سعة الوقت حتى يخرج ، وإذا لم يعلم بالفصية حتى دخل في الصلاة وكان في سعة الوقت وجب عليه قطع الصلاة واستئنافها بعد الخروج

إذا كان الخروج يستلزم ماينافي الصلاة ، والا اتمها في حال خروجه ولو بالإيماء ثم اعادها بعد ذلك على الأحوط .

وإذا ضاق عليه وقت الصلاة أتى بها وهو في حال الخروج ، وإذا كان في أثناء الصلاة اتمها ، وهو في حال خروجه كذلك ، وإذا كان الركوع لا يوجب زيادة في المكث ركع وهو ماش وأوماً للسجود والا أوماً لهما كما تقدم ، ولا يجب عليه قضاء الصلاة بعد ذلك وإن كان أحوط .

ويجب عليه في أثناء خروجه أن يسلك أقرب الطرق وأن يستلزم الاستقبال في صلاته بقدر الامكان وكذلك الحكم إذا دخل المكان وهو ناس للفصبة ثم تذكرها ، أو اعتقد ان المالك اذن له بالدخول فدخل ثم تبين له خلاف ذلك ، أو اذن المالك له بدخول المكان فدخله ثم رجع المالك عن اذنه فيجري فيهم التفصيل المذكور في المسألة وتترتب عليهم أحكامه .

المسألة ١٩٩

المدار في الاذن على دلالة على رضا المالك بالدخول أو التصرف في المكان ، فإذا اذن المالك بهما ودلت القرائن على عدم رضاه بذلك وانه انما اذن خوفاً أو حياءاً أو لغيرهما من الدواعي لم يصح الاعتماد عليه .

المسألة ٢٠٠

الثاني من شرائط مكان المصلي أن يكون قاراً ، فلا تصح الصلاة اختياراً في المكان الذي لا استقرار فيه للمصلي ، كالسيارة والسفينة السائرتين والأرجوحة المتحركة وعلى ظهر الدابة السائرة وسائر أدوات النقل في حال مسيرها ، وتصح مع الاضطراب الى ذلك ، وإذا اضطرب الى الصلاة فيه وجب عليه مراعاة الاستقرار والاستقبال بحسب المستطاع ، فيدور وجهه وبدنه الى القبلة إذا استدارت السفينة أو واسطة النقل التي هو فيها ، ويمسك عن القراءة والذكر حال حركته واستدارته الى القبلة ، ويقرأ ويذكر حال استقراره ويمسك حال الاضطراب إذا لم يحصل به فصل طويل يمحو صورة الصلاة ، وإذا أمكنه التشاغل بالذكر

مادام الاضطراب ، حتى لاتمحي صورة الصلاة بالسكوت الطويل لزمه ذلك ، فاذا استقر عاد الى قراءته أو ذكره مع المحافظة على الترتيب والمواالة في القراءة ، وان لم يمكنه ذلك استمر في قراءته أو ذكره وان لم يستقر .

المسألة ٢٠١

تجوز الصلاة اختيارا في السفينة حال وقوفها ، بل حتى في وقت سيرها اذا أمكنت له المحافظة على الشرائط الواجبة في الصلاة من استقرار واستقبال وغيرهما ، وتجوز الصلاة على الدابة أيضا اذا أمكن فيها ذلك .

المسألة ٢٠٢

لاتصح الصلاة على الشيء الذي لايمكن الاستقرار عليه مثل كتيب الرمل الناعم وصبرة الطعام ويصدر التبن وكدس القطن المندوف وامثال ذلك .

المسألة ٢٠٣

الثالث من شرائط مكان المصلي أن لايتقدم على قبر المصوم على الأحوط اذا لم يكن بين المصلي وبين القبر الشريف حائل يكون رافعا لسوء الأدب ، والظاهر جواز الصلاة مع المساواة للقبر ولايكفي في الحائل القفص والصندوق والثياب التي تكون حول القبر الشريف .

المسألة ٢٠٤

يكره تقدم المرأة على الرجل ومحاذاتها له اذا صليا في مكان واحد ، سواء سبق أحدهما صاحبه في دخوله في الصلاة أم اقترنا ، ولا تختص الكراهة بأحدهما ولا بمن شرع في الصلاة لاحقا ، ولا كراهة مع وجود حائل بينهما أو بعد أحدهما عن الآخر بعشرة أذرع . وتخف الكراهة بأن يتقدم الرجل على المرأة يصدره ، وتكون اخف من ذلك اذا كان سجود المرأة مع ركوعه ، وتزول الكراهة اذا كان سجودها وراء موقفه ، والأحوط في الحائل بينهما ان يكون مانعا عن المشاهدة ، ويكفي الحائل وان كان قصيرا أو كثير النوافذ .

المسألة ٢٠٥

لا فرق في الحكم المذكور بين أن تكون المرأة أجنبية عن الرجل أو من محارمه أو زوجته أو أمته ، ولا فرق بين أن تكون صلاتهما فريضة أو نافلة أو مختلفة .

ويختص الحكم بالصلاتين الصحيحتين ، فلا كراهة على من كانت صلاته صحيحة منهما أن يتقدم أو يتأخر على الثاني أو يعاذه في المكان إذا كانت صلاته فاسدة .

المسألة ٢٠٦

لا كراهة على الرجل أن يصلي وأمامه أو الى جانبه امرأة غير مشغولة بالصلاة ، ولا كراهة على المرأة أن تصلي وخلفها أو الى جنبها رجل غير مشغول بالصلاة وإن كان الجالس مشغولا بعبادة أخرى .

المسألة ٢٠٧

تجوز الصلاة الفريضة في جوف الكعبة ، وتجاوز كذلك فوق سطحها ، وإذا صلى المكلف على سطحها وجب عليه أن يصلي قائما وأن يجعل أمامه في جميع حالات صلاته شيئا من فضاء البيت الشريف يستقبله .

المسألة ٢٠٨

تصح الصلاة في المكان النجس إذا كانت نجاسته جافة لا تتعدى الى ثياب المصلي أو بدنه نعم تشترط طهارة موضع الجبهة ، فلا يصح السجود على الموضع النجس وإن كانت نجاسته غير متعدية وسيأتي بيانه في الفصل الآتي .

المسألة ٢٠٩

إذا صلى الانسان في المكان النجس أو المتنجس وتعدت نجاسته الى بدن المصلي أو الى ثيابه بطلت صلاته إذا كانت النجاسة المتعدية مما لا يعفى عنها في الصلاة ، ولا تبطل إذا كانت النجاسة مما يعفى عنها ، ومثال ذلك ان يكون المكان متنجسا بالدم ، ويتمدى منه الى ثياب المصلي أو الى بدنه ما لا يبلغ سعة الدرهم .

المسألة ٢١٠

لاتجوز الصلاة اختيارا في مكان لا يستطيع المكلف فيه أن يأتي بأفعال الصلاة على الوجه الصحيح ، ومثال ذلك أن يكون المكان هابط السقف فلا يستطيع المصلي أن ينتصب في القيام أو يكون ضيقا فلا يقدر فيه على أن يركع أو يسجد على الوجه الواجب ، فلا يصح له ذلك إذا كان قادرا على أن يأتي بها على النحو المطلوب ، وإذا اضطر إلى الصلاة في ذلك المكان جاز له ذلك ووجب عليه أن يحافظ على الواجبات بقدر الامكان .

المسألة ٢١١

إذا كان الموضع يعرض الإنسان لقطع الصلاة وعدم التمكن من اتمامها كالموضع الذي يشتد فيه الزحام والمكان الذي يشتد فيه المطر أو الريح فيتمرض المكلف من أجل ذلك لابطال الصلاة وعدم التمكن من اتمامها ، فالظاهر أنه لا مانع من الصلاة في ذلك المكان برجاء الاتمام فإذا أتمها كذلك كانت صحيحة ، نعم الأحوط له أن لا يصلي فيه إذا كان مطمئنا بعدم التمكن من الاتمام .

الفصل العاشر

في موضع الجبهة في السجود

المسألة ٢١٢

يشترط في صحة الصلاة ظهارة موضع الجبهة في السجود من النجاسة ومن أي شيء حكم الشارع بنجاسته ، كالمتنجس ، أو بأن له حكم النجاسة ، كالرطوبة التي تخرج بعد البول أو بعد المتى وقبل الاستبراء منهما ، وكأحد أطراف الشبهة المحصورة وقد تقدم ذلك في أول فصل أحكام النجاسة ، وتقدم في المسألة المائة والسابعة والخمسين هناك بعض التفصيلات الأخرى عن ذلك فلتراجع المسألتان .

المسألة ٢١٣

يشترط في موضع الجبهة أن يكون من الأرض أو من نباتها غير

الماكول ولا الملبوس للانسان عادة ، فيجوز السجود على التراب والرمل والحصى والمدر والحجر وعلى الصخور وان كانت صلبة ملساء أو مرتفعة القيمة كالمرمر وحجر الرحي وغيرهما اذا صدق عليها اسم الأرض ، ويجوز على حجر الجص والنورة قبل احراقهما وعلى الطين الأرميني وطين الرأس ، ولا يجوز السجود على الذهب والفضة والمقيق والفيروزج . والقير والزفت والحديد وسائر المعادن ولا على البلور والزجاج وكل ماخرج عن اسم الأرض ، ولا يجوز على الأحوط . على حجر الجص والنورة بعد الاحراق ولا على الخزف والآجر كذلك .

المسألة ٢١٤

لايجوز السجود على ما ياكله الانسان عادة من نبات الأرض كالحنطة والأرز وسائر الحبوب والبقول والفواكه والثمار المأكولة وان لم يصل زمان أكلها أو احتاجت في أكلها الى مطبخ أو طحن وخبز أو عمل آخر ولا يجوز السجود على الجوز واللوز وأشباههما وان كان اللب المأكول منها مستورا بالقشور .

ويجوز السجود على ورق الشجر وعلى خشبه ولحاء ، وعلى سمف النخيل وجذعه وعلى قشور الفواكه والثمار بعد الانفصال اذا كانت القشور مما لا تؤكل عادة ، ويجوز السجود على قشور الأرز ونخالة الحنطة والشعير ، وعلى الحنظل والغرنوب وأمثالهما من الثمار التي لا تؤكل ، وعلى الأزهار والأوراد غير المأكولة ، وعلى نوى التمر ونوى الفواكه والبذور غير المأكولة أو الداخلة في ضمن العقاقير .

المسألة ٢١٥

لايجوز السجود على ورق العنب قبل ييسه ، ويشكل جواز السجود عليه بعد ييسه .

المسألة ٢١٦

يجوز السجود على النبات الذي ياكله الحيوان كالعشائش والتبن والقصيل والقت وأنواع المعلوقات ، ولا يترك الاحتياط باجتنب السجود

على عقاقير الأدوية كمنب الثعلب ولسان الثور والترياك وغيرها .
واجتناب السجود على ورق الشاي والقهوة ويجوز على التتن .

المسألة ٢١٧

إذا كان النبات مما يؤكل عادة في بعض البلاد دون بعض فالمدار على الغلبة في نوع البلاد فإن كان الغالب فيها أكله وجب اجتناب السجود عليه وإن كان الغالب فيها ترك أكله جاز السجود عليه وإن لم تحصل الغلبة لأحدهما أو لم تعلم فالأحوط الاجتناب .

المسألة ٢١٨

لايجوز السجود على النباتات التي تنبت على وجه الماء ولا على الرماد والفحم مما خرج عن اسم النبات بعد احتراقه .

المسألة ٢١٩

يجوز السجود على النباتات التي تؤكل عند الضرورة والمخمصة أو عند بعض الناس .

المسألة ٢٢٠

لايجوز السجود على ما يلبسه الانسان عادة من نبات الأرض كالقطن والكتان والقنب ، وإن احتاجت الى غزل ونسج ، بل وإن لم تبلغ أو أن ذلك على الأحوط إن لم يكن أقوى ، ويجوز السجود على خشبها وورقها وعلى قشور القطن بعد انفصاله .

المسألة ٢٢١

يجوز السجود على الخوص والليف وإن لبس في بعض أوقات الضرورة أو عند بعض الناس .

المسألة ٢٢٢

يجوز السجود على الخشب وإن اتخذ منه القبقاب ونحوه مما قد يلبس كالحداء أو صنع منه غمد السيف والخنجر ، فإنها لاتعد من

الملابس المتعارفة ، بل يجوز السجود على نفس القيقاب والنمد اذا كان من الخشب .

المسألة ٢٢٣

يجوز السجود على القرطاس اذا علم انه متخذ من غير المأكول ولا الملبوس ، واذا علم انه متخذ من أحدهما أو شك في ذلك فالأحوط اجتناب السجود عليه .

المسألة ٢٢٤

اذا منعه التقيّة من أن يسجد على ما يصح السجود عليه ، جاز له أن يسجد على أي شيء تتأدى به التقيّة ، فيصح له السجود على الصوف والوبر والثياب وغيرها مما لا يصح السجود عليه ، ولا تجب عليه إعادة صلاته وان أمكن له أن يعيدها في الوقت تامة الشرائط .

المسألة ٢٢٥

اذا لم يجد المصلي ما يصح السجود عليه ، أو لم يستطع السجود عليه لحر الرمضاء أو تراكم الثلج ونحو ذلك ، سجد على ثوبه القطن أو الكتان أو على القير أو القفر مخيراً بينها ، ولا يتعدى الى سائر المعادن ، فان لم يكن لديه شيء منها سجد على ظهر كفه .

المسألة ٢٢٦

اذا دخل المكلف في الصلاة وفقد في أثنائها ما يصح السجود عليه فان استطاع أن يحصل ما يسجد عليه وهو في صلاته ولو بالإشارة المفهمة لغيره أو الحركة غير المنافية للصلاة لزمه ذلك وأتم صلاته ، وان لم يمكنه ذلك ، فان كان الوقت واسماً وكان من الممكن له تحصيل ما يسجد عليه اذا هو قطع صلاته ، وجب عليه قطع الصلاة واستئنافها بعد تحصيل ما يسجد عليه وان كان غير متمكن من تحصيل ذلك في جميع الوقت أو كان الوقت ضيقاً وجب عليه أن يتم الصلاة ويسجد على ثوبه القطن أو الكتان أو على القير أو القفر كما تقدم في المسألة السابقة فان لم يجد شيئاً من ذلك سجد على ظهر كفه .

المسألة ٢٢٧

إذا اعتقد في شيء أنه مما يصح السجود عليه فسجد عليه في صلاته ثم علم بخلاف ذلك فإن كان علمه بالخلاف بعد رفع رأسه من السجود ، مضى في صلاته ، ووجب عليه اجتناب ذلك الشيء في بقية سجدياته ، وإن علم بالخلاف قبل أن يرفع رأسه من السجود ، ترك الذكر وجر جبهته الى ما يصح السجود عليه إذا أمكن له ذلك ، ثم أتى بالذكر وأتم الصلاة ، وإن لم يمكن جرى فيه التفصيل المذكور في المسألة المتقدمة ، فإن كان في سعة الوقت وأمكن له تحصيل ما يسجد عليه في الوقت ، قطع صلاته واستأنفها على ما يصح السجود عليه ، وإذا كان الوقت واسعا ولكنه لا يتمكن من تحصيل ما يسجد عليه في جميع الوقت أو كان الوقت ضيقا ، سجد على ثوبه من القطن أو الكتان أو على القير أو القفر ، فإن لم يجد ذلك سجد على ظهر كفه •

المسألة ٢٢٨

يشترط في موضع الجبهة أن يكون مما يمكن تمكين الجبهة عليه ، فلا يصح السجود على الوحل أو الرمل الناعم أو التراب الذي لا تتمكن الجبهة عليه عند السجود ، ولا على الطين إذا كان كذلك ، وإذا كان الطين مما يمكن تمكين الجبهة عليه صح السجود عليه ، فإذا لصق بالجبهة شيء منه وجبت إزالته للسجدة الثانية ، وكذلك إذا مكن جبهته على التراب وعلق بالجبهة منه ما يبعد حائلا فتجب إزالته للسجود اللاحق •

المسألة ٢٢٩

إذا لم يجد لسجوده إلا الشيء الذي لا يمكن الاعتماد عليه كالوحل والطين والرمل والتراب الناعمين سجد عليه بأن يضع جبهته ولا يمكنها •

المسألة ٢٣٠

إذا كان المكلف في أرض غمر وجهها الطين لمطر أو غيره ، ولم يجد مكانا جافا للصلاة فيه ، فإذا جلس أو سجد عليها تلطخت ثيابه وبدنه بطينها ، صلى قائما وركع ثم أوما للسجود أيماء ولم يجلس ، وتشهد وسلم وهو قائم •

والأحوط الاقتصار في ذلك على صورة لزوم الحرج أو الضرر من الجلوس على الطين ، فإذا لم يكن حرجيا ولا موجبا للضرر سجد على الأرض وجلس للتشهد •

وإذا جلس في صلاته وسجد على الطين ، وكان الجلوس والسجود عليه يوجبان الحرج أو الضرر الذي لا يحرم تحمله كانت صلاته صحيحة ولم تجب عليه اعادتها ، وإذا كانا يوجبان الضرر الذي يحرم تحمله ويجب دفعه كانت صلاته باطلة فتجب عليه اعادتها •

المسألة ٢٣١

أفضل ما يسجد عليه المكلف هو التربة الحسينية ، ففي الحديث عن الامام الصادق (ع) : ان السجود على تربة ابي عبدالله (ع) يخرق الحجب السبع ، وعنه (ع) السجود على طين قبر الحسين (ع) ينور الى الأرضين السبعة •

والسجود على الأرض أفضل من السجود على النبات ، ولعل السجود على تراب الأرض أفضل من السجود على الحجر •

المسألة ٢٣٢

إذا وضعت التربة الحسينية في مسجد أو مشهد أو في محل معد للصلاة فيه اختصت به فلا يجوز لأحد اخراجها منه الى مكان آخر وإن كان مساويا له أو أفضل منه ، إلا إذا علم بأنها قد وضعت لمطلق الانتفاع ، وإذا أخرجها أحد من موضعها كانت بحكم المنسوب ، فلا تصح الصلاة عليها لمن يعلم بأمرها ويجب ردها الى موضعها •

الفصل الحادي عشر

في ما يستحب وما يكره من الأمانة

المسألة ٢٣٣

لا يضر بصلاة الانسان أن يمر بين يديه وهو يصلي حيوان أو انسان ، ولا ينقص من فضلها شيء ، ولكن يستحب لمن أراد الصلاة في موضع

يكون فيه معرضاً للمرور بين يديه أن يجعل بين يديه سترة يتقي بها ،
ويكفي أن تكون السترة عصي أو سهما أو رمحا أو حجرا أو كومة تراب
أو أي شيء آخر ، أو يخط في الأرض بين يديه خطا .

المسألة ٢٣٤

تستحب الصلاة في المسجد وقد ورد الحث في ذلك عن أئمة الهدى (ع)،
واستفاضت أحاديثهم في بيان فضلها ، وقد ورد عنهم (ع) : أن الصلاة
في المسجد الجامع في البلد تعدل ثواب مائة صلاة في غير المسجد ، وأن
الصلاة في مسجد القبيلة تعدل ثواب خمس وعشرين صلاة ، وأن الصلاة
في مسجد السوق تعدل ثواب اثنتي عشرة صلاة .

المسألة ٢٣٥

يستحب للانسان أن يتخذ في بيته مسجدا يعده للصلاة فيه ، فيصلي
فيه نوافله وفرائضه حين يعرض له ما يمنعه من الخروج الى المساجد ،
ولا تلحق هذا المصلي أحكام المسجد الخاصة ولا يسقط معه استجاب
الخروج الى المساجد في الصلاة ، وفي الحديث عن الامام الصادق (ع) انه
قال لحريز بن عبدالله : اتخذ مسجدا في بيتك فاذا خفت شيئا فالبس
ثوبين غليظين من أغلظ ثيابك فصل فيهما ثم اجث على ركبتيك
فاصرخ الى الله وسله الجنة وتعوذ بالله من شر الذي تخافه ، واياك أن
يسمع الله منك كلمة بغي وان أعجبتك نفسك وعشيرتك .

ومن خواص هذا المصلي انه يستحب نقل المحتضر اليه اذا اشتد به
الفرع فانه يوجب التخفيف عنه .

المسألة ٢٣٦

أفضل المساجد هو المسجد الحرام ، ثم مسجد الرسول (ص) وقد
ورد في الحديث عن الامام ابي جعفر (ع) : من صلى في المسجد الحرام
صلاة مكتوبة قبل الله منه كل صلاة صلاها منذ يوم وجبت عليه الصلاة ،
وكل صلاة يصليها الى أن يموت ، وورد ان الصلاة فيه تعدل مائة ألف
صلاة ، وعن الامام الباقر (ع) صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة

ألف صلاة في غيره من المساجد ، وورد ان الصلاة في مسجد الرسول (ص) تعدل عشرة آلاف صلاة في ما سواه من المساجد وان الصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف صلاة في مسجد الرسول (ص) ، وورد غير ذلك ، وهذا الاختلاف منزل على اختلاف المصلين في مراتب اخلاصهم ، فكلما كان العبد اكثر اخلاصا كان عمله أفضل وكان لطف الله به اكبر .

ثم مسجد الكوفة والمسجد الأقصى ، والصلاة في كل واحد منهما تعدل ثواب ألف صلاة .

المسألة ٢٣٧

تستحب الصلاة في مشاهد الائمة المعصومين (ع) وخصوصا في مشهد علي وحائر الحسين (ع) ، وقد نقل عنهم (ع) : ان الصلاة عند علي (ع) بمائتي ألف صلاة ، وفي حديث زيارة الحسين (ع) : من صلى خلفه صلاة واحدة يريد بها الله لقي الله تعالى يوم يلقاه وعليه من النور ما ينشئ له كل شيء يراه .

المسألة ٢٣٨

صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها ، وعلى هذا فتكون صلاتها في البيت أفضل من أي مسجد تريد الخروج الى الصلاة فيه وان كان هو المسجد الحرام أو أحد المساجد المعظمة الأخرى ، أو أحد مشاهد المعصومين والمراد من بيتها هو البيت الذي تاوي اليه وان كانت مسافرة .

المسألة ٢٣٩

يستحب للانسان أن يفرق صلاته في أمكنة متعددة سواء كانت صلاته في مسجد أم في غيره فان كل بقعة تشهد للمصلي عليها يوم القيامة كما في الحديث .

المسألة ٢٤٠

يكراه لمن كان في جوار المسجد أن يصلي في غير المسجد ، فاذا صلى في غيره من غير علة كانت صلاته ناقصة الفضل غير كاملة ، لا بالاضافة

الى الصلاة في المسجد ، بل بالاضافة الى الصلاة في غير المسجد لغير جاره .
والظاهر أن الحكم لا يشمل من ترك الصلاة في المسجد ليصلي في
مسجد آخر ، وخصوصا اذا كانت الصلاة في المسجد الاخر افضل أو كان
يشتمل على خصوصية أخرى كصلاة الجماعة ونحوها .

المسألة ٢٤١

يكره هجر المسجد وتعطيله من الصلاة ، ففي الحديث عن ابي عبدالله
(ع) ثلاثة يشكون الى الله عزوجل : مسجد خراب لا يصلي فيه أهله
وعالم بين جهال ومصحف معلق قد وقع عليه الفبار لا يقرأ فيه .

المسألة ٢٤٢

يستحب السعي الى المساجد وكثرة التردد اليها ، فمن النبي (ص)
من مشى الى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوة خطاها حتى يرجع الى
منزله عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات ، وعن
الامام ابي عبدالله (ع) من مشى الى المسجد لم يضع رجلا على رطب ولا
يابس الا سبحت له الأرض الى الأرضين السابعة .

المسألة ٢٤٣

تكره الصلاة في الحمام حتى المسلخ منه ، وتخف الكراهة اذا كان
نظيفا ، ولا كراهة في الصلاة على سطحه .

المسألة ٢٤٤

تكره الصلاة في المذبة ، وفي بيت الغائط ، وعلى السطح الذي يتخذ
مبالا ، وفي المجزرة ، وهي المكان الذي يتخذ لذبح الحيوانات أو نحوها .

المسألة ٢٤٥

تكره الصلاة في معاطن الأبل وهي مباركها ، وفي مرايض البقر ،
وتخف الكراهة اذا كنست ورشت قبل الصلاة فيها ، وينبغي انتظار
يبس الموضع ، ويكره في مرابط الخيل والبغال والحمير .

المسألة ٢٤٦

تكره الصلاة في بيت فيه خمر أو مسكر وان لم يكن البيت معدا لذلك ، أو كان المسكر محصورا في آنية ونحوها .

المسألة ٢٤٧

تكره الصلاة في بيت المجوسي وان لم يكن ملكا له ولم يكن حاضرا وقت الصلاة وإذا رش بالماء وجف زالت الكراهة عن الصلاة فيه ، وتكره الصلاة في بيت فيه مجوسي حاضر وان لم يكن البيت ملكا له .

المسألة ٢٤٨

تكره الصلاة في قرى النمل والمواضع التي تسكنها وان لم يكن فيها نمل ظاهر حال الصلاة ، وتكره في مجاري الماء وان لم يجر فيها بالفعل ، ولا تكره الصلاة على سقف أو بناء يجري تحته نهر أو عين أو ساقية .

المسألة ٢٤٩

تكره الصلاة على الأرض السبخة وهي التي يعلو وجه الأرض ما يشبه الملح ، وانما تكون الصلاة مكروهة عليها اذا كان السبخ الموجود على وجهها لا يمنع من تمكين الجبهة على الأرض بالمقدار الواجب في السجود ، واذا كان مانعا من ذلك كانت الصلاة باطلة كما تقدم نظائره في المسألة المائتين والثامنة والعشرين ، واذا كان السبخ لا يمنع من ذلك ولكنه يمنع من قرار الجبهة في السجود على الوجه الكامل كانت الصلاة مكروهة ، فاذا سوى المصلي الأرض بيده أو بجبهته حتى استقرت على الأرض زالت الكراهة .

المسألة ٢٥٠

تكره الصلاة على الثلج والجمد ، وهذا اذا لم يكن مانعا من صدق السجود على الأرض ، فاذا كثر الثلج وتراكم حتى أصبح السجود عليه لا يمد سجودا على الأرض في نظر اهل العرف كانت الصلاة باطلة ، واذا لم يجد المصلي شيئا مما يصح السجود عليه وجب ان يسجد على ثوبه

القلطن أو الكتان أو على القير أو القفر ، فإن لم يجد ذلك سجد على ظهر كفه كما ذكرنا في المسألة المائتين والخامسة والعشرين •

المسألة ٢٥١

تكره الصلاة في الطرق والجواد سواء كانت في البلاد أم في خارجها ، وسواء كانت مشغولة بالمارة حين صلاة الانسان فيها أم لا ، وإذا أضرت الصلاة بالمارة حرمت بل الأحوط اعادتها •

المسألة ٢٥٢

تكره الصلاة وفي قبلة المصلي نار مضرمة أو سراج موقد ، ولا كراهة في أن تكون أمامه مصابيح كهربائية •

وتكره صلاته وأمامه تمثال لذي روح سواء كان التمثال مجسما أم منقوشا ، وتزول الكراهة اذا سترت الصورة بثوب ونحوه ، ولا كراهة اذا كانت الصورة على يمين المصلي أو عن شماله أو من خلفه أو تحت قدمه • وتكره الصلاة وبين يديه مصحف مفتوح أو كتاب مفتوح أو نقش ينظر فيه •

المسألة ٢٥٣

تكره الصلاة وأمام المصلي عذرة ، أو يكون في قبلته حائط ينز من كنيف أو من بالوعة يبال فيها ، وتزول الكراهة بستر موضع النز •

المسألة ٢٥٤

تكره الصلاة في المقبرة وان لم يصل على شيء من القبور ولم يكن أمامه شيء منها ، وتكره الصلاة على قبر من غير فرق بين أن يأتي المصلي بجميع أفعال صلاته على القبر أو ببعضها ، كما اذا سجد أو قام في صلاته على القبر ، ولا تشمل ما اذا كان الميت مدفونا في أرض الحجرة وصلى الانسان على سطحها ، وتكره الصلاة وأمام المصلي قبر وترتفع الكراهة بوجود حائل بين المصلي والقبر كجدار ونحوه ، والمدار في الحائل أن لا يمد المصلي معه مستقبلا للقبر •

وتكره الصلاة بين قبرين أو أكثر ، وترتفع الكراهة بوجود حائل بين القبرين ، فإذا كان القبران عن يمين المصلي ويساره كفى في رفع الكراهة أن يجعل حائلا بينه وبين أحد القبرين ، وإذا كان أحد القبرين أمامه والآخر خلفه ، وضع الحائل أمامه فيكون رافعا لكراهة الصلاة بين القبرين ولكراهة الصلاة خلف القبر . وإذا كانت القبور التي يصلي بينها أربعة كفى حائلان يضع أحدهما بين اليمين واليسار والثاني من أمام كما تقدم .

وترتفع الكراهة أيضا في الصلاة بين القبرين أو أكثر ببعد عشرة أذرع عن كل قبر منها ، فإذا كانا عن يمينه ويساره احتاج الى بعد عشرة أذرع من اليمين وعشرة أذرع من اليسار ، وكذلك إذا كانا من الامام والخلف ، وإذا كانت القبور من الجهات الأربع احتاج الى بعد عشرة أذرع من كل جهة .

المسألة ٢٥٥

ينبغي التنزه عن بيت فيه كلب غير كلب الصيد أن يصلي فيه ، وعن بيت فيه جنب وان يصلي وأمامه سيف أو سلاح من حديد ، أو يصلي على بيدر من حنطة أو شعير .

الفصل الثاني عشر

في بعض أحكام المسجد

المسألة ٢٥٦

يستحب بناء المسجد وقد استفاضت الأحاديث عن المعصومين (ع) في بيان فضل ذلك والحث عليه ، وقد تكرر عنهم (ع) ان من بنى مسجدا بنى الله له بيتا في الجنة .

المسألة ٢٥٧

يكفى في تحقق المسجدية أن يبني الموضع بقصد كونه مسجدا ثم يصلي فيه شخص واحد بأذن الباني وبقصد التسلم والقبض ، فإذا تم

ذلك تحققت وقفيته وجرت له أحكام المسجد وان كان الأحوط اجراء صيغة الوقف فيقول مالك الموضع أو وكيله وقفته مسجدا قربة الى الله تعالى .

المسألة ٢٥٨

يجوز لباني المسجد أو واقفه أن يعمم المسجدية على جميع الموضع أو يخصصها ببعض اجزائه كما يشاء ، فله أن يجعل الأرض والبناء والسطح مسجدا ، وله أن يجعل الأرض وحدها مسجدا دون البناء ، أو يجعل الأرض والبناء مسجدا دون السطح ، أو يجعل السطح مسجدا دون الأرض والبناء ، أو يجعل بعض الغرف دون بعض ، وله أن يبني الموضع طبقتين مثلا ويجعل الجميع مسجدا أو يجعل بعضه دون بعض حسب مايعين في جعله وقصده ، فاذا جعل ذلك وتم الوقف لم يجز التبديل والاستثناء بعد ذلك .

المسألة ٢٥٩

يشكل أن يجعل الموضع مسجدا خاصا بطائفة من المسلمين دون طائفة ، بل يمنع ذلك ، نعم يصح أن يقف الموضع مصلى لطائفة منهم ، فيختص بتلك الطائفة ، ولا تجري عليه أحكام المسجد .

المسألة ٢٦٠

يجوز نقض بناء المسجد اذا أشرف على الانهدام وتجديد بنائه ، ويجوز نقض بنائه لتوسعته مع حاجة المصلين الى ذلك وان لم يكن خرابا ولم يشرف على الانهدام ، بل يجوز ذلك اذا اقتضته مصلحة معلومة الأهمية أو دفع مفسدة معلومة الأهمية كذلك ويجوز فتح أبواب ومنافذ جديدة للمسجد وايجاد أخرى اذا اقتضت المصلحة ذلك .

المسألة ٢٦١

تحرم زخرفة المسجد على الأحوط وهي تزيينه بالذهب ، ويحرم على الأحوط نقشه بصور ذوات الأرواح ، ولا يحرم تزيينه بكتابة الآيات والأحاديث على جدرانه .

المسألة ٢٦٢

لا يخرج الموضع عن المسجدية وان خربت عمارته وذهبت عنه آثار المسجدية ، ولا تسقط عنه أحكامها ، فلا يجوز تنجيسه ويحرم هتكه ، ولا يجوز بيعه ولا ادخاله في الملك او في الطريق بعوض او بدون عوض ، ولا يجوز بيع آلاته وأجزائه كأخشابه وحجارته وحديدته بل يجب صرف أعيانها في تعميره ان أمكن ، فان لم يمكن ذلك لكون المسجد غير قابل للتعمير ، أو لكونه معمورا ومستغنيا عنها ، وجب صرف أعيانها في تعمير مسجد آخر ، وان لم يمكن ذلك جاز بيعها وصرف قيمتها في تعمير المسجد نفسه ، فان لم يمكن ذلك صرفت القيمة في تعمير مسجد آخر .

المسألة ٢٦٣

يحرم تنجيس المسجد وتنجيس شيء من أجزائه أو أدواته ، ويجب تطهيره من النجاسة اذا تنجس بفعله أو بفعل غيره ، وقد فصلنا أحكام ذلك وفروضه في المسألة المائة والخامسة والسبعين من كتاب الطهارة والمسائل التي بعدها ، فلتراجع .

المسألة ٢٦٤

لا يجوز تمكين اليهود والنصارى وغيرهم من أصناف الكفار من دخول المساجد وان لم يتلوث المسجد بنجاستهم .

المسألة ٢٦٥

يجوز أن يجعل موضع الكنيف مسجدا بعد أن تطم نجاسته ورطوباته بتراب طاهر ، وكذلك الأمكنة الأخرى التي تكون فيها النجاسات ، والأحوط استحبابا أن تزال أعيان النجاسة عن الموضع أولا قبل أن يطم بالتراب ، واذا كان في الموضع ماء نجس تسري نجاسته الى التراب الطاهر الذي يوضع عليه فلا بد من نزح الماء أولا أو تجفيفه قبل طمه بالتراب .

المسألة ٢٦٦

يحرم اخراج العصي من المسجد اذا كان من أجزاء المسجد أو من

الموقوفات عليه وإذا أخرجه وجب رده اليه مع الامكان ، ويجوز اخراجه اذا كان من القمامة والأوساخ التي تكون فيه ، كما اذا كانت الأرض مفروشة بالكاشاني أو الحجر ووقع فيه بعض الحصى ولا بأس باخراج التراب الزائد مما يعد من القمامة والكناسة وان كانت أرض المسجد من التراب .

المسألة ٢٦٧

يحرم دفن الميت في أرض المسجد وان علم بأنه لا يلوث أرض المسجد اذا دفن فيها .

المسألة ٢٦٨

يستحب أن تجعل مواضع التطهير على أبواب المساجد سواء كانت للتطهير من الحدث أم كانت لقذف النجاسة وللتطهير منها ، وإذا كانت من الثاني فيجب التوقي عن سراية النجاسة الى جدران المسجد وأرضه .

المسألة ٢٦٩

يستحب كنس المسجد واخراج القمامة منه ويتأكد ذلك في يوم الخميس وليلة الجمعة ، ويستحب الاسراج فيه ليلا ، من غير فرق بين أوقات الصلاة وغيرها ووجود المصلين وعدمهم وحاجة المسجد الى الانارة وعدمها فان ذلك من تعظيم شعائر الله .

المسألة ٢٧٠

يستحب السبق الى دخول المسجد وإطالة المكث فيه ، ففي الحديث : أحب البقاع الى الله عز وجل المساجد ، وأحب أهلها الى الله أولهم دخولا وآخرهم خروجاً منها ، ويستحب التطيب ولبس الثياب الفاخرة عند التوجه الى المسجد .

المسألة ٢٧١

يستحب للانسان أن يقدم رجله اليمنى عند دخوله المسجد ، وأن يقدم رجله اليسرى عند خروجه منه وأن يصلي على النبي (ص) عند دخوله ، ويقول : اللهم اغفر لي ذنوبي ، وافتح لي أبواب رحمتك ،

وأن يصلي على النبي (ص) عند خروجه ويقول : اللهم اغفر لي ذنوبي
وافتح لي أبواب فضلك ، وأن يتعاهد نعليه قبل دخوله المسجد حذرا
من وجود النجاسة فيهما •

المسألة ٢٧٢

يستحب لمن دخل المسجد أن يكون على طهارة وأن يستقبل القبلة
بعد دخوله وأن يبسم ويحمد الله ويصلي على النبي (ص) ويدعو بما
أحب ، وأن يصلي صلاة التحية وهي ركعتان وتتأدى الوظيفة بأن يصلي
صلاة أخرى واجبة أو مندوبة ، ادائية أو قضائية •

المسألة ٢٧٣

يكراه أن ترفع المنارة أكثر من سطح المسجد ، وأن تجعل للمساجد
شرافات ومعاريب والظاهر أن المعاريب التي يكره اتخاذها في المساجد
هي المقاصير التي أحدثها أئمة الجور •

المسألة ٢٧٤

يكراه الاستطراق في المساجد ، إلا أن يصلي المستطرق فيها ركعتين ،
ويكره التنغم والتنخع والبصاق في المسجد ، والنوم فيه إلا عند الضرورة ،
ويكره الحذف بالحصى ، والسؤال عن الضالة وقراءة الشعر إلا إذا كان
في دعاء أو موعظة أو حكمة أو رثاء للمعصومين (ع) •

المسألة ٢٧٥

يكراه رفع الصوت في المساجد إلا في الأذان والصلاة وخطبة الجمعة
وامثال ذلك من العبادات التي جرت سيرة المتشرعة على الاتيان بها في
المساجد كقراءة القرآن ومراشي أهل البيت (ع) والمواظع والتدريس •

المسألة ٢٧٦

يكراه فيها البيع والشراء وغيرهما من المعامضات ، وعمل الصنائع
والتكلم في أمور الدنيا ، ويكره تمكين الصبيان والمجانين من دخولها ،
وسل السيف فيها وتعليقه في القبلة وإن لم يكن مسلولا •

المسألة ٢٧٧

يكراه لمن أكل الثوم أو البصل أو غيرهما مما تكون له رائحة مؤذية أن يدخل المسجد مادامت الرائحة موجودة ، ويكره أن تكشف فيه المورة أو السرة أو الفخذ أو الركبة وإن لم يوجد فيها ناظر أو أمن من إطلاعه .

المسألة ٢٧٨

تقدم في المسألة المائتين والثامنة والثلاثين أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد الذي تريد الخروج إليه .

المسألة ٢٧٩

المذكور في الأدلة أن الإعلان في الفرائض أفضل من السر فيها ، وإن الأسرار في النوافل أفضل من العلن فيها ، وليس معنى ذلك أن صلاة النوافل في المنازل أفضل من صلاتها في المساجد ، فقد يكون السر في المساجد وقد تكون العلانية في المنزل .

فإذا صلى الإنسان الفريضة في المسجد علانية نال كلتا الخصوصيةين من الفضل في الفريضة ، وإذا صلاها في المسجد سرا أو صلاها في المنزل علانية نال إحدى الخصوصيةين من الفضل ، وفاتته الأخرى .

وكذلك إذا صلى النافلة في المسجد سرا نال كلتا الخصوصيةين من الفضل في نافلته ، وإذا صلاها في المسجد علانية أو صلاها في المنزل سرا نال إحدى الخصوصيةين من الفضل في نافلته وفاتته الأخرى .

الفصل الثالث عشر

في الإذان والاقامة

المسألة ٢٨٠

يستحب الإذان والاقامة في الفرائض اليومية استحباباً مؤكداً ، سواء كانت الفريضة أداء أم قضاء وجماعة أم فرادى ، ومقصورة أم تامة ، وسواء كان المصلي رجلاً أم امرأة ، وهما في صلاة الجماعة أشد

تأكيدا من الفرادى ، وفي صلاة المغرب والفجر أشد تأكيداً من غيرهما من الفرائض ، وفي صلاة الحضر أشد تأكيداً من صلاة السفر ، وعلى الرجال أشد تأكيداً من النساء والتأكيد في الإقامة أشد ، بل الأحوط عدم تركها لغير الضرورة ، وفي تركها بل وفي ترك الأذان حرمان من ثواب جزيل .

المسألة ٢٨١

لا يشرع الأذان ولا الإقامة في غير الفرائض اليومية من الصلوات سواء كانت واجبة أم مندوبة ، نعم يستحب في صلاة العيدين أن يقول المؤذن : الصلاة ، ثلاث مرات ، وفي تمديتها الى غيرها من الفرائض اشكال .

المسألة ٢٨٢

الأذان على قسمين ، الأول : أذان الاعلام بدخول الوقت ، وقد تكثرت الروايات بذكر فضله والحث عليه ، فعن الرسول (ص) : المؤذنون امناء المؤمنين على صلاتهم وصومهم ولحومهم ودمائهم ، لا يسألون الله عز وجل شيئاً الا أعطاهم ولا يشفعون في شيء الا شفّعوا ، ويعتبر في هذا انقسم أن يكون في أول الوقت .

الثاني : أذان الصلاة ، وهو متصل بها وان أتى المكلف بها في آخر الوقت ، بل وان أتى بها قضاء بعد الوقت ، وقد ورد عن ابي عبد الله (ع) : اذا أنت أذنت وأقمت صلى خلفك صفان من الملائكة وان أقمت إقامة بغير أذان صلى خلفك صف واحد ، ويعتبر في أذان الصلاة قصد القرية وكذلك في أذان الاعلام على الأحوط .

المسألة ٢٨٣

الأذان سواء كان للاعلام أم للصلاة ، ثمانية عشر فصلاً ، فيقول المؤذن : الله أكبر (أربع مرات) ، أشهد ان لا اله الا الله (مرتين) ، أشهد ان محمداً رسول الله (مرتين) ، حي على الصلاة (مرتين) حي على الفلاح (مرتين) حي على خير العمل (مرتين) الله أكبر (مرتين) لا اله الا الله (مرتين) .

والاقامة سبعة عشر فصلا ، فيقول : الله أكبر (مرتين) ويأتي بكل واحدة من الشهادتين ، ومن الحيعلات الثلاث (مرتين ، مرتين) ، ثم يقول قد قامت الصلاة (مرتين) الله أكبر (مرتين) لا اله الا الله (مرة واحدة) .

المسألة ٢٨٤

الشهادة لعلي (ع) بالولاية وبأمرة المؤمنين ليست من فصول الأذان ولا من فصول الاقامة ، ولا بأس بالأتیان بها على وجه الاستحباب العام ، وتستحب الصلاة على محمد وآله عند ذكر اسمه الشريف .

المسألة ٢٨٥

يجوز للمسافر أن يأتي بفصول الأذان والاقامة مرة مرة من غير تكرار ، ويجوز للمسافر وللمستعجل وإن لم يكن مسافرا أن يكتفي بالاقامة وحدها من غير أذان ويأتي بها تامة .

المسألة ٢٨٦

يستحب أن ينطق بفصول الأذان والاقامة ساكنة الأواخر ، وأن يتأنى في الأذان ويطيل الوقوف على فصوله ، وأن يسرع في الاقامة مع الوقف القصير على السكون في آخر الفصل ، وعليه أن يلاحظ أن اسرعه لا يغير حركة ولا يبدل حرفا .

وإذا أتى بأخر الفصل من الأذان أو الاقامة متحركا وجب عليه أن يراعي قواعد اللغة في النطق بالحركة وفي وصل آخر الفصل بما بعده فلا يقف على حركة ولا يصل على غير القاعدة .

الفصل الرابع عشر

في شرائط الأذان والاقامة وأحكامهما

المسألة ٢٨٧

يشترط في الأذان والاقامة عدة أمور .

أحدها : النية كسائر العبادات ، فلا بد منها في ابتداء العمل ، ولا بد

فيها من قصد القرية ولا بد من استدامتها حكما حتى يتم العمل .

والمراد باستدامة النية حكما أن يكون الاتيان بجميع أجزاء العمل ناشئا عن نيته الأولى للفعل وعن قصد القرية فيه ، فلا يصح الأذان ولا الإقامة إذا أخل بذلك ، وكذلك في أذان الاعلام على الأحوط .

المسألة ٢٨٨

إذا قصد التقرب في الأذان ثم أخل به في الأثناء حتى أتمه بطل أذانه ، وإذا رجع الى قصد القرية فيه ، فإن فاتت الموالاة بين الفصول بطل عمله كذلك وإن لم تفت الموالاة أعاد الفصول التي أتى بها بغير قصد القرية ، فإذا فعل ذلك كان أذانه صحيحا وكذلك الحكم في الإقامة .

المسألة ٢٨٩

يعتبر تعيين الصلاة التي يؤذن لها أو يقيم إذا كانت متعددة ، ومثال ذلك أن تكون عليه صلاة حاضرة وصلاة فائتة فإذا أراد الأذان أو الإقامة فلا بد وأن يعين أن أذانه أو اقامته لأي الصلاتين وإذا لم يعين صلاته لم يكفه أذانه ولا اقامته لأحدهما .

وإذا قصد بأذانه أو اقامته صلاة معينة ثم أراد أن يصلي بهما صلاة أخرى لم يكفه ذلك وعليه أعادتهما .

المسألة ٢٩٠

الثاني من شرائط الأذان والإقامة : العقل والإيمان ، فلا يصح أذان المجنون ولا اقامته ولا أذان غير المؤمن ولا اقامته ، ولا تكفيان لغيرهما جماعة ولا فرادى ، بل ولا تكفيان لصلاتهما ، فإذا أفاق المجنون أو استبصر المخالف بعد الأذان والإقامة فعليهما الاستيناف . ويكفي أذان الصبي المميز وقيامته لصلاة نفسه ، والأحوط عدم الاكتفاء بإقامته لغيره جماعة ولا فرادى .

المسألة ٢٩١

يشترط في أذان الاعلام ان يكون المؤذن رجلا فلا يصح أذان المرأة ، ولا يصح كذلك أذان المرأة ولا اقامتها لصلاة الجماعة للرجال إذا كانوا

جميعا أو بعضهم أجنب عنها ، بل ولا يترك لاحتياط بعدم الاكتفاء بأذانها واقامتها لجماعتهم اذا كانوا جميعا من معارمها ، ولا يترك الاحتياط بعدم اكتفاء الرجل بسماع أذانها أو اقامتها ، وان لم يكن أذانها ولا سماع الرجل لها على الوجه المحرم .

ويكتفى بأذانها واقامتها لجماعة النساء ، وللمرأة الأخرى اذا سمعت أذانها واقامتها على ماسياتي بيانه .

المسألة ٢٩٢

الثالث من شرائط الأذان والاقامة الترتيب بينهما ، فيجب تقديم الأذان بجميع فصوله على الاقامة بجميع فصولها ، ويجب الترتيب بين فصول الأذان على الوجه المتقدم وبين فصول الاقامة كذلك ، فاذا قدم الاقامة على الأذان عامدا أو جاهلا أو ساهيا فعليه اعادتها بعد الأذان .

واذا خالف الترتيب في فصول الأذان فقدم ما هو متأخر منها ، فعليه أن يرجع الى الفصل الذي أخره عن موضعه فيأتي به وبما بعده على الترتيب الصحيح ، واذا كان قد أتى بالفصل متأخرا عن موضعه أتى بما بعده على ما يوافق الترتيب ، واذا حصل بسبب ذلك فصل طويل يخل بالموالاة بين الفصول أعاد الأذان كله ، سواء كان عامدا أم جاهلا أم ساهيا وكذلك الحكم في فصول الاقامة .

المسألة ٢٩٣

الرابع من شرائطهما : الموالاة بين الأذان والاقامة ، وما بين كل فصل من الأذان ولاحقه ، وما بين كل فصل من الاقامة ولاحقه كذلك ، وما بينهما وبين الصلاة على وجه تحصل لهما الصورة المجمولة لهما في الشريعة وفي صرف المشرعة ، فاذا وقع ما بينهما فصل طويل يخل بذلك كان مبطلا .

المسألة ٢٩٤

الخامس من شرائطهما أن ينطلق بكل فصل من فصولهما على النهج العربي الصحيح ، فلا يصح الأذان ولا الاقامة اذا أبدل حرفا بحرف ،

بل ولا حركة بحركة ، أو زاد في الكلمة حرفا أو نقص ، ولا تكفي الترجمة الى لغة أخرى .

المسألة ٢٩٥

السادس من شرائطهما الوقت ، فلا يكتفي بالأذان ولا الإقامة قبل دخول الوقت ، سواء كان عامدا أم لا حتى اذا دخل عليه الوقت وهو في أثنائهما .

نعم يجوز تقديم أذان الاعلام قبل طلوع الفجر اذا كان المقصود منه الاعلام بقرب طلوع الفجر ، ولا يصح اذا كان المقصود الاعلام بدخول الوقت ، والأحوط إعادة الأذان بعد دخوله .

المسألة ٢٩٦

السابع يشترط في الإقامة أن يكون المقيم متطهرا من الحدث ، وأن يكون قائما ، بل ويمتبر فيها أن يكون مستقبلا للقبلة على الأحوط ، ولا يشترط شيء من ذلك في الأذان ، نعم يستحب أن يكون المؤذن متطهرا قائما مستقبلا حال أذانه .

المسألة ٢٩٧

اذا أحدث في أثناء الأذان لم يبطل أذانه ، وتستحب له إعادة الأذان بعد الطهارة واذا أحدث في أثناء الإقامة تطهر وأعاد الإقامة .

المسألة ٢٩٨

اذا نام في أثناء أذانه أو جن أو أغمي عليه ثم أفاق ، فان فاتت الموالاة بين الفصول أعاد الأذان وان لم تفت الموالاة جاز له أن يتم الأذان ويكتفي به ، واذا نام في أثناء الإقامة أو جن أو أغمي عليه ثم أفاق فالأحوط إعادة الإقامة بل يتعين ذلك في النوم .

المسألة ٢٩٩

اذا أذن أو أقام بقصد الصلاة منفردا ، ثم حضر معه من يأتى به قبل دخوله في الصلاة استحب له إعادة الأذان والإقامة ، واذا اتهم به بعد دخوله في الصلاة أتمها ولا شيء عليه .

المسألة ٣٠٠

لا فرق بين أذان الاعلام وغيره في وجوب مراعاة النهج العربي الصحيح واجتناب اللحن فيه .

المسألة ٣٠١

إذا ترك الأذان وأقام للصلاة ، ثم بداله أن يؤذن للصلاة فعليه أن يعيد الإقامة بعد الأذان .

المسألة ٣٠٢

يسقط الأذان عن المكلف في عدة مواضع .

(الأول) : إذا صلى المكلف الظهر في الموقف بعرفة ، وأراد أن يجمع بينها وبين العصر سقط عنه أذان العصر ، والأقرب أن سقوط الأذان هنا عزيمة ، فلا يجوز له أن يؤذن لصلاة العصر ، وإذا فرق بين الفريضتين أذن للعصر .

(الثاني) : إذا صلى المغرب ليلة المزدلفة وأراد أن يجمع بينها وبين العشاء سقط عنه أذان العشاء وسقوطه عزيمة كذلك ، فلا يجوز له أن يأتي بالأذان ، وإذا فرق بين الفريضتين أذن للعشاء .

(الثالث) : إذا صلى الجمعة أو الظهر في يوم الجمعة ، وأراد أن يجمع بينها وبين العصر سقط عنه أذان العصر ، والأحوط له تركه ، وإذا فرق بين الفريضتين لم يسقط أذان العصر .

(الرابع) : إذا صلت المستحاضة صلاة الظهر أو المغرب وكان حكمها أن تجمع بين الفريضتين سقط عنها الأذان للعصر والعشاء ، وسقوطها رخصة على الأقوى ، فإذا أذنت لصلاة العصر فعليها أن تغتسل لها ولا تكتفي بغسل واحد للفريضتين ، وكذلك في المغرب والعشاء .

(الخامس) : المسلول إذا كان ممن يجوز له أن يجمع بين الظهرين أو العشاءين بوضوء واحد كما ذكرنا في المسألة الأربعمئة والسابعة والعشرين من كتاب الطهارة ، فإذا جمع بينهما سقط عنه أذان الفريضة

الثانية ، وسقوطه على سبيل الرخصة ، وإذا أذن للفريضة الثانية لم يكفه وضوء واحد للفريضتين ، فلا بد له من الوضوء للفريضة الثانية .

المسألة ٣٠٣

لا يختص سقوط الأذان بهذه المواضع المذكورة ، بل يسقط في كل مورد جمع فيه المكلف بين الفريضتين أو الفرائض ، فيؤذن ويقيم للصلاة الأولى ، ثم يقيم للثانية ، وهكذا إذا كانت أكثر من ذلك كما في قضاء الفوائت المتعددة ، سواء كان الجمع بين الفريضتين مستجبا أم مباحا .

المسألة ٣٠٤

يحصل التفريق بين الفريضتين بطول الزمان بينهما وإن لم يكن مشغولا بتعقيب ونحوه ، ويحصل باللاتيان بالتأخلة بينهما ، بل لعله يحصل بمطلق التطوع بين الفريضتين وإن لم يكن من الرواتب .

المسألة ٣٠٥

يسقط الأذان والاقامة عن المكلف في مواضع :

(الأول) : من يريد الدخول في صلاة جماعة قد أذنوا لها وأقاموا ، ولم يسمع هو أذانها ولا إقامتها ، فيدخل مع الإمام في الصلاة من غير أذان ولا إقامة ، سواء كان دخوله معه في أول الصلاة أم في أثنائها .

المسألة ٣٠٦

(الثاني) : من يدخل المسجد للصلاة فيه ، وقد أقيمت في المسجد صلاة جماعة ، سواء دخل المسجد في حال اشتغالهم بالصلاة أم بعد فراغهم منها وقبل تفرق صفوفهم ، فيسقط عنه الأذان والاقامة لصلاته ، سواء أراد الصلاة منفردا أم جماعة ، وسواء كان إماما في الجماعة الجديدة أم مأموما .

والأقوى أن سقوط الأذان والاقامة عنه عزيمة إذا كان الموضع مسجدا ، فلا يجوز له أن يأتي بهما وإنما تترتب هذه الأحكام مع اجتماع الشرائط التي نذكرها في المسائل الآتية .

المسألة ٣٠٧

يشترط في ترتب الأحكام المذكورة في المسألة المتقدمة .

أولا : أن تكون صلاة المكلف وصلاة الجماعة المقامة في المسجد متعدتين في المكان عرفا ، فإذا كانت أحدهما في المسجد والآخرى على سطحه لم يسقط الأذان والاقامة عن المكلف في صلاته ، وكذلك إذا كانتا متباعدتين في المكان كثيرا .

وثانيا : أن تكون صلاة الجماعة المقامة في المسجد بأذان واقامة ، فلا يسقط الأذان والاقامة عن المكلف في صلاته إذا كانت صلاة الجماعة بغير أذان ولا اقامة ، كما إذا اكتفوا بسماعهما من الغير ، أو سقط الأذان والاقامة عنهم بسبب دخولهم على جماعة سابقة عليهم .

وثالثا : أن تكون صلاة الجماعة السابقة صحيحة ، فلا يسقط الأذان والاقامة عن المكلف إذا كانت صلاة الجماعة قبله باطلة ، كما إذا كان المأمومون فيها يعلمون بفسق الإمام أو كانت باطلة بسبب آخر .

المسألة ٣٠٨

إذا كانت صلاة المكلف قضاء عن نفسه أو غيره ، أشكل الحكم بسقوط الأذان والاقامة عنه وإن كانت صلاة الجماعة قبله أدائية ، فلا يترك الاحتياط بأن يأتي بهما برجاء المطلوبية ، وكذلك إذا كانت صلاة الجماعة قضائية ، سواء كانت صلاة المكلف أدائية أم قضائية ، فيأتي بالأذان والاقامة في صلاته برجاء المطلوبية .

المسألة ٣٠٩

إذا دخل المكلف المسجد لصلاة المغرب فرأى الجماعة بعد فراغها من صلاة العصر قبل أن تتفرق صفوفها أشكل الحكم بالسقوط أيضا ، فلا يترك الاحتياط بالأذان والاقامة برجاء المطلوبية كما تقدم .

المسألة ٣١٠

إذا أقيمت صلاة الجماعة في مكان آخر غير المسجد ودخل المكلف فوجدهم قد فرغوا من الصلاة ولم تتفرق صفوفهم ، فإن كان دخوله

الى المكان بقصد الأيتمام ، سقط عنه الأذان والاقامة اذا صلى في ذلك المكان كما في المسجد ، وان كان قد دخله لايقصد الأيتمام لم يسقط عنه الأذان والاقامة في صلاته ، وهذا هو الفارق الأول بين المسجد وغيره ، والفارق الثاني أن السقوط هنا رخصة لاعزيمة ، فيجوز له أن يؤذن ويقيم لصلاته بخلاف السقوط في المسجد كما تقدم .

المسألة ٣١١

اذا شك المكلف في تفرق صفوف الجماعة عند دخوله المسجد أم لا فالأحوط له أن يأتي بالأذان والاقامة لصلاته برجاء المطلوبية ، وكذلك اذا شك في أن مكان صلاته ومكان صلاة الجماعة متحد عرفاً أم لا ، أو شك في أن الجماعة قبله أذنوا وأقاموا أم لا ، فيأتي بالأذان والاقامة لصلاته برجاء المطلوبية ، واذا شك في صحة صلاتهم حملها على الصحة .

المسألة ٣١٢

الثالث من مواضع سقوط الأذان والاقامة : أن يسمع المكلف أذان غيره واقامته لصلاته فانه يكتفي بما سمع ، فاذا سمع الأذان والاقامة كليهما اكتفى بهما ولم يؤذن لصلاته ولم يقم ، واذا سمع الأذان وحده اكتفى به عن الأذان لصلاته وأتى بالاقامة وحدها ، ثم صلى ، واذا سمع الاقامة وحدها فله أن يكتفي بها عن الاقامة ويدخل في صلاته ، واذا أذن لصلاته فعليه أن يأتي بالاقامة بعده لفوات الترتيب .

المسألة ٣١٣

لا فرق في الأذان والاقامة المسموعين بين أن يكونا لصلاة منفرد أم لجماعة ولا فرق في السامع أيضاً فيكتفي بما سمع لصلاته سواء كان اماماً أم مأموماً أم منفرداً ، ولا فرق بين السماع والاستماع .

المسألة ٣١٤

الأحوط الاكتفاء بما سمع ، فلا يؤذن ولا يقيم لصلاته اذا سمعها ، واذا أراد الاتيان بهما مع سماعهما ، فالأحوط أن يأتي بهما برجاء المطلوبية لاحتمال كون السقوط عزيمة .

المسألة ٣١٥

انما يكتفي المكلف بما سمع من الأذان أو الإقامة اذا كان ماسمعه تاما غير ناقص وقد سمع جميع الفصول ، فلا يكتفي به اذا كان ناقصا ، او كان تاما ولم يسمع المكلف منه جميع الفصول .

المسألة ٣١٦

اذا كان الأذان الذى سمعه ناقصا ، جاز للسامع أن يتم مانقص منه ويكتفي به لصلاته ، وهذا هو المورد الذى دل النص الصحيح عليه ، ويشكل التعدي في الحكم الى الإقامة اذا كانت ناقصة أو الى الأذان والإقامة اذا كانا تامين ولكن المكلف لم يسمع بعض فصولهما ، فالأحوط في هذه الموارد أن يأتي بهما تامين برجاء المطلوبة .

المسألة ٣١٧

انما يكتفي بسماع اذان الغير واقامته اذا لم يحصل فصل طويل بينه وبين الصلاة بحيث تفوت به الموالاة ، وانما يكتفي به اذا كان السامع قاصدا به الصلاة من أول الأمر ، فاذا قصد الصلاة بعد أن سمع الأذان والإقامة أو بعد أن سمع بعضهما أشكل الحكم بالاكتماء بسماعهما ، فالأحوط أن يأتي بالأذان والإقامة برجاء المطلوبة بل لا يخلو من وجه .

المسألة ٣١٨

الأحوط عدم اكتماء الرجل بسماع اذان المرأة واقامتها وان لم يكن أذانها ولا سماع الرجل لها على الوجه المحرم ، وتكتفي المرأة بسماع اذان الرجل واقامته وتكتفي بسماع اذان المرأة واقامتها .

المسألة ٣١٩

يستحب في الأذان أن يكون المؤذن متطهرا من الحدث قائما مستقبلا ، من غير فرق بين اذان الاعلام واذان الصلاة وقد تقدم في المسألة المائتين والسادسة والتسمين انه يشترط في الإقامة الطهارة والقيام وان اعتبار الاستقبال فيها أحوط .

المسألة ٣٢٠

يستحب في الأذان وضع الأصبعين في الأذنين ورفع الصوت فيه بقدر الامكان اذا كان المؤذن ذكرا ، من غير ان يجهد نفسه ، واذا أقام استحب له رفع الصوت دون ذلك .

المسألة ٣٢١

يستحب الافصاح بالألف والهاء بل بكل حرف من الفاظ الأذان والاقامة وانما يكون الافصاح مستحبا اذا كانت مراعاته آيين للكلمة وأبعد عن اللبس ، واما اذا توقف عليه النطق الصحيح بالكلمة فالظاهر وجوبه لا استحبابه ، فاذا لم ينطق بالهاء من لفظ الجلالة في آخر الفصل أو من كلمة الصلاة في حي على الصلاة مثلا كانت الكلمة ناقصة غير صحيحة وكذلك اذا حذف الهاء من أشهد ، وقد ذكرنا ذلك في المسألة المائتين والرابعة والتسعين .

المسألة ٣٢٢

يستحب أن يستقر في الاقامة ويتمكن كما يستقر في الصلاة -

المسألة ٣٢٣

يكراه التكلم في أثناء الأذان والاقامة ، وتشتد الكراهة بعد قول المقيم : قد قامت الصلاة ، وتستحب له إعادة الاقامة اذا تكلم فيها بعد ذلك ، الا اذا كان التكلم في تقديم امام أو في تسوية الصف وما اشبه ذلك .

المسألة ٣٢٤

يستحب أن يفصل بين الأذان والاقامة بجلسة أو تسبيح أو سجدة أو صلاة ركعتين وقد ورد الفصل بينهما بخلوة ، ويؤتى بها برجاء المطلوبة .

المسألة ٣٢٥

تستحب حكاية الأذان لمن سمعه ، من غير فرق بين أذان الاعلام وأذان الصلاة وحكاية الأذان هي أن يقول السامع كما يقول المؤذن ، معه أو

بعده من غير فصل يعتمد به ، وينبغي أن يقول بعد الحيعلات : لاجل
ولا قوة الا بالله ، والظاهر ان هذا ذكر مستقل وليس من حكاية
الأذان ولا بدلا عنها .

وتجوز حكاية الأذان وهو في الصلاة ، ولكن الأحوط ترك الحكاية
في الحيعلات .

المسألة ٣٢٦

إذا أراد السامع حكاية الإقامة أتى بحكايتها برجاء المطلوبة ، وإذا
قال المقيم قد قامت الصلاة فينبغي للسامع أن يقول : اللهم أقمها وأدمها
واجعلني من خير صالحي أهلها عملا .

المسألة ٣٢٧

في الخبر عن أبي عبد الله (ع) : من سمع المؤذن يقول أشهد أن لا إله
الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله فقال مصدقا محتسبا ، وأنا أشهد أن
لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله (ص) اكتفى بها عن كل من أبي
وجعد وأعين بها من أقر وشهد كان له من الأجر عدد من أنكر وجعد
وعدد من أقر وشهد .

المسألة ٣٢٨

يستحب في من ينصب مؤذنا أن يكون عدلا ، وأن يكون مبصرا عارفا
بالأوقات وأن يكون رفيع الصوت وأن يرتقي على مرتفع كالجدار
والمنارة ونحوهما ، ولا بأس باستخدام مكبرة الصوت في الأذان وغيره
من العبادات التي يطلب فيها بلوغ الصوت إلى أكبر عدد ممكن .

المسألة ٣٢٩

إذا نسي الإنسان الأذان والإقامة حتى دخل في الصلاة ثم تذكرهما
جاز له قطع الصلاة والالتيان بهما ما لم يركع في صلاته ، سواء كانت
الصلاة فرادى أم جماعة ، وكذلك إذا نسيهما ثم تذكرهما قبل الركوع
وتردد مدة في أن يرجع إليهما أم لا ، أو عزم على تركهما وعدم الرجوع
لتداركهما ، فيجوز له قطع الصلاة والرجوع في جميع هذه الصور .

وكذلك اذا نسي الاقامة وحدها وتذكرها قبل القراءة فيجوز له قطع الصلاة والرجوع اليها ، واذا ترك الأذان والاقامة عامدا أو ترك الاقامة وحدها كذلك وأحرم للصلاة لم يجز له قطعها على الأحوط .

المسألة ٣٣٠

لايجوز أخذ الأجرة على أذان الصلاة ، وأذان الصلاة كنفس الصلاة عبادة لنفس المكلف فاذا كانت الاجارة عليه أو قصد أخذ الأجرة مما ينافي ذلك كان الأذان باطلا ويشكل جواز اخذ الأجرة على أذان الاعلام ، ولا بأس بارتزاق المؤذن من بيت المال .

المسألة ٣٣١

يستحب ان يقول بعد الاقامة وقبل تكبيرة الاحرام : (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة بلغ محمدا صلى الله عليه وآله الدرجة والوسيلة والفضل والفضيلة ، بالله استفتح وبالله استنجح وبمحمد رسول الله صلى الله عليه وآله أتوجه اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني بهم عندك وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين .

مقدمة

أهم ما يحتاج اليه العبد عند وقوفه في صلاته بين يدي ربه هو حضور قلبه ، وهو أن يفرغ قلبه ومشاعره لهذا العمل الكبير الذي يريد القيام به ، ويسمى أيضا الاقبال على الصلاة والتوجه في ظاهره وباطنه اليها ، فمن الأقوال المأثورة عن الامام زين العابدين (ع) انه لايقبل من صلاة العبد الا ما أقبل عليه ، وعن الامام محمد بن علي الباقر (ع) : ان العبد ليرفع له من صلاته نصفها وثلثها وربعا وخمسها ، فما يرفع له الا ما أقبل عليه بقلبه وانما أمروا بالنوافل ليتم لهم ما نقصوا من الفريضة .

وحضور القلب في الصلاة وتوجهه اليها يكون نتيجة لأمرين ، لايد منهما ، فهما قوام ايمان المؤمن وركيزة سلوكه المستقيم وعمله الصالح .

الأول : استشعاره لعظمة الله : المعبود بالحق الذى يريد القيام بين يديه امتثالاً لأمره وتطلعا للمزيد من لطفه .

والثاني : استشعاره عظمة الصلاة نفسها : العبادة الكبرى التى جعلها الله طهوراً ، للعبد من الفحشاء والمنكر ، وسبباً لنقاؤه وصفائه ومعراجاً لارتقائه .

ان العبد اذا آمن بالله عز وجل حق الايمان ، واستيقن باحاطته الشاملة المطلقة بجميع الموجودات والمكونات حق اليقين ، وعلم حق العلم ان جميع الأشياء قائمة به سبحانه ، وخاضعة لأمره ومسلمة وجوهها اليه ، ومسبحة بحمده ، وأن كل ما ينالها من تكامل وتطور وارتقاء فهو نتاج لخضوعها لربها واسلامها لأمره واتباعها السبيل الذى يسره لها ووجهها اليه بتقديره وتديره .

ان البذرة الصغيرة لايمكن لها مطلقاً أن تصبح شجرة كبيرة يانعة ، تؤتي أكلها وتنتج ثمرها ، مالم تسلم وجهها لمكونها ومبدعها العظيم ، فتسلك السبيل الذى يسره والنظام الذى قدره .

وان النطفة الحقيرة لايمكن لها أن ترتقي فتعود حيواناً كبيراً ، له منافع وفوائد في الحياة مالم تخضع لبارئها فتتبع ما أمرها به من امر وتسير على مانهج لها من نظام .

وان السماوات والأرض وما فيهما وما بينهما لايمكن لها أن تصل الى هذه الغاية من الأحكام والاتقان مالم تخضع لئله الذى صنع كل شئ فيها فأحسن ، وصور فأتقن ، وقدر فأحكم ، وربط الغايات فيها بالمبادئ والمسببات بالاسباب .

وان الحوين المنوي الضعيف النحيف لا يمكن له أن يصبح انساناً سوياً كاملاً ، تسخر له جميع ما في السماوات والأرض ، الا اذا اتبع الهدى الذى وجهه اليه ربه ، وسار على نهجه طائماً خاضعاً (الم تر ان الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال، والشجر والدواب، وكثير من الناس، وكثير حق عليه العذاب ،

ومن يهن الله فما له من مكرم ، ان الله يفعل ما يشاء) .

ان العبد اذا آمن بجميع ذلك حق الايمان ، وقد مهد له العلم الحديث ان يؤمن ، والزمه الفكر الواعي الحصيف أن يعترف ، ثم نظر في نفسه ورأى عناية الله به خاصة ، التي شملته قبل تكوينه وبعد وجوده ، والتي لا ينقطع عنه مددها ولا ينقص عطاؤها ، ولا يخرج عن احاطتها به طرفه عين ، ولو قدر له أن يخرج عن حياضها أو ينتهي عنه عطاؤها لما كان شيئاً مذكوراً .

ثم نظر في الصلاة نفسها ، فوجدها أحد مظاهر عناية الله به وكبرى المناهج التي أعدها له ليتكامل بها ويرتقي ، ويؤدي بها حق العبودية ، ويستمد بسببها من لطف الله ومن فضله ومدده ونوره ما يرتفع به الى مصاف الأولياء الكاملين الواصلين .

وأي لطف أعظم من أن يأذن الاله العظيم الذي لا منتهى لعظمته ولا منتهى لجلاله وكبريائه ولا منتهى لفناء ، لمبده الضعيف الذي لا حد لضعفه ، في أن يقف بين يديه ، ويناجيه ويدعوه ويثبته وشكواه ونجواه ، وينزل به رجاءه وحوائجه ومهمات ، وهو يسمع له ويستجيب ، ويكشف ضره ، ويزيده من الهدى ويزيده من العطاء ويزيده من النور والصفاء .

ان العبد اذا آمن بجميع هذه الحقائق حق الايمان واستشعرها في فكره وفي قلبه وفي مشاعره حق الاستشعار ، وكل هذه الحقائق جلي لا ريب فيه ، تهيأ له حضور القلب في صلاته وعبادته وبلغ الغاية التي يريدونها من عبادته والتي أرادها الله له حين قدره وصوره وهداه ، ويسر له السبيل .

فيكون في وقوفه في صلاته بين حالين : رغبة في التقدم ليستزيد من عطاء ربه وخوف من التأخر فيبتلي بالخذلان والحرمان منه ، وفي حديث الامام جعفر بن محمد (ع) : (لا تجتمع الرغبة والرغبة في قلب الا وجبت له الجنة ، فاذا صليت فاقبل بقلبك على الله عز وجل ، فانه ليس من عبد مؤمن يقبل بقلبه على الله عز وجل ودعائه ، الا اقبل الله عليه بقلوب المؤمنين وأيده مع مودتهم اياه بالجنة) .

الفصل الخامس عشر في نية الصلاة وأحكامها

المسألة ٣٣٢

الواجبات في الصلاة احد عشر :

النية ، وتكبيرة الاحرام ، والقيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ،
والذكر ، والتشهد ، والتسليم ، والترتيب ، والموالة .

والاركان من هذه الواجبات هي : تكبيرة الاحرام . والقيام ،
والركوع ، والسجود ، على ما سيأتي بيانه في مواضعه ان شاء الله ،
وكذلك النية ، فهي ركن بمعنى ان نقيصتها مبطله للصلاة وان كانت
سهوا ، ولكن الزيادة لا تتصور فيها .

وبقية المذكورات واجبات وليست اركانا ، فلا تبطل الصلاة
بنقصانها ولا بزيادتها اذا وقعت سهوا ، وتفصيل هذه المجملات سيأتي
في مواضعه من الكتاب ان شاء الله تعالى .

المسألة ٣٣٣

النية الواجبة في الصلاة هي قصد الفعل على وجه يكون الباعث الى
ايجاده هو امتثال أمر الله ، ولا تفتقر الى أكثر من الارادة الاجمالية
التي تكون عند الانسان حين يأتي ببعض أعماله الاختيارية من تحرك
أو سكون أو قيام أو قعود ، والفارق هو أن الداعي للفعل هو الامتثال
كما ذكرنا ، فلا يجب في النية اخطار صورة العمل في الذهن ، ولا التلفظ
بكلمات تدل على القصد المذكور بل الأحوط ترك التلفظ بنية الصلاة
كما سيأتي .

المسألة ٣٣٤

قد يكون الدافع الأول للانسان الى امتثال أمر الله ، هو حب الانسان
لله عز اسمه وهذا هو أفضل العبادات كما دلت عليه الروايات المعتبرة ،
وقد يكون الدافع له الى ذلك هو انه سبحانه وحده المستحق للعبادة

بالذات ، كما في المناجاة المنقولة عن أمير المؤمنين (ع) ، وقد يكون الدافع له هو الشكر العملي لنعم المعبود على عبده ، وقد يكون الدافع له هو طلب مرضاته والابتعاد عن موجبات غضبه ، وقد يكون الدافع له هو طلب المثوبة والرحمة منه في الدار الآخرة ودفع العقوبة فيها ، وقد يكون الدافع له هو رجاء الثواب أو دفع العقاب في الدنيا ، كما في الصلوات والأدعية الواردة لقضاء الحوائج وتفريج الكرب والشدائد ، درجات بعضها فوق بعض في مراتب القرب بحسب مراتب العبد في المعرفة ، وكلها مجزء صحيح في التعبّد له سبحانه .

المسألة ٣٣٥

يجب في النية تعيين العمل المقصود إذا كان ما على العبد من الأعمال متعددا ، كما إذا طاف بالبيت الحرام في وقت صلاة الصبح ، وأراد صلاة إحدى الفريضتين ، فيجب عليه حين يقوم للصلاة أن يمين ما يأتي به أهو فريضة الوقت أم هو صلاة الطواف ، وكما إذا وجبت عليه صلاة الآيات في وقت الفريضة اليومية ، وأراد الشروع بإحدهما ، فعليه أن يمين في ابتداء العمل أن ما يشرع به هو أيهما .

ويكفي التعيين الاجمالي ، فيقصد مثلاً ما وجب عليه أولاً من الصلاتين أو ما اشتغلت به ذمته ثانياً وإذا اتحد العمل الواجب عليه وقصد امتثال الأمر المتوجه إليه فقد حصل التعيين .

المسألة ٣٣٦

لا يجب في النية قصد الأداء والقضاء إذا كانت الصلاة متحدة ولا الوجوب والندب فإذا أتى بصلاة الظهر وهو في وقتها كانت أداءً وإن لم ينوها كذلك ، وإذا أتى بها بعد الوقت فهي قضاء وإن لم ينوها كذلك ، وكانت صحيحة في الصورتين .

وإذا علم أن عليه صلاة ظهر واجبة، أما قضاء أو أداء، كفاه أن يأتي بصلاة الظهر بقصد ما في ذمته من الفريضة ، وإذا نوى بالركعتين بعد طلوع الفجر صلاة الصبح فهي واجبة وإن لم يقصد الوجوب ، وإذا

نوى بهما نافلة الصبح فهي مندوبة وان لم يذكر الندب وكان العمل صحيحا في الصورتين .

المسألة ٣٣٧

إذا قصد بالفريضة امتثال الأمر المتوجه اليه بها ، ولكنه توهم ان الأمر المتوجه بها أدائي ، أو انه قضائي فآثم العمل ، ثم تبين له ان الأمر بخلاف ماتوهم صحت فريضته في الصورتين .

المسألة ٣٣٨

تجب نية الأداء أو القضاء ، والوجوب أو الندب اذا توقف على ذلك تعيين العمل كما اذا كانت على المكلف فريضة فائتة ، وهو في وقت فريضة حاضرة ، فاذا أراد الشروع في الامتثال ، فعليه أن يعين ما يأتي به ، أهى فريضة القضاء أم الأداء واذا قام بعد طلوع الفجر ليصلي ركعتين ، فعليه أن يعين ما يأتي به أهو الفريضة الواجبة أم النافلة المندوبة .

المسألة ٣٣٩

القصر والالتزام من القيود التي أخذها الشارع في الصلاة المأمور بها ، فلا بد للمكلف من قصدهما في النية ، نعم يكفي القصد الاجمالي في صحة العمل ، فاذا كان المكلف جاهلا بأن حكمه القصر أو التمام ، فله أن يشرع في الصلاة بقصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالفعل ، ويبني في نفسه على أن يتم صلاته كما ينبئ به زيد الثقة العالم بحكمه ، فاذا أعلمه ذلك الثقة بأن حكمه القصر مثلا وأتم صلاته كما انبأه كانت صلاته صحيحة اذا طابقت الواقع ، واذا ظهر له ان قول ذلك الثقة مخالف للواقع وجبت عليه الاعادة .

المسألة ٣٤٠

إذا كان المسافر في أحد الأماكن الأربعة التي يتخير فيها المسافر بين القصر والتمام فنوى القصر في صلاته ، جاز له العدول عنه الى التمام ، فاذا أتمها كذلك كانت صحيحة ، واذا نوى التمام في صلاته جاز له

المدول عنه الى القصر ، اذا لم يتجاوز محل المدول ، واذا تجاوز محل المدول تعين عليه الاتمام .

واذا نوى القصر في هذه المواضع ، ثم أتم الصلاة ساهيا من غير عدول في النية ، فالظاهر صحة الصلاة وان كان الأحوط له استحبابا اعادة الصلاة ، وكذلك اذا نوى التمام ثم قصر ساهيا من غير عدول في النية .

المسألة ٣٤١

يكفي في النية التصور الاجمالي للعمل بأن يقصد الصلاة مثلا بمالها من أجزاء وواجبات ولا يجب تصورها تفصيلا .

المسألة ٣٤٢

اذا نوى الموجب في صلاة الفريضة صحت ، وان كانت مشتملة على كثير من المستحبات ولا تجب ملاحظة هذه المستحبات في نية الصلاة ، ولانية الاستحباب فيها عند الاتيان بها ، فلا يجب عليه أن ينوي الاستحباب في القنوت والذكر المستحب مثلا عند الاتيان بهما .

المسألة ٣٤٣

الأحوط أن لا يتلفظ المصلي بنية الصلاة، والظاهر ان الصلاة لا تبطل بذلك ، الا في صلاة الاحتياط التي تجب للشكوك الصحيحة ، فاذا تكلم بنيتها عامدا بطلت صلاة الاحتياط ووجبت اعادة الفريضة التي شك فيها ، والأحوط أن يعيد صلاة الاحتياط أولا ثم يعيد الفريضة .

المسألة ٣٤٤

يجب في جميع العبادات وفي الصلاة على الخصوص أن تكون خالصة عن الرياء والسمعة ، وقد تقدم في المسألة الثلاثمائة والحادية والثمانين من كتاب الطهارة بيان معنى الرياء والسمعة ، وقد تكرر في أحاديث أهل البيت (ع) ان الرياء نوع من أنواع الشرك وانه يوجب بطلان العمل واحباط الثواب عليه ، ففي الخبر عن ابي عبدالله (ع) : كل رياء شرك انه من عمل للناس كان ثوابه على الناس ومن عمل لله كان ثوابه على الله ، وعن الامام الرضا (ع) : اعملوا لغير رياء ولا سمعة ،

فان من عمل لغير الله وكله الله الى ما عمل ، ويحك ما عمل أحد عملا
الا رداه الله به ان خيرا فخير ، وان شرا فشر .

المسألة ٣٤٥

دخول قصد الرياء في العمل قد يكون محضا ، بأن يأتي الانسان
بالصلاة مثلا لمحض اراءة الناس واستجلاب نظرهم اليه ولا يقصد بها
التقرب الى الله ، ولاريب في بطلان هذا العمل ، لأنه رياء ، ولعدم قصد
القربة فيه .

المسألة ٣٤٦

وقد يأتي الانسان بالصلاة بقصد الرياء والقربة معا ، ولاريب في
بطلان الصلاة كذلك ، سواء كان الرياء هو الداعي المستقل بالتأثير في
ايجاد العمل ، والقربة انما هي داع غير مستقل ، أو كانت القربة هي
الداعي المستقل بالتأثير والرياء هو الداعي التابع وغير المستقل أو كان
الداعي هو المجموع المركب منهما على وجه انضمام الاثنين واشتراكهما
في التأثير ، أو كان كل واحد من الرياء وقصد القربة داعيا مستقلا
بالتأثير ، والمراد باستقلال كل منهما أن يكون كل واحد منهما مستقلا
بالتأثير لو فقد الآخر ، فالعبادة تكون باطلة في جميع هذه الفروض .

المسألة ٣٤٧

وقد يأتي الانسان بالعمل نفسه بقصد القربة ، ولكنه يأتي ببعض
الأجزاء الواجبة في العمل بقصد الرياء ، وقد تقدم في فصل شرائط
الوضوء أن قصد الرياء في الجزء يوجب بطلان ذلك الجزء فاذا اكتفى
المكلف بالجزء الباطل ولم يتداركه بطل العمل كله لنقصان جزئه ،
واذا تدارك الجزء الباطل فاعاده قبل أن تفوت الموالة بين الأجزاء كان
العمل صحيحا وان كان آثما في المראה .

وهذا انما يتم في الوضوء والغسل والأذان والاقامة ونحوها من
العبادات ، ولايصح وقوعه في الصلاة واذا وقع مثل ذلك في الصلاة كانت
باطلة للزوم الزيادة العمدية فيها .

المسألة ٣٤٨

وقد يأتي الانسان ببعض الأعمال المستحبة في الصلاة بقصد الرياء كما اذا رآني في القنوت او في جلسة الاستراحة بعد السجدين ، أو في الدعاء والذكر المستحبين ، والظاهر عدم بطلان الصلاة اذا رآني في القنوت أو في جلسة الاستراحة وكان قد أتى بصلاته بقصد القربة ، ولكنه اذا رآني في الدعاء أو الذكر المستحب فيها كان مبطلا للصلاة ، لأنه من الكلام المحرم ، ولا يترك الاحتياط في الجميع .

المسألة ٣٤٩

قد يأتي الانسان بالصلاة نفسها بداعي القربة ولكنه يقصد الرياء باتيانها في مكان مخصوص أو زمان مخصوص ، ومثال ذلك أن يرآني بالصلاة في المشهد أو في المسجد أو في الصف الأول من الجماعة ، أو يرآني باتيانته بالصلاة في أول وقتها ، والظاهر بطلان الصلاة بذلك .

المسألة ٣٥٠

وقد يرآني في أوصاف العمل التي تتحد معه ، ومثال ذلك أن يرآني بالأتیان بالصلاة جماعة أو بالأتیان بها خاشعا أو يرآني بالقراءة فيها متأنيا ، أو بلهجة تدل على الرهبة والأقوى بطلان الصلاة بذلك .

واذا قصد الرياء بالخشوع وحده من غير أن يقصده وصفا من أوصاف الصلاة أثم بمراءاته ، ولم تبطل صلاته .

المسألة ٣٥١

وقد يرآني الانسان ببعض الأعمال المقارنة للصلاة كالتحنك ولبس الخواتم ، فإن قصد الرياء في صلاته متحنكا أو متختما كانت صلاته باطلة ، وإن قصد الرياء بالتحنك ولبس الخواتم وحدهما من غير أن يسري الرياء الى نفس الصلاة كان أثما بذلك وصحت صلاته .

المسألة ٣٥٢

وقد يكون الرياء في مقدمات العمل ، كما اذا قصد الرياء في سعيه

الى المسجد أو الى المشهد ، ولا تبطل الصلاة بذلك على الأقوى وان أثم بريائه .

المسألة ٣٥٣

لا تبطل العبادة بخطر الرياء على قلب الانسان مالم يقصده بالفعل ولا يضر في صلاته أن يراني بفض بصره عن بعض المحرمات وهو في أثناء الصلاة أو ترك بعض المحرمات أو يراني بالتصدق في أثناء الصلاة وان كان آثما بمراءاته .

المسألة ٣٥٤

لا فرق في ابطال الصلاة بالرياء بين أن يقصده في ابتداء الصلاة أم في أثنائها ، ولا يبطل العمل بالرياء المتأخر عنه ، فإذا صلى بداعي القرية الخالصة ثم بدا له أن يذكر عمله لبعض الناس لاستجلاب نظرهم ، لم تبطل صلاته بذلك .

المسألة ٣٥٥

ما ذكرناه من اشتراط الخلو من الرياء وبطلان العبادة بقصده يجري في السمعة ، من غير فرق بينهما .

المسألة ٣٥٦

العجب هو أن يدخل في نفس الانسان العجب من عمله والاكبار له ، وهو من الموبقات التي توجب حبط الثواب ، ولكنه لا يوجب بطلان العمل على الأقوى ، سواء حصل له في أثناء العمل أم مقارنا لنيته أم متأخرا عنه ، وقد تقدم ذلك في المسألة الثلاثمائة والخامسة والثمانين من كتاب الطهارة .

المسألة ٣٥٧

الضمانم الأخرى التي قد يضمها الانسان الى قصد القرية في عباداته اذا كانت محرمة ومتحدة مع العمل أو مع جزئه كان العمل بسببها محرما ، فتقع العبادة باطلا ، وكذلك اذا كانت الضميمة هي الداعي المستقل في ايجاد العمل وكان قصد القرية داعيا تبعا ، فتبطل العبادة

بذلك ، وإن كانت الضميمة التي نواها مباحة أو راجعة فضلا عن أن تكون محرمة .

وتبطل العبادة أيضا إذا كان الداعي لا يجادها هو المجموع من الضميمة وقصد القربة ، بحيث تكون العبادة أثرا مشتركا لكل من الأمرين .

وإذا كان قصد القربة هو الداعي المستقل في إيجاد الفعل وكانت الضميمة داعيا تبعا كانت العبادة صحيحة ، وكذلك إذا كان كل من قصد القربة وقصد الضميمة داعيا مستقلا في التأثير في إيجاد العمل على ما تقدم من معنى الاستقلال في المسألة الثلاثمائة والسادسة والأربعين وإن كان الأحوط الاعادة في هذا الفرض .

فلا تبطل الصلاة إذا أتى بها بقصد القربة الخالصة ، ولكنه اختار الاتيان بها في موضع مخصوص لبرودة الموضع في أيام الصيف أو لدفته في أيام الشتاء ، أو لانتظار مجيء أحد من أصدقائه أو أرحامه ، أو لانتظار فقير يدفع اليه قسطا من زكاته أو خمسه أو غير ذلك من الضمان المباحة أو الراجعة المقصودة بالتبع أو الاستقلال بالمعنى المتقدم .

المسألة ٣٥٨

إذا أتى الانسان ببعض أفعال صلاته بقصد الصلاة ، وبقصد غاية أخرى ، ليست من الصلاة ، كما إذا نهض في صلاته بقصد القيام للركعة الثانية ، وبقصد الاحترام لصديقه القادم ، أو انحنى في قيامه بقصد الركوع في صلاته وقصد التعظيم لرجل يكبر شأنه ، فإن كان الجزء الذي أتى به كذلك ركنا من أركان الصلاة وقع باطلا ، وبطل الصلاة كما في مثال الركوع ، وكما إذا كبر بقصد تكبيرة الاحرام وبقصد أمر آخر ليس من الصلاة ، سواء كان عامدا في فعله أم ساهيا وكذلك إذا كان جزءا غير ركن وكان عامدا في فعله ، فتبطل الصلاة بذلك .

وإذا كان جزءا غير ركن وكان المكلف ساهيا في فعله ، فإن أمكن له أن يتدارك ذلك الجزء ، وجب عليه أن يتداركه وصحت صلاته بذلك ، ومثال ذلك أن يسهو في ذكر الركوع أو السجود فيأتي به بقصد الذكر

وبقصد شيء آخر ليس من الصلاة ، ثم يتذكر ذلك قبل أن يرفع رأسه من ركوعه أو سجوده ، فعليه أن يعيد الذكر ويتم الصلاة ، وإن لم يمكن تدارك الجزء الذي أخل به كما إذا تذكر بعد رفع رأسه من الركوع أو السجود في المثال المتقدم ، وكما إذا كان الإخلال كذلك بسجدة ولم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع من الركعة اللاحقة ، مضى في صلاته ووجب عليه قضاء الجزء إذا كان مما يقضى كالسجدة والتشهد ، وسجد للسهو إذا كان مما يجب له سجود السهو وكانت الصلاة صحيحة بذلك .

ولاتبطل الصلاة إذا فعل كذلك في بعض مستحبات الصلاة من غير فرق بين القرآن والذكر وغيرهما .

المسألة ٣٥٩

إذا رفع الإنسان صوته ببعض الأذكار أو القراءة الواجبتين في الصلاة بقصد تنبيه أحد على أمر ، لم يبطل ذلك الجزء ولم تبطل الصلاة بذلك إذا كان الاتيان بهما بقصد الامثال .

نعم يبطل الجزء إذا كان المقصود بالاصالة هو اعلام الغير وكان قصد الجزئية تابعا ، أو كان الاتيان بالواجب مستندا الى كل من قصد الجزئية وقصد الاعلام منضمين ، وتبطل الصلاة أيضا إذا كان المكلف هاديا في ذلك ، وإذا كان ساهيا في فعله لم تبطل صلاته وعليه ان يتدارك الجزء إذا كان في موضع تداركه .

ولاتبطل الصلاة إذا كبر بقصد مطلق الذكر لاعلام الغير أو جاء ببعض الأذكار الأخرى لا بقصد الجزئية لهذه الغاية .

المسألة ٣٦٠

وقت نية الصلاة عند ابتدائها قبل التكبير لها ، وأمرها في غاية البساطة وخصوصا بناء على أنها الداعي الارتكازي للعمل كما هو المختار .

المسألة ٣٦١

يجب بقاء القصد الاجمالي من أول الفعل الى آخره بحيث يكون صدور جميع أجزاء الفعل وواجباته ناشئاً عن ذلك الداعي الموجود في القلب ، وان لم يلتفت اليه المكلف بالفعل ولكنه بمجرد التنبيه يعلم انه يجري في عمله على قصده الأول الذي ابتدأ به العمل ، وهذه هي الاستدامة الحكمية التي تجب في النية .

وتنافيها الغفلة التامة التي قد تكون عند الانسان في بعض الحالات ، فلا يدري ماذا يعمل ، فيكون عمله بلانية ، سواء كان في ابتداء العمل أم في اثناؤه ، وقد سبق ان نقصان النية مبطل للصلاة سواء وقع عن عمد أم عن سهو .

المسألة ٣٦٢

لا يشترط الجزم بالنية في صفة العمل ، فمن كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة أحدهما وصلى في أحد الثوبين لاحتمال أن يكون هو الطاهر منهما ، ثم علم بعد الفراغ أن ماصلي فيه هو الثوب الطاهر صحت صلاته ، وان كان يتمكن من الصلاة بثوب طاهر ، ومن صلى الى جهة يحتمل أنها جهة القبلة الواقعية ثم علم بعد فراغه انه قد صلى الى جهة القبلة صحت صلاته ، وان كان يمكنه معرفة القبلة اذا انتظر مجيء زيد مثلاً بعد ساعة والوقت باق .

وقد تقدم في المسألة المائتين والحادية عشرة انه لا مانع من الصلاة في المكان الذي يتعرض فيه لابطال الصلاة لشدة الازدحام ونحوها ، فيصلى فيه برجاء اتمام الصلاة ، فاذا أتم صلاته فيه كانت صحيحة ، وان أمكن له أن يصلي في مكان آخر لازحام فيه .

المسألة ٣٦٣

اذا نوى المكلف وهو في الصلاة أن يقطعها ، أو نوى أن يأتي بشيء يقطعها كالتكلم عامداً أو الحدث أو الفعل الماحي لصورة الصلاة وأتم صلاته وهو على هذه النية كانت صلاته باطلة .

وإذا نوى ذلك وأتى ببعض أفعال الصلاة وهو على نية قطع الصلاة ثم عاد الى نيته الأولى ، فالأحوط له وجوبا أن يعيد الفعل الذى أتى به في حال نية القطع ويتم الصلاة ثم يعيدها ، وإذا لم يعد ذلك الفعل كانت صلاته باطلة •

وإذا نوى ذلك ولم يأت بشيء من أفعال الصلاة ثم رجع الى نيته الأولى لم تبطل صلاته وإن كان الأحوط له استحبابا أن يتم صلاته ثم يعيدها •

وإذا نوى ذلك وأتى ببعض الأفعال لا يقصد الجزئية للصلاة ثم عاد الى نيته الأولى ، فإن كان ما أتى به فعلا ماحيا لصورة الصلاة بطلت صلاته ، وكذلك إذا كان ركنا أو كان فعلا كثيرا لا يمحو صورة الصلاة على الأحوط فيهما •

وإذا كان ما أتى به فعلا قليلا لا يمحو صورة الصلاة وليس بركن ، فالظاهر الصحة وخصوصا إذا كان قرآنا أو ذكرا وقد أتى بهما بقصد القرية المطلقة ، وإن كان الأحوط استحبابا أن يتم الصلاة ثم يعيدها •

المسألة ٣٩٤

المدار في النية على ما يقصده الانسان بقلبه من الصلاة ولا يضره أن يسبق لسانه فيذكر صلاة سواها أو يسبق خياله فيخطر فيه غيرها •

المسألة ٣٩٥

إذا دخل في فريضة ثم أخطأ فتوهم انها نافلة ، وأتمها على ذلك صحت فريضة ، كما افتتحها مالم يقع فيها خلل في عدد الركعات أو غير ذلك ، وإذا دخل في نافلة وأتمها بزعم انها فريضة صحت نافلة •

المسألة ٣٩٦

إذا دخل في فريضة وشك في انه نواها ظهرا أم عصرا ، فإن علم أنه لم يصل الظهر قبلها أو شك في ذلك فعليه ان يعينها ظهرا ، فإذا عينها كذلك وأتمها كانت صحيحة ، وإن علم انه قد صلى الظهر قبل ذلك

أبطل ما بيده واستأنف العصر ، وإذا أتم ما بيده ثم استأنف العصر فهو أحوط ، وكذلك الحكم في المغرب والعشاء •

وإذا قام الى صلاة وشك بعد دخوله في أنه نوى الصلاة التي قام اليها أم نوى غيرها فالأحوط الاتمام ثم الاعادة في غير الظهرين والعشاءين المتقدم ذكرهما وفي غير موارد العدول الآتي ذكرها •

المسألة ٣٩٧

لايجوز العدول من صلاة الى صلاة أخرى الا في مواضع •

(الأول) : اذا شرع في صلاة العصر قبل الظهر ناسيا ، ثم تذكر وهو في أثناء الصلاة وجب عليه أن يعدل بنيته الى الظهر ويتمها ، ثم يصلي العصر بعدها •

وإذا شرع في صلاة العشاء قبل المغرب ناسيا ، ثم تذكر قبل القيام للركعة الرابعة وجب عليه أن يعدل بنيته الى المغرب ويتمها ثم يصلي العشاء بعدها ، وكذلك اذا تذكر بعد القيام للرابعة وقبل الركوع فيها ، فيهدم قيامه ويتمها بنية المغرب ، ويسجد بعدها سجود السهو للقيام الزائد وجوبا اذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح ، واحتياطا مستحبا اذا لم يتلبس مع القيام بشيء من ذلك •

وإذا تذكرها بعد ركوع الرابعة أتمها عشاءا ثم صلى المغرب ، واعاد العشاء بعدها احتياطا ، وقد تقدم ذلك في المسألة الثامنة عشرة •

(الثاني) : اذا شرع في قضاء فريضة فائتة ، ثم تذكر أن عليه فريضة فائتة أخرى قبلها ، وكانت الفريضتان مما يجب الترتيب بينهما في الأداء كالظهر والعصر من يوم واحد ، والمغرب والعشاء كذلك ، وجب عليه العدول الى السابقة ويتمها ، وإذا تجاوز محل العدول جرى فيها البيان المتقدم في الموضع الأول ، ولايترك الاحتياط بأن يعيد السابقة بعد ان يتمها اذا عدل اليها من اللاحقة •

وإذا كانت الفريضتان الفائتتان مما لايجب الترتيب بينهما في الأداء كالصبح والظهر وكالظهر والمغرب ، وكالظهر والعصر من يومين والمغرب

والمشاء من يومين ، لم يجب عليه المدول الى السابقة ، بل لاحاجة اليه في تحصيل فراغ الذمة منهما ، فان الظاهر عدم وجوب الترتيب في قضاء الصلوات الفوائت كما سيأتي في مبحث قضاء الصلوات ان شاء الله ، فاذا أتم الفائتة التي بيده ثم صلى بعدها الفائتة السابقة عليها برئت ذمته منهما على الأقوى .

(الثالث) : اذا شرع في فريضة حاضرة ، ثم تذكر في أثنائها أن عليه فريضة فائتة استحب له أن يعدل بنيته الى الفائتة اذا هو لم يتجاوز محل المدول .

(الرابع) : من صلى الجمعة أو الظهر في يومها وقرأ فيها غير سورة الجمعة والمنافقين ، حتى تجاوز نصف السورة استحب له أن يعدل بنيته من الفريضة الى النافلة ، ثم يستأنف الفريضة بعدها ويقرأ فيها سورة الجمعة والمنافقين .

واذا تذكر قبل أن يتجاوز نصف السورة ، استحب له أن يعدل عن السورة التي قرأها الى سورة الجمعة أو المنافقين ويتم صلاته وان كانت السورة التي قرأها هي سورة التوحيد أو سورة الجحد .

(الخامس) : اذا شرع في صلاة فريضة منفردا ، وحضرت الجماعة وخشي أن تفوته صلاة الجماعة اذا هو أتم الفريضة التي بيده ، جاز له قطعها ليدرك الجماعة ، واذا أمكن له أن يتمها ركعتين ويدرك الجماعة بعدهما استحب له أن يعدل بها الى نافلة ويتمها ركعتين كذلك .

والمراد بادراك الجماعة أن يدرك الركعة الأولى مع الامام ، ويلاحظ ما سيأتي ان شاء الله في مبحث صلاة الجماعة .

(السادس) : اذا شرع المسافر في صلاة فريضة مقصورة ، ثم بدا له وهو في صلاته ان ينوي اقامة عشرة أيام في ذلك المكان ، فيجب عليه المدول في صلاته الى نية التمام .

(السابع) : اذا نوى المسافر اقامة عشرة وشرع في الصلاة بنية

التمام ، ثم بدا له وهو في صلاته ان يترك الإقامة ، وجب عليه ان يعدل في صلاته الى القصر ، واذا تجاوز محل العدول فدخل في ركوع الثالثة فالأحوط له أن يتمها رباعية ثم يعيدها مقصورة •

واذا كان بعد أن نوى الإقامة قد صلى صلاة رباعية تامة قبل أن يعدل عن نية الإقامة وجب عليه أن يتم في جميع صلواته في ذلك الموضع حتى يسافر منه وسيأتي تفصيل ذلك في فصل نية الإقامة ، من صلاة المسافر •

(الثامن) : اذا كان المسافر في المواضع التي يتخير فيها بين القصر والتمام فنوى القصر في صلاته ، جاز له العدول عنه الى التمام فيها ، واذا نوى التمام فيها جاز له العدول عنه الى القصر •

(التاسع) : اذا شرع المكلف في صلاة الاحتياط لبعض الشكوك الصحيحة التي تعرض في الصلاة ، وتذكر فيها ان صلاته صحيحة لاحتياج الى صلاة احتياط ، فله أن يعدل بها الى نافلة •

المسألة ٣٦٨

اذا شرع في قضاء فريضة فائتة ثم علم ان الفريضة الحاضرة قد تضيق وقتها ، لم يجز له العدول اليها ، بل يجب عليه ابطال ما بيده واستيناف الفريضة الحاضرة •

المسألة ٣٦٩

اذا عدل من صلاة الى صلاة اخرى حيث لا يصح له العدول، فان لم يفعل بعد العدول شيئاً صح له ان يرجع بالنية الى صلاته الأولى، وان أتى بعد عدوله ببعض أفعال الصلاة وكان عامداً في فعله بطلت الصلاتان معا ، وكذلك اذا كان ساهياً ، وقد أتى بعد عدوله بركوع أو سجدة ، فتبطل الصلاتان ، وان كان ساهياً ولم يزد ركناً رجع بنيته الى صلاته الأولى واعاد الأفعال التي أتى بها بعد العدول وأتم الصلاة ، والأحوط اعادتها بعد الاتمام •

المسألة ٣٧٠

إذا كان في صلاة العصر مثلاً واعتقد أنه لم يصل الظهر قبلها ، فعدل بنيتها إلى الظهر وبعد أن أتمها تذكر أنه قد صلى الظهر من قبل ، وجب عليه أن يصلي العصر ولم تكفه هذه الصلاة عنها ، وهكذا في كل فريضة اعتقد وجوبها فعدل إليها ثم تبين له أنها غير واجبة عليه ، فلا تكفي عن الفريضة التي عدل عنها وإن كانت مثلها في عدد الركعات .

المسألة ٣٧١

إذا خرج الإنسان إلى السفر في سفينة ونحوها مما يمكن الصلاة فيه ، فصلى فيها بنية التمام لأنه لم يخرج بعد عن حد الترخص ، فوصل إلى حد الترخص وهو في أثناء الصلاة فإن كان قبل ركوع الثالثة عدل بنيتها إلى القصر وأتمها ركعتين ، وإن دخل في ركوع الثالثة قطع الصلاة وأعادها قصراً .

وإذا كان في رجوعه من السفر ودخل في الصلاة بنية القصر ووصل إلى حد الترخص في أثناء الصلاة عدل إلى التمام .

المسألة ٣٧٢

إذا قصد في الصلاة امتثال ما في ذمته وكان يعتقد أنها الظهر ، وبعد أن أتمها تذكر أنه قد صلى الظهر من قبل وإن ما في ذمته هي العصر أجزأته صلاته عن العصر ، وكذلك العكس فتجزئه صلاته عن الظهر .

المسألة ٣٧٣

لا يعتبر في الصلاة أن يقصد أن ما بيده هي الركعة الأولى أو الثانية من الصلاة أو غيرهما ، ولا يعتبر في النافلة أن يقصد أن الركعتين اللتين بيده هما الأولتان منها أو ما بعدهما ، فإذا توهم أن الركعة التي بيده هي الثانية من الفريضة مثلاً وأتم الركعة بهذه النية ، وبعد أن أتمها تذكر أنها الأولى صحت ركعته على ما هو الواقع ولم يضره خطأه في الاعتقاد وكذلك العكس .

وإذا قام الى ركعتين من نافلة النهار أو من نافلة الليل ، وتوهم
 انهما الركعتان الأولتان منها ، وبعد ان أتم الركعتين تذكر انهما الثالثة
 والرابعة أو غيرهما ، صحت صلاته على ما هو الواقع ولم يضره الخطأ
 في الاعتقاد .

الفصل السادس عشر

في تكبيرة الاحرام

المسألة ٣٧٤

تكبيرة الاحرام أحد الأركان في الصلاة فلا تنعقد الصلاة بدونها ،
 سواء تركها عن عمد أم عن سهو ، وبالشروع في التكبيرة يحصل الدخول
 في الصلاة ولكن منافيات الصلاة لا تحرم الا بعد اتمامها ، ويجوز له
 قطع التكبيرة قبل أن يتمها .

وتبطل الصلاة بزيادتها عمدا ، فإذا كبر المصلي للاحرام مرتين
 عمدا بطلت صلاته واحتاج الى ثالثة وإذا كبر رابعة بطلت واحتاج
 الى خامسة ، وهكذا ، فإذا كبر شفعاً بطلت الصلاة وإذا كبر وترا
 صحت .

ويشكل الحكم في زيادتها سهواً ، ولا بد من مراعاة الاحتياط في
 ذلك ، فإذا كبر شفعاً ساهياً أتم صلاته ثم أعادها ، وهكذا إذا كان في
 صلاة وكبر لصلاة أخرى .

المسألة ٣٧٥

صورة التكبير ان يقول المكلف (الله اكبر) ولا يجزيه أن يأتي بما
 يرادفها في العربية أو بترجمتها من لغة أخرى ، والأحوط لزوماً أن
 يأتي بها مجردة غير موصولة بما قبلها من أدعيه الافتتاح أو غيرها ،
 ولا بما بعدها من بسملة أو استعاذة ، كما تلقاها المسلمون يداً بيد
 من الرسول الكريم (ص) .

وتجب مراعاة النطق الصحيح بها من حيث مخارج الحروف ، ومن
 حيث حركاتها ، ومن حيث المواولة بين الحروف وبين الكلمتين ، وأن

لا يزيد في حروفها أو ينقص كما إذا مد الهمزة من الله ، أو قال أكبار ،
أو قال أكبر بتشديد الراء أو قال : (الكبر) .

المسألة ٣٧٦

لا يصح أن يضم إلى لفظ الجلالة ما يدل على التعظيم ونحوه ، كما
إذا قال : (الله العظيم أكبر) أو قال الله تعالى أكبر ، وإذا قال الله أكبر
من أن يوصف أو من أن يعد ، فلا يترك الاحتياط باتمام الصلاة
وإعادتها .

المسألة ٣٧٧

يجب القيام في تكبيرة الاحرام ، فإذا كبر للفريضة جالسا مع قدرته
على القيام بطلت صلاته ، سواء كان عامدا في ذلك أم ساهيا ، ويجب
الاستقرار فيها كذلك ، فإذا ترك الاستقرار في التكبيرة عامدا بطلت
صلاته ، وإذا تركه ساهيا فالظاهر عدم البطلان بذلك إلا إذا رجع إلى
ترك القيام .

المسألة ٣٧٨

لا يصدق التلفظ بتكبيرة الاحرام ولا بغيرها من قراءة الصلاة
واذكارها وأدعيتها حتى ينطق بها بحيث يسمع نفسه إذا كان صحيح
السمع ، ويكفي التقدير إذا وجد المانع أو كان غير صحيح السمع ، فلا
تصح التكبيرة إذا لم يتحقق ذلك ، ولا تصح إذا سمع إحدى الكلمتين من
التكبير ولم يسمع الأخرى ، وهكذا في غير التكبير من القراءة والاذكار .

المسألة ٣٧٩

من لا يحسن التكبيرة يجب عليه أن يتعلمها ، ولا يصح له الدخول
في الصلاة مالم يتعلم ، وإذا أمكنه النطق بها صحيحة ولو بالثلاثين كلمة
كلمة كفاه ذلك ، وإذا ضاق الوقت ولم يمكنه ذلك أتى بها ملحونة فإن
لم يستطع أتى بترجمتها ، والأحوط أن تكون يلفته إذا كان غير عربي
وإن أحسن ترجمتها في لغة أخرى ، ولا يكتفي بغير الترجمة وإن كان
من الأذكار العربية ومن أذكار الصلاة .

المسألة ٣٨٠

المعذور في نطقه كالتمتاع والفاء ومن يبدل بعض الحروف ببعض، ومن لا يستطيع الافصاح في بعض الحروف أو بعض الكلمات يجب عليه أن يأتي بها على قدر ما يمكنه ، والأخرس الذي لا يمكنه النطق يخطرها بقلبه ويشير اليها بإصبعه ويعرك لسانه ان أمكن ، وفي حكم تكبيرة الاحرام في ذلك غيرها من التكبيرات المستحبة في الصلاة .

المسألة ٣٨١

من ترك التعلم عامدا حتى ضاق الوقت كان اثما في فعله ووجب عليه أن يصلي على نهج ما ذكرنا ولا يترك الاحتياط. بقضاء الصلاة بعد أن يتعلم .

المسألة ٣٨٢

يستحب للمصلي أن يفتح صلاته بست تكبيرات بالاضافة الى تكبيرة الاحرام فيكون المجموع سبع تكبيرات ، ويجوز له أن يأتي بخمس أو بثلاث ولكن السبع أفضل .

وله ان يجعل تكبيرة الاحرام ايها شاء ، ويشكل الحكم بالصحة اذا نوى الاحرام بجميع التكبيرات ، واذا اختار احدى التكبيرات فجعلها للاحرام جهر بها اذا كان اماما وأسر في الباقي والظاهر ان الحكم المذكور لا يختص بالفرائض اليومية بل يشمل غيرها من الفرائض والنوافل .

المسألة ٣٨٣

يجوز له أن يأتي بالتكبيرات المذكورة متوالية من غير دعاء بينهما ، والأفضل أن يكبر ثلاثا ، ثم يقول : اللهم أنت الملك الحق لا اله الا أنت ، سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي ذنبي انه لا يغفر الذنوب الا أنت . ثم يكبر اثنتين ، ويقول : لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس اليك والمهدي من هديت لاملجأ منك الا اليك . سبحانك وحنانيك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت . ثم يكبر اثنتين ، ويقول : وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة حنيفا مسلما

وما أنا من المشركين • ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين
لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين • ثم يتعوذ بالله من الشيطان
الرجيم ويقرأ الحمد •

المسألة ٣٨٤

يستحب أن يقول حينما يتوجه الى القبلة وقبل التكبير : اللهم اليك
توجهت ومرضاتك طلبت وثوابك ابتغيت وبك آمنت وعليك توكلت ،
اللهم صل على محمد وآله ، وافتح مسامع قلبي لذكرك وثبتني على دينك
ولا تزغ قلبي بعد اذ هديتني وهب لي من لدنك رحمة انك أنت الوهاب •

المسألة ٣٨٥

يستحب أن يرفع يديه بالتكبير من غير فرق بين تكبيرة الاحرام
وغيرها ، وليكن الرفع الى النحر أو حيال الوجه أو الى الأذنين ، ولا
يتجاوزهما ، ويستحب ان يستقبل بباطن كفيه وأن يبسطهما وينبني
ضم أصابعهما •

ومقتضى الأدلة أن يكبر وهو رافع يديه ، فاذا رفع يديه وكبر ثم
أرسلهما كفى ذلك في أداء الوظيفة ، ولا يمتنع ان يبتدئ بالتكبير عند
ابتداء رفع يديه وينتهي عند انتهائه •

المسألة ٣٨٦

إذا شك المكلف في انه أتى بتكبيرة الاحرام أم لا ، فإن كان شكه قبل
أن يدخل في مابعدا وجب عليه أن يأتي بالتكبيرة ، وإن شك في الاتيان
بها بعد ما دخل في غيرها بنى على انه قد أتى بها ومضى في صلاته •

ويكفي أن يدخل في دعاء التوجه بعدها ، أو في الاستعاذة ، أو في
البسملة للقراءة • وإذا أتى بالتكبيرة ثم شك في صحتها ، حكم بالصحة
على الأقوى ، سواء دخل في مابعدا أم لا •

المسألة ٣٨٧

إذا كبر المصلي ثم شك في أن تكبيرته هذه تكبيرة الاحرام أو تكبيرة
الركوع بنى على انها تكبيرة الاحرام •

الفصل السابع عشر في القيام

المسألة ٣٨٨

القيام في حال تكبيرة الاحرام ركن من أركان الصلاة ، تبطل الصلاة بتركه عمدا وسهوا ، فمن أتى بتكبيرة الاحرام جالسا مع قدرته على القيام بطلت صلاته ، سواء كان عمدا أم ساهيا ، وكذلك من كبر في حال نهوضه قبل قيامه •

والقيام المتصل بالركوع ركن كذلك من أركان الصلاة ، والمراد به أن يكون ركوعه عن قيام ، فمن ركع لا عن قيام مع قدرته بطلت صلاته ، ومثال ذلك أن يقرأ جالسا في صلاته ثم يركع ، أو يجلس في أثناء قراءته أو بعدها ثم يركع ، سواء أتى بالركوع من جلوس أم من قيام ، كما إذا قرأ وهو جالس ثم نهض متقوسا حتى الركوع من قيام ، فتبطل صلاته في جميع ذلك ، سواء فعل ذلك عمدا أم ساهيا •

المسألة ٣٨٩

إذا هوى من القيام لابقصد الركوع ، ثم نواه في أثناء هويه وركع بطلت صلاته لأنه لم يأت بالقيام المتصل بالركوع ، وإذا لم يصل الى حد الركوع وجب عليه أن ينتصب قائما ثم يركع ، فإذا فعل ذلك صحت صلاته ، وكذلك إذا لم ينو الركوع في اتحنائه وان وصل فيه الى حد الركوع ، فيجب عليه أن ينتصب قائما ثم يركع ، وتصح بذلك صلاته •

المسألة ٣٩٠

القيام في حال القراءة أو حال التسبيح في الأخيرتين واجب غير ركن ، فمن ترك القيام وقرأ أو سبح في صلاته وهو جالس بطلت صلاته إذا كان عمدا ، ولم تبطل إذا كان ساهيا وكذلك الحكم في القيام بعد الركوع ، والقيام مستحب في حال القنوت •

المسألة ٣٩١

القيام الركن في حال تكبيرة الاحرام هو القيام في جميع التكبيرة ، فلا

يجوز ، للمصلي أن يبدأ بالتكبيرة قبل أن يتم قيامه ولو بحرف واحد منها ، ولا يجوز أن ينعني المأموم للركوع مع الإمام قبل أن يتم تكبيرة احرامه ولو بحرف واحد ، وإيهما فعل ذلك بطلت صلاته سواء كان عامدا أم ساهيا ، فيجب على المصلي أن يستقر قائما قبل أن يبدأ بالتكبيرة وبعد أن يتمها من باب المقدمة .

المسألة ٣٩٢

القيام في حال القراءة وحال التسبيح في الأخيرتين واجب غير ركن كما تقدم ذكره قريبا ، وهل هو واجب مستقل في حال القراءة والتسبيح أو هو شرط فيهما ، وجهان ، ولا يترك الاحتياط ، فمن قرأ أو سبح وهو جالس نسيانا ، وتذكر بعد أن أتم القراءة أو التسبيح فعليه اعادتهما قائما على الأحوط ، وكذلك إذا تذكر في أثنائهما ، فعليه أن يستأنفهما من قيام على الأحوط ، وإن تذكر ذلك بعد الدخول في الركوع صححت صلاته إذا أتى بالقيام المتصل بالركوع .

المسألة ٣٩٣

القيام مستحب في حال القنوت ، ومعنى ذلك أنه يجوز ترك القيام بترك القنوت ولكن ليس للمصلي أن يأتي بالقنوت جالسا اختيارا ، فإن فعل ذلك عامدا لم يأت بوظيفة القنوت ، ولا تبطل الصلاة بذلك ولكن الأحوط استحبابا إتمام الصلاة ثم اعادتها .

المسألة ٣٩٤

إذا نسي القراءة أو نسي بعضها حتى ركع لم تبطل صلاته إذا كان ركوعه عن قيام .

المسألة ٣٩٥

القيام المتصل بالركوع هو ما يتحقق بعده الركوع بالفعل ، ولذلك فلا تتحقق زيادته إلا بزيادة الركوع معه ، فإذا نسي القراءة أو نسي بعضها وهوى إلى الركوع ثم تذكر قبل أن يصل في هويه إلى حد الركوع ، وجب عليه الرجوع إلى القيام وإتمام القراءة ولم تبطل صلاته بذلك ، وليس ما أتى به قبل هويه الأول قياما متصلا بالركوع .

وإذا هوى بقصد الركوع وتذكر قبل وصوله الى حد الركوع أنه قد ركع قبل ذلك ، أرسل نفسه الى السجود ولم تبطل صلاته وليس ما أتى به قبل هويه قياما متصلا بالركوع .

وكذلك القيام في حال تكبيرة الاحرام ، فلا تتحقق زيادته الا بزيادة تكبيرة الاحرام معه ، وقد تقدم الاشكال في بطلان الصلاة بزيادة التكبيرة سهوا في المسألة الثلاثمائة والرابعة والسبعين وانه لا بد فيها من الاحتياط باتمام الصلاة ثم اعادتها ، وهو بذاته حكم زيادة القيام في حال تكبيرة الاحرام .

المسألة ٣٩٦

لا تبطل الصلاة بزيادة القيام اذا وقعت سهوا ومثال ذلك أن يقوم في موضع القعود أو ينسى فيقرأ مرة ثانية بعد قراءته الواجبة فيكون ذلك زيادة في القيام كما هي زيادة في القراءة ولا تبطل الصلاة بهما .

المسألة ٣٩٧

إذا شك في القيام بعد الدخول في ما بعده لم يعتن بشكه وبنى على وقوع ما شك فيه ، كما إذا شك في القيام حال تكبيرة الاحرام بعد الدخول في الاستعاذة أو في القراءة، وكما إذا شك في القيام حال القراءة بعد الدخول في الركوع ، أو شك في القيام المتصل بالركوع بعد الوصول الى حد الركوع أو شك في القيام بعد الركوع وقد هوى الى السجود .

المسألة ٣٩٨

يجب على المصلي اذا كان قادرا أن ينتصب في قيامه ويعتدل ، فتبطل صلاته اذا كان متحنيا في قيامه أو مائلا الى أحد الجانبين ، ويجب أن يكون مستقرا مطمئنا ، فلا تصح صلاته اذا كان ماشيا أو مضطربا في قيامه أو متحركا حركة تنافي الطمأنينة والاستقرار ، وأن يكون مستقلا على الأحوط فلا يعتمد في قيامه على عصي أو جدار أو غيرهما ، وتصح صلاته في جميع ما ذكر اذا كان مضطرا اليه ، وتصح صلاته مطرقا برأسه ، فلا يجب عليه نصب العنق ، نعم يستحب ذلك كما سيأتي في آخر الفصل .

المسألة ٣٩٩

لا يجوز له أن يفرج ما بين رجليه تفريجا فاحشا لا يصدق معه القيام عرفا أو ينافي الاستقامة والاعتدال فيه ، ويجوز اذا كان قليلا لا ينافي شيئا من ذلك .

والأنحوط أن يكون وقوفه على قدميه معا ، فلا يكفي ان يقف على رجل واحدة أو على أصل القدمين أو على أصابعهما .

المسألة ٤٠٠

إذا صدق على المصلي أنه واقف على قدميه صحت صلاته وإن كان اعتماده على أحدهما أكثر من الأخرى .

المسألة ٤٠١

لا تبطل صلاة الانسان اذا ترك الانتصاب في قيامه أو ترك الاستقرار أو الاستقلال فيه ناسيا أو ساهيا ، وإن كان القيام ركنا ، نعم لا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة اذا مشى في القيام الركني ساهيا أو ناسيا أو تحرك فيه بما يشبه المشي .

المسألة ٤٠٢

يتغير المضطر الى الاعتماد في حال قيامه ، بين أن يعتمد على جدار أو عصي ، أو انسان ولا يتعين على الأقطع أن يعتمد على خشبته الخاصة التي أعدها لمشييه ، ويجب على الانسان شراء ما يعتمد عليه أو استيجاره اذا اضطر اليه في صلاته ولم يجده الا بالشراء أو الاستيجار .

المسألة ٤٠٣

إذا اضطر الانسان الى ترك الانتصاب في قيامه أو الى عدم الاستقرار فيه أو الى الاعتماد على عصي ونحوها ، أو اضطر الى الوقوف على رجل واحدة ، أو الى التفريج بين الرجلين بنحو ينافي الاستقامة ولا ينافي القيام أو غير ذلك من الأعذار التي لاتنافي صدق القيام عرفا وجب عليه ذلك ، ولم تصح له الصلاة جالسا ، ويلاحظ ما علقناه على هذه المسألة من كتاب العروة الوثقى في الحكم اذا دار الأمر في هذه الأعذار بعضها مع بعض .

المسألة ٤٠٤

إذا عجز المكلف عن القيام في الصلاة بجميع مراتبه التي تقدم ذكرها أو الإشارة إليها وجب عليه أن يصلي جالسا ، وجرى في الجلوس جميع ما تقدم في القيام ، فيجب فيه الانتصاب والاستقرار والاستقلال وغيرها .

المسألة ٤٠٥

للتفريغ الفاحش بين الرجلين مراتب ، فما صدق معه القيام عرفا من مراتبه فهو مقدم على الجلوس كما تقدم ، وما لم يصدق معه القيام منها فالأحوط معه تكرار الصلاة ، فيصلي مفرجا بين رجليه كذلك مرة ، ويصلي جالسا مرة أخرى .

المسألة ٤٠٦

إذا تعذر عليه الجلوس في صلاته ، ولو بأن يكون معتمدا على شيء أو متكئا على جدار ، وجب عليه أن يصلي مضطجعا على جانبه الأيمن ومستقبلا بمقاديم بدنه كهيئة الميت المدفون فإن لم يقدر ، فعلى جانبه الأيسر ، فإن تعذر عليه ذلك صلى مستلقيا على ظهره كهيئة المحتضر .
ويجب عليه الانحناء لركوعه وسجوده بالقدر الممكن له من الانحناء ، ولو برفع موضع سجوده ، فإذا لم يمكنه الانحناء أو ما برأسه ، والأحوط أن يجمع بين الأيما وغمض العينين في الركوع والسجود ، وأن يرفع شيئا يضع جبهته عليه في السجود ، وليجعل أيما للسجود اخفض منه للركوع ، ويجعل غمض العينين للسجود أزيد منه للركوع ، والأحوط الأيما في السجود بمساجده الأخرى .

المسألة ٤٠٧

إذا كان قادرا على القيام في الصلاة ولكنه يعجز عن الركوع قائما كبر وقرأ قائما ثم جلس وأتى بالركوع جالسا وإذا عجز عن الركوع قائما وجالسا ، صلى قائما أو ما للركوع وإذا عجز عن الركوع والسجود صلى قائما وانحنى للركوع بالمقدار الممكن ولو يسيرا ، ثم ينحني للسجود ولو برفع موضع سجوده فإن لم يقدر أو ما برأسه للسجود وغمض عينيه

ورفع شيئا يضع جبهته عليه وان تمكن من الجلوس جلس وأومأ للسجود على النهج المتقدم ويراجع ما يأتي في فصل الركوع .

المسألة ٤٠٨

إذا كان المكلف ممن وظيفته الصلاة جالسا فصلى كذلك ، وأمكنه القيام للركوع فقط وجب عليه ان يقوم بعد القراءة ثم يركع عن قيام ، وكذلك الحكم اذا تجددت له القدرة على القيام في جميع الصلاة وضاق الوقت عن اعادة الصلاة ، فيقوم بعد القراءة للركوع ويتم صلاته .
وإذا أمكنه القيام في جميع الصلاة وكان الوقت متسعا فلا بد من اعادة الصلاة .

المسألة ٤٠٩

إذا كان قادرا على القيام في بعض ركعات الصلاة دون بعض وجب عليه أن يقوم الى أن يعجز فيتم صلاته جالسا، فإذا أحس من نفسه القدرة على القيام قام وهكذا ، وكذلك اذا أمكنه القيام في بعض الركعة دون بعض وجب عليه القيام في أول الركعة الى أن يعجز ثم يتم الركعة جالسا .

المسألة ٤١٠

إذا عجز عن القيام في الصلاة وظن أو احتمل أن تتجدد له القدرة على القيام في آخر الوقت وجب عليه تأخير الصلاة ، ولكنه اذا صلى في سعة الوقت مع الاحتمال برجاء استمرار العذر الى آخر الوقت ثم انكشف له استمرار عذره كذلك صحت صلاته .

المسألة ٤١١

إذا كان قادرا على القيام ولكنه يخشى حدوث مرض اذا هو قام في صلاته أو يخاف بطلان زوال مرض يجده جاز له ان يصلي جالسا ، وكذلك اذا كان القيام يوجب له الحرج والمشقة الشديدة ، وإذا كان ممن يصلي جالسا وعرض له خوف المرض من صلاته جالسا أو لزوم الحرج جاز له ان يصلي مضطجعا .

المسألة ٤١٢

إذا صلى الانسان قائما وعجز في أثناء صلاته عن القيام جلس في صلاته ، وإذا عجز عن ذلك اضطجع ، فإذا عجز استلقى ، وعليه ان يترك القراءة أو الذكر عند انتقاله من حالة الى حالة حتى يستقر ، وإنما تصح صلاته في هذه الفروض إذا كان العذر مستمرا الى آخر الوقت ، فإذا زال العذر والوقت باق وجبت عليه إعادة الصلاة .

المسألة ٤١٣

إذا صلى جالسا وتجددت له القدرة على القيام في أثناء الصلاة ، فإن كان الوقت واسعا وجبت عليه إعادة الصلاة ، وإن كان الوقت ضيقا وجب عليه ان يتم صلاته قائما ، وعليه ان يترك القراءة والذكر في حال انتقاله الى القيام حتى يستقر ، وكذلك الحكم في المضطجع إذا قدر على الجلوس ، وفي المستلقي إذا قدر على الاضطجاع ، فبعد صلاته إذا كان الوقت واسعا ، وينتقل الى الحالة التي تجددت له القدرة عليها إذا كان الوقت ضيقا ويترك القراءة والذكر في حال انتقاله حتى يستقر .

المسألة ٤١٤

إذا تجددت للمكلف القدرة على القيام بعد أن اكمل القراءة جالسا فإن كان مع سعة الوقت ، فقد تقدم انه تجب عليه إعادة الصلاة في جميع الفروض ، وإن كان الوقت ضيقا وجب عليه القيام للركوع ، ولم تجب عليه إعادة القراءة ، وإذا تجددت له القدرة في أثناء القراءة ، فعليه القيام واتمام القراءة ولا يجب عليه استئنافها .

وإذا تجددت له القدرة في أثناء الركوع جالسا فإن كان قد أتم الذكر الواجب فيه ، وجب عليه ان ينتصب قائما لرفع الرأس من الركوع ، وإن كان قبل أن يتم الذكر ، فعليه أن يتم بقصد الرجاء على الأحوط ، ويجب عليه ان يرتفع منعنيا حتى يصل الى حد الركوع قائما ثم عليه على الأحوط أن يأتي بالذكر بقصد الرجاء مرة أخرى ، وإذا انتصب في هذه الصورة قائما ثم ركع بطلت صلاته ، وإذا تجددت له القدرة

بعد أن رفع رأسه من الركوع جالسا ، فلا يترك الاحتياط في أن ينتصب قائما برجاء المظلوية .

المسألة ٤١٥

يجب الاستقرار والطمأنينة حال القراءة والتسبيحات ، سواء كان ممن يصلي قائما أم جالسا أم مضطجعا أم مستلقيا ، ويجب الاستقرار في حال الذكر في الركوع والسجود سواء أتى بهما قائما أم جالسا أم مؤميا ، وفي جميع أفعال الصلاة وأذكارها ، وحتى في حال القنوت وجلسة الاستراحة والأذكار المستحبة .

المسألة ٤١٦

موضع التكبير المستحب هو حال الانتصاب قبل الركوع أو قبل السجود أو بعد السجود ، فإذا أتى في حال الهوي أو حال النهوض فقد أتى به في غير محله ، ولا يجوز ذلك مع العمد ، ولا تبطل به الصلاة .

المسألة ٤١٧

يتخير من يصلي جالسا في كيفية جلوسه ، ولا تتمين عليه كيفية خاصة ، ويستحب أن يكون متربعا ، قالوا : ومن التربع أن يجلس القرفصاء ، وهو أن يجلس على ألييه وقدميه ويرفع فخذه وساقه عن الأرض ، فإذا أراد الركوع ثنى رجليه وركع ، ويتورك في جلوسه بين السجدين وفي حال التشهد .

المسألة ٤١٨

يستحب للمصلي في حال قيامه أن يسدل منكبيه ، وأن يرسل يديه ، وأن يضم أصابع كفيه ، ويضعهما على فخذه قبالة ركبتيه ، اليعنى على الفخذ الأيمن ، واليسرى على الفخذ الأيسر ، وأن يقيم صلبه ونحره ، وأن يصف قدميه ، ويستقبل بأصابعهما القبلة ، وأن يفرق بينهما بمقدار ثلاث أصابع مفرجات أو أزيد الى شبر ، وأن يسوي بينهما في الاعتماد ، وأن يكون نظره الى موضع سجوده ، وأن يكون في قيامه خاضعا خاشعا مستكينا .

ويستحب للمرأة أن تجمع بين قدميها ولا تفرق بينهما كما يفعل الرجل ، وأن تضم يديها الى صدرها على ثديها .

الفصل الثامن عشر في القراءة

المسألة ٤١٩

تجب قراءة فاتحة الكتاب في الركعة الأولى والثانية من كل فريضة ، سواء كانت من الفرائض اليومية أم غيرها ، عدا صلاة الأموات ، وتجب فيهما على الأحوط قراءة سورة كاملة بعد الفاتحة ، حتى في الفريضة المأداة .

ويسقط وجوب السورة اذا أوجبت قراءتها المشقة الشديدة على المكلف لمرض أو استعجال أو ضرورة أخرى توجب ذلك ، فيجوز له حين ذلك الاقتصار في صلاته على قراءة الفاتحة وحدها .

وتحرم قراءة السورة عند ضيق الوقت أو الخوف أو الضرورة الشديدة التي توجب تحريم الفعل فيجب على المكلف عند ذلك الاقتصار على قراءة الفاتحة وترك قراءة السورة .

المسألة ٤٢٠

لايجوز أن يقدم السورة على فاتحة الكتاب ، فاذا قدمها عليها عامدا ، بطلت صلاته سواء أعادها بعد الفاتحة أم لم يعدها .

واذا قدم السورة على الفاتحة ساهيا ، فإن تذكر ذلك بعد الركوع صححت صلاته ، وإن تذكره قبل الركوع ، فإن كان قد قرأ الحمد بعد السورة أعاد السورة ويجزيه أن يقرأ سورة أخرى غيرها وإن لم يقرأ الحمد وجب عليه أن يقرأها ثم يأتي بعدها بسورة .

المسألة ٤٢١

النوافل كالفرائض ، فلا بد فيها من قراءة الفاتحة ولا تصح بدونها ، ولا تجب فيها قراءة السورة وإن كانت النافلة واجبة عليه بنذر وشبهه ، فللمصلي أن يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وحدها ، وأن يأتي معها بآيات من سورة أو آيات من سور متعددة ، وبسورة واحدة وبسور متعددة .

وتستثنى من ذلك النوافل ذات الكيفيات المخصوصة والتي عينت فيها قراءة سور معينة أو آيات خاصة ، كصلاة الوصية وصلاة الفدير وصلاة الغفيلة وبعض صلوات الحاجة ، فلا بد وأن تقرأ فيها السور أو الآيات المعينة .

وإذا علم أن تعيين السور فيها إنما هو شرط لكمال النافلة للمشروعيتها جاز له ترك تلك السورة فيها ، كما يجوز له قراءة غيرها ، وذلك كالسور التي تستحب قراءتها في صلاة جعفر أو في صلاة الليل .

المسألة ٤٢٢

إذا ترك القراءة في صلاة الفريضة ساهيا وتذكر بعد وصوله الى حد الركوع صحت صلاته ، ولم يجب عليه في ذلك سجود السهو على الأقوى وإن كان الاتيان به أحوط .

وكذلك إذا ترك قراءة الحمد وحدها ساهيا أو ترك قراءة السورة وحدها وتذكر بعد الركوع فلا شيء عليه .

وإذا ترك القراءة أو ترك إحدى السورتين ساهيا وتذكر قبل الدخول في الركوع وجب عليه أن يأتي بما تركه وإذا ترك الحمد وحدها فعليه أن يقرأها وأن يأتي بالسورة بعدها ليحصل الترتيب .

المسألة ٤٢٣

لايجوز للمصلي أن يقرأ في صلاته ما يفوت الوقت بقراءته من السور ، سواء كان ذلك لطول السورة أم لقصر الوقت ، وإن قرأ فالظاهر عدم بطلان الصلاة بذلك وإن كان عامدا في فعله ، فإذا كان في سعة الوقت وجب عليه أن يعدل عن تلك السورة الى غيرها ويتم صلاته وإذا كان الوقت ضيقا قطع السورة وأتم صلاته من غير سورة ، نعم تبطل الصلاة إذا قصد بها الأداء ولم يدرك ركعة من الوقت سواء كان عامدا في ذلك أم ساهيا .

وإذا قرأ ما يفوت به الوقت وكان ساهيا ولم ينتبه الا بعد فراغه من الصلاة وخروج الوقت وقد أدرك من الوقت مقدار ركعة صحت صلاته .

تشكل قراءة سورة العزيمه في صلاة الفريضة ، لعدم امكان الجمع مع قراءتها بين غرضي الشارع ، فاذا قرأها عامدا ، فان سجد لها عند تلاوة آية العزيمه كما هو الأقوى بطلت صلاته لزيادة السجود ، وان هو لم يسجد لها كان عاصيا وأثما بترك السجود ، وكان عليه أن يتم الصلاة ثم يعيدها على الأحوط .

واذا قرأها ساهيا أو ناسيا فان تذكر قبل أن يقرأ آية العزيمه وجب عليه أن يعدل الى سورة أخرى ويتم الصلاة ، وان تذكر بعد قراءة آية العزيمه والسجود لها نسيانا وجب عليه أن يتم صلاته وكانت صحيحة على الأقرب .

وان تذكر بعد قراءة آية العزيمه وقبل السجود لها كان حكمه هو ما تقدم في العمد ، فان سجد لها كما هو الأقوى بطلت صلاته للزيادة وان لم يسجد لها كان عاصيا ووجب عليه ان يتم الصلاة ثم يعيدها على الأحوط .

واذا قرأ سورة العزيمه ساهيا ولم يتذكر الا بعد الدخول في الركوع فان كان قد سجد لها في حال نسيانه فعليه اتمام صلاته وكانت صحيحة ، وكذلك اذا سها عن سجدة التلاوة حتى أتم الصلاة ، فعليه أن يأتي بالسجدة اذا تذكرها بعد الفراغ وكانت الصلاة صحيحة . وان تذكر وهو في الصلاة انه لم يسجد سجدة التلاوة جرى فيه الحكم المتقدم في صورة العمد ، فان هو سجد لها بطلت صلاته ، واذا عصى وترك السجود كان عليه ان يتم الصلاة ثم يعيدها على الأحوط .

اذا لم يقرأ سورة العزيمه في فريضته ولكنه قرأ آية السجدة في اثنائها لم تبطل صلاته بذلك ، وجرى فيها الحكم المتقدم في صورة العمد ، فان سجد بعد تلاوة الآية بطلت صلاته ، واذا عصى أو سها فلم يسجد لها وجب عليه أن يتم صلاته ، وكذلك اذا قرأ الآية في فريضته ناسيا .

واذا سمع من يقرأ الآية أو استمع اليه وهو في الفريضة أو ما الى

السجود وأتم صلاته وصحت ، والأحوط ان يسجد لها بعد الفراغ من الصلاة أيضا .

المسألة ٤٢٦

تجوز قراءة سور العزائم في صلاة النافلة ، فإذا قرأ آية السجدة منها سجد وهو في الصلاة ثم قام فأتى نافلته ولم تبطل بذلك وان كانت واجبة عليه بنذر وشبهه ، وكذلك الحكم اذا قرأ آية السجدة وحدها .

المسألة ٤٢٧

سور العزائم الأربع هي ألم تنزيل ، وحم فصلت ، وسورة النجم ، وسورة العلق ، وموضع السجود هو آخر الآية الكريمة من السورة .

المسألة ٤٢٨

البسملة جزء من كل سورة ، فتجب قراءتها معها ، عدا سورة التوبة وهي سورة براءة ، فلا بسملة فيها ، واذا أتى بالبسملة لسورة معينة لم تكف لفيرها ، فإذا بدا له أن يقرأ سورة أخرى ، فعليه أن يعيد البسملة بقصدها .

المسألة ٤٢٩

سورة الفيل ولايلاف قریش سورة واحدة ، فلا تكفي قراءة أحدهما في الفريضة ، بل لابد من أن يجمع بينهما ، ويقدم سورة الفيل مع البسملة الواقعة بينهما ، وكذلك الحكم في سورة الضحى وألم نشرح ، فيجب أن يجمع بينهما ويقدم سورة الضحى مع البسملة الواقعة بينهما .

المسألة ٤٣٠

يجوز أن يقرأ سورتين أو أكثر في ركعة واحدة من الفريضة على كراهة ، والأحوط ترك ذلك ، ولا كراهة اذا فعل ذلك في النافلة .

المسألة ٤٣١

يجب تعيين السورة قبل الشروع فيها ويكفيه التعيين الاجمالي الحاصل من الاعتياد ونحوه ، واذا أتى بالبسملة من غير أن يعين سورة وجب

عليه اعادة البسملة وان يعينها لسورة خاصة يختارها ، وكذلك اذا أتى بالبسملة بقصد سورة معينة ثم نسي أي سورة عينها أو أتى بالبسملة وشك في أنه قصدها لسورة خاصة أم لا ، فعليه في جميع هذه الفروض أن يختار سورة معينة ويعيد البسملة لها •

المسألة ٤٣٢

اذا أتى بالبسملة وشرع بعدها في سورة وشك في أثناء قراءتها في أنه هل عين البسملة لها أم لغيرها وقرأها نسيانا بنى على الصحة •

المسألة ٤٣٣

اذا عزم على قراءة سورة معينة في صلاته أو كان معتادا على قراءتها ، فنسي ، وقرأ غيرها كفاء ذلك مع التعمين ولو على سبيل الاجمال ولم يكفه مع عدم التعمين •

المسألة ٤٣٤

يجوز لمن شرع في قراءة احدى السور في الفريضة أن يعدل منها الى سورة أخرى مالم يتجاوز النصف ، ويستثنى من ذلك سورتا التوحيد والحجد ، فلا يجوز لمن شرع في احدهما ولو بالبسملة لها أن يعدل منها الى غيرها من السور ، ولايجوز لمن شرع في احدهما ولو بالبسملة أن يعدل منها الى الأخرى منهما •

المسألة ٤٣٥

يجوز لمن قرأ احدى السور في صلاة الجمعة أو صلاة الظهر في يوم الجمعة أن يعدل منها الى سورة الجمعة في الركعة الأولى ، والى سورة المنافقين في الركعة الثانية مالم يتجاوز النصف وان كانت السورة التي قرأها هي التوحيد أو الحجد ، بل وان تعد قراءتهما في الفريضة ، فيجوز له العدول عنهما الى السورتين مالم يتجاوز النصف •

المسألة ٤٣٦

الأحوط لمن قرأ سورة الجمعة أو المنافقين في صلاة الجمعة أو الظهر

من يوم الجمعة ان لا يعدل عنهما الى غيرهما من السور وان لم يبلغ النصف .

المسألة ٤٣٧

يجوز العدول مع الضرورة من سورة الى غيرها وان قرأ أكثر السورة ، وحتى من سورتي الجعد والتوحيد ، وسورتي الجمعة والمنافقين في ظهر يوم الجمعة ، بل يجب ذلك .

ومثال الضرورة أن ينسى بعض السورة التي شرع فيها فلا يقدر أن يتمها ، أو يخاف أن يفوت الوقت اذا أتمها ، أو يحصل له مانع آخر من اتمامها ، ومن ذلك أن يقرأ إحدى سور العزائم في فريضته ساهيا ، ويتذكر قبل اتمامها ، فيجب عليه العدول عنها كما ذكرنا في ماتقدم . قيل : ومن ذلك ما لو نذر أن يقرأ في صلاته سورة خاصة لا غيرها ، ثم ينسى فيقرأ غير تلك السورة التي نذر قراءتها ، فيعدل عن السورة التي قرأها الى السورة المنذورة ، ولكن الأحوط في هذا الغرض أن يتم السورة التي شرع فيها ثم يأتي بعدها بالسورة المنذورة ويقصد باحداهما ما في ذمته وبالثانية القرية المطلقة .

المسألة ٤٣٨

اذا أتى بالبسملة بقصد إحدى السورتين : الجعد أو التوحيد ، ثم نسي أي السورتين قد عينها ، أتى بإحدى السورتين بلا بسملة ، لاحتمال انها هي السورة التي قصدتها ، ثم يأتي بعدها بالسورة الثانية مع البسملة ، لاحتمال انها هي المعينة ، ويقصد الجزئية بالسورة المعينة في الواقع ، وبالثانية القرية المطلقة .

المسألة ٤٣٩

قد يشكل العدول في النافلة من سورتي الجعد والتوحيد الى غيرهما ، والأحوط في هذا الغرض أن يأتي بالسورة التي عدل اليها بقصد القرية المطلقة .

المسألة ٤٤٠

يجب على الرجل أن يجهر بالقراءة في صلاة الصبح وأولتي المغرب

والعشاء ، ويجب عليه الاخفات في اولتي الظهر والعصر الا في يوم الجمعة ، فيجب الجهر في صلاة الجمعة ولا يترك الاحتياط به في صلاة الظهر .

المسألة ٤٤١

يستحب الجهر بالبسملة في الظهر والعصر للفتحة والسورة ، وفي ثالثة المغرب ، وأخبرني الظهري والعشاء اذا اختار فيها القراءة .

المسألة ٤٤٢

اذا جهر المصلي عامدا في موضع يجب فيه الاخفات بالقراءة ، أو أخفت في موضع يجب فيه الجهر بها بطلت صلاته ، واذا فعل ذلك ناسيا أو جاهلا صحت صلاته ، واذا كان الجاهل مترددا في الحكم فجهر أو أخفت في غير محله برجاء المطلوبية فالأحوط الاعادة .

المسألة ٤٤٣

اذا فعل ذلك ناسيا أو جاهلا ثم تذكر ما نسيه أو علم ما جهله وهو في أثناء القراءة أو بعد الفراغ منها وقبل الركوع صح ماضى من قراءته ولم تجب عليه اعادة ما قرأه .

المسألة ٤٤٤

يمذر الجاهل بالحكم في مسألة الجهر والاخفات ، سواء كان جاهلا بوجوب الجهر والاخفات أم كان جاهلا بمعناها أم كان جاهلا بموضعهما ، والمراد بجهل الموضع ان يعلم بوجوب الجهر والاخفات في بعض الفرائض ويجهل الفريضة التي يجبان فيها ، فيتوهم ان الصبح مثلا مما يخفت فيه ، وان الظهريين مما يجهر فيه .

المسألة ٤٤٥

اذا جهل المأموم بوجوب الاخفات عليه اذا وجبت عليه القراءة ، فجهر بها ، صحت صلاته على الظاهر وان كان الأحوط استجبابا له الاعادة .

المسألة ٤٤٦

تتخير المرأة في الصلاة الجهرية بين الجهر والاختفات وان سمعها الأجنبي الا اذا كان في مقام الريبة والتلذذ ، ويجب عليها الاختفات في الصلاة الاختفائية .

واذا أجهرت في موضع يجب فيه الاختفات جرى فيها ماتقدم بيانه في حكم الرجل فتمتذر حيث يعذر الرجل وتبطل صلاتها حيث تبطل صلاته .

المسألة ٤٤٧

الجهر هو أن يظهر جوهر الصوت في القراءة ، والاختفات هو أن يقرأ ولا يظهر جوهر صوته ، نعم يشكل الاكتفاء اذا ظهر به الصوت كالمبحوح الشديد البحة ، اما البحة الخفيفة فالظاهر تحقق الاختفات معها .

المسألة ٤٤٨

لا يجوز الافراط في الجهر بحيث يكون خارجا عن المعتاد كالصياح وتبطل الصلاة اذا فعل ذلك .

المسألة ٤٤٩

تقدم في المسألة الثلاثمائة والثامنة والسبعين : ان القراءة لا تتحقق حتى ينطق بالكلمات بحيث يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع ويكفي التقدير اذا وجد المانع أو كان غير صحيح السمع وهذا هو أدنى مراتب الاختفات ، فلا يجزي ما هو أقل من ذلك لعدم صدق القراءة ، وعدم صدق الاختفات ، ولا يجزي اذا كان يسمع بعض الكلمات أو بعض الحروف ولا يسمع بعضها .

المسألة ٤٥٠

لا يتأدى الجهر في القراءة الجهرية حتى يجهر في جميع الكلمات والحروف وفي أواخر الآيات ، فتجب المحافظة على ذلك ولا يعتنى بالمسامحة العرفية .

المسألة ٤٥١

تجوز القراءة في المصحف لغير القادر على الحفظ ، بل تجوز حتى للقادر والمحافظ ، ويجوز لمن لا يحسن أو لا يحفظ أن يتابع غيره في القراءة ولو بتلقيه آية آية .

المسألة ٤٥٢

التمتاع والفأفأ ومن يبدل بعض الحروف ببعض ومن لا يقدر على الافصاح ببعض الكلمات أو ببعض الحروف تجب عليه القراءة بما يمكنه ، ولا يجب عليه الايتام في صلاته ، نعم هو أحوط كما هو أفضل ، وبحكمه من لا يقدر الا على الملحون ولا يستطيع التعلم .

المسألة ٤٥٣

الأخرس الذي لا يستطيع النطق عليه ان يحرك لسانه مع الامكان ويشير بيده الى الفاظ القرآن بقدر ما يمكنه ولا يجب عليه الايتام ، وبحكمه من لا يمكنه التلفظ لشلل أو آفة أخرى في لسانه .

المسألة ٤٥٤

يجب التعلم على من لا يحسن القراءة الا اذا تمكن من تأدية الصلاة الصحيحة بالايتام أو بالمتابعة في القراءة لغيره ولو بالتلقين آية آية فيكفيه ذلك من غير فرق بين الفاتحة والسورة .

المسألة ٤٥٥

اذا تعلم بعض الفاتحة وضاق الوقت ، وجب عليه أن يقرأ في صلاته ماتعلم من الفاتحة وأن يقرأ من سائر القرآن عوض البقية منها على الأحوط .

واذا لم يتعلم من الفاتحة شيئاً قرأ من غيرها من القرآن بعدد آيات الفاتحة وبمقدار حروفها على الأحوط وان لم يحسن من القرآن شيئاً سبح الله وكبره وذكره بقدر حروف الفاتحة ، على الأحوط كذلك ، والأحوط أن يأتي بالتسبيحات الأربع بقدرها .

المسألة ٤٥٦

تجب مراعاة الترتيب بين آيات الفاتحة ، وبين آيات السورة ، وما بين جملهما ، وكلماتهما ، وتجب مراعاة الموالاة في قراءتهما ، فإذا خالف الترتيب في شيء مما ذكر أو اخل بالموالاة وكان عامدا بطلت صلاته ، وإن كان ساهيا وجب عليه أن يعيد الجملة التي وقع الخلل فيها وما بعدها ، وإذا حصل بسبب ذلك ما يخل بقراءة الآية أعادها وما بعدها ، وإذا حصل ما يخل بأصل القراءة كالفصل الطويل أعاد القراءة .

المسألة ٤٥٧

تجب القراءة الصحيحة بإخراج الحروف من مخارجها المعروفة بحيث لا يبدل حرفا بحرف ، أو يلتبس به عند أهل اللسان ، وموافقة الأسلوب العربي في هيئة الكلمة وهيئة الجملة في حركات بناء الهيئة وسكناته ، وحركات الأعراب والبناء في آخر الكلمة وسكناتها ، والمد الواجب ، والادغام ، والعذف ، والقلب في مواضعها .

فإذا أخل المصلي بشيء من ذلك بطلت قراءة الكلمة أو الجملة التي أخل بها ، وإذا كان الاخلال عن عمد بطلت صلاته للزيادة العمدية ، وإن كان الاخلال عن سهو أو نسيان وكان في المحل وجب عليه أن يستأنف ما أخل به فإن هو لم يستأنف بطلت الصلاة للنقيصة العمدية ، وإن لم يتذكر ذلك حتى تجاوز المحل ودخل في الركن أتم صلاته ولا شيء عليه .

المسألة ٤٥٨

مواضع المدهي الواو المضموم ما قبلها ، والألف المفتوح ما قبلها ، والياء المكسور ما قبلها ، إذا كان بعد أحدها همزة ، أو كان بعده مكون لازم ، والسكون اللازم هو الذي لا يختلف حاله في الوصل والوقف .
وأمثلة الأول قوله تعالى : (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول) ، وقوله تعالى : (وجاء ربك والملك صفا صفا ، وجاء يومئذ بجهنم) ، ومن أمثلة الثاني قوله تعالى : (ق) و (ن) ، و (ص) ، و (يس) وغيرها من الحروف المفردة في أوائل السور . ويتأكد في ما كان بعد حرف المد

حرف ساكن مدغم في حرف آخر ، كقوله تعالى : (ولا الضالين) وقوله تعالى : (يوادون من حاد الله ورسوله) ولا يترك الاحتياط بمراعاة ذلك وخصوصا في الفرض الأخير .

المسألة ٤٥٩

القدر اللازم في مد حرف المد ماتتوقف عليه اقامة الكلمة والنطق بها على النهج العربي ، ولا يجب مده أكثر من ذلك ، ولكن يحسن أن يمد بمقدار ألفين ، وأحسن منه الى أربع ألفات ، ولا تبطل الكلمة اذا مد حرف المد فيها أكثر من ذلك ، الا اذا خرجت الكلمة بطول المد عن كونها كلمة .

المسألة ٤٦٠

يجب الادغام في الكلمة الواحدة التي يجتمع فيها حرفان متماثلان وكانا متحركين أو كان الأول منهما ساكنا والثاني متحركا ، ومثال الأول الادغام في ود ويردونكم من قوله تعالى : (ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم) ، ومثال الثاني الادغام في كلمة (مدا) من قوله تعالى : (فليعند له الرحمن مدا) .

بل يجب الادغام اذا اجتمع الحرفان المتماثلان في كلمتين وكان الأول ساكنا والثاني متحركا كما قوله تعالى : (واجمل لي وزيرا من أهلي) وقوله تعالى : (اذهب بكتابي) وقوله تعالى : (اينما تكونوا يدرككم الموت) .

المسألة ٤٦١

الأحوط لزوم الادغام اذا التقت نون ساكنة أو تنوين بأحد حروف (يرملون) وكانا في كلمتين كقوله تعالى : (ولم يكن له) وقول (أشهد ان لا اله الا الله) في التشهد وفي الأذان والاقامة ، وكلمة (اللهم صل على محمد وآل محمد) وكذلك اذا وقعا في كلمة واحدة في القنوت أو الدعاء ، ولم تلتبس الكلمة بمد ادغامها بكلمة أخرى ، واذا التبست بها فلا ادغام .

المسألة ٤٦٢

يجب ادغام لام التعريف في أربعة عشر حرفاً من حروف الهجاء ويجب اظهارها في أربعة عشر حرفاً منها ، فيجب ادغامها في التاء ، وفي التاء والذال ، والذال ، والراء ، والزاي والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، واللام ، والنون .

ويجب اظهارها مع الألف ، والباء ، والجيم ، والحاء ، والغاء ، والمين ، والغين ، والفاء ، والقاف ، والكاف ، والميم ، والواو ، والهاء ، والياء .

فيجب ادغام لام التعريف في كلمة الجلالة : الله ، والرحمن ، والرحيم ، والدين ، والصراط ، والذين ، والضالين من سورة الفاتحة ، وكلمة الصمد من سورة التوحيد ، ويجب اظهارها في كلمة : الحمد ، والمالين ، والمستقيم ، والمفضوب في الفاتحة .

المسألة ٤٦٣

الأحوط لزوم قلب التنوين والنون الساكنة ميماً اذا وقعت بعد احدهما باء ، من غير فرق بين أن يكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين ، ومثال ذلك قوله تعالى : (ذلك من أنباء الغيب نوحيه اليك) وقوله تعالى : (جزاء بما كانوا يعملون) .

المسألة ٤٦٤

يجب ان تحذف همزة الوصل عند الدرج ، كالهمزة في لفظ الجلالة ، وفي كلمة : الرحمن ، والرحيم ، والمالين ، والدين ، واهدنا ، والصراط ، والمستقيم ، ونحوها ويجب أن تثبت عند الابتداء بها ، فاذا قال : (الحمد لله) أو قال (الرحمن الرحيم) أو قال (اهدنا الصراط) أو قال (الله الصمد) أثبت الهمزة في الابتداء .

واذا أثبت همزة الوصل عند الدرج في القراءة أو حذفها عند الابتداء بها بطلت قراءة الكلمة واذا كان متعمداً بطلت الصلاة ، واذا كان ساهياً وجبت عليه إعادة قراءة الكلمة وما بعدها على نهج ما تقدم في المسألة الأربعمئة والسابعة والخمسين .

ويجب ان تثبت همزة القطع في اياك وفي انعمت وغيرهما ، فاذا حذفها في الدرج بطلت قراءة الكلمة وكان الحكم في الصلاة هو ماتقدم .

المسألة ٤٦٥

يكفي أن ينطق بالحرف على الوجه الصحيح عند أهل اللسان وان لم يعرف مخارج الحروف التي تذكر في علم التجويد ولم يلتفت إليها ، فالمناط في الصحة أن يتكلم بالحرف وبالكلمة على النهج العربي المستقيم ، فاذا جهل ذلك وجب عليه التعلم .

المسألة ٤٦٦

الأحوط لزوما ترك الوقف على الحركة ، فلا يجوز له أن يقرأ مثلا (الحمد لله رب العالمين) بفتح النون ويقف على ذلك ، بل يلزمه حينئذ أن يصلها بما بعدها ، وكذلك الحركات في أواخر سائر الآيات ، فلا يظهرها عند الوقف على الآية بل يجب تسكينها .

والظاهر جواز الوصل بالسكون ما لم يحصل به اخلال في الكلمة ، كما اذا أراد تسكين آخر الكلمة ووصلها بما بعدها فظهرت في آخر الكلمة حركة غير صحيحة ، كأن يقول (واياك نستعين) ويريد اسكان النون ثم يصلها في أول (اهدنا) فتظهر نون نستعين مكسورة .

المسألة ٤٦٧

لا فرق في الحركة التي يريد الوقف عليها بين ان تكون حركة اعراب أو بناء ، أو حركة تشير الى حرف محذوف ، ومثال ذلك الكسرة في كلمة يسر في قوله تعالى : (والليل اذا يسر) . وفي الواد من قوله : (جاؤا الصخر بالواد) وفي كلمتي اكرمن واهانن في قوله تعالى : (فيقول ربي اكرمن) و(ربي اهانن) فان الكسرة في هذه المواضع تدل على ياء محذوفة ، فاذا وصل الكلمة بما بعدها أتى بها مكسورة واذا أراد أن يقف عليها نطق بها ساكنة .

المسألة ٤٦٨

اذا أراد وصل الكلمة بما بعدها فاعلم الحركة في آخر الكلمة وانقطع

نفسه قبل أن يصلها فعليه أن يعيد الكلمة ، الا أن يكون الفصل قليلا
لاينافي الوصل عرفا فيكتفي بها .

المسألة ٤٦٩

لايجوز الفصل بين حروف الكلمة الواحدة بحيث تخرج بسبب الفصل
عن كونها كلمة واحدة وتبطل قراءة الكلمة بذلك ، سواء كان عامدا أم
ساهيا أم مضطرا ، واذا كان عامدا في ذلك بطلت الصلاة ، واذا كان
ساهيا أو غالطا أو مضطرا أعاد الكلمة وما بعدها .

المسألة ٤٧٠

وتجب الموالاة كذلك بين الجار والمجرور وبين حرف التعريف
ومدخله ، بل وبين المضاف والمضاف اليه وبين الموصوف وصفته ، وبين
المبتدأ وخبره ، والفعل وفاعله ونحو ذلك مما يتعلق بمضيه ببعض
بحيث لايجوز الفصل فيه بأجنبي ، فاذا فصل ما بينها ساهيا أو غالطا
أعاد قراءة تلك الجملة وما بعدها ، واذا كان عامدا أعاد قراءة الجملة
وأتم الصلاة ثم أعادها على الأحوط وجوبا .

المسألة ٤٧١

الأحوط أن يختار المكلف في القراءة ما يتداوله غالب المسلمين من
القراءات وان كان الأقوى عسدم تعيين ذلك ، فيجوز له أن يقرأ بما
يوافق إحدى القراءات المعروفة ، ولايكفي أن يقرأ بما يخالف
القراءات المعروفة وان كان موافقا للنهج العربي .

المسألة ٤٧٢

يحسن اتباع علماء التجويد في ما ذكروه من المحسنات من امالة
واشباع وتفخيم وترقيق في بعض الحروف ، ومن اظهار أو اخفاء في
التنوين والنون الساكنة ونحو ذلك ، ولاتجب مراعاة شيء منه .

المسألة ٤٧٣

اذا اتصلت القراءة ببعضها ببعض تولدت في الغالب بعض الكلمات
المهملة ، ويحصل ذلك من العاق آخر الكلمة بأول ما بعدها ، وهذا

التولد انما هو بالدقة العقلية ، ولا تخلو منه أي قراءة او كلام متصل ، ولا يضر ذلك بالقراءة ولا يوجب نقصانها ولا بطلانها ، كما اذا تولدت من قراءة (الحمد لله) كلمة دلل ومن قراءة (الله رب) كلمة هرب وهكذا .

نعم اذا فصل القارئ بين اجزاء الكلمات ، والعق آخر الكلمة السابقة باول اللاحقة ، وتولدت من ذلك عرفا كلمة مهملة كانت مضرة بالقراءة ، وبطلت الصلاة اذا كان متعمدا ، ووجب إعادة قراءة الكلمتين وما يلحق بهما ، مع السهو أو الغلط ، فان هو لم يعدها بعد الالتفات كانت صلاته باطلة ، وعلى هذا فيكون التمييز بين الكلمات بهذا المعنى واجبا .

المسألة ٤٧٤

الأحوط أن يقرأ (مالك يوم الدين) وان جازت أيضا قراءة (ملك يوم الدين) كما نسبت الى جماعة من القراء - والأحوط لزوما أن يقرأ (الصراط) بالصاد في الموضعين .

المسألة ٤٧٥

تجب القراءة في (اياك نعبد واياك نستعين) بكسر الهمزة وتشديد الياء في الموضعين ويشكل الاعتماد على قراءة تخفيف الياء .

المسألة ٤٧٦

المشهور بين القراء قراءة (كفوا) بضم الفاء وبالهمزة ، فلا ينبغي تركها ، وتجاوز قراءة (كفوا) بضم الفاء وبالواو بدلا عن الهمزة ، كما ان الأحوط ترك قراءة (كفوا) بتسكين الفاء وبالواو بدل الهمزة .

المسألة ٤٧٧

اذا لم يرد الوقوف على كلمة أحد ، وأراد وصلها بما بعدها ، قال : (قل هو الله أحدن الله الصمد) بضم الدال وكسر نون التنوين ، ورقق اللام في لفظ الجلالة من الآية الثانية ، ويشكل أن يحذف التنوين ويثبت الضمة في كلمة أحد ، وان قرأ بها أبو عمرو بن العلاء البصري :

المسألة ٤٧٨

لاريب في ان سورة الفلق وسورة الناس من القرآن ، وتجاوز قراءتهما في الصلاة الفرائض منها والنوافل .

المسألة ٤٧٩

اذا شك القاريء في اعراب كلمة أو بنائها ، أو شك في بعض حروفها ، أو شك في كلمة ان - مثلا - هل هي مفتوحة الهمزة أو مكسورتها ، أو شك في بعض كلمات الآية أو في تقدم بعض الكلمات على بعض وتأخرها ، لم يجز له أن يكرر الآية على الوجهين ، بل يجب عليه أن يتعلم ، ويجوز له أن يختار أحد الوجهين فيقرأ به في صلاته ، ويتقرب به لاحتمال انه القرآن الصحيح ، ثم يفحص بعد الفراغ من صلاته ، فإذا تبين له أن ما أتى به مطابق للواقع صحت صلاته ، وإذا تبين له انه غلط ، وجبت عليه اعادة الصلاة .

المسألة ٤٨٠

اذا أراد المصلي وهو في حال القراءة أو الذكر أن يتقدم من مكانه أو يتأخر أو يتحرك أو ينحني لبعض الأغراض التي تقتضي ذلك ، وجب عليه أن يدع القراءة في حال تحركه حتى يستقر ويطمئن ، فإذا استقر استمر في قراءته ، ولا يضر بذلك تحريك اليد أو الأصابع وكذلك الحكم في التسبيح أو القراءة في الأخيرتين .

المسألة ٤٨١

اذا تحرك مضطرا أو مقهورا في حال قراءته حتى خرج عن الاستقرار فالأحوط له لزوما بعد أن يستقر أن يعيد ما قرأه في حال تحركه وعدم استقراره ، وكذلك في تسبيح الأخيرتين .

المسألة ٤٨٢

اذا سمع ذكر النبي (ص) استحب له أن يصلي عليه ، ولا ينافي ذلك الموالاة المتبصرة في صحة الصلاة ، فلا تبطل صلاته بذلك ، نعم قد تنافي الموالاة في الآية كما اذا فصلت الصلاة على النبي بين المضاف والمضاف

اليه في الآية أو بين الصفة والموصوف أو بين المبتدأ والخبر ، فإذا كانت كذلك وجبت عليه إعادة قراءة الموضع الذي وقعت فيه المنافاة •
وكذلك الحكم إذا سلم عليه أحد فوجب عليه رد السلام ، وبحكم القراءة غيرها من اذكار الصلاة وأقوالها •

المسألة ٤٨٣

إذا اكمل قراءة الآية وشك بعد الفراغ منها في صحة قراءتها ، حكم بالصحة سواء دخل في ما بعدها أم لا ، والأحوط استحباباً أن يعيد قراءتها بقصد الاحتياط في كلتا صورتين ، وكذلك الحكم في التسبيحة إذا أتمها وشك في صحتها بعد الفراغ منها •

الفصل التاسع عشر في مستحبات القراءة

المسألة ٤٨٤

تستحب الاستعاذة قبل القراءة في الركعة الأولى من الصلاة ، سواء كانت فريضة أم نافلة ، فيقول بعد تكبيرة الاحرام ، أو بعد أدعية التوجه : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، أو يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، ويستحب الاخفات بها •

المسألة ٤٨٥

يستحب الجهر بالبسملة في الصلاة الاخفائية في كل من الفاتحة والسورة ، وفي الأخيرتين من الفريضة إذا اختار فيهما القراءة ، سواء كان اماماً أم منفرداً ، والأحوط الاخفات بها للماموم إذا قرأ خلف الامام ، ويجب الجهر بها في الصلاة الجهرية للامام والمنفرد •

المسألة ٤٨٦

يستحب الثاني في القراءة وتبيين الحروف والحركات في الكلمات ، وتحسين الصوت ، والوقوف على فواصل الآيات ، وأن يستشعر عظمة القرآن وهو يتلو آياته •

المسألة ٤٨٧

يستحب التدبير في معاني ما يقرأه من الآيات والاعتماظ بها ، (واذا مر بآية فيها ذكر الجنة وذكر النار سأل الله الجنة وتعوذ بالله من النار) .
كما في رواية ابن أبي عمير .

المسألة ٤٨٨

تستحب السكينة بعد الفراغ من قراءة الحمد ، والسكينة بعد الفراغ من قراءة السورة وقبل التكبير للركوع أو للقنوت .

المسألة ٤٨٩

يستحب للمصلي اذا فرغ من قراءة الحمد أن يقول : الحمد لله رب العالمين ، سواء كان اماما أم منفردا ، وكذلك يستحب للمأموم اذا فرغ الامام من قراءة الفاتحة ، بل وكذلك يستحب للمأموم اذا قرأ خلف الامام .

ويستحب للمصلي اذا فرغ من سورة التوحيد أن يقول : كذلك الله ربي ، مرة ، أو مرتين ، أو ثلاثا . أو يقول كذلك الله ربنا ثلاثا ، سواء كان اماما أم منفردا ، ولم يرد استحباب ذلك في المأموم اذا فرغ الامام من قراءة السورة ، ويستحب له اذا فرغ من سورة البعد أن يقول : الله ربي ودينني الاسلام ، ثلاثا ، أو يقول ربي الله ودينني الاسلام .

المسألة ٤٩٠

يستحب أن تكون القراءة في صلاة الصبح بعم يتساءلون ، وهل أتني ، وهل أتاك ، ولا أقسم بيوم القيامة وما ضاهاها من السور ، وأن تكون في صلاة الظهر والعشاء بسورة الأعلى والشمس ، وما أشبههما ، وأن تكون في صلاة العصر والمغرب بسورة التوحيد واذا جاء والتكاثر والزلزلة ونحوها .

المسألة ٤٩١

يستحب أن يقرأ سورة الجمعة في الركعة الأولى وسورة المنافقين في الركعة الثانية في كل من صلاة الصبح وصلاة الظهر وصلاة العصر من

يوم الجمعة ، وفي صلاة العشاء من ليلتها وأن يقرأ سورة الجمعة في الركعة الأولى وسورة التوحيد في الثانية من صلاة المغرب منها •

وورد كذلك استحباب قراءة الجمعة في الأولى ، وسورة التوحيد في الثانية من صلاة الصبح وصلاة العصر من يوم الجمعة •

وورد استحباب قراءة الجمعة في الأولى وسورة الأعلى في الثانية في ليلة الجمعة وصباحها •

المسألة ٤٩٢

يستحب أن يقرأ سورة هل أتى على الانسان في الركعة الأولى وسورة هل أتاك حديث الفاشية في الركعة الثانية من صلاة النداء في يوم الاثنين ويوم الخميس •

المسألة ٤٩٣

يستحب أن يقرأ المصلي سورة القدر في الركعة الأولى من صلاته وسورة التوحيد في الركعة الثانية ، بل ورد انهما أفضل ما يقرأ في الفرائض ، وان العالم (ع) قال : عجا لمن لم يقرأ في صلاته انا انزلناه في ليلة القدر كيف تقبل صلاته ، وروي ما زكت صلاة لم يقرأ فيها : قل هو الله أحد •

المسألة ٤٩٤

يكره للمصلي أن يترك قراءة قل هو الله أحد في فرائضه الخمس جميعا ، ولعل كراهة ذلك لا ترتفع بقراءة السورة في بعض النوافل •

المسألة ٤٩٥

يكره أن يقرأ سورة قل هو الله أحد بنفس واحد •

المسألة ٤٩٦

يكره ان يعيد في الركعة الثانية نفس السورة التي قرأها في الركعة الأولى الا اذا كانت سورة التوحيد فلا كراهة في ذلك •

المسألة ٤٩٧

يستحب أن يعيد صلاة الجمعة أو الظهر في يوم الجمعة إذا قرأ فيهما
بغير سورة الجمعة والمنافقين ، وقد تقدم في المسألة الثلاثمائة والسابعة
والستين : ان من صلى الجمعة أو الظهر في يومها قرأ فيهما غير سورة
الجمعة والمنافقين حتى يتجاوز نصف السورة استحب له أن يعدل من
الفريضة الى النافلة ، ثم يستأنف الفريضة ويقرأ فيها سورتي الجمعة
والمنافقين ، وإذا تذكر قبل أن يتجاوز نصف السورة استحب له أن يعدل
عن السورة التي قرأها الى سورة الجمعة والمنافقين ويتم صلاته ، وان
كانت السورة التي قرأها هي سورة التوحيد أو الجحد .

المسألة ٤٩٨

يجوز للمصلي أن يقصد انشاء الخطاب لله تعالى بقوله اياك نعبد
واياك نستعين ولا ينافي ذلك قصد القرآنية ، فهو يخاطب الله عز وجل
بالقرآن ، وكذلك في قوله الحمد لله رب العالمين ، وقوله الرحمن الرحيم ،
وقوله اهدنا الصراط المستقيم ، ويقصد انشاء الحمد لله والثناء عليه
وطلب الهداية منه بالقرآن .

الفصل العشرون

في التسبيح أو القراءة في الأخيرتين

المسألة ٤٩٩

يتغير المصلي في الركعتين الأخيرتين من الرباعيات وفي الركعة الثالثة
من المغرب بين أن يقرأ فيها سورة الحمد وحدها ، وأن يأتي بالتسبيحات
الأربع ، وهي : (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر) فيأتي
بها مرة واحدة مع التكبير ، فتكون أربع تسبيحات ، أو يأتي بها ثلاث
مرات بدون التكبير ، فتكون تسع تسبيحات ، وتجب المحافظة فيها على
العربية من حيث الكلمات ومن حيث الحروف والحركات ، ويستحب
أن يضيف إليها الاستغفار ، ثم يكبر بعدها للركوع .

المسألة ٥٠٠

من لا يقدر على أن يأتي بالتسبيح على الوجه الصحيح تتمين عليه قراءة الحمد إذا كان قادرا عليها ، فإن لم يتمكن أتى من التسبيحات بالقدر الممكن منها ، فإن عجز أتى بالذكر المطلق .

المسألة ٥٠١

من نسي قراءة الفاتحة في الركعتين الأولتين من صلاته لم تتمين عليه قراءتها في الأخيرتين على الأقوى ، بل يتخير بين القراءة والتسبيح كغيره من المكلفين ، وإن كان الأحوط له استحبابا أن يختار القراءة .

المسألة ٥٠٢

الأقوى أن القراءة في الأخيرتين أفضل من التسبيح لامام الجماعة ، وأن التسبيح أفضل من القراءة ، للمأموم ، وإنهما متساويان في الفضل للمصلي المنفرد .

المسألة ٥٠٣

يجب على المصلي الاخفات في الأخيرتين سواء اختار القراءة فيهما أم التسبيح على الأحوط ، وسواء كان اماما أم منفردا ، ويستحب له الجهر بالبسملة إذا اختار القراءة وقد تقدم ذكر هذا قريبا .

المسألة ٥٠٤

إذا أجهر بالقراءة أو بالتسبيح عامدا بطلت صلاته ، وإذا أجهر جاهلا أو ناسيا صحت صلاته ولم تجب عليه إعادة ما قرأ وإن تذكر قبل الركوع وإذا تذكر في أثناء القراءة أو التسبيح صح ماضى منه وأخفت في الباقي .

المسألة ٥٠٥

لا يجب التوافق بين الركعتين الأخيرتين في القراءة أو التسبيح ، فيجوز له أن يقرأ في إحدى الركعتين ويسبح في الأخرى ، ولا يجب التساوي بينهما في التسبيح إذا اختاره ، فله أن يأتي في أحدهما بالتسبيحات الأربع ويأتي في الثانية بالتسبع .

المسألة ٥٠٦

إذا نوى أن يأتي بالقراءة في الركعة ، فله أن يعدل عن القراءة الى التسبيح قبل الشروع فيها ، وكذلك العكس ، وإذا شرع في القراءة أو في التسبيح بعد قصد اليه ، فالأحوط أن لا يعدل عنه الى الآخر .

المسألة ٥٠٧

إذا نوى أن يقرأ الحمد فسبق لسانه الى التسبيح من غير قصد ، فالأقوى عدم الاجتزاء به ، فعليه أن يقرأ الحمد ، أو يعيد التسبيح بعد العدول بالنية اليه ، وكذلك اذا قصد التسبيح فسبق لسانه الى القراءة .

المسألة ٥٠٨

إذا شرع في الفاتحة أو في التسبيح من غير قصد تفصيلي ، فإن كان قاصدا لأحدهما على نحو الاجمال كفاء ذلك وصحت صلاته ، وإن كان غافلا بحيث لا يدري ماذا يفعل لم يجزه ذلك ، وعليه أن يختار احدهما ويأتي به .

المسألة ٥٠٩

إذا اعتقد المصلي انه في الركعة الأولى أو الثانية من صلاته فقرأ الحمد ثم تذكر بعد اتمامها انه في الثالثة أو الرابعة ، فإن قصد بقراءته الحمد امتثال الأمر الواقعي المتوجه اليه كانت صلاته صحيحة ولم تجب عليه اعادة القراءة أو التسبيح اذا كان قبل الركوع ، وإذا قصد بقراءته امتثال الأمر في الركعة الأولى أو الثانية على نحو التقييد بطلت صلاته . وكذلك الحكم اذا اعتقد انه في الركعتين الأخيرتين ، فاختار القراءة ثم تذكر انه في الأولتين فإن قصد بالقراءة امتثال الأمر المتوجه اليه بها صحت صلاته ولم يعد القراءة ، وإذا قصد امتثال الأمر المتوجه اليه في الأخيرتين على وجه التقييد بطلت صلاته .

المسألة ٥١٠

إذا اعتقد انه في الأخيرتين من صلاته فقرأ التسبيحات ثم تذكر انه

في الأولتين فان تذكر ذلك قبل الركوع وجب عليه ان يقرأ الحمد والسورة ويتم صلاته ولاشئ عليه ، واذا تذكر ذلك بعد الركوع مضى في صلاته ولاشئ عليه كذلك والأحوط استحباباً ان يسجد للسهو في الصورتين •

المسألة ٥١١

اذا نسي القراءة والتسبيح في الأخيرتين حتى هوى للركوع ، فان تذكر قبل أن يصل الى حد الركوع وجب عليه أن يعود الى القيام ويأتي بالقراءة أو التسبيح ويتم صلاته ، وان تذكر بعد ان وصل الى حد الركوع مضى في صلاته ، والأحوط استحباباً أن يسجد للسهو للنقيصة وان كان الأقوى عدم وجوب ذلك •

المسألة ٥١٢

يجوز للمكلف أن يزيد على المقدار الواجب من التسبيح ويأتي به بقصد الذكر المطلق ، ولايجوز ذلك اذا كان بقصد الورود •

المسألة ٥١٣

اذا شك في انه أتى بالتسبيح أو القراءة بعد ما هوى الى الركوع لم يعتن بشكه وان لم يصل بعد الى حد الركوع •

واذا شك في صحتها بعد ما فرغ منها ، بنى على الصحة ، وقد ذكرنا هذا في المسألة الأربعمئة والثلاثة والثمانين •

الفصل العادي والعشرون

في الركوع

المسألة ٥١٤

يجب في كل ركعة من الصلاة ركوع واحد ، سواء كانت الصلاة فريضة أم نافلة وتستثنى من ذلك صلاة الآيات ، فتجب في كل ركعة منها خمسة ركوعات على ما يأتي بيانه في فصل صلاة الآيات ، وصلاة الأموات ، فلا ركوع فيها ولاسجود كما تقدم في فصل صلاة الأموات من كتاب الطهارة •

والركوع ركن من أركان الصلاة ، فإذا تركه المصلي عامدا أو
ساهيا بطلت صلاته وكذلك إذا زاده عمدا أو سهوا ، وتستثنى من ذلك
زيادته في صلاة الجماعة للمتابعة على ما سيأتي تفصيله في مبحث
صلاة الجماعة .

المسألة ٥١٥

الركوع هو الانحناء الى الامام بمقدار يصل مجموع أصابع اليد
ومنها الإبهام الى الركبتين بحيث يمكن للمصلي أن يضع أطراف أصابعه
كلها على ركبتيه إذا أراد ، فيجب على المكلف أن ينحني في صلاته بالمقدار
المذكور ، ولا يكفيه الانحناء أقل من ذلك ، ويجب أن يكون انحناءه
بقصد الخضوع لله ، والأحوط استحبابا أن يكون بمقدار تصل راحته الى
الركبتين ، ولا يكفي أن ينحني الى أحد جانبيه أو يرفع ركبتيه وينزل
هيجزته حتى تصل كفاه الى ركبتيه ، وإذا كان المكلف غير مستوي
الخلقة في طول يديه أو طول ساقيه أو قصر اليدين ، أو الساقين وجب
عليه أن ينحني بمقدار ما ينحني مستوى الخلقة .

المسألة ٥١٦

يجب في الركوع الذكر ، والأحوط للمكلف أن يختار التسبيح ،
ويتخير بين أن يأتي بتسبيحة واحدة كبرى ، وهي : سبحان ربي العظيم
وبحمده ، أو ثلاث صغريات ، وهي : سبحان الله سبحان الله سبحان الله ،
ويكفيه غير ذلك من الذكر ، كالتكبير والتهليل والتحميد ، وإذا أتى
بشيء من ذلك فلا بد وأن يكون بقدر ثلاث تسبيحات صغريات أو أكثر ،
فيقول مثلا سبحان الله والحمد لله والله أكبر ، أو الحمد لله ثلاثا .

المسألة ٥١٧

تجب الطمأنينة في الركوع حتى يتم الذكر الواجب ، فإذا تركها
عامدا بطلت صلاته والأحوط لزومها في الذكر المندوب ، وإذا تركها
فيه عامدا أثم ولم تبطل صلاته على الظاهر ، ولا تجب الطمأنينة في
ما يأتي به بقصد الذكر المطلق .

المسألة ٥١٨

يجب رفع الرأس بعد الفراغ منه حتى ينتصب قائما ، فاذا ترك القيام بعد الركوع عامدا وسجد بطلت صلاته .

المسألة ٥١٩

تجب الطمأنينة في القيام بعد الركوع ، فاذا تركها عامدا بطلت صلاته .

المسألة ٥٢٠

لا يجب وضع اليدين على الركبتين في الركوع ، فاذا تركه عامدا لم تبطل صلاته وان كان الأحوط استحبابا عدم تركه .

المسألة ٥٢١

إذا عجز عن الانحناء التام بنفسه واحتاج الى الاعتماد على شيء وجب عليه أن يعتمد وينحني بالمقدار الواجب ، فاذا هو لم يستطع ذلك حتى مع الاعتماد اتى بالقدر الممكن من الانحناء وهو قائم ، ولا يصح له مع ذلك أن يركع وهو جالس ، وان أمكنه وهو جالس أن يأتي بالركوع التام .

فاذا عجز عن الانحناء أصلا وهو قائم وجب عليه أن يصلي قائما مع الركوع جالسا ويتم صلاته كذلك ، ثم يعيد الصلاة قائما مع الايماء في حال القيام الى الركوع ، وعليه أن يغمض عينيه في حال الايماء الى الركوع على الأحوط .

وان لم يمكنه الانحناء حتى جالسا ومعتمدا ، صلى قائما وأما للركوع برأسه ، وضم اليه تغميض العينين على الأحوط .

وإذا عجز عن الايماء غمض عينيه وجعل ذلك ركوعا ثم فتح عينيه وجعل ذلك رفعا من الركوع وأتى بالذكر الواجب في حال الايماء أو في حال غمض العينين .

المسألة ٥٢٢

إذا أتى بالركوع جالسا أو موميا له وهو قائم أو متحنيا بالانحناء

غير التام ، ثم استطاع الركوع من قيام بعد رفع الرأس من ركوعه ،
فإن كان الوقت ضيقاً وجب عليه أن يتم صلاته ولم تجب عليه إعادة
ركوعه ، بل لم يجز له ذلك ، والأحوط له القيام للهوي منه الى السجود ،
ويأتي به برجاء المطلوبية ، وإذا كان الوقت واسماً وجبت عليه إعادة
الصلاة .

المسألة ٥٢٣

حد الركوع في حال الجلوس هو أن ينحني الجالس بمقدار انحنائه
في حال قيامه ، وأدنى مراتب الركوع في الجلوس هو أدنى مراتبه في
القيام ، وأفضله في حال الجلوس هو أفضله في حال القيام وهو أن ينحني
حتى يتساوى ظهره ويمد عنقه وإن لم يساو مسجده كما في حال القيام .

المسألة ٥٢٤

الركوع بجميع مراتبه التي تقدم بيانها ركن من أركان الصلاة ،
فإذا زاده في الصلاة أو نقصه عمداً أو سهواً بطلت صلاته ، سواء كان
ركوعه بالانحناء غير التام أم بالإيماء وغمض العينين ، أم كان حكمه
الركوع من جلوس .

المسألة ٥٢٥

يجب أن يكون الانحناء بقصد الركوع ، ويكفى القصد الاجمالي
الحاصل من استمرار النية في ابتداء الصلاة ، فإذا انحنى المصلي ليتناول
من الأرض شيئاً ، أو ليضع عليها شيئاً أو نحو ذلك لم يكن ذلك ركوعاً
ولم تبطل به الصلاة ، فإذا رفع رأسه بعد انحنائه وأتم قراءته أو تسبيحه
أو قنوته ركع ، وإذا كان قد أتمها قبل انحنائه وجب عليه أن ينتصب ثم
يركع ليحصل القيام المتصل بالركوع .

المسألة ٥٢٦

إذا هوى المصلي الى السجود وتذكر قبل أن يضع جبهته على الأرض
أنه لم يركع ، وجب عليه أن ينتصب قائماً ثم يركع ويتم صلاته ، وإذا
قام منحنيًا حتى ركع من غير أن ينتصب بطلت صلاته .

وكذلك الحكم اذا تذكر وهو في السجدة الأولى انه لم يركع أو بعد أن أتم السجدة الأولى ورفع رأسه منها ، فيجب عليه أن يقوم منتصباً ثم يركع عن قيام ويتم صلاته ، وإذا تذكر ذلك بعد أن دخل في السجدة الثانية بطلت صلاته .

المسألة ٥٢٧

إذا هوى المصلي من قيامه بقصد الركوع ثم نسيه في أثناء الهوي ونزل إلى السجود ، فهنا صور تجب مراعاتها .

(الصورة الأولى) : أن يطرأ له النسيان قبل أن يصل في انحناؤه إلى حد الركوع ، وحكمه في هذه الصورة أن ينتصب قائماً ثم يركع بعد القيام ويتم صلاته .

(الصورة الثانية) : أن يحصل له نسيان الركوع بعد أن يصل إلى حده ، ثم يهوي بنية السجود ولكنه حين تذكر لم يخرج بعد عن حد الركوع ، فيجب عليه أن يبقى في حد الركوع ويطمئن في ركوعه ويأتي بالذكر الواجب ، ثم يرفع رأسه ويتم صلاته .

(الصورة الثالثة) : أن يصل إلى حد الركوع وهو بنية الركوع ، ثم ينسى بعد ذلك ويهوي حتى يخرج عن حد الركوع ، سواء دخل في السجدة أم لم يدخل ، وفي هذه الصورة يكون قد حصل منه الركوع آناً ما ، ولكنه نسي الطمأنينة والذكر في الركوع ، فيجب عليه أن ينتصب قائماً بقصد الرفع من ركوعه ثم يسجد ويتم صلاته .

(الصورة الرابعة) : أن يحدث له نسيان الركوع عند وصوله إلى الحد ، ومعنى ذلك أن الركوع لم يتحقق منه ، فيجب عليه أن ينتصب قائماً ثم يركع بعد قيامه ويتم ركوعه وصلاته ، ولا إعادة عليه في جميع هذه الصور ، ولكن الاحتياط حسن على كل حال .

المسألة ٥٢٨

الأحوط أن اتحناء المرأة في الركوع كأنحناء الرجل فيه ، فالواجب منه أن يكون بمقدار تصل أطراف أصابعها إلى ركبتها ، ولكن المرأة

لاتزيد على ذلك ، بخلاف الرجل فانه تستحب له الزيادة فيه حتى يتساوى ظهره كما سيأتي .

المسألة ٥٢٩

الواجب في ذكر الركوع أن يأتي بتسبيحة واحدة كبرى مرة واحدة ، أو بثلاث تسبيحات صغريات ، أو بمقدارهن من مطلق الذكر على ما تقدم في المسألة الخمسمائة والسادسة عشرة ويستحب أن يأتي بالكبرى ثلاثا ، ويستحب التثليث في مطلق الذكر بأن يأتي بالمقدار الواجب منه ثلاث مرات ، وتستحب إطالة الذكر بالزيادة على ذلك ، وفي صحيح إبان بن تغلب : دخلت على أبي عبدالله (ع) وهو يصلي ، فمددت له في الركوع والسجود ستين تسبيحة .

المسألة ٥٣٠

لا يجب عليه إذا كرر التسبيح في الركوع والسجود أن يقصد الوجوب في الأول أو غيره والاستعجاب في الباقي .

المسألة ٥٣١

لا يجوز للمكلف أن يشرع في الذكر الواجب حتى يصل الى حد الركوع وحتى يطمئن ويستقر في ركوعه ، وإذا أتى بالذكر أو بشيء منه قبل ذلك كان باطلا ، وإذا كان متعمدا في ذلك بطلت صلاته ، وإذا كان ساهيا وجبت عليه إعادة الذكر مع الطمأنينة والاستقرار ، وإذا كان ساهيا ولم يتذكر الا بعد رفع رأسه من الركوع فلا شيء عليه .

وكذلك الحكم إذا نهض من الركوع قبل اتمام الذكر ، بحيث أتمه في حال نهوضه ، فتكون صلاته باطلة مع تعمد ذلك ، وإذا كان ساهيا ولم يخرج في نهوضه عن حد الركوع وجب عليه العود الى الركوع وإعادة الذكر مع الطمأنينة والاستقرار ، وإذا لم يلتفت حتى رفع رأسه وخرج عن حد الركوع فلا شيء عليه .

المسألة ٥٣٢

إذا كان لا يستطيع الاستقرار حال الركوع بمقدار أداء الذكر لمرض

أو ضعف أو نحوهما ، جاز له أن يأتي بالذكر من غير استقرار ، ولكن يجب أن يأتي بالذكر وهو في حد الركوع ، وإذا لم يستطع المكث في حد الركوع مدة الذكر جاز له أن يبدأ بالذكر قبل وصوله إلى حد الركوع ، أو يبدأ به في حال الركوع ويتمه في حال النهوض .

المسألة ٥٣٣

إذا ترك الطمأنينة في ركوعه ساهيا ولم يلتفت حتى انتصب قائما ، فالظاهر صحة صلاته ، والأحوط استحبابا أن يميد الصلاة .

المسألة ٥٣٤

يجوز أن يأتي في ركوعه وسجوده بتسبيحة كبرى وتسبيحة صفرى ، وبتسبيحة كبرى وثلاث صفريات ، وبتسبيحة كبرى أو صفرى وغيرهما من مطلق الذكر بحيث يفي بالمقدار الواجب من الذكر أو يزيد .

المسألة ٥٣٥

يجوز له أن يعدل من إحدى التسبيحات إلى الأخرى أو إلى مطلق الذكر ، وإن كان بعد الشروع فيه ، كأن يقول : سبحان يقصد الصفرى ثم يقول متصلا بها : ربي العظيم وبحمده ، فتكون واحدة كبرى ، وبالعكس ، فيقول سبحان يقصد الكبرى ثم يتمها ثلاث صفريات أو يقول سبحان الله يقصد ثلاث صفريات فيتمها بقوله والحمد لله ولا إله إلا الله .

المسألة ٥٣٦

لا بد في الذكر من أداء الحروف من مخارجها ، والمحافظة على حركات الكلمات وحركات العروف وسكناتها وعلى المواضع بين الحروف وبين الكلمات كما يقتضيه النطق على النهج العربي الصحيح .

المسألة ٥٣٧

يجوز له في كلمة (ربي العظيم) أن يظهر ياء المتكلم من ربي ويجوز له أن يحذفها ويبقى الكسرة في الباء دليلا عليها ، وإذا أظهر ياء المتكلم فالأحوط أن يحركها بالفتح .

المسألة ٥٣٨

إذا تحرك المصلي مضطرا أو مقهورا في حال الركوع حتى خرج عن الاستقرار وجب عليه أن يترك الذكر الواجب في تلك الحال حتى يستقر ، وإذا أتى بالذكر عامدا قبل الاستقرار والطمأنينة بطلت صلاته ، وإذا أتى به في تلك الحال ساهيا أو مقهورا فالأحوط إعادته بعد أن يستقر ، ويأتي به بقصد الاحتياط والقربة .

المسألة ٥٣٩

لا تضر الحركة اليسيرة التي لاتنافي الاستقرار والطمأنينة عرفا ، ولا تضر حركات أصابع اليد أو أصابع الرجل .

المسألة ٥٤٠

إذا انحنى المصلي حتى بلغ أول حد الركوع وأتى بالذكر الواجب مطمئنا ، ثم ازداد انحناءا حتى ساوى ظهره أو زاد عليه لم يضره ذلك ، سواء أتى بذكر مندوب أم لا ، ولا يكون ذلك من زيادة الركوع ، وكذلك المكس ، كما إذا انحنى حتى ساوى ظهره وأتى بالذكر الواجب ثم رجع إلى أول حد الركوع وأطال الذكر .

وإذا انحنى بمقدار الركوع وأتى بالذكر ، ثم ارتفع قليلا حتى خرج عن حد الركوع عرفا ثم رجع إلى حد الركوع فالأحوط إعادة الصلاة .

المسألة ٥٤١

إذا شك في أن لفظ العظيم بالظام ، أو بالضاد ، لم يجز له أن يأتي بالذكر على الوجهين ، والأحوط له أن يترك التسبيحة الكبرى ويأتي بثلاث صفريات أو بملق الذكر .

ويجوز له أن يختار أحد الوجهين فيأتي به متقربا لاحتمال أنه هو المطلوب ، ثم يفحص بعد فراغه من الصلاة فإذا تبين له أن ما أتى به مطابق للواقع صحت صلاته ، وإذا ظهر أنه غلط أعاد الصلاة ، وقد تقدم نظيره في القراءة .

المسألة ٥٤٢

يستحب للمصلي أن يكبر للركوع وهو منتصب قبل أن يهوي له ، وقد ذكرنا في المسألة الأربعمئة والسادسة عشرة أن موضع التكبير المستحب هو حال الانتصاب قبل الركوع أو السجود أو بعد السجود ، فإذا أتى به في حال الهوي أو حال النهوض فقد أتى به في غير محله ولا يجوز تمعد ذلك ، ولا تبطل به الصلاة ، فإذا شاء التكبير في حال الهوي أو حال النهوض فليكن بقصد مطلق الذكر لا بقصد التكبير للركوع أو السجود .

المسألة ٥٤٣

يستحب له أن يرفع اليدين بالتكبير ، وقد تقدم بيانه في فصل تكبيرة الاحرام .

المسألة ٥٤٤

يستحب له أن يضع كفيه على ركبتيه مفرجتي الأصابع ، ويمكنهما من عيني الركبتين وأن يضع اليد اليمنى على الركبة اليمنى أولا ، ثم يضع اليد اليسرى على الركبة اليسرى ، وإن توضع المرأة يديها على فخذيها فوق ركبتيها .

المسألة ٥٤٥

يستحب له أن يرد ركبتيه الى خلفه وأن يسوي ظهره في ركوعه بحيث لو صببت عليه قطرة ماء لاستقرت في مكانها ، وأن يمد عنقه ويجنح بمرفتيه ويكون نظره بين قدميه .

المسألة ٥٤٦

يستحب أن يقول قبل الذكر الواجب : (اللهم لك ركعت ولك أسلمت وبك آمنت ، وعليك توكلت وأنت ربي ، خشع لك قلبي وسمعي وبصري وشمري وبشري ولحمي ودمي ومخي وعصبي وعظامي وما أقلتة قدمائي غير مستنكف ولا مستكبر ولا مستحسر) ، وأن يكرر التسبيح ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، وقد تقدم استحباب اطالة الذكر ،

وقد ذكر المشهور استحباب الختم على الوتر ، ويستحب ان يصلي على محمد وآله بعد الذكر أو قبله •

المسألة ٥٤٧

يستحب أن يقول بعد قيامه من الركوع وانتصابه : سمع الله لمن حمده ، وأن يقول الحمد لله رب العالمين ، ويقول : الحمد لله رب العالمين وأهل الجبروت والكبرياء والعظمة ، الحمد لله رب العالمين وأن يجهر بها صوته ، وأن يرفع يديه اذا رفع رأسه من الركوع •

المسألة ٥٤٨

يكراه للمصلي أن يطأ على رأسه في ركوعه بحيث يكون أخفض من جسده ، أو يرفع رأسه بحيث يكون أعلى من جسده •

المسألة ٥٤٩

تقدم انه يستحب للراكع أن يجنح بيديه ، ولذلك فلا ينبغي له أن يضم يديه الى جنبه ، وقد مر أيضا انه يستحب له أن يضع كفيه على ركبتيه ، فلا ينبغي له أن يضع إحدى الكفين على الأخرى ويدخلهما بين الركبتين •

المسألة ٥٥٠

ورد في بعض النصوص لا قراءة في ركوع ولا سجود ، انما فيهما المدحة لله عز وجل ثم المسألة ، فينبغي ترك قراءة القرآن في الركوع •

المسألة ٥٥١

يكراه للمصلي أن يدخل يديه تحت ثيابه ويلصق بهما جسده ، وظاهر الحديث عدم اختصاص الكراهة بحال الركوع بل تشمل جميع أحوال الصلاة •

المسألة ٥٥٢

ما ذكرناه في أحكام الركوع من واجبات ومستحبات ومكروهات وغيرها لا يختص بركوع الفريضة ولا اليومية ، بل هو شامل لمطلق

الصلاة الفريضة وغيرها ، واليومية وغيرها ، والراتية وغيرها ، وفي بطلان النافلة بزيادة الركوع ومطلق الركن سهوا أشكال ، فلا يترك الاحتياط فيها .

الفصل الثاني والعشرون في سجود الصلاة

المسألة ٥٥٣

تجب على المكلف في كل ركعة من الصلاة سجدتان ، سواء كانت الصلاة فريضة أم نافلة ، وتستثنى من ذلك صلاة الأموات ، فلا سجود فيها ولا ركوع وقد تقدم ذكرها ، والسجود الواجب هو وضع الجبهة على الأرض أو ما يقوم مقامها بقصد التذلل والخضوع لله سبحانه ، وعلى هذا تدور زيادة السجدة أو السجدين ونقصهما ، وتترتب الاحكام الآتي ذكرها .

المسألة ٥٥٤

السجدتان في الركعة الواحدة ركن من أركان الصلاة ، فإذا تركهما المصلي معا بطلت صلاته ، سواء كان عامدا في ذلك أم ساهيا ، وإذا زاد سجدتين في ركعة واحدة وكان عامدا بطلت صلاته كذلك ، ويشكّل الحكم إذا زادهما سهوا ، فلا يترك الاحتياط بأن يتم الصلاة ثم يعيدها . وتبطل الصلاة بنقصان سجدة واحدة وبزيادتها إذا كان عامدا في فعله ، ولا تبطل بنقصان السجدة الواحدة ولا بزيادتها إذا كان ساهيا .

المسألة ٥٥٥

تجب في السجود عدة أمور :

(الأول) : وضع المساجد السبعة على الأرض على النحو الذي يأتي تفصيله في المسائل الآتية ، والمساجد السبعة هي الجبهة ، والكفان ، والركبتان ، وإبهاما الرجلين ، وقد ذكرنا أن تحقق موضوع السجود يدور مدار وضع الجبهة ، وبه تحصل الزيادة والنقصان في السجود ، فإذا هوى إلى الأرض ووضع مساجده عليها ماعدا الجبهة لم يصدق

السجود ، وإذا كانت في غير موضعها لم تتحقق الزيادة وإذا وضع جبهته على الأرض ولم يضع عليها سائر مساجده صدق السجود ، وحصلت الزيادة إذا كانت السجدة الثالثة أو كان السجود في غير موضعه .

المسألة ٥٥٦

الثاني من واجبات السجود الذكر ، والأحوط أن يختار التسبيح كما تقدم في الركوع ، ويتخير بين أن يأتي بتسبيحة واحدة كبرى ، وهي سبحان ربي الأعلى وبحمده ، أو بثلاث صغريات وهي : سبحان الله سبحان الله سبحان الله ، ويكفيه مطلق الذكر إذا كان بقدر ثلاث تسبيحات صغريات كما ذكرناه في الركوع ، فلتراجع المسألة الخمسمائة والسادسة عشرة .

المسألة ٥٥٧

الثالث من واجبات السجود : الطمأنينة فيه بمقدار ما يأتي بالذكر الواجب ، فتبطل الصلاة بتركها عامدا ، وتلزم على الأحوط في الذكر المندوب ، وإذا تركها فيه عامدا أثم ولم تبطل صلاته .
وإذا أتى بالذكر الواجب عامدا قبل حصول الطمأنينة بطلت صلاته ، وإذا أتى به كذلك ساهيا بطل الذكر ولم تبطل الصلاة فتجب عليه إعادة الذكر مع الطمأنينة ، وإذا لم يتذكر حتى رفع رأسه من السجود فلا شيء عليه .

وكذلك الحكم إذا ترك الطمأنينة قبل أن يتم الذكر ، فتبطل صلاته مع العمد ، وتصح صلاته إذا كان ساهيا ولم يتذكر إلا بعد رفع رأسه من السجود ، وإذا تذكر قبل أن يرفع رأسه أعاد الذكر مع الطمأنينة .

المسألة ٥٥٨

الرابع من واجبات السجود : رفع الرأس منه ، ثم الجلوس بعده والطمأنينة في الجلوس .

المسألة ٥٥٩

الخامس : الانحناء للسجدة الثانية حتى يضع مساجده السبعة على الأرض كما فعل في السجدة الأولى .

المسألة ٥٦٠

السادس : أن تبقى المساجد في مواضعها حتى يتم الذكر في كل واحدة من السجدين فإذا رفع بعض المساجد حال الذكر أو في أثناءه وكان عامدا بطلت صلاته ، وإذا رفع ماعدا الجبهة من المساجد ساهيا وتذكر قبل رفع رأسه وجب عليه أن يضع المساجد في مواضعها ويميد الذكر ، وإذا رفع جبهته فقد فات موضع التدارك ، فعليه أن يتم صلاته ولا شيء عليه وإذا وضع جبهته ليتدارك الذكر بطلت صلاته •

ولا مانع من أن يرفع غير الجبهة من مساجده السبعة عن الأرض في غير حال الذكر وإن كان عامدا ، فإذا أراد أن يشرع في الذكر وضعها في مواضعها إلى أن يتم الذكر •

المسألة ٥٦١

السابع أن يكون موضع جبهة المصلي في سجوده مساويا لموقفه أو يكون أرفع منه أو أخفض بما لا يزيد على أربع أصابع مضمومة ، وهذا إذا كانت الأرض مستوية ، ويفتقر التفاوت بينهما إذا كانت الأرض منحدرة انحدارا تدريجيا من موضع السجود إلى موقف المصلي أو بالعكس ، وإن زاد على المقدار المذكور •

ولا يضر أن يرتفع بعض المساجد الأخرى غير الجبهة على موقف المصلي أو ينخفض عنه بأكثر من ذلك وإن كانت الأرض مستوية مالم يخرج به السجود عن مسماه عرفا ، ولا يضر أن يرتفع بعض المساجد على بعض أو ينخفض عنه حتى الجبهة إلا إذا خرج عن مسمى السجود •

المسألة ٥٦٢

الثامن : أن يضع المصلي جبهته على الأرض أو على ماتنتبه ، بشرط أن لا يكون مما يأكله الإنسان أو يلبسه عادة ، وقد تقدم بيان ذلك في الفصل العاشر من هذا الكتاب •

المسألة ٥٦٣

التاسع : أن يكون موضع الجبهة في السجود طاهرا من النجاسة والمتنجس

ومن أي شيء حكم الشارع بأن له حكم النجاسة كالرطوبة التي تخرج بعد البول أو بعد المنى وقبل الاستبراء منهما ، وكأحد أطراف الشبهة المحصورة للنجاسة المعلومة بالأجمال ، وليراجع أول الفصل العاشر من كتاب الطهارة والمسألة المائة والسابعة والخمسين منه .

المسألة ٥٦٤

العاشر : أن يأتي بالذكر على النهج العربي في الحروف والكلمات والحركات والسكنات والموالات بين الحروف وبين الكلمات على حد ما تقدم في ذكر الركوع وفي القراءة .

المسألة ٥٦٥

الجهة هي الموضع المستوي ما بين الجبينين ، وما بين قصاص شعر الرأس وطرف الأنف الأعلى والحاجبين ، ويكفي أن يضع على الأرض منها ما يصدق بوضعه مسمى السجود وإن كان أقل من الدرهم ، ولا يشترط أن يكون هذا المقدار متصلاً أو مجتمعاً ، نعم يعتبر أن لا يكون متباعد الأجزاء فيكفي السجود على السبعة من الطين غير المطبوخ وعلى الحمى المتصل بعضها ببعض إذا وقع عليها من الجهة ما يصدق به مسمى السجود .

المسألة ٥٦٦

يعتبر في السجود أن تباشر الجهة الشيء الذي يسجد عليه ، فإذا كان على الجهة أو على الشيء ما يمنع من ذلك لم يكف السجود عليه ، حتى ألغى إذا تراكم على التربة أو الشيء الذي يسجد عليه ، فأصبح حائلاً دون وصول الجهة إليه ، فلا بد من إزالته إذا أراد السجود عليه وإذا كان قليلاً لا يمد حائلاً فلا مانع من السجود ، وكذلك إذا كانت المواضع الخالية من الحائل متفرقة غير متباعدة نظير ما تقدم في السجود على الحمى فلا بأس بالسجود عليه .

وإذا تدلى الشعر على الجهة فحال بينها وبين موضع السجود وجب رفع الشعر حتى يحصل القدر الواجب من السجود ، وإذا سجد على

الطين فلتصق بجبهته فلا بد من ازالته للسجدة الثانية ، ولا يمنع التراب اليسير الذي لا يعد حائلا ، ولا اللون الذي لا يكون جرما ، ولا يعتبر في غير الجبهة من المساجد أن يياثر الأرض أو الشيء الذي يسجد عليه .

المسألة ٥٦٧

المسجد في الكفين هو باطنهما ، فيجب وضعه في السجود مع القدرة ولا يكفي وضع ظاهرهما الا مع الضرورة ، فيجزى وضعه حين ذاك ، واذا لم يمكنه وضع باطن الكفين ولا ظاهرهما كمن قطع كفه انتقل الى الأقرب فالأقرب الى الكف ، كالمعصم والزند والذراع والمرفق والمضد ، والأحوط وضع جميع الكفين في السجود مع الاختيار ولا يكفي المسمى أو الاصابع ، فضلا عن رؤوس الأصابع أو ضم أصابع الكف والسجود عليها .

المسألة ٥٦٨

الركبة هي مجمع عظمي الساق والفخذ ، والمسجد من الركبتين هو ظاهرهما ويكفي وضع المسمى منه ولا يجب الاستيعاب ، ولا يجزى السجود على أحد جانبي الركبة اختيارا ولا على باطنهما اذا أمكن ذلك .

المسألة ٥٦٩

الأحوط أن يضع طرفي الابهامين من الرجلين في السجود ولا يتمين ذلك ، فله أن يسجد على أي جزء من الانملة العليا من الابهام وعلى ظاهر الابهام وباطنه . واذا قطع ابهام رجله سجد على ما بقي منه ، فاذا استوصل الابهام كله سجد على سائر أصابعه ، واذا قطعت جميع أصابعه ، سجد على موضع الابهام من قدمه .

المسألة ٥٧٠

الواجب في السجود على المساجد السبعة هو أن يضعها على المواضع بمقدار يصدق معه السجود ويحصل التمكن والاستقرار ، وهذا هو المقدار الواجب من الاعتماد على الأعضاء السبعة في السجود ، ولا يجب

القيام ثقل البدن عليها ، وان كان الأحوط استحبابا ذلك ، ولا تجب المساواة بين الأعضاء في الاعتماد ، ويجوز له أن يشارك معها غيرها من الأعضاء كالذراع وأصابع القدمين .

المسألة ٥٧١

إذا سها المكلف فوضع جبهته على موضع مرتفع لا يصدق معه السجود عرفا لارتفاعه ، فالأحوط له أن يرفع جبهته ثم يضعها على موضع يتحقق معه السجود ويصح عليه ولا يجر جبهته جرا .

وإذا وضعها على موضع مرتفع يصدق معه السجود عرفا ، ولكنه لا يفتر شرعا لأنه يزيد على أربع أصابع من موقعه ، فالأحوط أن يجر جبهته جرا حتى يضعها على موضع يجوز السجود عليه ، ولا يرفع جبهته ثم يضعها لاحتمال زيادة السجدة إذا رفعها ، وإذا لم يمكنه جر جبهته ، فالأحوط له أن يرفع رأسه ويأتي بالسجدة ويتم صلاته ثم يعيدها .

المسألة ٥٧٢

إذا وضع جبهته ساهيا على موضع لا يصح السجود عليه وجب على الأحوط أن يجرها إلى ما يصح السجود عليه ولا يرفعها ثم يضعها عليه لأنه يستلزم احتمال زيادة السجدة .

وإذا لم يتمكن من جر الجبهة رفع رأسه على الأحوط وأتى بالسجدة وأتم صلاته ثم أعادها ، من غير فرق بين أن يلتفت في أثناء الذكر أو بعد اتمامه ، وإذا لم يلتفت إلى سهوه إلا بعد رفع رأسه من السجود صحّت صلاته والأحوط استحبابا أعادتها .

المسألة ٥٧٣

يجوز للمكلف إذا وضع جبهته على ما يصح السجود عليه أن يجرها إلى موضع آخر أفضل من الأول مثلا أو أحوط ، أو يكون السجود عليه أرفق بالمصلي ، ولا يبتدئ بالذكر حتى تستقر الجبهة وتحصل الطمأنينة .

المسألة ٥٧٤

إذا سجد المصلي فارتفعت جبهته عن الأرض قهرا ثم عادت ، فعليه

أن يأتي بالذكر إذا لم يكن قد أتى به في المرة الأولى ، ثم يرفع رأسه ، ويسجد للثانية ويتم صلاته ثم يميدها على الأحوط وإذا ارتفعت جبهته قهرا وأمكته أن يتحفظ عن وقوعها على الأرض مرة ثانية ، رفع رأسه من السجدة وأتم الصلاة ثم أعادها على الأحوط .

المسألة ٥٧٥

إذا حرك بعض مساجده عن موضعه في حال الذكر حركة تنافي الاستقرار في المسجد وكان عامدا فالأحوط إعادة الصلاة بعد اتمامها ، وإذا كان ساهيا أعاد الذكر على الأحوط ، وإذا تذكر بعد رفع رأسه من السجود فلا شيء عليه ، ولا فرق بين المساجد في ذلك حتى ابهام الرجل ، وحتى أصابع الكف ، ولا تضر الحركة القليلة والمسجد ثابت في موضعه .

المسألة ٥٧٦

إذا كانت في جبهة المصلي قرحة أو نحوها تمنعه من السجود ، فإن كانت لا تستوعب الجبهة كلها وجب عليه السجود على الموضع السليم منها ، ولو بأن يحفر حفرة فيضع الموضع السليم من الجبهة على الأرض ، وإذا استوعبت القروح الجبهة كلها سجد على جبينه الأيمن على الأحوط فإن لم يقدر سجد على جبينه الأيسر ، فإن لم يستطع ذلك سجد على ذقنه ، فإن تعذر عليه وضع جزءا من وجهه على الأرض : الأنف أو الخد أو غيرهما ، فإن لم يقدر أو ما إلى السجود مع الانحناء الممكن ، ووضع شيئا على جبهته أو وجهه مع الامكان ليسجد عليه .

المسألة ٥٧٧

إذا لم يستطع الانحناء للسجود وجب عليه أن ينحني بالمقدار الممكن له ويرفع ما يسجد عليه إلى جبهته ووضع سائر المساجد في مواضعها . وإذا لم يقدر على الانحناء مطلقا أو ما برأسه للسجود ورفع ما يسجد عليه إلى جبهته ووضع سائر المساجد في مواضعها مع الامكان ، فإن لم يقدر أو ما برأسه وغمض عينيه ورفع شيئا يضعه على جبهته فإن لم يقدر كفاه الايماء المجرد مع غمض العين .

المسألة ٥٧٨

إذا اقتضت التقية أن يسجد المكلف على الصوف أو القطن أو غيرها مما لا يصح السجود عليه بحيث لا تتأدى التقية إلا بذلك ، صح له السجود عليه وأجزأه ، ولا يجب عليه التخلص منها بالذهاب الى مكان آخر وإن كان ممكناً .

وإذا وجد المندوحة في المكان نفسه بحيث أمكن له السجود في موضع منه مفروش بالعصى مثلاً أو الحصر ، أو البواري وجب عليه اختيار ذلك .

المسألة ٥٧٩

إذا نسي سجدة واحدة أو نسي السجدين معا وقام للركعة اللاحقة ، وتذكر قبل الدخول في الركوع وجب عليه الرجوع فيأتي بالسجدة المنسية أو السجدين ويتم صلاته ، ثم يسجد للسهو للقيام الزائد إذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح ، وإذا لم يقرأ في قيامه ولم يسبح لم يجب عليه سجود السهو وإن كان الاتيان به أحوط .

وإذا نسي سجدة واحدة وتذكرها بعد الدخول في الركوع مضى في صلاته ، فإذا أتمها قضى السجدة المنسية ثم سجد سجدة السهو لنسيانها على الأحوط .

وإذا نسي السجدين معا وتذكرهما بعد الدخول في الركوع بطلت الصلاة ، وإذا نسي السجدة الواحدة ، أو السجدين من الركعة الأخيرة وتذكر بعد التسليم ، ففيها تفصيل سنتعرض له في مبحث الخلل الواقع في الصلاة إن شاء الله تعالى .

المسألة ٥٨٠

لاتصح الصلاة على الشيء الذي لا تستقر المساجد عليه في السجود كالرمل الناعم وصبرة الطعام ويدير التبن وكدس القطن المندوف ، والتراب الذي لا تتمكن الجبهة أو المساجد عليه عند السجود ، وإذا استقرت المساجد عليه بعد الوضع والتمكين صحت صلاته عليه ، مع مراعاة شروط موضع الجبهة . ويجب أن يراعى حال الاستقرار

والطمأنينة في سجوده وذكره وسائر واجباته ، فلا يبدأ بالذكر أو بالقراءة وغيرهما الا بعد الاستقرار ، وقد تعرضنا لهذا في المسألة المائتين والثانية ، والمسألة المائتين والثامنة والعشرين .

المسألة ٥٨١

يستحب التكبير للسجود حال الانتصاب سواء كان قائما أم قاعدا ، وأن يرفع يديه بالتكبير وأن يسبق بيديه الى الأرض في هويه الى السجود ، وأن يستوعب جبهته بالسجود فيضعها كلها على ما يصح السجود عليه ، وأن يصيب الأنف ما يصيب الجبهة . ويجتزأ بوضع أي جزء من الأنف على ما يصح السجود عليه ، وأن يبسط كفيه ويضم أصابعهما بعضها الى بعض حتى الابهام ويجملهما حيال وجهه وأن ينظر في سجوده الى أنفه ، وأن يكون موضع جبهته مساويا لموقفه .

المسألة ٥٨٢

يستحب أن يقول في سجوده قبل الشروع في الذكر : (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت وعليك توكلت ، وانت ربي ، سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره ، الحمد لله رب العالمين تبارك الله أحسن الخالقين) . ويستحب له أن يكرر التسبيحة الكبرى ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، وتستحب اطالة الذكر كما تقدم في الركوع وأن يصلي على محمد وآله قبل الذكر أو بعده .

المسألة ٥٨٣

تقدم في المسألة المائتين والحادية والثلاثين أن أفضل ما يسجد عليه المكلف هو التربة الحسينية وان السجود على الأرض أفضل من السجود على النبات ولعل السجود على تراب الأرض أفضل من السجود على الحجر .

المسألة ٥٨٤

يستحب للانسان أن يدعو في سجوده لحوائجه وحوائج اخوانه المؤمنين في الدنيا والآخرة ، ومما ورد عنهم (ع) في طلب الرزق أن يقول وهو ساجد : ياخير المسئولين وياخير المعطين ارزقني وأرزق عيالي من فضلك فانك ذو الفضل العظيم . ومما ورد عن أبي الحسن (ع) في

سجوده : يامن علا فلا شيء فوقه ويامن دنا فلا شيء دونه اغفر لي
ولأصحابي • ولا يختص ذلك بالسجدة الأخيرة من الصلاة •

المسألة ٥٨٥

يستحب أن يتورك بين السجدين وبعدهما ، وهو أن يجلس على جانبه
الأيسر أو على اليه ، ويجعل ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى ،
فاذا رفع رأسه من السجود وجلس كذلك وانتصب في جلوسه كبر للرفع
من السجود ورفع يديه بالتكبير ، ثم وضع يده اليمنى على فخذه الأيمن
ويده اليسرى على فخذه الأيسر ثم قال استغفر الله ربي واتوب اليه ،
ثم كبر وهو جالس للسجدة الثانية ورفع يديه في التكبير وهوى للسجدة
الثانية •

المسألة ٥٨٦

ومما ورد استحبابه أن يقول بين السجدين : اللهم اغفر لي وارحمني
وأجرني وادفع عني وعافني اني لما انزلت الي من خير فقير تبارك الله
رب العالمين •

المسألة ٥٨٧

يستحب أن يرفع بطنه وذراعيه عن الأرض وان يجنح بذراعيه وان
لا يضع شيئاً من بدنه على شيء منه وان يباشر الأرض بكفيه ، وان يزيد
في تمكين الجبهة وسائر المساجد في السجود وان يكبر بعد الجلوس من
السجدة الثانية ويرفع يديه بالتكبير •

المسألة ٥٨٨

الأحوط أن يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى والركعة
الثالثة من الرباعية ، وهي جلسة الاستراحة ، وان يطمئن بها ، واذا
نسيها فقام ، رجع اليها على الأحوط ما لم يركع •

المسألة ٥٨٩

يستحب أن ييسط يديه عند وضعهما على الأرض للنهوض ويعتمد
عليهما ، ولا يعجن بهما في الأرض وهو أن يعتمد عليهما وهما مقبوضتا

الأصابع ، ويستحب أن يرفع ركبتيه من الأرض قبل يديه وأن يقول عند نهوضه : بحول الله وقوته أقوم واقعد ، أو يقول : اللهم يحولك وقوتك أقوم واقعد وأركع وأسجد .

المسألة ٥٩٠

يستحب للمرأة عند هويها الى السجود أن تضع ركبتيها قبل يديها على الأرض ، وإن تقعد قبل السجود وأن تبسط ذراعيها وتلصق بطنها في الأرض حال سجودها وتضم أعضائها بعضها الى بعض ، وإن تجلس على أليتيها وتضم فخذيها وترفع ركبتيها ، وإذا نهضت انسلت انسلالا ولم ترفع عجزتها .

المسألة ٥٩١

يكره للمصلي أن يقعي في جلوسه بين السجدين وبعدهما ، والاقعاء هو أن يعتمد الجالس بصدر قدميه على الأرض ويجلس على عقبيه .

المسألة ٥٩٢

يكره له أن ينفخ موضع سجوده ، وإذا تولد من النفخ حرفان وصدق عليهما الكلام عرفا كان مبطلا مع تمتد ذلك ، ولكن تحقق الفرض مشكل بل ممنوع ، فإن النفخ صوت يشبه الحروف وليس منها ، وكذلك التننح ، وسيأتي التعرض لذلك في مبحث مبطلات الصلاة .

المسألة ٥٩٣

ينبغي له ترك قراءة القرآن في سجوده ، وقد تقدم نظير هذا في الركوع ويكره له أن لا يرفع يديه من الأرض بين السجدين .

الفصل الثالث والعشرون

في بقية اقسام السجود

المسألة ٥٩٤

من السجود الواجب سجود السهو عند حصول أحد أسبابه ، وسيأتي تفصيلها وبيان أحكامها في فصل سجود السهو من مباحث الخل والشك الواقعين في الصلاة .

المسألة ٥٩٥

يجب السجود عند تلاوة إحدى آيات السجود الأربع من سور المزائم ،
سواء قرأ الآية منفردة أم قرأها مع السورة أو بعض السورة .

وسور المزائم الأربع كما تقدم في فصل القراءة ، هي سورة ألم
تنزيل ، وسورة حم فصلت ، وسورة النجم ، وسورة الملق . وآيات
السجود هي الآية الخامسة عشرة من ألم تنزيل ، عند قوله (ولا
يستكبرون) ، والآية السابعة والثلاثون من حم فصلت ، عند قوله
(تمبدون) ، والآية الثانية والستون من سورة النجم عند قوله في آخر
السورة (واعبدوا) ، والآية التاسعة عشرة من سورة الملق عند قوله
في آخر السورة (واقترب) .

وكذا يجب السجود على من استمع الى قراءتها من قارئ آخر ، بل
وعلى من سمعها على الأحوط .

المسألة ٥٩٦

يستحب السجود في أحد عشر موضعا من القرآن :

(١) عند قراءة الآية المائتين والسادسة من سورة الاعراف ، (٢)
عند قراءة الآية الخامسة عشرة من سورة الرعد ، (٣) عند قراءة الآيتين
التاسعة والأربعين والخمسين من سورة النحل ، (٤) عند قراءة الآية
المائة والتاسعة من سورة بني اسرائيل ، (٥) عند قراءة الآية الثامنة
والخمسين من سورة مريم ، (٦) عند قراءة الآية الثامنة عشرة من سورة
الحج ، (٧) عند قراءة الآية السابعة والسبعين من السورة نفسها ، (٨)
عند قراءة الآية الستين من سورة الفرقان ، (٩) عند قراءة الآيتين
الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين من سورة النمل ، (١٠) عند
قراءة الآية الرابعة والعشرين من سورة ص ، (١١) عند قراءة الآية
الحادية والعشرين من سورة الانشقاق وكذا يستحب السجود لمن استمع
الى قراءة هذه الآيات من قارئ آخر أو سمعها .

ويستحب السجود عند قراءة كل آية من القرآن أمر فيها بالسجود ،
وعند استماعها أو سماعها .

المسألة ٥٩٧

لا يجب السجود على من كتب آية المزيمة أو رآها مكتوبة أو أخطرها في قلبه ، ولم يتلفظ بها .

المسألة ٥٩٨

يجب السجود على من قرأ الآية كلها أو استمع اليها أو سمعها ، ولا يجب على من قرأ بعض الآية أو استمع اليه وإن كان هو لفظ السجود من الآية .

المسألة ٥٩٩

إذا قرأ بعض الآية وسمع بعضها الآخر من قارئ آخر غيره وجب السجود عليه على الأحوط ، وكذلك إذا سمع بعضها من قارئ وسمع باقيها من آخر إلا إذا انفصلت القراءتان عرفا .

المسألة ٦٠٠

إذا قرأ آية المزيمة غلطا أو استمع اليها ممن قرأها غلطا ، فالظاهر عدم وجوب السجود عليه والأحوط استحبابا السجود .

المسألة ٦٠١

إذا قرأ آية السجدة مرارا أو استمع اليها مرارا ، أو قرأها واستمع اليها وجب عليه السجود لكل مرة مع اختلاف الزمان ، وكذلك إذا قرأها واستمع الى من يقرأها في وقت واحد ، وهو الأحوط في ما إذا استمع الى جماعة يقرأونها في وقت واحد .

المسألة ٦٠٢

يجب السجود إذا سمع قراءة الآية وإن كان القارئ صغيرا أو مجنونا ، بل وإن كان القارئ غافلا أو سمعها من آلة مسجلة الصوت ، إلا إذا قصد بها غير القرآن .

المسألة ٦٠٣

يجب السجود فورا بعد قراءة الآية أو سماعها ، ولا يستقط الوجوب

بالتأخير فإذا أجزأ السجود عامدا أتم ووجب عليه السجود قورا وهكذا ،
وإذا نسي السجدة أتى بها عند تذكره وإن طالت المدة •

المسألة ٦٠٤

إذا قرأ آية السجود أو سمعها وهو ساجد في غير الصلاة ، وجب عليه
أن يرفع رأسه من سجوده ثم يسجد للتلاوة ، ولا يكفي أن يستمر في
سجوده بقصدها ، ولا يكفي أن يجر جبهته إلى مكان آخر بقصدها •

المسألة ٦٠٥

إذا سمع آية السجدة وهو في صلاة الفريضة أو مأ للـسجود وأتم صلاته
ثم سجد لها بعد الفراغ من الصلاة على الأحوط •

المسألة ٦٠٦

لا يجب السجود على المكلف إذا سمع مهمة قارئ الآية ولم يميز
نطقه بكلمات الآية وحروفها •

المسألة ٦٠٧

لا يجري الحكم لترجمة الآية في لغة أخرى وإن كانت مطابقة ، فلا
يجب السجود لقراءة الترجمة أو سماع قراءتها ، ولا يجب السجود
لقراءة ما يرادف كلمات الآية في العربية وإن طابقت جميع مفرداتها •

المسألة ٦٠٨

يكفي أن ينوي السجود قبل وضع الجبهة أو مقارنا له ، ولا يجب
أن تكون النية قبل الهوي للسجود •

المسألة ٦٠٩

إذا وجب عليه سجود التلاوة مرارا ، كفاء أن يسجد بقصد الامتثال ،
فإذا رفع رأسه من السجدة ، سجد الثانية ، ولا يجب عليه أن ينتصب من
السجدة الأولى أو يرفع مساجده عن الأرض ، وهكذا حتى يتم العدد الذي
وجب عليه من السجود ، ولا يكفي أن يستمر في سجوده وإن تعددت منه
النية والذكر أو رفع غير الجبهة من المساجد •

المسألة ٦١٠

يجب في سجود التلاوة السجود على المساجد السبعة كما في سجود الصلاة ، ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه ، وأن يكون مسجود الجبهة مساويا لموضع قدمه أو يكون أرفع منه أو أخفض بما لا يزيد على أربع أصابع على الأحوط في جميع ذلك .

وتجب فيه النية وإباحة المكان وإن لا يكون لباسه مغصوبا إذا كان السجود يعد تصرفا فيه عرفا .

المسألة ٦١١

ليس في سجود التلاوة تكبير افتتاح ولا تشهد بعده ولا تسليم ، ولا يشترط فيه ستر العورة ولا طهارة البدن والثياب من الخيث ، ولا سائر صفات السائر التي تعتبر في ثياب المصلي ولا يجب فيه الاستقبال ولا طهارة موضع الجبهة ، ولا تشترط فيه الطهارة من الحدث ، فيجب السجود على الجنب والحائض وكل محدث بالحدث الأكبر أو الأصغر إذا تحقق لهم سبب الوجوب ، ويستحب لهم في مواضع الاستحباب .

المسألة ٦١٢

الأحوط في سجود التلاوة أن يأتي ببعض صور الذكر المنصوصة ولو بما يقوله المصلي في سجود الصلاة .

ومما ورد فيه أن يقول : لا اله الا الله حقا حقا ، لا اله الا الله ايمانا وتصديقا ، لا اله الا الله عبودية ورقا سجدت لك يارب تعبدا ورقا ، لامستنكفا ولا مستكبرا بل أنا عبد ذليل خائف مستجير .

أو يقول : الهي آمنا بما كفرنا وعرفنا منك ما أنكرنا وأجبنك الى ماعدوا ، الهي المغفور المغفور .

أو يقول : أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا احصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك .

ويستحب التكبير لرفع الرأس منه .

المسألة ٦١٣

إذا وجب عليه السجود مرارا ، وشك في عدد ما وجب عليه بين الأقل والأكثر جاز له أن يكتفي بالأقل فلا يجب عليه أن يأتي بالأكثر وإن كان أحوط ، وإذا علم العدد وشك في مقدار ما أتى به من السجود بنى على الأقل ووجب عليه أن يأتي بالباقي .

المسألة ٦١٤

السجود لله سبحانه من أفضل العبادات التي يتقرب بها إليه ، وفي حديث الامام الصادق (ع) والامام الرضا (ع) : أقرب ما يكون العبد من الله تعالى وهو ساجد .

ومن أهم ما يتأكد استحبابه من ذلك سجدة الشكر ، فعن أبي عبد الله (ع) من سجد سجدة الشكر ، لنعمة وهو متوضيء كتب الله له بها عشر صلوات ، ومحا عنه عشر خطايا عظام ، وعنه (ع) السجود منتهى العبادة من بني آدم ، وعن أبي جعفر (ع) أن أبي علي بن الحسين (ع) ماذكر لله عز وجل نعمة عليه الا سجد ، ولا قرأ آية من كتاب الله عز وجل فيها سجود الا سجد ، ولا فرغ من صلاة مفروضة الا سجد ، ولا وفق لاصلاح بين اثنين الا سجد ، وكان أثر السجود في جميع مواضع سجوده فسمى السجود لذلك ، وفي الحديث كانت لأبي الحسن موسى بن جعفر (ع) بضع عشرة سنة كل يوم سجدة بعد ابيضاض الشمس الى وقت الزوال .

المسألة ٦١٥

يستحب في سجود الشكر بسط الذراعين والصاق الصدر والبطن بالأرض ، وأدنى ما يجزي فيه من القول : أن يقول شكرا لله شكرا لله شكرا لله . ومما ورد فيه أن يقول شكرا شكرا شكرا مائة مرة ، أو يقول عفوا عفوا مائة مرة ، أو يقول حمدا لله مائة مرة ، وله أن يقتصر على سجدة واحدة ، ويستحب أن يأتي بسجدة يفصل بينهما بتمغير الخدين أو الجبينين على الأرض ، فيعفر الأيمن أولا ، ثم الأيسر ، ثم يسجد الثانية ، وتستحب اطالة السجود .

المسألة ٦١٦

يستحب أن يقول الانسان في سجوده ما روي عن الرسول (ص) :
سجد لك سوادي وأمن بك فؤادي ، رب هذه يداي وما جنيت على نفسي ،
يا عظيما يرجا لكل عظيم اغفر لي الذنوب العظيمة ، وقال (ص) ان
جبرئيل (ع) علمه ذلك ، وقال (ص) من قالها في سجوده لم يرفع رأسه
حتى يغفر له .

وما ورد عن امير المؤمنين (ع) انه كان يقول في سجوده : اناجيك
يا سيدي كما يناجي العبد الذليل مولاه ، واطلب اليك طلب من يعلم
انك تعطي ولا ينقص مما عندك شيء ، واستغفرك استغفار من يعلم
انه لا يغفر الذنوب الا أنت ، وأتوكل عليك توكل من يعلم انك على
كل شيء قدير .

المسألة ٦١٧

من أدعية السجود ما ورد عن الامام زين العابدين (ع) انه كان يقول
في سجدة الشكر : الحمد لله شكرا ، مائة مرة ، وكلما قاله عشر مرات
قال شكرا للحبيب ، ثم يقول يا ذا المن الذي لا ينقطع أبدا ولا يحصيه
غيره هدا ويا ذا المعروف الذي لا ينفد أبدا يا كريم يا كريم ثم
يدعو ويتضرع ويذكر حاجته ، ثم يقول اللهم لك الحمد أن اطعته ولك
الحجة ان عصيتك لاصنع لي ولا لفيري في احسان منك الي في حال
الحسنة يا كريم يا كريم صل على محمد وأهل بيته وصل بجميع ما سألتك
وأسألك من في مشارق الأرض ومغاربها من المؤمنين والمؤمنات ، وأبدا
بهم وثن بي برحمتك ، ثم يضع خده الأيمن على الأرض ويقول اللهم
لاتسلبني ما أنعمت به علي من ولايتك وولاية محمد وآله عليه وعليهم
السلام ، ثم يضع خده الأيسر على الأرض ، ويقول مثل ذلك ، ومما ورد
أن يقول بعد العود الى السجود مائة مرة شكرا شكرا .

المسألة ٦١٨

لا يعتبر في سجدة الشكر ما يعتبر في سجود الصلاة من الشرائط نعم
الأحوط فيها أن يسجد على مساجده السبعة وان يضع جبهته على ما يصح

السجود عليه ولا تكبير قبلها ولا بعدها ، ويستحب له إذا رفع رأسه من السجدة أن يمسح موضع سجوده بيده ثم يمسح بها وجهه وما نالته من بدنه ، ففي الحديث أنه أمان من كل سقم ودام وآفة وعاءة . ومما يتأكد استحبابه والمواظبة عليه السجود بعد اداء صلاة الفريضة أو صلاة النافلة شكرا لله على توفيقه لأدائها والتقرب بامتثالها .

الفصل الرابع والعشرون

في التشهد

المسألة ٦١٩

يجب في كل صلاة ثنائية تشهد واحد ، وموضعه بعد رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية ، ويجب في كل صلاة ثلاثية أو رباعية تشهدان ، التشهد الأول بعد اتمام الركعة الثانية من الصلاة كما تقدم ، والتشهد الثاني بعد الركعة الأخيرة منها ، وهو واجب وليس بركن ، فتبطل الصلاة إذا تركه عامدا ، ولا تبطل إذا تركه ساهيا أو ناسيا ، فإذا تذكره قبل أن يدخل في الركوع من الركعة اللاحقة وجب الرجوع اليه والالتيان به وبما بعده حتى يتم الصلاة ، وإذا تذكره بعد أن دخل في الركوع مضى في صلاته وقضى التشهد بعد أن يتمها وأتى بعد ذلك بسجدة السهو .

المسألة ٦٢٠

يجب في التشهد الالتيان بالشهادتين والصلاة على محمد وآل محمد ، والأحوط أن يختار الصيغة المتعارفة عند المتشرعة من الشهادتين ، فيقول : (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد وآل محمد) .

ويجب فيه الجلوس بمقدار ما يأتي بذلك ، ويجب أن يكون مطمئنا في جلوسه الفترة المذكورة وأن يأتي بالذكر مترتبا على النهج المتقدم ، فيأتي بالشهادة الأولى ثم الشهادة الثانية ، ثم الصلاة على محمد وآل محمد ، وأن يوالي في نطقه بالفقرات والكلمات كما يقتضيه النطق

الصحيح وأن يحافظ في تادية الأذكار المذكورة على النهج العربي الصحيح في اداء الحروف والكلمات ، وحركاتها وسكناتها كما سبق في نظائره .
ولا يكفي أن يبدل الفاظ الشهادتين والصلاة المتقدم ذكرها ، أو يبدل شيئا منها بما يرادفها وان كانت عربية صحيحة وصريرة في معناها .

المسألة ٦٢١

لا تعتبر في الجلوس حال التشهد كيفية خاصة ، فيجزيه أن يتربع في جلوسه ، أو يتورك أو يثنى رجليه تحته أو يجلس على أي كيفية يختارها ، نعم يستحب له أن يكون متوركا في جلوسه ، ولا يترك الاحتياط بترك الاقعاء وقد تقدم بيان معناهما في ما يستحب وما يكره بين السجدين .

المسألة ٦٢٢

من لا يحسن الاتيان بذكر التشهد ، يجزيه مع الامكان أن يتابع غيره في اللفظ ولو بالتلقين كلمة كلمة ، ومن لا يمكنه ذلك يجب عليه التعلم ، فاذا هجز عن التعلم أو ضاق الوقت عنه ، أتى بما يتمكن منه وترجم الباقي ، وإذا لم يقدر على شيء منه ترجم الجميع ، فان لم يستطع ، كفاه أن يأتي بالتحميد بقدر التشهد ، وان لم يحسنه كفاه سائر الأذكار فيأتي منها بقدر التشهد .

المسألة ٦٢٣

يستحب للرجل أن يتورك في جلوسه حال التشهد كما تقدم ، وقد سبق أيضا بيان كيفية جلوس المرأة في المسألة الخمسمائة والتسمين ، ويستحب للرجل أن يجعل يديه على فخذه مضمومتي الأصابع وأن يكون نظره الى حجره ، وأن يقول قبل الشهادتين : بسم الله وبالله والحمد لله وخير الأسماء لله ، أو يبدل الفقرة الأخيرة بقوله والأسماء الحسنى كلها لله ، ثم يأتي بالشهادتين كما مر ، فاذا قال : اللهم صل على محمد وآل محمد ، وكان في التشهد الأول قال وتقبل شفاعته وأرفع درجته ،

أو قال وتقبل شفاعته في أمته وارفع درجته ، ثم حمد الله مرتين أو ثلاثا ، ثم قال بحول الله وقوته أقوم وأقعد ، وقام للركعة الثالثة •

المسألة ٦٢٤

يستحب أن يأتي في التشهد الأول والثاني بما اشتملت عليه موثقة أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) وهو ذكر طويل حذفناه للاختصار ، وأشرنا إليه ليطلبه من يريده في الحديث الثاني من باب كيفية التشهد من كتاب وسائل الشيعة •

الفصل الخامس والعشرون

في التسليم

المسألة ٦٢٥

التسليم أحد واجبات الصلاة ، وهو آخر أجزائها ، فيشترط فيه جميع ما يشترط في الصلاة من طهارة واستقبال وستر عورة ، وغير ذلك ، وبه يخرج من الصلاة وتحل للمكلف جميع منافياتها ، وهو واجب ، وليس بركن ، فإذا تركه المصلي متممدا بطلت صلاته ، وإذا تركه ساهيا أو ناسيا ، وتذكره قبل أن تفوت الموالاة ، وقبل أن يأتي بما ينافي الصلاة عمدا وسهوا كالحدث الأصغر أو الأكبر ، وجب عليه أن يأتي بالتسليم ولا شيء عليه •

وإذا تركه ساهيا أو ناسيا أو اعتقد خروجه من الصلاة ، ولم يتذكر حتى فأت الموالاة ، أو حصل منه ما ينافي الصلاة عمدا وسهوا ، فعليه إعادة الصلاة على الأحوط بل لاتخلو من قوة •

وإذا تركه ساهيا أو ناسيا وتذكره بعد أن تكلم بحرفين أو أكثر أو بحرف واحد مفهوم للمعنى على الأحوط وجب عليه أن يأتي بالتسليم وأن يأتي بعده بسجدة السهو •

المسألة ٦٢٦

للتسليم صيغتان ، أحدهما : (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) والثانية (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) ، والواجب منه هو إحدى

الصيغتين ، فإذا أتى بالصيغة الأولى منهما خرج بها من الصلاة ، وكانت الثانية مستتجة ، والأحوط عدم تركها ، وإذا قدم الصيغة الثانية كانت هي الواجبة وخرج بها من الصلاة ولم يأت بالصيغة الأخرى .

المسألة ٦٢٧

قول : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، ليس من صيغ التسليم ، بل هو من التوابع المستتجة في التشهد أو في التسليم ، فلا يخرج به من الصلاة ولا يضر بالصلاة تركه .

المسألة ٦٢٨

يجزى في الصيغة الثانية من التسليم أن يقول : السلام عليكم ، والأحوط أن يضيف إليها قول ورحمة الله وبركاته .

المسألة ٦٢٩

يجب في التسليم الموالاة بين كلماته وحروفه والأتیان به على النهج العربي في الحركات والسكنات ومخارج الحروف كما تقدم في نظائره .

المسألة ٦٣٠

التسليم مخرج من الصلاة وإن لم يقصد به الخروج منها ، نعم إذا قصد مع التسليم عدم الخروج به من الصلاة ، فالأحوط إعادة الصلاة .

المسألة ٦٣١

حكم التسليم كحكم الأذكار الواجبة في الصلاة ، فإذا لم يحسنه المكلف كفاه أن يتابع به غيره ولو بالتلقين كلمة كلمة ، فإن لم يتهيأ له ذلك وجب عليه أن يتعلم ، فإن عجز أو ضاق الوقت عن التعلم كفته الترجمة ، والأخرس يخطر الفاظ التسليم بقلبه ويشير إليها بيده أو بغيرها .

المسألة ٦٣٢

يجب فيه الجلوس والطمأنينة ، ويكفي أن يجلس فيه على أية كيفية أراد ، ويستحب فيه التورك ووضع اليدين على الفخذين ولا يترك الاحتياط بترك الإقاماء .

المسألة ٦٣٣

يكفي أن يقصد المصلي بالفاظ التسليم معانيها المرادة في الشريعة وان لم يعلم بها على سبيل التفصيل ، وهذا القصد الاجمالي يكفي في جميع ألفاظ الصلاة وأذاكارها .

المسألة ٦٣٤

إذا سلم المصلي أوماً في التسليم الأخير الى يمينه بمؤخر عينيه أو بأنفه على وجه لا ينافي الاستقبال في الصلاة ، ويأتي بذلك برجاء المطلوبة سواء كان اماماً أم مأموماً أم منفرداً .

الفصل السادس والعشرون

في الترتيب والمواولة

المسألة ٦٣٥

يجب الترتيب بين أفعال الصلاة على الوجه الذي تقدمت الاشارة اليه في الفصول السابقة ، فيكبر للاحرام في أول الصلاة ، ثم يقرأ الفاتحة وبعدها السورة ، ثم يركع ، ثم ينتصب من الركوع ، ثم يسجد السجدة الأولى ، ويرفع رأسه من كل واحدة منهما حتى يجلس ويطمئن ، ويأتي بكل ذكر وكل قول في موضعه المعين له ، ثم يقوم بعد ذلك للركعة الثانية ، ويأتي بأفعالها وأقوالها كذلك ، ويقنت فيها بعد القراءة وقبل الركوع ، ويتشهد بعد السجدة الثانية ، حتى يتم صلاته على هذا الترتيب ، فإذا تشهد التشهد الأخير من الصلاة سلم .

وإذا خالف الترتيب عامداً فقدم ما هو متأخر وقع باطلاً ، وبطلت صلاته سواء كان ما قدمه قولاً أم فعلاً ، سواء كان ركناً أم غيره .

المسألة ٦٣٦

إذا خالف المصلي الترتيب ساهياً أو ناسياً ، فهنا صور تجب مراعاتها لتطبيق أحكامها .

(الصورة الأولى) : أن يقدم ركناً على ركن ، ومثال ذلك أن يقدم

السجدين مما في الركعة فيأتي بهما قبل الركوع منها ، والحكم فيها هو بطلان الصلاة .

(الصورة الثانية) : أن يقدم ركنا على واجب غير ركن ، ومثاله أن يأتي بالركوع قبل القراءة ، ساهيا أو ناسيا ، أو يأتي بالسجدين قبل أن ينتصب قائما بعد الركوع ، والحكم في هذه الصورة أن يمضي في صلاته ويتمها ولا شيء عليه .

(الصورة الثالثة) : أن يقدم واجبا غير ركن على الركن ، ومثال ذلك أن يسهو فيأتي بالتشهد قبل السجدين ، أو يأتي بسجدة واحدة قبل الركوع ، والحكم فيها أن يعود الى الركن فيأتي به إذا لم يكن قد أتى به ، ثم يأتي بما بعده حتى يحصل الترتيب ، ويجب عليه سجود السهو إذا حصل منه ما يوجب سجود السهو ، لامطلقا .

(الصورة الرابعة) : أن يقدم واجبا غير ركن على واجب غير ركن ، ومثال ذلك أن ينسى فيقدم السورة على الفاتحة ، أو يقدم التشهد على سجدة واحدة ، والحكم فيها أن يأتي بالواجب الذي أخره ، إذا لم يكن قد أتى به ثم يأتي بما بعده حتى يحصل الترتيب ، ويسجد للسهو إذا حصل منه ما يوجب ذلك ، كما تقدم ، وسيأتي بيان موارد وجوب سجود السهو .

المسألة ٦٣٧

ليس من مخالفة الترتيب أن يأتي بالسجدة بقصد أنها الأولى ثم يتذكر انها الثانية ، أو يأتي بها بقصد أنها الثانية ، ويتذكر بعد ذلك انها الأولى ، فلا يوجب ذلك خلا في صلاته . وليس من مخالفة الترتيب أن يقوم المصلي في ركعة ويعتقد انها الثانية مثلا فيأتي فيها بالقنوت ، والتشهد ، ثم يتذكر انها الركعة الأولى أو انها الركعة الثالثة ، فمليه أن يتم صلاته على الوجه الصحيح ولا شيء عليه في زيادة القنوت ولا التشهد .

وكذلك إذا قام في الركعة واعتقد انها الثالثة فترك القراءة وسبح ،

وتذكر بعد الركوع انها الثانية فعليه أن يمضي فيها على انها الثانية
كما ظهر له فيتشهد فيها ويتم على ذلك صلاته ، ولا يضره خطؤه في
الاعتقاد .

المسألة ٦٣٨

تجب الموالاة بين أفعال الصلاة على وجه لا يقع ما بينها فصل يوجب
محو صورة الصلاة في نظر المتشرعة ، وتبطل صلاة المكلف اذا حصل
ذلك عن عمد ، سواء كان ذلك بسكوت طويل أم بفعل كثير ، ويشكل
الحكم بالبطلان اذا فعل ذلك ساهيا أو ناسيا ، ولا يترك الاحتياط معه
باتمام الصلاة ثم اعادتها .

المسألة ٦٣٩

تجب الموالاة في ألفاظ الصلاة كالتكبير والقراءة والتسبيح والأذكار ،
فلا يجوز الفصل ما بين الآيات أو بين الكلمات أو بين الحروف بما يمحو
قراءة الكلمة أو الفقرة أو الآية أو السورة أو يبطل وحدتها واتصالها ،
فاذا فعل ذلك متعمدا بطلت قراءته وصلاته ، واذا فعله ساهيا وجب
عليه أن يعيد قراءة الموضع الذي أخل فيه وما بعده على وجه يحصل
معه الترتيب ، ولا تبطل صلاته بذلك الا اذا محيت به صورة الصلاة
فيتمها ثم يعيدها على ما تقدم .

المسألة ٦٤٠

اذا أخل بالموالاة في تكبيرة الاحرام على الوجه المتقدم بطلت تكبيرته ،
وبطلت صلاته وان كان ساهيا .

واذا أخل بالموالاة في التسليم ساهيا وجب عليه أن يعيد التسليم اذا
تذكر ذلك قبل أن يأتي بما ينافي الصلاة ، واذا أتى بالمنافي قبل أن يعيد
التسليم بطلت صلاته . واذا لم يتذكر حتى فعل ما ينافي الصلاة عمدا
وسهوا كالحديث ، فعليه اعادة الصلاة على الأحوط بل لا يخلو من قوة .
واذا لم يتذكر حتى فعل ما ينافي الصلاة عمدا ولا ينافيها سهوا كالتكلم

وجبت عليه إعادة التسليم وصحت صلاته وعليه أن يسجد للمسهر إذا
تكلم ساهيا .

المسألة ٦٤١

ليس من الفصل المخل بالموالة أو الماحي لصورة الصلاة أن يطيل
المصلي ركوعه أو سجوده ويكثر الذكر أو يقرأ بالسور الطوال في صلاته
أو يأتي بالمستحبات الأخرى فيها .

المسألة ٦٤٢

لا تجب الموالة العرفية في الصلاة بمعنى أن يتابع بين أفعالها من غير
فصل وإن كان قصيرا لا يضر باسم الصلاة ، ولا تجب كذلك في القراءة
ولا في غيرها من الاقوال والأذكار ولا تبطل الصلاة ولا القراءة ولا الذكر
بفواتها .

الفصل السابع والعشرون

في القنوت

المسألة ٦٤٣

يستحب القنوت في جميع الصلوات الفرائض منها والتوافل ، ويتأكد
استحبابه في الصلوات الجهرية من الفرائض ، وفي الصبح والمغرب على
الخصوص ، وفي صلاة الجمعة وصلاة الوتر والقول بوجوبه في صلاة
العيد أحوط ولعله أقوى ، والأحوط أن يؤتى بالقنوت في صلاة الشفع
برجاء المطلوبة .

المسألة ٦٤٤

موضع القنوت في كل صلاة بعد القراءة وقبل الركوع من الركعة
الثانية ، وموضع القنوت في صلاة الوتر قبل الركوع منها .

وتستثنى من ذلك صلاة العيد ، ففيها خمسة قنوتات في الركعة
الأولى منها ، وأربعة قنوتات في الركعة الثانية ، وتستثنى كذلك صلاة
الجمعة ، ففيها قنوتان ، أحدهما في الركعة الأولى قبل الركوع منها ،

والثاني في الركعة الثانية بعد الركوع ، وصلاة الآيات ، فيستحب فيها خمسة قنوتات ومواضعها قبل الركوع الثاني منها وقبل الركوع الرابع ، وقبل السادس وقبل الثامن وقبل العاشر ويكفي فيها قنوتان أحدهما قبل الركوع الخامس والثاني قبل العاشر ، والأحوط أن يؤتى بالأول منهما برجاء المطلوبة ، وأدنى ما يجزي فيها قنوت واحد يؤتى به في الركعة الثانية قبل الركوع الأخير .

المسألة ٦٤٥

لا يتمين في القنوت دعاء مخصوص ، فيكفي فيه كل ما يأتي به المكلف من ذكر أو تحميد أو ثناء أو دعاء ، فيكفي مثلاً أن يقول : سبحان الله خمسا أو ثلاثا ، أو يقتصر على الصلاة على محمد وآله (ع) أو يقول : اللهم اغفر لي ذنبي ، ويجوز أن يكون منظوما أو منثورا .

ويستحب أن يكون مشتملا على الثناء على الله والصلاة على النبي وآله ، والاستغفار لذنبه ، وأتم من ذلك أن يكون مشتملا أيضا على الاستغفار لآخوانه والدعاء لهم ، وأولى من ذلك أن يقرأ الأدعية المروية عن المصومين (ع) في قنوتاتهم .

المسألة ٦٤٦

يجوز القنوت ببعض آيات القرآن ، ويختار منها ما اشتمل على الثناء والتحميد ، والتمجيد له سبحانه ، أو ما اشتمل على الدعاء ، كقوله تعالى : ربنا اصرف عنا عذاب جهنم إن عذابها كان غراما إنها ساءت مستقرا ومقاما . وقوله تعالى : رب اجعلني مقيم الصلاة ، ومن ذريتي ، ربنا وتقبل دعاء ، ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب .

المسألة ٦٤٧

مما ورد التأكيد عليه في القنوت كلمات الفرج ، وهي : لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم ، سبحان الله رب السماوات السبع ورب الأرضين السبع وما فيهن وما بينهن ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين .

ولم أجد لفظ ما فوقهن في خبر عنهم (ع) ولذلك فالأحوط تركه ،
واما كلمة وما تحتهن ، فله أن يأتي بها برعاء المطلوبة ، كما أن له
أن يزيد بعد قوله ورب العرش العظيم : (وسلام على المرسلين) برعاء
المطلوبة أو بقصد القرآنية .

المسألة ٦٤٨

مما يتوسل به للاستجابة في القنوت وفي الدعاء في غير القنوت ان
يبتدئ الدعاء بالصلاة على محمد وآله ثم يسأل حاجته ، ويختم دعاءه
بالصلاة على محمد وآله ، فقد ورد ان الله عز وجل اكرم من أن يقبل
أول الدعاء وآخره ويرد وسطه .

المسألة ٦٤٩

مما ورد عنهم (ع) في القنوت ان يقول : اللهم اغفر لنا وارحمنا
وعافنا واعف عنا في الدنيا والآخرة انك على كل شيء قدير ، ومما ورد
أيضا : رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم انك أنت الأعز الأجل
الأكرم ، ومما نقل عنهم (ع) : اللهم اهدنا في من هديت وعافنا في من
عافيت ، وتولنا في من توليت ، وبارك لنا في ما اعطيت ، وقنا شر
ما قضيت ، انك تقضي ولا يقضى عليك لا يذل من واليت ولا يعز من
عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت ، استغفرك وأتوب اليك .

المسألة ٦٥٠

الأحوط ترك القنوت بالدعاء الملحون ، سواء كان لحنه في الاعراب
أم في الكلمات نفسها ، وسواء كان مغيرا للمعنى أم لا ، وكذلك الدعاء
بغير العربية من اللغات الأخرى ، ولا تتأدى بهما وظيفة القنوت .

المسألة ٦٥١

يجوز الدعاء في القنوت لمن يريد ، وله أن يذكر اسمه في الدعاء له ،
والأحوط بل الأقوى ترك ذلك اذا كان في الدعاء له معصية أو اعانة
على اثم أو اغراء بقبيح ، ويجوز الدعاء على أحد يخشاه وله أن يسميه ،
على أن لا يكون ظالما في دعائه .

المسألة ٦٥٢

تستحب اطالة القنوت في الصلاة ، فقد روي عنهم (ع) أفضل الصلاة ما طال قنوتها ، ويتأكد ذلك في صلاة الوتر ، ويستحب الجهر بالقنوت في الصلاة الجهرية والاخفائية سواء كان المصلي منفردا أم اماما أم مأموما ، على أن لا يسمع الامام صوته .

المسألة ٦٥٣

يستحب للمكلف أن يكبر قبل القنوت وأن يرفع يديه بالتكبير كما سبق في نظائره ، فإذا وضع يديه بعد التكبير رفعهما للقنوت .
وقد نسب الى الأصحاب قده انه يستحب له ان يرفع كفيه في القنوت حيال وجهه وأن يبسطهما ، ويجعل باطنهما الى السماء ، وأن تكونا منضمتين مضمومتى الأصابع الا الابهامين ، وان يكون نظره في حال القنوت الى كفيه ، ولم أقف في النصوص على ما أفادوا ، فإذا أتى به المكلف فليأت به برجاء المطلوبة .

المسألة ٦٥٤

يكراه له أن يرفع يديه في القنوت حتى يجاوز بهما رأسه ، ويكره أن يمسح بهما وجهه ورأسه وصدره بعد وضعهما من قنوت الفريضة ، ويستحب له ذلك في قنوت النافلة وبعد رفع اليد في الدعاء في غير الصلاة .

المسألة ٦٥٥

ليس للمصلي أن يأتي بالقنوت جالسا في حال الاختيار كما تقدم في المسألة الثلاثمائة والثالثة والتسعين ، فإذا فعل ذلك عمدا لم يأت بوظيفة القنوت وعليه ان يتم صلاته ثم يعيدها على الأحوط ، وإذا فعل ذلك ساهيا وتذكره قبل الدخول في الركوع فالأحوط له أن يأتي بالقنوت قائما برجاء المطلوبة ثم يركع ، وإذا تذكره بعد الدخول في الركوع أتم صلاته ولا شيء عليه ، وهذا اذا لم يحصل له خلل في ركن كما اذا أتى بالركوع جالسا .

المسألة ٦٥٦

إذا نذر القنوت في الصلاة انعقد نذره ، وأصبح القنوت واجبا عليه ،

فاذا ترك القنوت فيها ساهيا فلا يترك الاحتياط باعادة الصلاة بعد اتسامها .

المسألة ٦٥٧

اذا نسي القنوت وهوى الى الركوع ، فان تذكره قبل أن يبلغ حد الركوع جاز له أن يعود الى القيام ويأتي بالقنوت ثم يركع ، وان تذكره بعد أن دخل في الركوع أتم ركوعه وقضى القنوت بعد رفع رأسه من الركوع ثم سجد ، وكذلك اذا تذكر القنوت بعد الهوي للسجود وقبل وضع جبهته على الأرض ، فيجوز له أن يعود الى القيام ويقضي القنوت ثم يسجد ، واذا تذكر القنوت وهو في السجود أو بعده في أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها قضاء بعد الصلاة ، فيأتي به جالسا مستقبلا ، واذا تذكره في الطريق استقبال القبلة وأتى به ، واذا ترك القنوت في محله عامدا ، أو تذكره في الركوع وترك قضاءه بعد الركوع عامدا فلا قضاء له .

الفصل الثامن والعشرون

في التعقيب

المسألة ٦٥٨

يستحب التعقيب استحبابا مؤكدا ، وهو أن يشتغل الانسان بعد فراغه من الصلاة بالذكر والدعاء والمناجاة والتلاوة وأمثالها من العبادات القولية ، وهو بعد صلاة الفريضة أشد تأكدا منه بعد صلاة النافلة ، وخصوصا بعد صلاة الصبح ، ثم بعد صلاة العصر ، وقد روي عن أبي عبد الله (ع) ان الله فرض عليكم الصلوات الخمس في أفضل الساعات فعليكم بالدعاء في أدبار الصلوات ، وعنه (ع) التعقيب أبلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد ، وعنه (ع) من صلى صلاة فريضة وعقب الى أخرى فهو ضيف الله وحق على الله أن يكرم ضيفه .

المسألة ٦٥٩

الظاهر انه لا يصدق التعقيب على الدعاء ونحوه اذا انفصل عن

الصلاة بمدة ، بحيث لا يكون في نظر المشرعة من توابع الصلاة وفي أدبارها ، والظاهر انه لا يصدق التعميب على الجلوس في المصلى فارغا غير مشغول بدعاء ونحوه ، وان كان في انتظار صلاة أخرى •

والأفضل فيه أن يكون المعقب متطهرا مستقبلا جالسا في مصلاه ، ولا يسقط استجابته اذا انتفى ذلك ويستحب أن يقرأ الأدعية والاذكار الواردة عن المعصومين (ع) وهي كثيرة ووافية بالمراد •

المسألة ٦٦٠

اذا نسي التعميب أو أعرض عنه لبعض الموانع ، فله أن يعود اليه ويأتي به اذا لم يفت موضعه الذي تقدمت الإشارة اليه ، ولم تسقط بذلك وظيفته واستجابته ، وكذلك اذا أحب أن يطيل في التعميب بعد أن قرأ بعض الدعاء وسجد للشكر مثلا أو هم بالقيام •

المسألة ٦٦١

يستحب بعد الفراغ من التسليم أن يكبر ثلاثا وأن يرفع يديه بالتكبير كما يرفعهما في تكبير الصلاة ، ويستحب أن يقول بعد ذلك : لا اله الا الله الها واحدا ونحن له مسلمون ، لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره المشركون ، لا اله الا الله ربنا ورب آبائنا الأولين ، لا اله الا الله وحده وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وأعز جنده ، وهزم الأحزاب وحده فله الملك وله الحمد يحيي ويميت ويحيي وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير وظاهر الرواية أن هذا التكبير وهذا الدعاء يؤتى بهما قبل تسبيح الزهراء (ع) •

المسألة ٦٦٢

أفضل ما يعقب به الانسان بعد الفراغ من صلاته هو تسبيح الزهراء (ع) ففي الحديث : ما عبد الله بشيء من التعميد أفضل من تسبيح فاطمة (ع) ولو كان شيء أفضل منه لنحله رسول الله (ص) فاطمة ، وعن أبي عبد الله (ع) تسبيح فاطمة في كل يوم في دبر كل صلاة ، أحب الي من صلاة ألف ركعة في كل يوم ، وهو أن يقول : الله أكبر • أربما

وثلاثين مرة، ثم يقول : الحمد لله ، ثلاثا وثلاثين مرة ، ثم يقول : سبحان الله • ثلاثا وثلاثين مرة • وقد ورد أيضا تقديم التسبيح على التحميد • وهو وهو مستحب في غير التعقيب أيضا وعند ارادة النوم ، ويستحب أن تتخذ السبحة لذلك ولغيره من طين قبر الحسين (ع) •

المسألة ٦٦٣

إذا شك في عدد التكبير أو التحميد أو التسبيح من تسبيح الزهراء وكان في المحل بنى على الأقل ، فإذا كان ناقصا أتمه ، وإذا شك فيه بعد أن تجاوز محله ودخل في ما بعده بنى على الاتيان به ولم يلتفت ، وإذا علم بالنقص رجع الى موضع النقص فأتمه وأتى بما بعده ، وإذا زاد في التكبير أو التحميد رفع اليد عن الزائد وأضاف اليه واحدة على الأحوط وإذا زاد في التسبيح رفع اليد عن الزائد ولا شيء عليه •

المسألة ٦٦٤

يستحب أن يقول بعد تسبيح الزهراء (ع) : اللهم أنت السلام ومنك السلام ولك السلام واليك يعود السلام ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام على الأئمة الهادين المهديين ، السلام على جميع أنبياء الله ورسله وملائكته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، السلام على علي أمير المؤمنين ، السلام على الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة أجمعين ، السلام على علي ابن الحسين زين العابدين ، السلام على محمد بن علي باقر علم النبيين ، السلام على جعفر بن محمد الصادق ، السلام على موسى بن جعفر الكاظم ، السلام على علي بن موسى الرضا ، السلام على محمد بن علي الجواد ، السلام على علي بن محمد الهادي ، السلام على الحسن بن علي الزكي العسكري ، السلام على الحجة ابن الحسن القائم المهدي صلوات الله عليهم أجمعين ، ثم يسأل حاجته •

المسألة ٦٦٥

يستحب أن يقول : استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم ذو

الجلال والاكرام وأتوب اليه ، ثلاث مرات ، وأن يقول : اللهم اهدني من عندك وأفض علي من فضلك وانشر علي من رحمتك وأنزل علي من بركاتك ، وأن يقول : اللهم صل علي محمد وآل محمد ، اللهم اعتقني من النار وأدخلني الجنة وزوجني من الحور المين ، وأن يقول : سبحانك لا اله الا أنت اغفر لي ذنوبي كلها جميعا فانه لا يغفر الذنوب كلها جميعا الا أنت ، وأن يقول : اللهم اني أسألك من كل خير أحاط به علمك وأعوذ بك من كل شر أحاط به علمك اللهم اني أسألك عافيتك في أموري كلها ، وأعوذ بك من خزي الدنيا وعذاب الآخرة ، وأن يقول : أعوذ بوجهك الكريم وعزتك التي لا ترام وقدرتك التي لا يمتنع منها شيء من شر الدنيا والآخرة ومن شر الأوجاع كلها ومن شر كل دابة أنت أخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، وأن يقول : توكلت على الحي الذي لا يموت والحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدني وكبره تكبرا .

المسألة ٦٦٦

يستحب أن يقول : أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الها واحدا أحدا فردا حمدا لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ، عشر مرات ، وأن يقرأ سورة الحمد ، وآية الكرسي ، وآية شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم ، الى قوله فان الله سريع الحساب ، وهما الآيتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة من سورة آل عمران ، وآية قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء ، الى قوله : وترزق من تشاء بغير حساب ، وهما الآيتان السادسة والعشرون والسابعة والعشرون من الصورة المذكورة - ويستحب أن يقول بعد الفريضة : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ، ثلاثين مرة ، وأفضل من ذلك أن يقولها أربعين مرة .

المسألة ٦٦٧

يستحب أن يقول بعد الصلاة : اللهم اني أدينك بطاعتك وولايتك

وولاية رسولك وولاية الأنمة من أولهم الى آخرهم . (ويسميهم) ثم يقول اللهم اني ادينك بطاعتك وولايتهم والرضا بما فصلتهم به غير متكبر ولا مستكبر ، على معنى ما انزلت في كتابك على حدود ما اتانا فيه وما لم ياتنا مؤمن مقر مسلم بذلك ، راض بما رضيت به يارب اريد به وجهك والدار الآخرة ، مرهوبا ومرغوبا اليك فيه ، فاحيني ما احببتي على ذلك وأمتني اذا أمتني على ذلك وابعثني اذا بعثتي على ذلك ، وان كان مني تقصير في ما مضى فاني أتوب اليك منه وأرغب اليك في ما عندك ، وأسالك أن تعصمني من معاصيك ، ولا تكلني الى نفسي طرفة عين أبدا ما احببتي ، ولا أقل من ذلك ولا أكثر ، ان النفس لأمارة بالسوء الا ما رحمت يا أرحم الراحمين ، وأسالك أن تعصمني بطاعتك حتى تتوفاني عليها وأنت عني راض وأن تختتم لي بالسعادة ولا تحولني عنها أبدا ولا قوة الا بك .

المسألة ٦٦٨

يستحب أن يقرأ بعد صلاة الغداة وبعد صلاة المغرب قبل أن يقبض ركبتيه ، لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت ويحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، عشر مرات ، وأن يقول بعد كل من صلاة الصبح وصلاة المغرب : بسم الله الرحمن الرحيم ، لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، سبع مرات ، وأفضل من ذلك أن يقوله مائة مرة .

ويستحب أن يقول بعد صلاة الصبح : سبحان الله العظيم وبحمده ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، عشر مرات ، وأن يقول : سبحان الله العظيم وبحمده استغفر الله وأسأله من فضله ، عشر مرات . وأن يقول : ما شاء الله كان لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، مائة مرة ، وأن يقرأ سورة التوحيد ، احدى عشرة مرة ، وأفضل من ذلك أن يقرأها مائة مرة ، وأن يقول : لا اله الا الله الملك الحق المبين ، مائة مرة .

ويستحب أن يقول بعد فريضة الفجر أيضا مائة مرة : اللهم صل على محمد وآل محمد ، ومائة مرة : أسأل الله العافية ، ومائة مرة :

استجير بالله من النار ، ومائة مرة : وأسأله الجنة ، ومائة مرة : أسأل الله الحور العين ، ومائة مرة : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، ويستحب أن يقول بعد صلاة الصبح وصلاة العصر سبعين مرة : استغفر الله وأتوب اليه ، وأن يقرأ أدعية الصباح بعد الصبح ، وهي كثيرة جدا ، وأدعية المساء بعد العصر ، وان يقرأ الأدعية المختصة بالظهرين والعشاءين بعدها .

الفصل التاسع والعشرون في ما ينافي الصلاة

المسألة ٦٦٩

منافيات الصلاة أمور :

(الأول) : تبطل الصلاة بخروج الحدث من المصلي ، سواء كان الحدث أصغر أم أكبر ، وان كان خروجه قبل الحرف الأخير من التسليم ، وسواء كان خروجه عمدا أم سهوا أم اضطرارا ، وحتى اذا نسي التسليم وأحدث قبل الاتيان به كما تقدم في فصل التسليم .

ويستثنى من ذلك دائم الحدث ، كالمسلوس والمبطلون والمستعاضة وقد تقدمت أحكامها جميعا في مواضعها من كتاب الطهارة فلتراجع .

المسألة ٦٧٠

(الثاني) تبطل الصلاة اذا التفت المصلي بجميع بدنه عامدا حتى خرج عن الاستقبال ، سواء كان التفاته الى الخلف أم الى اليمين أم اليسار ، أم الى ما بينهما ، وسواء كان التفاته في حال القراءة أو الذكر أم في حال أخرى ، وتبطل الصلاة اذا التفت بيدنه كله ساهيا الى اليمين أو الى اليسار أو الخلف ، وتبطل الصلاة اذا التفت بوجهه الى ما ورائه عامدا أو ساهيا وان كان مستقبلا بسائر بدنه ، وتبطل الصلاة اذا التفت بوجهه عامدا بحيث خرج عن الاستقبال بوجهه اذا هو أوقع بعض أفعال الصلاة في حال انحرافه أو أتى بشيء من أقوالها .

ولا تبطل الصلاة اذا التفت ساهيا الى مالا يبلغ حد اليمين أو اليسار وان كان التفاته بيدته كله ، وحتى اذا أتى ببعض أفعال الصلاة أو أقوالها في حال انحرافه ، ولا تبطل الصلاة اذا التفت بوجهه الى مالا يبلغ الى الخلف وان كان عامدا ، اذا هو لم يأت في حال التفاته بشيء من أفعال الصلاة أو أقوالها ، نعم يكره ذلك مع العمد .

المسألة ٦٧١

(الثالث) : كل فعل يمحو صورة الصلاة في نظر المشرعة ، سواء كان الفعل كثيرا أم قليلا ، كالوثبة ، والعفطة ، والرقص ، والقفزة ، وكذلك السكوت الطويل اذا محو صورة الصلاة فتبطل الصلاة اذا أتى المكلف بشيء من ذلك في صلاته متعمدا ، ويشكل الحكم بالبطان اذا صدر منه ساهيا ، ولا يترك الاحتياط باتمام الصلاة ثم اعادتها .

ولا تبطل الصلاة بالفعل غير الماحي لصورة الصلاة وان كان كثيرا ، ولا بالسكوت غير الماحي للصورة وان كانا مفوتين للموالة العرفية بين أفعال الصلاة ، وقد تقدم ذكر ذلك في المسألة الستمئة والثانية والأربعين .

المسألة ٦٧٢

الظاهران الاتيان بالصلاة في أثناء الصلاة ، من الفعل الماحي لصورة الصلاة الأولى ، فاذا تعمد الانسان فعل ذلك بطلت الصلاتان معا ، واذا فعله ساهيا لم تبطل الصلاتان فاذا كانت احدهما مضيقا الوقت وجب عليه أن يتمها ، فاذا هو مضى فيها بطلت الأخرى ، واذا كانت الفريضة اثنتان منهما مرتبة على الأولى ، وجب عليه أن يتم الأولى ، فاذا هو مضى فيها بطلت الثانية .

واذا كانت الفريضتان موسعتين في الوقت ، ولم يكن بينهما ترتيب ، تخير في أن يتم أيتهما شاء فاذا مضى فيها بطلت الأخرى ، وستأتي لذلك أمثلة في فصل صلاة الآيات ، وفي فصل صلاة الاحتياط اذا عرض له أحد الشكوك .

المسألة ٦٧٣

إذا صدر من المصلي شكوت طويل أو فعل كثير ونحو ذلك ، وشك في أن ما صدر منه محذور الصلاة أم لا ، بنى على بقاء الصورة ، فيجب عليه اتمام الصلاة وكانت صحيحة .

المسألة ٦٧٤

(الرابع) التكلم في الصلاة عامدا ، وإن كان بحرفين مهملين لا يدلان على معنى ، فتبطل الصلاة بذلك ، وكذلك إذا تكلم بحرف واحد واشبع حركته حتى حصل منها حرف آخر ، وحتى إذا تكلم بحرف واحد على الأحوط إذا كان مفهوما للمعنى ، مثل (ق) فإنه فعل أمر من الوقاية فإذا تكلم به عامدا وهو ملتفت إلى معناه بطلت صلاته على الأحوط ، وكذلك إذا نطق عامدا بحرفين مفردين من غير تركيب ، فتبطل الصلاة بذلك على الأحوط بل لا يخلو من قوة .

المسألة ٦٧٥

التنحنح والنفخ إنما هي أصوات تشبه الحروف ، وليست كلاما ولا حروفا ، فلا تبطل الصلاة إذا تنحنح المكلف أو نفخ في أثناء صلاته ، ولا يجب عليه سجود السهو إذا فعل ذلك ساهيا ، ويشكل الحكم في التأوه والأثني إذا حدث منهما حرفان ، فلا يترك مع ذلك الاحتياط بإعادة الصلاة بعد اتمامها ، ولا شيء عليه إذا حدث منه حرف واحد .

المسألة ٦٧٦

لا مانع من صدور كلمة (آه) في الصلاة بقصد الشكوى إلى الله سواء كانت في ضمن دعاء أم في غيره ، وسواء ذكر المتعلق فقال (آه من ذنوبي ، أو من سوء عملي) أم لم يذكر وسواء كانت لسبب أخروي أم دنيوي ، وإذا قالها المصلي لغير ذلك عامدا أبطلت الصلاة .

المسألة ٦٧٧

إذا مد حرف المد أو حرف اللين في قراءته أو في ذكره حتى زاد فيه مقدار حرف أو أكثر لم تبطل صلاته بذلك ولم تبطل قراءته ولا ذكره ، ألا إذا خرجت الكلمة بطول المد فيها عن كونها كلمة .

المسألة ٦٧٨

لا فرق في بطلان الصلاة بالتكلم في أثنائها عامدا بين أن يكون مختارا في ذلك ، أو مضطرا فيه أو مكرها عليه ، ولا بين أن يكون مغاطبا لأحد أم لا .

المسألة ٦٧٩

لا تبطل الصلاة اذا تكلم في أثنائها ساهيا أو تكلم باعتقاد انه قد فرغ من صلاته ثم تذكر أنه لم يفرغ بعد منها ، وعليه سجود السهو بعد التسليم من الصلاة .

المسألة ٦٨٠

لا ينافي الصلاة أن يأتي في أثنائها ببعض الأذكار أو الدعاء أو قراءة القرآن ، غير أذكار الصلاة ودعائها وقراءتها ، فلا تبطل الصلاة بذلك ، الا اذا كان الدعاء بالمحرم ، ومنه الدعاء على مؤمن ظلما ، فلا يجوز ذلك ، بل الأحوط اعادة الصلاة بعد اتمامها ، والا اذا كانت القراءة بالآيات التي توجب السجود وهو في صلاة فريضة .

المسألة ٦٨١

اذا دعا المصلي على أحد في صلاته وهو يعتقد أنه كافر ، ثم علم أنه مؤمن لم تبطل صلاته بذلك .

المسألة ٦٨٢

انما يكون ما يأتي به قرآنا وغير مناف للصلاة اذا تلاه بقصد القرآنية ، فاذا قرأ المصلي الآية أو الآيات وقصد بها غير القرآن لم تكن منه وكانت الصلاة باطلة ، وكذلك اذا قرأها وهو لا يعلم أنها قرآن ، ومثله الذكر ، فلا بد وأن يكون الاتيان به بقصد الذكر .

المسألة ٦٨٣

اذا أتى المكلف بالذكر في صلاته لا يقصد الذكر ، بل يقصد أن ينبه الغير على شيء ، كان مبطلا للصلاة ، واذا قصد به الذكر ولكنه رفع صوته به بقصد التنبيه لم تبطل صلاته ، وكذلك اذا قصد به الذكر ،

وكان الداعي له الى الاتيان بالذكر هو تنبيه الغير ، ومثله الحكم في آية القرآن ، ومثال ذلك أن يجهر الامام في قراءته في موضع الاخفات فيقرأ المأموم قوله تعالى : (ولا تجهروا بالصلاة) لينبهه على ذلك •

المسألة ٦٨٤

يشكل جواز الدعاء في الصلاة اذا كان المخاطب به غير الله سبحانه ، كما اذا قال المصلي لأحد (غفر الله لك) ، والأحوط تركه •

المسألة ٦٨٥

يجوز للمصلي أن يكرر الذكر أو القراءة عمدا اذا لم يكن ذلك بقصد الجزئية ، بل كان بقصد مطلق الذكر ومطلق القراءة في الصلاة أو بقصد الاحتياط اذا احتمل انه أخل بها في القراءة الأولى ، ولا يجوز التكرار اذا كان من باب الوسوسة ، واذا أعادها للوسوسة ، فالأحوط إعادة الصلاة •

المسألة ٦٨٦

لا يجوز للمصلي أن يبتدئ غيره بالسلام أو بتحية أخرى ، كقوله صبيحك الله بالخير ونحوه ، وكذلك اذا قصد به الدعاء ، فقد تقدم الاشكال في الدعاء مع مخاطبة الغير به فالأحوط تركه •

المسألة ٦٨٧

اذا سلم أحد على الانسان وهو في صلاته بقصد التحية ، وجب على المصلي رد السلام واذا ترك الرد واستمر في صلاته عصي بتركه وأثم ولم تبطل صلاته على الأقوى •

المسألة ٦٨٨

اذا سلم أحد على المصلي وجب أن يكون الرد منه بمثل ما سلم ، فاذا قال : سلام عليكم ، وجب أن يكون جوابه مثل قوله : سلام عليكم ، بل ولا يترك الاحتياط في أن يكون الجواب مثل السلام في التعريف والتكبير وفي الجمع والافراد ، فاذا قال : السلام عليكم ، وجب أن يقول في جوابه السلام عليكم ، ولا يكفي أن يقول سلام عليكم أو السلام عليك ، واذا

قال : السلام عليك ، فجوابه مثل قوله : السلام عليك واذا أتى بلفظ السلام منكرا ، فالجواب مثله .

وفي غير حال الصلاة يستحب أن يكون الرد بالأحسن ، فاذا قال المسلم : سلام عليكم استحب أن يقول في الجواب عليكم السلام ، وأفضل من ذلك أن يضم اليها ورحمة الله وبركاته .

المسألة ٦٨٩

إذا قرأ المصلي في جواب السلام آية من القرآن ، مثل قوله تعالى : سلام عليكم طبتم ، أو : سلام عليك سأستغفر لك ربي ، وقصد بها القرآنية أشكل الحكم بكفائتها في رد التحية ، فلمل قصد القرآنية ينافي التحية ، فلا تتأدى بها وظيفة رد السلام .

المسألة ٦٩٠

إذا قال المسلم : عليكم السلام ، فلا بد وأن يكون الرد عليه من المصلي بمثل قوله ، فيقول أيضا : عليكم السلام ، لأنه تحية ترد بمثلها ، وإذا سلم على المصلي بالملحون ، وجب أن يكون الجواب من المصلي صحيحا ، ولا يجوز بالملحون على الأحوط ، وأما أن يقول في الجواب : سلام عليكم بقصد القرآنية أو بقصد الدعاء فقد تقدم الاشكال فيهما ، فلا يكفيان في كلا انفرضين .

وإذا قال : سلام ، بدون عليكم ، وجب أن يكون الرد من المصلي بمثل قوله ، فيقول : سلام ويقدر عليكم .

المسألة ٦٩١

إذا كان المسلم على المصلي صبيا مميزا أو امرأة أجنبية ، فالأقوى وجوب الرد ، وأن يكون الرد بمثله ، وكذلك إذا سلم الرجل على امرأة أجنبية في صلاتها ، فيجب عليها الرد بمثله .

المسألة ٦٩٢

إذا سلم أحد على جماعة وفيهم من يصلي ، جاز للمصلي منهم أن

يرد السلام ، وإذا رد عليه غيره ، فالأحوط أن لا يرد المصلي ، وإن كان الراء صبيها مميزا .

المسألة ٦٩٣

إذا سلم أحد على جماعة ، وشك الإنسان في أنه ممن قصد بالسلام أم لا ، لم يجب عليه الجواب ، ولم يجز له الرد إذا كان في الصلاة .

المسألة ٦٩٤

إذا سلم أحد على المصلي مرات متعددة ، فلا يترك الاحتياط بالتكرار في الجواب ، إلا إذا خرج السلام بسبب التكرار عن صدق التحية ، فلا يجب الجواب بعد ذلك .

المسألة ٦٩٥

يجب الفور في رد السلام ، فإذا أخره المكلف حتى خرج عن صدق الجواب عليه سقط وجوبه بعد ذلك ، وأثم بالتأخير إذا كان متعمدا ، وإذا كان في الصلاة لم يجز له أن يأتي به بعد ذلك وإذا أتى به بطلت صلاته .

وإذا شك في خروجه عن صدق الجواب عليه أتى به إذا كان في غير الصلاة ، وإذا كان في الصلاة فلا يترك الاحتياط بالرد وإعادة الصلاة بعد اتمامها .

المسألة ٦٩٦

يجب على المكلف اسماع رد السلام سواء كان في حال الصلاة أم في غيرها ، إلا إذا كان المسلم أصم ، أو كان بميذا ولو بسبب مشيه سريعا ونحو ذلك ، فيكفي أن يكون الجواب على النحو المتعارف بحيث يسمعه لو كان صحيح السمع أو كان قريبا ، والأحوط تنبيهه للجواب مع الامكان بإشارة ونحوها .

المسألة ٦٩٧

إذا كانت التحية بغير لفظ السلام كقول صبحك الله بالخير ، ونحوه

فالظاهر عدم وجوب الرد وان كان الأحوط ذلك ، ولا تجوز مراعاة هذا الاحتياط اذا كان في الصلاة •

المسألة ٦٩٨

اذا لم يدر المصلي أن المسلم سلم عليه بأي صيغة ليرد عليه بمثلها ، فالأحوط له أن يحييه بقوله سلام عليكم بقصد التحية ثم يعيد الصلاة بعد اتمامها •

المسألة ٦٩٩

يكراه السلام على الانسان في حال صلاته •

المسألة ٧٠٠

اذا سلم أحد على جماعة وجب عليهم رد تحيته وجوبا كفائيا ، فاذا ردها أحدهم كفى ذلك في أداء الواجب وسقط وجوب الرد عن الباقيين وان كان الراد صبيا مميزا ، ويستحب للباقيين الرد اذا كانوا في غير الصلاة ، والأحوط أن لا يرد المصلي السلام اذا رد غيره من المقصودين بالتحية كما سبق في المسألة الستمئة والثانية والتسمين • ولا يسقط الوجوب عنهم اذا رد السلام غيرهم •

المسألة ٧٠١

يستحب الابتداء بالسلام استحبابا مؤكدا ، وهذا الحكم عام للمفرد والجماعة ، سواء كان السلام على مفرد أم على جماعة ، وتتأدى الوظيفة بأن يسلم واحد من الجماعة عند الالتقاء بأحد أو عند المرور به أو الدخول عليه ، ويجوز للباقيين بل يستحب لهم أن يسلموا عليه أيضا أو يسلم بعضهم ، ويجب عليه الرد على كل من سلم منهم ، ولا يكفي أن يرد تحية بعضهم اذا سلم غيره •

المسألة ٧٠٢

يجوز للرجل أن يسلم على المرأة الأجنبية عنه ، ويجوز لها أن تسلم عليه ما لم يكن خوف فتنة أو ريبة أو تلذذ محرر •

المسألة ٧٠٣

يجب على المسلم أن يرد تحية الكافر إذا سلم عليه ، والأحوط أن يكون الرد بقول سلام ، أو يقول : عليك .

المسألة ٧٠٤

يتأكد الاستحياب في أن يبدأ الراكب بالسلام على الماشي ، وأن يسلم أصحاب الخيل على أصحاب البغال ، وأصحاب البغال على أصحاب الحمير ، وأن يسلم القائم على الجالس ، والجماعة القليلة على الجماعة الكثيرة ، والصغير على الكبير ، ولا يمنع هذا التأكد في الاستحياب من العكس ، فيستحب للماشي أن يسلم على الراكب وكذلك في الباقي ولكن تأكد الاستحياب في ما تقدم .

المسألة ٧٠٥

إذا سلم رجل على أحد الشخصين ، ولم يعلمأ أيهما قصد بتحيته ، لم يجب عليهما الرد ، والأحوط استحياباً أن يرد كل واحد منهما على تحيته إذا كانا في غير الصلاة ، ولا تجوز مراعاة هذا الاحتياط في حال الصلاة .

المسألة ٧٠٦

إذا سلم كل من الرجلين على الآخر في وقت واحد ، وجب على كل واحد منهما رد السلام على صاحبه ولم يكفه سلامه عن الجواب .

المسألة ٧٠٧

رد السلام ليس تحية مبتدأة فلا يجب ردها ، فإذا اعتقد الرجل مخطئاً أن صاحبه سلم عليه فرد عليه السلام لم يجب على صاحبه أن يرد عليه وإن كان أحوط وإذا اعتقد كل من الرجلين أن الآخر قد سلم عليه فردا السلام معاً وكانا مخطئين لم يجب عليهما رد ذلك وإن كان الرد أحوط .

المسألة ٧٠٨

لا يجب رد السلام إذا كان سخرية أو مزاحاً .

المسألة ٧٠٩

يجب رد السلام على الخطيب والواعظ وأمثالهما إذا ابتدأ بالتحية ،
ويكفي الرد من بعض المستمعين ، ولا يسقط وجوب الرد عن المكلف
حتى يعلم أن بعض المقصودين بالتحية قد أجاب ، فإذا شك في ذلك
وجب عليه الرد .

المسألة ٧١٠

يستحب لمن عطس وإن كان في الصلاة أن يضع أصبعه على أنفه
ويقول : الحمد لله وصلى الله على النبي وآله ، ويستحب ذلك لمن سمع
عطسة غيره أيضا ، ويستحب تسميت العاطس فيقول له : يرحمك الله
أو يرحمكم الله ، ويقول العاطس في جوابه يغفر الله لك أو يغفر الله لكم
ويرحمكم ، والأحوط أن لا يسمت العاطس إذا كان في الصلاة ، ولا
يجوز للعاطس أن يرد التسميت وهو في الصلاة .

المسألة ٧١١

إذا تكلم الانسان في صلاته خوفا من ظالم أو دفعا لضرر عن نفسه
أو لبعض المسوغات الأخرى لم يآثم في فعله وبطلت صلاته .

المسألة ٧١٢

(الخامس) من منافيات الصلاة : تعمد القهقهة ، والمراد بها الضحك
المشتمل على الصوت والترجيع ، ويلحق بها الضحك المشتمل على الصوت
وإن لم يكن معه ترجيع على الأحوط ، وبحكم العمد ما إذا قهقه مضطرا
أو مقسورا ، فتبطل الصلاة بجميع ذلك .

ولا تبطل الصلاة بالتبسم وإن كان عامدا ، ولا بالقهقهة سهوا إذا
لم تكن ماحية لصورة الصلاة ، وإذا محت صورة الصلاة جرى فيها
الاجتياب المتقدم في المسألة الستائة والحادية والسبعين ، ولا تبطل
الصلاة إذا امتلأ جوفه ضحكا حتى احمر وجهه ولم يظهر له صوت إلا
إذا كان ماحيا لصورة الصلاة .

المسألة ٧١٣

(السادس) : تعمد البكاء لشيء من أمور الدنيا ، أو لذكر ميت ،

سواء كان البكاء مشتملا على صوت أم لا ، على الأحوط في الثاني ، فتبطل الصلاة اذا تمعد البكاء لذلك ، وبحكم التعمد ما اذا بكى مضطرا أو مقسورا ، ولا يبطلها اذا وقع سهوا .

وأما البكاء في الصلاة خوفا من الله أو عبودية له أو شوقا إليه أو رغبة في ما عنده أو نحو ذلك فهو من موجبات القرب من الله سبحانه والمو في المنزلة لديه .

ولا بأس بالبكاء في الصلاة اذا كان تذلا لله تعالى وتوسلا إليه ليقضي له حاجة دنيوية أو ليدفع عنه بلاء أو مكروها دنيويا .

المسألة ٧١٤

لا ينبغي الريب في جواز البكاء على الحسين (ع) أو على أحد المعصومين (ع) في الصلاة اذا كان البكاء عليهم لرجائه شرعا أو للتوسل بهم وبالبكاء عليهم لقبول العمل والنجاة في الآخرة نعم ، الأحوط تركه في الصلاة اذا كان لمحض الرقة والظلمة الانسانية وما يشبه ذلك .

المسألة ٧١٥

(السابع) : الأكل والشرب الماحيان لصورة الصلاة ، سواء كانا قليلين أم كثيرين فيجري فيهما الكلام المتقدم في الفعل الماحي لصورة الصلاة ، فتبطل الصلاة بهما مع العمد ، ويجري الاحتياط المتقدم مع السهو ، فيتم الصلاة ثم يعيدها كما ذكرنا في المسألة الستمان والحادية والسبعين .

المسألة ٧١٦

لا تبطل الصلاة بابتلاع بقية طعام موجودة في الفم أو بين الأسنان ، ولا يبطلها وضع قليل من السكر ونحوه في الفم فيذبوب شيئا فشيئا ويدخل مع الريق قليلا قليلا .

المسألة ٧١٧

وردت الرخصة لمن كان في صلاة الوتر وهو يريد صوم ذلك اليوم وخاف أن يفاجئه الفجر قبل فراغه من الوتر وهو عطشان فيجوز له

أن يتقدم نحو الماء إذا كان قريباً منه ويشرب منه كفايته ، ثم يعود في صلاته ودعائه ولا يبطل ذلك صلاته إذا لم يأت بشيء ينافي الصلاة من استدبار القبلة أو حركة ماحية لصورة الصلاة أو نحو ذلك .

والأحوط أن يقتصر في ذلك على الوتر المسدوب ، فلا يعم الوتر المنذورة ، ولا يعم غير الوتر من النوافل ولا يلحق الأكل وغيره من المنافيات بشرب الماء نعم لا يختص الحكم بحال الدعاء في الوتر بل يعم جميع الحالات فيها .

المسألة ٧١٨

(الثامن) من منافيات الصلاة : التكفير ، وهو وضع إحدى اليدين على الأخرى ، والظاهر أن حرمة التكفير في الصلاة إنما هي حرمة تشريعية ، لانفسية ، وإنما تبطل الصلاة به إذا أتى به بقصد الجزئية للصلاة ، أو قيد به امثاله لأمر الصلاة ، وإذا لم يكن على أحد النحوين لم تبطل به الصلاة وإن كان مأثوماً بفعله ، ولذلك فلا يختص التحريم بالنحو الذي يصنعه غيرنا ، بل المدار على قصد التشريع به في أي نحو كان .

المسألة ٧١٩

لا تبطل الصلاة إذا كفر فيها ساهياً ، وإن كان الأحوط الإعادة معه في جميع الصور المتقدمة ولا تبطل الصلاة إذا وضع إحدى اليدين على الأخرى لفرض آخر كحك الجسد ونحو ذلك .

المسألة ٧٢٠

إذا اقتضت التقية أن يكفر في صلاته ، بحيث لا تتأدى التقية إلا به لزمه أن يكفر فيها وأجزأته صلاته ، وإذا ترك التكفير في هذه الحال ففي صحة صلاته أشكال ، والأحوط الإعادة بل لا تخلو من قوة إذا كان ملتفتاً .

المسألة ٧٢١

(التاسع) قول أمين بعد قراءة الفاتحة في الصلاة ، وحرمة التامين

تشرىمية لا نفسية ، كما ذكرناه في التكفير ، وانما تبطل به الصلاة اذا أتى به المكلف بقصد الجزئية للصلاة أو قيد به امثاله لأمر الصلاة فتبطل به الصلاة حين ذاك كما في التكفير والأحوط اجتنابه مطلقا .

المسألة ٧٢٢

لا تبطل الصلاة بقول آمين بقصد الدعاء في القنوت أو الركوع أو السجود مثلا ، ولا تبطل بقول آمين بعد الفاتحة اذا كان ساهيا أو اقتضته التقية .

المسألة ٧٢٣

اذا اقتضت التقية أن يقول آمين بعد الفاتحة بحيث لا تتأدى الا به ، نرّمه ذلك وأجزأته صلاته كما قلنا ، واذا ترك التأمين في حال التقية فان كان ملتفتا فالأحوط إعادة الصلاة وخصوصا مع خوف الضرر على النفس ، وان كان غافلا صحت صلاته .

المسألة ٧٢٤

(العاشر) من منافيات الصلاة : أن يزيد المكلف في صلاته جزءا أو ينقصه عامدا فتبطل صلاته للزيادة أو النقصمة الممديتين ، أو يزيد فيها ركنا أو ينقصه عامدا أو ساهيا فتبطل صلاته للاخلال بالركن ، وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك في مبحث الغلل الواقع في الصلاة .

المسألة ٧٢٥

(الحادي عشر) : أن يعرض له أحد الشكوك التي يحكم معها ببطلان الصلاة كالشك في ركعات الصلاة الثنائية أو الثلاثية ، وفي الأولتين من الرباعية ، وسيأتي في فصل الشك في الركعات بيان ما هو المبطل منها وتفصيل القول فيه .

المسألة ٧٢٦

اذا أتم الانسان صلاته وشك بعد التسليم : هل أحدث في صلاته أو هل عرض له فيها أحد ما يوجب بطلانها أم لا ، حكم بصحة الصلاة وعدم عروض المبطل .

المسألة ٧٢٧

إذا علم بأنه قد نام عامدا ، ولكنه شك هل كان نومه في أثناء الصلاة أم بعد أن أتمها ، فإن علم أن نومه كان بعد بنائه على الفراغ من الصلاة حكم بصحة صلاته ، وإن لم يعلم بذلك ، وجبت عليه إعادة الصلاة .

وكذلك إذا علم بأن النوم قد غلبه قهرا ، ولم يعلم أنه بعد الصلاة أو في أثناءها ، أو وجد نفسه نائما في السجدة ، وشك في أنها السجدة الأخيرة من الصلاة أو هي سجدة الشكر ، فعليه إعادة الصلاة ، في الفروض الثلاثة .

المسألة ٧٢٨

لا يجوز للإنسان أن يقطع صلاة الفريضة من غير سبب يوجب ذلك ، ويجوز إذا اقتضته ضرورة دينية أو دنيوية كحفظ نفسه أو حفظ نفس محترمة أو حفظ عرض أو مال أو امساك دابة شاردة أو عبد أبق أو غريم هارب ، بل يجوز قطعها على الأقوى لأي غرض مهم راجح سواء كان دينيا أم دنيويا ، فيجوز قطع الصلاة لازالة النجاسة عن المسجد مثلا مع سعة الوقت إذا رآها في أثناء الصلاة أو رأى من يساعده على ازالتها .

وقد تقدم استحباب قطع الفريضة إذا نسي الأذان والاقامة وتذكرهما قبل الدخول في الركوع ، واستحباب قطعها إذا شرع فيها ثم حضرت صلاة الجماعة .

المسألة ٧٢٩

يجوز قطع النافلة وإن كانت منذورة إلا إذا تضيق وقت الوفاء بالندر ، كما إذا نذر أن يأتي بصلاة جعفر مثلا قبل الزوال من يوم الجمعة ، أو نذر صلاة الوتر قبل طلوع الفجر من ليلة الجمعة ، فلا يجوز له قطعها عند تضيق وقتها .

المسألة ٧٣٠

إذا وجب على المكلف قطع الصلاة فلم يقطعها وأتم صلاته ، فالظاهر صحة الصلاة وإن أتم بترك الواجب الذي وجب له قطع الصلاة .

المسألة ٧٣١

يكراه أن يلتفت المصلي بوجهه عن القبلة ولو قليلا كما بيناه في أول هذا الفصل أو يلتفت ببصره ، وأن يعيث بلحيته أو برأسه أو بيده ، أو بشيء من أعضائه ، وأن يفرقع أصابعه ، وأن يتمطى ، أو يتثاءب ، أو يبصق ، أو يمتخط ، وأن يئن في صلاته أو يتأوه ، أو ينفخ موضع سجوده أو يشبك أصابعه ، أو يغمض عينيه ، أو يحدث نفسه .

المسألة ٧٣٢

يكراه للإنسان أن يدخل في الصلاة وهو يدافع البول أو الغائط أو الريح ، وأن يقوم إلى الصلاة متكاسلا أو متناعسا أو متثاقلا ، وأن يقرن بين قدميه في حال قيامه كالمقيدتين وأن يتورك فيضع يديه على وركيه حال القيام ، وأن ينظر في نقش خاتم أو في مصحف أو كتاب ، وفي حكم ذلك أن ينظر في زخارف المكان الذي يصلي فيه . وأن ينصت في أثناء صلاته لسمع قول القائل .

المسألة ٧٣٣

يكراه القرآن في صلاة الفريضة ، وهو أن يقرأ سورتين أو أكثر في الركعة الواحدة منها ، وقد ذكرنا ذلك في المسألة الأربعمئة والثلاثين .

المسألة ٧٣٤

تستحب الصلاة على النبي (ص) عند ذكره أو سماع ذكره ، سواء كان الذاكر أو السامع في الصلاة أم في غيرها ، وسواء ذكر بأحد اسمائه أولقابه أو كناه الشريفة (ص) ، وفي الصحيح عن أبي جعفر (ع) : وصل على النبي (ص) كلما ذكرته أو ذكره ذاكر عندك في أذان أو غيره .

المسألة ٧٣٥

يستحب تكرار الصلاة عليه مهما تكرر ذكره (ص) ، فإذا سمع ذكره وهو في التشهد صلى عليه ولم يكتف بالصلاة الواجبة في التشهد .

المسألة ٧٣٦

الظاهر ان الاستحباب فيها على الفور ، فلا يجعل بين ذكره والصلاة عليه فصلا طويلا ، ولا تعتبر في الصلاة عليه صيغة خاصة ، فيكفي أن يقول : اللهم صل عليه ، أو صلوات الله عليه ، أو صلى الله عليه ، أو غير ذلك من الصيغ ، ولا بد من أن يضيف اله اليه في الصلاة عليه .
صلوات الله عليهم أجمعين .

الفصل الثلاثون

في الخلل الواقع في الصلاة

المسألة ٧٣٧

إذا أخل الانسان بشيء من واجبات الصلاة أو شرائطها عامدا بطلت صلاته ، سواء كان الواجب أو الشرط الذي أخل به ركنا أم غير ركن ، وسواء كان فعلا أم قولاً أم وصفا ، كالجهر والاختفات والطمأنينة ، والاستقلال والترتيب والموالة ، حتى إذا أخل بحرف أو كلمة أو حركة من القراءة أو الذكر ، أو بالموالة بين حروف الكلمات أو بين الكلمات نفسها على الوجه الذي تقدم ايضاحه في مواضعه .

والمراد بالاخلال في هذه المسألة أن ينقص الشيء أو ينقص شرطه أو ينقص وصفا أو كيفية تجب فيه ، فإذا فعل ذلك عامدا بطلت صلاته ، وبحكمه ما إذا فاتت الموالة أو الترتيب سهواً وامكن للمكلف تدارك الخلل بتكرار الفعل فلم يتداركه عامدا .

المسألة ٧٣٨

إذا زاد في صلاته جزءا عامدا بطلت صلاته ، سواء كان الجزء الذي زاده ركنا أم واجبا غير ركن ، وسواء كان قولاً أم فعلا ، وسواء كان موافقا لاجزاء الصلاة في الصورة ، كسجدة ثالثة أو ركوع ثان أم مخالفا لها ، كالتكفير والتأمين إذا قصد بهما الجزئية للصلاة ، وسواء قصد الاتيان به في ابتداء النية ، أم في الأثناء .

المسألة ٧٣٩

انما تتحقق الزيادة اذا قصد بالشئ الجزئية للصلاة ، فلا يضر بالصلاة ما يأتي به من الأفعال المباحة لا بقصد الجزئية ، كحك الجسد ، وحركة اليد ، ومسح الوجه ، الا اذا كان ماحيا لمصورة الصلاة ، ولا تضر بها القراءة والذكر والدعاء ، التي يأتي بها بقصد مطلق القراءة والذكر والدعاء لا بقصد الجزئية .

المسألة ٧٤٠

لا تبطل الصلاة بزيادة الأجزاء المستحبة كالقنوت ، ولا بنقيصتها ، الا اذا أوجبت خللا في نية القربة ، ومثال ذلك أن يقيد امثاله بصلاة ذات قنوتين ، أو بصلاة لم يشرع فيها القنوت فتبطل الصلاة بذلك .

المسألة ٧٤١

اذا أخل الانسان بشرط ركن من شرائط الصلاة ، وهو جاهل بالحكم ، فترك الطهارة من الحدث فيها ، أو صلى قبل دخول الوقت بطلت صلاته ، وكذلك اذا أخل بالقبلة فصلى مستدبرا للقبلة ، أو منحرفا عنها الى اليمين أو اليسار ، أو انحرف بجميع بدنه عنها بحيث لا يعد مستقبلا ، وإن لم يبلغ محض اليمين أو اليسار ، أو انحرف بوجهه عن القبلة بحيث لا يعد مستقبلا بوجهه وأوقع بعض أفعال الصلاة في حال انحرافه ، فتبطل صلاته في جميع هذه الفروض كما في العائد .

وتبطل صلاته كذلك اذا ترك ركعة تامة ، أو ترك ركوعا أو ركنا آخر من أركان الصلاة ، وتبطل صلاته اذا زاد ركنا من أركانها كالركوع ، فعلم الجاهل بالحكم في جميع ما ذكر حكم العائد . واذا أخل الجاهل بالحكم بشيء من باقي شروط الصلاة أو أجزائها غير الركنية ، فزاد شيئا منها أو نقص ، فالظاهر أن حكمه حكم الساهي ، الا اذا كان جاهلا مترددا في صحة العمل وفساده فالظاهر اجراء حكم العائد عليه .

المسألة ٧٤٢

إذا ترك الإنسان الطهارة من الحدث وصلى ساهيا عن ذلك أو صلى ساهيا بغسل أو وضوء أو تيمم باطل ، لنقصان بعض أجزائه أو شرائطه ، كانت صلاته باطلة ، سواء تذكر ذلك في أثناء الصلاة أم بعد الفراغ منها .

المسألة ٧٤٣

إذا أخل بالوقت ساهيا فصلى قبل دخوله بطلت صلاته ، وكذلك إذا أخل بالقبلة سهوا ، فصلى مستديرا للقبلة أو كانت القبلة الى يمينه أو يساره فتبطل صلاته .

المسألة ٧٤٤

إذا صلى ساهيا مع نجاسة ثوبه أو بدنه ، أو صلى معها وهو جاهل بموضوع النجاسة أو بحكم الصلاة فيها ، ففي صحة صلاته وعدمها تفصيل ذكرناه في المسألة المائة والثامنة والخمسين وما يتلوها من المسائل من كتاب الطهارة فلتراجع .

المسألة ٧٤٥

إذا أخل المكلف بستر عورته ساهيا فلم يسترها ولم يلتفت حتى أتم الصلاة صحت صلاته ، وتراجع المسألة المائة والرابعة وما قبلها وما بعدها من كتاب الصلاة في الفروض التي تتعلق بذلك ، وإذا أخل بشرائط الساتر ، فإن صلى في غير المأكول ساهيا فالظاهر بطلان صلاته ، وإذا صلى في الحرير أو الذهب ونحوهما ساهيا فالظاهر صحتها .

المسألة ٧٤٦

إذا أخل بشرائط المكان في صلاته ساهيا ، فالظاهر عدم بطلانها بذلك ، من غير فرق بين إباحة المكان وغيرها ، نعم إذا صلى في المكان المنصوب ناسيا لغصبته ، وكان المصلي هو الغاصب نفسه وكان ممن لا يبالي على تقدير تذكره ، فالظاهر بطلان صلاته وإن كان ناسيا ، وكذلك الحكم في اللباس المنصوب .

المسألة ٧٤٧

لا تبطل صلاة المكلف اذا سجد على ما لا يصح السجود عليه ساهيا ، سواء كان ذلك لتجاسته ، أم لكونه من غير الأرض أو نباتها ، أم لكونه مما يؤكل أو يلبس عادة ، أم لكونه أرفع أو أخفض من موقفه بأكثر مما يجوز ، وكل ذلك اذا لم يتذكر حتى فات موضع تداركه ، واذا تذكره بعد رفع رأسه من السجود ، فالأحوط المضي في صلاته ثم اعادتها •

المسألة ٧٤٨

اذا زاد الانسان في صلاته ركوعا ساهيا بطلت صلاته ، ويشكل الحكم اذا زاد سجدتين في ركعة واحدة ساهيا ، أو زاد تكبيرة الاحرام ، فلا يترك الاحتياط في هذين الغرضين بأن يتم صلاته ثم يعيدها • ويستثنى من ذلك ما اذا زاد الركوع أو السجدتين للمتابعة في صلاة الجماعة ، ومثال ذلك ما اذا كان مأموما ورفع رأسه قبل الامام في ركوعه أو سجوده ساهيا ، ثم علم ان الامام لا يزال راکعاً أو لا يزال ساجداً ، فانه يعود الى الركوع أو السجود ، ولا تضره زيادة الركوع أو زيادة السجود ، وسيأتي بيان ذلك في أحكام الجماعة •

المسألة ٧٤٩

اذا زاد الانسان في صلاته ركعة تامة ساهيا بطلت صلاته ، سواء تشهد بعد الركعة الرابعة ثم قام الى الخامسة ، أو جلس بعدها بمقدار التشهد ثم قام ، أم لم يجلس بعدها ولم يتشهد ، فتبطل صلاته في جميع الفروض على الأقوى •

وان كان الأحوط استحباً اذا كان قد تشهد في الرابعة أن يرفع اليد عن زيادة الركعة فيجلس بعد الخامسة ، ويسلم من غير تشهد ، واذا كان قد جلس فيها بمقدار التشهد أن يفعل كذلك فيجلس بعد الخامسة ويتشهد ويسلم ، ثم يعيد الصلاة في صورتين •

المسألة ٧٥٠

تقدم في المسألة الثلاثمائة والخامسة والتسمين : ان زيادة القيام

المتصل بالركوع لا يتحقق الا بزيادة الركوع معه ، وأن زيادة القيام حال تكبيرة الاحرام لا يتحقق كذلك الا بزيادة تكبيرة الاحرام معه ، وتقدم في أول الفصل الخامس عشر أن النية ركن في الصلاة ولكن الزيادة لا تتصور فيها .

المسألة ٧٥١

إذا نسي المكلف أنه مسافر أو نسي أن حكمه هو القصر في الصلاة فأتم صلاته ، فإن هو لم يتذكر حتى خرج الوقت صحت صلاته ولم يجب عليه قضاؤها ، وهو مستثنى من الحكم المتقدم بطلان الصلاة بزيادة الركعة . وإذا تذكر في الوقت وجبت عليه إعادة الصلاة ، فإن هو لم يمهدها في الوقت وجب عليه قضاؤها ، وسيأتي ذلك في أحكام صلاة المسافر .

المسألة ٧٥٢

إذا زاد الانسان في صلاته جزءا غير ركن ساهيا لم تبطل صلاته بذلك ، كما إذا زاد فيها سجدة ، أو تشهدا ، أو قراءة ، أو ذكرا ، ولا يجب عليه سجود السهو الا إذا كان من الموارد الخاصة التي يجب السجود لها ، وسيأتي بيانها في فصل سجود السهو .

المسألة ٧٥٣

إذا ترك الركوع سهوا ولم يتذكر حتى دخل في السجدة الثانية من الركعة بطلت صلاته ، وإذا تذكره وهو في السجدة الأولى أو بين السجدين ، رفع يده عن السجدة الزائدة وقام وأتى بالركوع عن قيام وأتم صلاته ولا شيء عليه .

المسألة ٧٥٤

إذا نسي السجدين من ركعة واحدة ، ولم يتذكرهما حتى دخل في ركوع الركعة التي بعدها بطلت صلاته ، وإذا تذكرهما في حال القيام أو في حال القراءة وقبل الركوع ، رفع اليد عن القيام والقراءة وأتى بالسجدين ، ثم قام وقرأ أو سجد وأتم صلاته ، ثم سجد للسهو للقيام الزائد إذا تلبس معه بقراءة أو بتسبيح .

المسألة ٧٥٥

إذا نسي السجدين من الركعة الأخيرة وتشهد وسلم وفعل ما ينافي الصلاة عمدا وسهوا من حدث أو استدبار للقبلة ، ثم تذكر نقص السجدين بطلت صلاته ، وإذا تذكرهما بعدما سلم وقبل أن يأتي بالمبطل ، فلا يترك الاحتياط بأن يأتي بالسجدين وبالتشهد بعدهما والتسليم ثم يسجد للسهو لاحتمال زيادة التسليم في غير موضعه ، ثم يعيد الصلاة ، وإذا تذكرهما قبل أن يأتي بالتسليم أتى بالسجدين وبالتشهد والتسليم بعدهما وصحت صلاته .

المسألة ٧٥٦

إذا ترك النية أو ترك تكبيرة الاحرام ساهيا أو ناسيا بطلت صلاته ، وكذلك الحكم إذا ترك القيام حال تكبيرة الاحرام أو نسي القيام المتصل بالركوع فتبطل صلاته لنقصان الركن .

المسألة ٧٥٧

إذا نسي ركعة من صلاته ، فإن تذكرها بعد التشهد وقبل التسليم وجب عليه أن يأتي بالركعة ويتم صلاته ، وإذا تذكر الركعة بعد التسليم وقبل أن يأتي بما يبطل الصلاة عمدا وسهوا من حدث أو استدبار ، قام وأتى بالركعة وأتم الصلاة ، ثم سجد للسهو للسلام في غير موضعه ، وإذا تذكرها بعد أن سلم وأتى بالمبطل بطلت صلاته وعليه اعادتها ، سواء كانت الصلاة رباعية أم غيرها ، وكذلك الحكم إذا نسي أكثر من ركعة .

المسألة ٧٥٨

إذا نسي التسليم في الصلاة ولم يتذكر حتى أتى بما يبطل الصلاة عمدا وسهوا ، فالأحوط أن لم يكن أقوى أن يأتي بالتسليم ثم يعيد الصلاة .

المسألة ٧٥٩

إذا نسي الانسان جزءا غير ركن من أجزاء الصلاة وتذكره قبل أن

يفوت موضع تداركه ، وجب عليه أن يعود فيتدارك ذلك الجزء المنسي ، ثم يأتي بما بعده من الأجزاء والأذكار ليحصل الترتيب ولا يمتد بما أتى به منها قبل أن يتدارك ذلك الجزء ثم يتم صلاته .

فإذا نسي سجدة واحدة أو تشهدا وتذكرهما بعد القيام للركعة اللاحقة وقبل الدخول في ركوعها ، وجب عليه أن يعود فيأتي بالسجدة أو التشهد المنسي ، ثم يقوم ويتم صلاته ثم يسجد للسجود للقيام إذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح ، وإذا لم يتلبس بهما فلا سجود عليه .
المسألة ٧٦٠

إذا نسي جزءا غير ركن وتذكره بعد أن فات موضع تداركه مضى في صلاته ، فإذا أتمها وجب عليه قضاء الجزء المنسي إذا كان سجدة واحدة ، وكذلك إذا كان تشهدا على الأحوط ، وأتى بسجود السهو لهما ، ولا يجب قضاء غير السجدة والتشهد من الأجزاء المنسية ولا سجود السهو لها .

المسألة ٧٦١

يفوت محل تدارك الجزء المنسي في الصلاة لأحد أمرين :

(الأول) : إذا لم يتذكر المكلف أنه ترك الجزء حتى دخل في ركن بعده ، ومثال ذلك أن ينسى القراءة في الأولتين أو ينسى التسبيح في الأخيرتين ، أو ينسى بعضهما ، أو اعرابهما أو الترتيب فيهما ، أو ينسى القيام فيهما أو الطمأنينة ، ثم لا يتذكر ذلك إلا بعد الدخول في الركوع فيجب عليه اتمام الصلاة ولا شيء عليه .

ومن أمثلة ذلك أن ينسى السجدة الواحدة أو ينسى التشهد ولا يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع من الركعة اللاحقة ، وقد تقدم ذكر هذا الفرض وبيان حكمه في المسألة المتقدمة .

المسألة ٧٦٢

إذا نسي القراءة أو التسبيح أو نسي بعضهما أو اعرابهما أو الترتيب فيهما ، وتذكر قبل الدخول في الركوع لم يفوت محل التدارك ،

فيجب عليه أن يرجع ويأتي بما نسيه منها ، وأن يأتي بما بعده ليحصل الترتيب ، ولا شيء عليه غير ذلك .

المسألة ٧٩٣

إذا نسي القيام أو الطمأنينة في حال القراءة أو التسبيح وتذكرهما قبل الدخول في الركوع فلا يترك الاحتياط في أن يعود فيأتي بالقراءة أو التسبيح قائما مطمئنا بقصد الاحتياط والقربة المطلقة ، لا بقصد الجزئية ، وكذلك إذا نسي الطمأنينة حال التشهد أو في الأذكار الواجبة الأخرى ، وتذكرها بعد أن أتم التشهد أو أتم الذكر ، فلا يترك الاحتياط بأن يأتي بالتشهد أو الذكر مطمئنا بقصد الاحتياط لا بقصد الجزئية .

المسألة ٧٩٤

(الثاني) مما يغتور به محل تدارك الجزء المنسي : أن يكون ذلك الجزء واجبا في فعل من أفعال الصلاة ، فإذا نسي الجزء ولم يتذكره حتى مضى ذلك الفعل فقد فات محل تدارك الجزء المنسي ، ومثال ذلك ذكر الركوع أو السجود ، فانهما واجبان في حال الركوع والسجود ، فإذا نسي المكلف الذكر ولم يتذكره حتى رفع رأسه من الركوع فقد فات محل تدارك الذكر فيه ، وكذلك الأمر في ذكر السجود ، وكذلك إذا نسي الطمأنينة في الركوع أو السجود ، وتذكرها بعد رفع الرأس منهما ، أو نسي وضع بعض المساجد غير الجبهة حتى رفع رأسه من السجود أو نسي فوضع جبهته على الموضع النجس ، وتذكر بعد رفع رأسه من السجود ، وحكمه أن يمضي في صلاته ولا شيء عليه كما تقدم .

المسألة ٧٩٥

إذا نسي الذكر في الركوع أو السجود وتذكره قبل رفع رأسه منهما وجب عليه أن يأتي بالذكر قبل أن يرفع رأسه ، وكذلك إذا نسي بعض المساجد غير الجبهة فلم يضعه على الأرض في سجوده وتذكره قبل رفع رأسه من السجود ، فيجب عليه أن يضع المساجد ويأتي بالذكر قبل أن يرفع رأسه .

وأما وضع الجبهة على الأرض فلا يتحقق السجود إلا به ، فإذا نسيه المكلف فلا بد له من العود إليه ولا يفوت محل تداركه إلا بالدخول في الركوع من الركعة اللاحقة .

وإذا نسي الطمأنينة حال الذكر في الركوع أو السجود وتذكره قبل رفع الرأس منه فقد تقدم أن الاحتياط لا يترك بأن يأتي بالذكر مطمئنا بقصد الاحتياط لا بقصد الجزئية .

المسألة ٧٦٦

إذا نسي الانتصاب بعد الركوع ، فإن تذكره قبل وضع الجبهة على الأرض في السجدة الأولى وجب عليه أن يقوم فيأتي به ثم يسجد ، وإذا تذكره بعد الدخول في السجدة الثانية فات محل تداركه ، فيجب عليه أن يمضي في صلاته ولا شيء عليه ، وإذا تذكره في السجدة الأولى أو بين السجدين وقبل أن يدخل في السجدة الثانية ، فالأحوط له أن يعود فيأتي بالانتصاب بعد الركوع ثم يسجد السجدين ويتم الصلاة ثم يعيدها ، وكذلك الاحتياط إذا نسي الجلوس بعد السجدة الأولى ولم يتذكره حتى دخل في السجدة الثانية فيأتي به ويتم الصلاة ثم يعيدها .

المسألة ٧٦٧

إذا نسي الطمأنينة في القيام بعد الركوع وتذكرها قبل أن يضع جبهته على الأرض في السجدة الأولى ، فالأحوط له أن يعود إلى القيام ويأتي بالطمأنينة فيه برجاء المطلوبة ، وكذلك إذا نسي الطمأنينة في الجلوس بعد السجدة الأولى وتذكرها قبل وضع الجبهة في السجدة الثانية .

المسألة ٧٦٨

قيل إن التسليم الواجب مما يفوت به محل التدارك للجزء المنسي ، وفيه اشكال ، فإذا نسي المكلف السجدين من الركعة الأخيرة ولم يتذكرهما إلا بعد التسليم الواجب ، فإن فعل ما ينافي الصلاة عمدا وسهوا بطلت الصلاة ، وإن لم يأت بالمبطل فالأحوط لزوما أن يأتي بالسجدين وبما بعدهما من التشهد والتسليم وإن يسجد للسهو لاحتمال

زيادة التسليم في غير موضعه ثم يعيد الصلاة كما ذكرناه في المسألة السبعمئة والخامسة والخمسين .

وإذا نسي سجدة واحدة من الركعة الأخيرة أو نسي التشهد منها وتذكرهما بعد التسليم وقبل أن يأتي بما يبطل الصلاة أتى بالسجدة أو التشهد بقصد ما في الذمة من أداء أو قضاء لهما ، وأتى بما بعدهما على الترتيب ثم سجد للسهو لما في ذمته بنسب نسيان الجزء أو التسليم في غير موضعه وصحت صلاته ، وإن تذكرهما بعد التسليم وفعل ما يبطل الصلاة أتى بهما وبسجود السهو ثم أعاد الصلاة .

وإن تذكرهما قبل التسليم لم يفت موضع تداركهما ، فيجب عليه أن يأتي بهما وبما بعدهما على الترتيب وتصح بذلك صلاته .

المسألة ٧٦٩

إذا علم أنه قد نسي سجدين من ركعتين وقد فات موضع تداركهما . وجب عليه قضاؤهما بعد الصلاة وإن كانتا من الأولتين ، وعليه سجدة السهو لكل واحدة منهما على الأحوط .

المسألة ٧٧٠

إذا نسي فأخفت في القراءة في موضع وجوب الجهر لم تجب عليه إعادة ما مضى من قراءته وإن تذكره في أثناء القراءة أو قبل الدخول في الركوع ، ويجب عليه الجهر في بقية القراءة إذا كان تذكره في أثنائها ، ويمضي في صلاته إذا كان تذكره بعد الفراغ من القراءة . وكذلك الحكم إذا نسي فأجهر في موضع وجوب الاخفات من القراءة أو التسبيح .

الفصل الحادي والثلاثون

في الشك في الصلاة وأفعالها

المسألة ٧٧١

إذا شك الإنسان هل أتى بالصلاة الواجبة عليه أم لم يأت بها ، وكان شكه بعد خروج وقت الصلاة ، بنى على أنه قد أتى بالصلاة المشكوكة

ولم يلتفت الى شكه . وكذلك اذا شك في تحقق شيء من شرائط الصلاة أو في شيء من أجزائها أو في صحته ، أو في عدد الركعات بعد ما خرج وقتها . فيبني على أنه قد أتى بها على الوجه الصحيح ولا يعتني بشكه ، واذا شك في الاتيان بالصلاة ووقتها لا يزال باقيا وجب عليه أن يأتي بها ، وسيأتي بيان حكم الشك في الشرائط أو الأجزاء أو عدد الركعات .

المسألة ٧٧٢

لا فرق في الصلاة التي يشك في الاتيان بها بين أن تكون واحدة أو متعددة ، فإذا شك في الاتيان بصلاة انصبح ووقتها باق ، وجب عليه أن يأتي بها ، واذا كان الشك بعد الوقت لم يلتفت اليه ، واذا شك في الاتيان بالظهرين أو العشاءين ، فعلمه كذلك .

واذا علم بأنه قد صلى الظهر مثلا ، وشك في أنه صلى العصر أيضا أم لا ، فعليه أن يصليها اذا كان الوقت باقيا ، ولم يعتن بشكه اذا كان بعد الوقت ، ومثله ما اذا شك في صلاة العشاء .

المسألة ٧٧٣

اذا علم قبل خروج الوقت أنه صلى العصر وشك في أنه قد صلى الظهر أيضا أم لا فالأحوط له أن يأتي بالظهر ، وكذلك اذا علم وهو في الوقت أنه صلى العشاء وشك في الاتيان بالمغرب .

المسألة ٧٧٤

اذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات وشك في الاتيان بصلاة الظهر والعصر فعليه أن يأتي بالعصر ، بل وبالظهر أيضا على الأحوط ، بناء على ما هو المختار من اشتراك الفريضتين في جميع الوقت ، فيأتي بالعصر أداء في ما بقي من الوقت ، ثم يأتي بالظهر على الأحوط قضاء بعد الوقت ، واذا علم بأنه قد صلى العصر وشك في أنه أتى بالظهر وقد بقي من الوقت مقدار أربع ركعات وجب عليه أن يأتي بالظهر .

المسألة ٧٧٥

اذا بقي من الوقت مقدار ركعة وشك في الاتيان بالصلاة كان من

الشك في الوقت فعليه الاتيان بالفريضة ، بل لا يترك الاحتياط اذا شك في الاتيان بها وقد بقي من الوقت اقل من ذلك ، فيأتي بالفريضة المشكوكه على الأحوط .

المسألة ٧٧٦

المراد بالشك ما يخالف اليقين ، فاذا ظن الاتيان بالصلاة وكان في الوقت وجب عليه أن يأتي بها ، واذا كان بعد الوقت لم يمتن باحتمال العدم ، وكذلك الحكم اذا ظن عدم الاتيان بالصلاة .

المسألة ٧٧٧

اذا شك في خروج الوقت وعدمه استصحب بقاءه فاذا شك معه في الاتيان بالصلاة وجب عليه الاتيان بها .

المسألة ٧٧٨

اذا شك وهو في صلاة العصر في أنه صلى الظهر قبلها أم لا ، بنى على عدم الاتيان بها على الأحوط ، فان كان في الوقت المشترك بين الفريضتين عدل بنيته الى الظهر وأتمها ثم صلى العصر بعدها ، واذا كان في الوقت المختص بالعصر ، أتم العصر ، ثم صلى الظهر قضاء على الأحوط .

المسألة ٧٧٩

اذا تيقن انه صلى احدى الظهرين ولم يأت بالأخرى ولم يعلم أن ما أتى به أيتهما على التعمين ، كفاه أن يصلي أربع ركعات بقصد ما في الذمة ، من غير فرق بين أن يكون في الوقت المشترك بين الفريضتين أم في الوقت المختص بالمعصر أم في خارج الوقت .

واذا علم بأنه صلى احدى العشاءين ولم يعلم بها على التعمين وجب عليه أن يأتي بهما معا ، سواء كان في الوقت المشترك أم في الوقت المختص بالعشاء أم في خارج الوقت ، واذا كان في الوقت المختص بالعشاء أتى بالعشاء في الوقت ثم أتى بالمغرب قضاء ، وينوي امتثال أمرهما المحتمل .

المسألة ٧٨٠

إذا شك وهو في الوقت في أنه أتى بالصلاة أم لا ، فوجب عليه أن يأتي بها كما تقدم ، ثم نسي أن يأتي بها في الوقت وجب عليه أن يقضيها بعد الوقت ، وإن كان بالفعل شاكا فيها بعد الوقت .

وإذا اعتقد بأن شكه في الاتيان بالصلاة كان بعد خروج الوقت فلم يأت بالفريضة ، ثم تبين له أن شكه كان في الوقت وجب عليه قضاء الصلاة .

وإذا اعتقد بأن شكه في الاتيان بالصلاة كان في الوقت ، ولكنه ترك الصلاة عمدا أو سهوا ، ثم تبين له أن شكه كان بعد خروج الوقت لم يجب عليه القضاء .

المسألة ٧٨١

من يكون كثير الشك في أنه أتى بالصلاة أم لا ، فحكمه حكم غيره من الناس ، فإذا شك وهو في الوقت فعليه الاتيان بالصلاة ، وإذا شك بعد خروج الوقت لم يمتن بشكّه ، ومن يكون وسواسيا في ذلك يبني على أنه قد أتى بالصلاة وإن كان في الوقت .

المسألة ٧٨٢

يجب احراز شرائط الصلاة قبل الدخول فيها وفي أثنائها ، ولا يصح الشروع في الصلاة مع الشك في وجود الشرائط أو الشك في وجود بعضها ، ويكفي احرازها بامارة شرعية أو أصل شرعي كما إذا قامت البيئة على الطهارة أو على القبلة ، أو اعتمد في دخول الوقت على أذان الثقة المعارف بالوقت ، أو أحرز طهارته من الحدث أو من الخبث بالاستصحاب ، ونحو ذلك من الامارات والأصول الشرعية المحرزة .

وكذلك الحكم إذا شك في شيء من الشروط في أثناء الصلاة ، فلا بد من احرازه باستصحاب ونحوه وقد تقدمت تفاصيل ذلك في المباحث المتقدمة .

وإذا شك في شيء منها بعد الفراغ من صلاته حكم بالصحة في الصلاة

الماضية ، ووجب احراز الشروط للصلوات الآتية ، فاذا شك بعد أن فرغ من صلاته هل تطهر لها من الحدث أو من الخبث بنى على الصحة في صلاته الماضية ، ووجب عليه أن يتطهر للصلاة الآتية .

المسألة ٧٨٣

إذا شك في جزء من أجزاء الصلاة وكان شكه فيه قبل أن يدخل في جزء آخر يكون بعده في الترتيب بين أجزاء الصلاة وجب عليه أن يأتي بالجزء المشكوك ، ومثال ذلك أن يشك في الاتيان بتكبيره الاحرام قبل أن يدخل في القراءة أو في الاستعاذة ، أو يشك في القراءة قبل أن يدخل في الركوع ، أو يشك في الركوع وهو قائم ، أو يشك في السجدة أو في السجدين معا وهو جالس ، قبل أن يقوم وقبل أن يتشهد ، أو يشك في التشهد قبل أن يقوم للركعة اللاحقة ، فيجب عليه في جميع هذه الفروض ونظائرها أن يأتي بالجزء الذي شك فيه .

وإذا شك في الجزء بعد ما تجاوز موضعه ودخل في جزء آخر يكون بعده في ترتيب أجزاء الصلاة بنى على أنه قد أتى بالجزء المشكوك ، ولم يلتفت الى شكه ، ومثال ذلك أن يشك في الاتيان بتكبيره الاحرام بعد ما شرع في الاستعاذة أو في القراءة ، أو يشك في القراءة بعد أن دخل في القنوت أو في الركوع ، أو يشك في الركوع بعد أن هوى للسجود ، أو يشك في السجود بعد أن دخل في التشهد أو بعد ما قام للركعة اللاحقة ، وهكذا ، فيمضي في صلاته ويبني على وقوع الجزء الذي شك فيه ، سواء كان ذلك في الركعتين الأولتين أم في الأخيرتين ، وسواء كان في صلاة رباعية أم في غيرها .

المسألة ٧٨٤

يراد بالدخول في الغير أن يدخل في أى فعل يكون بعد الشيء المشكوك بحسب ترتيب أفعال الصلاة وأجزائها ، كالاستعاذة أو القراءة بالنسبة الى تكبيره الاحرام ، وكالسورة بالنسبة الى الفاتحة ، وكالآية اللاحقة بالنسبة الى الآية السابقة عليها من الفاتحة أو السورة ، بل وآخر كل آية بالنسبة الى أولها ، وكالقنوت بالنسبة الى القراءة أو الى

السورة ، وحتى مقدمات الأفعال ، كما اذا شك في الركوع أو في القيام بعد الركوع بعد ما هوى الى السجود ، أو شك في التشهد بعد أن نهض من الأرض للقيام ، فلا يلتفت الى شكه في جميع ذلك •

المسألة ٧٨٥

اذا شك في السجدة أو في السجدةين معا ، وهو أخذ في القيام عليه الرجوع والاتيان بالسجود المشكوك ، وهذا استثناء من القاعدة التي ذكرناها في المسألة المتقدمة دل عليه النص فيعمل به في مورده ولا يتعدى منه الى غيره •

المسألة ٧٨٦

من كانت وظيفته الصلاة من جلوس ، اذا شك في السجود بعد ما جلس وكان جلوسه بدل القيام لم يلتفت الى شكه اذا اشتغل في جلوسه بقراءة أو تسبيح أو تشهد ، واذا كان شكه قبل ذلك أشكل الحكم فيه ، ولا يترك الاحتياط بعدم الالتفات الى شكه واطمأن القرض ثم اعادته ، وكذلك اذا شك في التشهد وقد جلس جلوسه بدل القيام ، فلا يلتفت الى شكه اذا كان بعد ما اشتغل في جلوسه بقراءة أو تسبيح ، ويجري فيه الاحتياط المتقدم اذا كان قبل ذلك •

واذا علم أن جلوسه للسجدة أو للتشهد ، وشك في انه سجد أم لا ، أو تشهد أم لا كان من الشك قبل التجاوز فيأتي بالشئ المشكوك ، واذا جلس ولم يعلم أن جلوسه بدل القيام أو هو جلوس السجدة أو للتشهد وشك في الاتيان بالسجدة أو التشهد وجب عليه أن يأتي بهما •

المسألة ٧٨٧

اذا شك في صحة الفعل الذي أتى به بعد ما فرغ منه بنى على صحته وان لم يتجاوز عنه ولم يدخل في غيره ، ومثال ذلك أن يشك في صحة نطقه بالتكبير بعد ما فرغ من تكبيرة الاحرام ، أو يشك في صحته لفقد بعض شروطها ، أو يشك في صحة القراءة بعد ما أتمها ، أو يشك في صحة قراءة الكلمة أو الآية أو السورة ، فيبني على صحة ما فعله •

المسألة ٧٨٨

إذا شك في جزء قبل أن يتجاوز عنه فاتى به ، ثم تذكر أنه قد أتى به سابقا ، فإن كان من الأركان بطلت صلاته كما إذا شك في الركوع وهو قائم فاتى به ثم تذكر أنه قد ركع أولا ، فعليه الاعادة لزيادة الركن ، وإذا كان ذلك في تكبيرة الاحرام أو في السجدة أتم الغرض ثم اعاده على الأحوط كما ذكرنا ذلك من قبل .

وان كان من الأجزاء غير الأركان مضى في صلاته ولا شيء عليه الا إذا كانت زيادته سهوا توجب سجود السهو ، فعليه السجود لها وسيأتي تفصيل ذلك .

المسألة ٧٨٩

إذا شك في الجزء بعد الدخول في ما بعده فلم يأت به ، ثم تذكر انه لم يأت به قبل ذلك ، فهنا صور تجب ملاحظتها :

(الصورة الأولى) : أن يكون في محل يمكنه فيه تدارك ذلك الجزء المنسي ، على حسب ما بيناه في الفصل السابق ، والحكم في هذه الصورة أن يرجع الى الجزء فيأتي به ويتم صلاته سواء كان ركنا أم غيره ، ومثال ذلك أن يشك في الاتيان بالسجدة أو بالتشهد بعد قيامه للركعة اللاحقة ، فإذا تذكر انه لم يأت بالسجدة أو التشهد ، وكان قبل الدخول في الركوع وجب عليه أن يعود فيأتي بالسجدة المنسية أو التشهد ثم يقوم فيتم الصلاة ، وعليه سجود السهو للقيام الزائد اذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح ، وكذلك اذا شك في الركوع بعد الهوي للسجود ولم يأت به ثم تذكر انه لم يركع من قبل ، فعليه ان يعود ويأتي بالركوع ويتم صلاته ولا شيء عليه .

(الصورة الثانية) : أن يكون في محل لا يمكنه تدارك ذلك الجزء المنسي ، ويكون الجزء المنسي ركنا ، والحكم في هذه الصورة هو بطلان الصلاة ، ومثال ذلك أن يشك في الاتيان بتكبيرة الاحرام وهو في القراءة فيمضي في صلاته ثم يتذكر بعد دخوله في الركوع انه لم يكبر للاحرام

فتبطل صلاته لنقصان الركن ، وهكذا اذا شك في الركوع أو في السجدين بعد التجاوز وتذكر نقصهما بعد الدخول في الركن .

(الصورة الثالثة) : أن يكون في محل لا يمكنه تدارك ذلك الجزء ولم يكن ركنا والحكم فيها أن يمضي في صلاته ويتمها ولا شيء عليه ، واذا كان ذلك الجزء سجدة واحدة أو تشهرا وجب قضاؤه بعد اتمام الصلاة والاتيان بسجدي السهو لنقصانه .

المسألة ٧٩٠

اذا شك المكلف في الاتيان بالتسليم وهو في التعقيب ، بنى على أنه قد أتى به ، ولم يلتفت الى شكه ، وكذلك اذا شك في الاتيان به بعد ما وجد نفسه بانيا على الفراغ من الصلاة ، واذا شك في الاتيان به في غير هاتين الصورتين ، فلا بد من الاتيان بالتسليم ، واذا شك في الاتيان به كذلك وفعل ما يبطل الصلاة قبل أن يأتي بالتسليم فعليه إعادة الصلاة .

المسألة ٧٩١

اذا شك المأموم هل أتى بتكبيرة الاحرام أم لا ، فان كان ذلك في ابتداء صلاته وقبل الاتيان بأي فعل يتعلق بها ، بنى على عدم الاتيان بتكبيرة الاحرام ، ووجب عليه أن يأتي بها ، وان كان شكه بعد الركوع مع الامام أو القنوت معه اذا كان دخوله في الثانية ، بنى على أنه أتى بالتكبيرة ومضى في صلاته ، وكذلك اذا قرأ خلف الامام أو سبح وكان ممن حكمه ذلك . واذا شك في التكبيرة بعد أن وجد نفسه بهيئة المصلي وقد أنصت لقراءة الامام ونحو ذلك فلا يترك الاحتياط باتمام الصلاة ثم أعادتها .

واذا تعمد فأبطل ما بيده بتكلم أو انحراف ييدنه عن القبلة ثم أتى بالتكبيرة صححت صلاته ، والظاهر انه لا طريق له غير ذلك اذا كانت الجماعة واجبة ، كصلاة الجمعة أو العيدين عند اجتماع شرائطهما .

المسألة ٧٩٢

إذا كان في فعل من أفعال الصلاة ، وشك في الفعل السابق عليه ، هل حصل له فيه شك في محله أم لا ، لم يلتفت الى هذا الشك ومضى في صلاته ، ومثال ذلك أن يكون في القراءة ويشك في تكبيرة الاحرام : هل شك في الاتيان بها قبل أن يشرع في القراءة أم لم يشك ، أو يكون في الركوع ويحصل له مثل هذا الشك في الشك في القراءة أم لا ، فعليه أن لا يمتني بشكه .

المسألة ٧٩٣

الظن في أفعال الصلاة يحكم الشك ، فإذا ظن المكلف فعل الواجب وهو في محله ولم يتجاوز عنه الى غيره وجب عليه أن يأتي بالفعل ، وإذا كان ظنه بعد أن تجاوز الفعل ، ودخل في ما بعده لم يلتفت وبني على أنه قد أتى به .

وكذلك الحكم إذا ظن ترك الفعل . نعم إذا كان الظن اطمئنانيا بالفعل أو بالترك بنى على وفق اطمئناته وأتم الصلاة ثم أعادها إذا كان ما عمله مخالفا للقاعدة المتقدم ذكرها .

الفصل الثاني والثلاثون

في الشك في عدد الركعات

المسألة ٧٩٤

إذا شك المصلي في عدد الركعات ، فلا بد له من التأمل في أطراف شكه على الأحوط والتذكر للملابسات حتى يستقر شكه أو يزول أو يحصل له الترجيح ، ولا يسوغ له العمل بحكم الشك بمجرد حصوله ، وإذا كان من الشكوك التي توجب البطلان ، فلاحوط عدم الابطال به الا مع اليأس من حصول العلم أو الظن بأحد الطرفين ، بل لا يغلو ذلك من قوة .

المسألة ٧٩٥

تبطل صلاة الانسان (بالمعنى الذى سيأتي بيانه) إذا عرض له أحد المشكوك الآتي ذكرها .

- (١) : كل شك يتعلق بصلاة ثنائية الركعات ، كصلاة الصبح ،
 وصلاة السفر ، وصلاة الآيات ، وصلاة الطواف .
- (٢) : كل شك يتعلق بصلاة ثلاثية الركعات ، وهي صلاة المغرب .
- (٣) : كل شك يتعلق بالأولتين من الرباعية .
- (٤) : الشك بين الاثنتين والثلاث ، أو بين الاثنتين والأربع ، أو
 بين الاثنتين والثلاث والأربع من الصلاة الرباعية اذا كان
 قبل اكمال السجدين .
- (٥) : كل شك في الرباعية غير ما تقدم اذا لم يمكن ارجاعه الى
 الشكوك المنصوصة .
- (٦) : من لم يدر كم صلى من ركعة .

المسألة ٧٩٦

الظاهر أن عروض أحد هذه الشكوك موجب لجواز ابطال الصلاة
 بعد أن يستقر الشك ، وليس موجبا لبطلان الصلاة في نفسه ، ونتيجة
 لذلك ، فإذا زال الشك قبل أن يفعل المبطل ، وحصل له العلم أو الظن
 بأحد الأعداد الصحيحة صحت صلاته .

المسألة ٧٩٧

الصور الصحيحة من الشك في عدد الصلاة الرباعية تسع .
 (الأولى) : أن يشك المصلي بين الاثنتين والثلاث بعد أن أكمل
 السجدين ، والحكم فيها هو أن يبني على أن ما بيده هي الركعة الثالثة
 ويأتي بالرابعة ، فإذا أتم صلاته أتى بركعة واحدة قائما ، وصحت
 صلاته ولا إعادة عليه .

المسألة ٧٩٨

يتحقق اكمال السجدين هنا وفي كل مورد نذكره في ما بعد ، باتمام
 الذكر الواجب من السجدة الثانية ، وان لم يرفع المصلي رأسه من
 السجود .

المسألة ٧٩٩

(الصورة الثانية) : أن يشك بين الثلاث والأربع من غير فرق بين أن يكون قائماً أم جالساً أم في غير ذلك من أفعال الصلاة ، والحكم فيها : أن يبنّي على أن ما بيده هي الركعة الرابعة ويتم صلاته ، فإذا أتمها احتاط بالاثنيان بركعتين من جلوس إذا كان قد أتم السجدة من الركعة ، وإذا كان شكه قبل اتمام السجدة فالأحوط له أن يأتي بركعة من قيام .

المسألة ٨٠٠

(الصورة الثالثة) أن يشك بين الاثنتين والأربع بعد اكمال السجدة من الركعة بما تقدم بيانه ، والحكم فيها : أن يبنّي على أن ما بيده هي الركعة الرابعة ويتم صلاته ، ثم يحتاط بعدها بركعتين من قيام ، ولا إعادة عليه .

المسألة ٨٠١

(الصورة الرابعة) أن يشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد اكمال السجدة والحكم فيها أن يبنّي على أن ما بيده هي الركعة الرابعة ، فعليه أن يتم صلاته ثم يحتاط بعدها بركعتين من قيام يأتي بهما أولاً ، ثم يأتي بركعتين من جلوس .

المسألة ٨٠٢

(الصورة الخامسة) أن يشك بين الأربع والخمس بعد اكمال السجدة ، والحكم فيها أن يبنّي على أن ما بيده هي الركعة الرابعة ويتم صلاته ، ثم يسجد بعدها سجدة السهو للشك بين الأربع والخمس .

المسألة ٨٠٣

(الصورة السادسة) أن يشك بين الأربع والخمس وهو قائم قبل الركوع ، فهو في حال قيامه شك في أن ما تحقق فعله منه ثلاث أو أربع ، وحكمه أن يبنّي على أن ما تحقق فعله منه أربع ركعات ، فيجب عليه أن يجلس للتشهد والتسليم ، فإذا أتم الصلاة أتى بركعتين من جلوس على

الأحوط كما هو الحكم في الصورة الثانية المتقدمة ، ثم سجد للسهو احتياطاً للقيام الزائد ، بل يتعين عليه سجود السهو اذا تلبس مع القيام بقراءة أو تسبيح .

المسألة ٨٠٤

(الصورة السابعة) أن يشك بين الثلاث والخمس وهو قائم قبل الركوع ، فهو في حال قيامه شك في ما تحقق فعله منه هل هو ركعتان أو أربع ، وحكمه أن يبني على الأربع كما تقدم في الصورة الثالثة ، فيجب عليه أن يجلس للتشهد والتسليم ، فاذا سلم أتى بركعتين من قيام ثم سجد سجدة السهو للقيام الزائد كما ذكرنا في الصورة السادسة .

المسألة ٨٠٥

(الصورة الثامنة) أن يشك بين الثلاث والأربع والخمس وهو قائم قبل الركوع فهو في حال قيامه شك في ان ما أكمله من صلاته ركعتان أو ثلاث أو أربع ، والحكم فيها أن يبني على ان ما تحقق فعله من صلاته أربع ركعات كما تقدم في الصورة الرابعة ، ويجب عليه أن يجلس للتشهد والتسليم ، فاذا سلم أتى بركعتين من قيام ثم أتى بعدهما بركعتين من جلوس ، ثم سجد بعدهما سجدة السهو للقيام الزائد كما في الصورتين السادسة والسابعة .

المسألة ٨٠٦

(الصورة التاسعة) أن يشك بين الخمس والست وهو قائم قبل الركوع ، فهو في حين قيامه شك بين الأربع والخمس بعد اكمال السجدة ، فيبني على أن ما أتى به أربع ركعات ويجب عليه أن يجلس للتشهد والتسليم ، فاذا سلم أتى بسجدة السهو للشك بين الأربع والخمس ثم يسجد للسهو مرة ثانية للقيام الزائد كما ذكرنا في الصور الثلاث المتقدمة ، والأحوط استحباباً في الصور الأربع المتأخرة أن يعيد الصلاة بعد أن يأتي بعمل الشك الذي تقدم بيانه فيها .

المسألة ٨٠٧

إذا شك بين الأربع والست بعد اكمال السجدة ، فالأحوط له أن

يبني على الأربع ، فإذا أتم الصلاة وسلم سجد سجدة السهو للشك في الزيادة ثم أعاد الفرض .

المسألة ٨٠٨

الشك في عدد الركعات الذي تقترب له الأحكام المتقدمة من صحة أو بطلان هو ما تساوى فيه الاحتمالان عند التردد ، وأما الظن في الركعات فهو حجة شرعية يجب على المكلف أن يعمل على وفقه ، فإذا تردد مثلا بين الثلاث والأربع ، وظن الثالثة أو ظن الرابعة ، فعليه أن يبني على ما ظنه ويتم صلاته ولا شيء عليه ، وكذلك غيره من صور الشك ، ولا فرق في ذلك بين ما يتعلق بالركعتين الأولتين والأخيرتين ، ولا بين الشكوك المبطلة والصحيحة ، حتى في الصلاة الثنائية أو الثلاثية .

ويستثنى من ذلك الشك بين الأربع والخمس إذا ظن الخامسة ، ففي العمل بظنه هنا أشكال لانصراف الأدلة عن الظن المبطل ، فعليه أن يبني على الأربع ويأتي بسجدة السهو بعد التسليم ، ثم يعيد الصلاة على الأحوط .

المسألة ٨٠٩

إذا كان الشك الذي عرض للمكلف مما لا يصح إلا بعد اكمال السجدين ، وشك في أنه أتى بهما أم لا أو شك في أنه أتى بأحدهما ، بطلت صلاته إذا كان شكه قبل النهوض للقيام أو قبل التشهد ، وذلك لأن عليه أن يأتي بالسجدة أو السجدين بمقتضى شكه فيهما وهو في المحل فيكون شكه في الركعات قبل اكمال السجدين ويكون مبطلا .

ومثال ذلك أن يشك بين الاثنتين والثلاث وهو جالس قبل أن يقوم أو يتشهد ، فإذا شك مع ذلك في الاتيان بالسجدة أو بالسجدين معا ، بطلت صلاته ، للشك بين الاثنتين والثلاث قبل اكمال السجدين وكذلك إذا شك بين الاثنتين والأربع أو بين الاثنتين والثلاث والأربع . وإذا كان شكه في السجود بعد القيام أو بعد النهوض للقيام مضى في صلاته ثم أتى بعمل الشك الذي عرض له في الركعات .

المسألة ٨١٠

إذا شك بين الاثنتين والثلاث وهو في التشهد وكان شاكا في الاتيان بالسجود ، فالحكم بالصحة في غاية الاشكال ، من جهة الشك في أنه في محل السجود أو بعد التجاوز ، فان هذا التشهد اذا كان في الركعة الثانية فقد تجاوز عن محل السجود ، واذا كان في الركعة الثالثة كان زيادة لا اعتبار بها ويكون شكه في السجود شكاً في المحل ، ولذلك فالاحتياط لازم باتمام الصلاة والاتيان بعمل الشك ثم اعادة الصلاة ، وكذلك اذا كان الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع .

المسألة ٨١١

إذا شك بين الثلاث والأربع وهو قائم قبل الركوع ثم علم بأنه قد نسي إحدى السجدين قبل قيامه لهذه الركعة ، أو أنه قد نسي السجدين معا ، بطلت صلاته ، لأنه أصبح شاكا بين الاثنتين والثلاث قبل اكمال السجدين ، وكذلك الحكم اذا شك بين الثلاث والخمس أو بين الثلاث والأربع والخمس وهو قائم قبل الركوع ، ثم علم بنقصان السجود من الركعة التي قام منها فتبطل صلاته لأنه شاك بين الاثنتين والأربع أو بين الاثنتين والثلاث والأربع قبل اكمال السجدين ، ومثله الشك بين الخمس والست قائما اذا عرض له مثل ذلك .

المسألة ٨١٢

إذا عرض للمكلف أحد الشكوك الصحيحة فبنى في صلاته على ما يقتضيه حكم شكه ثم تحول شكه ظلنا وجب عليه العمل بظنه ، ومثال ذلك أن يشك في صلاته بين الثلاث والأربع ، فيبني على أنها أربع كما هو مقتضى العمل بشكّه ، ثم يحصل له الظن بأنها ثلاث فيجب عليه العمل بما ظنه ولا احتياط عليه .

وإذا كان ظانا بأنها ثلاث وبدأ بالعمل على وفق ظنه ، فتحول ظنه الى شك بين الثلاث والأربع حتى استقر الشك وجب عليه أن يعمل عمل الشك فيبني على الأربع ثم يأتي بصلاة الاحتياط . وإذا كان ظانا بأنه صلى ثلاث ركعات ثم تبدل الى الظن بأنها أربع وجب عليه أن يعمل

بالظن الأخير ، وإذا شك في صلاته أحد الشكوك ، ثم تبدل الى شك آخر وجب عليه أن يعمل عمل الشك المتأخر . ومثال ذلك أن يشك بين الثلاث والأربع ثم يتبدل شكه الى الشك بين الاثنتين والأربع ، فيلزمه عمل الشك الأخير ، فيبني على الأربع إذا كان شكه بعد اكمال السجدين ويأتي بصلاة الاحتياط ، وتبطل صلاته إذا كان قبل اتمام السجدين .

المسألة ١١٣

إذا شك بين الاثنتين والأربع قبل اكمال السجدين ، فلا يجوز له المضى في صلاته على شكه ، وإذا مضى فيها على الشك بطلت ، ولم ينفعه أن ينقلب شكه بعد ذلك الى شك آخر أو الى ظن ، وإذا عرض له هذا الشك ثم انقلب شكه بالتروي الى ما بين الثلاث والأربع من غير أن يمضي في صلاته على شكه الأول ، فإنه يعمل على شكه الأخير كما تقدم ، وكذلك إذا كان شكه الأول بعد اكمال السجدين . ومثله الحكم في الشك بين الاثنتين والثلاث وبين الاثنتين والثلاث والأربع في التفصيل المذكور .

المسألة ١١٤

إذا تردد المكلف في أن الحالة التي حصلت له في صلاته هي ظن أو شك ، بحيث لم يستطع تمييزها ، فإن علم أن حالته السابقة كانت ظنا ، فهو ظان ، وإن لم يعلم بها أو لم تكن له حالة سابقة فهو شاك .

وإذا حصلت له حالة في أثناء صلاته ، ولما انتقل الى جزء آخر من الصلاة تردد في أن تلك الحالة كانت ظنا أم شكاً ، فيشكل الحكم عليها في بعض الفروض ، كما إذا عرضت له الحالة في الركعة الثانية قبل اكمال السجدين وبعد أن أكمل السجدين تردد في أن تلك الحالة التي عرضت له هل كانت ظنا فتكون صلاته صحيحة أم كانت شكاً بين الاثنتين والثلاث فتكون صلاته باطلة لأن الشك قبل اكمال السجدين ، ففي مثل هذا الفرض لا بد له من اتمام الصلاة ثم اعادتها وإن كان بالفعل ظاناً ، وكذلك الحكم في نظائره من الشكوك التي يعتبر فيها اكمال السجدين .

وإذا عرضت له تلك الحالة في الركعة الثانية بعد اكمال السجدين ، ثم تردد بعد ذلك هل كانت تلك الحالة ظنا بالثلاث ، فعليه أن يتم صلاته ولا احتياط عليه ، أم كانت شكاً بين الاثنتين والثلاث بعد اكمال السجدين فتجب عليه صلاة الاحتياط ، ففي مثل هذا الفرض يبني على حالته الموجودة عنده بالفعل ، فإن كان بالفعل شاكاً حكم بأنه شاك ، فعليه الاحتياط ، وإن كان بالفعل ظاناً حكم بأنه كان ظاناً ، فلا يجب عليه الاحتياط .

وإذا فرغ من صلاته ثم علم بعد ذلك أنه قد تردد في أثناء صلاته بين الاثنتين والثلاث ، وأنه قد بنى على الثلاث وأتم صلاته على ذلك ، ولكنه شك في أن بناءه على الثلاث هل كان من أجل حصول ظن له بذلك أو كان من أجل أن حكمه البناء على الثلاث للشك ، فالأقوى وجوب الاتيان بصلاة الاحتياط .

المسألة ٨١٥

إذا شك في الصلاة وبعد أن انتقل إلى فعل آخر منها تردد في أن شكه المتقدم مما يوجب بطلان الصلاة ، أو مما يوجب البناء وصلاة الاحتياط ، فالأحوط له أن يأتي بعمل الشك لو كان صحيحاً ثم يعيد الصلاة ، ومثال ذلك أن يشك بين الاثنتين والثلاث ، فلما استمر في صلاته ، شك في أن شكه بين الاثنتين والثلاث هل كان قبل اكمال السجدين فيكون مبطلاً ، أو كان بعد اكمالها فعليه البناء على الثلاث وصلاة الاحتياط ، فيبني على الثلاث ويأتي بالركعة قائماً ثم يعيد صلاته ، وكذلك الاحتياط إذا كان شكه الثاني بعد الفراغ من الصلاة .

المسألة ٨١٦

إذا شك في صلاته وبنى ، فلما أتم الصلاة تردد في أن شكه المتقدم هو ما أوجب عليه أن يأتي بركعة واحدة أم بركعتين ، وجب عليه أن يأتي بالركعة الواحدة وبالركعتين ثم يعيد الصلاة على الأحوط . ومثال ذلك أن يتردد بعد أن أتم الصلاة هل كان شكه في صلاته بين الاثنتين

والثلاث فعليه الاحتياط بركعة واحدة أم كان بين الاثنتين والاربع ، فعليه ركعتان ، وحكمه هو ما تقدم .

المسألة ٨١٧

إذا علم بعد فراغه من صلاته أنه قد عرض له في اثنائها أحد الشكوك ولم يعلم به على التمين ، فان تيقن انه احدى الصور الصحيحة من الشك ، وجب عليه أن يأتي بركعتين من قيام وبركعتين من جلوس وركعة من قيام وسجود السهو ، ثم أعاد الصلاة على الأحوط .

وإذا احتمل أيضا أنه احدى الصور الباطلة من الشك وجب عليه أن يأتي بما تقدم ذكره وأن يعيد الصلاة بعد ذلك .

المسألة ٨١٨

إذا حدث له أحد الشكوك في صلاته وهو لا يعلم الحكم فيه لجهل أو نسيان وجب عليه أن يعمل على أحد الوجوه المحتملة في الحكم ، وإذا كان بعض الوجوه راجحا في ظنه عمل بالراجح ، ثم فحص بعد الفراغ عن الحكم في المسألة ، فان وجد ما عمله مطابقا لفتوى الفقيه الذي يجب عليه تقليده أو موافقا للاحتياط صحت صلاته ، وان كان مخالفا لهما أعادها .

المسألة ٨١٩

إذا طرأ له أحد الشكوك في صلاته فبنى على ما يقتضيه شكه ولما فرغ من صلاته انقلب شكه الى شك آخر ، فالأحوط له أن يأتي بعمل الشك الثاني ثم يعيد الصلاة ، سواء انقلب شكه قبل شروعه بصلاة الاحتياط أم في اثنائها أم بعد الفراغ منها ، وسواء انقلب شكه الى ما يعلم معه بالنقيصة أم لا .

وإذا انقلب شكه الى ما يعلم معه بالزيادة فلا بد له من الاعادة ، ومثال ذلك أن يشك أولا بين الثلاث والأربع ، ثم ينقلب شكه بعد الفراغ الى ما بين الخمس والست .

المسألة ٨٢٠

إذا شك بين الثلاث والأربع وبعد الفراغ من الصلاة انقلب شكه الى ما بين الثلاث والخمس وجبت عليه الاعادة ، للعلم أما بالزيادة أو لأن الشك الثاني من الشكوك غير المتصورة والحكم فيها هو البطلان ، وكذلك إذا شك وهو في الصلاة بين الاثنتين والأربع ، ثم انقلب شكه بعد الفراغ الى ما بين الاثنتين والخمس .

المسألة ٨٢١

إذا شك بين الاثنتين والثلاث بعد اكمال السجدين فبنى على الثلاث كما يقتضيه شكه ، ثم شك بعد ذلك ، هل أنه لا يزال في الركعة التي بنى على أنها الثالثة أو صلى بعدها أخرى فتكون هذه رابعة ، لزمه حكم الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع .

المسألة ٨٢٢

إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع فلما بنى على الأربع ظن بعدم كونها اثنتين لزمه حكم الشك بين الثلاث والأربع ، وإذا ظن بعدم كونها ثلاثاً ، لزمه حكم الشك بين الاثنتين والأربع ، وإذا ظن بعدم كونها أربعاً ، لزمه حكم الشك بين الاثنتين والثلاث .

وهذا انما يكون إذا حصل له الظن قبل فراغه من الصلاة ، وأما إذا حصل له الظن بعدم بعد الفراغ منها ، فيجري عليه حكم شكه الأول على الأحوط في جميع الفروض الثلاثة .

المسألة ٨٢٣

من يشك أحد الشكوك الصحيحة يجب عليه أن يأتي بعمل الشك الذي عرض له فيبني ويتم صلاته ويأتي بصلاة الاحتياط على التفصيل الذي تقدم بيانه ، ولا يجوز له أن يقطع الصلاة ويستأنفها ، ولا يجوز له أن يبني ويتم الصلاة ثم يستأنفها من غير أن يأتي بصلاة الاحتياط ، وإذا فعل كذلك فاستأنف الصلاة من غير أن يأتي بما يبطل الأولى بطلت الصلاتان معاً ، سواء كان في أثناء الصلاة الأولى أم كان بعد اتمامها وقبل صلاة الاحتياط .

وإذا أتى بالمبطل ثم استأنف الصلاة وقعت الصلاة المستأنفة صحيحة ،
وأثم في إبطال الأولى ، وكذلك إذا أتى بالمبطل قبل صلاة الاحتياط
صحت الصلاة المستأنفة وسقط الاحتياط وكان أثماً بإبطال الصلاة
الأولى •

المسألة ٨٢٤

إذا شك في صلاته أحد الشكوك المبطلّة ثم غفل وأتم صلاته ، وتبين
له بعد الفراغ مطابقة عمله للواقع ، بطلت صلاته إذا كانت الصلاة
ثنائية أو ثلاثية أو كان في الأولتين من الرباعية ، وصحت إذا كان
في الأخيرتين من الرباعية •

المسألة ٨٢٥

إذا شك في الصلاة الثنائية أو الثلاثية أو الأولتين من الرباعية ،
فلا يجوز له أن يمضي في صلاته وهو على شكه ، وإذا مضى كذلك بطلت
صلاته ، فإذا شك بين الواحدة والاثنين مثلاً ، فلا يجوز له المضي في
صلاته وهو شك وإن علم أنه إذا استمر في صلاته وانتقل إلى حالة
أخرى من الصلاة يتبين له الحال ، بل عليه أن يتأمل ويتروى وهو في
الحالة التي عرض له فيها الشك ويدع القراءة والذكر ، فإن ظهر له
الحال استمر في صلاته وإذا استقر شكه أبطل الصلاة • نعم إذا عرض
له الشك وقد أكمل ذكر السجود ، يجوز له أن يرفع رأسه من السجود
ثم يتروى وهو جالس فإن رفع الرأس من السجدة ليس جزءاً فلا يكون
مضياً في الصلاة •

المسألة ٨٢٦

إذا كان المسافر في أحد المواضع الأربعة التي يتخير فيها بين القصر
والتمام في صلاته فاختار التقصير فيها ، وشك في عدد ركعاتها بطلت •
والظاهر أنه يجوز له العدول بنيته إلى التمام بعد عروض الشك وقبل
إبطال الصلاة ، فإذا عدل إلى التمام وكان شكه من الشكوك الصحيحة في
الرباعية أتى بعمل الشك وصحت صلاته وإن كان الأحوط استحباً
إعادتها بعد ذلك •

المسألة ٨٢٧

إذا مات المكلف قبل أن يأتي بصلاة الاحتياط وجب على وليه قضاء أصل الصلاة ولم يجب عليه قضاء صلاة الاحتياط ، ولا يجب على الولي قضاء ما فات الميت من الأجزاء المنسية من تشهد أو سجدة واحدة ، والأحوط له قضاء أصل الصلاة ، وإذا مات قبل أن يسجد للسهو ، فالأحوط لوليّه لزوم قضائهما عنه .

المسألة ٨٢٨

تجب في صلاة الاحتياط النية وتكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والركوع والسجود فإذا كانت ركعة واحدة تشهد بعد ذلك وسلم ، وإذا كانت ركعتين قام للركعة الثانية فأتى بها ثم تشهد وسلم ، ولا أذان فيها ولا اقامة ، ولا سورة بعد الفاتحة ولا قنوت ، ويجب فيها الاخفات في القراءة على الأحوط الا بالبسملة فيستحب فيها الجهر وان كان الاخفات أحوط ، ويعتبر في هذه الصلاة جميع ما يعتبر في الصلاة من الشرائط والأجزاء .

المسألة ٨٢٩

تجب المبادرة الى صلاة الاحتياط بعد التسليم من صلاته ولا يجوز الفصل بينهما بشيء من مبطلات الصلاة وإذا أتى بينهما بشيء منها أعاد الصلاة ، وإذا تكلم ساهيا قبل صلاة الاحتياط أتى بسجدة السهو على الأحوط .

المسألة ٨٣٠

لا يجوز الاقتداء فيها حتى يمثلها من صلاة الاحتياط ، وان كانت جهة الاحتياط بين الامام والمأموم متحدة .

نعم اذا اتحد الامام والمأموم في أصل الصلاة ، فشكا في صلاتهما معا شكًا واحدًا ، ووجب عليهما من أجل ذلك صلاة احتياط واحدة ، فالظاهر جواز القدوة في هذه الصورة بالخصوص ، ومثال ذلك أن يقتدي المأموم بامامه في صلاة رباعية ، فيشك كل من الامام والمأموم

فيها بين الثلاث والأربع مثلا ، وبينيان في صلاتهما على الأربع حتى يفرغا منها ، فإذا قام الامام لصلاة الاحتياط جاز للمأموم أن يقتدي به في صلاة احتياطه .

المسألة ٨٣١

إذا علم الشاك بعد ما بنى في صلاته وفرغ منها ، أن صلاته تامة لم يجب عليه الاتيان بصلاة الاحتياط ، وإذا فعل المنافي بعد الصلاة ثم تذكر أنها تامة لم تجب عليه اعادتها .

المسألة ٨٣٢

إذا أتم الشاك صلاته على البناء في شكه واتي بصلاة الاحتياط بعدها ، ثم علم أن صلاته تامة ، كانت صلاة الاحتياط نافلة له ، وإذا تذكر ذلك وهو في أثناء صلاة الاحتياط جاز له أن يقطعها ، وأن يتمها نافلة ، وإذا كانت ركعة واحدة فالأحوط له أن يضم اليها ركعة ثانية برجاء المطلوبية .

المسألة ٨٣٣

إذا أتم الشاك صلاته على البناء في شكه ، ثم علم انه زاد فيها ركعة ، وجبت عليه اعادة الصلاة ، سواء كان تذكره ذلك قبل الاتيان بصلاة الاحتياط أم بعدها أم في اثنائها ، ومثال ذلك أن يشك بين الأربع والخمس بعد السجدين ، فيبني على الأربع ، ثم يعلم بعد التسليم انه قد صلى خمس ركعات ، أو يشك بين الثلاث والأربع والخمس في حال القيام ، فيبني على الأربع ، ويجلس للتشهد والتسليم كما تقدم في الصورة الثامنة ، ثم يعلم بعد التسليم انه قد صلى خمسا ، فتجب عليه الاعادة .

المسألة ٨٣٤

إذا أتم الشاك عمل الشك فبنى في صلاته ثم أتى بصلاة الاحتياط ، وعلم بعد ذلك بنقصان صلاته لم تجب عليه اعادتها وكانت صلاة الاحتياط جابرة لنقصها ، فإذا شك بين الاثنتين والأربع وبنى في

صلاته على الأربع ، وأتى بركعتين قائما ، ثم تذكر أن صلاته كانت ركعتين صحت صلاته وكانت ركعتا الاحتياط بدلا عما نقص من الصلاة ، وكذلك اذا شك بين الاثنتين والثلاث أو بين الثلاث والأربع ثم علم بعد الاتيان بصلاة الاحتياط نقصان الصلاة .

المسألة ٨٣٥

إذا أتم المكلف الصلاة بعد شكه وبنائه ، وأتى بعدها بصلاة الاحتياط ثم علم بعد ذلك أن صلاته تنقص أكثر مما كان يحتمل ، وإن صلاة الاحتياط لا تنفي به ، ومثال ذلك أن يشك بين الثلاث والأربع فيبني على الأربع ويأتي بركعة قائما أو ركعتين جالسا ، ثم يتذكر أنه قد صلى ركعتين فقط ، فإن تبين له ذلك قبل أن يفعل المنافي بعد صلاة الاحتياط قام فاتم الناقص متصلا بصلاة الاحتياط وسجد للسهو مرتين على الأحوط في جميع ذلك ثم أعاد الصلاة ، وإذا تبين له ذلك بعد أن أتى بالمنافي أعاد الصلاة .

المسألة ٨٣٦

إذا أتم الصلاة بعد شكه وبنائه وأتى بصلاة الاحتياط وعلم بعد ذلك بنقصان صلاته أقل مما كان يحتمل ، وإن صلاة الاحتياط تزيد على نقص صلاته ، ومثال ذلك أن يشك بين الاثنتين والأربع بعد اكمال السجدين ، فيبني على الأربع ويأتي بركعتين قائما ثم يتذكر أن صلاته كانت ثلاث ركعات ، فهي تنقص ركعة واحدة لاركعتين . فإن تذكر ذلك قبل أن يأتي بالمبطل قام فأتى بما نقص من صلاته متصلا ، وسجد للسهو مرتين على الأحوط كما تقدم ثم أعاد صلاته ، وإذا كان قد أتى بما ينافي الصلاة أعادها .

المسألة ٨٣٧

إذا تذكر نقصان صلاته قبل أن يشرع بصلاة الاحتياط كان حكمه من نسي من صلاته ركعة أو ركعتين ، فإن تذكر ذلك بعد التسليم وقبل أن يأتي بما يبطل الصلاة عمدا وسهوا وجب عليه أن يقوم فيتم ما نقص من صلاته متصلا ، فإذا سلم أتى بسجدة السهو على الأحوط للسلام في

غير موضعه ، وإذا أتى بما يبطل الصلاة وجبت عليه اعادتها كما ذكرنا في المسألة السبعمائة والسابعة والخمسين •

المسألة ٨٣٨

إذا علم نقصان صلاته وهو في أثناء صلاة الاحتياط وجب عليه أن يلغى صلاة الاحتياط ويتم ما نقص من صلاته ثم يعيدها ، سواء كانت صلاة الاحتياط التي شرع فيها موافقة لما نقص من صلاته في عدد الركعات وفي صفتها من قيام أو جلوس ، أم مخالفة له في أحدهما أو في كليهما •

نعم إذا شك في صلاته بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد اكمال السجدين ، فبنى على الأربع وأتى بركعتين قائما من صلاة الاحتياط ، ثم تذكر بعدهما وقبل الاتيان بالركعتين من جلوس ان صلاته تنقص ركعتين صحت صلاته وكانت ركعتا الاحتياط اللتان أتى بهما جابرتين لنقصها ، ولا يجب عليه أن يأتي بصلاة الاحتياط الأخرى التي تجب عليه في هذا الشك وهي الركعتان من جلوس •

المسألة ٨٣٩

إذا عرض للمكلف احد الشكوك فوجبت عليه صلاة الاحتياط وشك هل أنه أتى بها أم لا ، فإن كان شكه بعد خروج وقت الصلاة بنى على أنه أتى بصلاة الاحتياط ولم يمتن بشكّه ، وإن شك في الاتيان بها وهو في مكان الصلاة ولم يأت بما ينافيها أتى بصلاة الاحتياط وصحت صلاته ، وإن شك في ذلك بعد أن أتى بما يبطل الصلاة ومته الفصل الطويل الماحي لصورة الصلاة وجبت عليه اعادة الصلاة ، وإذا شك في الاتيان بها وقد دخل في فعل آخر لا ينافي الصلاة أو حصل فصل لا يمحو صورة الصلاة فالأحوط له أن يأتي بصلاة الاحتياط ثم يعيد الصلاة •

المسألة ٨٤٠

إذا زاد الانسان في صلاة الاحتياط ركعة تامة أو زاد فيها ركنا ولو سهوا بطلت ، وكذلك إذا نسي فيها ركنا على الأحوط فتجب اعادتها ثم اعادة الصلاة على الأحوط •

المسألة ٨٤١

إذا زاد في صلاة الاحتياط جزءا غير ركن ساهيا أو نقصه كذلك ، وكان مما يوجب سجدة السهو إذا وقع في الفريضة فالأحوط أن يأتي بالسجدتين بل لعله الأقوى •

المسألة ٨٤٢

إذا شك في جزء من صلاة الاحتياط بعد ما تجاوزه ودخل في غيره لم يلتفت الى شكه ، وإذا شك فيه وهو في محله أتى به وأعاد صلاة الاحتياط ثم أعاد الصلاة على الأحوط إلا إذا كان الفعل المشكوك قراءة أو ذكرًا فيأتي به برجماء المطلوبية ويتم احتياطه ولا يعيد الصلاة •

المسألة ٨٤٣

إذا شك في شرط أو جزء منها بعد الفراغ لم يعتن بشكه •

المسألة ٨٤٤

إذا شك في عدد ركعات الاحتياط بنى على الأكثر إلا أن يكون الأكثر مبطلا فيبني على الأقل ، والأحوط استعابا إعادة صلاة الاحتياط بعد ذلك ثم إعادة أصل الصلاة •

المسألة ٨٤٥

إذا نسي سجدة من صلاة الاحتياط أو نسي تشهدا منها وجب عليه قضاؤهما بعد الصلاة ثم سجد لهما سجود السهو •

المسألة ٨٤٦

إذا شك : هل أنه شك شكًا يوجب عليه صلاة الاحتياط أم لا ، فإن كان شكه في أثناء الصلاة رجع الى حالته الموجودة لديه بالفعل من شك وغيره ، وإن كان شكه بعد التسليم وقد بنى على نفسه فارغا من الصلاة لم يلتفت الى شكه ، وإن لم يتحقق له الفراغ البنائي من الصلاة وجب عليه أن يأتي بعمل الشك الذي احتمله •

إذا نسي الإنسان صلاة الاحتياط ودخل في صلاة أخرى ، ففي المسألة صور ، ولكل صورة حكمها ، فلتلاحظ .

(الصورة الأولى) : أن يكون قد أتى بما يبطل الصلاة قبل الشروع في الصلاة الأخيرة ، وتكون هذه الصلاة التي شرع فيها غير مترتبة شرعا على الصلاة الأولى التي نسي احتياطها ، ومثال ذلك أن يشرع في نافلة مطلقة أو في قضاء فريضة فائتة . والحكم في هذه الصورة أنه يجوز له أن يتم الصلاة التي شرع فيها إذا كان وقت صاحبة الاحتياط موسما ، سواء كانت ماضية فيها فريضة أم نافلة ، ثم يعيد أصل الصلاة الأولى ، وعليه أن يقطع النافلة أو الفريضة التي شرع فيها ويأتي بالأولى إذا كان وقتها مضيقا ولا يكتفي بصلاة الاحتياط في كلا الفرضين .

(الصورة الثانية) : أن تكون الصلاة الأخرى التي شرع فيها مترتبة شرعا على الصلاة الأولى ، ويكون المكلف قد أتى بما يبطل الصلاة قبل الشروع في الأخرى ، ومثال ذلك أن يشرع بفريضة العصر أو بنافلتها قبل صلاة الاحتياط للظهر ، ويكون قد أتى بالمبطل قبل الشروع فيها .

والحكم في هذه الصورة أن يقطع الصلاة التي شرع فيها سواء كانت نافلة أم فريضة ، ويأتي بأصل الصلاة الأولى ولا يكتفي بصلاة الاحتياط ، ثم يأتي بالفريضة الثانية المترتبة بعدها ، وبالنافلة إذا شاء .

(الصورة الثالثة) : أن يشرع في الصلاة الأخيرة من غير أن يأتي بما يبطل الأولى ، وتكون الصلاة الأخيرة غير مترتبة على الأولى ، ومثال ذلك أن يقوم بعد التسليم من الصلاة الأولى وقبل صلاة الاحتياط فيشرع في نافلة مطلقة أو في قضاء فريضة فائتة ، والحكم في هذه الصورة أن يقطع هذه الصلاة إذا كانت نافلة ويأتي بصلاة الاحتياط ، ويدعها إذا كانت فريضة ويصلي الاحتياط ، فإذا صلى الاحتياط فيها بطلت الفريضة الثانية وصحت الأولى إذا تم احتياطها . ويجوز له أن يتم

الفريضة التي شرع فيها فتصح ، وتبطل الصلاة الأولى بذلك فإذا اتم
الفريضة الثانية أعاد الأولى من أصلها .

(الصورة الرابعة) أن يشرع في الصلاة الأخيرة من غير أن يأتي بها
يبطل الأولى ، وأن تكون الصلاة التي شرع فيها مترتبة شرعا على الأولى ،
ومثال ذلك أن يقوم بعد التسليم وقبل الاحتياط للظهر فيشرع في
فريضة العصر أو في نافلتها .

والحكم أن يقطع الصلاة التي شرع فيها سواء كانت نافلة أم فريضة
ويأتي بصلاة الاحتياط للأولى ثم يعيد الفريضة الثانية بعدها والنافلة
إذا شام .

الفصل الثالث والثلاثون

في الشكوك التي لا يلتفت إليها

المسألة ٨٤٨

لا يمتنى بالشك في عدة مواضع .

(الأول) : الشك في جزء من أجزاء الصلاة بعد أن يتجاوز الانسان محل
ذلك الجزء ويدخل في فعل آخر يأتي بعده في الترتيب الشرعي بين أفعال
الصلاة ، وقد تقدم بيانه في المسألة السبعمئة والثالثة والثمانين وما
بعدها من المسائل .

(الثاني) : الشك في الاتيان بالصلاة أو في تحقق شيء من شروطها
أو واجباتها أو في عدد ركعاتها ، بعد خروج وقت الصلاة ، وقد تقدم
تفصيله كذلك في أول الفصل الحادي والثلاثين .

المسألة ٨٤٩

(الثالث) : إذا شك في جزء من أجزاء الصلاة أو في شرط من شرائطها
أو في عدد ركعاتها ، وكان شكه بعد الفراغ من الصلاة حكم بصحة
صلاته ولم يلتفت الى شكه ، سواء كانت الصلاة ثنائية أم ثلاثية أم
رباعية ، ولا يجري هذا الحكم في الشك بعد الفراغ الا اذا كانت

الصلاة صحيحة على أحد تقادير الشك ، ومثال ذلك أن يشك الانسان بعد الفراغ هل أنه صلى ثلاثا أو أربعا ، فيحكم بصحة صلاته اذا كانت رباعية ، وكذلك اذا كانت ثلاثية ، لأنه يحتمل الصحة في كلا الفرضين ، وتبطل صلاته اذا كانت ثنائية ، لأنه يعلم ببطلانها بزيادة ركعة أو ركعتين •

أو يشك بعد الفراغ هل صلى اثنتين أو خمسا ، فإن صلاته تكون باطلة اذا كانت رباعية أو ثلاثية ، وتكون صحيحة اذا كانت ثنائية •

المسألة ٨٥٠

اذا شك في الرباعية بعد الفراغ منها بين الاثنتين والثلاث ، فقد علم أن السلام وقع في غير موضعه ، فيجب أن يبني في شكه على الثلاث ويأتي بالرابعة متصلة ، ثم يأتي بصلاة الاحتياط لهذا الشك ، ثم يأتي بسجدة السهو للسلام الأول الواقف في غير موضعه واذا تكلم بعد التسليم سجد للسهو مرة ثانية •

المسألة ٨٥١

(الرابع) : اذا كان الانسان كثير الشك وجب عليه أن يحكم بصحة صلاته ، فاذا شك في الاتيان بفعل من أفعال الصلاة أو تحقق شرط من شروطها ، حكم بأنه قد أتى به ، سواء كان في محله أم قد تجاوز عنه ودخل في غيره ، ومثاله أن يشك في الاتيان بالقراءة أو الركوع أو السجود أو القيام ، فيبني على أنه قد أتى به ، وكذلك اذا شك هل انه ركع ركوعا واحدا أم ركوعين ، وأتى بقراءة واحدة أم قراءتين ، وبتشهد واحد أم تشهدين ، بنى على عدم الزيادة ، واذا شك في عدد الركعات بنى على صحة ما فعله ، فاذا شك بين الثلاث والأربع بنى على الأربع اذا كانت صلاته رباعية ، وبنى على الثلاث اذا كانت ثلاثية ، واذا شك بين الاثنتين والثلاث بنى على الاثنتين اذا كانت الصلاة ثنائية وبنى على الثلاث اذا كانت ثلاثية وبنى على الثلاث كذلك اذا كانت رباعية ثم أتى بالرابعة ، وكذلك اذا شك في صحة ما أتى به من فعل أو شرط أو قراءة أو ذكر ، بنى على الصحة فيه • وسيأتي بيان المراد من كثرة الشك وبيان الفرق بين كثرة الشك في الصلاة والوسوسة •

المسألة ٨٥٢

إذا كثر شك الانسان في فعل معين من أفعال الصلاة أو شرط خاص من شروطها اختص الحكم بذلك الشيء الذي يكثر فيه الشك ولم يشمل غيره من الأجزاء والشروط ، ومثال ذلك أن يكثر شكه في النية وحدها ، أو في تكبيرة الاحرام خاصة ، أو في القراءة فقط ، أو يكثر شكه في الطهارة في حال الصلاة من الحدث أو من الخبث ، فيبني على الصحة في ذلك الشيء خاصة ، وإذا اتفق له الشك في غير ذلك الشيء وجب عليه أن يعمل فيه عمل الشك .

وكذلك إذا كثر شكه في صلاة معينة كصلاة الظهر مثلا أو العصر لم يلتفت الى الشك فيها ، وأتى بعمل الشك في الصلوات الأخرى إذا شك فيها ، وكذلك إذا كثر شكه في الأولتين مثلا أو بين الاثنتين والثلاث ، فيختص حكم كثرة الشك بذلك المورد ولا يتعدى الى غيره .

وإذا كثر شكه في الصلاة في مكان خاص دون غيره من الأمكنة ، ومثاله أن يكثر شكه إذا صلى في المسجد مثلا أو في موضع معين منه ، فأجراء حكم كثير الشك عليه موضع تأمل ، والأحوط له ترك الصلاة في المكان الذي يكثر عليه الشك فيه .

المسألة ٨٥٣

المدار في كثرة الشك : ان تحصل للشخص في نظر أهل العرف حالة ثانوية غير متعارفة ، هي كثرة الشك ، فإذا تحققت له هذه الحالة في نظرهم ثبت له حكم كثير الشك ، وإذا كان المكلف ممن لا تسلم له ثلاث فرائض من الشك في واحدة منها ، فهو من أفراد كثير الشك شرعا . ويشترط في ثبوت حكم كثير الشك له أن لا يكون حصول هذه الحالة له من أجل حصول بعض الطوارئ كالخوف ، أو الغضب ، أو الارهاق ، أو بعض العوارض الأخرى التي توجب الارتباك في الذهن والاضطراب في التفكير ، فلا يثبت له في مثل ذلك حكم كثير الشك .

المسألة ٨٥٤

الوسوسة صفة تحصل للانسان من كثرة الشك والتردد في الأمر. وقد

تحصل من غيرها حتى يفقد حالة الطمأنينة بحصول الشيء وان كان قاطعا بحصوله ، فلا يطمئن بطهارة يده مثلا من النجاسة وان غسلها عشرين مرة ، ولا يطمئن بصحة احرامه في الصلاة وان كبر عشرين تكبيرة ، وحتى يحصل له القطع بحدوث بعض النتائج من مقدمات قد لا توجب حتى الوهم ، فيقطع بوصول النجاسة الى بدنه او ثيابه من ملاصقة بعض الاجسام أو توهم ملاصقتها ، ويقطع بانتقال بعض الأمراض من ملاصقة بعض الأشياء أو توهم ملاصقتها .

المسألة ٨٥٥

لا يثبت حكم كثرة الشك للانسان حتى يعلم بتحقق الحالة له في نظر أهل العرف ، كما تقدم ، فاذا شك في ثبوت الصفة له وعدم ثبوتها ، بنى على عدمها ، واذا تحققت الصفة ثبت له حكمها ، ولا يزول عنه حتى يعلم بزوال الحالة عنه ، فاذا شك في زوالها وعدمه بنى على بقائها .

المسألة ٨٥٦

اذا كان الانسان كثير الشك لم يجز له أن يعتني بشكه ، فلا يجوز له أن يأتي بالشيء الذي يشك في فعله ، فاذا شك في الركوع مثلا لم يجز له أن يركع ، واذا خالف ذلك فركع بطلت صلاته ، وكذلك غيره من أفعال الصلاة وان لم يكن ركنا على الأحوط .

نعم اذا شك في القراءة أو الذكر ، فله أن يأتي بهما بقصد القرينة المطلقة ما لم تبلغ حالته حد الوسوسة فلا يجوز له ذلك .

المسألة ٨٥٧

اذا علم الانسان أنه كثير الشك ، ولكنه شك : هل أن كثرة شكه مطلقة ، فعليه أن لا يلتفت الى أى شيء شك فيه ، أو هي خاصة في المورد المعين ، فعليه أن لا يعتمد في الحكم الى غيره ، وجب عليه أن يقتصر في الحكم على المورد المعين .

المسألة ٨٥٨

اذا ثبتت للمكلف صفة كثرة الشك فلم يلتفت الى شكه ، ثم تبين له

بعد ذلك أن الواقع على خلاف ما بنى عليه ، وجب عليه أن يعمل بمقتضى الواقع الذى ظهر له ، فاذا استبان له انه قد ترك ركنا بطلت صلاته ، ومثال ذلك ان يشك في أنه ركع أم لم يركع ، فاذا بنى على انه ركع ولم يعتن بشكه ، ثم تذكر أنه قد ترك الركوع ، فان كان في موضع يمكنه تداركه وجب عليه أن يعود اليه ويأتي به ويتم صلاته واذا فات محله ولم يمكن تداركه بطلت الصلاة •

واذا كان الشيء الذى شك فيه واجبا غير ركن فتركه ، ثم تبين له انه لم يأت به ، وجب عليه أن يأتي به اذا لم يفت موضع تداركه ، واذا فات محله مضى في صلاته وصحت ، واذا كان الجزء المتروك سجدة واحدة أو تشهدا وجب عليه قضاؤهما وسجود السهو لهما بعد اتمام الصلاة • واذا شك في زيادة الفعل فبنى على عدم زيادته ثم ظهر له انه قد زاده ، فان كان ركوعا بطلت صلاته واذا كان تكبيرة الاحرام أو سجدتين أتم الصلاة ثم أعادها على الأحوط كما تقدم • واذا كان واجبا غير ركن أتم صلاته ولا شيء عليه •

المسألة ٨٥٩

من كثر شكه في صلاته جاز له ضبط عددها وأفعالها بالخاتم يحوله من اصبع الى اصبع ، وبالسبعة أو الحصى ينقلها من موضع الى موضع ، ولا يجب عليه ذلك ، وكذلك غير كثير الشك من الناس •

المسألة ٨٦٠

(الخامس) : اذا شك امام الجماعة في عدد ركعات الصلاة وكان المأموم حافظا للعدد رجع الامام اليه ولم يعتن بالشك الذى حصل له ، سواء أوجب ذلك له ظلنا أم لا ، وسواء كان المأموم واحدا أم متعددا ، وعادلا أم فاسقا ، ورجلا أم امرأة ، وسواء كانت الصلاة ثنائية أم ثلاثية أم رباعية ، وسواء كان الشك في الأولتين أم الأخيرتين •

واذا شك المأموم في عدد ركعات الصلاة وكان الامام حافظا للعدد رجع المأموم اليه ولم يعتن بشكه كذلك ، ومثله الحكم على الأقرب في أفعال الصلاة اذا كان الشك في فعل كليهما ، ومثال ذلك أن يشك الامام

أو المأموم هل أننا ركعنا أم لا ، فيرجع الشاك منهما الى الحافظ ولا يمتني بشكه .

وإذا كان الشك في فعل نفسه خاصة ، كما إذا شك المأموم : اني هل ركعت مع الامام أم لا ، فالظاهر أنه يجب عليه أن يعمل بموجب شكه ، فيأتي بالواجب إذا كان في محله ، ويمضي في صلاته ، إذا كان بعد التجاوز عنه .

المسألة ٨٦١

في رجوع الظان بالركعات من الامام والمأموم الى المتيقن اشكال ، فلا يترك الاحتياط بأن يتم الصلاة على وفق ظنه ، ثم يعيدها إذا كان يقين صاحبه مخالفا لظنه .

وكذلك الاشكال في رجوع الشاك في الركعات الى الظان بها ، فلا يترك الاحتياط بأن يتم الشاك صلاته على وفق ظن صاحبه ثم يعيدها إذا كان مقتضى شكه الاعادة ، ومثال ذلك أن يكون شكه في الأولتين ، أو يكون شكه في الأخيرتين ويكون ظن صاحبه للاقل ، كما إذا شك المأموم بين الثلاث والأربع وكان الامام ظانا بأنها ثلاث ، فعلى المأموم أن يتم الصلاة على وفق ظن الامام ثم يعيدها وإذا كان الشك في الأخيرتين وكان ظن صاحبه بالأكثر أتم صلاته على وفق ظن صاحبه ثم جبرها بصلاة الاحتياط وصحت صلاته .

وأما الظن بالأفعال فقد تقدم انه بحكم الشك ، فيصح للظان من الامام أو المأموم بالأفعال أن يرجع الى المتيقن منهما إذا كان التردد في فعل كليهما كما قلنا في الشك .

المسألة ٨٦٢

إذا اختلف المأمومون في اعتقادهم بعدد الركعات ، فزعم بعضهم انها ثلاث ركعات مثلاً ، وزعم بعضهم انها أربع ، فليس للامام إذا شك أن يرجع الى أحد الفريقين ، الا إذا حصل له الظن من قول بعضهم ، فيمحل وفق ظنه ، وإذا لم يحصل له الظن فلا بد له من أن يأتي بعمل الشك .

المسألة ٨٦٣

إذا شك الإمام في عدد الركعات وكان بمض المأمومين متيقنا بالعدد وكان بعضهم شاكا فيه رجع الإمام الى المتيقن منهم .

وأما البعض الآخر الشاك منهم ، فإن حصل له الظن عمل به اعتمادا على ظن نفسه لا على ظن غيره ، وإن لم يحصل له الظن بشيء فالأحوط له أن ينوي الانفراد في صلاته ويعمل عمل الشك ، وإذا هو لم يتفرد ، فلا بد له من أن يعمل على وفق شكه بعد الاتمام فيعيد الصلاة إذا كان مقتضى شكه الاعادة كما إذا كان شكه في الثانية أو الثالثة أو الأولتين من الرباعية .

وعيد الصلاة أيضا إذا كان الشك في الأخيرتين من الرباعية وكان عمل الإمام لا يطابق البناء على الأكثر ، ومثال ذلك أن يكون الشك بين الثلاث والأربع وكان عمل الإمام بعد رجوعه الى المتيقن على البناء على الأقل ، فعلى المأموم الشاك أن يعيد الصلاة إذا أتمها مع الإمام ولم يتو الانفراد . وإذا عمل الإمام على البناء على الأكثر ، كان على المأموم بعد أن يتم الصلاة أن يأتي بصلاة الاحتياط .

المسألة ٨٦٤

إذا شك الإمام والمأمومون في عدد الركعات ولم يكن بينهم من يعلم بعددها ، فللمسألة صور تجب مراعاتها .

(الصورة الأولى) : أن يتحد الشك بين الجميع ، ومثال ذلك أن يشكوا جميعا بين الثلاث والأربع مثلا دون اختلاف ، فيجب على الجميع أن يعملوا عمل هذا الشك ، فيبتوا على الأربع ، ويأتوا بعد التسليم بصلاة الاحتياط .

(الصورة الثانية) : أن يختلفوا في شكهم بحيث لا يكون بينهم قدر مشترك ، ومثال ذلك أن يشك الإمام بين الاثنتين والثلاث ، ويشك المأمومون بين الأربع والخمس ، والحكم أن يعمل كل واحد منهم بعمل شكه الخاص به .

(الصورة الثالثة) : أن يختلف الامام والمأمومون في شكهم ويكون بينهم قدر مشترك يجتمعون فيه ، ومثال ذلك أن يشك الامام بين الاثنتين والثلاث ، ويشك المأمومون بين الثلاث والأربع فالثلاث هي القدر المشترك بين الجميع ، أو يشك احدهما بين الثلاث والأربع ويشك الآخر بين الأربع والخمس ، فتكون الأربع هي القدر المشترك بينهم ، ولا يترك الاحتياط في أن يرجعوا الى القدر المشترك المذكور فيتموا الصلاة ثم يعيدوها بعد الاتمام .

وكذلك اذا اختلف الامام مع المأمومين في الشك واختلف المأمومون ما بينهم ، فتجب عليهم مراعاة الاحتياط ، واذا حصل الظن لبعضهم عمل بموجب ظنه .

المسألة ٨٦٥

(السادس) : اذا شك الانسان في عدد ركعات النافلة تغير فيها بين ان يبني على الأقل ، وهو أفضل ، وأن يبني على الأكثر فيتم صلاته ولا شيء عليه ، واذا كان الأكثر مفسدا للنافلة بنى على الأقل ، ولا فرق في الحكم بين أن تكون النافلة ذات ركعة واحدة كالوتر ، أو ذات ركعتين كأكثر النوافل ، أو رباعية كصلاة الاعرابي .

ولا يختلف هذا الحكم في النافلة اذا أصبحت واجبة بنذر أو عهد أو يمين ، ولا يلحق هذا الحكم الفريضة اذا عرض لها وصف النفل كالفريضة المعادة جماعة ، أو المعادة للاحتياط المستحب والفريضة التي يتبرع بقضائها عن الغير ، ولا يلحق صلاة الصبي ولا صلاة الطواف والعيد المستحبين على الأقرب .

المسألة ٨٦٦

حكم الشك في أجزاء النافلة هو حكم الشك في أجزاء الفريضة ، فاذا شك في الشيء منها وهو في محله أتى به ، واذا شك فيه بعد ما تجاوزه ودخل في غيره لم يلتفت الى شكه .

المسألة ٨٦٧

اذا ترك ركنا من أركان النافلة بطلت ، سواء كان عامدا أم ساهيا ،

وكذلك اذا زاد فيها ركنا عامدا ، واذا زاد فيها ركنا ساهيا ، ففي البطلان وعدمه اشكال ولا يترك الاحتياط .

المسألة ٨٦٨

اذا نسي جزءا من أجزاء النافلة وتذكره قبل أن يدخل في ركن بعده رجع الى ذلك الجزء المنسي فاتى به وبما بعده على الترتيب كما في الفريضة ، سواء كان الجزء المنسي ركنا أم غيره ، واذا تذكره بعد أن دخل في ركن بعده ففي الرجوع اليه اشكال ولا يترك الاحتياط .

المسألة ٨٦٩

اذا نسي سجدة واحدة أو تشهدا من صلاة النافلة ، فلا يترك الاحتياط بقضائهما بعد التسليم ، ولا يترك الاحتياط بسجود السهو اذا فعل ما يوجبه في النافلة .

المسألة ٨٧٠

اذا زاد في النافلة ركعة ولو سهوا بطلت ، وكذلك اذا شك فيها بين الاثنتين والثلاث فبنى على الاثنتين ، ثم تذكر انها ثلاث .

المسألة ٨٧١

اذا ظن في عدد ركعات النافلة ، فالأحوط له أن يعمل فيها على ظنه مالم يكن موجبا للبطلان بل لا يخلو من قوة .

المسألة ٨٧٢

اذا شرع في بعض النوافل التي قد جعلت لها في الشريعة كيفية مخصوصة أو حددت في قراءتها سورة خاصة أو آيات معينة ، أو تكرار سور أو آيات مخصوصة أو نحو ذلك من الخصوصيات ونسي تلك الكيفية أو تلك السورة المحددة ، رجع اليها وتداركها اذا لم يفت موضع تداركها ، فاذا فات موضع ذلك لم تتحقق له تلك الصلاة الميمنة فان هو ارادها فلا بد له من الاعادة .

واذا كان قد قصد في نيته امتثال تلك النافلة الخاصة على نحو التقييد

كان ما أتى به باطلا وإذا قصدما على نحو تعدد المطلوب كان ما أتى به نافلة مطلقة .

المسألة ٨٧٣

تقدم في فصل الشك في عدد الركعات : ان الظن في الركعات بحكم العلم ، فعلى المكلف اذا ظن بالعدد أن يعمل على ظنه ولا احتياط عليه سواء كان في الصلاة الثنائية أم الثلاثية أم الرباعية ، وفي الأولتين منها أم الأخيرتين ، الا اذا كان الظن موجبا للبطلان ، فالأحوط فيه أن يأتي بعمل الشك ثم يعيد الصلاة ، وتراجع المسألة الثمانمائة والثامنة .

وتقدم الاشكال في رجوع الشاك في عدد الركعات من الامام أو المأموم الى الظان به منهما وبيان الاحتياط في ذلك في المسألة الثمانمائة والحادية والستين .

وتقدم في فصل الشك في الصلاة وأفعالها ، أن الظن في الأفعال بحكم الشك ، فيجب على الظان فيها أن يأتي بعمل الشك ، فاذا ظن الفعل أو الترك وكان في محل الشيء المشكوك وجب عليه أن يأتي به ، واذا كان بعد التجاوز عنه مضى في صلاته ولم يلتفت ، الا اذا كان الظن اطمئنانا فمليه أن يتم الصلاة وفق اطمئنانه ثم يعيدها ، اذا كان عمله مغالفا لقاعدة الشك في المحل أو التجاوز وتراجع المسألة السبعمائة والثالثة والتسعون .

وتقدم أيضا ان الظن بالاتيان بالصلاة أو بعدم الاتيان بها بحكم الشك في ذلك ، فاذا ظن بأحدهما وهو في الوقت وجب عليه أن يأتي بالصلاة ، واذا كان بعد خروج الوقت بنى على أنه قد أتى بالصلاة ولم يلتفت .

المسألة ٨٧٤

يصح الاعتماد على شهادة البيعة المادلة في أفعال الصلاة وفي عدد ركعاتها وفي احراز شروطها ، كالطهارة من الحدث أو الخبث ، والقبلة ، والوقت .

وقد تقدم في مبحث الوقت انه يصح الاعتماد فيه على اذان الثقة
المارف ، وتقدم في مبحث القبلة تفصيل القول في صحة الاعتماد على
الظن بالقبلة وعدمها .

المسألة ٨٧٥

ما ذكرناه في هذه الفصول من أحكام الخلل الواقع في الصلاة عمدا
أو سهوا ، وأحكام الشك والظن لا يختص بالصلاة اليومية ، بل يعم
غيرها من الفرائض الواجبة كصلاة الآيات ، والقضاء ، وصلاة الطواف ،
وصلاة الجمعة والميدين ، فتبطل بنقصان الركن وزيادته عمدا وسهوا ،
وتبطل بالزيادة العمدية في غير الركن من الأجزاء ولا تبطل بزيادته
سهوا ، ويجب فيها قضاء السجدة والتشهد اذا نسيهما ، ويجب فيها
سجود السهو اذا طرأ فيها أحد موجباتها كما في الفريضة اليومية .
واذا عرض فيها شك في عدد الركعات بطلت ، لأنها ثنائية ، واذا
شك في فعل من أفعالها وكان في محل الشيء المشكوك أتى به واذا كان
بعد التجاوز عنه لم يلتفت .

الفصل الرابع والثلاثون

في قضاء الأجزاء المنسية

المسألة ٨٧٦

يجب قضاء السجدة الواحدة من الركعة اذا نسيها ولم يتذكرها حتى
دخل في الركوع من الركعة اللاحقة ، من غير فرق بين أن تكون السجدة
من الركعتين الأولتين أو الأخيرتين ، ويجب قضاء التشهد اذا نسيه ولم
يتذكره الا بعد الدخول في الركوع كذلك ، فيأتي بهما بعد الصلاة ،
ويجب عليه أن يسجد للسهو لنسيان التشهد ، ولنسيان السجدة أيضا
على الأحوط ، وقد ذكرنا ذلك في المسألة السبعمائة والستين وما بعدها .

المسألة ٨٧٧

اذا نسي سجدة واحدة من الركعة الأخيرة أو نسي التشهد منها
وتذكرهما بعد التسليم فان كان قبل أن يأتي بما يبطل الصلاة وجب

عليه أن يأتي بالسجدة أو التشهد بقصد ما في ذمته من أداء أو قضاء
لهما ، ثم يأتي بما بعدهما حتى يحصل الترتيب ، فإذا سلم سجد للسهو
لما في ذمته بسبب نسيان الجزء أو التسليم في غير موضعه ، وصحت
صلاته بذلك .

وان تذكرهما بعد التسليم وقمل ما يبطل الصلاة ، أتى بهما
وبسجود السهو لهما ، ثم أعاد الصلاة ، وقد تقدم ذلك في المسألة
السبعمائة والثامنة والستين .

المسألة ٨٧٨

يجب قضاء أبعاض التشهد اذا نسيها ، كما اذا نسي الشهادتين أو
نسي أحدهما أو الصلاة على محمد وآل محمد ، فيقضى الجزء الذى تركه
وحده ، ولا تجب إعادة التشهد كله ، نعم اذا نسي الصلاة على آل محمد
وجب أن يقضى صيغة الصلاة على محمد وآل محمد كلها ، وكذلك اذا
نسي كلمة وحده لا شريك له أعاد الشهادة الأولى كلها ، واذا نسي كلمة
عبد ورسوله أعاد الشهادة الثانية كلها .

المسألة ٨٧٩

اذا نسي الذكر من السجدة في الصلاة أو نسي وضع بعض المساجد
مأعدا الجبهة أو غير ذلك مما يجب في سجود الصلاة لم يجب قضاؤه
فالحكم مختص بقضاء السجدة نفسها .

المسألة ٨٨٠

يعتبر في قضاء السجدة المنسية ان يكون جامعا لجميع ما يشترط في
الصلاة من طهارة ، واستقبال ، وستر عورة ، ونحوها ، ولجميع ما
يعتبر في سجود الصلاة من وضع المساجد وطهارة موضع الجبهة ،
ووضعها على ما يصح السجود عليه ، والذكر ، والطمأنينة وغير ذلك
من شرائط وواجبات .

ويعتبر في قضاء التشهد المتسي أن يكون جامعا لجميع ما يعتبر في
تشهد الصلاة من شروط ، وواجبات ، كالطهارة والاستقبال والجلوس

والطمأنينة والالتيان بالشهادتين والصلاة على محمد وآل محمد بالصيغة المتعارفة في تشهد الصلاة .

المسألة ٨٨١

يجب في قضاء السجدة والتشهد نية البدلية عن الجزء المنسي ، وتجب المبادرة اليهما بعد التسليم ، فلا يجوز على الأحوط أن يفصل ما بينهما وبين الصلاة بما ينافيها ، نعم لا بأس بالفصل القليل بالدعاء والذكر ونحوه مما يجوز ايقاعه في الصلاة اذا لم يناف الفورية العرفية ، ولا يجوز تأخيرهما عن التعقيب .

المسألة ٨٨٢

اذا فصل ما بين قضاء السجدة أو التشهد وبين الصلاة بما يبطل الصلاة عمدا وسهوا كالحديث واستديار القبلة ، كفاء أن يأتي بهما وان كان الأحوط استحبابا أن يعيد الصلاة بعد ذلك وكذلك الحكم في ما يبطل الصلاة عمدا لا سهوا ، كالتكلم والقهقهة اذا أتى بهما عمدا ، ولا يضره اذا وقع ذلك منه سهوا ، وهذا اذا كانت السجدة أو التشهد من غير الركعة الأخيرة ، وقد تقدم حكمهما اذا كانا منها .

المسألة ٨٨٣

لا يترك الاحتياط في أن يسجد للسهو اذا أتى بما يوجب سجود السهو في أثنائهما أو قبل الاتيان بهما .

المسألة ٨٨٤

اذا أتى بقضاء التشهد بعد الصلاة ، ونسي أن يأتي ببعض أجزائه ، فان تذكر ذلك قبل أن يأتي بما يبطل الصلاة عمدا وسهوا تدارك ما نسي منه فأتى به ، وان تذكره بعد ما أتى بالمبطل وكان ذلك من التشهد الأخير فالأحوط له إعادة التشهد ثم إعادة الصلاة ، واذا كان من التشهد الأول كفاء أن يعيد التشهد خاصة .

المسألة ٨٨٥

اذا أتى بقضاء السجدة بعد الصلاة ونسي أن يأتي فيها بالذكر أو

ببعض ما يجب في السجود ما عدا وضع الجبهة لم تجب إعادة القضاء
وان كان أحوط .

المسألة ٨٨٦

إذا وجب على المكلف قضاء سجدة متعددة من الصلاة، وكانت السجدة من غير الركعة الأخيرة ، كفاء أن يأتي بقضائها واحدة بعد واحدة حتى يتم عدد السجدة المنسية ولا يشترط التعمين في النية انها الأولى أو الثانية ، ثم سجد بعدها للسهو لكل سجدة منها وإذا كانت إحدى السجدة المنسية من الركعة الأخيرة وذكرها بعد التسليم ، قدمها على الأحوط وأتى بما بعدها من تشهد وتسليم كي يحصل الترتيب ، ثم قضى بقية السجدة المنسية ثم سجد للسهو لكل واحدة من السجدة الأولى ومن التشهد الزائد وسجد للسهو لما في ذمته من السجدة الأخيرة أو التسليم في غير موضعه ، وإذا كان ذلك بعد أن فعل المنافي أعاد الصلاة . وكذلك الحكم إذا تعدد نسيان التشهد فيقدم التشهد الأخير على النهج المذكور في السجدة سواء بسواء .

المسألة ٨٨٧

لا تجب مراعاة الترتيب في قضاء الأجزاء المنسية من الصلاة ، فيصح له أن يقضى اللاحق في الفوت قبل السابق وان كانت مراعاة الترتيب أحوط استحباباً .

المسألة ٨٨٨

إذا علم المصلي بأنه نسي أما سجدة أو تشهداً لم يعلم بالمنسي منهما على التعمين ، وجب عليه أن يحتاط بقضائهما معاً .

المسألة ٨٨٩

إذا علم بأنه نسي السجدة ولكنه شك هل انه ذكرها في موضعها من الصلاة فتداركها قبل الفوت أم لا ، فالأحوط لزوم قضائها بل لا يخلو من قوة وكذلك الحكم في التشهد .

المسألة ٨٩٠

يجب تقديم صلاة الاحتياط على قضاء الأجزاء المنسية اذا اتفقا للمكلف في صلاة واحدة ، وان كان فوت الأجزاء متقدما على الشك الذي أوجب عليه صلاة الاحتياط ، ويجب تقديم الاحتياط كذلك على سجود السهو اذا اتفقا له ، وان كان موجب سجود السهو متقدما واذا وجب على المكلف قضاء الأجزاء وسجود السهو فالأحوط تقديم قضاء الأجزاء على السجود .

المسألة ٨٩١

اذا علم بوجوب قضاء السجدة أو التشهد عليه ، ثم انقلب علمه شكاً لم يجب عليه القضاء ، سواء كان انقلاب اعتقاده شكاً في أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها .

المسألة ٨٩٢

اذا وجب عليه قضاء احدهما ، وشك هل أنه أتى بقضاء ما عليه أم لا ، وجب عليه الاتيان به اذا كان الشك في الوقت ، وكذلك اذا كان بعد الوقت على الأحوط .

المسألة ٨٩٣

اذا تردد في الفائت منه بين الأقل والأكثر ، بنى على الأقل .

المسألة ٨٩٤

اذا علم أنه نسي بعض أفعال الصلاة ، وشك هل أنه سجدة أو تشهد فيلزمه قضاؤه أو غيرهما من الأجزاء غير الركنية فلا يجب ، لم يجب عليه القضاء ولا سجود السهو .

المسألة ٨٩٥

اذا شرع في نافلة أو فريضة ، ثم تذكر ان عليه قضاء سجدة أو تشهد ، تمين عليه قطعها والاتيان بالقضاء .

المسألة ٨٩٦

اذا وجب عليه قضاء سجدة أو تشهد من صلاة الظهر وضاق وقت

المصر فان بقي من الوقت مقدار ركعة فقط وجب تقديم صلاة المصر، وأتى بقضاء الجزء بعدها ، وإذا بقي من الوقت ما يدرك منه ركعة بعد قضاء الجزء اشكل الحكم بوجوب تقديم القضاء ، ولكنه اذا قدم القضاء ثم صلى المصر صح الجميع .

المسألة ٨٩٧

إذا وجبت على المكلف صلاة الاحتياط للظهر وضاق وقت المصر ، فان بقي من الوقت مقدار ركعة فقط قدم المصر ، ثم أعاد الظهر من أصلها ولم يكتف بصلاة الاحتياط .

وإذا بقي من الوقت ما يدرك منه ركعة بعد صلاة الاحتياط ، اشكل الحكم بتقديم صلاة الاحتياط كما سبق في نظيره ، ولكنه اذا أتى بصلاة الاحتياط ثم صلى المصر صح الجميع .

الفصل الخامس والثلاثون

في سجود السهو

المسألة ٨٩٨

يجب سجود السهو لأحد الأمور الآتية .

(الأول) : يجب للتكلم ساهيا بحرفين أو أكثر وان كانا غير مفهمين، ويجب للتكلم بحرف واحد اذا كان مفهما على الأحوط ، كما ذكرنا في فصل منافيات الصلاة ، وكذلك اذا تكلم عامدا بأعتقاد انه قد فرغ من الصلاة أو سبقه لسانه فتكلم من غير قصد ، فالأحوط لزوم سجود السهو لهما .

وقد تقدم في مبطلات الصلاة أن التنحنح والنفخ أصوات تشبه الحروف وليست كلاما ولا حروفا ، فلا تبطل الصلاة اذا تنحنح المكلف أو نفخ في أثناء صلاته عامدا ، ولا يجب عليه سجود السهو اذا فعل ذلك ساهيا ويشكل الحكم في التأوه والأنين اذا حدث منهما حرفان ، فلا يترك الاحتياط بسجود السهو لهما اذا كان ساهيا .

المسألة ٨٩٩

إذا تكلم في الصلاة بتوهم ان ما تكلم به قرآن أو ذكر أو دعاء ، وتبين انه ليس منه ، فالحكم بصحة صلاته مشكل ، فلا بد له من سجود السهو ثم اعادة الصلاة .

المسألة ٩٠٠

(الثاني) : التسليم في غير موضعه ساهيا على الأحوط ، والمراد به الاتيان بأحدى الصيغتين المخرجتين من الصلاة ، سواء قصد به الخروج من الصلاة أم لم يقصد ذلك .

المسألة ٩٠١

(الثالث) : نسيان سجدة واحدة من الصلاة حتى يفوت موضع تداركها ، فإذا نسيها كذلك وجب عليه قضاؤها بعد الصلاة ، ووجب عليه أن يسجد للسهو لنسيانها على الأحوط . ولا يجب سجود السهو إذا نسي الذكر من السجدة أو نسي بعض واجباتها الأخرى .

المسألة ٩٠٢

(الرابع) : نسيان التشهد حتى يفوت موضع تداركه ، فيجب قضاؤه بعد الصلاة ، ويجب سجود السهو لنسيانه ، ولا يجب السجود إذا نسي أبعاض التشهد حتى فات موضع تداركها وان وجب قضاؤها كما تقدم في المسألة الثمانمائة والثامنة والسبعين .

المسألة ٩٠٣

(الخامس) : الشك بين الأربع والخمس من ركعات الصلاة الرباعية إذا كان بعد اكمال السجدين ، فيبني على الأربع ويأتي بعد التسليم بسجدي السهو كما تقدم بيانه في صور الشك الصحيحة .

المسألة ٩٠٤

(السادس) : القيام ساهيا في موضع يجب فيه القعود ، أو القعود في موضع يجب فيه القيام كذلك ، بشرط أن يتلبس مع القيام أو القعود

بقراءة أو تسبيح أو ذكر ، ولا يجب السجود لهما إذا لم يتلبس بهما
بذلك .

المسألة ٩٠٥

(السابع) : إذا علم اجمالا بأنه اما زاد أو نقص في صلاته وكانت
الزيادة والنقيصة غير مبطلتين .

المسألة ٩٠٦

لا يجب السجود لكل زيادة ونقيصة في الصلاة على الأقوى ، في غير
مورد العلم الاجمالي المتقدم ذكره وان كان الأحوط استحبابا ذلك ،
ولا تصدق الزيادة على المستحبات .

المسألة ٩٠٧

يجب تعدد سجود السهو إذا تعدد السبب الذي يوجبه ، سواء كان
السبب من نوع واحد أم من أنواع متعددة ، ومثال تعدد السبب من
نوع واحد ، أن ينسى سجدتين أو أكثر من كل ركعة سجدة ، أو يقوم
في موضع القعود مرات متعددة في صلاته مع التلبس بالقراءة أو الذكر
في كل مرة ، فيجب عليه سجود السهو لكل سجدة في المثال الأول ، ولكل
قيام في المثال الثاني ومثال تعدد السبب من أنواع : أن ينسى سجدة
وتشهدا ويشك بين الأربع والخمس في صلاة واحدة فيجب عليه سجود
السهو لكل واحد منها .

المسألة ٩٠٨

الكلام الواحد موجب واحد إذا كان عن سهو واحد وان كان طويلا ،
وإذا تعدد السهو تعدد الموجب ، ومثال ذلك ان يتكلم ساهيا ثم يتذكر ،
ثم يسهو ثانيا فيستمر بكلامه الأول ، وهكذا فعليه لكل مرة سجود .

المسألة ٩٠٩

إذا ترك السجدة أو التشهد وقام ساهيا ، وتذكر ذلك قبل دخوله
في الركوع وجب عليه أن يعود فيأتي بالسجدة أو التشهد ويتم صلاته ،
ثم يسجد سجدتي السهو مرة واحدة للقيام الزائد ، وان كان قد أتى

بقراءة الحمد والسورة والقنوت والتكبير للركوع ، وإذا أتى بسجوده
بقصد ما في الذمة فهو أحوط .

المسألة ٩١٠

لا يجب في نية سجود السهو تعيين السبب الموجب له وإن تعدد واختلف
نوعه ، ولا يجب الترتيب فيه فيجوز أن يقدم في الامتثال ما كان سببه
متأخرا .

المسألة ٩١١

موضع سجدة السهو بعد التسليم من الصلاة وتجب المبادرة اليهما
على الأحوط ، فإن أخرهما عامدا عصي بذلك ووجب عليه المبادرة
ثانيا ، وهكذا إلى أن يؤديهما ، وإذا نسيهما وجب أن يأتي بهما متى
تذكر ولو بعد مدة ، ولا تبطل الصلاة بذلك ، ولا تبطل بتركه أصلا
وإن كان الأحوط الاعادة .

المسألة ٩١٢

إذا عين في نيته سببا خاصا لسجوده ثم تذكر أن السبب الذي أوجب
عليه السجود غير ما قصده ، صح سجوده إذا قصد به امتثال ما في
ذمته ، وكان ذكره للسبب الخاص من باب الخطأ في التطبيق ، ووجب
عليه الاعادة إذا كان قصده على وجه التقييد .

المسألة ٩١٣

كيفية سجود السهو أن ينوي السجود ، ثم يضع جبهته وبقية مساجده
في مواضعها من سجود الصلاة ، ويتخير في الذكر بين صيغتين ، أحدهما :
(بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد) وإذا اختار هذه الصيغة
فعليه أن يجمع بين ما تقدم كما ذكره في الكافي ، وبين أن يقول :
(بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد) على ما في رواية الفقيه
والتهذيب .

والصيغة الثانية : (بسم الله وبالله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة
الله وبركاته) وإذا اختار هذه الصيغة فعليه أن يأتي بها بدون الواو

مرة ، كما ذكرناه على ما في رواية الكافي وبعض نسخ الفقيه ، ومع
الواو مرة أخرى ، فيقول كما في التهذيب : (بسم الله وبالله والسلام
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) ثم يرفع رأسه ويسجد مرة ثانية
ويقول فيها ما تقدم ، ثم يجلس ويتشهد بالتشهد الخفيف المتعارف وهو
أن يقول : (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً
عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد) ووصفه بالخفيف بلحاظ
خلوه من الزيادات المندوبة في تشهد الصلاة ، ثم يسلم ويكفي في التسليم
أن يقول : السلام عليكم •

المسألة ٩١٤

لا يجب التكبير لسجود السهو ولا لرفع الرأس منه ، والأحوط أن
يراعى فيه جميع ما يعتبر في سجود الصلاة من شرائط الصلاة كالطهارة
من الحدث والخبث وستر العورة والاستقبال وترك جميع المنافيات ،
وأن تجتمع فيه شرائط السجود وواجباته من وضع جميع المساجد
وطهارة موضع الجبهة وأن يكون مما يصح السجود عليه ، وأن لا يكون
أرفع من موقف المصلي أو أخفض منه بأكثر من أربع أصابع ، والطمأنينة
في السجود والانتصاب والطمأنينة بين السجدين ، بل لا يخلو بعض
ذلك من قوة •

المسألة ٩١٥

لا يجب سجود السهو حتى يعلم بتحقق سببه فإذا شك في وجود السبب
الموجب لم يجب السجود •

المسألة ٩١٦

إذا علم بوجوب السجود عليه ثم شك هل أتى به أم لا ، وجب عليه
أن يأتي به ، وإن طال المدة ، بل لا يترك الاحتياط حتى إذا شك فيه
بعد خروج الوقت •

المسألة ٩١٧

إذا علم بوجوب سجود السهو عليه ، ثم انقلب علمه شكاً لم يجب
عليه السجود •

المسألة ٩١٨

إذا علم بوجوب السجود عليه وتردد في عدده بين الأقل والأكثر بنى على الأقل .

المسألة ٩١٩

إذا شك في بعض أجزاء سجود السهو ، فإن كان في محله وجب أن يأتي به ، وإذا شك فيه بعد الفراغ من العمل بنى على الصحة ولم يلتفت إلى شكه ، وإذا شك فيه بعد التجاوز عن محل الشيء المشكوك وقبل الفراغ من العمل ، فلا يترك الاحتياط بالاثنيان به بقصد القرية المطلقة .

المسألة ٩٢٠

إذا شك هل سجد سجدة واحدة أم سجدتين بنى على الأقل ، فعليه أن يأتي بالثانية ، حتى إذا كان شكه بعد الدخول في التشهد ، فيأتي بالسجدة بقصد القرية المطلقة على الأحوط ، كما تقدم في المسألة المتقدمة .

المسألة ٩٢١

إذا علم بأنه قد زاد فيه سجدة أو نقص منه سجدة فالأحوط إعادة سجدتي السهو .

المسألة ٩٢٢

إذا نسي الذكر في سجود السهو وتذكره بعد رفع الرأس منه فالأحوط له إعادة السجود بل لا يخلو من قوة .

الفصل السادس والثلاثون

في بعض فروع الشك

المسألة ٩٢٣

إذا تردد المصلي في أن ما بيده هي آخر ركعة من الظهر ، أو أنه قد أتم الظهر وهذه أولى ركعة من صلاة العصر بنى على أنها آخر صلاة الظهر ، فعليه أن يتمها ويسلم ثم يضلي العصر . وإذا وقع له مثل ذلك في المشاعين ، فشك هل أن ما بيده ثلاثة المغرب أو أنه قد أتم

المغرب وهذه أولى صلاة العشاء ، فالحكم البطلان من حيث أن المغرب لا يدخلها الشك .

المسألة ٩٢٤

إذا عرض له أحد الشكوك الصحيحة فبنى على الأكثر ، ثم شك هل أن ما بيده هي آخر ركعة من صلاته أو أنه أتمها ، وهذه أولى ركعة من صلاة الاحتياط ، فإن كانت صلاة الاحتياط التي وجبت عليه ركعة واحدة ، كفاه أن يتم الركعة التي بيده يقصد ما هي عليه واقعا ، فإذا أتمها وسلم أتى بركعة الاحتياط بقصد الرجاء ولا إعادة عليه .

وإذا كانت صلاة الاحتياط التي وجبت عليه ركعتين ، كما إذا فرض الشك الذي عرض له بين الاثنتين والأربع ، فعليه أن يتم الركعة التي بيده يقصد اتمام الصلاة ، وبعد التسليم يأتي بركعتي الاحتياط ثم يعيد الصلاة على الأحوط استحبابا .

المسألة ٩٢٥

إذا تردد هل أن ما بيده هي الركعة الرابعة في المغرب أو أنه قد صلى المغرب ثلاثا وهذه أولى ركعة من صلاة العشاء ، فإن كان ذلك بعد الدخول في الركوع من الركعة التي بيده بطلت صلاته ووجب عليه أن يعيد المغرب ، وإن كان قبل الركوع منها جعلها من المغرب وعليه أن يجلس ويتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو للقيام الزائد .

وكذلك الحكم إذا كان في الظهرين ، فشك في أن ما بيده هي خامسة الظهر أو أنه قد أتم صلاة الظهر أربعاً وهذه أولى صلاة العصر فإذا كان قبل الركوع من ركعته جعلها خامسة الظهر وجلس وتشهد وسلم وسجد للسهو ، ثم صلى العصر ، وإذا كان بعد الدخول في الركوع بطلت الصلاة ، فعليه أن يعيد الظهر ثم يصلي العصر .

المسألة ٩٢٦

إذا شك بين الاثنتين والثلاث بعد اكمال السجدة ، وعلم بأنه لم يتشهد في صلاته ، فعليه أن يبني على الثلاث ويقوم للرابعة ، ولا يجوز

له أن يتشهد قبل القيام ، فإذا أتم الصلاة أتى بصلاة الاحتياط لشكه ،
ثم أتى بقضاء التشهد ، وسجد له سجدتي السهو .

وكذلك الحكم إذا كان قائما فشك بين الثلاث والأربع وعلم بأنه لم
يتشهد في صلاته ، فيبني على الأربع ويتم صلاته فإذا فرغ منها أتى
بصلاة الاحتياط ثم بقضاء التشهد ثم بسجود السهو .

المسألة ٩٢٧

إذا علم بعد الفراغ من صلاة العصر أنه قد صلى الظهرين تسع
ركعات ، ولم يدر أن الركعة الزائدة كانت في الظهر أم في العصر ،
وجب عليه أن يأتي بفريضة رباعية يقصد بها ما في ذمته من إحدى
الفريضتين ، وإذا علم بذلك قبل التسليم من صلاة العصر حكم بصحة
صلاة الظهر ووجب عليه أن يعيد العصر .

وإذا عرض له مثل ذلك في العشاءين فعلم بأنه صلاهما ثماني ركعات
ولم يدر أن الركعة الزائدة كانت في أي الفريضتين ، فإن كان ذلك بعد
الفراغ من صلاة العشاء وجبت عليه إعادة الفريضتين معا وإذا كان
قبل التسليم من صلاة العشاء صحت صلاة المغرب ووجب عليه إعادة
العشاء .

المسألة ٩٢٨

إذا أعاد المصلي صلاة المغرب احتياطا أو نسيانا ، ثم علم قبل أن
يتم الثانية منهما ، بأنه قد زاد ركعة في إحدى الصلاتين ، فيجوز له أن
يكتفي بالأولى منهما لقاعدة الفراغ ويرفع اليد عن الثانية ، ويجوز
له أن يتم الصلاة الثانية ، فيعلم بأنه قد أتى بمغرب صحيحة ، أما الأولى
وأما الثانية ، وليس ذلك من الشك في ركعات المغرب فتكون باطلة ، بل
هو شاك في أنها مغرب تامة الركعات أو هي لغو إذا كانت الأولى هي
التامة وكانت الثانية هي الزائدة .

المسألة ٩٢٩

إذا شك في صلاته بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع ، ثم سها فزاد

في صلاته ركعة كانت صلاته باطلة للزيادة على الأربع البنائية ، وان كان بالقمل شاكا بين الأربع والخمس .

المسألة ٩٣٠

إذا شك في الاتيان بركن من أركان الصلاة بعد أن تجاوز موضعه ودخل في غيره ، فكان حكمه المضي في صلاته وعدم الالتفات الى الشك ، ولكنه نسي فاتى بالركن المشكوك فيه ، كانت صلاته باطلة ، نعم إذا انكشف له الخلاف ، فعلم أنه لم يأت بالركن أولا وان اتيانه به كان في موضعه كانت الصلاة صحيحة .

المسألة ٩٣١

إذا علم بعد قيامه للركعة اللاحقة أنه قد ترك سجدة من الركعة السابقة فهنا صور .

(الصورة الأولى) : أن يعلم أنه قبل القيام قد جلس يقصد الجلوس بين السجدين ثم نسي السجدة الثانية بعد جلوسه فقام عنها ، وفي هذه الصورة يجوز له أن يهوي من قيامه الى السجدة المنسية من غير أن يجلس ، فإنه قد أتى بالجلوس الواجب بين السجدين .

(الصورة الثانية) : أن يعلم أنه لم يأت بالجلوس أصلا بعد السجدة ، بل نهض من سجوده فقام للركعة وفي هذه الصورة يجب عليه الجلوس أولا ليحصل الجلوس الواجب بين السجدين ، ثم يسجد السجدة المنسية ، فإذا سجد من غير أن يجلس عامدا ، بطلت صلاته ، وإذا فعل ذلك تاسيا فلا شيء عليه .

(الصورة الثالثة) : أن يعلم أنه قد جلس بعد السجدة يقصد جلسة الاستراحة بعد السجدين ثم قام وعليه في هذه الصورة أن يجلس أولا ثم يسجد .

المسألة ٩٣٢

الجزء الذي يقع في غير محله من الصلاة ، لا يكون الدخول فيه دخولا في الغير ، فإذا شك في الجزء المتقدم عليه بعد الدخول فيه لم يكن ذلك

من الشك بعد التجاوز ، فيجب عليه أن يأتي بالشيء المشكوك فيه ، ومثال ذلك أن ينسى التشهد في الركعة الثانية فيقوم للركعة الثالثة ، فان هذا القيام في غير محله ، فاذا شك وهو قائم في السجود قبله ، وجب عليه أن يرجع ويأتي بالسجدة المشكوكة ولم يكن ذلك من الشك بعد التجاوز •

المسألة ٩٣٣

إذا علم بعد قيامه للركعة بأنه ترك إحدى السجدين قطعاً ، وشك هل أنه أتى بالسجدة الأخرى أم لم يأت بها ، وجب عليه أن يعود لتدارك السجدة المنسية فاذا جلس وجب عليه أن يأتي بكلتا السجدين المتيقنة منهما والمشكوكة ولا تجب عليه إعادة الصلاة •

المسألة ٩٣٤

إذا كان الانسان كثير الشك ، فانما يجري حكم كثرة الشك في الشك البسيط ، فلا يمتني به كما تقدم بيانه ، ولا يجري حكم كثرة الشك مع العلم الاجمالي وان كان شاكاً ايضاً • ومثال ذلك أن يعلم اجمالاً وهو في حال القيام بأنه قد ترك إما السجدة أو التشهد من الركعة التي قام عنها ، فيجب عليه أن يعود فيأتي بالسجدة والتشهد معاً ، وان كان كثير الشك ، أو يعلم اجمالاً بعد دخوله في الركوع بأنه قد ترك إما السجدة أو التشهد ، فيجب عليه أن يمضي في صلاته فاذا أتمها وجب عليه أن يأتي بقضاء السجدة وقضاء التشهد ، وأن يسجد للسهو لما في ذمته من نسيان أحدهما ، وان كان كثير الشك •

المسألة ٩٣٥

إذا علم اجمالاً بأنه قد ترك إما السجدة أو التشهد ، فان كان ذلك قبل أن يفوت موضع تداركهما وجب عليه أن يرجع فيأتي بالسجدة والتشهد معاً ويتم صلاته على الترتيب •

وإذا كان ذلك بعد أن فات موضع التدارك وجب عليه أن يمضي في صلاته ، ثم يأتي بقضائهما معاً بعد الصلاة وأن يسجد للسهو لما في ذمته من نسيان أحدهما •

المسألة ٩٣٦

إذا علم أجمالا بأنه اما زاد في صلاته قراءة أو نقصها ، أو علم بأنه قد زاد التسيبحات الأربع في الأخيرتين أو نقصها ، وجب عليه في كلا الفرضين أن يأتي بسجدة السهو للعلم الاجمالي المذكور بالزيادة أو النقيضة غير المبطلتين .

الفصل السابع والثلاثون

في صلاة القضاء

المسألة ٩٣٧

يجب قضاء ما فات المكلف أن يأتي به من الصلاة اليومية في وقته ، سواء تركه عمدا أم سهوا أم جهلا ، أم لنوم استوعب الوقت ، أم لمرض وشبهه ، أم أتى بالصلاة باطلة لتقصان شرط فيها أو جزء يوجب البطلان أو لزيادة مبطللة كما فصلناه في مباحث المبطلات والخلل الواقع في الصلاة ولا يجب على الانسان أن يقضي ما فاته قبل بلوغ الحلم ، وما فاته في حال جنونه إذا كان الجنون مستوعبا للوقت ، سواء كان مطبقا أم أدوارا ، ولا يجب عليه قضاء ما فاته في حال الاغماء إذا استوعب الوقت ، ولا يجب عليه قضاء ما فاته حال كفره إذا كان الكفر أصليا ولم يسلم في الوقت .

والمراد بالكفر الأصلي ما قابل الارتداد ، ولا يجب على المرأة أن تقضي ما فاتها لحيض أو نفاس إذا استوعب العذر الوقت .

المسألة ٩٣٨

إذا بلغ الصبي الحلم قبل أن يخرج وقت الصلاة فادرك منه ولو مقدار ركعة وجب عليه أداء الفريضة إذا لم يكن قد أداها قبل البلوغ ، فإذا تركها وجب عليه قضاؤها ، وكذلك الحكم في المجنون والمغنى عليه ، إذا أفاقا في الوقت ، والكافر إذا أسلم ، والعائض والنفساء إذا نقتا من الدم في أثناء الوقت .

المسألة ٩٣٩

إذا دخل وقت الصلاة على المكلف ومضى منه مقدار ما يؤدي به المختار صلاته كاملة حاضرا كان أم مسافرا ، ومتوضئا كان أم مفترسا أم متيمما ، ولم يؤد الصلاة ، ثم عرض له الجنون أو الاغماء أو الحيض أو النفاس وجب عليه قضاء تلك الصلاة بعد الوقت ، وتراجع المسألة الثانية والخمسون في أحكام الوقت والمسألة الخمسمائة والحادية والسبعون في أحكام الحائض من كتاب الطهارة فان فيهما تفصيلا للمقام .

المسألة ٩٤٠

إذا طرأ الجنون والاعماء على المجنون والمغنى عليه بسبب اختياري لهما فالأحوط لزوم قضاء الصلاة عليهما ، وأما الحائض والنفساء فالظاهر سقوط القضاء عنهما وان كان سبب حدوث الحيض أو النفاس بفعلهما اختيارا .

المسألة ٩٤١

يجب على المرتد إذا عاد الى الاسلام أن يقضي ما فاته من الصلوات في أيام رده ، سواء كان ارتداده عن فطرة أم عن ملة .

المسألة ٩٤٢

يجب على المخالف إذا استبصر أن يقضي ما تركه من الصلاة قبل استبصاره وبعده ويجب عليه أن يقضي ما أتى به قبل استبصاره على خلاف مذهبه وان كان موافقا لمذهبه على الأحوط ولا يجب عليه قضاء ما أتى به على وفق مذهبه .

وإذا استبصر في أثناء الوقت وكان قد صلى الفريضة على وفق مذهبه ، فالأحوط له إعادة هذه الصلاة ، فان لم يعدها فالأحوط قضاؤها .

المسألة ٩٤٣

يجب قضاء الصلاة على من شرب المسكر أو المخدر ففاته الصلاة

يسبب ذلك ، من غير فرق بين العالم بالحكم والجاهل به والعاصي والمكره والمضطّر .

المسألة ٩٤٤

يجب على فاقد الطهورين قضاء الصلاة اذا وجد الطهور ، ويسقط عنه أدائها والأحوط استحبابا أن يجمع بين الأداء والقضاء .

المسألة ٩٤٥

لا قضاء لصلاة الجمعة اذا فاتت مع اجتماع شرائطها ، بل يجب على المكلف أن يأتي بصلاة الظهر ، فاذا مضى وقت الظهر ولم يصلها وجب عليه قضاء الظهر لا قضاء الجمعة .

المسألة ٩٤٦

يجب قضاء الفرائض غير اليومية اذا فات وقتها ، حتى النافلة المنذورة في وقت معين على الأحوط ، ويستثنى من ذلك صلاة العيدين ، فلا قضاء لها اذا فاتت .

المسألة ٩٤٧

يجوز قضاء ما فاتته من الفرائض في أي وقت شاء من ليل أو نهار ، وفي سفر أو حضر .

المسألة ٩٤٨

يجب قضاء الفريضة كما فاتت ، فيجب فيها الجهر بالقراءة اذا كانت جهرية في أصلها وان قضاها نهارا ، ويجب الاخفات فيها اذا كانت اخفائية في أصلها وان قضاها ليلا ، ويجب الاتمام فيها اذا كانت من فوائت الحضر وان قضاها سفرا ويجب القصر فيها اذا فاتت في السفر وان قضاها حاضرا .

المسألة ٩٤٩

اذا فاتت الصلاة على المسافر وهو في أحد مواضع التخيير ، فالأحوط له أن يقضيها قصرا ، بل لعله الأقوى ، سواء خرج من تلك الاماكن أم لم يخرج واراد قضاء الصلاة فيها .

المسألة ٩٥٠

إذا وجب على المكلف الاحتياط في بعض الموارد بالجمع بين القصر والتمام ، ففاته تلك الصلاة وجب عليه في قضائها أن يجمع بين القصر والتمام .

المسألة ٩٥١

إذا كان المكلف مسافرا في أول الوقت ثم حضر ، أو كان حاضرا في أول وقت الصلاة ثم سافر ، وفاته الصلاة وجب عليه أن يقضيها كما هي في آخر الوقت ، فإن كان مسافرا قضاها قصرا وإن كان حاضرا قضاها تماما .

المسألة ٩٥٢

يستحب قضاء النوافل الرواتب استحبابا مؤكدا ، ويستحب قضاء النوافل غير الرواتب إذا كانت موقته ، والأولى أن يأتي بقضاء هذه باحتمال المطلوبية ، ويجوز قضاء النافلة الفائتة في أي وقت شاء من الليل أو النهار ، ولا يتأكد قضاء ما فات الإنسان من النافلة حال المرض .

المسألة ٩٥٣

يستحب لمن عجز عن قضاء النوافل الرواتب أن يتصدق عن كل ركعتين بمد ، فإن لم يتمكن تصدق عن كل أربع ركعات بمد ، فإن لم يتمكن تصدق عن نافلة النهار بمد وعن نافلة الليل بمد .

المسألة ٩٥٤

لا يجب الترتيب في قضاء الفرائض غير اليومية ، فيجوز له أن يقدم قضاء ما فات منها متاخرا ، فإذا فاتته صلاة الكسوفين معا ، جاز له أن يقدم ما شاء منها ، ولا يجب الترتيب بينها وبين قضاء اليومية ، فيجوز له تقديم أيهما شاء وإن كان متاخرا في الفوات .

المسألة ٩٥٥

الأظهر عدم وجوب الترتيب في قضاء الفوائت من الصلاة اليومية ، إلا في الفريضتين المترتبتين في أدائهما كالظهرين ، وكالعشاءين ، إذا

كانا من يوم واحد ، فيجب الترتيب في قضائهما كذلك ، ولا يجب أن يقدم قضاء ما سبق في الفوت على المتأخر في غير ذلك ، سواء علم الترتيب أم جهله ، وعلى هذا فلا يجب التكرار اذا جهل الترتيب في جميع الفروض .

المسألة ٩٥٦

اذا فاتته صلاة معينة - كصلاة العصر مثلا - عدة أيام وكان مسافرا في بعضها وحاضرا في بعضها ، ولم يعلم بعدد الأيام ، وجب أن يقضى ما علم فوته من صلاة السفر وصلاة الحضر وان لم يحصل الترتيب .

المسألة ٩٥٧

اذا فاتته صلاة واحدة ولم يدر انها الظهر أو العصر ، أجزاء أن يأتي بأربع ركعات بقصد ما في ذمته ، واذا كان في السفر أتى بركعتين بقصد ما في الذمة ، واذا لم يدر انها في سفر أو حضر أتى برباعية واحدة وثنائية واحدة يقصد بهما ما في الذمة .

المسألة ٩٥٨

اذا علم بأن إحدى الظهرين قد فاتته ولم يعلم بها على التمييز، واحتمل ان الأخرى قد فاتته أيضا ، كفاه أن يأتي بأربع ركعات يقصد بها امتثال ما تنجز عليه فعلا منهما .

واذا أراد الاحتياط استحبابا أتى برباعية أخرى برجاء المطلوبة قبل الرباعية المتقدم ذكرها ، وبرباعية بعدها .

المسألة ٩٥٩

اذا فاتته إحدى الصلوات الخمس ولم يعلم بها على التمييز كفاه أن يأتي بصبح ومغرب وبرباعية مرددة بين أن تكون ظهرا أو عصرا أو عشاء ، ويتخير فيها بين الجهر والاختفاء واذا كان مسافرا أتى على الأحوط بمغرب ، وبركعتين جهريتين مرددة بين الصبح والعشاء ، وركعتين اخفائيتين مرددة بين الظهر والعصر .

واذا جهل أنه كان مسافرا حين فاتته الفريضة أم حاضرا ، فالأحوط

له أن يأتي بمغرب ، وبركعتين جهريتين مرددة بين الصبح والعشاء المقصورة ، وبركعتين اخفائيتين مرددة بين الظهر والعصر المقصورتين ، وأربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر والعشاء التامة ، ويتخير فيها بين الجهر والاخفات .

المسألة ٩٦٠

إذا فاتته فريضتان من الصلوات الخمس ليوم واحد ولم يعلم بهما على التمييز ، كفاه أن يأتي بصبح ومغرب وأربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر يخفت فيها وبأي هذه الصلوات الثلاث بدأ أجزأه ، ثم يأتي بعدها بأربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء يتخير فيها بين الجهر والاخفات .

وإذا كان مسافرا أجزأه أن يأتي بركعتين مرددتين بين الصبح والظهر والعصر ، وبمغرب وبأي هاتين الصلاتين بدأ أجزأه ، ثم يأتي بعدهما بركعتين مرددتين بين الظهر والعصر والعشاء .

وإذا جهل سفره وحضره كفاه أن يأتي بركعتين مرددتين بين الصبح والظهر والعصر ، ثم يأتي بأربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر ، وبمغرب ، ثم يأتي بركعتين مرددتين بين الظهر والعصر والعشاء ثم بأربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء .

المسألة ٩٦١

إذا فاتته ثلاث فرائض من الصلوات الخمس ليوم واحد ولم يعلم بها على التمييز ، وجب عليه أن يأتي بالصلوات الخمس ، وعليه أن يأتي بالظهرين منها متربطين وبالعشاءين متربطين ، وله أن يقدمهما على الظهرين أو على الصبح أو على الجميع وإن يؤخرهما عنه .

وإذا كان مسافرا كفاه أن يأتي بركعتين مرددتين بين الصبح والظهر وبركعتين مرددتين بين الظهر والعصر ويأتي بالمغرب ثم بركعتين مرددتين بين العصر والعشاء .

وإذا جهل سفره وحضره أتى بركعتين مرددتين بين الصبح والظهر ،

وأتى بالظهر تامة وبالعصر تامة ، ثم أتى بركعتين مرددتين بين الظهر والعصر ، ثم أتى بالمغرب وأتى بعدها بركعتين مرددتين بين العصر والمشاء ثم أتى بالمشاء تامة .

المسألة ٩٦٢

إذا فاتته أربع فرائض من الصلوات الخمس ليوم واحد وجب عليه أن يأتي بالصلوات الخمس وجرى في الترتيب على النهج المتقدم في المسألة السابقة .

وإذا كان مسافرا أتى بالصلوات الخمس مقصورة على النهج المتقدم في الترتيب .

وإذا جهل سفره وحضره أتى بالخمس قصرا كما في المسافر ، وأضاف إليها ظهرا وعصرا تامتين قبل المغرب ، وعشاءا تامة بعدها .

المسألة ٩٦٣

إذا فاتته خمس فرائض مرتبة ولم يعلم أيها فاتته أولا كفاء أن ، يأتي بخمس صلوات بأي منها بدأ ، نعم يجب الترتيب بين الظهرين وبين العشاءين إذا كانا من يوم واحد ، وكذلك إذا فاتته أكثر من خمس فرائض مترتبة فيكفيه أن يأتي بالصلوات الفائتة كيف شاء ولا يجب عليه الترتيب إلا في الظهرين والعشاءين إذا كانا من يوم واحد .

المسألة ٩٦٤

إذا فاتته صلاة معينة عدة أيام ولم يعلم بعدها وجب عليه أن يقضي ما علم فوته من عدد تلك الفريضة ، فيكتفي بالأقل ، وكذلك إذا فاتته صلوات مختلفة ولم يعلم بعدها وقد تقدم أن الأظهر عدم وجوب الترتيب فلا يجب عليه التكرار إذا جهله .

المسألة ٩٦٥

وجوب القضاء موسع فيجوز للمكلف التأخير فيه إذا لم يؤد ذلك إلى التسامح في أداء الواجب والتهاون بأمر الله .

المسألة ٩٦٦

يجوز لمن اشتغلت ذمته بقضاء فائتة أو فوائت أن يصلي الفريضة الحاضرة في أول وقتها ، والأحوط استحبابا أن يقدم الفائتة ، وقد تقدم أنه يستحب لمن شرع في الحاضرة وتذكر أن عليه فائتة ان يعدل بنيته الى الفائتة ما لم يتجاوز محل العدول ، أو لم يخف فوت فضيلة الحاضرة .

المسألة ٩٦٧

يجوز لمن اشتغلت ذمته بفوائت سابقة ثم فاتت منه صلاة اليوم الحاضر ، أن يقدم قضاء فائتة اليوم على الفوائت السابقة وعلى الصلاة الأدائية بل هو الأحوط استحبابا ويكتفي بها بناء على المختار من عدم وجوب الترتيب بين الفوائت في القضاء .

المسألة ٩٦٨

الأحوط استحبابا لمن احتمل اشتغال ذمته ببعض الفوائت أو احتمل وجود خلل في بعض صلواته الماضية أن يأتي بها قضاء حتى يعلم بفراغ ذمته .

المسألة ٩٦٩

يجوز لمن اشتغلت ذمته بقضاء بعض الفرائض أن يأتي بالنوافل ، ويجوز لمن دخل عليه وقت الفريضة أن يصلي النافلة قبلها ، سواء كانت من الرواتب أم من غيرها .

المسألة ٩٧٠

تجب المباشرة في قضاء الفوائت من المكلف نفسه ، فلا تجوز له الاستنابة فيه ما دام حيا ، وإن عجز عن القضاء ، ولا يجزي التبرع من الآخرين .

المسألة ٩٧١

تجوز القدوة في صلاة القضاء ، فيجوز لمصلي القضاء أن ياتم بمصلي

الأداء وبمصلي القضاء ، ويجوز لمصلي الأداء أن يأت بمصلي القضاء
وان لم تتحد الفريضة بينهما •

نعم يشترط أن يعلم بأن المكلف مشغول الذمة بالفائتة ، فإذا صلاها
الامام احتياطاً فالحكم بجواز القدوة فيها مشكل بل ممنوع •

المسألة ٩٧٢

إذا طرأ للمكلف بعض الأعذار في صلاته كالمثيم والمسلوس والمبطون
والمصلي جالساً ونحوهم ، فالأحوط له تأخير قضاء الفائتة الى وقت
ارتفاع العذر ، وإذا علم بعدم ارتفاع العذر الى آخر عمره جاز له
أن يأتي بالقضاء • وإذا انكشف له الخلاف فزال عذره وتمكن من
الالتيان بالصلاة التامة كانت عليه إعادة القضاء على الأحوط بل على
الأقوى •

المسألة ٩٧٣

يستحب تمرين الطفل المميز على تأدية الواجبات والنوافل وعلى
قضاء الصلاة اذا فاتت منه في أوقاتها ، ويستحب تمرينه على المبادات
الأخرى من الصيام وغيره مع تمكنه •

المسألة ٩٧٤

الأقوى شرعية عبادة الطفل ، ونتيجة لذلك ، فإذا أدى الصلاة في
الوقت ثم بلغ الحلم بعد ذلك والوقت باق أجزائه صلاته التي أتى بها
ولم تجب عليه أعادتها ، وإذا صلى على الميت صحت صلاته اذا كانت
جامعة للشرائط ولما يعتبر فيها وسقط بها الوجوب عن المكلفين •

المسألة ٩٧٥

يجب على ولي الصغير حفظه عن كل ما فيه ضرر عليه أو على غيره
من الناس ، ويجب منعه عن الأمور التي علم من الشارع أرادة عدم
وقوعه من أحد وان كان صبياً كالزنا واللواط وشرب الخمر والغيبة
والنميمة والفناء ونحوها من المفاسد •

وقد تقدم في المسألة المائة والرابعة والسبعين من كتاب الطهارة ما يتعلق بمنع الأطفال عن تناول النجاسات والمثنجسات ، وتقدم في شرائط لباس المصلي أنه يجوز للصبي لبس الحرير والذهب ، ولا يحرم على وليه أن يلبسه إياهما ، ولكن لاتصح صلاة الصبي المميز فيهما على الأحوط ، بل لا يخلو من قوة .

المسألة ٩٧٦ .

يجب على ولي الميت أن يقضى عنه ما فاتته من الصلوات الواجبة ، سواء كان الميت رجلا أم امرأة على الأحوط فيها ، وسواء كان حرا أم عبدا ، وسواء كان فوت الصلاة منه لغذر أم لغير عذر على الأقوى إذا لم يكن ترك الميت للصلاة على وجه العناد وعدم المبالة ، فلا يجب القضاء على الولي مع ذلك .

ويجب عليه أن يقضى ما فات الميت من الصوم ، فما فات منه في السفر يجب على الولي قضاؤه سواء تمكن الميت من قضائه في حياته أم لا ، وما فات منه لمرض ، فان تمكن الميت من قضائه قبل موته ولم يقضه وجب على الولي قضاؤه من بعده ، وان لم يتمكن الميت من قضائه في حياته لم يجب على الولي من بعده وكذلك الحكم في ما فات المرأة لحيض أو نفاس ، فيجب على الولي قضاء ما تمكنت هي من قضائه ولم تقضه دون ما لم تتمكن من قضائه وقد بينا ذلك في قضاء الصوم .

المسألة ٩٧٧ .

ولي الميت الذي يجب عليه قضاء ما فات من صلاته هو أولى الناس بميراثه من الذكور ، فإذا تعدد الذكور الذين هم أولى بالميت وميراثه ، فالولي هو أكبرهم سنا ، ولا يختص بالولد الأكبر على الأقوى ، ولا يختص الميت الذي يجب القضاء عنه بالأبوين .

المسألة ٩٧٨ .

الواجب على الولي هو قضاء ما فات الميت من صلاة نفسه ، فلا يجب عليه أن يقضي عن الميت ما وجب عليه بالاجارة أو بسبب كونه وليا

لميت آخر ، والظاهر انه يجب على الولي أن يقضي ما فات الميت من صلاة النذر الموقت اذا فات وقتها ولم يصلها .

المسألة ٩٧٩

لا فرق في الحكم بين طبقات الوارث ، فمن كان من الذكور أولى بميراث الميت من غيره كان هو الولي ووجب عليه القضاء ، واذا تعددوا وجب على الأكبر منهم كما تقدم ، سواء كان ولدا أم ولد ولد ، أم أخا أم عما أم غيرهم .

المسألة ٩٨٠

اذا مات ولي الميت بعده لم ينتقل الحكم الى الأكبر من بعد الولي ، فلا يجب عليه قضاء ما فات الميت الأول .

المسألة ٩٨١

اذا كان ولي الميت صبيا لم يبلغ الحلم أو كان مجنونا ، لم يسقط وجوب القضاء عليه بذلك ، فيجب القضاء على الطفل اذا بلغ ، وعلى المجنون اذا أفاق ، واذا مات قبل البلوغ ، أو قبل الافاقة من الجنون لم يجب القضاء عن الميت على الأكبر بعده .

المسألة ٩٨٢

الولي هو أكبر الورثة الذكور سنا ، وإن سبقه الوارث الآخر بالبلوغ .

المسألة ٩٨٣

اذا كان الشخص هو أولى الناس بميراث الميت في نفسه وكان ذكرا أو أكبر الذكور ، ولكنه ممنوع من الأثر لأنه قاتل ، أو مملوك أو كافر ، لم تزل بذلك ولايته ولم يسقط وجوب القضاء عنه .

المسألة ٩٨٤

اذا تساوى الولدان في السن وجب القضاء عليهما وجوبا كفاثيا سواء أمكن تقسيط الواجب عليهما أم لم يمكن ، وكذلك على الأحوط

إذا اشتبه الأكبر بين شخصين أو أشخاص ولم يعلم به على التمييز ،
فيعمل ظاهرا على نحو الوجوب الكفائي .

المسألة ٩٨٥

الأكبر سنا هو من سبقت ولادته لا من سبق انعقاد نطفته فإذا كان
للرجل ولدان من زوجتين وكان أحد الولدين أسبق حملا من أخيه ،
وكان الثاني أسبق ولادة منه فولي الرجل هو الثاني لا الأول ، وإذا
ولد له توأمان ، فوليه أولهما ولادة .

المسألة ٩٨٦

يسقط القضاء عن الولي إذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع فأتى
بالقضاء وكان عمله صحيحا ، ولو ببركة أصالة الصحة ، ويسقط عنه
القضاء كذلك إذا استؤجر عن الميت من يصلي عنه الفوائت التي وجبت
عليه وأتى الأجير بالعمل صحيحا ، ولو ببركة أصالة الصحة ، وإذا لم
يأت الأجير أو المتبرع بالعمل أو علم بعدم صحة عمله لم يسقط الوجوب
عن الولي .

المسألة ٩٨٧

لا يجب على الولي أن يباشر القضاء عن الميت بنفسه ، فيصح له أن
يستأجر من يأتي بالقضاء وتكون أجرة الأجير في مال الولي نفسه لا في
مال الميت .

المسألة ٩٨٨

إذا استأجر أحدا للاتيان بالعمل فعلى الأجير ان يقصد النيابة عن
الميت في الاتيان بالقضاء عنه لا عن الولي الذي استأجره وان وجب
عليه الفعل أيضا .

المسألة ٩٨٩

لا يجب الترتيب في قضاء الصلوات عن الميت كما تقدم في قضاء
المكلف عن نفسه ، الا في الظهرين وفي العشائين إذا كانا من يوم واحد ،
فلا يجب التكرار إذا جهل الترتيب .

المسألة ٩٩٠

يجب على الولي الجهر في قضاء الصلاة الجهرية وان كان القضاء عن امرأة .

المسألة ٩٩١

يجب على الولي في قضائه عن الميت أن يراعي تكليف نفسه بحسب اجتهاده أو تقليده وان خالف اجتهاد الميت أو تقليده ، سواء كان في أحكام الشك والسهو أم في أجزاء الصلاة وشرائطها ، وسواء علم ببطلان مذهب الميت في المسألة أم لا .

المسألة ٩٩٢

إذا شك الولي في فوت الفرائض عن الميت وعدمه لم يجب عليه القضاء ، وإذا علم بفوتها وتردد في عددها بين الأقل والأكثر وجب عليه قضاء الأقل .

المسألة ٩٩٣

إذا أخبر الميت نفسه بأن عليه فوائت يجب عليه قضاؤها كفى ذلك في وجوب القضاء على الولي على الأحوط .

المسألة ٩٩٤

إذا دخل وقت الفريضة ومضى على المكلف مقدار ما يؤديها ولم يصلها ثم مات في أثناء الوقت وجب على الولي أن يؤديها عنه ، والأحوط له أن يأتي بها قبل خروج وقتها وان يقصد بها امتثال الأمر الفعلي بها ولا ينوي بها القضاء المعهود الا اذا أتى بها بعد الوقت .

المسألة ٩٩٥

إذا كانت على الميت فوائت من صلاة وصوم ولم يكن له ولي أو كان له ولي ، ومات قبل أن يقضى الفوائت التي على الميت ، أو كان له ولي وقضى عنه ثم تبين للورثة بطلان ما أتى به الولي من القضاء لم يجب الاستيجار من تركة الميت ، وانما يجب الاستيجار من التركة مع الوصية من الميت بذلك فتخرج من الثلث ، وإذا أوصى الميت بذلك فاستؤجر احد لذلك

عملا بالوصية لم يستقط وجوب القضاء عن الولي الا اذا أتى الأجير بالعمل صحيحا ، كما تقدم .

المسألة ٩٩٦

يجب القضاء على الولي وان كان مشغول الذمة بفوائت لنفسه أو لغيره ، ويتخير في تقديم ما شاء منها .

المسألة ٩٩٧

وجوب القضاء على الولي موسع ، فلا يجب عليه الفور في ذلك وان كانت المبادرة أحوط استحبابا .

الفصل الثامن والثلاثون

في صلاة الاستنجار

المسألة ٩٩٨

يجوز التبرع من الآخرين بقضاء الصلاة والعبادات التي وجبت على الميت في حياته ، ومات ولم يؤدها في وقتها ، ولم يقضها بعد الوقت ، وكانت مما يقضى ، وتبرأ ذمة الميت بذلك اذا أتى به المتبرع صحيحا ، ويجوز التبرع عن الميت بالمستحبات ، ويجوز الاتيان بالأعمال المستحبة كالحج المندوب والزيارة والصلاة والصوم المندوبين ، واهداء ثوابها للأموات أو للأحياء ، وتجاوز النيابة عن الأحياء في بعض المستحبات .

ولا يجوز التبرع ولا الاستنجار في الواجبات عن الأحياء ، وان عجزوا عن الاتيان بها ، ويستثنى من ذلك الحج الواجب ، فاذا استطاع المكلف بحسب المال وعجز عن المباشرة لهرم أو مرض لا يرجأ زواله وجب عليه أن يستأجر من يحج عنه .

المسألة ٩٩٩

يجوز الاستنجار لقضاء الصلوات الفائتة عن الأموات ولقضاء سائر العبادات ، من صوم وحج ، وتبرأ ذمة الميت المنوب عنه اذا أتى الأجير بالعمل صحيحا سواء كان المستأجر وصيا للميت أم وارثا له أم أجنبيا عنه .

المسألة ١٠٠٠

مرجع النيابة في كل من المتبرع والأجير الى أن يقوم هذا النائب بما وجب على الميت بدلا عنه ، ويحتاج ذلك الى أن يضيف النائب عمله الى المنوب عنه ليكون وافيا بمصلحة الفعل الواجب على المنوب عنه ويكون ذلك مصححا للبدلية عنه ، وهذا هو المقدار المستفاد من أدلة النيابة ولا اثر في الأدلة لتنزيل النائب نفسه منزلة المنوب عنه أو تنزيل عمل نفسه منزلة عمله .

المسألة ١٠٠١

يشترط في الأجير أن يكون عاقلا ، وأن يكون مؤمنا ، فلا تصح اجارة المجنون الا اذا كان جنونه أدوارا وكانت الاجارة والعمل في دور افاقته ، ولا تصح اجارة غير المؤمن وان أتى بالعمل موافقا لمذهب أهل الحق ، ويشترط فيه أن يكون بالغا على الأحوط ، بل لا يخلو من قوة ، ويشترط فيه أن يكون عارفا بأحكام الصلاة والقضاء بحيث يأتي بالعمل صحيحا .

المسألة ١٠٠٢

لا تشترط العدالة في الأجير ، فيكفي الاطمئنان بالأداء واذا أتى بالعمل ، وشك في صحة عمله بني على الصحة وان لم يكن عادلا .

المسألة ١٠٠٣

قد ذكرنا أن مقتضى أدلة النيابة أن عمل النائب اذا أضافه الى الشخص المنوب عنه يكون وافيا بمصلحة الفعل الواجب على المنوب ويقع بدلا عنه ، ولذلك فيمكنه أن يقصد به التقرب ويقع فعله مقربا للمنوب عنه ، وموجبا لاستحقاقه المثوبة عليه ، ولا يكون مقربا للنائب سواء كان أجيرا أم متبرعا ، الا اذا قصد التقرب الى الله بالاحسان الى المنوب عنه بتفريغ ذمته من التكليف .

المسألة ١٠٠٤

من اشتغلت ذمته ببعض الفوائت الواجبة من صلاة أو صوم تجب عليه المبادرة الى قضاء ما عليه اذا ظهرت له امارات الموت ، فاذا عجز

عن القضاء وجبت عليه الوصية به ، فإذا أوصى به وجبت على الوصي والوارث اخراجه من الثلث ، وإذا لم يوص به لم يجب عليهم اخراجه •

وإذا كان عليه ديون مالية من زكاة أو خمس أو رد مظالم ، أو كفارات أو فدية صوم شهر رمضان أو ديون للناس وجب عليه الفور في تأديتها ولم يجز له التأخير ، فإذا عجز عن الوفاء وجبت عليه الوصية الى ثقة مأمون ليخرجها بعد موته ، ومخرج هذه الديون من أصل التركة سواء أوصى بها أم لم يوص ، ومن هذا القسم الأخير الحج ، سواء كان واجبا بالأصل أم بالنذر •

المسألة ١٠٠٥

إذا أخبر الميت بواجبات مالية عليه ، كفى ذلك في وجوب اخراجها من أصل التركة إذا اجتمعت شرائط نفوذ الاقرار ومنها انتفاء التهمة •

المسألة ١٠٠٦

إذا أوصى الميت بصلاة أو صوم ولم تكن له تركة لم يجب على وصيه أو وارثه اخراج ذلك من ماله ، نعم يجب قضاء ذلك على الولي كما تقدم في الفصل السابق وإن لم يوص به الميت •

المسألة ١٠٠٧

إذا أوصى الميت بواجب وجب عليه من باب الاحتياط اللازم ، فإن كان الاحتياط واجبا عند الورثة أيضا وكان الموصى به حجا أو واجبا ماليا وجب اخراجه من الأصل ، وإن كان واجبا بدنيا كالصلاة والصيام أو كان الاحتياط مستحبا ولو عند الورثة وجب اخراجه من الثلث •

المسألة ١٠٠٨

إذا أجز الرجل نفسه لقضاء صلاة أو صوم ونحوهما ومات قبل القيام بالعمل ، فإن كان متعلق الاجارة هو أن يباشر الأجير العمل بنفسه أو كان ظاهر الاجارة ذلك وإن لم تشترط عليه المباشرة صريحا ، بطلت الاجارة بالنسبة الى ما بقي عليه من العمل ، وأصبح مال الاجارة ديناً في ذمته إذا كان قد قبضه ، فيجب اخراجه من أصل التركة •

ويستثنى من ذلك ما اذا كانت الاجارة على الحج فمات بعد الاحرام ودخول الحرم ، فالظاهر صحة حجه وفراغ ذمة المنوب عنه ، وفي استحقاقه لمال الاجارة تفصيل ذكرناه في فصل الحج النيابي من كتاب الحج .

وان لم تشترط عليه المباشرة ، وجب الاستئجار للعمل من أصل تركته ، فان لم تكن تركة لم يجب على الورثة ، ويجوز لهم ولنفرهم التبرع بالعمل أو بالمال أو الاستئجار له من الزكاة .

المسألة ١٠٠٩

لا يجوز للوصي أو الوارث أن يستأجر للصلاة عن الميت أحدا من أهل الأعذار ، كالمأجر عن القيام ، والمتيمم ، والمسكوس ، والمبطون ، وصاحب الجيرة ، وأنثالهم من أهل الاضطراب ، ولا يكفي عملهم اذا تبرعوا عن الميت بالقضاء ، وان كان الميت من أهل الأعذار أيضا لما فاتته الصلاة .

وهذا اذا كان المقصود أن يباشر الأجير القضاء بنفسه ، واما اذا لم تشترط المباشرة فتصح الاجارة وعلى الأجير المذخور أن يستأجر غيره من القادرين للقيام بالقضاء .

المسألة ١٠١٠

اذا استأجر الوصي شخصا قادرا على القضاء ، فأصبح من أهل الأعذار وجب عليه التأخير في القضاء الى أن يرتفع عنه العذر ، فاذا يئس من زوال العذر أو علم بعدم زواله وقد اشترطت عليه مباشرة العمل بنفسه انفسخت الاجارة ، واذا لم تشترط عليه المباشرة وجب عليه استئجار غيره من القادرين على العمل كما تقدم .

المسألة ١٠١١

اذا اشترط عليه في عقد الاجارة أن يأتي بالقضاء على وفق تكليف الميت باجتهاده أو تقليده ، أو على وفق تكليف المستأجر أو النائب ، وجب على الأجير أن يأتي بالعمل على وفق الشرط ، فاذا خالفه لم يستحق الأجرة وكذلك الحكم اذا دلت القرائن على ارادة شيء من ذلك .

وإذا أطلقت الاجارة ولم تعين القرائن شيئا من ذلك ، فالظاهر أن يكون العمل على وفق تكليف الأجير ، فتجب عليه ملاحظة تكليف نفسه اجتهادا أو تقليدا ، ويستحق الأجرة بذلك سواء وقعت الاجارة على الصلاة الصحيحة أم على تفريغ ذمة الميت من التكليف ، وإذا أتى الأجير بالعمل موافقا لتكليفه وكان باطلا باعتقاد الولي أو الوصي ، لم يجز لهما الاكتفاء به ووجب عليهما إعادة العمل مباشرة أو استئجارا .

المسألة ١٠١٢

إذا عرض للأجير في صلاته عن الميت شك أو سهو ، فعليه أن يعمل بمقتضى تقليده أو اجتهاده في الشك أو السهو ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة الا اذا اشترط عليه في عقد الاجارة أن يعيد الصلاة مع الشك والسهو ، أو أن يعمل على رأي خاص في ذلك فيعمل على وفق الشرط ، والأحوط الجمع في هذه الصورة ، بل لا يخلو من قوة .

المسألة ١٠١٣

يجوز أن يستأجر الرجل للقضاء عن المرأة ، وأن تستأجر المرأة للقضاء عن الرجل ويعمل الأجير في صلاته وفق تكليف نفسه ، فيجب على الرجل أن يجهر في القراءة في الصلاة الجهرية وان كان نائبا عن المرأة ، وتتخير المرأة فيها بين الجهر والاخفات وان كانت نائبة عن الرجل .

المسألة ١٠١٤

يجوز أن يؤتى بصلاة الاستئجار جماعة وفرادى سواء كان الأجير اماما أم مأموما ، نعم يشترط في صحة القدوة به اذا كان اماما أن يعلم بأن الميت المنوب عنه مشغول الذمة بالصلاة ، فلا تصح القدوة اذا كانت الصلاة احتياطية .

المسألة ١٠١٥

لا يجب الترتيب في قضاء الصلاة عن الميت كما تقدم في قضاء الولي ، سواء كان الميت عالما بترتيب الفوائت أم لا ، الا في الفريضتين المترتبتين

في ادائهما كالظهرين والعشاءين اذا كانتا من يوم واحد ، نعم يجب الترتيب على الأجير اذا اشترط عليه ذلك في عقد الاجارة .

المسألة ١٠١٦

اذا استؤجر جماعة للقضاء عن ميت واحد ، صح لكل واحد منهم مع اطلاق عقد الاجارة ان يقضى ما استؤجر عليه من الفوائت ، أو ما لحقه عند تقسيم العمل بينه وبين شركائه في الاجارة ، ولا يجب الترتيب بينهم الا في الظهرين أو العشاءين من يوم واحد ، فتجب ملاحظة ذلك بينهم ، ويجب الترتيب بينهم اذا اشترط عليهم ذلك في عقد الاجارة كما ذكرنا ، وحينئذ ، فلا بد من تعيين الوقت لكل واحد منهم ، وتعيين الفريضة التي يتدىء فيها بدوره ، والفريضة التي بها يختم ، والملاحظة لذلك بينهم حتى يحصل الترتيب المطلوب .

المسألة ١٠١٧

لا تبرأ ذمة الميت المنوب عنه من الصلاة الواجبة حتى يأتي الأجير بالعمل صحيحا فاذا علم بأن الأجير لم يأت بالعمل ، أو علم بعدم صحة عمله الذي أتى به وجب الاستئجار ثانيا .

فاذا لم يمكن استرجاع مال الاجارة ، أو لم يصح استرداده كان الاستئجار الثاني من مال المستأجر اذا كان مفرطا في العقد الأول ، ومن مال الميت مع عدم التفريط .

المسألة ١٠١٨

اذا أخبر الأجير بأنه قد أتى بالعمل صحيحا ، وكان قوله موجبا للأطمئنان بذلك ، قبل قوله ، ويشكل قبوله اذا لم يكن موجبا للأطمئنان ، واذا علم باتيانه بالعمل أو اطمئن به وشك في صحة العمل حمل عليها ، سواء كان في الوقت المعين للقضاء في عقد الاجارة أم بعده .

واذا مات الأجير قبل انقضاء المدة المعينة لذلك ، فلا بد من الاستئجار لمقدار ما يحتمل بقاؤه من العمل .

المسألة ١٠١٩

إذا استؤجر الأجير للآتيان بالقضاء بنفسه ، لم يجز له أن يستأجر غيره للعمل إلا إذا أذن له المستأجر بذلك ، وإذا استؤجر لتحصيل العمل المعين ، سواء كان بمباشرة بنفسه ، أم باستئجار غيره ، جاز له أن يستأجر غيره ممن يقوم بالعمل ، وليس له أن يستأجره بأقل من الأجرة التي جمعت له في عقد الاجارة ، إلا إذا أتى بيمض العمل ، أو كانت الأجرة الثانية من غير جنس الأجرة الأولى .

المسألة ١٠٢٠

إذا تبرع أحد عن الميت فقضى ما فاته من الصلاة قبل أن يأتي بها الأجير ، فإن كانت الاجارة واقعة على تفريغ ذمة الميت من الواجب انفسخت بذلك ، لحصول فراغ ذمة الميت ظاهرا بعمل المتبرع ، فيرجع المستأجر عليه بالأجرة كلها إذا كان قد قبضها ، أو ببقيتها إذا كان قد أتى بيمض العمل قبل الانفساخ ، وإذا كانت الاجارة واقعة على الآتيان بالعمل الصحيح لم تنفسخ بذلك ، ولو لاحتمال عدم فراغ ذمة الميت واقعا بعمل المتبرع .

المسألة ١٠٢١

إذا تبرع أحد عن الأجير فقضى عنه الصلوات التي استؤجر عليها ، فإن لم تشترط عليه المباشرة بنفسه في القضاء استحق مال الاجارة بعمل المتبرع ، وإذا شترط عليه ذلك لم يستحق منه شيئا .

المسألة ١٠٢٢

إذا أتم الأجير عمله ثم تبين بطلان عقد الاجارة استحق بعمله أجرة المثل ، وكذلك الحكم إذا فسخت الاجارة بعد العمل لبنين أو غيره من موجبات خيار الفسخ .

المسألة ١٠٢٣

إذا اشترط على الأجير أن يأتي بالعمل كله في مدة معينة ، وانقضى الوقت ، ولم يأت بالعمل أو أتى بيمضه وبقي بعض ، لم يجز للأجير أن يأتي به بعد الوقت المحدد إلا بأذن من المستأجر وإذا أتى بالعمل

بعد المدة المضروبة ولم يستأذن من المستأجر برئت ذمة الميث ولم يستحق الأجير الأجرة .

المسألة ١٠٢٤

إذا تردد الوصي أو الوارث في الصلوات الفائتة من الميث بين الأقل والأكثر ، جاز له الاقتصار بالاجارة على الأقل ، ومثال ذلك أن يتردد في أن الفائت من صلاته اليومية ، صلاة شهر واحد أو شهرين مثلا ، فله أن يستأجر أحدا لصلاة شهر واحد ، وإذا تردد في الصلاة الفائتة بين المتباينين وجب عليه الاحتياط بالجمع بينهما ، ومثال ذلك أن يشك في أن الصلاة الفائتة من الميث صلاة سفر أم حضر ، فيجب عليه الاستئجار لهما معا ، فإذا كان الفائت صلاة شهر مثلا ، فعليه أن يستأجر لقضاء صلاة شهر سفرا ولقضاء صلاة شهر حضرا ، ومن المعلوم أن وجوب الجمع انما هو في الصلاة المقصورة .

وكذلك الحكم اذا تردد الأجير في الصلاة التي وجبت عليه بالاجارة ولم يمكنه الاستعلام ، فان تردد في عددها بين الأقل والأكثر جاز له أن يقتصر في القضاء على الأقل ، وإذا تردد بين المتباينين كما اذا شك في أن صلاة الشهر التي استأجر عليها هي صلاة سفر أم حضر وجب عليه الاحتياط بالجمع .

المسألة ١٠٢٥

يجب على الأجير في نية العمل أن يمين الشخص الذي ينوب عنه في القضاء ، ويكفي التعيين على وجه الاجمال كان ينوي الصلاة عمن استأجر للقضاء عنه أو عن صاحب المال ، ونحو ذلك ، وكذلك الحكم في المتبرع .

المسألة ١٠٢٦

إذا أطلق عقد الاجارة ولم يمين فيه شيء من حيث اشتمال العمل على المستحبات ، وجب على الأجير أن يأتي بالعمل على النحو المتعارف في ذلك .

المسألة ١٠٢٧

إذا نسي الأجير بعض المستحبات التي اشترطت عليه أو التي يقتضيها الاطلاق أو نسي بعض الواجبات غير الأركان ، فللمسألة صور تختلف أحكامها .

(الصورة الأولى) : أن تكون الاجارة مطلقة غير مقيدة بشيء ، ولا ريب ، في أن متعلقها عند الاطلاق ينصرف الى العمل الصحيح والى الوجه المتعارف من المستحبات ، فاذا نسي الأجير جزءا غير ركن ، لم يؤثر ذلك في استحقاق الأجرة اذا هو أتى بالعمل على الوجه الصحيح ، فتدارك الجزء المنسي اذا كان مما يتدارك ، وسجد له اذا كان نسيانه يوجب سجود السهو ، واذا نسي مستحبا لم يؤثر شيئا كذلك .

(الصورة الثانية) : أن تؤخذ المستحبات في العمل والأجزاء غير الركنية أجزاء صريحة في متعلق الاجارة ولا ريب في تقسيط الأجرة عليها في هذه الصورة ، فاذا نسي الأجير منها شيئا نقص من أجرته بنسبة ذلك الجزء الى المجموع .

(الصورة الثالثة) : أن يؤخذ الاتيان بالمستحبات والأجزاء غير الركنية شرطا في متعلق الاجارة ، فاذا نسي الأجير منها شيئا لم ينقص من الأجرة شيء وكان للمستأجر خيار الفسخ لتخلف الشرط .

(الصورة الرابعة) : أن تكون الاجارة على تفريغ ذمة الميت من التكليف مع شرط الاتيان بالمستحبات والأجزاء غير الركنية ، والحكم فيها كما تقدم في الصورة الثالثة ، فيكون للمستأجر خيار تخلف الشرط فاذا هو لم يفسخ كان للأجير تمام الأجرة .

الفصل التاسع والثلاثون

في صلاة الجماعة وشرائطها

المسألة ١٠٢٨

تكثر الأخبار الدالة على استحباب صلاة الجماعة والحث عليها حثا بالناس ، ومضاعفة الثواب على حضورها ، والذم الشديد على تركها ،

واستحبابها شامل لجميع الفرائض ، ويتأكد الاستحباب في الصلاة اليومية وفي الأدائية منها ، وفي صلاة الصبح والعشاءين على الخصوص .
وقضائها الذي ذكرته الأحاديث المشار إليها يتضاعف بمضاعفة فضل الموضع الذي تقام فيه ، والامام الذي يؤتم به ، والجماعة الذين يأتون ، وكل ذلك مما لا ريب فيه .

المسألة ١٠٢٩

تجب الجماعة في صلاة الجمعة وفي صلاة العيدين إذا اجتمعت فيهما شرائط الوجوب . والجماعة حينئذ أحد شرائط الصحة فيهما ، ولا تجب في أصل الشريعة في غير هذين الموضعين .

المسألة ١٠٣٠

من لا يحسن القراءة الواجبة في الصلاة إذا كان قادرا على تعلم القراءة ولكن الوقت ضاق عن ذلك ، فالأحوط له لزوم الأيتام ، وإن عجز عن التلم أصلا لم يجب عليه الأيتام ، وقد تقدم تفصيل حكمه في الفصل الثامن عشر في القراءة .

المسألة ١٠٣١

إذا نذر الانسان أن يأتي بالفريضة جماعة انعقد نذره ووجب عليه الوفاء به فإذا خالف النذر عامدا وصلى منفردا بطلت صلاته على الظاهر ووجبت عليه كفارة النذر .

وتجب الجماعة أيضا بالمهد أو اليمين عليها ، وتجب على الوسواسي إذا توقف عليها ترك وسوسته في الصلاة ، وتجب على الولد إذا أمر به أحد والديه وكان الأمر عن شفقة على الولد ، أو كان في المخالفة إيذاءا لهما .

المسألة ١٠٣٢

لا تجوز صلاة الجماعة في النوافل الأصلية وإن أوجبها الانسان على نفسه بنذر وشبهه ، حتى صلاة الغدير على الأقوى ، وتستثنى من ذلك صلاة الاستسقاء فتستحب فيها الجماعة ، وتجوز في الفريضة إذا أتى

بها الانسان منفردا وأراد اعادتها جماعة ، وفي الفريضة التي يتبرع بها الانسان عن غيره ، وتصح الجماعة كذلك في صلاة العيد اذا لم تجتمع فيها شرائط الوجوب كما يصح أن يأتي بها منفردا .

المسألة ١٠٣٣

تصح القدوة في الصلاة اليومية وان اختلفت صلاة الامام مع صلاة المأموم في الجهر والاخفات وفي القصر والتمام وفي الأداء والقضاء ، فيجوز للمأموم الذي يصلي الصبح مثلا أن يقتدي بامام يصلي الظهر أو غيرها من الصلوات ، وبالعكس ، وان كانتا مختلفتين في الجهر والاخفات وفي الأداء والقضاء ويجوز للمسافر أن يقتدي بالعاصر ، وبالعكس .

المسألة ١٠٣٤

إذا أدى الانسان فريضة الوقت منفردا استحب له أن يعيدها في الوقت جماعة سواء كان في اعادتها اماما أم مأموما ، فيجوز له أن يقتدي في تلك الصلاة المعادة بغيره سواء كان امامه مبتدئا للصلاة أم معيدا أيضا ، ويجوز لغيره أن يقتدي به في تلك الصلاة المعادة سواء كان للمأموم مبتدئا للصلاة أم معيدا .

المسألة ١٠٣٥

إذا أراد المكلف إعادة صلاته احتياطا ، صح له أن يقتدي في اعادته بامام يصلي الفريضة وجوبا ، سواء كان الاحتياط الذي أعاد المأموم من أجله الصلاة واجبا أم مستحبا . وإذا كان الامام هو الذي يريد إعادة صلاته احتياطا ، فيشكل جواز القدوة به في تلك الصلاة سواء كان المأموم يصلي وجوبا أم يعيد صلاته احتياطا ، سواء كان الاحتياط للامام أو للمأموم وجوبيا أم استحبابيا ، بل وان كان احتياط الامام والمأموم من جهة واحدة .

ويستثنى من ذلك ما اذا صليا جماعة فعرضت لهما معا في صلاتهما بعض الموارض المشتركة وأعادا صلاتهما لذلك ، فتصح القدوة في صلاتهما المعادة .

المسألة ١٠٣٦

لا تصح القدوة في الصلاة اليومية بصلاة الاحتياط التي تجب في الشكوك ، فإذا عرض للمكلف شك أو جب عليه صلاة ركعة أو ركعتين للاحتياط ، وقام بعد التسليم ليأتي بها ، فلا يجوز لغيره أن يقتدي به في هذه الصلاة ، ولا يجوز للشاك نفسه أن يقتدي في صلاة الاحتياط بامام يصلي فريضة ، ولا يجوز له أن يقتدي في صلاة الاحتياط بامام يصلي صلاة الاحتياط ، ومثال ذلك أن يشك كل من الرجلين في صلاته ، فيقوم احدهما ليصلي الاحتياط الذي وجب عليه لشكه ، ويقوم الآخر ليقتدي به في احتياطه أيضا ، فلا يجوز ذلك وان كان احتياطهما متماثلا ، أو كانا متعدين في الشك •

ويستثنى من ذلك ما اذا اتحد الامام والمأموم في أصل الصلاة ، وشكا فيها شكا واحدا ، فكان الشك مشتركا بينهما ، ومثال ذلك أن يكونا معا في صلاة رباعية ، فيشكان معا في صلاتهما بين الثلاث والأربع مثلا ، فإذا بنيا على الأربع - كما هو الحكم في هذا الشك - وأتما صلاتهما وقام الامام ليأتي بركعة الاحتياط ، جاز للمأموم أن يقتدي به فيها ، وقد تقدم ذلك في المسألة الثمانمائة والثلاثين •

المسألة ١٠٣٧

تشكل صفة الاقتداء لمأموم يصلي احدى الفرائض اليومية أداء أو قضاء بامام يصلي صلاة الطواف ، وللمأموم يصلي صلاة الطواف بامام يصلي فريضة يومية ، والأحوط الترك في الصورتين ، بل الأحوط الترك أن يقتدي في صلاة الطواف بمثلها •

المسألة ١٠٣٨

لا يقتدي من يصلي اليومية بامام يصلي صلاة الآيات أو صلاة العيد أو صلاة الأموات ، ولا يقتدي من يصلي احدى هذه الثلاث بامام يصلي اليومية ، ولا بعض هؤلاء الثلاثة ببعض •

المسألة ١٠٣٩

تنعقد صلاة الجماعة في غير الجمعة والميدين بامام ومأموم واحد ،

ويصح أن يكون المأموم الواحد امرأة وصبيًا مميزًا على الأقوى ، ولا تنعقد في صلاة الجمعة والميدين بأقل من خمسة رجال أحدهم الامام .

المسألة ١٠٤٠

تنعقد الجماعة اذا نوى المأموم الاقتداء بالامام المعين ، وان لم ينو الامام الامة ، بل وان كان جاهلا باقتداء المأموم به ، واذا لم ينو المأموم الائتنام لم تنعقد الجماعة ، وان تابعه في الأقوال والأفعال ، فاذا أتى في صلاته بما هو وظيفه المفرد صحت صلاته مفردا وان أخل بذلك بطلت صلاته .

نعم تشترط نية الامام للامامة في صلاة الجمعة والميدين ، والمراد بذلك أن ينوي الصلاة المميّنة التي يجعله المأمومون فيها اماما ، وكذلك في الصلاة المادة جماعة من قبل الامام .

المسألة ١٠٤١

يشترط في صلاة الجماعة وحدة الامام ، فاذا نوى المأموم الاقتداء باثنين أو أكثر لم تصح جماعة ، واذا قصد بها التشريع بطلت ، وان لم يقصد التشريع بصلاته وأتى فيها بما هو وظيفه المنفرد صحت صلاته منفردا .

المسألة ١٠٤٢

يجب تعيين الامام في النية ، ويكفي التعيين الاجمالي كما اذا قصد الأيتنام بالامام الحاضر أو بامام هذه الجماعة ، ولا يكفي أن يقتدي بأحد هذين الشخصين أو بمن يكون أطولهما صلاة أو بأسرعهما قراءة ، اذا لم يمين ذلك قبل دخوله في الصلاة .

المسألة ١٠٤٣

لا يجوز الاقتداء بمأموم لامام آخر ، ويصح الاقتداء بالمأموم بعد انفراده ، ومثال ذلك أن يكون مسبقا في صلاته ، أو مقيما يصلي خلف امام مسافر ، فاذا قام المسبق أو المتم ليتم صلاته بعد تسليم امامه صح للأخيرين الاقتداء به .

المسألة ١٠٤٤

إذا شك المكلف بعد دخوله في الصلاة في أنه نوى الأيتمام أم لا ، فالأحوط له أن ينوي الانفراد ويتم صلاته منفردا ، وإن علم أنه قام بنية الدخول في الجماعة أو ظهرت عليه أحوال الأيتمام كالانصات في القراءة ونحوه .

المسألة ١٠٤٥

إذا اعتقد المكلف أن المتقدم في الجماعة هو زيد ، فنوى الأيتمام به ، ثم ظهر له بعد الفراغ من الصلاة أنه عمرو ، فما هنا صور :

(الصورة الأولى) : أن يكون عمرو الذي ظهر أنه امام الجماعة غير عادل ، والأحوط في هذه الصورة بطلان اقتدائه ، فلا تكون صلاته جماعة ، ولكن الظاهر صحة صلاته منفردا ، ولا يضر بصحة صلاته ترك القراءة ، فإنه إنما تركها سهوا باعتقاد صحة الجماعة ، فتكون صلاته صحيحة (لحديث لاتعاد) ولا يضر بها كذلك أن يزيد فيها سجدة ونحوها للمتابعة إذا اتفق له ذلك ، لعين ما تقدم .

نعم ، تبطل صلاته إذا حصل منه ما يبطل الصلاة عمدا وسهوا ، كما إذا زاد في صلاته ركوعا للمتابعة ، أو زاد سجدة في ركعة واحدة للمتابعة كذلك .

وإذا تبين له ذلك وهو في أثناء الصلاة ولم يقع منه ما يبطل الصلاة عمدا وسهوا وجب عليه أن يتم صلاته منفردا .

(الصورة الثانية) : أن يكون عمرو عادلا ، ولكن المأموم قد قصد الاقتداء بزيد على وجه التقييد ، بحيث كان قصده الأيتمام به لا بغيره من الأئمة وإن كانوا عدولا ، ولا ينبغي الريب في بطلان اقتدائه في هذه الصورة ، وتصح منفردا إذا لم يقع منه ما يبطلها عمدا وسهوا كما تقدم .

(الصورة الثالثة) : أن يكون عمرو عادلا أيضا ، ويكون المأموم قد قصد الأيتمام بزيد لا على نحو التقييد بل على نحو تعدد المطلوب ،

ومعنى ذلك انه قصد الأيتمام بزييد لأنه حاضر ولكنه لا يمنع من الاقتداء بنيره اذا كان هو الامام الحاضر ، والظاهر صحة الاقتداء في هذه الصورة .

المسألة ١٠٤٦

اذا علم المكلفان بعد فراغهما من الصلاة أن كل واحد منهما قد نوى الامامة للآخر ، فالظاهر صحة صلاتهما معا ، اذا لم يرجع أحدهما الى الآخر في الشك ، ولم يأت في صلاته بما يبطل صلاة المنفرد عمدا وسهوا ، واذا انتفى أحد الشرطين المذكورين في كلتا الصلاتين بطلتا على الأحوط ، واذا انتفى أحد الشرطين في صلاة أحدهما بطلت صلاته خاصة .

واذا علما بعد الصلاة أن كل واحد منهما قد نوى الأيتمام بالآخر ، فالأحوط لكل منهما استيناف الصلاة ، وكذلك اذا شك في ما قصدها في نيتهما ، وان كان للصحة وجه في بعض الفروض فلا يترك الاحتياط بالاستيناف .

المسألة ١٠٤٧

لا يصح أن تنقل نية الاقتداء من امام الى امام آخر ، ويستثنى من ذلك ما اذا عرض للامام ما يمنعه من اتمام صلاته ، كما اذا مات الامام في أثناء صلاته ، أو جن أو أغمي عليه أو أحدث فيها أو تذكر حدثا سابقا قبل الصلاة ، فيجوز للمأمومين أن يقدموا اماما آخر يتمون معه صلاتهم ، سواء كان الامام الجديد من المأمومين أم من غيرهم ، ويجوز لهم أن يتموا صلاتهم فرادى .

وكذلك الحكم اذا عرض للامام ما يمجزه عن صلاة المختار ، كما اذا عجز عن القيام في صلاته ، والمأمومون قادرون على ذلك ، فيجوز له أن يقدم اماما آخر أو يتموا الصلاة فرادى .

المسألة ١٠٤٨

لا يجوز للمصلي منفردا أن ينوي الأيتمام في أثناء صلاته .

المسألة ١٠٤٩

يجوز للمأموم أن ينقل نيته من الأيتمام الى الانفراد اذا بدا له ذلك في أثناء الصلاة وكان في الابتداء عازما على الأيتمام الى آخر الصلاة ، واذا قصد من أول الأمر أن يأتى في بعض الصلاة وينفرد في باقيها فصحة ذلك له في غاية الاشكال .

وهذا في غير المأموم المسبوق ، والمقيم اذا صلى خلف المسافر اللذين يعلمان انهما يتفردان في صلاتهما بعد تسليم الامام .

المسألة ١٠٥٠

اذا بدا للمأموم فتوى الانفراد بعد أن أكمل الامام القراءة أجزأته قراءة الامام ولم تجب عليه اعادتها ، واذا نوى الانفراد في أثناء القراءة ، فلا يترك الاحتياط باستيناف القراءة من أولها ، وأن يأتى بقراءته بقصد القرية المطلقة .

المسألة ١٠٥١

اذا بدا للمأموم فتوى الانفراد عن الامام لم يجز له العود الى الأيتمام في صلاته تلك ، وان كان بعد نية الانفراد بلا فصل .

المسألة ١٠٥٢

لايضر في بقاء المأموم على الأيتمام أن يتردد في الانفراد وعدمه مالم ينو الانفراد في صلاته بالفعل .

المسألة ١٠٥٣

اذا شك المأموم في أنه عدل بنيته الى الانفراد أم لم يعدل ، بنى على عدم العدول وبقاء الأيتمام .

المسألة ١٠٥٤

اذا كان الامام أو المأموم قاصدا للقرية في صلاته ولكنه لم يقصد القرية في الجماعة فالظاهر صحة الصلاة وصحة الجماعة ، ومثال ذلك أن يقصد المأموم بصلاته جماعة التوقي من الوسوسة في صلاته أو من الشك فيها أو من كلفة تعلم القراءة ومثال ذلك من الغايات فتصح

صلاته ، وجماعته ، ولكن ادراك الامام والمأموم ثواب الجماعة لا يكون الا بقصد القربة في الجماعة .

نعم يشترط أن لا يكون ما يقصده من الغايات منافيا للقربة ، أو داخلا في المحرمات كالرياء والسمة ونحوهما وقد تقدم ذلك في فصل النية في الصلاة والوضوء .

المسألة ١٠٥٥

إذا كان الامام مشغولا بنافلة أو غيرها من الصلوات التي لايجوز فيها الاقتداء ، فنوى المأموم القدوة ودخل معه فيها ساهيا أو جاهلا لم تنعقد جماعة ، فان تنبه لذلك في أثناء صلاته من غير أن يخل بوظيفة المنفرد ، وجب عليه أن يتم صلاته منفردا وكانت صحيحة ، وكذلك إذا لم يتنبه حتى فرغ من الصلاة ولم يخل بصلاة المنفرد ، وإذا أخل بوظيفة المنفرد في صلاته كانت باطلة ، سواء تنبه لذلك في أثناء الصلاة أم بعد الفراغ منها .

المسألة ١٠٥٦

يدرك المأموم الجماعة إذا دخل مع الامام في صلاته في أول قيامه للركعة أو في أثناء قراءته أو في القنوت من الركعة الثانية ، أو عند ركوع الامام أو بعد دخوله في الركوع وقبل أن يرفع رأسه منه ، وان كان قد أتم الذكر ، فتصح قدوة المأموم إذا دخل في الصلاة في جميع هذه الفروض وتحسب له تلك الركعة مع الامام .

ويكفي في الفرض الأخير أن يكبر المأموم للأحرام ويصل الى حد الركوع والامام لايزال بعد في حد الركوع الشرعي ، وان كان قد رفع رأسه قليلا من ركوعه ، فالظاهر صحة قدوة المأموم بذلك وانه قد أدرك تلك الركعة مع الامام ، ولايضر بذلك أن الامام قد رفع رأسه قليلا مادام لم يخرج عن حد الركوع .

المسألة ١٠٥٧

إذا لم يصل المأموم الى حد الركوع حتى رفع الامام رأسه عن حد

الركوع الشرعي لم تصح قدوة المأموم وفاتته الركعة مع الامام ، وهذا الحكم انما هو في الفرض الأخير وما قبله من المسألة المتقدمة •

ولا يجري في الفروض السابقة عليهما ، فاذا كان المأموم قد دخل مع الامام في الصلاة من أول الركعة أو في أثناء القراءة أو في أثناء القنوت من الركعة الثانية ثم سها فلم يركع مع الامام أو منعه الزحام فلم يركع حتى رفع الامام رأسه من الركوع لم تبطل قدوته ولا صلاته بذلك ، فعليه أن يركع ثم يلتحق بالامام ولو في السجود ، وهذا هو الحكم في الركعة في ابتداء الجماعة ، وأما في الركعات الأخرى ، فلا يضر بقدوة المأموم تخلفه عن الامام في الركوع اذا كان قد أدركه حال القراءة أو التسبيح أو القنوت من الركعة ، ولم يركع مع الامام فيها سهوا أو لعذر آخر ، فانه يركع ويلتحق به ولو في السجود ، وأما اذا تخلف عنه جالسا مثلا فلم يقم معه سهوا أو لزحام حتى فاتته الركوع من الركعة اللاحقة ، فلا يترك الاحتياط باتمام الصلاة جماعة ثم اعادتها أو بالاتمام منفردا اذا لم تفت الموالاة •

المسألة ١٠٥٨

اذا اعتقد المأموم أنه يدرك الامام في ركوعه فكبر وركع ، وعلم أنه لم يدركه ، فعليه أن يتم ركوعه وصلاته منفردا ، ثم يعيد الصلاة على الأحوط ، واذا بقي من صلاة الامام ركعات جاز له أن يعدل بصلاته الى نافلة ويلتحق بالامام في باقي صلاته •

واذا كبر وركع ، وشك في أنه أدرك الامام في ركوعه أم لم يدركه ، فلا يترك الاحتياط في أن يتم صلاته جماعة ثم يعيدها •

المسألة ١٠٥٩

الظاهر أنه يجوز للمأموم أن يدخل في الصلاة اذا كان الامام راكعا وكان المأموم يحتمل انه يدرك الامام قبل أن يرفع رأسه من الركوع احتمالا معتدا به ، فاذا كبر وركع ، فان أدركه راكعا صححت صلاته ، وان لم يدركه فعليه أن يتم ركوعه وصلاته منفردا ، ويجوز له أن

يعدل بعد ذلك الى النافلة ويلتحق بالجماعة في باقي الركعات • ولا يجوز له أن يدخل في الصلاة اذا كان الاحتمال ضعيفا لا يعتد به •

المسألة ١٠٦٠

اذا نوى المأموم الاقتداء وكبر ، ورفع الامام رأسه قبل أن يصل المأموم الى حد الركوع تغير بين أن ينفرد في صلاته ، وان ينتظر الامام الى أن يقوم في الركعة اللاحقة فيجعلها الأولى من صلاته واذا كان الانتظار يوجب الخروج عن صدق الاقتداء لبطء الامام تعين عليه الانفراد •

المسألة ١٠٦١

اذا كان الامام في التشهد الأخير من صلاته جاز للمأموم أن يدخل معه فينوي ويكبر للاحرام وهو قائم ، ثم يجلس ويتشهد مع الامام بقصد القرية المطلقة ، فاذا سلم الامام قام هو لصلاته ، ولم يستأنف النية ولا التكبير ، بل يقرأ ويركع حتى يتم صلاته ، فينال بذلك فضل صلاة الجماعة ، وان لم يدرك شيئا من ركعاتها •

واذا وجد الامام في السجدة الأولى أو الثانية من الركعة الأخيرة ، فالأحوط له عدم الدخول مع الامام في هذه الحالات لاضطراب الأدلة في ذلك •

المسألة ١٠٦٢

لا تنعقد صلاة الجماعة حتى تتحقق فيها عدة شروط •
(الأول) : أن لا يكون بين الامام والمأموم حائل يحجبه عنه في نظر أهل المرف ، فتبطل قدوة المأموم بذلك ، سواء كان الحائل ستارا أم جدارا أم شجرة ، أم أي شيء يكون حاجبا بينهما ، بل وان كان انسانا واقفا من غير المأمومين ، ولا يضر وجود الحائل القصير الذي يحجب في بعض الأحوال لا مطلقا ، كالجدار الذي يكون ارتفاعه مقدار شبر أو نحوه ، فيكون حائلا عند السجود ، ولا يحول في باقي حالات الصلاة • وكذلك يشترط عدم الحائل بين المأموم وبين المأمومين الآخرين

الذين يكونون واسطة اتصاله بالامام ، فتبطل قدوة ذلك المأموم اذا وجد الحائل بينه وبينهم ولم يتصل بالامام من جهة أخرى ، ومثال ذلك أن يوجد الحائل بين أهل الصف الثاني والصف الأول ، أو بين بعض المأمومين في الصف الأول ومن هم في صفهم من جهة الامام ، ولا يضر وجود الحائل اذا منع المأموم من اتصاله بالامام من جهة وكان متصلا به من جهة أخرى ، ومثال ذلك أن يوجد الحائل بين بعض المأمومين في الصف الثاني ومن يتقدمهم في الصف الأول فلا يضرهم ذلك اذا كانوا يتصلون بالامام بواسطة المأمومين الذين في صفهم .

المسألة ١٠٦٣

الحائل الذي يمنع من انعقاد الجماعة ، ويبطلها اذا حدث في الاثناء ، هو الذي يحجب الامام عن المأموم أو يحجب عنه المأمومين الذين يكونون واسطة اتصاله بالامام ، سواء استمر وجود الحائل مدة الصلاة أم حدث في فترة من الصلاة ثم زال .

المسألة ١٠٦٤

لا يعتبر هذا الشرط في صلاة المرأة خلف الرجل ، فلا يضر بقدوتها أن يوجد حائل بينها وبين الامام ، أو بينها وبين المأمومين من الرجال ، اذا هي علمت بأحوال الامام من خلف الستار فتمكننت من متابعتها في ركوعه وسجوده وقيامه وقعوده .

ويعتبر في جماعتها عدم الحائل اذا كان الامام امرأة ، فيكون حكمها كالرجل سواء بسواء .

ولا يترك الاحتياط في ما اذا صلت خلف الرجل بأن لا يكون بينها وبين النساء المأمومات حائل اذا كن واسطة بينها وبين الامام .

المسألة ١٠٦٥

الأقوى عدم الجواز اذا كان الحائل من الزجاج ونحوه مما لا يمنع المشاهدة أو الثوب الرقيق الذي يرى الشبح من ورائه ، ولا يجوز على الأحوط اذا كان من الشبائيك أو الجدران المخزمة التي لا تمنع

المشاهدة ، وأحوط من ذلك المنع اذا لم يكن في العائل غير ثقب يمكنه
المشاهدة منه في حال القيام أو في حال الركوع أو في حال الجلوس مثلاً .

المسألة ١٠٦٦

لا تعد الظلمة ولا الغبار حائلاً ، فتصح الجماعة معهما ، وكذلك
النهر أو الطريق اذا فصلاً بين الامام والمأموم أو بين صفوف المأمومين
ولم يحصل معهما البعد المنوع في الجماعة .

المسألة ١٠٦٧

ليس من العائل المانع من صحة الجماعة حيلولة المأمومين بعضهم
دون بعض ، فلا يمنع أهل الصف المتقدم من انمقاد القدوة لأهل الصف
المتأخر وان لم يدخلوا بعد في الصلاة اذا كانوا مشرفين على الدخول
فيها ، ولا يكفي مطلق التهيؤ لها ، ولكن لا يترك الاحتياط في الانتظار .

المسألة ١٠٦٨

لا يقدح في صحة القدوة أن يطول الصف حتى لا يرى المأمومون الامام
لبعده عنهم ، ولا يقدح فيها كون الصفوف المتأخرة أطول من الصف
المتقدم فلا تبطل صلاة المأمومين بذلك .

المسألة ١٠٦٩

اذا كان الامام في محراب داخل في جدار أو غيره لم تصح قدوة من
يصلي على يمين المحراب أو على يساره من المأمومين ، لحيلولة الجدار
بين الامام وبينهم ، وتصح قدوة من يقف من المأمومين مقابلاً لباب
المحراب اذا لم يكن بينه وبين الامام حائل ولا بعد مانع ، وتصح قدوة
من يقف الى يمين ذلك المأموم أو الى يساره مع اتصال الصف وان كانوا
لا يرون الامام .

وكذلك الحكم اذا امتلأ المسجد بالمأمومين فصلى بعضهم خارج المسجد
مقابل الباب ، صحت قدوته اذا لم يكن بينه وبين المأموم في الداخل
حائل ولا بعد مانع ، وصحت قدوة من يكون على يمين ذلك المأموم أو
على يساره ممن يكون خارج المسجد مع اتصال الصف على الأقوى .

المسألة ١٠٧٠

إذا حالت الاسطوانات بين المأمومين بعضهم مع بعض ، لم تصح قدوة من لم يتصل منهم بالامام أو بمن يتصل به من أهل الصفوف المتقدمة عليه ، ولا يكفي اتصاله بالصف المتأخر عنه .

المسألة ١٠٧١

إذا تجدد الحائل في أثناء الصلاة بطلت الجماعة كما تقدم ، فعلى المأموم أن يأتي في بقية صلاته بوظيفة المنفرد ، فإذا هو لم يأت بذلك بعد وجود الحائل بطلت صلاته .

المسألة ١٠٧٢

لا يضر بقدوة المأموم وجود الحائل غير المستقر ، ومثال ذلك أن يمر إنسان أو حيوان أو غيرهما بين الامام والمأموم ، أو بين المأموم والمأمومين الذين يكونون واسطة اتصاله بالامام فلا تبطل الجماعة بذلك ، وإذا اتصلت المارة بينهما كان لها حكم الحائل المستقر فلا تصح القدوة .

المسألة ١٠٧٣

إذا كان متيقنا بعدم وجود الحائل ، ثم شك في حدوثه ، بنى على عدمه وصحت قدوته سواء كان شكه في الحدوث في أثناء الصلاة أم قبل الدخول فيها أم بعد الفراغ منها .

وإذا شك في وجود الحائل وعدمه ولم يعلم بحالته السابقة لم يجز له الدخول في الصلاة حتى يحرز عدم الحائل ، وكذلك إذا كان شكه بعد الدخول في الصلاة غفلة ، فإذا هو لم يحرز ذلك تعين عليه الانفراد .

المسألة ١٠٧٤

إذا نوى الاقتداء بالامام وهو جاهل بوجود الحائل ، لمعى أو غيره ، ثم تبين له وجود الحائل لم تصح جماعته ، فعليه أن يتم صلاته منفردا ، ولا تبطل صلاته بمجرد ترك القراءة لاعتقاده صحة الجماعة كما تقدم في نظائره ، نعم تبطل صلاته إذا أتى بما يبطل الصلاة عمدا وسهوا ،

كما اذا زاد فيها ركوعا للمتابعة أو سجدتين في ركعة واحدة فعليه إعادة الصلاة .

المسألة ١٠٧٥

إذا أتم أهل الصف الأول صلاتهم فسلموا وجلسوا في أماكنهم ، اشكل الحكم في قدوة أهل الصف الثاني في بقية الصلاة ، بل الظاهر بطلان قدوتهم لوجود الحائل وهم أهل الصف الأول ، وللبعد بينهم وبين الامام ، وإذا قام أهل الصف الأول بعد تسليمهم بلا فصل واقتدوا بالامام في صلاة أخرى فالظاهر صحة قدوة الجميع .

المسألة ١٠٧٦

(الثاني من شرائط انعقاد الجماعة) : أن لا يكون موقف الامام أعلى من موقف المأموم علوا معتدا به ، سواء كان دفعيا كالأبنية وما يشبهها أم انحداريا يشبه التستيم كسفع الجبل على الأحوط لزوما في الثاني ، فلا تصح الجماعة اذا كان موقف الامام أرفع من موقف المأموم بمقدار شبر أو أكثر ، وهذا هو المراد من العلو الممتد به .

ولا تبطل الجماعة اذا كان ارتفاع موقف الامام أقل من شبر ، ولا تبطل اذا كان العلو انحداريا تدريجيا يصدق معه كون الأرض ميسوطة ، ولا يضر بالجماعة أن يكون موقف المأموم أعلى من موقف الامام وان كان دفعيا وكثيرا ، الا اذا كان لكثرة ارتفاعه ينافي صدق الجماعة عند المشرعة فلا تصح الجماعة حين ذاك .

المسألة ١٠٧٧

(الثالث من شرائط الجماعة) : أن لا يكون المأموم بعيدا عن الامام أو بعيدا عن المأمومين الذين يكونون واسطة اتصاله بالامام .

والبعد المانع من صحة الأيتمام هو البعد الذي ينافي وحدة الجماعة واتصالها عرفا بعضها ببعض ، فلا يضر البعد الذي لا ينافي وحدة الجماعة واتصالها وان كان مما لا يتغطى .

نعم يستحب اتصال الصفوف في الجماعة وعدم تباعدها بأكثر من

مسقط جسد الانسان اذا سجد ، والظاهر أن المراد به البعد ما بين
الصفين في حال السجود .

المسألة ١٠٧٨

لا يضر بالقدوة أن يكون المأموم بعيدا من ناحية اذا كان متصلا
بالجماعة من جهة أخرى ، ومثال ذلك أن يكون بعيدا عن الصف المتقدم
عليه ، ولكنه متصل بالمأمومين في صفه الى ما يقابل الامام ثم بالصفوف
المتقدمة الى أن تتصل بالامام ، أو بالعكس ، ولا يكفي اتصاله بالصف
المتأخر عنه .

المسألة ١٠٧٩

اذا تباعد المأمومون في الصف الثاني أو في الصف الثالث فلم يتصل
بعضهم ببعض لم يضر ذلك بجماعتهم اذا كان كل واحد منهم متصلا
بالصف المتقدم عليه ، واذا تباعد المأمومون في الصف الأول بطلت قدوة
من لم يتصل منهم بالامام أو بمن يتصل به ، ولم يكفه قربه من أهل
الصف الثاني كما ذكرناه من قبل .

المسألة ١٠٨٠

(الرابع من شرائط صحة الجماعة) : أن لا يتقدم المأموم في موقفه على
الامام ، فاذا تقدم عليه بطلت قدوته ، وعليه أن يتم صلاته منفردا ، بل
يجب أن يتأخر المأمومون عن الامام في الموقف وفي جميع أحوال الصلاة
اذا تعددوا ، وأن يقف المأموم الواحد عن يمين الامام محاذيا لموقفه ،
وأن تتأخر المرأة عن الامام وان كانت واحدة على الأحوط لزوما في
جميع ذلك .

المسألة ١٠٨١

الشروط الأربعة المتقدم بيانها كما هي شروط في صحة انعقاد
الجماعة في ابتدائها ، فهي كذلك شروط في صحة بقاء الجماعة ، فاذا
حدث الحائل بين الامام والمأموم في أثناء الصلاة بعد ما لم يكن موجودا
أو علا موقف الامام على المأموم أو حصل البعد المخل بوحدة الجماعة

واتصالها ، أو تقدم المأموم على الامام بطلت الجماعة وتعين على المأموم الانفراد .

وإذا شك المأموم في حدوث شيء منها وكان متيقنا بعدمه سابقا بنى على عدم حدوثه وصحت له القدوة ، سواء كان شكه في حدوث ذلك الشيء قبل الدخول في الجماعة أم بعد انعقادها .

وإذا شك في حدوث شيء منها وهو لا يعلم بحالته السابقة لم يجز له الدخول في الجماعة حتى يحرز عدمه ، وكذلك إذا شك فيه بعد دخوله في الجماعة غفلة ، فلا يصح له البقاء على القدوة حتى يحرز عدم ذلك الشيء ، فإن لم يحرز عدمه تعين عليه الانفراد .

وإذا شك في وجود واحد منها بعد فراغه من الصلاة وهو يجهل حالته السابقة ، فإن علم أنه قد أتى بما يبطل صلاة المنفرد عمدا وسهوا ، فعليه إعادة الصلاة على الأحوط ، بل على الأقوى في بعض الصور ، وإن لم يعلم بأنه أتى بالمبطل بنى على الصحة .

المسألة ١٠٨٢

تقدم في المسألة الالف والسابعة والستين انه ليس من العائل المانع من صحة الجماعة حيولة بعض المأمومين دون بعض ، ويكفي في صحة قدوة المتأخرين من أهل الصفوف أن يكون المتقدمون منهم مشرفين على الدخول في الصلاة وإن لم يدخلوا بعد فيها ، ولا يكفي مطلق التهيؤ لها .

وهو كما لا يمنع من القدوة من حيث كونه حائلا ، لا يمنع من القدوة كذلك من حيث كونه بعدا وفاصلا ، ولكن لا يترك الاحتياط بالانتظار .

المسألة ١٠٨٣

إذا بطلت صلاة أهل الصف المتقدم لمروض بعض المبطلات لصلاتهم ، بطلت قدوة من تأخر عنهم من الصفوف ، لبعد هؤلاء عن الامام ، ولحيولة أولئك دونهم ، سواء كان أهل الصف المتقدم أنفسهم عالمين ببطلان صلاتهم أم جاهلين به ، وإذا شك في بطلان صلاتهم وعدمه بنى على الصحة وصحت القدوة .

المسألة ١٠٨٤

إذا كانت صلاة أهل الصف المتقدم صحيحة بحسب تقليدهم ، وهي باطلة بحسب تقليد أهل الصف المتأخر اشكل الحكم جدا بصحة القدوة لهؤلاء ، فلا بد لهم من مراعاة الاحتياط .

المسألة ١٠٨٥

لا يضر بقدوة المأموم أن يفصل بينه وبين الامام صبي مميز إذا كان مأموما الا اذا علم بطلان صلاته .

الفصل الأربعون

في شرائط امام الجماعة

المسألة ١٠٨٦

يشترط في امام الجماعة أن يكون بالغا ، عاقلا ، مؤمنا ، عادلا ، وأن يكون طاهر المولد ، وأن يكون ذكرا إذا كان المأمومون أو بعضهم ذكورا ، وأن لا يكون ممن يصلي قاعدا إذا كان المأمومون ممن يستطيع القيام ، ولا مضطجعا أو مستلقيا إذا كانوا ممن يستطيع القيام أو القعود ، وأن يكون صحيح القراءة إذا كان المأموم صحيح القراءة وكان الأيتام في الأولتين .

المسألة ١٠٨٧

تشكل امامة غير البالغ لغير البالغ ، وتجوز اذا كانت للتمرين .

المسألة ١٠٨٨

المعدالة هي الاستقامة على الشريعة باتيان واجباتها واجتناب محرماتها من كبائر مانهى عنه والاصرار على صفائره ، على أن تكون الاستقامة المذكورة صفة ثابتة في نفس المكلف لاحالة غير قارة فيها ، وهذا هو مراد من فسر المعدالة بأنها ملكة اجتناب الكبائر والاصرار على الصفائير ، واذا تحققت للانسان صفة الاستقامة وثبتت في نفسه وتحقق له بسببها اجتناب الكبائر ، فلا ينافيها ارتكاب الصغيرة نادرا ،

فلا تزول عدالته بذلك ، والأحوط استعجابا للمأموم ترك الأيتمام به قبل الاستغفار منها اذا اتفق له الاطلاع عليها .

وأما منافيات المروة فلا تضر بالعدالة الا اذا انطبق عليها أحد المناوين المحرمة .

المسألة ١٠٨٩

الكبيرة هي المصيبة التي وصفت في نصوص المصومين (ع) بأنها كبيرة ، أو علم من طريق معتبر آخر بأنها كبيرة في الشريعة ، أو التي ورد الوعيد في الكتاب أو السنة على ارتكابها بالنار ، أو التي ورد في الكتاب أو السنة بأنها أعظم من إحدى الكبائر المعلومة .

وقد عد منها في النصوص : الشرك بالله ، وإنكار ما أنزل الله ، واليأس من روح الله ، والأمن من مكر الله ، والكذب على الله وعلى رسوله (ص) وعلى أوصيائه (ع) ، بل مطلق الكذب ، والمعاربة لأولياء الله ، وإنكار حقهم (ع) ، وعقوق الوالدين ، والمراد الاساءة اليهما ، وقتل النفس التي حرم الله ، والزنا ، واللواط ، وشرب الخمر ، والقمار ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ظلماً ، وقذف المحصنة ، والفرار من الزحف ، والسحر ، واليمين الغموس ، (وهي الحلف بالله على الكذب أو على حق امرئ ، أو لمنعه حقه كما في بعض النصوص) ، والفلول ، (وهي الخيانة مطلقاً أو في خصوص الفيم) ، وحبس الزكاة والحقوق المفروضة من غير عسر ، وترك الصلاة متممداً ، وترك شيء مما فرض الله ، والاستغفاف بالحج ، وشهادة الزور ، وكتمان الشهادة ، ونقض العهد ، وقطيعة الرحم ، وبخس المكيال والميزان ، ومعونة الظالمين ، والركون الى الظالمين ، والتكبر ، والاشتغال بالملاهي (كالقنাম وضرب الأوتار ، والرقص ، ونحوها مما يتماطأه أهل الفسوق) ، والسرقة ، وأكل الميتة ، وأكل الدم ، وأكل لحم الخنزير ، وأكل ما أهل به لغير الله من غير ضرورة ، والتمرب بعد الهجرة (والمراد الخروج الى البلاد التي ينقص فيها الدين) ، وأكل السحت ، (ومنه أثمان العذرة والميتة والمسكر ، والرشوة على الحكم ، واجر الزانية) والاسراف

والتبذير ، والاصرار على الصفائر ، والغيبة ، والنميمة ، والبهتان على المؤمن ، وهو أن يعيبه بما ليس فيه ، والقيادة ، وهي السعي ليجمع بين اثنين على وطء محرم ، والرياء ، واستصغار الذنب ، والفش للمسلمين ، الى غير ذلك مما يطول عده .

المسألة ١٠٩٠

لاتحصل العدالة حتى تستقر صفة الاستقامة في نفس المكلف وتكون هي الغالبة على سلوكه وتصرفاته ، فلا تثبت العدالة اذا كانت المزاومات لصفة الاستقامة من الشهوة والنضب وغيرهما هي الغالبة على أمره وان كان سريع الندم بعد العمل .

المسألة ١٠٩١

تثبت عدالة الانسان بالعلم بتحققها فيه ، وبشهادة البيعة العادلة بها ، وبحسن الظاهر الموجب للوثوق بحصولها فيه ، فان الظاهر كاشف عن الباطن غالبا مالم يعلم خلافه ، بل وبالأطمئنان والوثوق بها ، سواء حصل من الشيعاء أم من أي اماراة أو قرينة أخرى ، ولا يجوز الأيتمام بمجهول الحال .

المسألة ١٠٩٢

اذا شهدت البيعة بعدالة الرجل ، كفى ذلك في صحة الأيتمام به الا اذا عارضتها بيعة أخرى فشهدت بعدم العدالة ، فتساقط البيعتان وتمتنع القدوة ، ولا يقدر بحجية البيعة أن يشهد عادل واحد بخلافها .

المسألة ١٠٩٣

اذا شهد جماعة لم تتوفر فيهم شرائط البيعة بعدالة الرجل ، وحصل للمكلف الاطمئنان بقولهم ، كفى ذلك في ثبوت عدالته وصحة الأيتمام به ، وكذلك اذا حصل له الاطمئنان والوثوق بها من شهادة عدل واحد أو من اقتداء عدلين بالرجل أو جماعة مخصوصين ، فيكفي ذلك في صحة الأيتمام وترتيب الآثار ، اذا كان المكلف من أهل التمييز والمعرفة لا من البسطاء الذين يحصل لهم الاطمئنان بأقل ظاهرة .

المسألة ١٠٩٤

لاتصح امامة المرأة للرجل ولا للخنثى ، وتجاوز امامة المرأة للمرأة على كراهة .

المسألة ١٠٩٥

لاتجاوز امامة الخنثى للرجل ، بل ولا للخنثى مثلها ، وتصح امامتها للمرأة اذا أتت الخنثى في الصلاة بوظيفتي الرجل والمرأة .

المسألة ١٠٩٦

تجاوز امامة القاعد للقاعد والمضطجع ، وتجاوز امامة المضطجع لمثله .

المسألة ١٠٩٧

تجاوز القدوة بمن لا يحسن القراءة اذا كان معذورا غير مقصر في ذلك ، وكان الأيتام به في غير الأولتين .

المسألة ١٠٩٨

يجوز اقتداء الأفصح بالفصيح ، بل وبغير الفصيح اذا كان مؤديا للقدر الواجب في القراءة .

المسألة ١٠٩٩

لاتصح امامة الأخرس لغير الأخرس ، ولا للأخرس على الأحوط لزوما .

المسألة ١١٠٠

الظاهر جواز امامة المجذوم والأبرص على كراهة ، ولا يترك الاحتياط في المحدود بالحد الشرعي بعد التوبة ، وفي الاعرابي ، والظاهر عدم تناول النواهي لمن يسكن مع الاعراب لضرورة اذا كان من أهل الكمالات الشرعية العالية .

المسألة ١١٠١

تجاوز امامة الأعمى اذا كان ممن يسدد نفسه الى القبلة ، أو كان له من يسدده اذا انحرف .

المسألة ١١٠٢

يجوز اقتداء من يصلي متوضئاً بامام وظيفته الصلاة متيمماً على كراهة ، وتجوز امامة صاحب الجبيرة على اعضاء وضوئه أو غسله لغيره ، وتجوز امامة من اضطر الى الصلاة مع النجاسة واستمر به العذر الى آخر الوقت ، وتصح امامة المرأة المستحاضة للمرأة الطاهرة اذا أدت ما يجب عليها من الأعمال الواجبة عليها في استحاضتها . وفي جواز امامة المسلول والمبطلون لغيرهما تأمل .

المسألة ١١٠٣

اذا تردد الأمر في التقديم بين امامين أو أكثر ، قدم من رضي المأمومون بإمامته أو كرهوا امامة غيره . وصاحب المنزل في منزله أولى بالامامة من غيره حين يتردد الأمر بينهما ، وهذا اذا كان الغير ماذونا له بالصلاة ، واذا لم يؤذن له لم تصح قدوته ، والامام الراتب في مسجد أولى في التقدم في مسجده .

والأولى تقديم الفقيه الجامع للشرائط مع وجوده ، فاذا تعدد فالأولى تقديم الأعلم ، فان لم يوجد قدم الأجود قراءة وأداء للفظ القرآن على الوجه الصحيح ، فان تساوا في ذلك قدم أفقه الجماعة في الدين .

المسألة ١١٠٤

اذا عرف المكلف شخصاً بالعدالة ، وشك بعد ذلك في انتفاء عدالته بنى على بقائها وجاز له الاقتداء به حتى يعلم بانتفائها .

المسألة ١١٠٥

اذا رأى المكلف من العادل كبيرة لم يجوز له الاقتداء به حتى يتوب منها ، فاذا تاب جاز له الاقتداء به لعدم زوال ملكة الاستقامة الثابتة له بذلك ، نعم اذا تكرر ذلك منه بحيث دل على ترلزل الصفة في نفسه وعدم ثباتها ، أو على ضعفها أمام المغريات لم يجوز له الاقتداء به حتى تثبت له الصفة مرة أخرى ، والمراد بالكبيرة أن تكون كبيرة عند العادل نفسه وان لم تكن كبيرة عند الرائي .

الفصل الحادي والأربعون في أحكام الجماعة

المسألة ١١٠٦

يجب على المأموم ترك القراءة في الركعتين الأولتين من الصلاة الجهرية ، إذا سمع ولو مهمة الامام في القراءة ، بل الأحوط له لزوم الانصات ، ولا ينافي ذلك أن يشتغل بالذكر الخفي فانه يستحب له ذلك ، وإذا لم يسمع من القراءة حتى المهمة جازت له القراءة ، والأحوط له أن يأتي بها بقصد القرية المطلقة ، لا بقصد الجزئية وان كان الأقوى جوازها بقصد الجزئية .

والأحوط له لزوما ترك القراءة في الركعتين الأولتين من الصلاة الاخفائية ، ويستحب له أن يشتغل فيهما بالتسبيح والتحميد والصلاة على محمد وآله .

المسألة ١١٠٧

لا فرق في الحكم المذكور في الأولتين بين أن يكون عدم سماع القراءة لبعد الامام عنه أو لصمم المأموم ، أو لبعث الموانع ككثرة الأصوات ونحوها .

المسألة ١١٠٨

إذا سمع المأموم بعض قراءة الامام دون بعض فالأحوط له ترك القراءة .

المسألة ١١٠٩

إذا شك هل انه يسمع قراءة الامام أم لا ، أو شك في ما يسمعه أهو صوت الامام أم صوت غيره ، فالأحوط له ترك القراءة ، ويجوز له أن يقرأ بنية القرية المطلقة .

المسألة ١١١٠

يتخير المأموم في الركعتين الأخيرتين من الصلاة الجهرية أو الاخفائية

بين القراءة والتسبيح ، سواء قرأ الامام فيهما أم سبح ، وسواء سمع المأموم قراءة الامام فيهما وتسبيحه أم لم يسمع ، وقد تقدم في المسألة الخمسمائة والثانية : ان القراءة في الأخيرتين أفضل من التسبيح ، لامام الجماعة ، وان التسبيح أفضل من القراءة للمأموم ، وانهما متساويان في الفضل للمصلي المنفرد .

المسألة ١١١١

إذا قرأ المأموم ساهيا في الصلاة الجهرية وهو يسمع قراءة الامام ، أو اعتقد أن الصوت الذي يسمعه ليس صوت الامام فقرأ ، ثم تبين له أنه صوته لم تبطل صلاة المأموم بذلك في كلتا صورتين .

المسألة ١١١٢

الأحوط استحبابا للمأموم أن يكون مطمئنا مستقرا في قيامه حال قراءة الامام ولا يجب ذلك عليه على الأقوى .

المسألة ١١١٣

لا يجوز للمأموم أن يتأخر عن القيام حال قراءة الامام إذا كان تأخره مغلا بالمتابعة الواجبة ، فيأثم في ذلك إذا كان متممدا ، ويجب عليه أن يلتحق بالامام ، وإذا كان تأخره فاحشا يغل بالهيئة الاجتماعية لصلاة الجماعة وجب عليه أن ينفرد ، والأحوط ان لا يتأخر عنه كثيرا وان كان غير مغل بالمتابعة .

المسألة ١١١٤

تجب على المأموم متابعة الامام في افعال الصلاة ، من قيامها وقعودها وركوعها وسجودها ، فلا يجوز له التقدم على الامام فيها ، بل الأحوال والأفضل أن يتأخر عنه تأخرا يصدق معه المتابعة ، ولا يجوز التأخر الفاحش عنه .

المسألة ١١١٥

إذا تقدم المأموم على الامام في الأفعال عامدا أثم ، ولم تبطل صلاته ولا جماعته بذلك ، وكذلك إذا تأخر عنه فيها تأخرا فاحشا ، وان كان

الأحوط استجبأبا اتمام الصلاة معه ثم الاعادة ولاسيما اذا تأخر عنه
بركن أو أكثر .

وتبطل جماعته اذا كان التأخر مما تذهب به هيئة الجماعة في نظر
المشرعة فيجب عليه ان يتم صلاته منفردا .

المسألة ١١١٦

اذا رفع المأموم رأسه من الركوع أو من السجود قبل الامام سهوا وجب
عليه العود مع الامام والمتابعة على الأحوط ، ولا تضره زيادة الركن
فهي منفردة في متابعة الجماعة ، وان رفع الامام رأسه من الركوع أو
من السجود قبل عود المأموم فلا شيء عليه . واذا أمكنه العود الى المتابعة
ولم يعد أثم ولم تبطل بذلك صلاته ، وهذا كله اذا كان رفع رأسه بعد
الذكر .

واذا رفع رأسه قبل الامام وقبل أن يأتي بالذكر ، فان كان عامدا
في ترك الذكر بطلت صلاته ، ومثال ذلك : ان يعتقد أن الامام رفع
رأسه من الركوع فرفع رأسه وهو يعلم انه لم يأت بالذكر ، فتبطل
صلاته ، وان كان ساهيا في ترك الذكر وجب عليه العود للمتابعة كما
تقدم والاثيان بالذكر ، فان أمكنه العود لذلك ولم يعد متممدا ، فلا
يتترك الاحتياط باتمام الصلاة ثم اعادتها في هذه الصورة ، واذا لم
يعد الى المتابعة ساهيا أو اعتقد عدم الفرصة فلم يعد اليها فلا شيء
عليه وان كان رفعه قبل الاثيان بالذكر ساهيا .

المسألة ١١١٧

اذا رفع المأموم رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام عامدا أثم
بفعله ، ولم يجز له العود الى المتابعة ، فان هو عاد الى المتابعة في الركوع
أو السجود عامدا وجب عليه أن يتم الصلاة ثم يعيدها على الأحوط ،
وكذلك اذا عاد الى المتابعة فيهما ساهيا وكان مازاده ركوعا أو سجدة
من ركعة واحدة ، فعليه اتمام الصلاة واعادتها ، ولا تجب الاعادة اذا
كان ما زاده سجدة واحدة .

المسألة ١١١٨

إذا رفع رأسه من الركوع قبل الامام ساهيا ثم عاد الى الركوع للمتابعة فان وصل الى حد الركوع قبل أن يرفع الامام رأسه صحت صلاته ، وان لم يصل الى حد الركوع حتى رفع الامام رأسه منه فلا يترك الاحتياط بأن يتم صلاته مع الامام ثم يعيدها .

وإذا حدث مثل ذلك في سجدة واحدة فرفع المأموم رأسه من السجود سهوا ثم عاد الى المتابعة فيها ، ورفع الامام رأسه قبل أن يصل المأموم الى السجود ، فان علم بذلك قبل أن يضع جبهته رفع رأسه مع الامام ، وإذا علم به بعد أن وضع جبهته على الأرض لم تبطل صلاته بذلك .

المسألة ١١١٩

إذا رفع المأموم رأسه من السجدة فوجد الامام ساجدا ، واعتقد انه لا يزال في سجدة الأولى ، فعاد اليها بقصد المتابعة ، ثم تبين له بعد رفع الرأس ان الامام كان في الثانية ، فان كان المأموم في سجوده الثاني قد قصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالسجود وانما قصد المتابعة لتغليل ان الامام لا يزال في السجدة الأولى كانت سجدة هي الثانية ، وعليه أن يتم الصلاة مع الامام ، وان قصد به المتابعة على نحو التقييد ، فعليه اعادة الصلاة والأحوط أن يتم الصلاة ثم يعيدها .

وكذلك الحكم إذا رفع رأسه من السجدة فوجد الامام ساجدا ، فاعتقد انه في السجدة الثانية ، فسجد معه بقصد الثانية ، ثم تبين له ان الامام كان في الأولى ، فان كان سجوده بقصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالفعل ، وكان قصد السجدة الثانية لتوهم ان الامام فيها ، كانت سجدة للمتابعة ، فعليه أن يسجد الثانية مع الامام ويتم صلاته ، وان قصد السجدة الثانية على نحو التقييد تعين عليه أن يتم الصلاة منفردا .

المسألة ١١٢٠

إذا ركع المأموم أو سجد قبل الامام عامدا ثم بذلك ، ولم يجز له الرجوع للمتابعة في الركوع أو السجود ، فعليه أن ينتظر في ركوعه أو سجوده حتى يلتحق به الامام ، وإذا عاد الى القيام أو الجلوس وتابع

في الركوع أو السجود مع الامام كان عليه اتمام الصلاة ثم اعادتها على الأحوط .

واذا ركع أو سجد قبل الامام ساهيا وجب عليه العود على الأحوط ، فيعود الى القيام ثم يركع مع الامام ، أو الى الجلوس فيسجد معه ، ويجب عليه أن يأتي بالذكر في ركوعه أو سجوده الأول قبل أن يرجع الى المتابعة ، وعليه أن يكتفي بالذكر الواجب لثلاثين في قورية المتابعة ، فاذا أتى بركوع المتابعة أو سجودها كان عليه أن يأتي بالذكر فيهما أيضا على الأحوط ، ولا تبطل صلاته اذا ترك العود للمتابعة ، سواء تركها عامدا أم ساهيا ، بل يكون أثما مع العمد .

المسألة ١١٢١

اذا ركع المأموم قبل الامام في حال قراءته ، فان كان عامدا في ذلك بطلت صلاته لتركه القراءة وما هو بدلها وهو قراءة الامام ، وان كان ساهيا فالظاهر الصحة . وكذلك الحكم اذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام وقبل الذكر الواجب ، فتبطل صلاته اذا كان عامدا لترك الذكر ، ولا شيء عليه اذا كان ساهيا .

المسألة ١١٢٢

لا تجب على المأموم متابعة الامام في أقوال الصلاة وأذكارها من غير فرق بين الواجب منها والمندوب وما يسمعه من أقوال الامام وما لم يسمعه ، فلا يجب على المأموم التأخر عن الامام فيها أو المقارنة معه ، حتى في التسليم ، فلا تبطل صلاة المأموم اذا سلم قبل الامام عامدا ولا تجب عليه اعادة التسليم اذا سلم قبله ساهيا ، والأحوط له استحبابا التأخر عن الامام في جميع الأقوال وخصوصا في التسليم .

وتستثنى من ذلك تكبيرة الاحرام ، فلا يجوز للمأموم أن يتقدم فيها على الامام ، بل الأحوط وجوبا أن يتأخر بتكبيره عن تكبيرة الامام .

المسألة ١١٢٣

اذا كبر المأموم للاحرام قبل الامام ساهيا انعقدت صلاته منفردا ، ويجوز له أن يقطعها ليدرك الجماعة فيبطلها ثم يكبر بعد تكبيرة الامام .

المسألة ١١٢٤

يجوز للمأموم أن يكرر ذكر الركوع والسجود وإن لم يكرره الإمام ، وأن يطيل الذكر مالم يستلزم فوات المتابعة فيأثم بذلك إذا كان عامدا ، وتبطل قدوته إذا كان موجبا لذهاب هيئة الجماعة في نظر المتشعبة وتكون صلاته قرادى •

المسألة ١١٢٥

إذا كان الإمام يرى استحباب جلسة الاستراحة بعد السجدين فتركها ، وكان المأموم مقلدا لمن يرى وجوبها أو يقول بوجوب الاحتياط فيها ، فلا يجوز له أن يتركها ، وهكذا في كل فعل من أفعال الصلاة يتركه الإمام لأنه يراه مستحبا ، فلا يجوز للمأموم أن يتركه إذا كان مقلدا لمن يرى وجوبه أو يرى وجوب الاحتياط فيه •

المسألة ١١٢٦

إذا ركع المأموم قبل الإمام ساهيا ، ثم وجده يقنت في ركعة لاقنوت فيها ، فيجب على المأموم أن يعود الى القيام ليتابع الإمام في الركوع ولا يدخل معه في القنوت الزائد • وإذا قام الى الركعة قبل الإمام ساهيا ، ثم وجده يتشهد في ركعة لاتشهد فيها أو يأتي في الركعة بسجدة ثالثة وجب عليه أن يعود الى الجلوس ليتابع الإمام في القيام ولا يدخل معه في التشهد الزائد أو السجدة الزائدة ، وهكذا •

المسألة ١١٢٧

يتحمل الإمام عن المأموم قراءة الفاتحة والسورة في أولتي الإمام إذا ائتم به فيهما ولا يتحمل عنه غير القراءة فيهما من أفعال الصلاة وأقوالها ، ويجب على المأموم في الأخيرتين أن يقرأ الحمد أو يأتي بالتسبيحات ، ولا يتحمل عنه الإمام ذلك وإن قرأ الإمام فيهما وسمع المأموم قراءته ، وقد تقدم ذكر ذلك في أول هذا الفصل •

المسألة ١١٢٨

إذا كانت الأخيرتان للإمام أولتين للمأموم ، وجب على المأموم فيهما أن يقرأ لنفسه ، سواء قرأ الإمام فيهما أم سبىح ، فإن أمهله الإمام حتى

يتم قراءة الحمد والسورة وجب عليه ذلك ، وان لم يمهله اقتصر على قراءة الحمد وحدها وترك السورة وان لم يمهله أن يتم الحمد ، فالأحوط له أن يتم الصلاة منفردا .

المسألة ١١٢٩

إذا ركع الإمام قبل أن يشرع المأموم في قراءة السورة في الغرض المتقدم ذكره أو قبل اتمام السورة ، فإن أمكن للمأموم أن يتم السورة أو يقرأها ويلتحق بالإمام بحيث لا يوجب ذلك له تخلفا مضرا بالمتابعة العرفية ، فلا يترك الاحتياط بالاتيان بالسورة واطمائها إذا كان شرع فيها ، والالتحاق بالإمام ولو بعد الركوع ، وان كان ذلك يوجب له تخلفا يضر بالمتابعة العرفية ترك السورة واقتصر على الفاتحة وحدها كما ذكرنا في المسألة المتقدمة ، وهذا هو المقصود بامهال الإمام وعدم امهاله .

المسألة ١١٣٠

إذا أدرك المأموم الإمام وقد دخل في الركوع سقطت عنه القراءة ، سواء كان في الركعتين الأولتين للإمام أم في الأخيرتين ، وإذا أدركه قبل الركوع وكان في الأخيرتين وجبت على المأموم القراءة كما تقدم بيانه قريبا ، فإذا علم أن الإمام لا يمهله أن يتم قراءة الفاتحة ، فالأحوط له أن لا يكبر للأحرار حتى يركع الإمام فتسقط عنه القراءة .

المسألة ١١٣١

إذا كانت الركعة الثانية للإمام هي الأولى للمأموم تحمل الإمام القراءة عنه فيها ، فإذا قنت الإمام تابعه المأموم في القنوت استحبابا ، فإذا تشهد الإمام بعد السجدة استحب للمأموم أن يتشهد معه وأن يتجافى في تشهده ، فإذا قام لركعته الثانية وهي ثالثة الإمام وجبت عليه القراءة فيها ، واستحب له القنوت ، فإن لم يمهله الإمام ترك القنوت وان لم يمهله للسورة تركها على النحو الذي تقدم بيانه قريبا ، وأتم الركعة مع الإمام وتشهد هو في ثانيته ، والتحق برابعة الإمام ، وعليه أن يسبح فيها أو يقرأ ، فإذا تخلف بسبب ذلك عن الإمام فلم يدركه

في الركوع أتم صلاته منفردا على الأحوط ، وان لم يمهله الامام لقراءة الفاتحة في ثانيته أتم الصلاة منفردا على الأحوط كما ذكرناه في ماتقدم .

المسألة ١١٣٢

إذا كانت الأخيرتان للامام أولتين للمأموم واعتقد أن الامام يمهله للقراءة فقرا ولم يدركه في الركوع لم تبطل جماعته بذلك ، فله الالتحاق بالامام بعد الركوع إذا لم يكن التخلف عنه كثيرا موجبا لذهاب الهيئة الاجتماعية ، ولا تبطل جماعته إذا تمعد فأتى بالقنوت وهو يعلم بأنه لا يدرك الركوع مع الامام ، فإذا أتم قنوته وركوعه التحق بالامام ، وإذا ذهبت هيئة الجماعة بذلك أتم صلاته منفردا .

المسألة ١١٣٣

يجب على المأموم أن يخفت في قراءته خلف الامام ، حتى إذا كانت الصلاة جهرية ، كما إذا لم يسمع قراءة الامام ولا هممته فقرا استجباً ، أو أدرك الامام في الأخيرتين فقرا في صلاته وجوبا ، فان عليه أن يخفت في قراءته في جميع ذلك ، حتى في البسمة على الأحوط وإذا نسي أو جهل فجهر في قراءته لم تبطل صلاته ، وإذا كان جاهلا مترددا في الحكم ففي صحة صلاته اشكال ، فلا يترك الاحتياط بالاعادة .

المسألة ١١٣٤

إذا كانت ثالثة الامام ثانية للمأموم وجب عليه أن يتشهد فيها بعد السجدين ثم يقوم لثالثته وهي رابعة الامام فيسبح ويلتحق بالامام قبل الركوع أو في الركوع وإذا لم يلحقه في الركوع فالأحوط له أن ينوي الانفراد ، وإذا بقي على نية الأيتام أتم الصلاة واعادها على الأحوط ، وهكذا في كل فعل وجب عليه دون الامام فيجب عليه أن يأتي به فإذا أدرك الامام في الركوع أو قبله بقي على قنوته وان لم يدركه في الركوع نوى الانفراد على الأحوط .

المسألة ١١٣٥

يجوز للمأموم أن يدخل في الجماعة وان لم يدرك ان الامام في الأولتين

من صلاته أم في الأخيرتين ، فإذا دخل في الصلاة قرأ الحمد والسورة بقصد القربة ، فإذا تبين له أن الامام في الأخيرتين أجزأته تلك القراءة ، وإن تبين له أنه في الأولتين لم يضره ذلك .

المسألة ١١٣٦

إذا اعتقد المأموم أن الامام في الأولتين من صلاته فلم يقرأ اكتفاء بقراءة الامام ، ثم ظهر له أن الامام في الأخيرتين فإن تبين له ذلك قبل الركوع وجب عليه أن يأتي بالقراءة ، فإن لم يمهل الامام لقراءة السورة قرأ الحمد وحدها ولحق بالامام وإن لم يمهل لقراءة الحمد نوى الانفراد كما تقدم ، وإن تبين له ذلك بعد الدخول في الركوع مضى في صلاته . وإذا اعتقد أن الامام في الأخيرتين ، فقرأ ثم ظهر له أنه في الأولتين لم يضره ذلك وإذا كان في أثناء القراءة لم يجب عليه اتمامها .

المسألة ١١٣٧

إذا زاد الامام سهوا في صلاته سجدة أو تشهدا أو قنوتا أو غير ذلك مما لا تبطل الصلاة بزيادته سهوا ، لم يتابعه المأموم في تلك الزيادة ولم ينو الانفراد عنه ، وإذا نقص منها شيئا لا تبطل الصلاة بنقصه سهوا وجب على المأموم أن يأتي به .

المسألة ١١٣٨

إذا نقص الامام بعض أفعال صلاته سهوا وأتى به المأموم في محله كما ذكرنا ثم تذكر الامام فوت ذلك الشيء ورجع اليه ليتداركه ، فالأحوط للمأموم أن ينوي الانفراد في صلاته .

المسألة ١١٣٩

إذا اعتقد الامام دخول الوقت فشرع في الصلاة ، واعتقد المأموم عدم دخول الوقت أو شك في دخوله لم يجز له الاقتداء بالامام في تلك الصلاة ، فإذا دخل عليه الوقت في أثناء الصلاة واعتقد المأموم بدخوله جاز له الأيتمام به في بقية الصلاة .

المسألة ١١٤٠

إذا شرع المكلف في صلاة نافلة ، وأقيمت الجماعة ، وخشي أن هو أتم نافلته أن تفوته الجماعة جاز له أن يقطع النافلة ، ويكفي في جواز القطع أن يخاف فوت الركعة الأولى منها . وإذا شرع في صلاة الفريضة منفردا ثم حضرت الجماعة ، وخشي أن هو أتم صلاته أن تفوته الجماعة جاز له في جميع الصور قطع الفريضة لأدراكها ، وإذا كان في الركعة الأولى أو الثانية من الفريضة أو في الثالثة قبل الركوع فيجوز له أن يعدل بنيته إلى النافلة فيتمها ركعتين إذا لم تفته الجماعة بذلك .

المسألة ١١٤١

لا يبعد اختصاص الحكم بجواز العدول من الفريضة إلى النافلة في الفرض المتقدم بالصلاة غير الثانية ، وقد عرفت جواز قطع الفريضة لأدراك الجماعة في جميع الصور ، سواء عدل إلى النافلة أم لم يعدل ، وسواء صح له العدول أم لم يصح .

المسألة ١١٤٢

يجوز للمأموم أن يأتي بالمستحبات في الصلاة وإن تركها الإمام ، فيجوز له أن يأتي بالتكبيرات الست التي يفتتح بها الصلاة وأدعيتها ، وبالأدعية المستحبة في الركوع والسجود ، والتكبيرات للركوع والسجود وغير ذلك مما يستحب في الصلاة ، ويجوز له أن يترك الاتيان بها ، وإن أتى بها الإمام .

وإذا أتى بالتكبيرات الافتتاحية قبل إحرام الإمام بالصلاة فلا يأتي بتكبيرة الإحرام إلا بعد أن يحرم الإمام .

المسألة ١١٤٣

تصح القدوة مع اختلاف الإمام والمأموم في أجزاء الصلاة وشرائطها اجتهدا أو تقليدا ، إذا هما اتحدا في العمل ، ولم يستعملا محل الخلاف في صلاتهما ، فإذا كان الإمام يرى استحباب السورة في الصلاة مثلا ، وكان المأموم يرى وجوبها ، صح له أن يقتدي به إذا قرأ الإمام السورة

في صلاته ، ولم يضر بقدوته أن الامام لا يقول بوجوبها ، وكذلك في جلسة الاستراحة بعد السجدين .

بل الأقوى صحة الاقتداء حتى في صورة المخالفة في العمل بين الامام والمأموم ، من غير فرق بين المسائل المعلومة للمأموم والمسائل التي يقوم على الحكم فيها دليل معتبر عنده أو عند مقلده فتصح القدوة في الجميع ، فتصح قدوة المأموم الذي يرى وجوب جلسة الاستراحة بالامام الذي يرى استحبابها وان تركها في صلاته ، ولكن على المأموم أن يأتي بها في صلاته ، وهكذا .

نعم يشكل الحكم بصحة الاقتداء اذا اختلفا في العمل في ما يتعلق بالقراءة في مورد تحمل الامام عن المأموم ، كما اذا ترك الامام السورة لأنه يرى استحبابها وكان المأموم يعتقد وجوبها ، أو ترك الامام ادغاما أو مدا في القراءة وكان المأموم يرى وجوبها ، فلا يترك الاحتياط بترك الاقتداء في هذا الفرض .

ولا يصح الاقتداء اذا علم المأموم ببطلان صلاة الامام أو قامت لديه أو لدى مقلده حجة شرعية على بطلانها ، كما اذا أخل الامام بركن في رأي المأموم ، أو أخل بشرط معتبر لديه في الصلاة في حال العمد والسهو ، وان كان الامام لا يرى ذلك ، أو توضأ بماء يعلم المأموم بنجاسته ، وان كان الامام يعتقد طهارته ، أو كان المأموم يعلم بأن الامام على غير وضوء وان كان الامام يجهل ذلك ، فلا تصح القدوة في مثل هذه الصور .

المسألة ١١٤٤

اذا وجد المأموم في ثوب امامه أو على بدنه نجاسة لا ينفى عنها في الصلاة وكان الامام لا يعلم بها ، ففي المسألة صور .

(احداها) : أن يعلم المأموم أن الامام يعلم بالنجاسة سابقا وقد نسيها ، وانه ممن يقول ببطلان الصلاة بالنجاسة ناسيا ، كما هو المختار ، والحكم في هذه الصورة عدم صحة الاقتداء به ، واذا كان الامام ممن يرى صحة الصلاة لناسي النجاسة اذا تذكرها بعد الفراغ من

الصلاة ، كانت من صفريات المسألة المتقدمة ، فتصح له القدوة كما ذكرناه .

(الصورة الثانية) : أن يعلم المأموم أن الامام جاهل بأصل وجود النجاسة ، والحكم فيها صحة الاقتداء به .
(الصورة الثالثة) : أن لا يعلم المأموم أن الامام جاهل بأصل وجود النجاسة أو ناس لها ، ولا يبعد جواز الاقتداء في هذه الصورة ولكن الأحوط تركه .

المسألة ١١٤٥

إذا أحرز المأموم أوصاف الامام المعتبرة في القدوة ، وأحرز صحة صلاته بالامارات المعتبرة والأصول الشرعية المصححة ، فاقتدى به ، ثم انكشف له بعد الفراغ من الصلاة عدم وجود بمض الشرائط فيه أو في صلاته ، فالظاهر صحة صلاته وجماعته .

ومن أمثلة ذلك أن يتبين للمأموم بعد الصلاة أن الامام فاسق ، أو غير متطهر في صلاته ، أو علم بعد الفراغ أن الامام قد ترك ركنا أو أتى بما يبطل الصلاة سهوا وعمدا ، فلا يضر ذلك في صلاة المأموم وجماعته إذا هو لم يترك الركن ولم يأت بالمبطل ، وينتفر للمأموم ما ينتفر له في صلاة الجماعة من ترك القراءة وزيادة ركن ونحوه للمتابعة ، والأحوط الاعادة في الوقت ، والقضاء إذا كان بعد الوقت .

وإذا تبين له ذلك في أثناء الصلاة وجب عليه أن ينفرد في بقية صلاته ، ووجبت عليه القراءة إذا لم يدخل في الركوع . وإذا تبين له بعد الفراغ أن الامام امرأة أو خنثى ليس لهما أن تؤما الرجل أو علم بأنه مجنون ، فلا يترك الاحتياط باعادة الصلاة إذا أخل المأموم في صلاته بوظيفة المنفرد .

المسألة ١١٤٦

إذا نسي الامام واجبا من واجبات الصلاة وعلم المأموم بذلك كان على المأموم تنبيه الامام على ذلك على الأحوط مع الامكان ، فإن لم يمكنه التنبيه ، أو نبه فلم ينتبه ، أو لم يلتفت لأنه قاطع بصحة عمله ، وكان

المنسي ركنا أو قراءة في الأولتين قبل دخول المأموم في الركوع وجب عليه الانفراد على الأقوى في الفرض الأول ، وعلى الأحوط في الفرض الأخير .

وإذا لم يكن المنسي ركنا ولا قراءة فعلى المأموم أن يأتي بالمنسي ولم تبطل قدوته بذلك فيتم صلاته مع الامام ، وإذا كان المنسي قراءة ولم يلتفت إليها المأموم إلا بعد الركوع لم تبطل قدوته أيضا فيتم صلاته مؤتما .

المسألة ١١٤٧

إذا تذكر الامام بعد أن أتم صلاته بأنه كان معدثا أو أنه قد ترك في صلاته شرطا أو جزءا ركنا ، أو نحو ذلك مما يبطل الصلاة عمدا وسهوا ، وجبت عليه إعادة الصلاة ولم يجب عليه اعلام المأمومين بذلك ، وإذا تذكر ذلك في أثناء الصلاة ففي وجوب اعلامهم تأمل ، ولكنه أحوط .

المسألة ١١٤٨

إذا أتم الامام السجدين من الركعة وشك المأموم هل اني سجدت كلتا السجدين أو سجدت واحدة فقط ، فإن كان في المحل وجب عليه أن يسجد الثانية ، وإن كان بعد تجاوزه والدخول في غيره لم يلتفت الى شكه ، وهكذا إذا شك في أنه ركع مع الامام أو نسي الركوع ، وفي كل موضع يشك في فعله خاصة ، فعليه أن يأتي بالمشكوك اذا كان في محله ، وعليه أن لا يلتفت الى شكه اذا كان بعد التجاوز ، وإذا شك الامام أو المأموم في فعلهما معا وكان الآخر منهما متيقنا رجع الشاك اليه ولم يلتفت الى شكه .

المسألة ١١٤٩

إذا اقتدى المأموم في صلاة مغربه بصلاة الامام في العشاء وشك في الركعة انها الثالثة أو الرابعة رجع الى الامام اذا كان متيقنا ، فإذا كانا في الجلوس مثلا ثم قام الامام علم المأموم ان ما أتمه هي الثالثة ، فعليه أن يتشهد ويسلم وكانت صحيحة ، وإن تشهد الامام علم انها الرابعة ،

فيجري فيه حكم من زاد في صلاته ركعة تامة ساهيا ، فتجب عليه اعادة الصلاة كما ذكرناه في فصل الخلل الواقع في الصلاة .

واذا كان في حال القيام انتظر قائما حتى يركع الامام ويسجد السجدين فان قام بعدهما للرابعة علم المأموم ان ما بيده هي الثالثة فيجب عليه ان يتم الركعة وتكون صلاته صحيحة ، وان تشهد الامام ليسلم ، علم المأموم ان ما بيده هو قيام الرابعة ، فعليه ان يجلس من قيامه ويتشهد ويسلم على الثالثة ، ثم يسجد سجدي السهو للقيام الزائد اذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح وكانت صلاته صحيحة كذلك ، واذا كان في حال الركوع أو السجود أو ما بينهما انتظر حتى يتم الامام ركعته ، فان تبين له أنها الثالثة أتم الصلاة وكانت صحيحة ، وان تبين له انها الرابعة كانت باطلة .

المسألة ١١٥٠

اذا لم يدر المكلف ان الامام شرع في صلاة فريضة أم نافلة ، لم تصح له القدوة فيها ، وكذلك اذا لم يدر أنه شرع في فريضة يومية أم في صلاة آيات وشبهها مما لا تجوز القدوة به في الصلاة اليومية ، فلا تصح القدوة حتى يعلم قبل الدخول معه انه يصلي فريضة يومية اذا كانت الصلاة التي يريد المأموم أداها معه فريضة يومية .

واذا علم بأن الامام يصلي فريضة يومية جاز له أن يأتى به فيها وان لم يعلم أي الفرائض هي ، وأنها مقصورة أم تامة وأداها أم قضاء .

المسألة ١١٥١

يشكل اغتفار زيادة الركوع للمتابعة اذا زاد أكثر من مرة واحدة في الركعة الواحدة ، فاذا رفع المأموم رأسه من الركوع قبل الامام سهواً ، وعاد للمتابعة ، ثم سها لرفع رأسه مرة ثانية قبل الامام وعاد للمتابعة ، فلا يترك الاحتياط باتمام الصلاة ثم اعادتها ، وكذلك الامر في السجدة الواحدة ، فاذا رفع رأسه قبل الامام ساهيا وعاد للسجود ، ثم رفع رأسه قبل الامام مرة ثانية في تلك السجدة وعاد للسجود ، أشكل الحكم باغتفار ذلك وأشد من ذلك اشكالاً أن يزيد السجدين مما في ركعة واحدة مرتين ،

فتكون زيادته أربع سجعات في ركعة واحدة ، فلا يترك الاحتياط بالاتمام ثم الاعادة .

المسألة ١١٥٢

إذا صلى المأموم الفريضة احتياطاً أداء أو قضاء ، واقتدى فيها بإمام يصلي فريضة متيقنة ، فلا اشكال في اغتفار زيادة الركن إذا زاده ذلك المأموم المحتاط في صلاته للمتابعة ، ولا اشكال في رجوع ذلك المأموم إذا شك في صلاته الى الإمام إذا كان حافظاً ، نعم يشكل رجوع الإمام إذا شك في صلاته الى ذلك المأموم المحتاط إذا كان وحده هو الحافظ ، سواء انحصر المأموم به أم لم ينحصر .

المسألة ١١٥٣

لا يضر في بقاء القدوة أن يسلم الإمام ويفرغ من صلاته والمأموم لا يزال مشغولاً بالتشهد أو بالسalam الأول ، فهو لا يزال مأموماً ولا تجب عليه نية الانفرد .

المسألة ١١٥٤

إذا كان المأموم مسبوقاً بركعة أو ثلاث استحب له أن يتابع الإمام في تشهده الأخير ، وأن يكون حال التشهد متجاوياً حتى يسلم الإمام ، فيقوم هو لباقي صلاته ، ويجوز له أن ينفرد فيقوم لصلاته بعد السجدةين وقبل تشهد الإمام وتسليمه .

المسألة ١١٥٥

يجوز للمأموم إذا رأى ضيقاً في الصف الذي هو فيه أن يمشي الى الصف المتقدم عليه ، أو الى الصف المتأخر عنه ، بشرط أن لا ينحرف عن القبلة ، فإذا مشى الى خلفه مشى القهقري ، والأحوط له أن يجر رجله جراً ، ويجب عليه أن يترك الذكر والقراءة في حال المشي حتى يطمئن ويستقر ، فيعود الى ذكره وقراءته .

المسألة ١١٥٦

يستحب للمكلف أن ينتظر الجماعة وأن تأخر بسبب ذلك عن أول

الوقت سواء كان اماما في الجماعة أم مأموما ، فصلاته مع الجماعة أفضل من صلاته منفردا في أول الوقت ، وصلاته مع الجماعة مع التخفيف أفضل من صلاته منفردا مع الاطالة •

المسألة ١١٥٧

الامامة في الجماعة أفضل من الاقتداء ، ففي الحديث عن الامام الصادق (ع) من أم قوما بأذنه وهم به راضون ، فاقصد بهم في حضوره وأحسن صلاته بقيامه وقراءته وركوعه وسجوده ، وقعوده ، فله مثل أجر القوم ولا ينقص عن أجورهم شيء •

المسألة ١١٥٨

يجوز لمن صلى الفريضة منفردا أن يعيدها جماعة ، بل يستحب له ذلك ، سواء كان في الجماعة اماما أم مأموما ، بل يجوز لمن صلاها جماعة اماما أو مأموما أن يعيدها في جماعة أخرى سواء كان في الجماعة الثانية اماما أم مأموما •

وتشكل الصعة اذا كان كل من الامام والمأموم قد صلى الفريضة منفردا ، ثم أرادا أن يعيدها جماعة من غير أن ينضم الى جماعتهما من لا تكون صلاته معادة والأحوط الترك •

المسألة ١١٥٩

تجزية الصلاة المعادة جماعة اذا تبين له بعد ذلك بطلان صلاته الأولى •

المسألة ١١٦٠

اذا أدى المكلف صلاته منفردا أو جماعة ثم احتمل وجود خلل فيها جاز له اعادتها منفردا أو جماعة وان كانت صحيحة بحسب الظاهر ، ولا تشرع اعادتها منفردا في غير هذا الفرض •

وانما تجوز له اعادة الصلاة مع احتمال وجود الخلل اذا لم يكن ذلك عن وسوسة أو كثرة شك ولا تجوز مع احدهما •

المسألة ١١٦١

الأحوط لزوما أن لم يكن الأقوى : أن يقف المأموم إذا كان رجلا واحدا عن يمين الامام محاذيا لموقفه ، وإذا كانوا رجلا أكثر من واحد أن يقفوا خلف الامام ، وإذا كان امرأة واحدة أن تقف خلف الامام ، والأفضل أن يكون مسجدها خلف موقفه ، وأقل من ذلك في الفضل أن يكون سجودها محاذيا لقدمه . وأقل من ذلك أن يكون سجودها محاذيا لركبتيه ، وإذا كن نساء أكثر من واحدة أن يصطفن خلف الامام ، وإذا كان المأموم رجلا واحدا وامرأة واحدة أو أكثر : أن يقف الرجل الى جنب الامام ، وتقف النساء خلفهما ، وإذا كانوا رجلا ونساء أن يقف الرجال خلف الامام وأن تصطف النساء خلف الرجال . وإذا كان الامام للنساء امرأة وقفت في وسط الصف ولم تتقدم عليهن .

المسألة ١١٦٢

ينبغي أن يكون موقف الامام محاذيا لوسط الصف ، ويستحب له أن يقتصد في صلاته فلا يطيل في أفعالها من ركوعها وسجودها ، وخصوصا إذا كان معه من يضعف عن الاطالة الا اذا علم أن جميع المأمومين معه يحبون التطويل . ويستحب له أن يسمع من خلفه قراءته وأذكاره في مالا يجب الاخفات فيه ، ويتأكد ذلك في التشهد والتسليم ، وأن يطيل الركوع إذا أحس بدخول من يريد الصلاة معه ، فينتظر مثلي ركوعه ثم ينتصب قائما ، ويستحب للمأموم إذا فرغ الامام من قراءة الفاتحة أن يقول : الحمد لله رب العالمين ، ويستحب ذلك للامام أيضا والمنفرد إذا فرغا من قراءتها ، بل يستحب ذلك للمأموم اذا قرأ خلف الامام .

المسألة ١١٦٣

أفضل صفوف الجماعة أولها ، وأفضل أولها مادنا من الامام كما ورد في الصحيح ، وأفضل الصفوف في صلاة الجنازة آخرها ، فيستحب للمأموم في غير الجنازة الوقوف بقرب الامام ، والوقوف في ميامن الصفوف ، فان ميامن الصفوف أفضل من مياسرها .

ويستحب أن يكون الصف الأول لأهل العلم والمقل والتقوى في الدين وأن تكون ميامنه لذوي المزية والفضل منهم -

وتستحب استقامة الصفوف واتمامها ، والمحاذاة بين مناكب المأمومين فيها وسد الفرج الموجودة فيها ، وأن تتقارب الصفوف بعضها من بعض بحيث يكون بين الصفيين مقدار مسقط جسد الانسان اذا سجد ، ويستحب أن يقوم المأمومون على أرجلهم عند قول المؤذن قد قامت الصلاة •

المسألة ١١٦٤

اذا كان المأموم ممن يقرأ خلف الامام ، كما اذا كان في الصلاة الجهرية ولم يسمع حتى هممة الامام في القراءة ، أو كانت أولتاه أو احدهما مع أخيرتي الامام ، فيستحب له اذا أتم قراءته قبل الامام أن يشتغل بالتحميد والتهليل والتسبيح حتى يفرغ الامام ، أو يبقى آية من قراءته ويشغل بذلك فاذا فرغ الامام قرأ الآية وركع مع الامام •

المسألة ١١٦٥

يستحب للامام المسافر اذا أتم صلاته وكان المأمومون مقيمين أن يستنيب من يتم بهم صلاتهم ، وكذلك اذا عرض له ما يمنعه من اتمام الصلاة من حدث أو رعاف أو نحوهما ، ويكره له أن يستنيب من المأمومين من كان مسبقا بركعة أو أكثر ، بل الأولى أن لا يستنيب الا من شهد الاقامة •

واذا فرغ الامام من صلاته فسلم ، يستحب له أن يجلس في موضعه ولا ينصرف حتى يتم المأمومون صلاتهم ، كما اذا كان فيهم مسبقون أو كانوا مقيمين وكان الامام مسافرا ، وكذلك يستحب للمأموم اذا كان مسافرا فسلم على ركعتين ، ان لا يقوم من موضعه حتى يتم الامام المقيم صلاته ويسلم •

المسألة ١١٦٦

يكره التنفل عند الشروع في الاقامة ، ويكره التكلم بعد قول المقيم قد قامت الصلاة ، وقد تقدم في مبحث الأذان والاقامة كراهة التكلم حتى للمنفرد ، واذا تكلم أعاد الاقامة استحبابا ، ويستثنى من ذلك ما اذا كان التكلم في تقديم امام أو في تسوية الصف وما أشبه ذلك •

المسألة ١١٦٧

يكره أن يقف المأموم وحده خلف الصفوف إذا كان له موضع فيها ،
فإذا لم يجد موقعا وقف حذاء الامام أو آخر الصفوف •

المسألة ١١٦٨

يكره للمأموم أن يسمع الامام شيئا مما يقول وان كان قليلا أو
بعضا من الذكر •

المسألة ١١٦٩

يكره للامام أن ينص نفسه بالدعاء ، سواء كان الدعاء من انشاء
الامام نفسه أم مأثورا ، نعم إذا كان الدعاء مأثورا في قنوت الامام (ع)
خاصة لم يغيره •

المسألة ١١٧٠

يكره أن يأتي المسافر بالعاصر والحاضر بالمسافر ، إذا كانت صلاتهما
مختلفتين في القصر والتمام ، بل يكره الأيتام إذا كانت صلاة أحدهما
مقصورة وصلاة الآخر تامة وان كانا معا مسافرين أو حاضرين ، كما
إذا صلى الحاضر صلاة مقصورة قضاء فيكره للحاضر الآخر أن يأتي
به في صلاة تامة ، أو صلى المسافر صلاة تامة قضاء فيكره للمسافر
الآخر أن يأتي به في صلاة مقصورة حاضرة •

ولا كراهة في أن يأتي به في صبح أو مغرب ، وان كان أحدهما مسافرا
والآخر حاضرا ، ولا كراهة في أن يأتي الحاضر بالمسافر أو العكس في
مواضع التخيير إذا اختار المسافر الاتمام •

(تنبيه) : يراد بالكراهة في المسألة ان أيتمام المسافر بالحاضر
والحاضر بالمسافر يكون أقل فضلا من أيتمام الحاضر بالحاضر أو
المسافر بالمسافر في مثل تلك الصلاة ، ولا نقص في الصلاة من جهة
أخرى ، وهذا هو معنى الكراهة في العبادة •

الفصل الثاني والأربعون في صلاة المسافر وشرائطها

المسألة ١١٧١

يجب قصر الصلاة الرباعية في السفر اذا اجتمعت الشروط الآتي بيانها ، والقصر هو اسقاط الركعتين الأخيرتين من الرباعية ، ولا قصر في صلاة الصبح والمغرب •

وشروط القصر هي : (١) : أن يكون السفر مسافة تامة ، (٢) : أن يقصد قطع المسافة من حين خروجه ، (٣) : أن يستمر هذا القصد عنده فلا يعدل عنه أو يتردد فيه ، (٤) : أن لا يقصد من أول سفره أو في اثنا عشر يوم قبل بلوغ المسافة ، أو يتردد في الإقامة وعدمها ، أو يقصد أن يمر بوطن له قبل بلوغ المسافة ، أو يتردد في المرور بالوطن وعدم المرور ، (٥) : أن لا يكون سفره معصية ، (٦) : أن لا يكون المسافر من الذين يبيتهم معهم ، (٧) : أن لا يكون ممن اتخذ السفر عملا له ودأبا ، (٨) : أن يصل في سفره الى حد الترخص • ولا بد من بيان المراد في كل واحد من هذه الشروط •

المسألة ١١٧٢

(الشرط الأول) : المسافة الشرعية للتقصير ثمانية فراسخ ، سواء كانت ممتدة في ذهابه ، أو في اياه ، أم كانت مطفقة من الذهاب والاياب ، ولا فرق في التلفيق بين أن يكون الذهاب أربعة فراسخ أو أكثر أو أقل ، اذا كان المجموع منه ومن الاياب يبلغ الثمانية ، حتى اذا كان الذهاب فرسخا واحدا والاياب سبعة فراسخ •

ويستثنى من ذلك ما اذا تردد في مادون أربعة فراسخ ، حتى بلغ الثمانية ، كما اذا تردد في فرسخين أربع مرات ، أو تردد في ثلاث فراسخ ثلاث مرات ، فانه ليس بمسافر عرفا فلا يجب عليه التقصير ، ويستثنى منه ما اذا قطع المسافة الملتفة أو الممتدة في مدة طويلة جدا يخرج بها عن كونه مسافرا ، كما اذا قطع المسافة في مدة سنة مثلا ، ويستثنى من

ذلك ما اذا كانت المسافة التي قطعها مستديرة حول البلد ، بحيث لا يصدق عليه أنه يبتعد عنها •

المسألة ١١٧٣

لا يشترط على الأقوى في المسافة الملفقة أن يكون الذهاب والاياب في يوم واحد ، أو أن يتصل اياه بذهابه ، بل يكفي أن يقطع المسافة قاصدا لها وأن لا يقصد اقامة عشرة أيام في أثنائها أو يتردد في الاقامة وعدمها ، أو يحصل له أحد قواطع السفر الأخرى ولا يضره مع ذلك ان يبيت ليلة أو أكثر قبل عودته •

المسألة ١١٧٤

الفرسخ الواحد عبارة عن ثلاثة أميال شرعية ، والميل الواحد أربعة آلاف ذراع بذراع اليد ، وذراع اليد هي ما بين المرفق وطرف الاصبع الوسطي من متوسط الخلقة عند مداها ، فاذا كان طول الذراع المتوسطة الخلقة سبعة وأربعين سنتيمترا ، كان مجموع المسافة الشرعية خمسة وأربعين كيلو مترا ومائة وعشرين مترا • وإذا كان أقل الأذرع المتوسطة يبلغ خمسة وأربعين سنتيمترا كما هو الظاهر ، كان مجموع المسافة ثلاثة وأربعين كيلومترا ومائتي متر ، ويكون هو المراد من أدلة التحديد •

المسألة ١١٧٥

المسافة الشرعية مبنية على التحقيق لا على المسامحة ، فاذا نقص ما قطعه عن الثمانية فراسخ ولو بشيء قليل لم يجز له التقصير في الصلاة والافطار في الصيام ، وإذا اختلفت الأذرع المتوسطة في المقدار أخذ بأقلها ، اذا علم أنه من الأذرع المتوسطة •

المسألة ١١٧٦

ثبتت المسافة الشرعية بين مبدأ السفر والمقصد ، بالملم سواء حصل من الاختبار أم من الشياخ أم من البينة الشرعية ، ولا تثبت بقول العادل الواحد •

المسألة ١١٧٧

اذا شك في وجود المسافة بين مبدأ سفره ومقصده وجب عليه أن يتم

في صلاته ، وكذلك اذا ظن بوجود المسافة اذا لم يكن ذلك عن بينة شرعية ، والظاهر عدم وجوب الفحص عن وجود المسافة الا اذا كانت مقدمات حصول العلم ظاهرة تحتاج الى تنبيه لا الى فحص .

المسألة ١١٧٨

اذا شهدت بينة عادلة بوجود المسافة بين البلدين وشهدت بينة أخرى بعدمها ، فان كانت البيئتان معا قد استندتا في شهادتهما الى العلم سقطتا عن الحجية ، ووجب الاتمام ، واذا استندت احدهما الى العلم واستندت الثانية في شهادتها الى الأصل قدمت البينة التي استندت الى العلم .

المسألة ١١٧٩

اذا اعتقد المكلف بأن ما بين البلدين يبلغ مسافة شرعية فقصر في صلاته ثم تبين له بعد ذلك عدم المسافة ، وجبت عليه إعادة ما صلاه اذا كان الوقت باقيا ، ووجب قضاؤه اذا كان بعد الوقت . وكذلك الحكم اذا اعتقد بعدم المسافة فأتى صلاته ثم ظهر له وجود المسافة فعليه إعادة ما صلاه اذا كان في الوقت ، ولزمه قضاؤه اذا كان بعد الوقت ، وكذا اذا شك في وجود المسافة فبنى على عدمها وصلى تماما ثم تبين له الخلاف .

المسألة ١١٨٠

اذا اعتقد المكلف عدم المسافة بين البلدين أو شك فيها فبنى على عدم ثم علم في أثناء السير بوجود المسافة وجب عليه التقصير في بقية سفره وان كان الباقي لا يبلغ المسافة .

المسألة ١١٨١

يترتب الأثر على بلوغ المسافة قاصدا لها وان لم يكن القاصد مكلفا بالفعل فالصبي الذي يقطع المسافة قاصدا اذا بلغ في أثناء سفره يجب عليه التقصير في بقية سفره وان كان الباقي منه لا يبلغ المسافة ، واذا صلى في سفره قبل بلوغه صلاها قصرا ، وكذلك المجنون الذي يتأتى منه القصد اذا قطع المسافة قاصدا وافاق في أثناء سفره فعليه التقصير في بقية سفره وان كان الباقي دون المسافة .

المسألة ١١٨٢

المدار على الطريق الذى يسلكه المكلف الى مقصده في ذهابه وايابه ، فاذا بلغ مجموع الذهاب والاياب فيه ثمانية فراسخ كان عليه التقصير ، وان كان لذلك البلد طريق آخر لا يبلغ المسافة ، واذا سلك طريقا لا يبلغ المسافة وجب عليه الاتمام وان كان له طريق آخر يبلغ المسافة أو يزيد .

المسألة ١١٨٣

اذا كانت المسافة التى يقطعها المكلف مستديرة وكان مجموعها يبلغ ثمانية فراسخ وجب عليه التقصير ، سواء كان الذهاب الى المقصد يبلغ أربعة فراسخ أم لا يبلغها أم يزيد عليها ، ويستثنى من ذلك ما اذا كانت المسافة مستديرة حول بلد المكلف بحيث لا يصدق عليه أنه يعتمد عنه ، فيجب عليه الاتمام كما بيناء في أول هذا الفصل .

المسألة ١١٨٤

اذا كان البلد صغيرا أو متوسطا ، فمبدأ حساب المسافة هو آخر البلد وان كان خارج السور ، واذا كان البلد كبيرا جدا ، بحيث يعد الخارج من محلة منه الى أخرى مرتحلا في نظر أهل العرف ، فمبدأ حساب المسافة هو آخر المحلة التى يسكن المكلف فيها ، واذا لم يبلغ البلد هذا المقدار من الكبر وكان الخروج الى المقصد لا يبلغ المسافة من آخر البلد ويبلغها من آخر المحلة ، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام .

المسألة ١١٨٥

(الشرط الثانى) : أن يقصد قطع المسافة التامة من أول خروجه في سفره ، فاذا قصد في أول مسيره قطع بعض المسافة فقط ، وبعد أن قطعه عزم ان يواصل مسيره الى أن يتم المسافة ، لم يجب عليه التقصير ، ومثال ذلك أن يقطع في عزمه الأول فرسخين وبعد عزمه الثانى قطع فرسخين آخرين ، فلا تقصير عليه وان كان المجموع من مسيره الأول والثانى ورجوعه الى موضعه الذى خرج منه يبلغ الثمانية ملفقة .

ويستثنى من ذلك ما اذا كان المقدار الذى قصده في مسيره الثانى

مع حوده الى موضعه يبلغ الثمانية فيجب عليه التقصير من أول مسيره الثاني ، ومثال ذلك أن يقطع في عزمه الأول فرسخين أو ثلاثة ثم يقصد ثلاثة فراسخ أخرى فيكون ذهابه في مسيره الثاني ثلاثة فراسخ وإيابه الى موضعه الذي خرج منه خمسة فراسخ أو ستة ، والمجموع منهما يبلغ ثمانية فراسخ أو تسعة وهي مسافة تامة ملفقة يجب فيها التقصير .

المسألة ١١٨٦

لا يجب التقصير على المكلف اذا لم يدر أي مقدار يقطع في مسيره ، كما اذا خرج في طلب حيوان شارد ، أو عبد أبق ، أو خرج للصيد لا يدري أين يجده ، فاذا وجد العبد أو الحيوان أو الصيد وعزم على الرجوع وكان العود يبلغ ثمانية فراسخ ممتدة أو يزيد عليها وجب عليه التقصير في العود . وكذلك اذا قطع بعض الطريق في الطلب ، ثم ذكر له أن الضالة أو العبد أو الصيد يوجد على بعد فرسخين أو ثلاثة مثلا ، فذهب الى ذلك الموضع وكان المجموع من ذهابه الى الموضع ، وعوده الى موضع خروجه يبلغ المسافة ، فيجب عليه التقصير من أول مسيره الثاني ، واذا لم يبلغ المسافة لم يجب عليه القصر في الصورتين .

المسألة ١١٨٧

اذا خرج من موضعه الى بعض النواحي ينتظر فيها رفقة يسافر معهم ، واذا لم يتيسروا لم يسافر ، فلا تقصير عليه في موضع الانتظار الا اذا بلغ المسافة التامة من موضع خروجه ولا تقصير عليه كذلك اذا خرج من موضعه لطلب حاجة أو وسيلة سفر ان تيسرت له سافر وان لم تحصل لم يسافر ، الا اذا كان حين خروجه من موضعه مطمئنا بتيسر الرفقة وحصول الحاجة ، والوسيلة ، بحيث كان عازما على السفر للاطمئنان بعصولها فيجب عليه التقصير بعد خروجه عن محل الترخص من موضعه .

المسألة ١١٨٨

يكفي في الحكم بالتقصير أن يقطع المسافة مع القصد اليه وان لم يتصل مسيره على النحو المتعارف في الأسفار ، الا أن يخرج بالابطال وطول المدة عن اسم السفر ، كما ذكرناه في أول هذا الفصل .

المسألة ١١٨٩

يكفي في وجوب القصر على المكلف أن يقطع المسافة مع قصد اليه ولو بالتبع لغيره في السفر كالزوجة تسافر مع زوجها والملوك يتبع سيده ، وكالخدام والأسير والمكره اذا علموا بأن المتبوع يقصد المسافة ، واذا لم يعلموا بأنه يقصد المسافة فعليهم الاتمام ، ويجب عليهم الاستعلام عن ذلك على الأحوال .

المسألة ١١٩٠

اذا علم التابع بأنه يفارق المتبوع قبل أن يبلغ مسافة التقصير ، أو ظن ذلك وجب عليه الاتمام ، وكذلك اذا شك في المفارقة الا اذا كان عازما على مواصلة السفر وان فارق صاحبه .

المسألة ١١٩١

اذا اعتقد أن المتبوع لم يقصد مسافة في سفره أو شك في ذلك فصل تماما ، ثم علم أنه كان قاصدا لها ، فان كان المقصد الذي يريده المتبوع معلوما عند التابع ولكنه يجهل كونه مسافة وجب عليه القصر ، بل وجب عليه قضاء ما صلاه ، واذا كان المقصد مجهولا لديه فالظاهر وجوب التمام اذا لم يكن الباقي مسافة .

المسألة ١١٩٢

اذا أركب في قطار أو ألقي به في سفينة ونحوها وقطع به المسافة مقسورا بحيث لم تكن له خيرة في حركة السفر وهو يعلم ببلوغ المسافة فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام .

المسألة ١١٩٣

(الشرط الثالث) : أن يستمر لديه قصد المسافة حتى يبلغها ، فاذا عدل عن قصد المسافة أو تردد فيه قبل أن يبلغ أربعة فراسخ وجب عليه الاتمام في الصلاة .

واذا بلغ أربعة فراسخ ثم عدل عن مواصلة السفر أو تردد فيه ، فهنا صور تختلف أحكامها .

(الصورة الأولى) : أن يعزم على العودة الى الموضع الذى سافر منه ولا ينوي اقامة عشرة أيام في الموضع الذى وصل اليه ولا في غيره، والحكم في هذه الصورة هو وجوب القصر عليه للمسافة الملققة .

(الصورة الثانية) : أن يعزم على العودة الى الموضع الذى سافر منه ، ويتردد في نية الاقامة قبل عودته اليه ، والحكم فيها هو وجوب التقصير الى أن يعود ، أو يمضي عليه ثلاثون يوما مترددا ، وهو في مكانه ، فإذا تم له ثلاثون يوما وجب عليه التمام في ذلك المكان وفي عودته الى موضعه الا أن ينشئ سفرًا جديدًا .

(الصورة الثالثة) : أن يبلغ أربعة فراسخ ثم يعدل عن مواصلة السفر أو يتردد فيه ، ويعزم أيضا على عدم العودة الى الموضع الذى سافر منه ، والحكم فيها هو وجوب الاتمام الا اذا أنشأ سفرًا جديدًا ، وكذلك الحكم اذا تردد في أن يعود الى الموضع الذى سافر منه أم لا .

المسألة ١١٩٤

إذا قصد السفر الى موضع معين يبلغ المسافة وقطع بعض المسافة بهذا القصد ثم عدل عنه الى موضع آخر يبلغ المسافة من موضع ابتداء سفره ، وجب عليه القصر وان كان لا يبلغ المسافة من موضع عدوله ، وكفاه ذلك في استمرار القصد .

المسألة ١١٩٥

إذا قصد عند خروجه السفر الى أحد بلدين ولم يعين احدهما وقطع بعض المسافة بهذا القصد ، كفاه ذلك في قصد المسافة وفي وجوب القصر عليه اذا كان كل واحد من البلدين يبلغ المسافة من موضع سفره ، وان كان ما عينه آخرًا لا يبلغ المسافة من موضع التعيين .

المسألة ١١٩٦

إذا قصد الانسان السفر الى مكان معين وقطع بعض المسافة بهذا القصد ، ثم تردد في مواصلة السفر ، ثم عاد بعد ذلك الى قصد السفر الى غايته ، فهنا صورتان .

(الصورة الأولى) : أن يعود الى قصد السفر الى غايته ، من غير أن يقطع في حال تردده شيئا من الطريق ، وحكمه في هذه الصورة تقصير الصلاة سواء كان مابقى من الطريق الى المقصد يبلغ المسافة أم لا .

(الصورة الثانية) : أن يقطع في حال تردده شيئا من الطريق ثم يعود بعد ذلك الى الجزم بالسفر فعليه أن يسقط من الحساب ما قطعه من الطريق في حال التردد ثم ينظر في مجموع ما قطعه أولا في حال الجزم بالسفر وما بقي من الطريق في ذهابه الى المقصد بعد العود الى الجزم ورجوعه الى الوطن ، فان كان مجموع ذلك يبلغ مسافة التقصير ولو ملفقه فعليه تقصير الصلاة والأحوط استحبابا الجمع ، وان كان لا يبلغ المسافة وجب عليه الاتمام .

المسألة ١١٩٧

إذا قصد المكلف السفر الى موضع وقطع بعض المسافة بهذا القصد وحضرت الصلاة فصلها قصرا ، ثم عدل عن السفر لم تجب عليه إعادة ما صلاه سواء كان الوقت باقيا أم خارجا .

المسألة ١١٩٨

(الشرط الرابع) : أن لا يكون ناويا من أول سفره أو في أثنائه أن يقيم عشرة أيام قبل أن يبلغ المسافة ، أو يكون من قصده أن يمر بوطنه قبل أن يبلغ المسافة ، فان الإقامة والمروء بالوطن قاطمان للسفر ، فإذا قصد أحدهما لم يكن قاصدا للمسافة فعليه اتمام الصلاة وكذلك اذا كان مترددا في نية الإقامة أو في المروء بالوطن قبل أن يبلغ المسافة فيجب عليه الاتمام .

المسألة ١١٩٩

لا يضر بقصد المسافة أن يحتمل الإقامة أو المروء بالوطن احتمالا ضميئا لا يوجب له التردد في القصد ولا يتنافي العزم على مواصلة السفر فيجب عليه التقصير ، ونظير ذلك أن يعزم على السفر ولا يتردد فيه وهو يعلم أنه لو عرض له عدو يصده عن الطريق أو مرض يمنعه من الحركة لم يسافر ، ولو عرض له ذلك في الأثناء لرجع عن قصده ولكن

احتمال ذلك لما كان ضعيفا لم يمنعه من العزم والاستمرار في القصد .

المسألة ١٢٠٠

إذا شرع في السفر وهو عازم على اقامة عشرة أيام أو على المرور بوطنه قبل أن يبلغ المسافة ، ثم عدل عن ذلك وعزم على الاستمرار في سيره من غير اقامة ولا مرور بوطن نظر في ما بقي من الطريق بعد عزمه هذا ، فإن كان يبلغ المسافة ولو بأحدى صور التلفيق ، وجب عليه القصر ، وإن كان أقل من المسافة وجب عليه الاتمام ، وكذلك الحكم إذا كان مترددا في الاقامة أو المرور بالوطن ثم عدل عن التردد وعزم على السفر من غير اقامة ولا مرور بوطن .

المسألة ١٢٠١

إذا شرع في السفر وهو لا يعزم اقامة عشرة أيام ولا مرورا بوطن وقطع بعض المسافة بهذا القصد ، ثم عزم على الاقامة أو المرور بالوطن في أثناء المسافة ، ثم عدل الى نيته الأولى ، فهنا صورتان .

(الصورة الأولى) : أن لا يقطع في حال عزمه على الاقامة أو المرور بالوطن شيئا من الطريق ثم يرجع الى نيته الأولى ، وحكمه في هذه الصورة هو تقصير الصلاة وإن كان الباقي من الطريق الى المقصد لا يبلغ المسافة .

(الصورة الثانية) : أن يقطع في حال عزمه على الاقامة أو المرور بالوطن شيئا من الطريق ، ثم يعود الى نيته الأولى ، وعليه أن يسقط هذا من الحساب ، ثم ينظر مجموع ما قطعه أولا في حال نيته الأولى ، وما بقي من الطريق في ذهابه الى المقصد بعد عوده الى النية الأولى ثم رجوعه الى وطنه ، فإن بلغ مجموعه المسافة ولو بأحدى صور التلفيق وجب عليه التقصير ، وإن لم يبلغ المسافة وجب عليه الاتمام ، وكذلك الحال إذا طرأت له حالة التردد في الاقامة أو المرور بالوطن ، ثم عاد الى نيته الأولى فتجري فيه الصورتان وينطبق حكمهما .

المسألة ١٢٠٢

(الشرط الخامس) : أن لا يكون السفر محرماً ، فلا يجوز للمكلف تقصير الصلاة اذا كان سفره حراماً ، كالفرار من الزحف الواجب ، وابقاء العبد من سيده ، ومنه سفر الولد مع نهي أحد الأبوين اذا كان النهي عن شفقة منهما عليه ، ولا يحرم اذا كان النهي لمصلحة تعود الى الأبوين نفسيهما أو لبعض الدواعي الأخرى ، نعم يحرم السفر اذا كان فيه اذى وعقوق لهما .

ومنه ما اذا سافر لغاية محرمة ، كمن يسافر لقتل نفس محترمة ، أو لقطع طريق ، أو لسرقة ، أو زنا أو اعانة ظالم ، وشبه ذلك من الغايات ، وليس من السفر المحرم ما كان لغاية مباحة ، ولكن قد يتفق فيه صدور بعض المحرمات كشرب الخمر والزنا ، والغيبة ، ونحوها ، فلا يجب فيه اتمام الصلاة اذا لم يكن العمل المحرم هو الغاية المقصودة في السفر .

المسألة ١٢٠٣

اذا استلزم سفر الانسان ترك واجب عليه ، فلا يترك الاحتياط بالجمع فيه بين القصر والتمام ، اذا قصد بسفره التوصل الى ترك الواجب ، بل ولا يترك الاحتياط بالجمع اذا التفت الى أن سفره يستلزم ترك الواجب لمسافر ، وان لم يقصد بسفره التوصل اليه ، ومثال ذلك ما اذا كان الانسان مديناً لأحد ، وطلابه الدائن بدينه ، وكان المدين ممن يمكنه الاداء في الحضر ولا يمكنه في السفر ، فيكون سفره مستلزماً لترك وفاء الدين مع وجوبه عليه .

المسألة ١٢٠٤

اذا كان السفر مباحاً ، ولكن المكلف ركب في سفره سيارة مخصصة ، أو مشى في أرض مخصصة ، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام اذا انحصرت وسيلة السفر بالسيارة المخصصة ، أو انحصر الطريق بالأرض المخصصة ، وكان المسافر ملتفتاً الى ذلك ، واذا سافر في سيارة مخصصة أو على دابة مخصصة بقصد الهرب بها عن مالکها أو ييمها في بلد آخر ، وجب عليه الاتمام في صلاته .

المسألة ١٢٠٥

تابع الجائر في سفره اذا كان مختارا في ذلك ، وكان ممن يعد من أعوانه في ظلمه أو مقوية أمره أو معظمة سلطانه أو نحو ذلك وجب عليه الاتمام في سفره ، واذا كان سفر الجائر نفسه طاعة أو مباحا وجب على الجائر القصر في ذلك السفر ووجب على التابع الاتمام فيه .

واذا كان التابع مكرها أو تبعه لدفع مظلمة ولو عن غيره ، أو لغرض صحيح آخر وجب عليه التقصير في سفره وان كان سفر الجائر في معصية .

المسألة ١٢٠٦

اذا سافر التابع منفردا امثالاً لأمر الجائر وكان في ذلك اعانة له في جوره أو تقوية لأمره أو تعظيم لسلطانه أو نحو ذلك وجب عليه الاتمام في سفره وان كان السفر مباحا لولا ذلك .

المسألة ١٢٠٧

الراجع من سفر المعصية اذا كان لا يزال متلبسا بالمعصية ، كما اذا سافر لشراء الخمر أو الآلات المحرمة ورجع بها ليبيعهما في بلده أو غير بلده ، يجب عليه الاتمام في اياه كما في ذهابه ، واذا كان في رجوعه غير متلبس بالمعصية ، فالظاهر وجوب التقصير عليه والافطار اذا كان الرجوع يبلغ مسافة تامة ، سواء كان تائبا من المعصية أم لا ، واذا كان أقل من المسافة فعليه الاتمام والصيام .

المسألة ١٢٠٨

اذا سافر للصيد لهوا وجب عليه الاتمام في صلاته وصيامه في ذهابه واذا رجع من سفره وكان الرجوع وحده يبلغ المسافة وجب عليه القصر والافطار فيه ، وان كان لا يبلغ المسافة وجب عليه الاتمام والصيام ، ولا فرق في الحكم بين صيد البر والبحر .

المسألة ١٢٠٩

اذا سافر للصيد لقوته وقوت عياله وجب عليه القصر في ذهابه وايابه

وكذلك اذا كان الصيد للتجارة التى يتميش بها هو وعياله ، واذا كان الصيد للتجارة لغير الحاجة لذلك ، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر والتعام في الصلاة ويجب عليه الافطار في الصوم ، ولا فرق في الحكم بين صيد البر والبحر .

المسألة ١٢١٠

اذا كان سفر المكلف في ابتدائه مباحا ثم قصد المعصية في اثنائه ، فان كان ما قطعه من الطريق قبل قصد المعصية لا يبلغ المسافة وجب عليه الاتمام بمجرد قصد المعصية ، وان كان ما قطعه منه مسافة فأكثر ، فالأحوط له الجمع بين القصر والتعام حين يتلبس بالسير بقصد المعصية ، وعليه القصر قبل ذلك ، كما اذا كان في المنزل الذى عدل فيه وقبل أن يتلبس بالسير .

المسألة ١٢١١

اذا كان سفر المكلف في ابتدائه معصية ثم عدل عنه الى الطاعة ، فان كان الباقي منه يبلغ مسافة تامة ولو باحدى صور التلفيق وجب عليه القصر حين يتلبس بالسير وان كان لا يبلغ المسافة وجب عليه الاتمام حتى يعود الى وطنه ، والأحوط استعجابا أن يجمع بين القصر والتعام .

المسألة ١٢١٢

اذا نوى السفر المباح أولا وقطع بعض المسافة ، ثم عدل عنه الى قصد المعصية ، ثم عاد الى نية السفر المباح ، فهنا صور .

(الصورة الاولى) : أن يبلغ مجموع ما قطعه أولا وأخيرا بنية الطاعة مسافة تامة أو أكثر ، ولا يقطع في حال نية المعصية شيئا من الطريق ، وحكمه في هذه الصورة وجوب التقصير .

(الصورة الثانية) : أن يبلغ ما قطعه أولا وأخيرا بنية الطاعة مسافة تامة أو أكثر ، ولكنه قطع ما بينها شيئا من الطريق بنية المعصية أيضا ، والأحوط له في هذه الصورة الجمع بين القصر والتعام .

(الصورة الثالثة) : أن يكون ما قطعه أولا في حال نية الطاعة وحده مسافة تامة أو أكثر ، والظاهر وجوب التقصير عليه بعد عوده الى نية الطاعة ، سواء بلغ الباقي وحده مسافة أم لا وسواء اتصل بعضه ببعض أم لا .

المسألة ١٢١٣

إذا كانت غاية الانسان في سفره ملفقة من الطاعة والمعصية ، فالمدار في الحكم على استناد السفر الى أى الفأيتين ، فإذا استند سفره الى الطاعة وكانت المعصية مقصودة بالتبع لزمه التقصير في الصلاة ، وإذا استند الى المعصية لزمه التمام ، وكذلك إذا استند السفر اليهما معا ، سواء كان كل واحد منهما مؤثرا مستقلا أم كانا مؤثرين على نحو الاشتراك ، والأحوط استحبابا الجمع بين القصر والتمام في الصورتين الأخيرتين .

المسألة ١٢١٤

إذا كان موضع الغاية المحرمة التى سافر اليها يقع في أثناء طريقه ، ولكن الوصول اليها يتوقف على قطع مسافة أخرى يصل اليها ثم يرجع منها الى غايته ، كما إذا كان القطار أو الوسيلة الأخرى التى سافر فيها لا تقف الا بعد مرحلة أو أكثر من ذلك الموضع ، فهو يحتاج الى قطع تلك المسافة ثم العود الى موضع غايته ، فهل تعد تلك المسافة الأخرى من سفر المعصية أم لا .

الظاهر انها إنما تعد من سفر المعصية إذا كان قطعها يعد مقدمة للغاية المحرمة ، بحيث تكون المعصية غاية له منها كما هي غاية لأصل سفره .

المسألة ١٢١٥

لا يحرم السفر بقصد التنزه ، ولا يكون موجبا للتمام ما لم يكن لهوا .

المسألة ١٢١٦

إذا كان أصل السفر مباحا ولغاية صحيحة ، ولكن كانت للمسافر غاية محرمة تقع في جوانب الطريق ، فيخرج عن الجادة في بعض النقاط لعمل ذلك المحرم ، ثم يعود الى الجادة ، فإن كانت تلك الغاية المحرمة

مقصودة له في أصل سفره ولو على سبيل الاشتراك بينها وبين الفاية
المباحة وجب عليه الاتمام في سفره .

وإذا كان الغرض من السفر هو الفاية الصحيحة وحدها ، ولكن
يعرض له قصد الفاية المحرمة في الأثناء ، فيخرج عن الجادة ثم يعود ،
فإن كان موضع المعصية قريبا بحيث لا يمد الخروج اليه من الجادة سفرا
عرفا ، فهو على حكم القصر ، وإن كان بعيدا بحيث يمد الخروج اليه
من الجادة سفرا ، وجب عليه الاتمام في أثناء الخروج ، فإذا عاد إلى
الجادة ، وكان ما قطعه أولا قبل خروجه إلى الفاية المحرمة يبلغ وحده
المسافة أو يزيد عليها ، فعليه القصر في الباقي وإن لم يبلغ الباقي
وحده المسافة . وكذلك إذا كان الباقي من الطريق يبلغ المسافة ، ولو
ملفقة ، فيجب عليه القصر ، وإذا كان الباقي أقل من المسافة ، ولكن
المجموع منه ومما قطعه أولا يبلغ المسافة كان عليه الجمع بين القصر
والتمام .

المسألة ١٢١٧

إذا سافر الانسان لفاية محرمة ، ثم عرض له في أثناء سفره أن يخرج
عن الجادة إلى غاية مباحة ، فإن كان خروجه عن الجادة لتلك الفاية يبلغ
مسافة ولو ملفقة ، وجب عليه القصر في خروجه إلى أن يعود إلى الجادة ،
وإن لم يبلغ المسافة كان عليه الاتمام فيه .

المسألة ١٢١٨

إذا سافر لفاية محرمة وجب عليه الاتمام في ذهابه وفي المكان الذي
قصد اليه حتى يأخذ في العود ، فإذا أخذ في العود وكان يبلغ مسافة تامة
وجب عليه القصر فيه سواء تاب أم لم يتب ، وقد ذكرنا ذلك قبل عدة
مسائل .

المسألة ١٢١٩

إذا سافر المكلف لفاية مباحة وقطع بهذا القصد مقدارا من الطريق ،
ثم عرض له بعد ذلك قصد غاية محرمة في أثناء الطريق ، بحيث كانت

غايته في هذا الجزء من السفر ملفقة من طاعة ومعصية ، وبعد انتهاء قصده المحرم أصبح سفره خالصا للغاية الأولى المباحة •

والظاهر أنه يجب عليه اتمام الصلاة في الجزء المتوسط من السفر الذي كانت غايته ملفقة من الطاعة والمعصية ، وأما في المقدار الباقي من سفره بعد انتهاء المقصد المحرم ، فللمسألة صور •

(الصورة الأولى) : أن يكون قد قطع في أول سفره وقبل أن يعرض له المقصد المحرم مسافة تامة أو أكثر ، وحكمه في هذه الصورة هو وجوب التقصير في ما بقي من سفره بعد انتهاء المقصد المحرم ، وإن لم يكن الباقي بنفسه مسافة •

(الصورة الثانية) : أن يكون الباقي وحده مسافة تامة ولو بالتلفيق ، وحكمه في هذه الصورة هو وجوب التقصير كذلك •

(الصورة الثالثة) : أن يكون مجموع ما قطعه أولا حال نية الطاعة وما بقي أخيرا بعد اسقاط ما قطعه للمقصد المحرم ، لا يبلغ المسافة ، وحكمه فيها هو وجوب الاتمام في الباقي •

(الصورة الرابعة) : أن يبلغ المجموع منهما مسافة تامة بعد اسقاط المتخلل ، وعليه في هذه الصورة أن يجمع في الباقي بين القصر والاتمام •

المسألة ١٢٢٠

إذا كان سفر المكلف لغاية محسومة وكان في شهر رمضان ، فنوى الصوم ، ثم عدل في أثناء سفره ويومه الى نية الطاعة ، فإن كان عدوله قبل الزوال وكان الباقي من الطريق يبلغ مسافة ولو ملفقة وجب عليه الافطار ، وإذا كان عدوله بعد الزوال فالأقوى وجوب البقاء على الصوم •

وإذا كان السفر مباحا فنوى الافطار ، ثم عدل في سفره الى قصد المعصية ، فإن كان عدوله قبل الزوال مع عدم الاتيان بالمفطر وجبت عليه نية الصوم ، والأحوط وجوبا قضاء اليوم بعد ذلك ، وإذا كان عدوله بعد الزوال أو بعد أن أتى بالمفطر بطل صومه ، والأحوط استحبابا أن يمسك بقية النهار تأديبا •

المسألة ١٢٢١

إذا سافر الإنسان سفرا محرما فهو في حكم الحاضر ، فيجب عليه حضور الجمعة إذا أقيمت بشرائها ، ولا تسقط عنه نوافل الصلاة الرباعية ، ويصح له أن يأتي بالصوم المندوب وغير ذلك من أحكام الحاضر .

المسألة ١٢٢٢

(الشرط السادس) : أن لا يكون من الذين بيوتهم معهم كسكان البادية الذين يدورون في البراري وليس لهم فيها مساكن معينة ، فحكمهم اتمام الصلاة والصيام ، بل وإن كانت لهم مساكن معينة يقطنونها في بعض السنة ، ويخرجون عنها في البعض الآخر ومعهم بيوتهم يطلبون منابت العشب ومواضع القطر ، أو يخرجون إلى بعض الأرياف في المواسم ، لطلب الرزق ، فإذا خرجوا كذلك كان حكمهم الاتمام .

المسألة ١٢٢٣

إذا سافر هؤلاء لمقصد آخر كالحج والزيارة وقضاء بعض الحقوق وعلاج بعض الأمراض وكانوا في غير بيوتهم وجب عليهم تقصير الصلاة والاقطار في الصوم ، وإذا كانت بيوتهم معهم كان حكمهم الاتمام ، وكذلك إذا خرج بعضهم لارتياح منزل ونحو ذلك ، فإن كان بيته معه لزمه الاتمام وإن لم يكن بيته معه لزمه القصر .

المسألة ١٢٢٤

السائح الذي ليس له وطن مخصوص من الأرض يجب عليه الاتمام في صلاته وصيامه ، وبحكمه من أعرض عن وطنه الأول وسافر عنه وبني على عدم التوطن في موضع أصلا فحكمه الاتمام ، وأما من أعرض عن وطنه الأول فسافر عنه ولم يعين له وطنًا خاصا بعد فالأحوط له الجمع بين القصر والتمام .

المسألة ١٢٢٥

(الشرط السابع) : أن لا يكون ممن اتخذ السفر عملا ، والظاهر

من أدلة المسألة أن المراد بهذا الصنف من الناس من يعتاد السفر ويتخذ دأبا له لأجل غاية محللة .

ومن أمثلة ذلك المكاري ، والجمال ، وسائق السيارة والقطار ، والملاحون في السفن ، والبواخر والطائرات ، والموظفون فيها الذين يعملون فيها في أثناء السفر وساعي البريد والراعي ، ونحوهم ، فيجب عليهم اتمام الصلاة والصيام في أسفارهم للغايات التي اعتادوا السفر من أجلها ، إذا كانت الأسفار التي دأبوا عليها تبلغ المسافة الشرعية التامة أو تزيد عليها ، فإذا كان السائق مثلا يعمل في سيارته في مادون المسافة لم يثبت له هذا الحكم فإذا اتفق له السفر في سيارته مسافة فأكثر ، وجب عليه التقصير في الصلاة والافطار في الصيام ، وكذلك المكاري والحطاب وغيرهما .

المسألة ١٢٢٦

يجب اتمام الصلاة والصيام على السائق والمكاري إذا كان السفر عملا لهما ، سواء كان سفرهما لحاجة الآخرين كما إذا استأجرهما أحد للسفر ، أم كان لحاجتهما بنفسهما كما إذا سافر السائق في سيارته لنقل أمتعته وأهله من بلد إلى بلد آخر ، وكذلك الملاح ، وغيره من أفراد هذا الصنف .

المسألة ١٢٢٧

إذا كان السائق أو المكاري ممن اعتاد السفر مسافة معينة كالسفر من النجف إلى كربلاء أو إلى بغداد أو إلى البصرة مثلا ، فاتفق له الخروج في عمله إلى غيرها من المسافات كالسفر إلى مكة أو إلى أقطار أخرى وجب عليه الاتمام والصيام في سفره ذلك أيضا .

المسألة ١٢٢٨

التاجر الذي يدور في تجارته في البلاد أو بين الأحياء ويدأب على السفر فيها ، بحيث لا استقرار له في موضع مخصوص ، يجب عليه اتمام الصلاة في سفره وبحكمه كل عامل يدور في عمله ولا يكون له استقرار في موضع كالنجار والبناء والحداد والعمال الآخرين الذين يدورون

في عملهم ويدأبون على السفر من أجله في البلاد والرساتيق والقرى ،
فيجب عليهم الاتمام في سفرهم .

وكذلك الذين يدأبون على السفر لجلب الخضر والفواكه والحبوب
والأمتعة والبضائع ، ويكون عملهم نقل هذه الأشياء من موضع الى
موضع .

وليس من هذا القسم على الظاهر من يسافر من بلده ليحلب لنفسه
نوعا من البضاعة ويقوم ببيعها في البلد ، وان تكرر ذلك منه ، فيجب
عليه التقصير في سفره .

المسألة ١٢٢٩

الظاهر أن من أفراد هذا الصنف ، الذين يدأبون على السفر للتعلم
أو للتعليم أو للعمل في موضع ، فمتى صدق على التلميذ أو على المعلم
أو العامل أنه ممن دأبه السفر للفاية التي يعمل فيها وجب عليه اتمام
الصلاة والصيام في سفره .

المسألة ١٢٣٠

المعيار في الدخول في هذا الصنف هو أن يصدق على الشخص انه اتخذ
السفر عملا له ، فمتى صدق عليه ذلك في نظر أهل العرف وجب عليه
أن يتم الصلاة والصيام وان كان في السفرة الأولى ، ولم يحتج الى تكرار
السفر .

المسألة ١٢٣١

اذا سافر السائق أو المكاري أو الملاح أو غيرهم من أفراد هذا الصنف
سفرا لا يهد من عمله ، كما اذا سافر للحج أو للزيارة أو لعلاج مرض
وجب عليه التقصير والافطار في ذلك السفر ، وكذلك اذا احتاجت
سيارته أو سفينته للإصلاح فخلفها عند من يصلحها ورجع الى أهله ،
فعليه التقصير في رجوعه الى أهله اذا كان الرجوع يبلغ المسافة .

واذا استؤجر للحج أو الزيارة فسافر لذلك ، وحج وزار بالتبع
فعليه اتمام الصلاة في هذا السفر لأنه من عمله ، وكذلك اذا استؤجر

للسفر الى بلد ، وبعد أن بلغ المقصد رجع الى اهله بسيارته أو دوابه فارغة من غير مكاراة ، فعليه الاتمام في سفر رجوعه لأنه من عمله .

المسألة ١٢٣٢

إذا اتخذ الانسان السفر عملا في شهور معينة من السنة ، كالسائق ، والمكاري يتخذ السفر عملا في أشهر الحج لنقل الحجاج بين جدة ومكة ، وبين مكة والمدينة أو في فصل معين منها كالسائق والمداري يتخذ السفر عملا له لجلب الخضر والفواكه في أيام الصيف ، ثبت له الحكم في المدة المينة فيجب عليه اتمام الصلاة والصيام فيها ، وإذا سافر في غيرها من أيام السنة وجب عليه القصر والافطار .

المسألة ١٢٣٣

(الحملدارية) الذين ينقلون الحجاج الى مكة والمدينة في أيام الحج خاصة ، لا يمدون ممن عملهم السفر ، وخصوصا إذا كان زمان السفر قصيرا ، فيجب عليهم التقصير في الصلاة .

المسألة ١٢٣٤

من كثر سفره لبعض العوارض أو الأغراض التي اقتضت له ذلك ، يجب عليه القصر في صلاته والافطار في صيامه عند اجتماع سائر الشرائع ، سواء اتحد مقصده وغايته في أسفاره أم تعدد ، وسواء قصد ذلك من أول الأمر أم وقع له اتفاقا ، ولا يجوز له اتمام الصلاة والصيام إلا إذا اتخذ السفر عملا له كما تقدم .

المسألة ١٢٣٥

إذا أقام من عمله السفر - والمكاري على الخصوص - في يله أو في موضع آخر عشرة أيام ، فالأحوط له الجمع بين القصر والتمام في السفرة الأولى التي يسافر فيها بعد ذلك سواء كانت العشرة التي أقامها منوية أم لا .

المسألة ١٢٣٦

إذا كان المكلف ممن عمله السفر ، وشك هل أنه أقام عشرة أيام

يلتزمه الاحتياط بالجمع في سفرته الأولى أم لا، بنى على وجوب الاتمام . .

المسألة ١٢٣٧

(الشرط الثامن) : أن يخرج في سفره حتى يصل الى حد الترخص ، وهو الموضع الذى يتوارى فيه المسافر عن أهل البيوت ، وعلامة وصوله الى هذا الموضع أن يتوارى عنه أهل البيوت ، أو يخفى عليه الأذان بحيث لا يسمع صوت المؤذن ، وهاتان علامتان متقاربتان جدا ، أو هما متحدتان ولا اختلاف بينهما ، فهما علامتان على البعد الخاص الذى اذا وصل اليه المسافر في خروجه وجب عليه القصر في صلاته واذا بلغه في عودته الى وطنه وجب عليه الاتمام فيها كما سيأتي ذكره .

المسألة ١٢٣٨

المدار في الرؤية على البصر المتعارف والموضع المستوي ، فلا اعتبار في البصر بما خرج عن المتعارف في القوة أو في الضعف ، ولا اعتبار في الموضع المرتفع أو المتخفض ، بل يقدر البعد في الموضع المستوي والبصر المتعارف بين الناس ، وكذلك في سماع الأذان ، فيقدر بالمتعارف في صوت المؤذن وأذن السامع وموانع السمع وفي الموضع المستوي .

المسألة ١٢٣٩

المعيار في خفاء الأذان هو عدم سماع الأذان في آخر البلد من ناحية المسافرين ، وأن يكون الأذان على مرتفع معتاد في أذان البلد ، والمراد خفاء مطلق الصوت وان لم يميز كونه أذانا أو غيره .

المسألة ١٢٤٠

يشكل اعتبار حد الترخص في محل الإقامة ، وفي المكان الذى يتردد فيه بين الإقامة والسفر ثلاثين يوما ، فاذا وصل المسافر الى حد الترخص من موضع عزم على الإقامة فيه عشرة أيام وأراد الصلاة فيه ، فلا يترك الاحتياط بأن يجمع فيه بين القصر والتمام أو يؤخر الصلاة حتى يدخل محل الإقامة فيصليها تماما . وكذلك اذا سافر من موضع نوى فيه الإقامة وأراد الصلاة قبل أن يصل الى حد الترخص منه فالأحوط له أن

يجمع بين القصر والتمام أو يؤخر الصلاة الى أن يبلغ حد الترخص
فيصليها قصرا .

وكذلك في الموضع الذي تردد فيه بين السفر والاقامة ثلاثين يوما ،
فاتم الصلاة فيه بعد الثلاثين ، فاذا سافر من ذلك الموضع وأراد الصلاة
قبل الوصول الى حد الترخص منه فالأحوط له أن يجمع بين القصر
والتمام أو يؤخر الصلاة حتى يصل الى حد الترخص منه ، فيصليها
قصرا .

المسألة ١٢٤١

إذا شك في وصوله الى حد الترخص بنى على عدم وصوله اليه فيجب
عليه اتمام الصلاة إذا كان في خروجه الى السفر ، ويجب عليه القصر
إذا كان في رجوعه منه .

(تنبيه) : إذا شك في وصوله الى حد الترخص في خروجه الى السفر
فصلى تماما كما بيناه ، وعند رجوعه من السفر أراد الصلاة في ذلك
الموضع ، فينبغي له أن يصلي قصرا قبل الوصول ، الى النقطة التي
صلى فيها تماما في خروجه .

فان هو صلى الحاضرة قصرا في تلك النقطة حصل له العلم الاجمالي
ببطلان احدى الصلاتين : الحاضرة أو المتقدمة ، فتجب عليه اعادة
الصلاة الحاضرة تماما ، وقضاء الصلاة المتقدمة عند خروجه قصرا ،
فان هو لم يعد الحاضرة وجب عليه قضاؤها تماما كذلك مع قضاء
المتقدمة قصرا .

المسألة ١٢٤٢

إذا اعتقد المكلف بعد خروجه الى السفر أو عند رجوعه منه انه قد
بلغ حد الترخص فصلى صلاته الحاضرة وفق ما يمتقده من قصر أو
تمام ، ثم ظهر له أنه صلاها قبل حد الترخص كانت صلاته باطلة
ووجب عليه اعادتها إذا كان في الوقت وقضاؤها إذا كان خارج الوقت ،
والصور المحتملة في المسألة أربع .

(الصورة الأولى) : اذا اعتقد في ابتداء سفره انه بلغ حد الترخص فصلى الحاضرة قصرا ، ثم علم أنه قد صلاها قبل حد الترخص ، فتجب عليه اعادتها اذا كان في الوقت، فان كان عند الاعادة قد بلغ حد الترخص أعادها قصرا وان لم يبلغ حد الترخص بعد أعادها تماما .

واذا كان بعد خروج الوقت وجب عليه قضاؤها ، فان كان قد خرج وقتها قبل أن يصل الى حد الترخص قضاها تماما وان كان بعد بلوغه حد الترخص قضاها قصرا ، واذا شك في ذلك جمع بين القصر والتام على الأحوط .

(الصورة الثانية) : اذا اعتقد في ابتداء سفره انه لم يبلغ حد الترخص فصلى الحاضرة تماما ، ثم علم أنه صلاها بعد حد الترخص ، فتجب عليه اعادتها قصرا اذا كان لا يزال مسافرا ، واذا كان قد وصل الى محل اقامته أو رجع الى وطنه والوقت لا يزال باقيا أعادها تماما .

واذا كان بعد خروج الوقت وجب عليه قضاؤها وكان الاعتبار بحال فوت الفريضة وهو آخر وقتها ، فان كان فيه مسافرا قضاها قصرا ، وان كان فيه حاضرا قضاها تماما .

(الصورة الثالثة) : اذا اعتقد وهو في رجوعه من السفر أنه قد بلغ حد الترخص فصلى الفريضة الحاضرة تماما ثم علم أنه لم يبلغ حد الترخص ، وجبت عليه اعادة الفريضة اذا كان في الوقت ، فان كان مسافرا أعادها قصرا ، وان كان حاضرا أو مقيما أعادها تماما كما تقدم ، واذا كان بعد خروج الوقت اعتبر بحال فوتها وهو آخر الوقت، فان كان حين فوتها مسافرا قضاها قصرا ، وان كان حاضرا قضاها تماما .

(الصورة الرابعة) : اذا اعتقد وهو في رجوعه من السفر انه لم يبلغ حد الترخص فصلى الحاضرة قصرا ، ثم علم أنه قد بلغ الحد عندما صلاها ، وجب عليه أن يعيد الصلاة تماما اذا هو لم يسافر في الوقت بعد ذلك ، واذا كان بعد خروج الوقت اعتبر بحال الفوت كما تقدم .

الفصل الثالث والأربعون

في قواطع السفر

وهي ثلاثة أمور ، (الأول : الوطن)

المسألة ١٢٤٣

لاريب في أن مرور المسافر بوطنه قاطع لسفره ، فيجب عليه أن يتم الصلاة فيه حتى ينشئ سفرا جديدا تجتمع فيه شرائط التقصير المتقدم ذكرها ، بل عرفت أن بلوغ حد الترخص من وطنه موجب لانقطاع سفره ووجوب الاتمام عليه .

المسألة ١٢٤٤

الوطن العرفي هو الموضع الذي يتخذه الانسان مسكنا ومقرا له ، ولا يشترط في صدق الوطن أن يقصد دوام الإقامة فيه ، قالبلد أو القرية التي هي مسقط رأسه وكانت مسكن أبويه من قبله ، اذا اتخذها مسكنا له ، كانت وطننا له في نظر أهل العرف وان لم يقصد دوام الاستيطان فيها .

نعم قد يتردد في صدق الوطن العرفي على الوطن الذي يستجده الانسان اذا لم يقصد دوام الإقامة فيه ، بل قصد البقاء فيه مؤقتا ، وسواء صدق على الوطن الموقت أنه وطن عرفي أم لم يصدق ، فان له حكم الوطن الدائم اذا خرج المقيم فيه عن اسم المسافر عرفا ، فيجب فيه اتمام الصلاة وان لم ينو إقامة عشرة أيام .

ولا يعتبر في الوطن العرفي أن يكون له فيه ملك ، ولا أن يقيم فيه ستة أشهر ، نعم لا يترك الاحتياط في الوطن المستجد بأن لا يكتفي بمجرد نية التوطن في ترتيب أحكام الوطن عليه ، حتى يقيم فيه مدة يصدق معها أنه وطنه . فاذا مر به في أول اتخاذه وطننا ولم ينو إقامة عشرة أيام ، فالأحوط أن يجمع فيه بين القصر والتمام الى أن يقيم فيه المدة المذكورة .

المسألة ١٢٤٥

يمكن أن يكون للرجل منزلان في بلدين أو قريتين ، ويكون له في كل واحد منهما زوجة وأطفال مثلا ، وينوي الاستيطان الدائم في المنزلين جميعا ، ويجزىء إقامته في السنة عليهما ، فيكون كل واحد من البلدين وطنيا عرفيا له ، بل يمكن أن يكون له أكثر من وطنين عرفيين ، وتترتب على كل واحد منها أحكام الوطن الواحد ، فإذا مر به وهو مسافر ، انقطع سفره ولم يتصل ما قبله من المسافة بما بعده ووجب عليه اتمام الصلاة حتى ينشئ سفرا جديدا ، وإن لم يكن له فيه ملك أو إقامة ستة أشهر .

المسألة ١٢٤٦

إذا أعرض الإنسان عن وطنه ، فالأقوى عدم جريان أحكام الوطن عليه بعد ذلك ، وإن كان له فيه ملك وقد استوطنه ستة أشهر ، فإذا مر به وهو مسافر لم ينقطع سفره ولم يجب عليه اتمام الصلاة فيه ، والأحوط استحبابا أن يجمع فيه بين القصر والتمام .

المسألة ١٢٤٧

يكفي في صدق الوطن أن يقصد الإنسان التوطن في المكان ولو بالتبع لغيره ولا تناط التبعية في الوطن بالبلوغ وعدمه . بل يكفي القصد الارتكازي الموجود في نفس الولد : بأن وطنه هو وطن أبيه أو وطن أمه مثلا ، فإن هذا القصد يحقق له موضوع الوطن بالتبعية ، سواء كان بالغا كبيرا أم صغيرا مميذا ، فإذا أعرض عن تبعية أبيه ، وانفرد عنه لحقه حكم وطنه المستقل وإن لم يكن بالغا ، وكذلك الحكم في الزوجة والملوك وغيرهما من الأتباع .

المسألة ١٢٤٨

إذا قصد التوطن الدائم في مكان ، ثم حصل له التردد في الاستيطان فيه فلا يتزك الاحتياط بالجمع فيه بين القصر والتمام حتى يتحقق الاعراض عنه ، سواء كان وطنيا أصليا أم مستجدا ، وخصوصا إذا أقام فيه مدة يصدق معها أنه وطنه عرفا .

المسألة ١٢٤٩

يتحقق الوطن وتترتب عليه أحكامه وان كان المنزل الذي يسكن فيه منصوبا اذا قصد استيطانه والاقامة فيه أبدا ، وكذلك اذا حرمت السكنى فيه من جهة أخرى .

المسألة ١٢٥٠

اذا قصد الاقامة في موضع مدة طويلة ولكنها محدودة ، كما اذا عزم الاقامة في بلد سنين لطلب علم او ابتغاء تجارة مثلا ، بحيث تنتهي الاقامة فيه بانتهاء الغاية ، فقد تقدم أنه قد يتردد في صدق الوطن العربي عليه ، ولكنه بحكم الوطن الدائم ، فينقطع سفره اذا كان مسافرا وممر به ، ويجب عليه فيه اتمام الصلاة والصيام وان كان عازما على الخروج منه قبل أن تتم له عشرة أيام ، أو كان مترددا في اقامتها ، واذا سافر منه الى وطنه أو الى موضع يقيم فيه عشرة أيام وكان الطريق بين البلدين لا يبلغ ثمانية فراسخ امتدادية وجب عليه التمام في سفره الى أن يعود ، الى ما سوى ذلك من أحكام الوطن .

المسألة ١٢٥١

اذا كان للانسان محل عمل في مادون المسافة من وطنه ، وهو يخرج اليه في كل يوم ليعمل فيه ثم يعود الى بلده ، فان محل عمله هذا لا يعد وطننا له ، وان دأب على العمل فيه مدة طويلة ، ولكنه لا يعد مسافرا اذا كان فيه ، فاذا خرج من بيته صباحا الى محل عمله ليعمل فيه يومه ، ثم ليسافر مسافرا الى بلد آخر يبلغ المسافة ، فعليه اتمام الصلاة في محل العمل ، فاذا سافر من محل عمله لزمه التقصير ، واذا رجع من سفره فوصل الى محل عمله انقطع سفره فيجب عليه اتمام الصلاة فيه ، وان لم يصل بعد الى وطنه ، واذا خرج من وطنه بقصد السفر ولم يمر بمحل عمله ولكنه مر بالقرية أو الموضع الذي هو فيه لأنه منزل من منازل سفره ، فالأحوط له اذا أراد الصلاة فيه أن يجمع بين التقصر والتمام ، وكذلك في الرجوع ، واذا كان المقصد الذي سافر اليه يبلغ المسافة من

وطنه ولا يبلغ المسافة من محل عمله جمع فيه بين القصر والتمام في
الصورة الثانية .

المسألة ١٢٥٢

(الثاني من قواطع السفر) : قصد اقامة عشرة أيام متوالية في مكان
واحد ، وبحكمه العلم بأنه سيبقى فيه عشرة أيام متوالية ، وان كان غير
مختار في ذلك كالمسجون والمجبر على الاقامة ونحوهما ، ولا يكفي انظن
بأنه يبقى العشرة ، فلا ينقطع سفره بذلك بل يجب عليه التقصير .
ومبدأ اليوم هو طلوع الفجر الثاني ، ونهايته هو غروب الشمس ،
فاذا نوى اقامة العشرة عند طلوع الفجر من اليوم كانت نهاية اقامته
غروب الشمس من اليوم العاشر ولم تدخل الليلة السابقة ولا اللاحقة
الا بالتبع ، ودخلت الليالي التسع المتوسطة .

المسألة ١٢٥٣

اذا نوى الاقامة بعد مضي ساعة او ساعات من النهار كانت نهاية
العشرة مثل تلك الساعة من اليوم الحادي عشر ، فاذا نوى الاقامة عند
الزوال فنهاية العشرة هو زوال اليوم الحادي عشر ، واذا نواها عند
طلوع الشمس فنهاية العشرة طلوع الشمس من اليوم الحادي عشر .
واذا نوى الاقامة في اول الليل او في اثنا عشر كان اول اقامته طلوع
الفجر ، ونهايتها غروب الشمس من اليوم العاشر كما تقدم ، وكانت
الساعات التي تسبقها من الليلة الأولى تابعة للاقامة في الحكم وليست
منها .

المسألة ١٢٥٤

يشترط في الاقامة أن تكون في موضع واحد ، فاذا نوى اقامة العشرة
في موضعين أو أكثر ، أو في رستاق يتنقل بين قراه ، لم تترتب على
ما نواه أحكام الاقامة فلا ينقطع سفره ، ولا يجوز له اتمام الصلاة ،
واذا أقام في بلد واحد كفاه ذلك في ترتيب أحكام الاقامة ، وان انقسم
البلد الى جانبين بشط فاصل بينهما ونحوه ، كما في بعض بلدان العراق .

وإذا اتسع البلد اتساعا كبيرا بحيث يعد الخروج من محلة منه الى محلة أخرى ارتحالا ينافي وحدة موضع الإقامة ، أو كانت المحلات فيه منفصلة بعضها عن بعض ، فلا بد من تعيين المحلة التي يقصد الإقامة فيها .

المسألة ١٢٥٥

يجوز للمقيم أن يخرج في أثناء إقامته الى توابع البلد الذي أقام فيه من بساتين ومزارع ومياه ، مما لا ينافي صدق الإقامة في البلد عرفا ، نعم الأحوط لزوما أن لا يخرج عن حد الترخص ، وإن كانت مدة خروجه قصيرة وكان من نيته العود عن قريب ، وهذا إذا كان عزمه على الخروج عن حد الترخص منذ ابتداء نيته الإقامة فعليه أن يجمع بين القصر والتمام في مدة إقامته وفي أيام خروجه .

وأما إذا طرأ له قصد الخروج بعد أن نوى الإقامة وصلى صلاة فريضة رباعية بتمام ، أو بعد أن أتم إقامة العشرة في الموضع فالظاهر عدم إخلال ذلك بحكم الإقامة ويأتي تفصيل ذلك في المسألة الألف والمائتين والثانية والسبعين وما بعدها فليرجع اليهما .

المسألة ١٢٥٦

يجوز للمسافر أن ينوي الإقامة في برية قفر ، وإذا نوى الإقامة فلا بد وإن يقتصر منها على ما يصدق معه وحدة محل الإقامة عرفا ، ولا يجوز له الخروج عن حد الترخص من ذلك كما في البلدان والقرى .

المسألة ١٢٥٧

نية الإقامة هي العزم بالفعل على بقاء العشرة في الموضع المعين ، ولا يكفي أن يعلق إقامته على حدوث أمر محتمل يظن حصوله أو يشك فيه ، فإن ذلك ينافي العزم على البقاء بالفعل ، ويكفي أن يعزم على البقاء بالفعل وإن كان محتمل أن يعرض له ما يمنعه من الإقامة إذا كان الاحتمال موهوما لا يعنى به عند العقلاء .

المسألة ١٢٥٨

إذا علم المكره أو المجبور على إقامة العشرة بأنه سيبقى العشرة في المكان المعين ، وجب عليه أن يتم الصلاة فيه ، وإن كان عازما على عدم الإقامة إذا ارتفع عنه القسر .

المسألة ١٢٥٩

إذا قصد الإقامة في المكان إلى مجيء زيد من السفر أو إلى انقضاء حاجته لم ينقطع سفره بذلك ، ووجب عليه القصر في الصلاة ، وكذلك إذا نوى الإقامة إلى آخر الشهر وكان في اليوم الحادي والعشرين منه ، فأقامته تبلغ العشرة إذا كان الشهر تاما ، وتنقص عنها إذا كان الشهر ناقصا ، فيجب عليه القصر في الصلاة ، وإن بلغت أقامته العشرة بعد ذلك ، وهكذا في كل مورد يكون نفس الزمان الذي قصد أقامته مرددا فعليه القصر .

وإذا قصد الإقامة إلى الجمعة الثانية ، وهو يبلغ العشرة تامة ، ولكنه كان يجهل ذلك لتردده في أول أقامته هل هو فجر يوم الخميس أو فجر يوم الأربعاء ، صحت أقامته ، فإذا تذكر بعد ذلك أنها عشرة تامة وجب عليه أن يتم صلاته في ما بقي من المدة ، ويجب عليه أن يقضي ما صلاه قصرا في حال جهله ، وهكذا في كل مثال يكون زمان الإقامة الذي قصده محدودا بعد معلوم ، ولا تردد فيه ، وإنما حصل التردد من المكلف لأمر خارج من جهل ونحوه .

المسألة ١٢٦٠

إذا قصدت الزوجة الإقامة في المكان بمقدار ما قصده زوجها ، فإن كانت لا تعلم المدة التي قصدها الزوج ، لم ينقطع سفرها ووجب عليها القصر في الصلاة ، وكذلك إذا كان الزمان الذي قصده الزوج مرددا ، كما إذا نوى الإقامة إلى انتهاء علاجه من المرض ، أو إلى ورود المسافرين ، أو إلى آخر الشهر ، فأقامته تبلغ العشرة إذا كان الشهر تاما وتنقص عنها إذا كان الشهر ناقصا ، فيجب على الزوجة قصر الصلاة في جميع ذلك ، وإذا كان الزمان الذي قصده الزوج محدودا بعد معلوم وإنما

ترددت الزوجة في المقدار لجهلها بأن أول الاقامة هو اليوم السابق أم
اللاحق ، فيجب عليها اتمام الصلاة اذا علمت بعد ذلك بأنه يبلغ العشرة ،
ويجب عليها قضاء ما صلته قصرا قبل ذلك كما تقدم في المسألة السابقة ،
وكذلك اذا نوى الانسان الاقامة بمقدار ما قصده رفقاؤه في السفر .

المسألة ١٢٦١

اذا نوى المسافر اقامة عشرة أيام في موضع ، ثم عدل عن نيته ، فان
كان عدوله عن الاقامة بعد أن صلى في ذلك المكان صلاة فريضة رباعية
بتمام ، فحكمه أن يتم الصلاة في ذلك الموضع حتى يخرج منه مسافرا ،
وان كان عدوله قبل أن يصلي شيئا من الفرائض ، أو بعد أن صلى
فريضة لا قصر فيها ، كالصبح والمغرب ، أو شرع في الفريضة الرباعية
ولكنه لم يتمها ، أو صلى نافلة تسقط في السفر ، أو صام صوما واجبا
وان كان عدوله عن الاقامة بعد الزوال ، فحكمه هو وجوب التقصير في
جميع هذه الفروض .

المسألة ١٢٦٢

اذا نوى اقامة العشرة ، وأتى بعد ذلك بصلاة رباعية تامة ناسيا
لكونه مسافرا أو مقيما ، أو كان في أحد مواضع التخيير ، فاتم صلاته
لذلك ناسيا للاقامة ، ثم عدل عن اقامته فلا يترك الاحتياط بالجمع
بين القصر والتمام حتى يخرج من ذلك الموضع مسافرا .

المسألة ١٢٦٣

اذا نوى اقامة العشرة وأتى بصلاة رباعية بتمام ثم عدل عن اقامته ،
وتبين له بعد ذلك بطلان صلاته الرباعية ، كان حكمه التقصير الا أن
يقصد الاقامة من جديد .

المسألة ١٢٦٤

اذا نوى اقامة العشرة ، وفاتته صلاة رباعية بعد نية الاقامة ، ثم
عدل عن الاقامة بعد ذلك ، فان كان عدوله بعد قضاء تلك الصلاة
الفائتة وجب عليه أن يتم الصلاة في محل اقامته حتى يخرج منه مسافرا ،
واذا كان عدوله قبل أن يقضى تلك الصلاة وقبل أن يأتي بصلاة رباعية

تامة أخرى ارتفع حكم الاقامة ووجب عليه التقصير ، وكذلك اذا كانت الصلاة الفائتة مما لا تقضى كما اذا فاتت لحيض أو نفاس .

المسألة ١٢٦٥

اذا نوى اقامة العشرة ثم تردد فيها ، جرى فيه حكم المدول بالنية ، فاذا كان تردده بعد أن صلى صلاة رباعية بتمام كان حكمه التمام في ذلك الموضع حتى يسافر منه ، واذا كان قبل ذلك كان حكمه التقصير .

المسألة ١٢٦٦

تصح نية الاقامة من غير المكلف وتترتب على اقامته أحكامها ، فاذا كان الصبي الذي يصح منه القصد مسافرا ، ونوى اقامة العشرة في موضع ، ثم بلغ في أثناء العشرة وجب عليه أن يتم الصلاة في بقية أيام الاقامة ، وكذلك اذا بلغ بعد العشرة وقبل سفره من محل الاقامة ، واذا أتى بالصلاة قبل بلوغه صلاحها تماما .

وكذلك المجنون اذا نوى الاقامة وكان ممن يتأتى منه القصد ، أو نوى الاقامة في حال افاقته ثم جن ، فاذا أفاق من جنونه في أثناء العشرة وجب عليه أن يصلي تماما وكذلك اذا أفاق بعد العشرة وقبل أن يسافر من محل اقامته .

وكذلك المرأة اذا نوت الاقامة وهي حائض وطهرت في أثناء الاقامة أو بعدها وقبل السفر ، فيجب عليها أن تتم الصلاة في موضع الاقامة ، وكذلك الحكم في جواز الصيام أو وجوبه على المذكورين .

المسألة ١٢٦٧

اذا انقضت مدة الاقامة والمكلف لا يزال في موضع الاقامة فهو على حكم التمام الى أن يسافر منه ، ولا يحتاج الى اقامة جديدة ، وكذلك اذا نوى الاقامة وصلى فريضة رباعية بتمام ، فان حكمه اتمام الصلاة في ذلك الموضع حتى يسافر منه وان عدل عن اقامته أو انقضت مدتها ، كما ذكرناه قريبا .

المسألة ١٢٦٨

إذا شرع المسافر في الصلاة بنية القصر ، ثم قصد الإقامة وهو في أثنائها وجب عليه أن يعدل بصلاته الى التمام ويكملها أربعاً . وإذا عزم الإقامة فشرع في الصلاة بنية التمام ثم عدل وهو في أثنائها عن الإقامة ، فإن كان في الركعتين الأولتين منها وجب عليه أن يتمها قصراً ، وكذلك إذا كان في الركعة الثالثة قبل الركوع منها ، فعليه أن يجلس من قيامه ويسلم ويسجد للسجود للقيام الزائد إذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح ، وإذا كان بعد الدخول في ركوع الثالثة بطلت صلاته فعليه أن يميدها قصراً .

المسألة ١٢٦٩

إذا قصد المسافر إقامة العشرة ، وفاتته بعد نية الإقامة صلاة واحدة ، أو صلوات متعددة لعذر أو لغير عذر ، ثم عدل عن قصد الإقامة قبل أن يقضي الصلوات الفائتة وقبل أن يصلي فريضة واحدة تامة انقطعت إقامته حين العدول فعليه التقصير في صلواته الحاضرة والآتية وأما الصلوات الفائتة فيجب عليه أن يقضيها تماماً .

المسألة ١٢٧٠

إذا قصد الإقامة ونوى صوم ذلك اليوم ، ثم عدل عن الإقامة بعد الزوال وقبل أن يصلي فريضة رباعية تامة بقي على صومه وأجزأه ووجب عليه القصر في الصلاة ولا يصح له صوم غير ذلك اليوم .

المسألة ١٢٧١

إذا نوى المسافر إقامة عشرة أيام انقطع سفره وثبتت له جميع أحكام الحاضر فيجب عليه اتمام الصلاة ، ويصح منه الصوم ، ويجب عليه إذا كان واجباً ، وتستحب له النوافل التي تسقط حال السفر ، ويجب عليه حضور صلاة الجمعة عند اجتماع شرائطها .

المسألة ١٢٧٢

إذا نوى المسافر إقامة عشرة أيام في موضع حتى اتمها ، أو نوى

اقامة العشرة وصلى بعد نية الاقامة صلاة رباعية تامة ، ثم بداله أن يخرج من موضع اقامته الى مادون المسافة ، فهذا صور تلزم مراعاتها لتطبيق احكامها .

(الصورة الأولى) : أن يخرج من موضع اقامته الى مادون المسافة ، وهو يعزم الرجوع الى محل اقامته ليستأنف فيه اقامة عشرة أيام أخرى ، وحكمه في هذه الصورة اتمام الصلاة في ذهابه ورجوعه وفي مقصده وفي محل اقامته ، وكذلك الحكم اذا عزم على اقامة العشرة في موضع آخر ليس بينه وبين محل اقامته الأولى مسافة .

(الصورة الثانية) : أن يخرج الى مادون المسافة وهو يعزم الرجوع الى محل اقامته ليمكث فيه يوما أو أكثر ثم ينشئ السفر منه بعد ذلك ، وحكمه في هذه الصورة اتمام الصلاة كذلك في خروجه ورجوعه وفي مقصده ومحل اقامته حتى ينشئ السفر .

وكذلك الحكم اذا كان عازما على العود الى محل اقامته وكان مترددا في أن يستأنف فيه اقامة جديدة أم لا ، أو كان غافلا عن ذلك ، فعليه اتمام الصلاة حتى ينشئ السفر ، وهذه هي الصورة الثالثة .

(الصورة الرابعة) : أن يخرج من محل اقامته الى مادون المسافة وهو معرض عن الاقامة فيه ، ولكنه يمر به في رجوعه من مقصده الى وطنه ، لأنه منزل من منازل سفره ، وحكمه في هذه الصورة هو وجوب القصر ، اذا كان الرجوع يبلغ مسافة كما هو المفروض .

(الصورة الخامسة) : أن يخرج الى مادون المسافة وهو عازم على عدم الرجوع الى محل اقامته وعلى عدم الاقامة في موضع آخر هو دون المسافة ، وحكمه هو وجوب القصر اذا كان طريقه الى المقصد ثم الى بلده يبلغ مسافة تامة امتدادية أو ملفقة .

(الصورة السادسة) : أن يخرج من محل اقامته الى مادون المسافة وهو متردد في العود الى محل اقامته وعدم العود اليه أو هو غافل عن ذلك ، فان كان تردده في العود الى محل الاقامة أو غفلته عنه أوجب له

ترددا في السفر أو غفلة عنه ، كان حكمه هو اتمام الصلاة حتى يعزم على السفر .

وان لم يوجب له تردد في السفر ، كما اذا تردد بين أن يعود من مقصده الى محل اقامته وأن لا يعود اليه بل يسافر من مقصده الى وطنه ، ولكنه على فرض رجوعه الى محل اقامته فانما يمر به على أنه منزل من منازل سفره كما تقدم في الصورة الرابعة ، ومعنى ذلك انه في خروجه عازم على السفر على أى حال وحكمه القصر في الصلاة .

المسألة ١٢٧٣

كل ما تقدم بيانه من الصور في خروج المقيم الى مادون المسافة انما هو في ما اذا بداله ذلك بعد أن يتم اقامة العشرة كلها أو بعد أن يصلي فريضة رباعية تامة بعد نية الاقامة ، وأما اذا قصد الخروج عن حدود الترخيص في حال نية الاقامة ، فقد تقدم الاشكال فيه ، سواء كانت المدة التي قصد الخروج فيها قليلة أم لا ، وسواء قصد المبيت في غير محل الاقامة أم لا ، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر والاتمام في جميع الصور ، وهو مع المبيت أشد اشكالا والزم احتياطاً ، الا أن ينشئ سفراً أو ينوي اقامة ليس معها قصد الخروج .

المسألة ١٢٧٤

اذا خرج المقيم من محل اقامته وقصد قطع مسافة تامة امتدادية أو ملفقة باحدى صور التلفيق ، وجب عليه التقصير في ذهابه وفي مقصده وفي رجوعه وفي محل اقامته الذي سافر منه الا اذا نوى فيه اقامة جديدة ، واذا صلى في خروجه قبل حد الترخيص فالأحوط له الجمع كما تقدم .

واذا خرج بقصد السفر ثم بدا له فرجع عن سفره الى محل اقامته قبل أن يبلغ المسافة حتى ملفقة فان نوى فيه اقامة جديدة كان عليه الاتمام فيه وليس عليه أن يقضي ماصلاً قصرأ حال خروجه ، وان كان في رجوعه عازماً على السفر الى وطنه وكان مروره بمحل اقامته لأنه منزل

من منازل سفره ، فعليه القصر ، وإن كان غير عازم على السفر احتاط بالجمع بين القصر والتمام الى أن يسافر من محل اقامته .

المسألة ١٢٧٥

نية اقامة العشرة في موضع موجبة لقطع السفر وترتيب أحكام الحاضر كما تقدم وإن كانت الإقامة لغاية محرمة كقتل نفس محترمة أو سرقة مال أو كانت سببا لمعقوب أبيه أو غير ذلك من موجبات التحريم فيها .

المسألة ١٢٧٦

لا يجب على المسافر أن ينوي الإقامة لصوم شهر رمضان إذا اتفق في أيام سفره ، ولا لغيره من الصوم الواجب المعين كقضاء شهر رمضان عند تضيق وقته ، وكالمندور المعين ، نعم إذا نوى الإقامة باختياره وجب عليه الاتيان بالصوم المعين وجاهله الصوم غير المعين والصوم المندوب .

وتجب الإقامة للصوم المعين الذي وجب عليه بالاجارة ، كما إذا استأجره أحد لصوم الأيام البيض من شهر رجب مثلاً أو شهر شعبان فاتفق ذلك في أيام سفره ، فعليه أن ينوي الإقامة ليصوم تلك الأيام الواجبة .

المسألة ١٢٧٧

إذا صلى المقيم فريضة رباعية تامة ، ثم عدل عن اقامته بعد التسليم الأول الواجب في الصلاة وقبل التسليم الأخير المستحب فيها لزمه حكم الاتمام .

وكذلك إذا وجب عليه سجود السهو في الصلاة ، فعدل عن الإقامة قبل الاتيان به فعليه الاتمام وإذا شك في صلاته فوجبت عليه صلاة الاحتياط للشك ، وعدل عن اقامته في أثناء صلاة الاحتياط أو قبلها وجب عليه القصر ، وإذا عدل عن الإقامة قبل الاتيان بالاجزاء المنسية منها فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام في محل الإقامة حتى يسافر .

المسألة ١٢٧٨

إذا عدل المقيم عن نية الإقامة وشك هل كان عدوله بعد أن صلى فريضة رباعية تامة ليلزمه الاتمام أم لا ، بنى على عدم ذلك ووجب عليه القصر في الصلاة •

المسألة ١٢٧٩

(الثالث من قواطع السفر) : أن يبقى المسافر في موضع واحد ثلاثين يوما من غير عزم على إقامة عشرة أيام فيه ، سواء كان في هذه المدة مترددا بين البقاء في الموضع والسفر منه ، أم كان عازما على بقاء مادون العشرة ، فإذا انتهى ذلك عزم على بقاء مدة أخرى دون العشرة أيضا ، وهكذا حتى أتم الثلاثين ، أم كان عازما على البقاء حتى تنقضي حاجته وهو لا يدري كم يحتاج من المدة ، ثم لا تنقضي الحاجة حتى أتم الثلاثين •

وحكمه هو وجوب قصر الصلاة كل هذه المدة ، فإذا كمل له ثلاثون يوما ، وجب عليه أن يتم الصلاة في مازاد على ذلك مادام في ذلك المكان ، سواء بقي فيه قليلا أم كثيرا ، بل وإن عزم على السفر بعد صلاة واحدة •

المسألة ١٢٨٠

لا يكفي الشهر الهلالي إذا كان ناقصا في ترتب الحكم المذكور ، فإذا صادف أول تردد المسافر في المكان هلال الشهر ، فلا بد من اكماله ثلاثين يوما ، والأحوط استحبابا في اليوم المكمل للثلاثين في هذه الصورة أن يجمع فيه بين القصر والتمام •

المسألة ١٢٨١

يكفي التلفيق هنا في اليوم كما في نية الإقامة ، فإذا كان أول تردده في أثناء اليوم أكمله من اليوم الحادي والثلاثين بمقدار ما ناقص من ساعاته ، فإذا كان أول المدة هو الزوال من اليوم الأول كانت النهاية عند الزوال من اليوم الحادي والثلاثين •

المسألة ١٢٨٢

يشترط في ترتب الحكم أن يكون بقاؤه في مكان واحد حتى يتم الثلاثين فلا يكفي أن يبقى الثلاثين في مكانين أو أكثر ، ولا يكفي أن يتردد في البقاء ، وعدمه وهو مشتغل بالسير فيجب عليه قصر الصلاة في كلتا الصورتين ، ولا فرق بين أن يكون موضع بقائه في المدة المذكورة بلدا أو قرية أو مفازة أو مزرعة .

المسألة ١٢٨٣

يشكل الحكم اذا خرج عن محل بقائه الى مادون المسافة وان كان خروجه بقصد العود اليه بعد مدة قليلة كما سبق نظيره في نية الاقامة . فلا يخرج عنه في أثناء المدة ، ولا يترك الاحتياط اذا هو خرج .

المسألة ١٢٨٤

اذا تمت للمسافر ثلاثون يوما في موضع واحد على النهج المتقدم ذكره وجب عليه أن يتم الصلاة في ذلك الموضع ، ولكن يشكل الحكم بانقطاع سفره بذلك ، فاذا كان الباقي من طريقه لا يبلغ مسافة تامة ، فالأحوط له بعد خروجه من ذلك الموضع ان يجمع بين القصر والتمام . وكذلك اذا خرج بعد الثلاثين الى مادون المسافة مع قصد العود الى موضع ترده ، فلا يترك الاحتياط بالجمع .

المسألة ١٢٨٥

اذا بقي المسافر في موضع أقل من ثلاثين يوما وهو لا ينوي الاقامة في الموضع فحكمه القصر فاذا انتقل الى مكان آخر وتردد فيه كذلك فحكمه القصر ، وهكذا وان كثرت الاماكن وتعددت مدة البقاء ، حتى ينوي اقامة العشرة أو يكمل ثلاثين يوما في موضع واحد .

المسألة ١٢٨٦

اذا خرج من موضع ترده بعد أن وجب عليه الاتمام فيه ، وقصد المسافة وجب عليه القصر ، واذا أراد الصلاة في خروجه قبل أن يبلغ حد الترخص فالأحوط له أن يجمع بين القصر والتمام ، وقد تقدم ذكر ذلك في الشرط الثامن من شرائط صلاة المسافر .

الفصل الرابع والأربعون في أحكام صلاة المسافرين

المسألة ١٢٨٧

إذا اجتمعت الشروط التي تقدم ذكرها في الفصل الثاني والأربعين وجب على المسافر قصر الصلاة .

والقصر هو اسقاط الركعتين الأخيرتين من صلاة الظهر والعصر والمشاء ، فلا يجوز له إتمامها ، إلا إذا كان في أحد مواضع التخيير الأربعة ، وسيأتي ذكرها ، ولا قصر في الصلاة الثنائية ولا في الثلاثية .

ويسقط عن المسافر استحباب نافلة كل من الظهر والعصر ، فلا يجوز له الاتيان بها ، ولا يسقط استحباب نافلة العشاء وهي صلاة الوتيرة ، والأحوط أن يأتي المسافر بها برجاء المطلوبة .

ولا يسقط عنه استحباب نافلتين المغرب والصبح ولا نافلة الليل ويجوز له أن يأتي بغير ذلك من النوافل والصلوات المستحبة .

ولا يجوز للمسافر الصوم الواجب من غير فرق بين صوم شهر رمضان وقضائه وصوم الكفارة وغيرها من أفراد الصوم الواجب ، بل ولا المستحب ، إلا في مواضع يأتي بيانها إن شاء الله تعالى في مواضعها .

المسألة ١٢٨٨

يشكل استحباب الاتيان بنافلة الظهرين في السفر إذا دخل عليه الوقت وهو حاضر ولم يصل الفريضتين حتى سافر وصلاهما قصرا ، فالأحوط ترك النافلة ، وكذلك إذا دخل عليه الوقت وهو مسافر ولم يصل الظهر والعصر حتى دخل وطنه أو موضع إقامته فصلاهما تماما ، ومثله ما إذا أخر فريضة العصر وحدها حتى دخل المنزل ، فالأحوط ترك النافلة في جميع هذه الفروض .

المسألة ١٢٨٩

إذا تحققت شرائط وجوب القصر وصلى المسافر تماما وكان عالما

بأنه مسافر وبأن حكم المسافر هو قصر الصلاة ، كانت صلاته باطلة ، فتجب عليه اعادةها اذا كان في الوقت ويجب عليه قضاؤها اذا كان بعد الوقت ، الا اذا كان في أحد المواضع الأربعة التي يتخير فيها بين القصر والتمام فتصح صلاته .

المسألة ١٢٩٠

اذا صلى المسافر تماما في موضع يجب فيه القصر وكان جاهلا بأن حكم المسافر هو وجوب التقصير كانت صلاته صحيحة ، سواء كان عالما بأنه مسافر أم جاهلا بذلك أم ناسيا للسفر أم مترددا فيه ، فلا اعادة عليه ولا قضاء .

ويختص الحكم المذكور بما اذا كان جاهلا بأصل الحكم وهو وجوب التقصير على المسافر ، فلا يعم من أتم جاهلا ببعض الخصوصيات وسيأتي التنبيه عليه في المسألة الآتية .

المسألة ١٢٩١

اذا أتم المسافر صلاته في موضع يجب عليه فيه التقصير وكان يعلم بأصل الحكم ولكنه يجهل بعض الخصوصيات كانت صلاته باطلة .

ومن أمثلة ذلك أن يتم صلاته لأنه يجهل أن المسافة الملققة من الذهاب والاياب حكمها حكم المسافة الممتدة في وجوب التقصير ، ومن أمثلة ذلك أن يتم صلاته لأنه يجهل أن العاصي بسفره يجب عليه التقصير في رجوعه اذا لم يكن متلبسا بالمعصية ، أو أن العاصي بسفره يجب عليه القصر اذا عدل عن المعصية فقصدا الطاعة ، ومن أمثلة ذلك أن يتم صلاته في منزل أخيه أو قريبه لأنه يعتقد انه يحكم وطنه ، الى غير ذلك من الخصوصيات ، فتجب عليه اعادة الصلاة اذا كان في الوقت ويجب عليه قضاؤها اذا كان بعد الوقت .

المسألة ١٢٩٢

اذا أتم المسافر صلاته في موضع التقصير وكان يعلم حكم السفر ولكنه يجهل بأنه مسافر كانت صلاته باطلة ، ومثال ذلك ما اذا اعتقد

أن الموضع الذي قصده لا يبلغ المسافة فصلى تماما ثم ظهر له انه مسافة تامة ، فتجب عليه اعادة الصلاة واذا كان بعد الوقت وجب عليه قضاؤها .

المسألة ١٢٩٣

اذا نسي المكلف انه مسافر أو نسي أن حكمه في السفر وجوب التقصير فأتى صلاته ، فإن تذكر ذلك والوقت لا يزال باقيا وجبت عليه اعادة الصلاة فإن هو لم يعد لها في الوقت بعد التذكر وجب عليه قضاؤها بعد الوقت ، وإن هو لم يتذكر ذلك حتى خرج الوقت لم يجب عليه قضاء الصلاة .

المسألة ١٢٩٤

اذا كان المكلف عالما بأنه مسافر وبأن حكمه في السفر وجوب التقصير ، وكان غير ناس لهما ، ولكنه غفل حين الاتيان بالصلاة فأتى بأربع ركعات بدلا عن الركعتين ، وجبت عليه اعادة الصلاة اذا كان في الوقت وقضاؤها اذا كان بعد الوقت .

المسألة ١٢٩٥

اذا صام المسافر في موضع يجب فيه الافطار جرت فيه الاحكام المتقدم ذكرها في اتمام الصلاة ، فإن كان عالما عامدا بطل صومه ، وإن كان جاهلا بان حكم المسافر هو وجوب الافطار صح صومه ولم يجب عليه القضاء ، واذا كان عالما بأصل الحكم وجاهلا ببعض الخصوصيات وجب عليه قضاء الصوم وكذلك اذا كان جاهلا بأنه مسافر .
واذا كان ناسيا لحكم الصوم في السفر أو ناسيا لكونه مسافرا أو غافلا وجب عليه قضاء الصوم .

المسألة ١٢٩٦

اذا كان المسافر ممن يجب عليه اتمام الصلاة فصلها قصرها كانت باطلة في جميع الصور ووجب عليه اعادتها اذا كان في الوقت وقضاؤها اذا كان بعد الوقت .

وتستثنى من ذلك صورة واحدة ، وهي ما اذا نوى المسافر اقامة العشرة في موضع وكان يجهل بأن حكم المسافر اذا نوى الاقامة هو وجوب الاتمام فاتى بصلاته قصرا ، فان صلاته تقع صحيحة ولا تجب عليه اعادتها ولا قضاؤها .

واذا كان عالما بالحكم ولكنه نسي اقامته فقصّر ، بطلت صلاته وكان عليه الاعادة أو القضاء .

المسألة ١٢٩٧ .

اذا لم يؤد المسافر الصلاة في الوقت لا قصرا ولا تماما ، وكان ممن يجهل أصل الحكم وجب عليه أن يأتي بقضائها قصرا بعد العلم بالحكم ، ولكنه اذا قضاها تماما قبل أن يعلم بالحكم أجزاء ذلك على الأقوى .

واذا كان ناسيا للمسفر أو لحكم السفر ولم يؤد الصلاة في الوقت لا قصرا ولا تماما وجب عليه كذلك أن يأتي بقضائها قصرا ، واذا قضاها تماما قبل أن يتذكر لم يجزه ذلك على الأصح .

المسألة ١٢٩٨

اذا نسي المكلف كونه مسافرا أو نسي أن حكمه في السفر هو التقصير ، فشرع في الصلاة بنية التمام ثم تذكر وهو في أثناء الصلاة ، فان كان قبل الدخول في ركوع الركعة الثالثة وجب عليه أن يكمل صلاته قصرا وأجزأه ذلك ، وان تذكر ذلك بعد دخوله في ركوع الثالثة بطلت صلاته ووجب عليه اعادتها اذا اتسع الوقت ولو لادراك ركعة من الصلاة قبل خروج الوقت .

وكذلك الحكم اذا تذكر بعد أن اتم صلاته تماما وقد بقي من الوقت مقدار ركعة فتجب عليه الاعادة واذا ضاق الوقت عن مقدار ركعة من الصلاة لزمه أن يقضيها قصرا على الأحوط في الصورتين .

المسألة ١٢٩٩

اذا جهل الانسان أن مقصده يبلغ المسافة فشرع في الصلاة بنية التمام ثم علم بوجود المسافة وهو في أثناء الصلاة جرى فيه التفصيل

المتقدم ذكره ، فان كان قبل ركوع الثالثة وجب عليه أن يتم صلاته قصرا ، وان كان بعد الدخول في ركوع الثالثة بطلت صلاته وكذلك اذا كان جاهلا ببعض الخصوصيات فنوى التمام ثم علم بوجود القصر وهو في أثناء الصلاة ، فيأتي فيه التفصيل المذكور .

المسألة ١٣٠٠

اذا كان المكلف ممن يجب عليه اتمام الصلاة وشرع فيها بنية القصر ، ثم علم بالحكم أو تذكره وهو في أثناء الصلاة وجب عليه أن يتم صلاته وأجزأته على الأقوى . فاذا كان ناويا للاقامة مثلا ونوى القصر جاهلا أو ناسيا ، ثم تذكر ذلك وهو في أثناء صلاته فعليه اتمام الصلاة ، وكذلك من كان مترددا في الاقامة ومضت عليه ثلاثون يوما ، فيجب عليه اتمام الصلاة اذا تحقق له الغرض المذكور .

المسألة ١٣٠١

اذا قام المكلف الى الصلاة ووقتها لا يزال باقيا ، يجب عليه أن يصليها قصرا اذا كان مسافرا بالفعل وان كان في اول الوقت حاضرا ويجب عليه أن يصليها تماما اذا كان حاضرا بالفعل ، وان كان في أول الوقت مسافرا ، وكذلك اذا سافر بعد دخول الوقت ثم حضر ، أو حضر في أثناءه ثم سافر ، أو تكرر منه السفر والحضر في الوقت ، والمدار في الجميع هو حال تأدية الصلاة فان كان فيه مسافرا قصر ، وان كان حاضرا أتم .

المسألة ١٣٠٢

كل صلاة رباعية تفوت الانسان وهو مسافر يجب عليه أن يقضيها مقصورة وان كان حين قضائها حاضرا أو مقيما ، وكل صلاة تفوته وهو حاضر أو مقيم يجب عليه أن يقضيها تامة وان كان حين قضائها مسافرا ، وقد تقدم بيان ذلك في فصل قضاء الصلاة .

المسألة ١٣٠٣

اذا كان الانسان حاضرا ثم سافر في أثناء الوقت أو كان مسافرا ثم حضر فيه ولم يؤد الصلاة حتى خرج الوقت ، وجب عليه أن يقضي تلك

الصلاة كما فاتت في آخر الوقت ، فان كان فيه مسافرا قضاها قصرا ، وان كان فيه حاضرا أو مقيما قضاها تماما ، وكذلك الحكم اذا تكرر منه السفر والحضر في الوقت ، وفاتته الصلاة فيجب عليه أن يقضيها كما فاتت في آخر الوقت .

المسألة ١٣٠٤

يتخير المسافر اذا كان في أحد الأماكن الأربعة الآتي ذكرها بين أن يؤدي الصلاة الرباعية الحاضرة قصرا أو تماما ، والتمام أفضل .

والمواضع الأربعة هي المسجد الحرام في مكة ، ومسجد الرسول (ص) في المدينة ، ومسجد الكوفة ، وحرم الامام الحسين (ع) في كربلاء .

والتخير في هذه المواضع استمراري ، فاذا شرع في الفريضة بنية القصر ، يجوز له العدول بها الى التمام ، واذا شرع فيها بنية التمام جاز له العدول الى القصر مالم يتجاوز محل العدول ولا فرق في الحكم المذكور بين أن يكون المصلي في الصحن من المساجد الثلاثة أو في السطوح أو في المواضع المنخفضة منها كبيت الطشت في مسجد الكوفة .

المسألة ١٣٠٥

الأقوى الحاق مكة والمدينة جميعهما بالمسجدين في الحكم ، فيتخير المسافر في صلاته بين القصر والتمام وان كان في غير المسجدين الأعظمين من البلدين ، ولا يلحق بلد الكوفة بمسجدها الا عظم في الحكم ، ولا بلد كربلاء بالعائر المطهر ، ولا يلحق سائر المساجد والمشاهد الشريفة بالمواضع الأربعة .

المسألة ١٣٠٦

القدر المتيقن في موضع التخير من حرم الحسين (ع) هو ما صدق معه أنه صلى عند قبر الحسين (ع) .

المسألة ١٣٠٧

يختص الحكم المذكور بالصلاة الحاضرة فلا يعم الصلاة الفائتة المقصورة التي يقضيها المسافر في المواضع الأربعة ، فيتمين عليه أن

يقضيها قصرا كما فاتت . وان فاتته في المواضع الأربعة نفسها وأراد قضاءها فيها على الأحوط ، سواء خرج من المواضع ثم عاد إليها أم لم يخرج .

المسألة ١٣٠٨

لا يلحق الصوم بالصلاة في التخيير في المواضع المذكورة ، بل يتعين على المسافر الافطار فيها الا ان يتوى الاقامة فيها أو تمضي عليه ثلاثون يوما مترددا كما في غيرها من المواضع .

المسألة ١٣٠٩

يستحب أن يقول المصلي بعد الصلاة المقصورة : (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) ، ثلاثين مرة ، ولا يسقط استحباب هذا التسبيح اذا حصل قبله ما ينافي الصلاة الا اذا وقع بعد فصل طويل بحيث لا يصدق معه انه أتى به في دبر الصلاة .

المسألة ١٣١٠

الظاهر أن التسبيح المتقدم لا يختص بالصلاة الحاضرة ولا بالمسافر ، فاذا قضى الحاضر أو المقيم صلاة مقصورة استحب له أن يأتي بالتسبيح بعدها .

المسألة ١٣١١

تقدم في فصل التعقيب انه يستحب للمصلي أن يأتي بالتسبيح المذكور ثلاثين مرة بعد كل فريضة يصليها ، وأفضل من ذلك أن يأتي به أربعين مرة ، وتتأدى الوظيفتان اذا أتى بالتسبيح ثلاثين مرة بعد المقصورة بقصد امتثال الوظيفتين معا ، وأولى من ذلك أن يأتي بذلك مرة لجبر الصلاة المقصورة ، ومرة أخرى للتعقيب .

الفصل الخامس والأربعون في صلاة الآيات

المسألة ١٣١٢

تجب صلاة الآيات على كل مكلف من الناس عند حدوث أحد أسبابها الآتي ذكرها ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة والغنى .

المسألة ١٣١٣

الأسباب التي تجب لها صلاة الآيات هي أحد أمور :

(الأول) : كسوف الشمس .

(الثاني) : خسوف القمر ، سواء استوعب الكسوف أو الخسوف جميع القرص أم لم يستوعبه وسواء حصل لعامة الناس بذلك خوف أم لم يحصل .

والمراد بهما الكسوفان المعروفان ، فتتكسف الشمس بحيلولة جرم القمر بينها وبين الأرض ، فيحتجب بسبب ذلك قرص الشمس كله أو بعضه عن الرائي من الناس ، وينخسف القمر بحيلولة الأرض بينه وبين الشمس ، فينطمس بسبب ذلك النور من جميع قرصه أو من بعضه .

(الثالث) : زلزلة الأرض ، وهي الهزة التي تكون فيها أو في إحدى نواحيها ، سواء أوجبت الخوف عند الناس أم لم توجب .

(الرابع) : كل مخوف سماوي ، كالظلمة الشديدة ، والريح الحمراء أو الصفراء ، والصاعقة ، إذا كان حدوثه موجبا لخوف غالب الناس ، بل الأحوال لزوما وجوب الصلاة عند حدوث كل مخوف الهي وأن كان أرضيا كالخسف والهدية في الأرض ، والنار التي تخرج منها إذا أوجب ذلك الخوف لغالب الناس ، ولا تجب الصلاة لغير المخوف ، ولا لما أوجب الحوف للقليل من الناس .

المسألة ١٣١٤

لا تجب صلاة الآيات لكسوف الشمس بحيلولة أحد الكواكب الأخرى غير القمر ولا بكسوف أحد الكواكب الأخرى غير الشمس والقمر ، ولا بكسوف القمر بحيلولة بعض النيازك بينه وبين الشمس أو بينه وبين الأرض ، نعم إذا أوجب حدوث بعض هذه المذكورات خوفا لغالب الناس ، كان من المخوف السماوي ووجبت له صلاة الآيات لذلك .

المسألة ١٣١٥

وقت صلاة الآيات في الكسوفين من حين ابتداء الخسوف أو الكسوف

الى آخر انجلاء القرص ، ولا يجوز تأخير الصلاة اختيارا عن ذلك ،
والأحوط استجباً بأن لا يؤخرها عن ابتداء الانجلاء •

المسألة ١٣١٦

تجب صلاة الآيات لكسوف الشمس أو القمر وان كانت مدة الكسوف
أقل من مدة الصلاة على الأقوى ، فإذا علم المكلف بالكسوف في حينه وجبت
عليه الصلاة وان انجلى القرص •

المسألة ١٣١٧

تجب المبادرة الى صلاة الآيات في الزلزلة وفي سائر الآيات المخوفة
بمجرد حدوث السبب ، فان آخر المكلف الصلاة اختيارا كان أثماً ولم
تسقط عنه الصلاة بذلك بل يجب عليه الاتيان بها ، وأمدّها مادام
حياً ، وإذا آخر الصلاة ناسياً لها أتى بها بعد التذكر • وكذلك اذا لم
يعلم بحدوث السبب الا بعد انتهائه على الأحوط لزوماً ، وينوي بصلاته
الأداء في جميع الصور •

المسألة ١٣١٨

صلاة الآيات ركعتان ، تشتمل كل ركعة منهما على خمس قراءات
 وخمسة ركوعات وسجدين ، على التفصيل الذي يأتي بيانه •
ويعتبر في هذه الصلاة جميع ما يعتبر في الصلاة اليومية من شرائط ،
وأفعال وأذكار ، ويثبت فيها جميع ما يثبت في اليومية من مستحبات
ومكروهات ، على المناهج التي تقدم تفصيلها ولا أذان فيها ولا إقامة •

المسألة ١٣١٩

تجب صلاة الآيات كلما تجدد حدوث أحد الأسباب التي تقدم ذكرها ،
فإذا تعدد حدوث السبب تعدد على المكلف وجوب الصلاة ، سواء كان من
نوع واحد أم من أنواع متعددة ، وسواء تقارن حدوث الأسباب في
الزمان أم اختلف ، فإذا اتفق حدوث الريح المخوفة مثلاً والزلزلة ، وأحد
الكسوفين في وقت واحد وجبت الصلاة على المكلف ثلاث مرات ، لكل
واحد من الأسباب المذكورة مرة • وكذلك اذا حدثت في أوقات متعددة

وان كانت من نوع واحد كما اذا حدثت عدة زلازل أو صواعق في فترات متفرقة .

المسألة ١٣٢٠

اذا تعدد السبب وكان من نوع واحد ، لم يفتقر المكلف في صلواته الى التعيين في النية ، فاذا حدثت الزلزلة مثلاً مراراً في أوقات متعددة كفاه أن يأتي بصلاة الآيات بعدد ما حدث من مرات الزلزلة ، بقصد السبب المذكور ولم يجب عليه أن يقصد أن صلاته للمرة الأولى أو الثانية من الزلزلة ، وكذلك اذا تعدد حدوث الخسوف .

واذا تعدد النوع فالأحوط لزوماً أن يمين السبب في النية فاذا حدث الخسوف والزلزلة في وقت واحد ، فعليه أن يعين في النية السبب الذي صلى من أجله .

المسألة ١٣٢١

المخوف السماوي عنوان واحد يشمل جميع أنواع المخوفات كالصاعقة والرياح والظلمة ، فاذا تعدد السبب منه كفى المكلف أن يأتي بصلاة الآيات بعدد ما حدث من الأسباب وينوي في كل واحدة منها الصلاة للمخوف السماوي ولم يفتقر الى تعيين السبب المخصوص منها .

المسألة ١٣٢٢

كيفية صلاة الآيات : أن ينوي المكلف الصلاة ، على النهج المتقدم متقرباً بها الى الله ، ويكبر تكبيرة الاحرام ، ثم يقرأ الفاتحة ويقرأ بعدها سورة ، ثم يركع الركوع الأول ، فاذا أتم الذكر رفع رأسه من الركوع ، وقرأ الفاتحة وسورة ، وركع بعدهما الركوع الثاني ، فاذا رفع رأسه منه قرأ الفاتحة وسورة وركع الركوع الثالث ، ثم رفع رأسه بعد الركوع ، وقرأ الفاتحة وسورة وركع الركوع الرابع ، ثم رفع رأسه وقرأ الفاتحة وسورة للمرة الخامسة وركع بعدهما الركوع الخامس ، فاذا رفع رأسه من ركوعه هوى الى الأرض وسجد السجدة ، ثم قام للركعة الثانية وصنع فيها مثل ما صنع في الركعة الأولى ، فاذا أتم الركوع الخامس في هذه الركعة وهو الركوع العاشر في صلاته هوى الى الأرض

وسجد السجدين ، ثم أتى بعدهما بالتشهد والتسليم ، ويأتي بالاذكار في الركوع والسجود والتشهد والتسليم كما في الصلاة اليومية ، ويصح أن تكون السورة التي يأتي بها واحدة ، فيقرأها بعد الفاتحة في كل قيام ، ويصح أن تكون متغايرة .

المسألة ١٢٢٣

يجوز للمكلف أن يقرأ بعد الفاتحة في قيامه الأول بعضاً من سورة ثم يركع فإذا رفع رأسه من الركوع وجب أن يقرأ من موضع قطعه من السورة نفسها ، ولم يجز له أن يقرأ الفاتحة ، وتخبر بين أن يقرأ بعض السورة وأن يتمها ثم يركع ، فإذا رفع رأسه من الركوع فإن كان لم يتم السورة وجب عليه أن يقرأ من موضع قطعه منها ولا يقرأ الفاتحة كما تقدم في القيام السابق ، وإن كان قد أتم السورة وجب عليه أن يقرأ الفاتحة وتخبر بعدها بين أن يقرأ سورة تامة أو بعض سورة ثم يركع ، وهكذا حتى يتم الركوعات الخمسة . فكلما كان ركوعه عن بعض سورة يتحتم عليه بعد ذلك الركوع أن يقرأ من موضع قطعه من السورة المتقدمة ، ولا يشرع له أن يقرأ قبله الفاتحة ، وإذا كان ركوعه بعد اتمام سورة يتحتم عليه بعد ذلك الركوع أن يقرأ الفاتحة ويقرأ بعدها سورة تامة أو بعض سورة ، وكذلك الحكم في الركعة الثانية .

وإذا اختار تبعض السورة ، فلا بد له وأن يتم سورة كاملة في كل ركعة من صلاته وله أن يزيد على السورة .

وإذا ركع الركوع الخامس عن بعض سورة ثم هوى إلى السجود ، وجب عليه إذا قام للركعة الثانية أن يقرأ الفاتحة ثم يقرأ من موضع قطعه من السورة المتقدمة ، ولا بد أن يقرأ في الركعة سورة تامة غير ذلك كما ذكرنا .

ونتيجة لما تقدم فيجوز للمكلف أن يقرأ الفاتحة وسورة تامة في كل قيام من صلاته وإن يختار تبعض السورة في كل قيام منها على الوجه الذي تقدم بيانه ، وإن يختار اتمام السورة في بعض قياماته والتبعض في بعضها مع مراعاة الأحكام السابقة .

المسألة ١٣٢٤

يستحب التكبير لكل واحد من الركوعات ، ولرفع الرأس منه ، الا الركوع الخامس والركوع العاشر ، فيستحب بعد رفع الرأس منهما أن يقول : سمع الله لمن حمده .

المسألة ١٣٢٥

يستحب القنوت في صلاة الآيات خمس مرات ، قبل الركوع الثاني ، والرابع ، وقبل السادس ، والثامن ، والعاشر ، ودون ذلك في الاستحباب أن يقنت قبل الركوع الخامس ، والعاشر . ويأتي بالأول منهما برجاء المطلوبة ، وأدنى من ذلك في الفضل أن يقنت قبل الركوع العاشر فقط .

المسألة ١٣٢٦

يستحب الجهر بالقراءة في صلاة الآيات ، سواء كانت الآية في الليل أم في النهار ، حتى في كسوف الشمس على الأصح .

المسألة ١٣٢٧

يستحب الاتيان بها جماعة ، سواء كانت لكسوف أحد النيرين أم لغيرهما ، وسواء احترق القرص كله في الكسوفين أم لا ، ويتأكد استحباب الجماعة فيها مع احتراق القرص .

المسألة ١٣٢٨

يستحب التطويل في صلاة الآيات وخصوصا في كسوف الشمس ، حتى للإمام في صلاة الجماعة .

مسألة ١٣٢٩

يستحب أن يقرأ فيها بالسور الطوال ، كسورة الحجر ، والكهف ، والأنبياء ، وسورة النور ، والروم ، اذا اتسع الوقت لذلك ، ويستحب أن يكون كل من قنوته وركوعه وسجوده بمقدار قراءته في الطول ، ويستحب أن يختار اكمال السورة في كل قيام على التبويض فيها والتفريق .

المسألة ١٣٣٠

يستحب الفرز فيها الى المساجد وأن تصلى تحت السماء •

المسألة ١٣٣١

إذا علم المكلف يكسوف أحد النيرين في وقته ، ولم يصل صلاة الآيات حتى انجلى القرص وجب عليه قضاء الصلاة ، سواء احترق القرص كله أم لا ، وسواء كان عامدا في ترك الصلاة أم ناسيا لها ، أم جاهلا بالحكم ، وأثم إذا كان عامدا •

وإذا لم يعلم بالكسوف أو الخسوف حتى انجلى القرص ثم علم به بعد ذلك ، فإن احترق القرص كله وجب عليه قضاء الصلاة ، وإن لم يحترق كله لم يجب قضاؤها ، وكذلك إذا شك في احتراق القرص كله وعدمه ، فلا يجب عليه القضاء ، إلا إذا ثبت بطريق شرعي كالبينة • وقد تقدم بيان الحكم في سائر الآيات غير الكسوفين ، في المسألة ١٣١٧ فلتراجع •

المسألة ١٣٣٢

إذا علم المكلف يكسوف أحد النيرين في وقته وترك الصلاة متعمدا حتى انجلى القرص ، وقد احترق القرص كله ، فالأحوط لزوم الغسل عليه بل لا يخلو من قوة ، وقد ذكرنا ذلك في الفصل الأربعين من كتاب الطهارة ، والأحوط أن يأتي بقضاء الصلاة بعد الغسل ، وقبل أن يحدث •

المسألة ١٣٣٣

إذا علم بحدوث الآية فصلى في الوقت ثم تبين له فساد صلاته وجبت عليه إعادة الصلاة إذا كان لا يزال في الوقت ، ووجب عليه قضاؤها إذا كان بعد خروج الوقت ولا فرق في ذلك بين الكسوفين والزلزلة وسائر الآيات المخوفة •

المسألة ١٣٣٤

لا يجب على المرأة الحائض أو النفساء أداء صلاة الآيات إذا اتفق

حدوث سببها في أيام حيض المرأة أو نفاسها ، والأحوط لزوم القضاء عليهما بعد الطهر •

المسألة ١٣٣٥

يثبت الكسوف والخسوف وغيرهما من الآيات التي تجب لها الصلاة بالعلم ، وبشهادة العدلين ، وتترتب مع شهادة البيعة جميع الأحكام المتقدمة ، فيجب على المكلف قضاء الصلاة وإن لم يحترق القرص إذا شهدت له البيعة بذلك ولم يصل في الوقت ، ويجب عليه القضاء إذا شهدت البيعة بالكسوف واحتراق القرص وإن كانت شهادتها بعد الوقت ، ويلزمه الاحتياط بالفصل إذا شهدت البيعة في الوقت بالكسوف واحتراق القرص ففرط ولم يصل الفريضة حتى خرج الوقت ، وكذلك إذا شهدت البيعة في الوقت بالكسوف ولم تشهد بالاحتراق ففرط ولم يصل ثم علم بعد الوقت باحتراق القرص فيلزمه الاحتياط بالفصل •

المسألة ١٣٣٦

لا يثبت الكسوف ولا سائر الآيات بشهادة عادل واحد ، ولا بقول الفلكي ، والرصدى إذا لم يوجب قولهم الاطمئنان بحدوث الآية ، فإذا أوجب الاطمئنان بحدوثها فلا يترك الاحتياط بترتيب الآثار •

المسألة ١٣٣٧

إذا شهد عند المكلف جماعة لا تتوفر فيهم شروط البيعة بحدوث الكسوف أو الخسوف ، فلم يصل صلاة الآيات ، ثم تبين له بعد مضي الوقت أنهم صادقون في قولهم لم يجب عليه قضاء الصلاة إلا مع احتراق القرص وإن كان الأحوط استعابا بالقضاء •

وكذلك إذا شهد بحدوث الآية شاهدان يجهل حالهما ثم علم بعد الوقت أنهما عادلان فلا يجب عليه قضاء الصلاة وإن كان أحوط •

المسألة ١٣٣٨

إذا حدثت الآية في بلد وجبت الصلاة على من في ذلك البلد ممن تجتمع فيه الشرائط المتقدمة ، وعلى أهل المواضع التي تشترك معهم

في رؤية الآية نوعا ، وان فصل ما بين الموضعين نهر ، كدجلة والفرات مثلا ، ولا تجب الصلاة على غيرهم ممن لا يشترك معهم في رؤية الآية نوعا وان كان قريبا ، أو كان البلد عظيما جدا بحيث اذا وقعت الهدية أو الساعة مثلا في طرف منه لا تحصل رؤيتها لأهل الطرف الآخر من البلد للبعد ما بين الموضعين وان كان البلد واحدا .

المسألة ١٣٣٩

اذا صلى المكلف صلاة الآيات جماعة لحقته أحكام صلاة الجماعة المتقدم ذكرها في الصلاة اليومية ، فيتعلم الامام القراءة عن المأموم فيها ، ولا يتحمل عنه غيرها من أقوال الصلاة وأفعالها كما في اليومية ، وتجب على المأموم فيها ستابة الامام في أفعال الصلاة ، والأحوط استعجابا أن يتابعه في الأقوال .

المسألة ١٣٤٠

تدرك الجماعة فيها بإدراك الامام قبل الركوع الأول أو في أثناءه من الركعة الأولى أو الركعة الثانية ، والأحوط أن لا يدخل مع الامام في الركعة اذا فاتته الركوع الأول منها ، فاذا فاتته الركوع الأول من الركعة الأولى صبر الى أن يقوم الامام الى الركعة الثانية فيدخل معه ويدرك ركعة واحدة ويتم الثانية منفردا ، واذا فاتته الركوع الأول من الركعة الثانية صلى منفردا .

المسألة ١٣٤١

تجري في صلاة الآيات أحكام الخلل التي ذكرناها في الصلاة اليومية ، فيبطلها الاخلال بكل شيء تبطل به الصلاة اليومية ، وتصح في كل مورد يحكم بالصحة اذا وقع في اليومية ، وركوعاتها أركان فتبطل الصلاة بالزيادة فيها أو النقصان ، سواء وقع عمدا أم سهوا ويجب سجود السهو فيها في المواضع التي يجب السجود لها في الصلاة اليومية .

المسألة ١٣٤٢

صلاة الآيات ثنائية العدد كما قلنا سابقا ، فاذا وقع شك في عدد

ركعاتها بطلت الصلاة ، واذا شك في شيء من ركعاتها أو في فعل من أفعالها جرى فيه حكم الشك في أفعال الصلاة اليومية فيجب عليه الاتيان بالشيء المشكوك فيه اذا كان الشك فيه قبل التجاوز عن محله ، ويجب عليه البناء على وقوع الشيء اذا كان الشك فيه بعد التجاوز عنه والدخول في غيره على التفصيل المتقدم في مباحث الشك .

المسألة ١٣٤٣

اذا وجبت صلاة الآيات في وقت الصلاة اليومية وكان الوقت يتسع لهما معا تخير المكلف في تقديم ايتهما أراد ، الا أن يخاف فوت وقت الفضيلة للصلاة اليومية فيكون الأفضل له تقديمها .

واذا تضيق وقت احدهما دون الأخرى وجب عليه أن يقدم الصلاة التي ضاق وقتها ويؤخر الأخرى ، واذا ضاق وقتها معا ، وجب عليه أن يقدم الصلاة اليومية ثم يأتي بصلاة الآيات قضاء .

المسألة ١٣٤٤

اذا ظن سعة الوقت للفريضتين فشرع في صلاة الآيات ثم تبين له في أثنائها تضيق وقت الصلاة اليومية ، وجب عليه ان يقطع صلاة الآيات ويصلي اليومية ، فاذا أتمها ، عاد الى صلاة الآيات من حيث قطعها فأتتها وكانت صحيحة ، ولا يبطلها وقوع الصلاة اليومية في أثنائها ، فلا يجب عليه استينافها الا اذا وقع فيها أحد المبطلات الأخرى .

واذا شرع في صلاة اليومية ثم تبين له في أثنائها تضيق وقت صلاة الآيات ، قطع اليومية ، وصلى صلاة الآيات ، ثم استأنف الصلاة اليومية من أولها على الأحوط .

المسألة ١٣٤٥

اذا فرغ من صلاة الآيات قبل أن ينجلي القرص ، استحب له أن يعيد الصلاة أو يجلس في مصلاه مشغولا بالذكر والدعاء حتى يتم الانجلاء .

الفصل السادس والأربعون في صلاة العيدين

من ينظر في أدلة صلاة الجمعة نظرة موضوعية مستوعبة ، يتضح له عظم خطر هذه الفريضة في الاسلام ، وكبير أثرها في بناء مجتمعه ، وشده بأصول الاسلام وفروعه ، بل وكبير أثرها في بناء العقيدة وترسيخها ، وتهذيب المجتمع وتوجيهه في سلوكه الفردي والاجتماعي .

ومن أجل ذلك كانت صلاة الجمعة في أصلها وظيفية خاصة من وظائف المصوم (ع) الرئيس الأعلى في الاسلام عند بسط يده والتمكين له في الأرض ، فلا يقيمها في تلك الحال الا هو ، او من يخوله هو هذا الحق من الأكفاء ، لتشد الرعية بالراعي والمأمومون بالامام ، وليمدوا بالمد الدائب الواعي ، المتصل بمنبع الحق والهدى والاهتداء .

وفي حال غيبة ولي الحق (ع) أو حال عدم البسط له في أيام ظهوره . لا يبعد حكم هذه الفريضة عن هذه الدائرة أيضا ، فلا تقام صلاة الجمعة بين المسلمين الا على ضوء رشده وتحديده من حيث أن الامام المصوم (ع) بعد الرسول (ص) هو ولي التشريع في الاسلام والمأموم على حفظه ، وقد تضافرت الأدلة على وجوب اقامتها والحث عليها والتحذير من تركها .

المسألة ١٣٤٦

الظاهر وجوب اقامة صلاة الجمعة على الفقيه العادل حين يجتمع له المدد والأمن من الخوف ، وتتوفر بقية الشروط المعتبرة في هذه الصلاة . كما أن الظاهر وجوب السعي اليها من المكلفين اذا أقامها الفقيه العادل ، الا من استثنى منهم ، كالمسافر ، والمريض ، والشيخ الكبير والأعمى ، ومن بعد عن موضع اقامتها بفرسخين ، وسائر من دلت النصوص على استثنائه . ولم نعرض هنا للأحكام المتعلقة بصلاة الجمعة ، حذرا من التطويل .

المسألة ١٣٤٧

شان صلاة العيدين في جميع مآذكرناه شأن صلاة الجمعة ، فهي حق خالص للمعصوم (ع) أيام حضوره وبسط يده ، فلا يقيمها غيره الا بأمره ، والظاهر وجوبها مع الفقيه العادل اذا اجتمعت له الشرائط في حال غيبة المعصوم (ع) كما تقدم في صلاة الجمعة .

المسألة ١٣٤٨

اذا لم تجتمع شرائط الوجوب لصلاة العيدين كانت مستحبة ، فيستحب أن يأتي بها المكلفون جماعة، ويصح أن يصليها المكلف منفردا .

المسألة ١٣٤٩

وقت صلاة العيدين من أول طلوع الشمس في صباح يوم الفطر أو يوم الأضحى الى زوال الشمس من ذلك اليوم ، وفي بعض النصوص الواردة في ذلك : انه يستحب أن يكون الخروج الى المصلى بعد طلوع الشمس ، وان هذا كان دأب الرسول (ص) ومن تمكن من اقامتها من خلفائه المعصومين (ع) .

المسألة ١٣٥٠

لا اذان ولا اقامة في صلاة العيدين ، وقد ورد أن اذانهما طلوع الشمس فإذا طلعت الشمس خرج الناس الى الصلاة ، وورد أيضا أن يقول المؤذن : (الصلاة) ثلاث مرات .

المسألة ١٣٥١

صلاة العيد ركعتان تشتمل الركعة الأولى منهما بعد القراءة على خمس تكبيرات وخمسة قنوتات ، يقنت مرة بعد كل تكبيرة منها ، ثم يركع بعد القنوت الخامس ويسجد السجدين ، وتشتمل الركعة الثانية بعد القراءة على أربع تكبيرات وأربعة قنوتات يقنت بعد كل تكبيرة كذلك ثم يركع ويسجد السجدين ويتم الصلاة . وشرائط هذه الصلاة وأفعالها وأذكارها هي شرائط الصلاة اليومية وأفعالها وأذكارها وهي على نهجها كذلك في المستحبات والمكروهات .

المسألة ١٣٥٢

يكفي في نيتها أن يقصد المكلف الاتيان بصلاة العيد امتثالاً لأمر الله المتوجه اليه بها ، ولا يفتقر فيها الى تعيين انها صلاة الفطر ، أو الأضحية ، ولا حاجة الى أن يقصد بها الندب أو الوجوب ، حتى اذا كانت مع الفقيه العادل ، فانها عند اجتماع الشرائط فيها يضمن فيها الوجوب ، ومع فقد بعض الشروط يضمن فيها الاستحباب ، فهي لا تحتاج الى التمييز على كلا التقديرين .

المسألة ١٣٥٣

كيفية صلاة العيد : أن ينوي الانسان الصلاة كما تقدم ويكسر للإحرام ، ثم يقرأ الحمد وسورة ، فاذا أتم القراءة كبر ثم قنت ، وأتى في قنوته بما تيسر له من دعاء أو ذكر ، وأفضله أن يأتي بيمض الماثور ، ثم كبر التكبيرة الثانية وقنت بعدها القنوت الثاني ، ثم كبر الثالثة وأتى بعدها بالقنوت الثالث ، ثم التكبيرة الرابعة والقنوت الرابع ، ثم أتى بالتكبيرة الخامسة والقنوت الخامس ، فاذا أتمه كبر للركوع ثم ركع ، فاذا رفع رأسه من الركوع هوى الى الأرض فسجد السجدة الأولى ، ثم قام بعدها للركعة الثانية ، فقرأ الحمد وسورة ، ثم كبر بعدها وقنت ثم كبر وقنت حتى يتم التكبير والقنوت أربع مرات ، ثم ركع وسجد السجدة الأولى وتشهد وسلم .

والتكبيرات والقنوتات المذكورة واجبة على الظاهر في صلاة العيد ، فتبطل الصلاة اذا تمعد تركها أو ترك شيئاً منها ، ولا يجوز الإخلال بها اذا كانت الصلاة واجبة .

المسألة ١٣٥٤

لا تتمين على المكلف في صلاة العيد قراءة سورة خاصة ، فتجزئه بعد الفاتحة قراءة آية سورة أراد من القرآن ، كما ذكرنا . نعم يستحب له أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الحمد سورة الأعلى ، وأن يقرأ في الركعة الثانية بعد الحمد سورة الشمس ، أو يقرأ في الأولى سورة الشمس وفي الثانية سورة الفاشية .

المسألة ١٣٥٥

يستحب أن يأتي في كل من قنواته بالأدعية والأذكار الماثورة عن المعصومين (ع) وهي كثيرة . وما ورد عنهم (ع) أن يقول في كل قنوت : (اللهم أهل الكبرياء والعظمة ، وأهل الجود والجبروت ، وأهل الغفو والرحمة ، وأهل التقوى والمغفرة ، أسألك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً ، ولمحمد صلى الله عليه وآله ذخراً ومزيداً ، أن تصلي على محمد وآل محمد ، وأن تدخلني في كل خير أدخلت فيه محمداً وآل محمد ، وأن تخرجني من كل سوء أخرجت منه محمداً وآل محمد ، صلواتك عليه وعليهم اجمعين ، اللهم اني أسألك خير ما سألك عبادك الصالحون ، وأعوذ بك مما استعاذ منه عبادك المخلصون) .

المسألة ١٣٥٦

يستحب الغسل قبل الصلاة والتطيب ، ولبس الثياب النظيفة ، وأن يجهر بالقراءة ، سواء كان اماماً أم منفرداً ، وأن يرفع يديه في جميع التكبيرات كما يرفعهما في تكبير الصلاة اليومية ، وأن يكون سجوده على الأرض دون غيرها مما يصح السجود عليه ، ويستحب الاصحاح بهذه الصلاة اذا صليت جماعة ، الا اذا كانت في مكة فانه يستحب أن يؤتى بها في المسجد الحرام ، وأن يعتم بعمامة بيضاء ، وأن يخرج الى الصلاة ماشياً على قدميه حافياً ، على سكينه ووقار ، وأن يشمر ثيابه وسراويله الى نصف الساق .

المسألة ١٣٥٧

يكراه التنفل قبل صلاة العيد ويعدّها الى الزوال ، حتى قضاء النافلة الفائتة فاذا اراد قضاءها أخره الى ما بعد الزوال ، ويستثنى من ذلك صلاة ركعتين في مسجد الرسول (ص) قبل الخروج الى صلاة العيد ، فقد ورد استحبابها وأنها من فعل الرسول (ص) ، ويكره الخروج الى صلاة العيد مع السلاح الا عند الخوف ، ويكره نقل المنبر الى موضع الصلاة ، فاذا احتاج الامام الى المنبر صنع له ما يشبه المنبر من الطين أو غيره ليخطب عليه ، ويكره أن تصلى صلاة العيد تحت سقف .

المسألة ١٣٥٨

حكم الجماعة في صلاة العيد هو حكمها في الصلاة اليومية ، فتسقط القراءة فيها عن المأموم ، ويتحملها عنه الامام سواء كانت الجماعة فيها واجبة أم مستحبة ، ولا يتحمل الامام غير القراءة من التكبيرات والقنوتات والأذكار والافعال ، وتجب على المأموم متابعة الامام .

المسألة ١٣٥٩

إذا فاتته بعض التكبيرات في صلاة الجماعة ، كبر للاحرام ودخل مع الامام وتابعه في ما أدركه معه من التكبيرات والقنوتات ثم أتى بالبقية مخففة ولحق بالامام في الركوع ، ويكفيه أن يكبر ثم يقول سبحان الله والحمد لله ثم يكبر الثانية ويكرر الذكر ، وهكذا حتى يتم العدد الذي فاتته منها ، وإذا لم يمهل الامام أتمها مخففة ولحقه ولو في السجود ، سواء كانت الجماعة واجبة أم مستحبة ، على الأقوى .

المسألة ١٣٦٠

لا تبطل صلاة العيد إذا سها المكلف فيها ، فترك القراءة أو ترك بعضها ، أو ترك التكبيرات أو القنوتات أو ترك شيئاً منها ، ولم يتذكر حتى دخل في الركوع ، فيتم ركوعه وصلاته ولا شيء عليه ، وإذا تذكر ذلك قبل أن يدخل في الركوع أتى بالشئ الذي تركه وبما بعده ثم ركع وأتم الصلاة ، وإذا ترك تكبيرة الاحرام أو الركوع أو السجدة ساهياً ، ولم يتذكر حتى دخل في الركن بعده بطلت صلاته .

المسألة ١٣٦١

إذا شك في شيء من التكبيرات أو القنوتات أو الأجزاء الأخرى من صلاة العيد ، وكان في المحل وجب عليه أن يأتي بالشئ الذي شك فيه ، وإذا شك فيه بعد ما تجاوز محله ودخل في غيره لم يلتفت الى شكه ومضى في صلاته .

المسألة ١٣٦٢

لا تقضى صلاة العيد إذا فاتت المكلف فلم يصلها حتى زالت الشمس من يوم العيد ، سواء كانت واجبة أم مستحبة ، وسواء تركها عامداً

أم ساهيا ، وإن كان عاصيا وأثما اذا تركها عامدا في وقت وجوبها .
نعم ورد في بعض النصوص اذا ثبتت رؤية الهلال بعد زوال الشمس
أفطر الناس ليومهم وأخروا الصلاة الى الغد ، فلا بأس بالأتیان بصلاة
العید قضاء في مثل هذا الفرض برجاء المطلوبية .

المسألة ١٣٦٣

اذا نسي سجدة واحدة أو نسي تشهدا من صلاة العید ولم يتذكر
حتى فات موضع تدارك الشيء المنسي وجب عليه أن يقضيه بعد
التسليم ، واذا أتى فيها بما يوجب سجود السهو وجب عليه أن يسجد
للسهو اذا كانت صلاة العید واجبة عليه ، وكذلك اذا كانت مستحبة
على الأحوط لزوما في كل من قضاء الجزء المنسي وسجود السهو .

المسألة ١٣٦٤

اذا اتفق العید والجمعة في يوم واحد وقد اجتمعت شرائط الوجوب
فيهما ، فاذا حضر صلاة العید من كان نائبا عن البلد تخير بين أن
يحضر الجمعة أو يرجع الى أهله ، وينبغي للإمام أن يعلم الناس بذلك
في خطبة العید .

المسألة ١٣٦٥

يستحب التكبير في الفطر بعد أربع صلوات ، أولاها صلاة المغرب من
ليلة الفطر ، وأخيرتها صلاة العید ، فاذا أتم الصلاة قال : (الله أكبر ،
الله أكبر ، لا اله الا الله والله أكبر ، والله الحمد ، الله أكبر على ما هدانا ،
والحمد لله على ما أبلانا) .

ويستحب التكبير في الأضحية عقيب خمس عشرة صلاة اذا كان في
منى ، أولاها ظهر يوم النحر ، وأخيرتها صلاة الصبح في اليوم الثالث
عشر ، واذا كان في بقية الأمصار كبر عقيب عشر صلوات ، أولاها
ظهر يوم النحر وأخيرتها صلاة الصبح من اليوم الثاني عشر ، فيأتي
بالتكبير المتقدم ويزيد في آخره (والله أكبر على ما رزقنا من بهيمة
الانعام) .

وقد وردت في هذا التكبير نصوص متعددة ، فيجزيه أن يأتي بواحدة
من الصور المنصوصة ، وما ذكرناه واحدة منها .

الفصل السابع والأربعون في بعض الصلوات المندوبة

المسألة ١٣٦٦

من أهم ما ورد الحث عليه في أخبار أهل البيت (ع) وتضافرت فيه أحاديثهم ، بل طبقت عليه أحاديث الخاصة والعامة من المسلمين : صلاة جعفر ، وتسمى أيضا صلاة التسبيح ، وصلاة الجوه ، لقول الرسول (ص) لجعفر بن أبي طالب لما أراد أن يعلمه إياها : الا امنحك الا أعطيك : الا احبوك ، وقد وعد في الحديث فاعلها والمواظب على الاتيان بها بالأجر الكبير ، والعطاء الوفير .

وهي أربع ركعات بتسليمتين ، يقرأ في كل ركعة منها ، فاتحة الكتاب وسورة ، ثم يقول : (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) خمس عشرة مرة ، ثم يركع ، ويقولها في ركوعه عشر مرات ، ثم يرفع رأسه من الركوع ويقولها وهو منتصب ، عشر مرات ، ثم يهوي الى السجود ويقولها في السجدة الأولى عشر مرات ، فاذا جلس بين السجدين قالها عشر مرات ، ثم سجد الثانية وقالها في السجود عشر مرات ، فاذا رفع رأسه من السجدة قالها وهو جالس عشر مرات ، ثم قام للركعة الثانية وقرأ فاتحة الكتاب وسورة ، ثم أتى بالتسبيحات المذكورة خمس عشرة مرة ، ثم قنت ودعا في قنوته بما تيسر ، وركع بعد القنوت ، وأتى في ركوعه بالتسبيحات عشر مرات ، وصنع بعد قيامه من الركوع ، وفي سجوده ، وبين السجدين كما صنع في الركعة الأولى ، حتى يجلس من السجدة الثانية فيأتي بالتسبيحات عشر مرات ، ثم يتشهد ويسلم ، ثم قام للركعتين الأخيرتين وكبر للاحرام وصنع في الركعتين كما صنع في الركعتين السابقتين حتى يتمها بالتشهد والتسليم ، فيكون قد أتى في مجموع صلاته بالتسبيحات الأربع ثلاثمائة مرة ، في كل ركعة منها خمس وسبعون مرة .

المسألة ١٣٦٧

ليس لصلاة جعفر وقت معين تختص به ، فيجوز للمكلف أن يأتي

بها في أي وقت شاء من ليل أو نهار في السفر وفي الحضر ، وورد أن أفضل أوقاتها صدر النهار من يوم الجمعة وقد أمر الامام الرضا (ع) بالتطوع بها في ليلة النصف من شعبان ، وفي حديث رجاء بن أبي الضحاك انه (ع) كان يصلي في آخر الليل أربع ركعات بصلاة جعفر ، ويحتسب بها من صلاة الليل ، فمن الراجح أن يأتي بها الانسان في هذه الأوقات .

المسألة ١٣٦٨

يستحب أن يقرأ في الركعة الأولى منها بعد الحمد سورة الزلزال ، وفي الركعة الثانية سورة العاديات ، وفي الركعة الثالثة سورة النصر ، وفي الرابعة سورة التوحيد .

وورد أيضا أن يقرأ في الأولى سورة الزلزال وفي الثانية سورة النصر وفي الثالثة سورة القدر وفي الرابعة سورة التوحيد . وورد كذلك أن يقرأ فيها بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون .

المسألة ١٣٦٩

يجوز للمكلف أن يأتي بصلاة جعفر فيحتسبها من نوافل الليل أو من نوافل النهار ، والمراد أن تتداخل النافلتان ، فينوي بالصلاة التي يأتي بها نافلة المغرب مثلا وصلاة جعفر فيكون بذلك مؤديا لكلتا الوظيفتين ويحصل على ثوابهما معا وقد تقدم ان الامام الرضا (ع) كان يفعل ذلك في أربع ركعات من صلاة الليل .

المسألة ١٣٧٠

يجوز للمكلف أن يصلي ركعتين من صلاة جعفر حتى يسلم ، فإذا أهمله أمر لا بد له منه انصرف اليه ، فإذا قضى الأمر رجع فأتى الصلاة ، ولم يحتج الى استئناف الصلاة من أولها .

المسألة ١٣٧١

يجوز له اذا كان مستعجلا أن يأتي بصلاة جعفر مجردة عن التسبيح ، ثم يأتي بالتسبيح بعدها ثلاثمائة مرة وهو ذاهب الى حاجته وكذلك اذا كان عاجزا .

المسألة ١٣٧٢

القنوت في صلاة جعفر كالقنوت في سائر الصلوات والنوافل فيؤتى به في الركعة الثانية بعد القراءة والتسبيح وقبل الركوع في كلتا الصلاتين .

المسألة ١٣٧٣

الأحوط أن يأتي بذكر الركوع أو السجود قبل التسبيحات أو بعدها ولا يكتفي بالتسبيحات عن الذكر ، ويأتي به بقصد القرينة المطلقة ، كما لا تسقط الأذكار الأخرى الموظفة في الصلاة .

المسألة ١٣٧٤

إذا ترك التسبيحات ساهيا في بعض المواضع أو ترك بعضها وتذكر وقد دخل في موضع آخر ، أتى فيه بالوظيفتين الفائتة والحاضرة ، فإذا نسي التسبيحات في الركوع مثلا وتذكرها بعد رفع الرأس منه ، أتى في حال انتصائه من الركوع بالتسبيحات عشرين مرة ، وإذا نسي التسبيحات بعد القراءة وتذكرها في الركوع ، أتى بها في ركوعه خمسا وعشرين مرة ، وهكذا إذا نسيها ولم يتذكر إلا في السجود أو بين السجدين ، وإذا تذكرها بعد الفراغ من الصلاة أتى بما فاته ، برجماء المطلوبة .

المسألة ١٣٧٥

يستحب له في السجدة الثانية من الركعة الرابعة أن يقول بعد فراغه من التسبيح : (سبحان من لبس العز والوقار ، سبحان من تعطف بالمجد وتكرم به ، سبحان من لا ينبغي التسبيح إلا له ، سبحان من أحصى كل شيء علمه ، سبحان ذي المن والنعيم ، سبحان ذي القدرة والكرم ، اللهم اني أسألك بمعاقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك ، واسمك الأعظم وكلماتك التامة التي تمت صدقا وعدلا ، صل على محمد وأهل بيته وافعل بي كذا وكذا) ويذكر حاجته ، وقد روي الدعاء بلفظ آخر فيجوز بكل منهما .

صلاة الغفيلة والوصية

المسألة ١٣٧٦

تقدم في الفصل الأول في أعداد الصلاة ، في المسألة الرابعة : استحباب صلاة الغفيلة بين المشاعين . وفي الحديث عن الرسول (ص) : تنفلوا في ساعة الغفلة ولو بركتين خفيفتين فانهما تورثان دار الكرامة ، وعن ابي عبيد الله (ع) : من صلى بين العشاءين ركعتين يقرأ في الأولى : الحمد ، وذا النون اذ ذهب مغاضبا ، الى قوله . وكذلك ننجي المؤمنين ، وفي الثانية : الحمد وقوله وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو ، الى آخر الآية ، فاذا فرغ من القراءة رفع يديه وقال . (اللهم اني أسالك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها الا أنت أن تصلي على محمد وآل محمد وان تفعل بي كذا وكذا . اللهم أنت ولي نعمتي والقادر على طلبتي تعلم حاجتي فأسالك بحق محمد وآله لما قضيتها لي) وسأل الله حاجته اعطاه الله ما سأل ، وقد تقدم ذكر هذه الصلاة هناك .

المسألة ١٣٧٧

الركعتان المذكورتان ليستا من نافلة المغرب ، فالأفضل الاتيان بهما بعدها ولا موجب لجعلهما من النافلة .

المسألة ١٣٧٨

ذكرنا في المسألة الخامسة استحباب صلاة الوصية بين العشاءين أيضا . وفي الحديث عن الامام الصادق (ع) عن ابيه عن آبائه (ع) عن رسول الله (ص) انه قال : (اوصيكم بركتين بين العشاءين ، يقرأ في الأولى الحمد واذا زلزلت الأرض ثلاث عشرة مرة . وفي الثانية الحمد مرة وقل هو الله أحد خمس عشرة مرة ، فان فعل ذلك في كل شهر كان من المؤمنين ، فان فعل ذلك في كل سنة مرة كان من الحسنين ، فان فعل ذلك في كل جمعة مرة كان من المخلصين ، فان فعل ذلك في كل ليلة زاحمني في الجنة ، ولم يحص ثوابه الا الله تعالى) والشأن في هاتين الركعتين شأن الصلاة المتقدم ذكرها فهي صلاة مستقلة عن نافلة المغرب .

صلاة يوم الغدير

المسألة ١٣٧٩

مما ورد الأمر به صلاة يوم الغدير ، وهو اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة ، اليوم الذي نص فيه رسول الله (ص) بالامامة والخلافة من بعده على أمير المؤمنين علي (ع) ، وأمر المسلمين بمبايعته والتسليم عليه بالخلافة .

وهي ركعتان يقرأ فيهما : فاتحة الكتاب ، ثم سورة التوحيد عشر مرات ، ثم يقرأ آية الكرسي عشر مرات ، ثم يقرأ سورة القدر عشر مرات ، ثم يركع ويسجد ، ويقوم للركعة الثانية ويقرأ فيها كما قرأ في الركعة الأولى ، ثم يقنت ويركع ، ويتم الصلاة ، وورد في الرواية أن وقت هذه الصلاة قبل أن تزول الشمس بنصف ساعة .

المسألة ١٣٨٠

لا يجوز أن يؤتى بهذه الصلاة جماعة على الأقوى ، وقد ذكرنا ذلك في مبحث صلاة الجماعة ، في المسألة (١٠٣٢) . وإذا فاتته هذه الصلاة وأراد قضاءها كما ورد في هذه الرواية أتى به برعاء المطلوبة .

المسألة ١٣٨١

ورد الأمر كذلك بالصلاة في يوم المباهلة، وهو اليوم الرابع والعشرون من شهر ذي الحجة ، وهي ركعتان كصلاة يوم الغدير ، وهي نظيرتها في الكيفية وفي القراءة والوقت ، فمن أراد الاتيان بها فليأت بها برعاء المطلوبة ، وقد ذكر في الرواية أن قراءة آية الكرسي فيها الى قوله : هم فيها خالدون .

صلاة أول الشهر

المسألة ١٣٨٢

وصلاة أول الشهر ركعتان ، ورد في الخبر أن الامام محمد بن علي الجواد (ع) كان يصليهما في أول يوم من كل شهر جديد يدخل عليه ، يقرأ في الركعة الأولى : الحمد مرة ، وقل هو الله أحد ثلاثين مرة ، وفي

الركعة الثانية : الحمد مرة ، وانا أنزلناه في ليلة القدر ثلاثين مرة ، ويتصدق بما تيسر ، يشتري بذلك سلامة الشهر كله - ويستحب أن يقرأ بعد فراغه من الصلاة : (بسم الله الرحمن الرحيم ، وما من دابة في الأرض الا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين ، بسم الله الرحمن الرحيم ، وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو ، وان يردك بخير فلا راد لفضله ، يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم ، بسم الله الرحمن الرحيم ، وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو ، وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ، بسم الله الرحمن الرحيم ، سيجعل الله بعد عسر يسرا ، ما شاء الله لا قوة الا بالله حسبنا الله ونعم الوكيل ، وأفوض أمري الى الله ان الله بصير بالعباد ، لا اله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين - رب اني لما أنزلت الي من خير فقير ، رب لا تذرني فردا وأنت خير الوارثين) .

ووقت هذه الصلاة هو أول يوم من الشهر ، فيجوز الاتيان بها في أي جزء من أجزاء اليوم ولا تختص بوقت معين منه .

صلاة المهمات

المسألة ١٣٨٣

في الخبر عن الامام الحسين بن علي (ع) انه قال : اذا كان لك مهم ، فصل أربع ركعات تحسن قنوتهن وأركانهن ، تقرأ في الأولى : الحمد مرة ، و (حسبنا الله ونعم الوكيل) سبع مرات ، وفي الثانية الحمد مرة ، وقوله : (ما شاء الله ان ترن انا أقل منك مالا وولدا) سبع مرات ، وفي الثالثة الحمد مرة ، وقوله : (لا اله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين) سبع مرات ، وفي الرابعة الحمد مرة ، وقوله : (وأفوض أمري الى الله ان الله بصير بالعباد) سبع مرات ، ثم تسأل حاجتك .

وعن ابي عبدالله (ع) : اذا عسر عليك أمر فصل ركعتين ، تقرأ في الأولى بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ، وانا فتحنا لك فتحا مبينا الى قوله وينصرك الله نصرا عزيزا ، وفي الثانية فاتحة الكتاب ، وقل هو الله أحد ، وألم نشرح لك صدرك ، وقد جرب .

وعن أبي عبدالله (ع) : من كانت له الى الله حاجة ، فليقصد الى مسجد الكوفة ، ويسبغ وضوءه ويصلي في المسجد ركعتين يقرأ في كل واحدة منهما فاتحة الكتاب وسبع سور معها ، وهي المعوذتان وقل هو الله أحد ، وقل يا أيها الكافرون ، وإذا جاء نصر الله والفتح ، وسبح اسم ربك الأعلى وأنا أنزلناه في ليلة القدر ، فإذا فرغ من الركعتين وتشهد وسلم وسأل الله حاجته فإنها تقضى بعون الله ان شاء الله .

وعن أمير المؤمنين (ع) انه قال : من ظلم فليتوضأ وليصل ركعتين يطيل ركوعهما وسجودهما ، فإذا سلم ، قال : (اللهم اني مغلوب فانتصر) ألف مرة فإنه يعجل له النصر .

صلاة الشكر

المسألة ١٣٨٤

عن أبي عبدالله (ع) قال في صلاة الشكر اذا انعم الله عليك بنعمة فصل ركعتين تقرأ في الأولى بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ، وتقرأ في الثانية بفاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وتقول في الركعة الأولى في ركوعك ، وسجودك : الحمد لله شكرا شكرا وحمدا ، وتقول في الركعة الثانية في ركوعك وسجودك : الحمد لله الذي استجاب دعائي وأعطاني (١) مسألتي .

صلاة ليلة الدفن

المسألة ١٣٨٥

ذكرنا في المسألة السبعمئة والتاسعة والسبعين من كتاب الطهارة استحباب صلاة الهدية للميت ليلة دفنه ، وقد رويت هذه الصلاة عن النبي (ص) ، وهي ركعتان يقرأ في الركعة الأولى منهما الحمد وآية الكرسي ، ويقرأ في الثانية الحمد وسورة القدر عشر مرات ، فإذا سلم قال : (اللهم صل على محمد وآل محمد ، وابعث ثوابها الى قبر فلان) .

(١) الذكر كما جاء في الكافي الجزء الثالث - مؤسسة دار الكتب الاسلامية - طهران ، الحمد لله الذي استجاب دعائي وأعطاني مسألتي .

والأحوط أن يقرأ آية الكرسي الى قوله : (هم فيها خالدون) وان كان الأقوى أن آخر آية الكرسي قوله تعالى : (وهو العلي العظيم) .

المسألة ١٣٨٦

يجوز أخذ الأجرة لهذه الصلاة ، والأولى أن يدفعها المستأجر للمصلي بقصد التبرع أو الهدية للمؤمن أو الصدقة عليه ، ويصليها الأجير بقصد التبرع والاحسان الى الميت .

المسألة ١٣٨٧

يجوز للشخص الواحد أن يأتي بصلاة الهدية أكثر من مرة واحدة لميت واحد بقصد اهداء الثواب له ، ولا يجوز له أن يصليها أكثر من مرة بقصد أخذ الأجرة عليها ، الا اذا أذن له المستأجر بذلك ، فيجوز له حينئذ تكرار الصلاة وأخذ الأجرة عليها بمقدار إذن المستأجر ، وقد تقدم في فصل دفن الميت بعض أحكام هذه الصلاة .

صلاة تحية المسجد

المسألة ١٣٨٨

اذا دخل الانسان المسجد استحب له أن يصلي فيه ركعتين تحية للمسجد ، ففي حديث أبي ذر (رض) قال دخلت على رسول الله (ص) وهو في المسجد جالس ، فقال لي يا أباذر ان للمسجد تحية ، قلت وما تحيته ، قال ركعتان تركعهما ، وعنه (ص) : لاتجعلوا المساجد طرقا حتى تصلوا فيها ركعتين .

الفصل الثامن والأربعون

في بعض أحكام الصلاة المندوبة

المسألة ١٣٨٩

الصلوات المندوبة أكثر من أن يحيط بها عد أو يستوعبها احصاء ، فالصلاة خير موضوع فمن شاء أقل ومن شاء أكثر ، فمنها النوافل الرواتب اليومية ، وقد اشرنا اليها والى أوقاتها في الفصلين الأولين من

كتاب الصلاة . ومنها النوافل المبتدأة . ومنها ذوات الأسباب والغايات الخاصة ، ومنها المؤقتة بأوقات معينة ، ومنها المطلقة التي ليس لها وقت محدد ولا سبب مخصوص .

المسألة ١٣٩٠

يجب في جميع الصلوات المندوبة أن تفرد كل ركعتين منها بتسليم ، فلا تكون أقل من ركعتين ولا أكثر ، عدا ما استثنى ، وهما صلاة الوتر ، وصلاة الاعرابي ، ولا فرق في ذلك بين الرواتب اليومية وغيرها ويستحب القنوت في جميع النوافل أيضا ، وموضعه هو الركعة الثانية ، بعد اتمام القراءة وقبل الركوع ، ويستثنى من ذلك صلاة الوتر فيستحب فيها القنوت وهي ركعة واحدة .

المسألة ١٣٩١

يجوز للمكلف أن يأتي بالصلوات المندوبة جالسا حتى في حال الاختيار ، ويجوز له أن يصليها ماشيا وراكبا ، ويجوز له أن يأتي بها وهو في المحمل ، وإن كان الأفضل أن يأتي بها قائما مستقرا .

وإذا صلاها جالسا مع الاختيار استحب له أن يعتسب كل ركعتين جالسا بركعة واحدة قائما ، فيجعل نافلة الصبح أربع ركعات من جلوس بتسليمتين ، ويجعل نافلة المغرب ثمان ركعات من جلوس كل ركعتين منها بتسليم ، وإذا صلى الوتر جالسا استحب له أن يأتي بالوتر مرتين كل مرة ركعة مفردة بتسليم ، وإذا أراد صلاة جعفر جالسا صلاها ثمان ركعات من جلوس وأفرد كل ركعتين منها بالتسليم ، وهكذا .

المسألة ١٣٩٢

يجوز في المندوبات أن يصلي ركعة منها قائما ويصلي الأخرى جالسا ، وبالعكس ويجوز أن يصلي بعض الركعة جالسا وبعضها قائما ، فيقرأ الفاتحة وبعض السورة جالسا ثم يقوم فيتم ركعة من قيام كما يجوز له عكس ذلك ، ويجوز له أن يتم القراءة جالسا ثم يقوم للركوع .

المسألة ١٣٩٣

إذا قرأ في النافلة وهو جالس وابقى من السورة بعض آياتها ، ثم قام وأتم قراءته وركع قائما احتسبت له صلاة القائم في صلاته ، فإذا صنع كذلك في كل ركعة أجزأته عن صلاة القائم ولم يحتج أن يحتسب كل ركعتين بركعة قائما كما ذكرنا آنفا .

المسألة ١٣٩٤

الأفضل في الجلوس أن يجلس متريعا ، وقد ذكروا أن من التريع أن يجلس القرفصاء ، وهي أن يجلس على ألييه وقدميه ويرفع عن الأرض فخذيه وساقيه ، فإذا أراد الركوع ثنى رجله وركع .

ويكره الاقعام وهو أن يعتمد على الأرض بصدر قدميه ويجلس على عقبه أو يقمي كاقعام الكلب .

المسألة ١٣٩٥

إذا نذر نافلة الصبح أو نافلة المغرب مثلا ، وكان نذره مطلقا انعقد نذره وصح له أن يأتي بها جالسا ، الا أن يقصد بنذره ما هو الأفضل أو ما هو المتعارف ، فيتعين عليه أن يصليها قائما .

المسألة ١٣٩٦

لا تجب في الصلوات المندوبة قراءة السورة بعد الفاتحة ، فيصح للمصلي أن يكتفي في نافلته بقراءة الفاتحة وحدها .

المسألة ١٣٩٧

إذا كانت للنافلة كيفية مخصوصة في الشريعة ، وقد عينت فيها قراءة سورة أو سور ، أو آيات مخصوصة ، كصلاة يوم الغدير ، أو صلاة ليلة الدفن ، تعين على المصلي أن يأتي بالسور والآيات المعينة فيها ، فإذا هو لم يأت بذلك عامدا لم تصح نافلته ، وإذا كان ساهيا صححت نافلة مطلقة ولم تصح النافلة المعينة ، فلا يستحق الأجرة المسماة عليها في مثل صلاة ليلة الدفن وعليه الاعادة إذا كان الوقت باقيا .

المسألة ١٣٩٨

يجوز في النافلة المطلقة أن يقرأ بعد الحمد بعض سورة أو يقرأ فيها آية واحدة أو أكثر ، ويجوز أن يقرأ فيها أكثر من سورة ، ويجوز له أن يقرأ فيها بسور العزائم . ويرجع في أحكام سجوده الى ما فصلناه في سجود التلاوة من مباحث السجود .

المسألة ١٣٩٩

يجوز لمصلي الصلاة المندوبة أن يعدل من سورة الى سورة أخرى ، وان تجاوز النصف منها ، نعم قد يشكل الحكم بجواز العدول اذا كان من سورة التوحيد أو من سورة الجعد الى غيرهما ، والأحوط. أن يأتي بالسورة التي عدل اليها بقصد القرية المطلقة .

المسألة ١٤٠٠

يجوز للمصلي قطع الصلاة المندوبة حتى في حال الاختيار ولا اثم عليه في ذلك .

المسألة ١٤٠١

ذهب جماعة من الفقهاء قدس الله أسرارهم الى أن الصلاة المندوبة لا تبطل بزيادة الركن فيها ساهيا ، وهو مشكل ، فلا يترك الاحتياط بالاعادة .

المسألة ١٤٠٢

اذا شك مصلي النافلة في عدد ركعاتها لم تبطل بذلك ، وتغير بين البناء على الأقل والبناء على الأكثر ، واذا كان البناء على الأكثر مبطلا تعين البناء على الأقل .

المسألة ١٤٠٣

اذا نسي المصلي سجدة واحدة من نافلته أو تشهدا ولم يتذكر حتى فات موضع تدارك الجزء المنسي ، فلا يترك الاحتياط بقضاء ذلك الجزء ، وكذلك اذا عرض له ما يوجب سجود السهو في نافلته ، فلا يترك الاحتياط بسجود السهو لذلك .

المسألة ١٤٠٤

إذا شك المصلي في أجزاء النافلة وأفعالها جرى عليه حكم الشك في أفعال الفريضة ، فإن كان شكه وهو لا يزال في المحل أتى بالجزء المشكوك فيه ، وإن كان قد تجاوز عنه ودخل في غيره مضى في صلاته ولم يلتفت .

المسألة ١٤٠٥

لاتصح صلاة الجماعة في الصلوات المندوبة حتى في صلاة الغدير كما تقدم ، ويستثنى من ذلك صلاة العيدين إذا كانت مستعجة ، وصلاة الاستسقاء .

المسألة ١٤٠٦

ذكر جماعة أن إيقاع النافلة في المنزل أفضل من الاتيان بها في المسجد ، وما ذكروه في غاية الاشكال ، وقد قلنا في المسألة المائتين والتاسعة والسبعين : المذكور في الأدلة أن الاعلان في الفرائض أفضل من السر فيها ، وإن الاسرار في النوافل أفضل من العلن فيها ، وليس معنى ذلك أن صلاة النوافل في المنزل أفضل من صلاتها في المسجد ، إذ من المعلوم أن السر قد يتحقق في المساجد وإن العلانية قد تكون في المنزل ، فإذا صلى الإنسان الفريضة في المسجد علانية نال كلتا الخصوصيةين من الفضل في فريضته ، وإذا صلاها في المسجد سرا أو صلاها في المنزل علانية نال إحدى الخصوصيةين من الفضل وفاتته الأخرى .

وكذلك الأمر في النافلة ، فإذا صلاها في المسجد سرا ، نال كلتا الخصوصيةين من الفضل في نافلته ، وإذا صلاها في المسجد علانية أو صلاها في المنزل سرا ، نال إحدى الخصوصيةين من الفضل فيها وفاتته الأخرى .

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين .

الفهرست

رقم الصفحة	رقم الفصل	الموضوع
١	الأول	فى المياه
٨	الثاني	فى الماء القليل ، والماء الكثير
١٣	الثالث	فى الماء الجارى وماء البئر
١٦	الرابع	فى ماء المطر وماء الحمام
٢٠	الخامس	فى الماء المستعمل
٢٣	السادس	فى الماء المشكوك
٢٦	السابع	فى النجاسات
٤١	الثامن	كيف تسرى النجاسة
٤٤	التاسع	فى طرق ثبوت النجاسة والطهارة
٤٦	العاشر	فى احكام النجاسة
٥٥	الحادي عشر	ما يعفى عنه فى الصلاة من النجاسات
٦٠	الثاني عشر	فى المطهرات
٨٣	الثالث عشر	فى احكام الاواني
٨٨	الرابع عشر	فى احكام التخلي
٩١	الخامس عشر	فى الاستبراء والاستنجاء
٩٥	السادس عشر	فى موجبات الوضوء ونواقضه
٩٩	السابع عشر	فى واجبات الوضوء
١٠٩	الثامن عشر	فى شرائط الوضوء
١٢١	التاسع عشر	فى احكام الوضوء
١٢٤	العشرون	فى احكام الجبائر
١٢٩	الحادي والعشرون	فى احكام دائم الحدث
١٣٢	الثاني والعشرون	فى غسل الجنابة
١٣٦	الثالث والعشرون	فى احكام الجنب .

الفهرست

رقم الصفحة	رقم الفصل	الموضوع
١٤٠	الرابع والعشرون	فى كيفية الغسل
١٤٦	الخامس والعشرون	فى شرائط الغسل واحكامه
١٥٣	السادس والعشرون	فى العيض
١٦٣	السابع والعشرون	فى حكم من تجاوز دمها العشرة
١٦٧	الثامن والعشرون	فى احكام العائض
١٧٥	التاسع والعشرون	فى الاستعاضة
١٨٤	الثلاثون	فى النفاس
١٨٩	الحادي والثلاثون	فى غسل مس الميت
١٩٣	الثاني والثلاثون	فى احكام الاموات
٢٠١	الثالث والثلاثون	فى كيفية غسل الميت
٢٠٥	الرابع والثلاثون	فى شرائط غسل الميت
٢١٠	الخامس والثلاثون	فى تكفين الميت وتحنيطه
٢١٧	السادس والثلاثون	فى الصلاة على الميت
٢٢١	السابع والثلاثون	فى كيفية الصلاة على الميت
٢٢٧	الثامن والثلاثون	فى التشيع
٢٢٨	التاسع والثلاثون	فى دفن الميت
٢٣٩	الاربعون	فى غسل من فرط فى صلاة الكسوفين
٢٤٠	الحادي والاربعون	فى الاغسال المتدوية وهى زمانية ومكانية وفعلية
٢٤٦	الثاني والاربعون	فى مسوغات التيمم
٢٥٧	الثالث والاربعون	فى ما يتيمم به
٢٦٠	الرابع والاربعون	فى شرائط ما يتيمم به
٢٦٢	الخامس والاربعون	فى كيفية التيمم
٢٦٨	السادس والاربعون	فى احكام التيمم

الفهرست

رقم الصفحة	رقم الفصل	
٢٨٥	الأول	فى اعداد الصلاة
٢٨٨	الثاني	فى اوقات الفرائض والنوافل
٣٠٢	الثالث	فى احكام الاوقات
٣٠٨	الرابع	فى القبلة
٣١٤	الخامس	فى احكام الاستقبال ، والغسل فى القبلة
٣١٨	السادس	فى الستر والساتر
٣٢٣	السابع	فى شرائط لباس المصلي
٣٢٧	الثامن	فى مايستحب للمصلي من الثياب وما يكره
٣٣٩	التاسع	فى مكان المصلي وشرائطه
٣٤٩	العاشر	فى موضع الجبهة فى السجود
٣٥٤	الحادي عشر	فى ما يستحب وما يكره من الامكنة
٣٦٠	الثاني عشر	فى بعض احكام المسجد
٣٦٥	الثالث عشر	فى الاذان والاقامة
٣٦٧	الرابع عشر	فى شرائط الاذان والاقامة واحكامهما
٣٧٨		مقدمة
٣٨١	الخامس عشر	فى نية الصلاة واحكامها
٣٩٦	السادس عشر	فى تكبيرة الاحرام
٤٠٠	السابع عشر	فى القيام
٤٠٨	الثامن عشر	فى القراءة
٤٢٤	التاسع عشر	فى مستحبات القراءة
٤٢٧	العشرون	فى التسبيح او القراءة فى الاخيرتين
٤٣٠	الحادي والعشرون	فى الركوع
٤٤٠	الثاني والعشرون	فى سجود الصلاة
٤٥٠	الثالث والعشرون	فى بقية اقسام السجود

الفهرست

رقم الصفحة	رقم الفصل	
٤٥٧	الرابع والعشرون	فى التشهد
٤٥٩	الخامس والعشرون	فى التسليم
٤٦١	السادس والعشرون	فى الترتيب والمواولة
٤٦٤	السابع والعشرون	فى القنوت
٤٦٨	الثامن والعشرون	فى التعقيب
٤٧٣	التاسع والعشرون	فى ماينافى الصلاة
٤٨٨	الثلاثون	فى الخلل الواقع فى الصلاة
٤٩٧	الحادي والثلاثون	فى الشك فى الصلاة وافعالها
٥٠٥	الثاني والثلاثون	فى الشك فى عدد الركعات
٥٢٢	الثالث والثلاثون	فى الشكوك التى لا يلتفت اليها
٥٣٢	الرابع والثلاثون	فى قضاء الاجزاء المنسية
٥٣٧	الخامس والثلاثون	فى سجود السهو
٥٤٢	السادس والثلاثون	فى بعض فروع الشك
٥٤٧	السابع والثلاثون	فى صلاة القضاء
٥٦٠	الثامن والثلاثون	فى صلاة الاستنجار
٥٦٨	التاسع والثلاثون	فى صلاة الجماعة وشرائطها
٥٨٥	الاربعون	فى شرائط امام الجماعة
٥٩٠	الحادي والاربعون	فى احكام الجماعة
٦١٠	الثاني والاربعون	فى صلاة المسافر وشرائطها
٦٣١	الثالث والاربعون	فى قواطع السفر
٦٤٥	الرابع والاربعون	فى احكام صلاة المسافر
٦٥١	الخامس والاربعون	فى صلاة الآيات
٦٦١	السادس والاربعون	فى صلاة العيدين •
٦٦٧	السابع والاربعون	فى بعض الصلوات المندوبة
٦٧٤	الثامن والاربعون	فى بعض احكام الصلاة المندوبة